

نواذر الكتب المطبوعة

عنوان الكتاب

المنتقى شرح موطأ الإمام مالك (ج١)

المؤلف

أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي

دار النشر / تاريخ النشر

مطبعة السعادة (سنة ١٣٣٢ هـ)

الإمام الساجي

المنتقى

شرح موطأ الإمام مالك

الجزء الأول من *

كِتَابُ

المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه

تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واث
الباجي الاندلسي من أعيان الطبقة العاشرة من علماء السادة
المالكية المولود سنة ٤٠٣ المتوفى سنة ٤٩٤
رحمه الله ورضى عنه

طبع هذا الكتاب على نفقة سلطان الغرب الاقصى سابقا امام زمانه وفريد عصره
وأوانه قدوة الأمراء وحبّة العلماء العلامة المحقق والملاذ الاكبر المدقق فرع
الشجرة النبوية وخالصة السلالة الطاهرة العلوية سيدنا ومولانا
ابن السلطان مولاي الحسن بن السلطان سيدي محمد رفع **عنا**
الله قدره وأدامه وأودع في القلوب محبته واحترامه آمين

بتوكيل الحاج محمد بن العباس بن شقرون خديم المقام العالي بالله
الآن بثمر طنجة ووكيل دولة المغرب الاقصى سابقا بمصر
على يد نجله الحاج عبد السلام بن شقرون

« الطبعة الاولى - سنة ١٣٣٢ هـ »

مطبعة البغدادية بكمار محافضة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة المهام القاضى أبو الوليد سليمان بن خلف الباجى رحمه الله
الحمد لله فائق الاصباح وجعل الليل سكنا يرسل الرياح بين يدي رحته نشر ملك السموات
والارض وما بينهما وهو العزيز الحكيم وله ما مكن في الليل والنهار وهو الصميع العليم لا اله الا
هو لم يشرك في ملكه احدا ولم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله
بالحمدى ودين الحق وبيئات من الرشاد ووعد الصدق وأنزل عليه كتابه المجيد الذى لا يأتى به
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد قبله للناس كافة وبينه للخاصة والعامة
لهلك من هلك عن بينة وبهيمان حتى عن بينة حتى كل دين الاسلام وتقرر شرائعه ولا حد
سبل الاحكام وثبتت مناهجه وأمر بتبليغه الى من شهده والى من سمعه ومن لم يسمع له لم يسمع
معالم الدين بعده لا تحه واحكامه على ما أنبت باقيه فصى الله عليه وعلى آله وأتباعه وسلم تسليما
أما بعد وفقنا الله وإياك لما يرضيه فانك ذكرت أن الكتاب الذى ألفت فى شرح الموهب
المرجم بكتاب الاستيفاء يتعذر على أكثر الناس جمعه ويصعب عليهم درسه لاسيما لمن يتقدمه فى هذا
العلم نظره ولا تبين له فيه بعد أثر فان نظره فيه يبلد خاطره ويحيرة ولكثرة مسائله ومعانيه يزعج
تففظه وفهمه وانما هو لمن رسخ فى العلم وتحقق بالفهم ورغبت أن أقصر فيه على الكلام فى
معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب من الاحاديث والفقه وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها فى أصل
كتاب الموطأ ليكون شرح حاله وتقدمها على ما يستخرج من المسائل منه ويشير الى الاستدلال على

تلك المسائل والمعاني التي يجمعها وينصها ما يحق ويقرب ليكون ذلك حظاً من ابتداء النظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء ان اراد الاقتصار عليه وعونه ان طمحت همة اليه فأجبتك الى ذلك وانتقيه من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشروطه وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والدلالة وما احتج به المخالف وملككت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستيفاء من اراد الحديث والمسئلة من الاصل ثم أتبعته ذلك ما يليق به من الفرع وأثبتته شيوخنا المتقدمون رضي الله عنهم من المسائل وسدس من الوجوه والدلائل وبالله التوفيق وبه أستعين وعليه أتوكل وهو حسبي ونعم الوكيل وقد قدمت في الكتاب المذكور ما لأخلى هذا الكتاب من حرف من ذكره وذلك ان فتوى المفتي في المسائل وكلامه عليها وشرحه لها إنما هو بحسب ما يوفقه الله تعالى اليه ويعينه عليه وقد يرى الصواب في قول من الاقوال في وقت ويراها خطأ في وقت آخر ولذلك يختلف قول العالم الواحد في المسئلة الواحدة فلا يعتد انظر في كتابي أن ما أورده من الشرح والتأويل والقياس والتشديد طريقة القطع عندي حتى أعيب من خالفها وأؤدم من رأى غيره وإنما هو مبلغ اجتهدى وما أدى اليه نظري وأما فائدة اثباتي له فبنيين منهج النظر والاستدلال والارشاد الى طريق الاختبار والاعتبار فمن كان من أهل هذا الشأن فله أن ينظر في ذلك ويعمل بحسب ما يؤدئ اليه اجتهاده من وفاق ما قلته أو خلافه ومن لم يكن نال هذه الدرجة فليعمل بما ضفته كتابي هذا علماً اليها وعونه عليها والله ولي التوفيق والهادي الى سبيل الرشاد وهو حسبي ونعم الوكيل

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
﴿ وقوت الصلاة ﴾

﴿ وقوت الصلاة ﴾

جمع وقت كضرب وضروب وفلس وفلس ووجه ووجوه فوق الصلاة يتبع لتكرار فعلها من اراد جميعه وقت جواز فعلها واختلف الناس في وقت الوجوب منه فذهب أكثر شوخنا من المالكيين الى أن جميعه وقت الوجوب وذهب أصحاب أبي حنيفة الى أن آخره وقت للوجوب وذهب أصحاب الشافعي الى أن أوله وقت للوجوب وإنما ضرب آخره فملا بين الأداء والقضاء وذهب بعض العلماء الى أن وقت الوجوب منه وقت غير معين فان لكف تعيينه بفعل الصلاة فيه قال القاضي أبو الويلد رضي الله عنه وهذا أظهر عندي وأجرى على أصول المالكية لان معظهم قالوا ان الافعال المخيرة بينها كالعتق والاطعام والكسوة في الكفارة الواجب منها واحد غير معين ولكف تعيين وجوبه بفعله ولم يخالف في ذلك أحد من أصحابنا غير محمد بن خوزنمدا فإنه قال ان جميعه واجب فاذا فعل المكف أحدهما سقط وجوب سائرهما وما قدمناه هو الصريح ان شاء الله لان الافعال الواجب جميعها لا يستط وجوب بعضها بفعل غيرها (مسئلة) اذا ثبت ذلك فقد اختلف الناس في جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت فذهب القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر الى أنه لا يجوز ذلك الا بالبدل وهو العزم على فعلها وحكى عن غيره أنه يجوز تركه الى غير بدل الى أن يبقى من وقتها ما يفعل فيه وقال قوم من أصحابنا ان العزم واجب ولا أسببه بدلا وهذا أظهر لانه لا يجوز لكف ترك العزم على فعلها متى تذكرها في وقت ولا غيره (مسئلة) وأما الصلاة فاختلف الناس في معنى نعميتها بذلك فقال أبو اسحاق والزهجى وابن قتيبة وابن الانباري ان الصلاة في كلام العرب الدعاء والى ذلك ذهب أكثر أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة والشافعي ومن

قال حدثني يحيى بن يحيى

الليثي عن مالك بن أنس
عن ابن شهاب أن عمر بن
عبد العزيز أخر الصلاة
يوما فدخل عليه عروة
ابن الزبير فأخبره أن
المغيرة بن شعبة أخر
الصلاة يوما وهو
بالكوفة فدخل أبو
مسعود الأنصاري فقال
ما هذا يا مغيرة أليس قد
علمت أن جبريل نزل
فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم صلى
فصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم صلى ففصل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم صلى ففصل رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم
صلى ففصل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم قال
بهذا أمرت فقال عمر بن
عبد العزيز أعلم ما حدثت
به يا عروة وأن جبريل هو
الذي أقام رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقت
الصلاة قال عروة كذلك
كان بشير بن أبي مسعود
الأنصاري يحدث عن أبيه
قال عروة ولقد حدثني
عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كان يصلي العصر
والشمس في حجرتها
قبل أن تظهر

ذلك معيت صلاة الجنائز صلاة وإن لم يكن فيها ركوع ولا سجود * قال القاضي أبو الوليد رضي
الله عنه وأخبرنا أبو محمد مكي بن أبي طالب رحمه الله أنه سمعت بذلك من السالين وهما عرفان في
الردف يعنيمان في الصلاة وحكي مثل هذا عن المبرد وقال ابن عمر بن الخطاب الصلاة الرحمة واختلف
العلماء في لفظ الصلاة فذهب القاضي أبو محمد إلى أنها مجملة لأن هذا اللفظ واقع على الركوع
والسجود وسائر ما تشغل عليه الصلاة من الأفعال والأقوال وذهب محمد بن خويرزندا إلى أنها
لفظة عامة لأنها واقعة على الدعاء منها خاصة وسائر الأفعال والأقوال شروط فيها ومعان تقترب بها
(فصل) وإنما بدأ مالك رحمه الله بذكر أوقات الصلاة في كتابه لأنه أول ما راعى من أمر الصلاة
ولأنه حيث يجب فعل الطهارة بحسب وجوب الصلاة فكان الابتداء بذكر أوقات الصلاة أولى في
الرتبة ص * مالك بن أنس عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوما فدخل عليه
عروة بن الزبير فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما وهو بالكوفة فدخل عليه أبو مسعود
الأنصاري فقال ما هذا يا مغيرة أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى ففصل رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم صلى ففصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ففصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى
ففصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ففصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ففصل رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم قال بهذا أمرت فقال عمر بن عبد العزيز أعلم ما حدثت به يا عروة وأن
جبريل هو الذي أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلاة قال عروة وكذلك كان بشير بن أبي
مسعود الأنصاري يحدث عن أبيه قال عروة ولقد حدثني عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن تظهر * ثم
قوله أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوما فدخل عليه عروة فأخبره بالحديث يستعمل أن يكون
عمر أخرها عن الوقت المختار إلى آخره ويستعمل أن يكون أخرها عن جمعه إلى وقت الضرورة
والاشبه بفضل عمر وحاله أن يكون التأخير إلى وقت الأسفار فيكون عروة أنكر عليه تأخيرها
بالجماعة التي من ستمها أن تقام صلاتها في أول الأوقات وإن كان يجوز عليه السهو عن العلم بأنه
لا يجوز تأخير الصلاة عن جميع وقت الاختيار ولا بد أن يكون خفي عليه رحمه الله بعض العلم
بالوقت ولذلك لم يفتدرا عروة مانع منه من تقديم الصلاة في أول وقتها وإنما رجعوا من اجتمع من
أنكر عليه ما أورد عليه من أمر الوقت

(فصل) وقول عروة أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما وهو بالكوفة ومالك أبو مسعود
الأنصاري سنة في ملاطفة الانكار لما يجب انكاره لاسيما لمن علم انقياده للحق وحرصه على معرفته
فإن ذلك أقرب له إلى الرجوع إلى الحق وأسلم لنفسه من الغضب الموجب للعناد وكذلك يجب لمن
أمر به عروة ونهى عن منكر أن يرفق في أمره ونهيه قال الله تعالى فقولوا له لا تكره أو
يخشى وفي فعل المغيرة تأنيس لعمر بن عبد العزيز لأنه لم ينفرد بهذا الأمر بل قدسها عن علمه
كبير من فضلاء الصحابة وذلك مما يختلف على عمر سهوه واحتج عروة على قوله بحديث النبي صلى
الله عليه وسلم يصح قوله وثبت حجة لان عمر بن عبد العزيز من الأئمة الذين يسوغ لهم الاجتهاد
فليس لعروة أن يرد عن رأيه وما يؤيده إليه اجتهاده لا يخبر بمنع الاجتهاد المؤدى إلى ما يخالفه
وأرسل عروة الخبر فلم يذكر عليه عمر رساله وهذا يدل على اتفاقهما على القول بالمراسيل
(فصل) وقول أبي مسعود ما هذا يا مغيرة أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى ففصل رسول الله

صلى الله عليه وسلم على وجه الإنكار لفعله أن كان قد علم من صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وتبيين الأوقات له ما علم هو واستبعاد أن يخفى هذا على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم كصحة المغيرة له وإخباره أن جبريل صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم في أوقات الصلاة واحتجاجه به على المغيرة في مراعاة الوقت غير بين من لفظ الحديث وإنما فيه من التعلق بذلك أن ههنا وقتاً أموراً بالصلاة فيه وأما تعيب الوقت فليس في لفظ هذا الحديث وإنما انفرده عن ابن شهاب أسامة بن زيد اللبني ولا يحفل مخالفة مثل ذلك وغيره من حفاظ أصحاب الزهري ويحتمل أن يكون المغيرة علم وقت الصلاة وظن أن ذلك مصرّوف إلى اجتماعه ونظره وأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في وقت معين على وجه الندب والفضيلة أو على وجه الإباحة والتخيير بينه وبين غيره من الأوقات فأخبره أبو مسعود أن جبريل أقام للنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت وأعلمه أنه مأمور به وذلك يمنع تأخيرها عن هذا الوقت

(فصل) وقوله أن جبريل نزل فصلى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب بعض المفسرين إلى أن الفاء ههنا بمعنى الواو لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتم بجبريل عليه السلام يجب أن يكون مصلياً معه وإذا حلت الفاء على حقيقتها وجب أن يكون مصلياً بعده * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والصحيح عندي أن الفاء على بابها للتعقيب ومعنى ذلك أن يكون جبريل كلما فعل جزءاً من الصلاة ففعله النبي صلى الله عليه وسلم بعده وهذه سبعة أصلاً أن يكون المأموم تبعاً للممام في أفعال الصلاة يفعلها بعده ولا يفعلها معه فإن فعلها معه فإنه على ضربين منها ما تنفسه به الصلاة ومنها ما لا تنفسه به وسأني بعد هذا مبيناً أن شاء الله تعالى ولا يمنع أن يقال صلى فصلى عمرو إذا افتتح زيد الصلاة قبل عمرو وفعل سائر أفعال الصلاة على ذلك ألا ترى أنك تقول ما فر زيد فسا فر عمرو إذا شرع زيد في السفر وخرج له قبل عمرو وإن كان عمرو قد شرع فيه قبل تمام زيد وهذا أوضح في إتمام النبي صلى الله عليه وسلم بجبريل من أن تكون الفاء بمعنى الواو ولأن العطف بالواو يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل جبريل والفاء لا تحتمل شيئاً من ذلك فهي أبعد من وجوه الاحتمال وأبلغ في البيان

(فصل) واحتجاج أبي مسعود على المغيرة وعرو على عمر بهذا الخبر أن كانا آخر الصلاة عن جميع وقتها المستحبين وإن كانا إنما أخرها إلى آخره فلما فيه من التغرير بفوات أو التشديد عليها في ذلك بتأكد وجوبها وإتمام الحجّة في ذلك بأن يكون قد تقدّر عند المغيرة وعمر من خبر أبي مسعود وعروة وقت صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم إما بإشارة أو بزيادة لفظ في الخبر لأنه ليس في قولها صلى في رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان وقت الصلاة ولا دليل على أن المغيرة وعمر أخر الصلاة عنه

(فصل) وقوله بهذا أمرت وأمرت روايتان فاما أمرت بالضم فعناه أمرت أن أبلغه اليك وأبينه لك ومعنى أمرت بالفتح وهي رواية ابن وضاح أمرت أن تعلى فيه وشرع فيه الصلاة أتمتك * وقوله هذا أن كان صلى في أول الوقت ومقتضى هذا الأمر الوجوب وإن كان الأصل به يوماً واحداً فهو إشارة إلى الوقت الذي يستحب للإمام إقامة صلاة الجماعة فيه والله أعلم

(فصل) وقول عمر لعروة أعلم ما تحدث به يا عروة أو أن جبريل هو الذي أقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلاة لا معنى للإتمام له ولكن على سبيل الخصلة

على زيادة التثبت والتنبية على إعادة النظر والتعجب من أن يكون مثل هذا من أمر الصلاة مع أنها رأس هذا الدين وأهم أموره لم يصل اليه علمه مع اجتهاده في طلب العلم والاهتمام بأمر الشريعة لاسيما الصلاة التي اليه أقامها وهو الامام فيها فعظم عليه أن يكون قد ذهب عليه مثل هذا من شأنها ومعرفة سبب إقامة أوقاتها ومن الذي أقامها فقال عروة كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه اتماها لحجته وإقامة لها باسناد الحديث والاعلام باسم من حدثه به وكذلك عروة واستشهد عليه بما حدثه به عائشة رضي الله عنها من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس في حجرته فيحتمل أن يكون كذلك بزيادة عدالة عائشة على عدالة بشير بن أبي مسعود ويحتمل أن يكون أراد بذلك تقوية الأمر في نفس عمر بكثرة الرواية والتأويل لمعناه وفيه بيان أن عروة إنما أنكر تأخير فعل الصلاة عن أول الوقت وصف الوقت الذي حض فيه على الصلاة وهو إذا كانت الشمس في الحجرة وقوله قبل أن تظهر قيل معناه تذهب وأتشد وفي ذلك * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * أي ذاهب وقيل معنى تظهر تعلو وتصير على ظهر الحجرة قال الله تعالى فما استطاعوا أن يظهره الآية والمعنيان متقاربان وروى حبيب عن مالك قال معناه أن الشمس في الأرض لم تبلغ الجدار أي لم تظهر فيه من * مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن وقت صلاة المصبح قال فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان من الغد صلى المصبح حين طلع الفجر ثم صلى المصبح من الغد بعد أن أسفر ثم قال ابن السائل عن وقت الصلاة فقال لها أنا ذا يارسول الله فقال ما بين هذين وقت * ش هذا الحديث مرسل ولا نعلم أحدا من أصحاب مالك أسنده ولا نعلم أحدا أسنده من طريق عطاء وقد ذكر القنازي رحمه الله أن سفيان أسنده عن زيد بن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأراه وهم وقوله جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن وقت الصلاة يجوز أن يكون الرجل طارئا أو قاطنا قد علم أن وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم هو من آنه وقت الصلاة ولم يعلم جميع الوقت فسأله عن تحميده

(فصل) قوله فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان من الغد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ترك تعجيل القول في ذلك حتى يبينه بالفعل قصدا إلى المبالغة في البيان وأنه أقرب إلى المتعلم وأسهل عليه ويحتمل أن يريد بذلك البيان للجماعة لأنه لو أخبر السائل لافترده يعلم ذلك والصلاة جامعة يحضرها معه كثير من الصعابة فيكون ذلك تعاليم الجميع إذ كان هذا مما هم الحاجة اليه وسكوته عنه على ما ذكر في الخبر يحتمل أن يكون قد علم من حاله أنه قاطن معه ملازم له كأبي هريرة وغيره من أهل الصفة فكفاه علمه بعادته الماضية ومعرفة بحاله في ملازمة الصلاة معه عن أمره له بذلك ويحتمل أن يكون طارئا قد علم من حاله أنه لا يرحل إلا بعد انقضاء مدة التعليم إما بوحى على ما حكاه كثير من شيوخه أو بغير ذلك على أنه قد روى هذا الحديث بريدة بن خبيب الأسامي وذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له صل معنا هذين اليومين أخرجه مسلم في صحيحه فيحتمل أن يكون الراوي حديث عطاء لم يسمع أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسائل بأن يشاهد معه الصلاة ويحتمل أن يكون سمعه وأراد بقوله فسكت عنه سكوته عن جواب مسئلته وتأخير النبي صلى الله عليه وسلم جواب السائل عن وقت الصلاة يحتمل أن يكون أنه لم يكن ثبت عنده هذا فأفسر ذلك إلى أن يعلم الحكم بوحى أو بنظر ويحتمل أن يكون أنكره لما رأى في ذلك من المصلحة إما

وحدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن وقت صلاة المصبح قال فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان من الغد بعد أن أسفر ثم قال ابن السائل عن وقت الصلاة قال قال ما بين هذين وقت

لوجه التي ذكرناها وأول غير ذلك من وجوه المصالح التي علمها النبي صلى الله عليه وسلم وليس هذا من تأخير البيان الذي تكلم شيوخنا في جواز تأخيره عن وقت الخطاب بالعبادة إلى وقت الحاجة فنع ذلك أبو بكر الأبهري وغيره من شيوخنا وجوزة القاضي أبو بكر وجوه أصحابنا ووقت الخطاب بالصلاة وبيان أحكامها وأوقاتها قد تقدم قبل سؤال هذا السائل لأنه لم يسأل إلا عن عبادة ثابتة ولم يختلف أحد من المسلمين في أن النبي صلى الله عليه وسلم له أن يؤخر جواب السائل له عن وقت السؤال ولا يجيبه أصلاً وقد فعل ذلك في مسائل كثيرة وأنكر على السائل مسألة اللعان وله يختلفون أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى الفعل وقد تكلم قوم من شيوخنا في وجوب تأخير جواب السائل ومات ذلك من التعرير بقوات العلم لجواز أن يموت السائل قبل وقت التعليم الذي أخر إليه الجواب فقالوا يجوز أن يكون الوحي قد نزل عليه صلى الله عليه وسلم بأن ذلك لا يكون وهذا الوجه أن كان سائلاً فلا يحتاج إليه مع ما فيه من التعسف لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان حكمه في إجراء الأمور على ظواهرها وجعلها على عادتها حكم أمته ولذلك كان يرسل أمره على الجيوش ورسوله إلى البلدان مع تجويزه عليهم الموت لأنه كان يحصل ذلك على العادة واستصحاب السلامة ولا خلاف أن سائلاً لو سأل عالماً عن حكم مسألة لجأ إليه تأخير الجواب عنها ما لم يخف فواتها لاسيما إذا كان في تأخير الجواب تقريب على السائل وزيادة في البيان له وإن كان لا طريق له إلى المعرفة ببقائه إلى وقت جوابه وأيضاً فإن الظاهر من هذا الحديث أنه سأل بعد صلاة الصبح من يوم سأل لأنه بدأ بتعليمه من صلاة الصبح من الغد فلم يتخلل بين وقت السؤال ووقت التعليم وقت صلاة يخاف عليه فيها الجهل بالوقت وعلى قولنا أنه سأل عن تحديد الوقت فالأمر أسهل ووجوب جواز التأخير أبين ولو مات السائل قبل وقت التعليم لكان قد أتيب على بحثه وسؤاله عن العلم ولم يدخل عليه تفریط بتأخيره

(فصل) وقوله حتى إذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر تحقيق هذا اللفظ على أصل موضوعه في كلام العرب يقتضي أن طلوع الفجر هو كان وقت فعل الصلاة وذلك غير جائز ولا بد أن يتقدم طلوع الفجر ابتداء الصلاة إلا أن هذا اللفظ قد يستعمل في كلام العرب بمعنى المبالغة تقول جلست حين جلس زيد فيقتضي ذلك أن جلوسهما كان في وقت واحد غير أن ابتداء جلوس زيد تقدم فعلى هذا يصح قوله صلى الله عليه وسلم حين طلع الفجر وهو البياض الذي يتفجر من المشرق يشبه بانفجار الماء وهما فجران الأول منهما كذب سرحان والعمران الذيب ولا يتعلق به حكم صلاة ولا صوم ويسمى الفجر الكاذب والثاني هو الفجر الصادق وبه يتعلق تحريم الأكل على الصائم ووجوب الصلاة على المصلي وروى ابن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا المعنى وهو أن كان لا يعتقد على ما روى يمثل أسناده إلا أنه معمول به متفق على صحته معناه

(فصل) وقوله ثم صلى من الغد بعد أن أسفر ير يدبلك به بدله الأسفار ثم وقعت الصلاة في بقية الأسفار ولو كانت الصلاة بعد جميع الأسفار لكانت عند طلوع الشمس وليس ذلك من وقتها وإنما قصد المحدث بذلك إلى الأخبار بتقديم الصلاة في أول ما يمكن فعلها فيه من الوقت وتأخيرها إلى آخر ما يمكن فعلها فيه من الوقت فأتى في ذلك بالمبالغة فيها قصد به وفي هذا بيان أن ليس لصلاة الصبح وقت ضرورة وأن وقت الاختيار لها متصل بطلوع الشمس والمالك رحمه الله مسائل تدل على أن قوله اختلف في ذلك فقال مرة ليس لها وقت ضرورة على مقتضى الحديث وقال مرة

لها وقت ضرورة فأما ما يقتضي أن جميع وقتها وقت اختيار فهو قوله أن من رجا أن يدرك الماء قبل طلوع الشمس لم يتيمم فلو كان وقت الاختيار إلى الاسفار لراعى الاسفار في جواز التيمم كما يراعى مغيب الشفق في التيمم للغرب وكذلك سائر الصلوات وأما ما يقتضي من قوله أن لها وقت ضرورة فهو ما روى ابن نافع عن مالك في المسافر ين يقدمون الرجل لسنه يصلي بهم فيسفر بصلاة الصبح وأن يصلي الرجل وحده في أول الوقت أحب إلى من أن يصلي بعد الاسفار مع الجماعة وهذا من قوله مبنى على أن وقت الاسفار وقت ضرورة لصلاة الصبح لا وقت اختيار ولو كان من جملة وقت الاختيار لكانت صلاة الجماعة فيه أفضل من الصلاة في أول الوقت لأن فضيلة الجماعة متفق عليها وفضيلة أول وقت الاختيار على آخره يختلف فيه ووجه الأول الخبر المتقدم ومن جهة المعنى أن أول وقت صلاة الصبح لما لم يكن فيه وقت ضرورة لها ولا لغيرها من الصلوات المفروضة لم يكن في آخر وقتها وقت ضرورة وليس كذلك سائر الصلوات فإن في أول وقت كل صلاة منها وقت ضرورة لها ولما شاركها في وقتها من الصلوات فلذلك كان في آخر وقتها وقت ضرورة ووجه رواية ابن نافع أن هذه إحدى الصلوات الخمس فكان لها وقت اختيار ووقت ضرورة كسائر الصلوات (فصل) وقوله أين السائل عن وقت الصلاة يقتضي اهتمامه صلى الله عليه وسلم بتعليم السائل وأرادته لإتمام ما شرع فيه من تعليمه ويدل ذلك على أنه اعتقد مقامه عنده إلى أن يتم تعليمه وهو وإن كان صلى الله عليه وسلم يعلم الجميع إلا أنه خص السائل لفضل اجتماعه وبجده عن العلم وقوله ما بين هذين وقت اخباران ما بين وقتي صلاتيه وقت لصلاة الصبح وليس في ذلك اخبار على أن وقت الصلاتين وقت للصلاة أن أشار بقوله هذين إلى وقتي الصلاتين وقد ذكر بعض المفسرين أنه يفهم من قوله صلى الله عليه وسلم ما بين هذين وقت أن وقت الصلاة أيضا من الوقت وأن ذلك من مفهوم الخطاب كقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وأنه يفهم من الخطاب أنه من يعمل قنطارا من الخير يره وهذا ليس بصحيح وقوله ما بين هذين وقت انما يتناول الخبرين ما بين وقتي صلاتيه وقت للصلاة المسئول عنها ولم يتناول الخبر وقتي الصلاتين من الوجه الذي ذكره كما لو قال زيد ما بين داري هاتين اعمرو لم يفهم منه أنه أقر بداريه لعدم وادعايته تناول قراره ما بين الدارين خاصة وكذلك لو قال ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت لصلاة الصبح لم يفهم منه أن وقت طلوع النجم ووقت طلوع الشمس وقت للصبح وأما قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره فهذا يفهم منه أن من عمل مثقال قنطارا من الخير يره لأن القنطار كله مثاقيل ذر فلو كان من عمل مثقال قنطارا من الخير لم يره لما كان قول القائل من يعمل مثقال ذرة خيرا يره صادقا لأن من عمل قنطارا خيرا فقد عمل مثاقيل ذر وزاد على ذلك والصحيح في تأويل قوله صلى الله عليه وسلم ما بين هذين وقت أن الخبر انما ثبت به أن ما بين وقتي ما أشار إليه وقت لصلاة الصبح فإن كان أشار إلى الصلاتين فقد ثبت بالخبر أن ما بينهما وقت لصلاة الصبح وثبت بفعله أن وقتي صلاتيه وقت لها فثبت بعض الوقت بالقول وبعضه بالفعل وإن كان أشار إلى ابتداء صلاته في أول يوم وإلى انتهائها في اليوم الثاني فقد ثبت جميع الوقت بالقول وإن كان أوله وآخره قد ثبت أيضا بالفعل وقوله وقت وإن كان نكرة ولم ينف إلى شيء يكون وقتا له فإن المراد به وقت الصلاة واستغنى عن ذكرها بما تقدم من قوله أين السائل عن وقت الصلاة ص مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرف

وحدثني يحيى عن مالك
عن يحيى بن سعيد عن
عمر بن عبد الرحمن
عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم أنها
قالت إن كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليصلي
الصبح فينصرف

النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس **ش** قوله ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح على معنى التأكيذ وان مخفة من الثقبلة وروى يحيى متلفعات وتابعه على ذلك بعض رواة الموطأ والأكثر على متلفعات والمعنى متقارب الآن التلغع يستعمل مع تعظيمة الرأس والمروط أكسية مرتبة سداها شعر وقوله ما يعرفن من الغلس يحقل أمرين أحدهما لا يعرف أرجالهن أم نساء من شدة الغلس انما يظهر الى الراى أشخاصهن خاصة قال ذلك الراوى ويحقل أيضا أن يريد لا يعرفن من هن من النساء من شدة الغلس وان عرف أنهن نساء الا أن هذا الوجه يقتضى انهن سافرات عن وجوههن ولو كن غير سافرات لمنع النقاب وتعظيمة الوجه من معرفتهن لا الغلس الا أنه يجوز أن يبيح لمن كشف وجوههن أحد أمرين إما أن يكون ذلك قبل نزول الحجاب أو يكون بعده لكن من آمن أن تدرك صورهن من شدة الغلس فأبيح لمن كشف وجوههن في هذا الحديث باحتراز وج النساء الى المساجد للصلاة لان معناه فينصرف النساء اللواتي صلين مع الصبح ولو لم يكن ذلك مراداً باللفظ لما كان ذكر انصرفهن تبيناً للوقت وعلى هذا جماعة أهل العلم وقد قال بعض من فسر هذا الحديث ان فيه دليلاً على مبادرة خروج النساء من المسجدة لثلاث ارجح الرجال قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والذي يقتضيه عندي ظاهر اللفظ اتصال خروجهن باقضاء الصلاة لقولها ليصلي الصبح فينصرف النساء والفاء في العطف تقتضى التعقيب ويصح أن يبادرن بالخروج لما ذكر هذا المفسر من أن يسلمن من مزاحمة الرجال ويصح أن يفعلن ذلك اغتناماً لستر الظلام لمن ويصح أن يفعلن ذلك مبادرة الى مراعات بيوتهن وفعل ما يلزمهن فعله من أمور دنياهن (مسئلة) وفي هذا الحديث دليل على أن أكثر فعل النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح في أول وقت القولها ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح وهذا اللفظ لا يستعمل الا فيما يثابر عليه وذلك دليل على ان أداءه في أول وقتها أفضل من أدائها في سائر لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يثابر على ذلك الا للفضيلة والى هذا ذهب مالك والشافعي وذهب أهل الكوفة الى أن آخر الوقت أفضل فان قيل ان هذا اللفظ يستعمل فيمن يفعل الفعل مرة واحدة ولا يثابر عليه ولا يفضل له ولذلك نقول كن الشافعي يمسح بعض رأسه في الوضوء وكان مالك يقتضى بالشاهد مع اليمين ولا يدل ذلك على أن الشافعي كان يثابر على مسح بعض رأسه وبراء أفضل من مسح جميعه ولا على أن مالكا كان يرى القضاء باليمين مع الشاهد أولى من القضاء بالشاهدين والجواب أن مثل هذا اللفظ لا يستعمل في الاغلب الا فيما يلزم الخبر عنه من الافعال ولذلك يقال كان فلان يلبس الخضرة اذا كانت غالب لباسه وكان ابن عمر يحضب بالصفرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي قباء راكباً وانما يقال لمن فعله مرة واحدة لبس فلان الخضرة وخضب زيد بالصفرة وأتى عمرو الكوفة هذا هو المهود من كلامهم المعروف في خطابهم وأما قول الثائل كان الشافعي يمسح بعض رأسه وكان مالك يقتضى باليمين مع الشاهد وان لم يقتض ان ذلك كان عندهما أفضل فانه يقتضى تكرار قولها به أن قولها به أفضل عنه هما من القول بغيره واذ ثبت أن هذا اللفظ يقتضى التكرار ثبت انه هو الأفضل فيما اختلفنا فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يكرر ولا يثابر الا على الأفضل واستدلانى في المسئلة وهو ان المبادرة بها في أول وقتها احتياطاً للشرعية وبراء للذمة لثلاث بطرأ على المكلف ما يمنع من فعله في آخر الوقت من النسيان وغير ذلك من الاعذار وفي التأخير تعرض للتغريب وتسبب لفوات

النساء متلفعات بمروطهن
ما يعرفن من الغلس

عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج كلهم يحدونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر **مسألة** قوله من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح يحتمل وجهين أحدهما أن كل بصفة المكلفين وأدرك مقدار ركعة من الوقت قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك وجوب الصبح وهذا معنى قول ابن القاسم رحمه الله أنما ذلك في أهل الأعدار الحائض تطهر والمجنون يفيق والنصراني يسلم والصبي يحتمل والوجه الثاني أن من أدرك أن يصلي ركعة من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصلاة ولم يكن قاضيا لها بعد وقتها ولم يخرج فعله بعضها بعد طلوع الشمس عن حكم الأداء كما أن من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فان حكمه في جميعها حكم المأموم وليس فعله لبعدها وحده بخارج له عن حكم الجماعة وإذا قلنا أن المراد به أدرك وقت الوجوب فان المراد من أدرك مقدار ركعة من صلاة الصبح وليس في قوله ذلك إلا خبر الصلاة إلى آخر الوقت حتى لا يدرك إلا بعضها فيه وإنما بين حكم من أخرها كما أن من قال من قتل عبدا بدينه عليه قيمته فانه قدين حكم من فعل ذلك ولم يبع القتل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر يحتمل من الوجوه مثل ما تقدم وفيه أن آخر وقت العصر غروب الشمس على ما ذكرناه ثبت بهذا الحديث وبما سلكه بعد هذا من الأخبار في تفسير خبر عمر في أوقات الصلوات أن لصلاة العصر وقتين أحدهما وقت اختيار واستقبال والآخر وقت ضرورة وكرامية ويجري مجرى العشاء الآخرة وسنين الأوقات بعد هذا إن شاء الله تعالى

(فصل) وقوله في هذا الحديث من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر يقتضي أنه أقل ما يكون به المدرك مدركا وبه قال مالك والشافعي في أحد قوليه وقال أبو حنيفة والشافعي أيضا من أدرك تسكيرة من الصلاة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر واختلفوا فيما أدرك من أدرك تسكيرة قبل غروب الشمس فقال أبو حنيفة أدرك العصر خاصة وقال الشافعي أدرك الظهر والعصر فان قالوا ليس في قولهم أدرك ركعة من العصر أنه مدرك ما يقتضي أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركا إلا من جهة دليل الخطاب وأنتم لا تقولون به فالجواب أن كثيرا من أصحابنا يقولون بدليل الخطاب كالتقاضي أبي الحسن بن القصار والقاضي أبي محمد بن نصر وغيرهما وبه قال متقدمو أصحابنا كابن القاسم وغيره فعلى هذا يحتاج بدليل الخطاب فان سلمتم والانقلنا الكلام اليه وان تركنا القول بدليل الخطاب على اختيار القاضي أبي بكر وغيره من أصحابنا فان الحديث حجة في موضع الخلاف لانه صلى الله عليه وسلم أنما قصد إلى بيان آخر الوقت وما يكون المدرك به مدركا من أفعال الصلاة ما يعتد به ولا يحتاج إلى إعادة فلم يكن مدركا لحكمها كما لو لم يدرك شيئا منها فانهم قالوا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع فقد أدركها فالجواب أن السجدة هاهنا تقع على الركعة يدل على ذلك أن عائشة رضي الله عنها روت مثل هذا الحديث ثم قالت في آخره والسجدة أنما هي الركعة وجواب فان أنه فشرط أدرك السجدة ومن لم يدرك الركعة فلم يدرك السجدة بدليل أنه لا يعتد بهان صلاته (مسألة) إذا ثبت ذلك فالركعة التي يكون مدركا

وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج كلهم يحدونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر

ما يجوز فيه التعجب والمخالفة بأفعل فيقال ما أبصر زيداً من اليسار وما أعده من العمد وما أسرفه من المرف وما أفرط جهله وزيد أفلس من عمرو وقال ذو الرمة في أضيغ
وما شية خرقاء واهية الكلا * سقى بهما ساق ولا تبلا
بأضيغ من عينيك لئلا * تعرفت ربما أولئك كرت منزلا
ويحصل أن تكون اللام في قوله لما سواها أضيغ بمعنى في كقوله تعالى يوم يجمعكم ليوم الجمع معناه
في يوم الجمع حكاه ابن النحاس ويكون معنى ذلك أنه ضائع في تركه للمعلاة وأنه أضيغ في غيره لأنه
لا ينتفع بعمله

(فصل) وقوله ثم كتب أن صلوا الظهر إذا فاء إلى ذراعاً إلى هو الظل الذي تفي عنه الشمس
بعد الزوال أي ترجع قال الله تعالى حتى تفي إلى أمر الله أي ترجع فما كان قبل الزوال من الظل
فليس بفي وقوله ذراعاً يعني ربع القائمة وإنما أطلق عليه اسم الذراع لأنه أكثر ما يقدر به لأن
الإنسان لا يعدم التقدير به ولا يحتاج فيه إلى أماراة في العمل ووجه العمل في ذلك أن يقام
قائم على أي قد كان ويدار حوله دوائر يكون مركزها كله موضع قيام القائم ثم تقرب الشمس
فأدام الظل ينقص فهو في أول النهار ولم يدخل بعد وقت الظهر وكذلك إذا وقف الظل فإذا
أخذ في الزيادة فقد زالت الشمس وهو أول وقت الظهر ثم ينظر إلى زيادة الظل في تلك الدوائر
فإذا زاد بمقدار ربع القائم على الظل الذي وقعت عليه الزيادة فقد فاء إلى ذراعاً وهو الوقت
الذي أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن تقام فيه صلاة الجماعة

(فصل) وقوله إلى أن يصير ظل أحدكم مثله يعني إلى أن يتم إلى مثل كل قائم أو إلى أن يتم الظل
الذي زاد بعد تنافى نقصان الظل مثل كل قائم وإنما مثل بالإنسان لأنه لا يعدم التقدير به وإذا صار
في كل إنسان مثله فهو آخر وقت الظهر عنده وهو بعينه أول وقت العصر فإذا زاد على ذلك
زيادة بينة فقد خرج وقت الظهر وانقضى وقت العصر

(فصل) قوله والشمس من تفتة بيضاء تفتة لم يذكر التفتة ولا سويد بن سعيد ولا أبو معصب
من تفتة ونفاؤها أن لا يشوب بياضاً أصفره وبياضاً أصفرته إنما يعتبران في الأرض والجدار لا في
عين الشمس حكاه ابن نافع في المبسوط عن مالك وعنه كلها أحاد ودل الوقت يقرب بعضها من
بعض وفي قوله والشمس من تفتة بيضاء تفتة أخبار بجميع الوقت

(فصل) وقوله قدر ما يسير الراكب فرسخين للبطي وثلاثة فراسخ للجناد السريع وقد قبل
أن ذلك شك من المحدث ويحصل أن يريد فرسخين في الشتاء وثلاثة فراسخ في الصيف لطول النهار
والأظهر في ذلك أنه بمعنى الخزر والتقدير كما يقال هذا الوعاء يسع أردبين أو ثلاثة أي أن قدره
يترجح بين الأردبين والثلاثة وقد يتيقن أنه لا يصح أن يسع أقل من أردبين ولا يسع أكثر من ثلاثة
وكذلك تقول من دار فلان إلى دار فلان أربعة أميال أو خمسة بمعنى أنه يعلم أنه ليس بينهما أقل
من أربعة أميال ولا أكثر من خمسة وتقديره يترجح بين الأربعة والخمسة (مسئلة) والفرسخ ثلاثة
أميال والميل عشرة غلأ والغلوة مائتا ذراع في الميل ألف باع وهي ألف ذراع قاله ابن حبيب * ذال
القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أنواع الدواب وأما باع الإنسان وهو طويل
ذراعيه وعرض صدره فأربعة أذرع وهو القائمة

(فصل) قوله قبل غروب الشمس رواه يحيى بن يحيى وتابعه على ذلك، طرف من رواية ابن

حيب عنه ولم يذكره ابن القاسم ولا ابن بكير ولا سويد ولا أبو صعب واختلف أصحابنا في الوقت الذي يمشي الراكب قبله فرسخين أو ثلاثة قال سحنون إن ذلك إلى الاصفرار وقال ابن حبيب إلى غروب الشمس وهذا الظاهر لموافقته رواية يحيى ومطرف لأن وقت العصر لا يتسع لمشي الراكب من أوله فرسخين أو ثلاثة إلى اصفرار الشمس

(فصل) وقوله والمغرب إذا غربت الشمس يعني بعد غروب الشمس والعشاء إذا غاب الشفق يعني الحرة في أفق المغرب فمؤول وقت العشاء وقوله إلى ثلث الليل يعني أن ذلك آخر الوقت المختار لهذه الصلاة عنده وقوله فمن نام فلا نامت عنه يحتمل أن يريد به المنع من النوم قبل صلاة العشاء على ما يأتي بعد هذا ويحتمل أن يريد به من غفل عن فعل الصلاة في وقت مع سعة فلا نامت عنه دعاء عليه بما يسهره وينعم من النوم والعرب تستعمل مثل هذا في ألفاظها تقول نامت عينك إذا دعتك بالنعمة والرفاهية وصلاح الحال وخلو البال وتكراره ثلاث مرات أن يكون أراد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فيأروى عنه أنه كان إذا قال شيئاً كرره ثلاثاً ويحتمل أن يريد بذلك التأكيد والإبلاغ

(فصل) وقوله والصبح والتجوم بادية مستبكة يريد بذلك آخر ما تكون بادية مستبكة لأن هذه حالها من أول الليل ويحتمل أن يريد بالتجوم بادية مستبكة مع الاصباح بعد لم يفرها عن حالها في ليالها من الظهور والاشتباك إذا ثبت ذلك فإنه يتعلق بقوله أن صلوا الظهر إذا جاء الذي ذراعا إلى أن يصير ظل أحدكم مثله أربع مسائل (أحدها) أول وقت الظهر وقت الزوال ولا خلاف في ذلك (الثانية) أنه يجب تأخير صلاة الظهر في مساجد الجماعة إلى أن يفيء الذي ذراعا قال ابن حبيب وذلك في مساجد الجماعة وأما الرجل في خاصة نفسه فأول الوقت أفضل وحكى القاضي أبو محمد أن ذلك للفقد وقال الشافعي إن أداءها على كل وجه أول الوقت أفضل وقال أبو حنيفة إن آخر الوقت أفضل والدليل لنا على الشافعي حديث عمر بن الخطاب أن صلوا الظهر إذا جاء الذي ذراعا وانما خاطب بذلك عماله وأمرهم الذين يقيمون الصلاة في مساجد الجماعة ومحال أن يأمرهم بأن يتعدوا بالصلاة أفضل أوقاتها ومن جهة المعنى أنه لا خلاف أنه لا يؤذن لها إلا في أول وقتها وهي صلاة ترده على الناس غير متأهين بل تجددهم نياما غافلين في أغلب الأحوال فلوصلى الإمام عقيب الأذان لفاتت أكثر الناس فاستحب تأخيرها إلى أن يفيء الذي ذراعا فيدرئ من يحتاج الغسل الصلاة ويذكرهم من كان نائما بعد أن يستيقظ ويتوضأ ويروح إليها (الثالثة) إن آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثله وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثليه والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ما كتب به عمر إلى عماله أن صلوا الظهر إذا جاء الذي ذراعا إلى أن يصير ظل أحدكم مثله وهذا ما كتب به إلى الأمصار وأخذه عماله ولم ينكروا ذلك عليه أحد فثبت أنه اجتمع (الرابعة) إن آخر وقت الظهر إذا كملت القائمة على ما قدمناه وهو بنفسه أول وقت العصر فيتعاضد الاشتراك بين الوقتين مادام ظل كل شيء مثله فإذا ثبتت الزيادة خرج وقت الظهر وانفرد وقت العصر وهذا الذي حكاه أشهب عن مالك في المجموعة وقاله أبو محمد بن نصر وهو الصواب إن شاء الله ووافقنا أبو حنيفة في الاشتراك وخالفنا في وقته فعنده أن وقت الاشتراك إذا كان ظل كل شيء مثليه ونفي الشافعي الاشتراك جلة فقال إن آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثليه وأنه يليه وقت العصر بغير فصل وقال ابن حبيب آخر وقت الظهر مقدار ما يصلي الظهر فيتم صلاته

قبيل تمام القامة وأول وقت العصر تمام القامة قال الشيخ أبو محمد هذا خلاف قول مالك رحمه الله والدليل على صحة ما نقله مارواه أحمد بن زهير أنبأنا أحمد بن الحجاج أنبأنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سدة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم فصلى له صلاة الصبح حين طلع الفجر ثم صلى له الظهر حين زاغت الشمس ثم صلى له العصر حين كان ظل الشيء مثله ثم صلى له المغرب لوقت واحد حين غربت الشمس وحل فطر الصائم ثم صلى العشاء حين ذهب ساعة من الليل ثم قال له الصلاة ما بين صلاتك بالأمس وصلاتك اليوم

(فصل) وقوله والعصر والشمس يضاء نقية قدر ما يسير الركب فرسخين أو ثلاثة قبل غروب الشمس يتعلق به أيضاً أربع مسائل (أحداها) أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله وفيه تقدم الكلام فيه أنه ثبت أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله (الثانية) أن أول وقتها مشترك وقد تقدم (الثالثة) أن أدائها في مساجد الجماعات وغيرها في أول وقتها أفضل هذا قول جمهور أصحابنا وقال أشهب وأحب السنان زاد على القامة ذراع لاسيما في شدة الحر وقال ابن حبيب ويستحب تقديم يوم الجمعة أكثر من تقديمها في سائر الأيام وفقاً للناس بتعجيل إياهم إلى منازلهم وقال أبو حنيفة بالتأخير في ذلك كله والدليل على قول الجمهور أن وقتها يأتي على الناس في الأغلب وهم متأخرون للصلاة رواء في المبسوط ابن وهب عن مالك (الرابعة) أن آخر وقتها إذا صار ظل كل شيء مثليه رواء عن مالك عبد الله بن عبد الحكم وبه قال الشافعي وروى ابن القاسم عن مالك أنه لا يعرف ذلك وإن العصر صلى ما دامت الشمس يضاء نقية لم يدخلها صفة وبه قال أبو حنيفة وجه رواية ابن القاسم حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن وقت العصر ما لم تصفر الشمس وهذا نص ووجه رواية ابن عبد الحكم خبر أبي هريرة المتقدم وفيه أنه صلى العصر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثليه ومن جهة القياس أن هذه صلاة حدث أول وقتها بالظل فوجب أن يحدها به كالظهر

(فصل) وقوله والمغرب إذا غربت الشمس يتعلق به خمس مسائل (أحداها) أن اسمها المختص به المغرب يدل على ذلك الحديث الذي أخرجه البخاري من حديث عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب قال وتقول الأعراب هي العشاء (الثانية) أن أول وقت المغرب غروب الشمس والدليل على ذلك ما تقدم من حديث أبي هريرة (الثالثة) معرفة آخر وقتها وقد اختلف في ذلك قول مالك فروى عنه في الموطن أن آخر وقت المغرب ذات غاب الشفق وروى عنه في المدونة ما يقتضي ذلك وبه قال أبو حنيفة وقال محمد بن مسleme أن أول وقتها غروب الشمس ومن شاء تأخيرها إلى مغيب الشفق فذلك له وغيره أحسن منه والذي حكاه عن مالك أصحابنا المراقبون أنه ليس لها الوقت واحد وبه قال ابن الموار والشافعي والدليل على أن آخر وقتها مغيب الشفق ما زوى مسلم في حديث عبد الله بن عمرو وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت المغرب ما لم يسنط نور الشفق (الرابعة) أن آخر وقت المغرب هو أول وقت العشاء وإن اشتراكا كاشتراك الظهر والعصر ولذلك جاز الجمع بينهما وسنينة أن شاء الله تعالى (الخامسة) أنه يستحب أداء المغرب في أول وقتها ولا خلاف في ذلك بين أهل السنة ووجه ذلك أنها تصادف الناس متأهين لها منتظرين أدائها كصلاة الجمعة ووجه آخر وهو أن في ذلك رفقا بالأمم الذي شرع له

تعميل فطره بعد أداء صلاته

(فصل) وقوله في الخبر والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل يقتضى أربع مسائل (أحداها) أن
 أهمها في الشروع العشاء وسيرديان ذلك (الثانية) بيان معنى الشفق والذي حكاه أصحابنا عن مالك
 وقائمه في موطنه أن الشفق الحرة تكون في المغرب من بياضه مع الشمس وبه قال الشافعي وحكي
 الداودي أن ابن القاسم قال عن مالك في سماع ابن أبياص عندي أي بن قال وكأنه في هذا القول
 يريد الاحتياط وهو مذهب أبي حنيفة واستدل أصحابنا على صحة ما ذهب إليه مالك رحمه الله من أن
 الشفق الذي حدثه أول وقت صلاة العشاء هو الحرة بما رواه أبو داود أخبرنا مسدد أخبرنا
 أبو عروانة عن أبي بشر عن بشير بن أبي ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال أنا أعم
 الناس بوقت هذه الصلاة صلاة العشاء الآخرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها يسقط
 الدمر الثالثة ودد كروا أبو عبد الرحمن هذا الحديث وضعه قيل له حبيب هو مضطرب فقال إن
 شعبه يصف هذا الحديث قيل له له من قبل أبي بشر وأحبيب فقال أبو بشر لا علمه وقد أدخل
 بين حبيب والنعمان رجلا ليس بالمشهور قال أصحابنا في احتجاجهم فاذا ثبت ذلك فوجه الاستدلال
 من الخبر أنه قال إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء يسقط القمر لثلاثة وذلك يكون
 عنده غيب الحرة وأما الحرة فانه تبقى بعد ذلك بزمان طويل وقد أخرج أبو عبد الرحمن هذا
 الحديث في معنى وجهه موافقا لقول من يقول إن شفق الصلاة هو البياض لأن سقوط القمر
 لثلاثة من الشهر الا عند غيب البياض ودليلنا من جهة المعنى أنه إذا كانت الحرة تسمى شفا
 والبياض يسمى شفا وعلى حكم من الأحكام على غيب الشفق على الإطلاق تعلق ذلك بأولها لانه
 قد غاب ما يسمى شفا ودليلنا من جهة القياس أن هذه ثلاثة أنوار متتابعة سارة بالافق فوجب أن
 تتعلق أحكام الصلاة بأوسطها كالطوالع (الثالثة) أن خروج وقت العشاء انقضاء الثلث
 الأول من الليل وبه قال الشافعي وقال ابن حبيب انقضاء النصف الأول من الليل وبه قال أبو حنيفة
 والدليل على القول الأول ما روى عن عائشة أنها قالت أعم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء
 حتى ناداهم الصلاة نام النساء والصبيان فخرج فقال ما ينتظروها من أهل الأرض غيركم قال ولا
 يصلي يومئذ إلا بالمدينة وكانوا يصلون فيها بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول (الرابعة) أن
 الاتيان بصلاة العشاء في أول وقتها عند غيب الشفق وبعده ذلك قليلا أفضل هو الذي رواه ابن
 القاسم عن مالك وكره تأخيرها إلى ثلث الليل وبه قال الشافعي وروى المراقبون من أصحابنا
 عن مالك أن تأخيرها أفضل وبه قال أبو حنيفة وجه القول الأول على ما ذكرناه قبل هذا من
 الأدلة على أن الصلاة في أول الوقت أفضل فيغني عن إعادته * ووجه القول الثاني حديث أم كلثوم
 بنت أبي بكر عن عائشة أعم النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد
 خرج فصلى فقال انه لو قمتا لولا أن أشق على أمتي وهذا ليس بين لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 قد رأى الفضل في التخفيف وقد قال ابن حبيب انه يستحب تأخيرها في الشتاء شيئا وهذا الطول
 الليل وهذا وجه حسن لانه ليس في ذلك مشقة على الأمة ويستحب تأخيرها في رمضان أكثر من
 ذلك شيئا نوسة على الناس في أظفارهم وهذا أيضا وجه صحيح لما فهم من الرقي بالناس

(فصل) وقوله فمن نام فلانامت عينه يريد من نام قبل صلاة العشاء لأن النوم قبلها ممنوع
 منه لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبل العشاء

واحد من بعدهما صلح مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل الظهر إذا زاعت الشمس والعصر والشمس بيضاء نقية قبل أن تدخلها صغرة والمغرب إذا غربت الشمس وآخر العشاء ما لم تتم وصل الصبح والنجوم بادية مستبكة واقرأ فيها بسورتين طويلتين من المفصل ش قوله أن صل الظهر إذا زاعت الشمس وظاهره مخالف لما أخره كتابه إلى عماله المتقدم ذكره في قوله أن صلوا الظهر إذا زاعت الشمس ويحتمل أن يكون كتب إلى أبي موسى الأشعري بذلك في خاصة نفسه في غير وقت أمارته لأن صلاة النذ في أول الوقت أفضل ويحتمل أن يريد بذلك الجمعة وقوله والعصر والشمس بيضاء نقية ما لم تدخلها صغرة تعديداً لآخر وقتها وقوله وآخر العشاء ما لم تتم يحتمل أن يكون أمره بذلك في خاصة نفسه على ما اختاره ابن حبيب في قوله أن الإنسان في خاصة نفسه يستحب له أن يبطئ بها بعد وقت الصلاة في المساجد ما لم يخف النوم ويحتمل أن يكون قد علم من حاله المبادرة بالنوم في أول الليل حرصاً على التوجه في آخره فأمره بتأخير العشاء ليمر كما معه العمال وأهل الأشغال ما لم يتم قبله في الوقت الذي جرت عادته بالنوم فيه

(فصل) وقوله واقرأ في الصبح بسورتين طويلتين من المفصل يريد به بقراءة أم القرآن ولم يحتاج إلى ذكرها لما علم أنه تقرر عندهم أنه لا يجزئ صلاة الأبرار وسبب ذلك بعد هذا وإنما أمره أن يقرأ في كل ركعة بسورة من طوال المفصل لأن صلاة الصبح أطول الصلاة قراءة وطوال المفصل فيها عدل لأن في ذلك أخذاً بحفظ من التطويل ولا يخفى ذلك من الرفق بالناس وأما الرجل في خاصة نفسه فليطول ما شاء وانما سمي المفصل لكثرة انفصال سورته وقيل سمي بذلك لتبوت أحكامه وقوله المتسوخ فيه ولذلك سمي المحكم صلح مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل العصر والشمس بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب ثلاثة فرائخ وأن صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل فإن أخرت فإلى شطر الليل ولا تكن من الغافلين ش قوله أن صل العصر والشمس بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب ثلاثة فرائخ الكلام فيه على نحو ما تقدم غير أنه قال هاهنا ثلاثة فرائخ بغير شك وهذا يقتضي أحداً من أن يكون الراوي لهذا الحديث لم يحفظ الزيادة إذا قلنا أن أو في الحديث لغير الشك من روايه وأما أن يكون الراوي لهذا الحديث لم يشك وتبين أنها ثلاثة فرائخ ووقع الشك في الحديث الأول من روايه

(فصل) وقوله وأن صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل كلام مجمل في أول الوقت ووجهه أن تقول له افعل هذا ما بين وقتك هذا وبين انقضاء وقت كذا المصالح أن المكتوب إليه عالم بأول الوقت قام ذلك عنده مقام كونه فيه مقام تحديداً وله فيكون معنى قوله ما بينك وبين ثلث الليل ما بينك إذا كنت في الوقت وما بين ثلث الليل وقوله بعد ذلك فإن أخرت فإلى شطر الليل يعني أخرت لضرورة مانعة من الصلاة في الوقت المتقدم فصل ما بين ذلك وبين شطر الليل وإن كانت أفضل والضرورة لا تنوِّت إذ ليست باختيار الفاعل الآن ذلك على معنى المبالغة في الاجتهاد والالتزام بأكثر ما يقدر عليه من ذلك كما تقول إن منعتك الضرورة من الصلاة فأتمها فصل قاعدة وقتك تكون الضرورة تمنع من القعود الآن المراد به أن يفعل بما كلفه الله أكثر ما يقدر عليه ويحتمل أيضاً أن يكون عرف من مذهب أبي موسى الأشعري أن وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل وما هو بها

وحدثني عن مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل الظهر إذا زاعت الشمس والعصر والشمس بيضاء نقية قبل أن يدخلها صغرة والمغرب إذا غربت الشمس وآخر العشاء إذا لم تتم وصل الصبح والنجوم بادية مستبكة واقرأ فيها بسورتين طويلتين من المفصل وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل العصر والشمس بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب ثلاثة فرائخ وأن صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل فإن أخرت فإلى شطر الليل ولا تكن من الغافلين

يسوغ فيه الاجتهاد فأمره عمر رضي الله عنه بالصواب ثم قال له بعد ذلك فإن أخرجت عن ذلك بما
تعتقده من جواز التأخير فإلى شطر الليل

(فصل) وقوله بعد ذلك ولا تنك من الغافلين رأيت بعض المفسرين حكى عن أبي عمر الأشيلي
رحمه الله أن معناه لا تنك من الغافلين بتأخيرها عن نصف الليل وهو كلام صحيح ويحتمل أيضاً أن
يريد ولا تتخذ تأخير الصلاة إلى شطر الليل عادة فتكن من الغافلين وإن جاز أن يفعل ذلك في النادر
أما الضرورة وأما الحال يقتضي ذلك بما يعتقده من جواز التأخير إلى ذلك الوقت وغيره
ص مالك عن يزيد بن زياد عن عبد الله بن رافع مولى أم سعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه سأل
أبا هريرة عن وقت الصلاة فقال أبو هريرة أنا أخبرك صل الظهر إذا كان ظلك مثلك والعصر إذا
كان ظلك مثلك والمغرب إذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل وصل الصبح بعبس
يعني الغلس ش يحتمل أن يكون سؤاله عن آخر الوقت ولذلك أجاب أبو هريرة عنه ولو سأله
عن جميع وقت الصلاة لكان جوابه بتعديده جميعه وقول أبي هريرة صل الظهر إذا كان ظلك
مثلك والعصر إذا كان ظلك مثلك معناه فتكون قد أدركت وقت الاختيار لأن ما ذكره ليس
بجميع الوقت وإنما هو آخره ويحتمل أن يكون أبو هريرة اعتقد حينئذ أن ذلك أفضل وقت
الصلاتين والأول أبين إن شاء الله

(فصل) وقوله والمغرب إذا غربت الشمس يحتمل أمرين أحدهما أن يعتقد أن لا وقت للمغرب
غير ذلك ويحتمل أن ينكر تأخير الصلاة عنه وأن اعتقده أن وقتها ممتدة بعده وقد تقدم القول في
ذلك وقوله وصل الصبح بعبس يعني بقايا ظلمة الليل وهو الغلس وهذا على معنى تفضيل الصلاة
في ذلك الوقت وقد تقدم ذكره ص مالك عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن
مالك أنه قال كنا نصلّي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر
ش قوله كنا نصلّي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر يقتضي
أن صلاتهم العصر كانت في أول الوقت ولذلك كان يخرج الإنسان بعد صلاتهم إلى بني عمرو بن
عوف فيجدهم يصلون ولا يقال هذا إلا بما يكثر ويتكرر ولا يجوز أن يكون المصلون في بني
عمرو بن عوف يصلون بعد انقضاء الوقت وإنما كانوا يصلون في الوقت ولعلمهم كانوا يشاربون على
ذلك لأنهم كانوا أعمالاً في الحوائط فيأبسون للصلاة بعد تمام العمل فتأخروا بذلك صلاتهم عن أول
الوقت إلى وسطه فسكان من صلى في أول الوقت يأتهم بعد انقضاء صلاتهم فيجدهم يصلون ص
مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال كنا نصلّي العصر ثم يذهب الذهاب إلى قباء فيأتيهم
والشمس مرتفعة ش قوله كنا نصلّي العصر ثم يذهب الذهاب إلى قباء فيأتيهم والشمس
مرتفعة توكيد للحديث الأول ومبين أن صلاتهم كانت في أول الوقت وأن الذهاب بعد ذلك إلى قباء
وهو من أدنى من العوالي بينه وبين المدينة نحو الميادين أو دون يأتيها والشمس مرتفعة وحكى أبو
المطرف القنازعي عن أحمد بن خالد أنه قال لم يتابع على قوله ثم يذهب الذهاب إلى قباء ورواه
الليث عن الزهري عن أنس فقال فيه ثم يذهب الذهاب إلى العوالي والعوالي في طرف المدينة
وقباء على فرسخ من المدينة فلماذا لم يتابع مالك عليه لأن قوله يدل على أن العصر كانت تصلى أول
وقتها وكلام أحمد بن خالد يحتاج إلى تأمل أن الليث إذا خالف ما لكافي الزهري ففيه لما لك أنه أوثق
أصحاب الزهري وأحفظهم وليس الليث من متقدمي أصحاب الزهري * وقوله إن العوالي في

وحدثني عن مالك عن
يزيد بن زياد عن عبد الله
ابن رافع مولى أم سعة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم أنه سأل أبا هريرة عن
وقت الصلاة فقال أبو هريرة
أنا أخبرك صل الظهر إذا
كان ظلك مثلك والعصر إذا
كان ظلك مثلك والمغرب
إذا غربت الشمس
والعشاء ما بينك وبين
ثلث الليل وصل الصبح
بعبس يعني الغلس وحدثني
عن مالك عن اسمعيل
ابن عبد الله بن أبي
طلحة عن أنس بن مالك
أنه قال كنا نصلّي العصر
ثم يخرج الإنسان إلى بني
عمرو بن عوف فيجدهم
يصلون العصر وحدثني
ابن شهاب عن أنس بن
مالك أنه قال كنا نصلّي
العصر ثم يذهب الذهاب
إلى قباء فيأتيهم والشمس
مرتفعة

طرف المدينة ليس بصحيح اذ قباء من العوالى وهى من أدنى العوالى الى المدينة ومالك أعلم
الناس بهذا لانها بلدته ومنشؤه فكيف يقرن به الليث في علم ذلك وهو من أهل مصر وانما دخل
المدينة ودخول المسافر ولم يطل فيها مقامه وكثير من حديث الزهرى كما روى عنه عيسى بن عيسى
قال مالك في كتاب الصلاة الثاني من المدونة ان العوالى من المدينة على ثلاثة أميال فكيف يصح أن
يقال ان العوالى في طرف المدينة وان قباء أبعد منها وقد روى البخارى حدثنا أبو اليان أنبأنا
شعيب عن الزهرى أخبرني أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى العصر
والشمس مرتفعة حية فيذهب الذهاب الى العوالى فيأتيهم ولشمس مرتفعة وبعض العوالى من
المدينة على أربعة أميال ونحوها وقوله وانما لم يتابع مالك على ذلك لان روايته تقتضى أن العصر
كانت تصلى قبل وقتها كلام فيه نظر لان من صلى العصر في أول وقتها عشى الفرسخ وأكثر قبل
أن ينقضى الوقت وليس الوقت من الضيق على ما ذكره ويدل على ذلك قول عمر بن الخطاب في
وقت العصر قدر ما يسير الى كعب ثلاثة فراسخ وقد قال سحنون ان ذلك الى اصفرار الشمس
فلا وجه لاعتراضهم على رواية مالك بهذا ولا لفرق بينهما وبين رواية الليث الالفاظ بل رواية مالك
أشد تحقيقا وقولهم ان هذه الرواية انفرد بها مالك ليس بصحيح وقد تابعه على ذلك ابن أبي
ذئب من رواية الشافعى عن أبي صفوان عن عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان عن ابن أبي
ذئب عن الزهرى عن أنس فقال فيه فيذهب الذهاب الى قباء كما قال مالك قال القاضي أبو
الوليد رضى الله عنه أخبرنا بذلك الشيخ الحافظ أبو ذر فقال أنبأنا بذلك أبو الحسن الدارقطنى
رحمته الله من مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد انه قال ما أدركت الناس
الا وهم يصلون الظهر بعشى من الظاهر من قوله ما أدركت الناس أنه يريد الصلابة لانه
أدرك منهم جماعة وأيضا فانه قصد الاحتجاج بفعلهم وتصحيح ما ذهب اليه بنقل مثله عنهم وقد
أخبرانه أدركهم يصلون الظهر بعشى وانما ذلك على معنى الإبراد في الصيف ووقت الحر وسيأتى
بياننا بعد هذا ان شاء الله تعالى ويحتمل أن يكون أراد بذلك الانكار على من أنكر تأخيرها عن
وقت الزوال ممن يرى ذلك فآخبر انه لم يدرك الناس الا وهم يصلونها جماعة بعد أن يفيء ذراعا
واذا فاء الى ذراعا فهو أول العشى

﴿ وقت الجمعة ﴾

من مالك عن حماد بن عيسى عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه انه قال كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب
يوم الجمعة تطرح الى جدار المسجد الغربى فاذا غشى لا طنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن
الخطاب فعلى الجمعة قال ثم ترجع بعد صلاة الجمعة فنقيل قائلة الضماء من قول مالك بن أبي
حاضر كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة الطنافس هى البسط كلها واحدها طنفسة
كذلك رويناه بالكسر ووقع في كتابي مقيدا طنفسة بالكسر وطنفسة بالضم وقال أبو على
لطنفسة بالفتح وغرض الطنفسة الغالب منها والاكثر من جنسها ذراعا وانما كانت تطرح
يجلس عليها عيسى بن أبي طالب ويصلى عليها الجمعة ويحتمل أن يكون سجوده على الحصب
وجلوسه وقيامه على الطنفسة وقد روى في العتبية عن مالك انه رأى عبد الله بن الحسن بعد ان كبر
يصلى على طنفسة في المسجد يقوم عليها ويسجد ويضع يديه على الحصب ومعنى ذلك أن السجود
على الطنافس مكروه عند مالك وكذلك كل ما ليس من نبات الارض باقيا على صفته الاصلية فانه

وحدثني عن مالك عن
ربيعة بن أبي عبد الرحمن
عن القاسم بن محمد أنه قال
ما أدركت الناس الا وهم
يصلون الظهر بعشى
﴿ وقت الجمعة ﴾

حدثني يحيى عن مالك
عن حماد بن عيسى عن
مالك عن أبيه أنه قال
كنت أرى طنفسة لعقيل
ابن أبي طالب يوم الجمعة
تطرح الى جدار المسجد
الغربي فاذا غشى الطنفسة
كلها ظل الجدار خرج
عمر بن الخطاب وصلى
الجمعة قال مالك ثم ترجع
بعد صلاة الجمعة فنقيل
قائلة الضماء

يكبره المعبود عليه إلا أن يكون من ضرورة شدة حر أو برد وهذا الجدار وإن كان غريباً
فليس بحقيقة الغرب لأن قبلة مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ليست إلى وسط الجنوب وإنما جرفها إلى
المشرق كثير فجداره الغربي الذي يكون له الظل قبل الزوال ولكنه لا يعتمد الراعي ويحومها
بقدر الطنفسة إلا بعد الزوال وإنما يقع التعبد بذلك عند من عاين الموضع أو عرفت السعة ومقدار
ارتفاع الحائط وقال الداودي إنما ذلك في الشتاء لامتداد الظل وانحراف الجدار فيكون له ظل قبل
الغروب ويحتمل أن يكون هذا الحائط قد غير عما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رجع
ووضع رفق عليه فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد زاد في المسجد وما رواه البخاري قال حدثنا
يحيى بن يعلى المحاربي حدثني أبي قال حدثنا إياس بن أبي سلمة بن الأكوع حدثني أبي وكان من
أصحاب الشجرة قال كنا نملئ مع النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل
نستظل فيه فيصمّل أن تكون الحيطان في ذلك الوقت ليس لما علو ولا رفق تقتضي الظل في
أول الزوال أو يكون خبر ابن أبي سلمة عن حيطان معتدلة إلى الجنوب من دور المدينة وغيرهما وروى
ابن زياد عن مالك معنى ذلك أنهم كانوا ينصرفون وليس للحيطان ظل ممدود وقد زاعت الشمس
(فصل) وقوله فاذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب صلى الجمعة يعني أن
وقت خروج عمر بن الخطاب إلى صلاة الجمعة هو إذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار على هيئة التي
كان وإن جاز أن يكون ظله قد غشى بعضها قبل خروج عمر وقبل وقت الصلاة الزوال وقوله
فصل الجمعة قال للحيماني يقال الجمعة والجمعة يريدانه خطب ثم صلى لكنه اقتصر على علم السامع
بالأمر المعتاد الم شروع في ذلك (مسئلة) وأما بسط الطنفسة في المسجد فقد روى ابن حبيب
عن مالك أنه لا بأس أن يتوفى برء الأرض والخصباء والخصر والمعليات في المساجد يريد بالمعليات
الطنافس وكره أن يجلس فيه على فراش أو يتكئ فيه على وساد ومعنى ذلك أن الجلوس على
الفراش والاشتكاء على الوساد ينافي التواضع الم شروع في المساجد والله أعلم

(فصل) وقوله ثم رجع فتقبل قائلة الضعاء بفتح الصاد والم حركات الشمس والضوء والقصر
ارتفاعها عند طلوعها قال ذلك أبو عبد الملك القطان وقال أبو علي في الممدود والمقصود وبعض
اللفويين يجعل الضعى والضعاء مثل النعماء والنعمى وبعضهم يجعل الضعى من حين طلوع
الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جداً ثم يعود بعد ذلك الضعاء إلى قريب من نصف
النهار وبعضهم يجعل الضعى حين تطلع الشمس والضعاء إذا ارتفعت وإنما يعني بذلك في الحديث
أنهم كانوا يرجعون بعد صلاة الظهر فيدركون ما فاتهم من راحة قائلة الضعاء بالتهجير إلى صلاة
الجمعة لأن سنها أن يهجر إليها قبل وقتها وأن تعلى في أول وقتها الآن في تعجيلها إدخال الراحة على
الناس بسرعة رجوعهم إلى منازلهم (مسئلة) وأول وقت الجمعة زوال الشمس وآخر وقتها عند
ابن القاسم وأشهب ومطرف آخر وقت الظهر على حسب انقسامه في الضرورة والاختيار وآخر
وقتها عند ابن عبد الحكم وابن الماجشون وأصبح إلى صلاة العصر ووجه ما قاله ابن القاسم أن
الجمعة بدل من الظهر فوجب أن يكون وقتها كوقتها ووجه ما قاله ابن الماجشون أن الجمعة من
شرطها الجماعة وهي مبنية على الاختيار والفضيلة فلا يجوز أن يؤتى بها في وقت الضرورة لأن
ذلك يخبرجها عن موضعها ص مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابن أبي سليط أن عثمان
ابن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بمالك قال مالك وذلك للتهجير وسرعة السير ش قوله

وحدثني عن مالك عن عمرو
ابن يحيى المازني عن ابن
أبي سليط أن عثمان بن
عفان صلى الجمعة بالمدينة
وصلى العصر بمالك قال
مالك وذلك للتهجير
وسرعة السير

ان عثمان بن عفان رضى الله عنه صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بملل يقتضى انه صلى الجمعة في أول وقتها لانه قد علم من حال عثمان انه انما صلى العصر في وقتها الختار ولولا ذلك لم يقد قوله تعجيل الجمعة وقال ابن حبيب وعيسى بن دينار بين المدينة وملل ثمانية عشر ميلا وفسر ذلك ما لك بقوله وذلك للتهجير وسرعة السير يعنى ادراك صلاة العصر في وقتها بملل

﴿ من أدرك ركعة من الصلاة ﴾

(من أدرك ركعة من الصلاة)

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم فقد أدرك الصلاة لا يجوز أن يريدانه قد أدرك جميعها بالفعل وانما المراد انه أدرك حكمها مثل أن يدرك ركعة من صلاة الامام فيكون مدركا لصلاة الجماعة وان صلى من صلاته ركعة في الوقت فيكون مدركا لوقتها وان صلى بعض صلاته بعد وقتها وليس ذلك ان فضيلة الادراكين واحدة لان من أدرك الصلاة من أولها الى آخرها أتم فضيلة من الذي أدرك الامام قبل أن يرفع رأسه من آخر ركعة منها وكذلك من صلى جميع صلاته في وقتها أتم فضيلة من أدرك ركعة منها في وقتها لأنها اتفقت في حكم الاداء والجماعة فادانت ذلك فان الادراك في الوقت والجماعة يختلف فلا يكون مدركا للركعة في الوقت إلا أن يدرك منها مقدار ما يكبر فيه للأحرام ويقرأ بعد ذلك بأمر القرآن ثم ركع فيطمئن راء كما ثم يرفع رأسه فيطمئن قائما ثم يسجد فيطمئن ساجدا ثم يجلس فيطمئن جالسا ثم يسجد فيطمئن ساجدا ثم يقوم فهذا أقل ما يكون به مدركا لحكم الوقت حكاه القاضي أبو محمد عبد الوهاب وأما ادراك صلاة الامام فهو أن يكبر لأحرامه قائما ثم يمكن يديه من ركبتيه راء كما قبل أن يرفع الامام رأسه من الركوع قاله ابن القاسم عن مالك لان الامام يجعل عنه القراءة والقيام لها ولا يجعل عنه تكبيرة الاحرام ولا القيام بسببها على ما قاله ابن الموزان لان الاحرام عقد الصلاة وموضع النية فلا بد له من الاتيان بما يجعله عنه الامام قبل رفع رأسه من الركوع الذي هو تمام ركوعها بين ذلك انه لا خلاف ان للأموم الدخول مع الامام ما لم يرفع والاعتداد بما يعمل معه من الصلاة وانه لا يعتد بما يعمل معه اذا دخل في الصلاة بعد الركوع فوجب أن يكون ذلك آخر عمل الركوع وذلك جاز للأموم اذا أدرك الامام راء كما وخاف أن يرفع رأسه من ركوعه قبل أن يدرك هو الصف أن يدخل في الصلاة ويركع ويدب بعد ذلك حتى يصل الى الصف فنبت أن ادراك الامام يحصل بما يعتفى أن يفوت به وهو رفع الرأس من الركوع ص ﴿ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر بن الخطاب كان يقول اذا فاتتك الركعة فقد فاتتك السجدة ﴾ ش قوله اذا فاتتك الركعة فقد فاتتك السجدة يعنى انه يفوت الاعتداد بها لان ادراكها من جهة الفعل مشاهد ولا خلاف بين الامة أن من أدرك سجدة من صلاة الامام فانه لا يعتد بها وانما يعتد بها اذا أدرك الركعة ص ﴿ مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر بن زيد بن ثابت كانا يقولان من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ﴾ ش قوله من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة يريدان بأدراك السجدة الاعتداد بها وهذا انما يكون في صلاة الجماعة فمن أدرك الركعة من صلاة الامام فانه يعتد بالسجدة التي بعدهما ولا يصح مثل هذا في الوقت فانه قد يدرك الركعة في الوقت من لا يدرك السجدة ص ﴿ مالك انه بلغه ان أبا هريرة كان يقول من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ومن فاتته قراءة

قال حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة * وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر بن الخطاب كان يقول اذا فاتتك الركعة فقد فاتتك السجدة * وحدثني عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر بن زيد بن ثابت كانا يقولان من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة قال * وحدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ومن فاتته قراءة

أم القرآن فقد فاته خير كثير ﴿ ش معنى ذلك أن من أدرك الركعة فقد أدرك الاعتداد بالمسجدة
وليس فضيلة من أدرك الركعة دون قراءة كفضيلة من أدرك القراءة من أولها وأشار من
ذلك إلى فضيلة حضور قراءة أم القرآن لأنها من أعظم فضيلة قراءة الركعة وقد قال ابن وضاح
والداودي إن تلك الفضيلة قول المأموم آمين عند قول الإمام ولا الصالحين لم يروى عن أبي هريرة
أنه قال للإمام لا تسبقني بآمين فثبت بذلك أن لا أدرك هذا الموضع من القراءة منزلة على غيره
الآن ظاهر قوله هو باقضي أن الفضيلة التي أدركها هي بجميع قراءة أم القرآن لأن حضور
قراءة جميعها فضيلة يدخل فيها فضيلة أدراك آمين وغيرها وفي هذا الأثر معنى آخر وهو أن من جاء
فوجد الإمام راكعا كبيرا ولم يقرأ بأمر القرآن ويتبع الإمام بعد رفع رأسه من الركوع
ولذلك وصفه بأنه قد فاته قراءة أم القرآن ولو كان من حكمه أن يقرأ بأمر القرآن قبل اتباع الإمام
لما وصف بفوات ذلك كما لا يوصف بفوات تكبيرة الاحرام

﴿ ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول دلوك الشمس ميلا ﴾ ش قول عبد الله
ابن عمر حجة في المنة لأنه من أهل اللسان مع ما يضاف إلى ذلك من العلم بالشرعية وصحة النبي صلى
الله عليه وسلم والدين والورع وإذا كان صحيح بقول امرئ القيس والناطقة في اللغة فبان صحته
بقوله أولى وأميل بتسكين الياء فيالميس بملقة ثابتة يقال مالت الشمس ميلا وقال الله تعالى فلا
تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وأما الخلق والأجسام فيفتح الياء يقال في أنفه ميل وفي الحائط
ميل ص ﴿ مالك عن داود بن الحصين قال أخبرني عثمان بن عبد الله بن عباس كان يقول دلوك
الشمس إذا غاب النبي، وغسق الليل اجتماع الليل وظلمته ﴾ ش دلوك الشمس واقع على كل
ميل لها قابلية دلوكها إذا زالت الشمس وهو أول وقت الظهر وإذا غاب النبي، ذراعه ودلوك
أيضا وهو عند مالك وقت إقامة صلاة الجماعة في المساجد وبذلك كتب عمر إلى عماله ومابعده ذلك إذا
صار ظل كل شيء مثله وهو وقت العصر إلى آخر وقت دلوك أيضا ومابعده ذلك من غروب الشمس
دلوك أيضا وهو حد لدخول وقت صلاة المغرب ولذلك روى مجاهد عن ابن عباس أنه قال دلوك
الشمس غروبها فاسم الدلوك واقع على ذلك كله فيعتدل أن يعتد في الآية أنها تتناول ما ذكرناه
من جهة العموم ويجعل أن يعتد فيها ببعض ذلك إذا دل عليه الدليل والله أعلم
(فصل) وقوله وغسق الليل اجتماع الليل وظلمته وصف الليل بالاجتماع وإنما هو في الحقيقة الوقت
ولا يوصف بالاجتماع وإنما يجتمع بذلك ظلامه وقوله وظلمته عطف على الاجتماع والمراد بذلك موده

﴿ جامع الوقت ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي تفوته صلاة
العصر كأنما وتر أهله وماله ﴾ ش اختلف أصحابنا في معنى الفوات في هذا الحديث فقال ابن
وهب إنما ذلك لمن لم يصل في الوقت المختار وهو إلى أن يصير ظلك مثليك واختار هذا القول
الداودي وذكر سخون في تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من صلاة العصر

أم القرآن فقد فاته خير كثير
﴿ ما جاء في دلوك الشمس
وغسق الليل ﴾

حدثني يحيى عن مالك
عن نافع أن عبد الله بن
عمر كان يقول دلوك

الشمس ميلا وحدثني
عن مالك عن داود بن
الحصين قال أخبرني مجبر
أن عبد الله بن عباس
كان يقول دلوك الشمس
إذا غاب النبي، وغسق الليل
اجتماع الليل وظلمته

﴿ جامع الوقت ﴾
حدثني يحيى عن مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الذي
تفوته صلاة العصر كأنما
وتر أهله وماله

وقبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر قال يريد فيأتي وقتاً في الحديث الذي جاء الذي تفوته صلاة العصر كأنما وترأه وماله هو الذي تغرب عليه الشمس ولم يدرك منها شيئاً واختار هذا القول أبو محمد الأصيلي وقال الفوات هو أن يصلي بعد أن يذهب النهار كله وهذا أشبه بنفط الفوات وقدرى التأويلان عن نافع مروى ابن جريج بائر هذا الحديث قلت لنافع حتى تغرب الشمس وروى الوليد عن الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر وفواتها أن تدخل الشمس صفرة فكأنما وترأه وماله ومعنى الفوات أن لا يمكن الأداء في الوقت وقدرى عن سالم بن عبد الله أنه قال ذلك في الناس

(فصل) وقوله وترأه وماله يجعل أن يريد به أن وترأه وماله فوات ثواب يدخر له فيكون ما فاتته من ثواب صلاة العصر في وقتها مثل ما فات الموتور من الثواب الجزيل الذي وعده الله على وترأه وماله في سبيل الله ويجعل أن يريد بذلك أن ما فاتته الصلاة يلحقه من الأسف على ذلك عند معاينة الثواب مثل ما يلحق من وترأه وماله وقال الداودي معناه أنه يجب عليه من الاسترجاع ما يجب على من وترأه وماله لأن من فرط في صلاته فقد أتى كبيرة يجب عليه الأسف والندم عليها والتوبة منها وهذا الذي ذكره الداودي أغايتوجه على من ترك الصلاة عامداً أو ما من تركها ساهياً أو ناسياً فلا يجب عليه شيء من ذلك ولا يمتنع أن يكون قد فاتته من الثواب مثل ما فات من وترأه وماله دون ثواب أو يلحقه من الأسف عند معاينة ما فاتته من الثواب ما يلحق من وترأه وماله وعلى أن ما فات من أن من وترأه وماله يجب عليه الاسترجاع ليس بصحيح بل لا يجب عليه شيء من ذلك وإنما يجب عليه الصبر والتسليم وإن استرجع مع ذلك فحسن لقوله تعالى الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون وقدرى ابن حبيب عن مالك أن معنى من وترأه انتزعوا منه وذهب بهم والله أعلم **ص** مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أنصرف من صلاة العصر فلقى رجلاً لم يشهد العصر فقال له ما حبسك عن صلاة العصر فذكر الرجل له عذراً فقال له طفت قال يحيى قال مالك ويقال لكل شيء وفاء وتطفيف * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول إن المصلي لم يصلي الصلاة وما فاتته من وقتها أعظم من أهلها أو أفضل من أهلها

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أنصرف من صلاة العصر فلقى رجلاً لم يشهد العصر فقال له ما حبسك عن صلاة العصر فذكر الرجل له عذراً فقال له طفت قال يحيى قال مالك ويقال لكل شيء وفاء وتطفيف * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول إن المصلي لم يصلي الصلاة وما فاتته من وقتها أعظم من أهلها أو أفضل من أهلها وماله

الشمس فجعل قول يعجب بن سعيد على فوات الوقت المختار وكان هذا يهوى تأويل ابن وهب في حديث بن عمر والله أعلم ص (م) مالك من أدركه الوقت وهو في سفر فأخر الصلاة ساهيا أو ناسيا حتى قدم على أهله أنه ان كان قدم على أهله وهو في الوقت فإنه يصلي صلاة المقيم وإن كان قد قدم وذهب الوقت فليصل صلاة المسافر لأنه إنما يقضى مثل الذي كان عليه قال مالك وهذا الأمر الذي أدركت عليه الناس وأهل العلم ببلدنا ~~ش~~ قوله من أدركه الوقت فأخر الصلاة ساهيا أو ناسيا فهو المأخوذ عن الشيء تقدمه ذكر أو لم يتقدمه وأما النسيان فلا بد أن يتقدمه الذكر فغنى قوله هذا من غفل عن الصلاة فلم يذكرها في الوقت جلة أو غفل عنها بعد أن ذكرها فحكمه ما ذكره ومحمّل أيضا أن يأتي بالمفطير لاختلافهما وإن كان معناه واحدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلها أجمعون وإنما كان عليه أن يصلي صلاة الحضر إذا قدم على أهله في وقت الصلاة مؤد لها في وقتها في الحضر وقد كان المصلي مخيرا بين أداء الصلاة في أول الوقت وفي وسطه وآخره فلم يصلي في أول الوقت ولا في وسطه تعين عليه الصلاة في آخره وكان ذلك وقت وجوبها عليه وهو في ذلك الوقت من أهل الحضر فوجب عليه حضرة وكذلك لو ترك الصلاة في الحضر ساهيا أو ناسيا وسافر في بنية من وقتها فإنه يصليها سفريه هذا قول جماعة الفقهاء وقال مجاهد فرضه الاتمام والدليل على ما نقوله قوله تعالى وإذا حضر بهم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ولم يفرق بين آخر الوقت وأوله ومن جهة المعنى أن الاعتبار في صحتها بوقت وجوبها وقت الوجوب من وقتها غير متعين على ما بيناه وله تعيينه في أي جزء شاء منه والتعيين إنما يكون بالفعل دون النية لقول فإذا أخرها حتى سافر في آخر الوقت فقد عين وقت الوجوب فيه وهو في حال سفره فإزمته سفريه (مسئلة) والمقدار الذي يراعى من أدرك الوقت في ذلك ركعة من الصلاة المنسية فإن كانت العصر فمقدار ركعة وإن كانت الظهر والعصر فمقدار ثلاث ركعات فأكثر لأنه يصلي الظهر ركعتين وتبقى ركعة العصر وإن كانت العشاء الآخرة فمقدار ركعة فأكثر وإن كانت المغرب والعشاء فاختلف أصحابنا في هذا الأصل إذا خرج لمقدار ثلاث ركعات فعلى قول سحنون وابن عبد الحكم يصلي العشاء سفريه وعلى قول ابن القاسم وأصبغ يصليها حضريه

(فصل) وان كان قد مضى الوقت فليصل صلاة المسافر لانه انما يقضى مثل الذي كان عليه هذا مذهب مالك رحمه الله وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يقضيها حضرة والدليل على ما نقوله ان هذه صلاة مقضية فوجب ان تقضى على حسب ما تؤدي عليه من قصر أو تمام أصله اذا نسى في الحضرة ثم ذكرها في السفر (فرع) قال القاضي ابو محمد في اشرافه من نسي صلاة سفرية فذكرها في الحضرة فلا ولي أن يقضيها سفرية فان أعياها كرمه ذلك وجاز ومن رأى من أصحابنا أن القصر فرض المسافر قال يجب قصرها وأما اذا ذكرها في السفر فانه يقضيها سفرية فجعل للذكرها في الحضرة تأثيراً وهذا فيه نظر والله أعلم ص وقال مالك الشفق الحرة التي في المغرب فاذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلاة العشاء وخرجت عن وقت المغرب ثم شق قوله الشفق الحرة قد تقدم الكلام فيه مع أبي حنيفة وقوله بعد هذا ان وقت المغرب يخرج فغيب الشفق فخرج من باب بان وقت المغرب عند كسائر أوقات الصلوات وأنه ينتهي الى غيب الشفق وقد تقدم الكلام عليه وقال الداودي ان معنى ذلك في المسافر الذي يجتنبه السير ويريد الجمع بين العشاءين وهذا عدول منه عن الظاهر مع انه حجة عليه لانه لا يجوز الجمع بين الصلاتين على الوجه الذي ذكره في الوقت

قال يحيى قال مالك من أدركه الوقت وهو في سفر وأخر الصلاة ساهيا أو ناسيا حتى قدم على أهله إن كان كان قدم على أهله وهو في الوقت فإنه يصلي صلاة المقيم وإن كان قدم وقد ذهب الوقت فليصل صلاة المسافر لأنه إنما يقضى مثل الذي كان عليه قال مالك وهذا الأمر الذي أدركت عليه الناس وأهل العلم يبلدنا وقال مالك الشفق الحرة التي في المغرب فإذا ذهب الحرة فقد وجبت صلاة العشاء وخرجت من وقت المغرب

لأقاضي والمغرب والعشاء مثل ذلك على القول الأول ما بعد الغروب بمقدار ثلاث ركعات يختص
 بالمغرب وما قبل الفجر بمقدار ركعتين للسافر وأربع ركعات للقيم يختص بالعشاء ووقت
 الاشتراك بينهما على القول الثاني الاشتراك من وقت الغروب إلى طلوع الفجر فوجه القول
 الأول أن هذه صلاة فرض فوجب أن يكون لها وقت يختص بها كالمصباح * ووجه آخر وهو أنه
 لا خلاف في أنه إذا ضاق الوقت عنهما أن الأولى تسقط فالأولى تسقط في الزينة فلما سقطت الأولى مع
 يكون المدرك الركعة مدركاً لها وإن تسقط الآخرة لتقدم الأولى في الزينة فلما سقطت الأولى مع
 تقدمها وثبتت الثانية مع تأخرها ثبت أن الوقت للثانية خاصة دون الأولى بين ذلك أن الوقت
 المشترك بينهما إذا اجتمعنا قسمت الأولى على كل حال * ووجه القول الثاني أن هذا وقت العصر
 فوجب أن يكون وقتاً مشتركاً بينهما وبين الظهر أصله إذا صار ظل كل شيء مثله ووجه آخر وهو أن
 السفر لا ينقل أوقات الصلوات ولذلك لم يجز أن ينقل الظهر إلى ما قبل الزوال ولا الفجر إلى ما قبل
 طلوع الفجر فلو لم يكن ما بعد الزوال بمقدار ركعتين وقتاً للعصر في الحضر لما جاز أن يكون وقتاً لها
 في السفر * والأصل الثاني أنه إذا ضاق وقت الصلاتين فهل يعتبر أدراك وقتها باعتبار وقت الأولى
 منهما أولاً أو باعتبار وقت الآخرة أولاً اختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال يبدأ أولاً باعتبار وقت
 الأولى ومنهم من قال يعتبر أولاً بأدراك وقت الثانية مثال ذلك أن يفريق على لمقدار أربع
 ركعات قبل الفجر فإن قلنا باعتبار وقت الأولى فإنه مدرك لوقت الصلاتين لأنه مدرك لثلاث ركعات
 للمغرب ثم ركعة من العشاء وإن قلنا يبدأ باعتبار وقت الآخرة فإنه مدرك لوقت صلاة العشاء
 * فوجه القول الأول أن النظر في وقت الصلاتين يجب أن يكون على حسب أدائها من الترتيب
 فيكون أولاً في المغرب لأن الفعل يتناولها قبل أن يتناول العشاء * ووجه القول الثاني أن آخر
 الصلاتين أحق بآخر الوقت بدليل أنه إذا ضاق الوقت عنهما تسقط الأولى فكان الاعتبار في
 الوقت بالثانية منهما عند ضيق الوقت فإن فضل عنهما من الوقت شيء كان للأولى وإن لم يفضل شيء
 سقطت الأولى (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالذي تحصل به الحائض مدركة للوقت أن تكمل طهارتها
 وتمسك من الشروع في الصلاة وقد بقي علمها منه مقدار خمس ركعات قبل غروب الشمس إن
 كانت مقيمة أو ثلاث ركعات إن كانت مسافرة ولا يعتبر في ذلك بوقت انقطاع الدم وإنما الاعتبار
 بوقت كمال شروط الصلاة وكذلك المني يبلغ فأما الكافر يسلم فقد قال ابن القاسم وابن حبيب
 يراعى وقت إسلامه دون فراغه من طهوره والفرق بينهما وبين الحائض أنه عاص بترك الطهور
 والصلاة ولا تعصى بذلك الحائض وأما المغني عليه فأجره ما لك بحري الحائض لأنه مطلوب غير
 ملوم وقال ابن حبيب هو كالنصراني يسلم قبل ووجه ذلك أن المغني عليه حين يفريق من الصلاة
 كالكافر وإنما هو كالمحدث وأما الحائض فليست من أهل الصلاة حتى تغتسل وما قاله غيره مسلم
 ولنا نزع أن يقول إن المغني عليه ليس من أهل الصلاة لأن حديثه يمنع من ذلك كالتى انقطع عنها
 دمها * وحكى ابن مهنون في كتابه عن أبيه أن الكافر يسلم والمغني عليه يفريق كالخائض بعد
 فراغه من غسلها وكذا حكى ابن حبيب في واخوته عن أصبغ قال القاضي أبو محمد وهو القياس لأن
 الإسلام يجب ما قبله ولو وجبت عليه الصلاة بترك الإسلام لوجب عليه قضاء الصلوات قبل إسلامه
 (مسئلة) ولو أن مغمي عليه أفاق قبل الغروب فذكر صلاة نسبها قبل الانغماء فإنه يبدأ بالصلاة التي
 نسي فإن بقي بعد فراغها وقت للصلاتين أو أحدهما صلى ما أدرك وقته وإن لم يدرك شيئاً من الوقت

﴿النوم عن الصلاة﴾
حدثني يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين
قفل من خير أسرى
حتى إذا كان من آخر
الليل عرس وقال لبلال
اكلاً لنا الصبح ونام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأصحابه وكلاً بلال
ما قدر له ثم استند إلى
راحته وهو مقابل
المجر فقلبت عيناه فلم
يستيقظ رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولا بلال ولا
أحد من الركب حتى
ضربهم الشمس ففرغ
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال بلال يا رسول
الله أخذ بنفسى الذى
أخذت نفسك فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
اقتادوا فبعثوا راحلهم
واقتادوا شربنا ثم أمر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بلالاً فأقام الصلاة
فصلى بهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم الصبح ثم
قال حين قضى الصلاة من
نسي الصلاة

فقد اختلف فيه قول ابن القاسم فقال في كتاب محمد لا يصلى ظهر ولا عصر واختاره أصبغ ورواه
عن مالك وقال مرة أخرى يعلى ما أفاق في وقته ورواه القاضى أبو اسحق عن محمد بن مسعدة فوجه
الرواية الأولى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان
ذلك وقتها فإذا اجتمع في هذا الوقت ثلاث صلوات استوعب الصلاة الأولى للوقت وسقط فرض
ما بعدها لما كانت أحق منها بالوقت ووجه الرواية الثانية أنه غمى عليه أدرك وقت الظهر والعصر
فلمزمه الاتيان بهما وانما قصت عليهما القائمة للترتيب لان الوقت مختص بهما وذلك لا يسقط
فرض الظهر وهذا حكم افاقه المغمى عليه وظهر الحائض في آخر الوقت فأما ما بطراً من الاغما
والخبيض في آخر الوقت فإنه يسقط فرض الصلاة إذا أدرك من وقت مقدار ركعة فأكثر فقد طراً
عليه ذلك وهو مقيم لمقدار أربع ركعات قبل الغروب أو لمقدار ركعتين للمسافر سقط عنه فرض
العصر وان كان ذلك لمقدار خمس ركعات في المقيم أو ثلاث ركعات في المسافر سقط عنه فرض
الظهر والعصر ولو كان ذلك لمقدار خمس ركعات للقيم قبل الفجر سقط عنه فرض المغرب والعشاء
ولو كان لمقدار أربع ركعات قبل الفجر فعلى قول مالك يسقط فرض المغرب والعشاء وعلى رواية
القاضى أبي اسحق عن محمد بن مسعدة وابن الماجشون يسقط فرض العشاء ويقضى المغرب ولو
كان مسافراً طراً ذلك عليه لمقدار ثلاث ركعات قبل الفجر فعلى رواية القاضى أبي اسحق عن
عبد الملك ومحمد يسقط فرض المغرب والعشاء لانه قد أدرك جميع وقت العشاء ومقدار ركعة من
المغرب وعلى قول مالك يسقط فرض العشاء ويقضى المغرب (مسئلة) فان طرأ ذلك على
مقيم لمقدار ركعة من آخر النهار وهو ناس للعصر سقط عنه فرضها ولو كان ناسياً الظهر مصلياً للعصر
ففي العتية من رواية مهنون وعيسى عن ابن القاسم لا يقضى الظهر لان ذلك وقتها وروى يحيى
عن ابن القاسم يقضى الظهر لانه قد فات وقتها قبل الاغما فرواية عيسى ومهنون مبنية على
الاشتراك في جميع الوقت ورواية يحيى مبنية على أن ما قبل المغرب يختص بالعصر وأخذ ابن حبيب
في هذه المسئلة بالاحتياط فإذا كان الاحتياط في رواية عيسى ومهنون أخذ بها وذكر أنه قول
مطرف وأصبغ وإذا كان الاحتياط في رواية يحيى أخذ بها وذكر أنه قول ابن الماجشون وابن
عبد الحكم فلوصلت امرأة الظهر بثوب نجس والعصر بثوب طاهر ثم ذكرت ذلك لمقدار ركعة
من النهار لم تقض الظهر في قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم وقضتها في قول الآخرين لما فيه من
الاحتياط للصلاة والله أعلم

﴿النوم عن الصلاة﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قفل من
خير أسرى حتى إذا كان من آخر الليل عرس وقال لبلال اكلاً لنا الصبح ونام رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأصحابه وكلاً بلال ما قدر له ثم استند إلى راحته وهو مقابل الفجر فقلبت عيناه فلم
يستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلال ولا أحد من الركب حتى ضربهم الشمس ففرغ
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلال يا رسول الله أخذت بنفسى الذى أخذت نفسك فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اقتادوا فبعثوا راحلهم واقتادوا شربنا ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً
فأقام الصلاة فصلى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ثم قال حين قضى الصلاة من نسي الصلاة

فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول في كتابه اقم الصلاة لذكري ﴿ ش قال أبو محمد الاصيلي قول الزهري في هذا الحديث حين قفل من خير غلط وانما هو حين قفل من حنين ولم يدرض ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم الامرة واحدة حين رجع من حنين الى مكة والصحيح ما قاله ابن شهاب وفي حديث عبد الله بن مسعود ان نومه ذلك كان عام الحديبية وذلك في زمن خير وعلى ذلك يدل حديث أبي قتادة وكذلك قال أهل السير وقوله أسرى يعني سار ليلا وقال أسرى وسرى بمعنى واحد وسرى الليل عند الحاجة اليه تكوف أو شدة حر غير ممنوع الآن الفضل مع المتسكن نوم الليل وسيره آخره لما روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عليكم بالبلجة فان الأرض تطوى بالليل (فصل) وقوله حتى اذا كان من آخر الليل عرس التعريس نزول آخر الليل قاله صاحب العين ويستحب للعرس التنهي عن الطريق والاصل في ذلك ما رواه أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سافرتم في الخصب فأعطوا الابل حقمها واذا سافرتم في الجذب فامسروا السير واذا أردتم التعريس فتنكبوا عن الطريق

(فصل) وقوله كلاًنا الصبح دليل على صحة العمل بخبر الواحد لانه صلى الله عليه وسلم رجع في وقت الصلاة وهو من أهم أمر الشريعة وأعظمها شأننا الى قول بلال وحده وقوله ونام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ارادة الرفق بهم والابقاء عليهم لما أدركهم من نصب السفر ومثل هذا يجوز لمن أراد النوم قرب وقت الصلاة وان جاز أن ينادى به النوم حتى يخرج وقت الصلاة لان مثل هذا التصريح يباحق من أراد أن ينام الليل وأفر دبلالاً بحفظ الوقت لما توهم فيه من القوة على ذلك ولما به بأوقات الصلاة

(فصل) وقوله وكلأ بلال ما قدر له اخبار منه صلى الله عليه وسلم ان فعل بلال كان بقدر الله تعالى وتكديبا للقدرية الذين ينفون ذلك وقوله ثم استند الى راحته وهو قابل الفجر اخبار عن بلال انه لم يترك حفظ الصبح وانما استند الى راحته ليقوى بذلك على حفظ الفجر وكذلك قابله فغلبته عيناه

(فصل) وقوله لم يستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الركب حتى ضرب بهم الشمس يريدناهم شعاعها وضوؤها عند ارتفاعها ففرع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو محمد الاصيلي ان فرعه كان لأجل المشركين الذين رجع من غزوهم لئلا يتبعوه ويطلبوا أثره فيصدوه وجميع أصحابه نياما قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويصح عندي أن يكون فرعه صلى الله عليه وسلم لما فات من وقت الصلاة ولم يكن عنده قبل ذلك الوقت ما يجب على من نابه مثل ذلك ففرعه له وهذا أشبه بالخبر فلذلك ذكر في حديث زيد بن أسلم انه قال للناس وقد رأي من فرعههم بأبها الناس ان الله قبض أرواحنا ولو شاء لردّها اليها في حين غير هذا اخبار منه لهم بأنه لا ثم ولا حرج على من نابه مثل هذا

(فصل) وقوله فقال بلال يا رسول الله أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك اعتذار منه للنبي صلى الله عليه وسلم حيث لم يقم بما أمر به يريد غلب بنفسى الذي غلب على نفسك وحال بيني وبين مرادى منها الذي أخذ بنفسك وهو الله تعالى الفعال لما يريد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اقتادوا يريد أن يقتادوا واحلهم قال فبعثوا واحلهم وافتادوا شيئا اختلف الناس في تأويل أمرهم بالاقتياد مع وجوب المبادرة الى الصلاة الفاتية باثر الاستيقاظ من النوم وترك كل مانع فقال عيسى بن دينار وعبد الله بن وهب هو منسوخ قال عيسى نسخة

فليصلها اذا ذكرها فان
الله يقول في كتابه اقم
الصلاة لذكري

قوله تعالى أقم الصلاة ذكرى ونسخه قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فأما قوله إن النسخ أقم الصلاة لذكرى فليس بصحيح لأن الآية مكية وفعله هذا بعد هجرته إلى المدينة بأعوام ولا ينسخ الحكم قبل وروده والعمل به ولا خلاف في ذلك وقوله أنه منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها أقرب قليلا لأنه يتوجه عليه الاعتراض من وجهين أحدهما أنه أثبت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم فإن الله تعالى يقول أقم الصلاة لذكرى فجعل ذلك مأخوذاً من هذه الآية المكية وما كان بهذه المثابة لا ينسخ به فعله في المدينة والثاني أن النسخ لا يثبت نظراً إلا إذا لم يمكن الجمع بين النسخ والمنسوخ فإذا أمكن الجمع بينهما لم يجز دعوى النسخ فيهما وقد ذكر أصحابنا ممن منع نسخ هذا الفعل في ذلك وجهين أحدهما أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتقاد لثلاثين من أصحابه نائم وقد كانوا صبوا من طول السمرى فأشفق أن يبقى منهم جماعة لا يستطيعون بالآذان والاقامة والرحيل يعم جميعهم ويوفى أولهم وآخرهم والثاني وهو الابن أن النبي صلى الله عليه وسلم علل وجه الاعتقاد والامتناع من الصلاة في ذلك الوادي بما ذكره في حديث زيد بن أسلم أن هذا واد به شيطان وهذه علة لا طريق لثالثي معرفتها فلا يلزمنا العمل بها ومن استيقظ من الصلاة في بطن واد وجب عليه فعله إلا أن لا ندري هل فيه شيطان أم لا وقد ذكر محمد بن مسلمة في المبسوط نحوه هذا ولوعلمنا ذلك الوادي الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج منه وجرى لنا فيه مثل ذلك فقد ذهب الدوادى إلى أنه لا تجوز الصلاة فيه لعله التي ذكرها نبينا صلى الله عليه وسلم ويحتمل أيضاً أن تجوز الصلاة فيه لأنها لا تدري هل بقي الشيطان فيه أم لا ولعله قد ذهب فلا يجوز لنا ترك العبادة إلى صلاة قد فاتت وقتها وتعين فعله لعله لا ندري هل هي بقية أم لا وذهب أبو حنيفة إلى أن تأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة وأمره بالاعتقاد إنما كان لأنه انتبه في حين طلوع الشمس ولا يجوز قضاء الفوائت ذلك الوقت عنده فأمرهم بالاعتقاد إلى أن ترتفع الشمس عن الأفق ويتم طلوعها فتجوز الصلاة وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح لا يجتمعه لفظ الحديث لأن وقت طلوع الشمس وكونها في الأفق لا يكون لها ضوء يضرب شيئاً إنما على الأرض وإنما تضرب الناس الشمس ويرتفع ضوءها عليهم بعد ارتفاعها من الأفق يؤيد هذا التأويل قوله في حديث همران بن حصين فما أيقظنا الأحرار الشمس ولا يكون ذلك إلا بعد تمكن ارتفاعها وبما بين فساد ما ذهب إليه قوله صلى الله عليه وسلم إن هذا واد به شيطان فجعل ذلك علة في خروجهم عن الوادي واقتيادهم واحلهم شيئاً ولو كان طلوع الشمس مانعاً من الصلاة وموجباً للاقتياد لعل به وقال اقتادوا فان الشمس طالعت وأيضاً فإن أبا حنيفة لا يقول بمقتضى هذا الحديث لأنه يجوز عليه أن يصلي في هذا الوقت صبح يومه وإنما منع أن يصلي فيه غيرهما من الفوائت والذي امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أدائها في الوادي هي صبح ذلك اليوم فلا يتناول الحديث موضع الخلاف معه

(فصل) وقوله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالافاقام الصلاة بهم رواه جماعة أصحاب الموطأ فأقام على اليقين رواه ابن بكير ثم أمر بلالا فأذن فأقام الصلاة وقول الجماعة عن مالك أصح وأولى واختلف الفقهاء في الأذان للفوائت فقال مالك والأوزاعي والشافعي من فاتته صلاة أو صلوات فانه لا يؤذن شيئاً منها ويقيم لكل صلاة وقال أبو حنيفة يؤذن للفوائت ويقام وبه قال أحمد بن حنبل وأبو ثور وقال سفيان لا يؤذن لها ولا يقام والدليل على أنه لا يؤذن لها إن الأذان إنما

هو اعلام للناس بالوقت ودعاء لهم الى الجماعة ووقت القضاء ليس بوقت اعلامهم ولا وقت دعائهم الى الصلاة ودليل آخر وهو ان الاذان انما يختص بأوقات الصلوات لان الاذان في غير أوقاتها يحلط على الناس واذا اختص بأوقات الصلوات لم يكن مشروعا في الفوائت لان الفوائت لا تختص بوقت كالنوافل واذا ثبت ذلك فان الاذان المذكور في الحديث هو الاعلام بالصلاة دون الاذان المشروع بدليل ما ذكرناه والله أعلم والدليل على ان الاقامة مشروعة في الفوائت حديث مالك المذكور وفيه فاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاقامة الصلاة بهم ومن جهة المعنى ان الاقامة ذكر مشروع في استفتاح الصلاة لا يجوز أن يغفل عنها فكان لازم الفوائت وغيرها كتكبيرة الاحرام (فرع) ومن ذكر صلاة يخاف فوائها ان أدن لها وهو في جماعة يلزمهم الاذان في الوقت فليقيموا وليصلوا جماعة ويتركوا الاذان فان خافوا الفوائت بالاقامة صلوا بغير اقامة ووجه ذلك ان الاذان والاقامة من فضائل الصلاة التي تتمتعها والوقت من فروض الصلاة فلا يجوز أن يترك للفضائل (مسئلة) وهل يصلي ركعتي الفجر من فاتته صلاة الصبح قبلها أم لا روى ابن وهب عن مالك أنه لا يركع وقال أشهب لا يركع الفجر حتى يصلي الفريضة وبه قال الثوري والليث وقال أشهب وعلى بن زياد يركع ركعتي الفجر ثم يصلي الصبح وبه قال أبو حنيفة ولسان أبي أحمد وداود ووجه رواية ابن وهب قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها وهذا ينبغي فعل صلاة قبلها ومن جهة المعنى أن الصلاة الفائتة يتعين وقتها بالذكر وهو مقدار ما تنقل فيه فلا يجوز أن يفعل غير هاتيه كما لو ضاق وقتها المعين بها ووجه قول أشهب ما روى عن أبي هريرة أنه قال عرسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت عليه الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليأخذ كل رجل منكم رأس راحلته فان هذا منزل حضرت نايه شيطان قال ففعلنا ثم دعابنا ثم فمضوا ثم سجدت ثم صلى يعقوب ثم صلى سجدتين ثم أقبلت الصلاة فمضى الغداة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى يقول في كتابه أقم الصلاة لذكرى تنبيه على هذا الحكم وأخذه من الآية التي تضمنت الامر لموسى عليه السلام بذلك وان هذا مما يلزمنا اتباعه فيه واختلف أهل التفسير في معنى قوله وأقم الصلاة لذكرى فقال مجاهد معناه وأقم الصلاة لذكرى فيها وقيل معناه أقم الصلاة لان أذكرك بالمح وقيل معناه أقم الصلاة اذا ذكرته وقيل معناه أقم حين تذكرها قال القاضي أبو الويلد رضى الله عنه وهذا أبين الأقوال عندى لان النبي صلى الله عليه وسلم أخرج بهذه الآية على قوله من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها ولو كان المراد بقوله لذكرى غير المراد بقوله اذا ذكرها لم يصح احتجاجه عليه على هذا الوجه الذي احتج به وقد قرئ أقم الصلاة لذكرى ووجه اضافة الذكر الى البارئ تعالى لان الصلاة عبادة له فمن ذكر

عليه رويدا لينام وقول أبي بكر أشهد أنك رسول الله استدامة الإيمان وإظهار لما تعبد في نفسه من قوته بظهور الآيات على يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ النهى عن الصلاة بالهاجرة ﴾

عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن شدة الحر من فحج جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة وقال اشكت النار إلى ربها فقالت يارب أكل بعضى بعضا فأذن لها بنفسين في كل عام نفس في الشتاء ونفس في الصيف ﴿ ش الفحيح سطوع الحر فأخبر صلى الله عليه وسلم أن لجهنم فيها وإن شدة الحر من ذلك الفحيح وأمر بالابتراد بالصلاة من عند شدة الحر ومعنى ذلك أن يؤخر فعلها إلى أن يبرد وقتها وقوله اشكت النار إلى ربها فقالت يارب أكل بعضى بعضا يحفل وجهين الحقيقة وهو أن يخلق لها حياة وكلما ماقتكم بذلك والثاني الجواز كقول الشافعي ﴿ شكى إلى جلي طول السمرى ﴾ وقوله أكل بعضى بعضا يريد بذلك كثرة حرها وأنها تضيق بما فيها ولا تجد مأنا كله وتعرق حتى يعود ببعضها على بعض وقوله فأذن لها بنفسين في كل عام يريد أنه أذن لها أن تتنفس فيخرج عنها بعض ما تضيق به من أنفاس حرها وزهر برها أعادنا الله برحمتها ﴿ وفي هذا الحديث من معنى الإبراد مسئلة وقت استحياب الصلاة وذلك أن أحدنا أوقات الصلوات وبينها فضيلة أوقاتها بما يغني عن إعادتها وبقي علينا الكلام في الفضائل التي ترد على فضيلة أول الوقت فتكون لها الفضيلة في نوع من التأخير ولا يحجبنا فيه أقاويل نحن نذكر منها ما يعمل عليه ثم نخلص معانيها إن شاء الله وذلك أن ابن القاسم روى عن مالك في كتاب الصلاة المدونة أنه قال أحب إلى أن يصلي الناس الظهر في الشتاء والصيف والقيء فراعنا وقال ابن حبيب أول الوقت أحب إلينا في الأوقات كلها للعامة في ذات أنفسهم فأما الأئمة في المساجد والجماعات فذلك على ما هو أرفق بالناس ويستحب في الصيف تأخير الظهر إلى وسط الوقت وما بعده قليلا لأن الناس يقيلون ويستحب تعجيلها في الشتاء في أول الوقت حين غيل الشمس عن أفق المواجه للقبلة لأن الناس لا يقيلون وقال ابن وهب عن مالك أنه كره تعجيل الصلاة لأول الوقت قال عنه ابن القاسم ولكن بعد ما يمكن وينتهي بعضه فحصى التأخير الذي حكاه ابن القاسم ليس من معنى الإبراد في شيء وإنما هو لأجل اجتماع الناس فعمل في صلاة الظهر تأخير أن أحدما لأجل الجماعة وذلك يكون في الصيف والشتاء في المساجد ومواضع الجماعات دون الرجل يصلي في خاصة نفسه فإنه يستحب له تقديم الصلاة في أول الوقت إذا هو الأفضل على ما تقدم والتأخير الثاني بمعنى الإبراد وهو يختص بوقت الحر دون غيره من الأوقات ويستوى فيه الجماعة والفرد فوقت التأخير لأجل الجماعة إلى أن يفيء الذي ذراعنا ووقت التأخير لأجل الإبراد أكثر من ذلك ويصح أن يكون إلى نحو الذراعين وقد فسر ذلك أشهب وذلك أنه قال تأخير الصيف الظهر في الصيف والشتاء إلى أن يفيء الذي ذراعنا قال بإثر ذلك وهذا في غير الحر فأما في الحر فالإبرادها أحب إلينا ولا يؤخر إلى آخر وقتها ووجه ما ذكره من الإبراد الحديث المتقدم بالأمر به ومن جهة المعنى أن المعنى مندوب إلى الخشوع في الصلاة والأكمال لركوعها وسجودها وغير ذلك من أفعالها وأقوالها وشدة الحر تمنع من امتياع ذلك من الصلاة إلى هذه الحال كما منع من الصلاة بالحقن الذي يمنع الخشوع وأتمام الأقوال والأفعال وكما أمر بتقديم الشتاء بحضرة الصلاة لهذا المعنى والله أعلم

﴿ النهى عن الصلاة بالهاجرة ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن شدة الحر من جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة وقال اشكت النار إلى ربها فقالت يارب أكل بعضى بعضا فأذن لها بنفسين في كل عام نفس في الشتاء ونفس في الصيف

(مسئلة) اذا ثبت ذلك قبل يرد به صلاة العصر أم لا قال أشهب أحب إلى أن يزيد المصلي ذراعا على القائمة ولا سيما في الحر وقال ابن حبيب وقتها واحدة تجعل ولا تؤخر إلا في الجمعة فإنه يجعل بها أكثر من سائر الأيام وجه ما قاله أشهب أن هذه صلاة رباعية من صلوات النهار فثبت فيها الإبراد وانتظار الجمعة كالظاهر ووجه قول ابن حبيب أن العصر يصكون في وقت يحذف الحر ويطرأ على الناس وهم متأهبون للصلاة وكان المستحب تقديمها كالغروب وأما المغرب فلا خلاف في استحباب تعجيلها وإنما الاختلاف في جواز تأخيرها وقد تقدم ذكره (مسئلة) وأما العشاء الآخرة فقال ابن القاسم عن مالك يستحب أن يؤخر بعد مغيب الشفق قليلا وقال ابن حبيب يؤخر في الشتاء قليلا لا طول الليل ويؤخر أكثر من ذلك في رمضان توسعة على الناس في أقطارهم وقد تقدم ذكره ووجه ذلك أن فعل الصلاة في أول وقتها عند مالك أفضل وأما يستحب التأخير لمعان توجب ذلك وقد تقدم بيانها ص **عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم** **عن** **أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإبراد** وعلى ذلك بأن شدة الحر من فيح جهنم وذكر أن النار نفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف ولم يأمر بتأخير الصلاة في شدة البرد فلا يتعلق به حكم التأخير والأصل في ذلك ما رواه أبو خزيمة عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد يكره بالصلاة وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة ومن جهة المعنى أنه لا رفق بتأخيرها بل الرفق في تقديمها لأن تأخيرها يزيد المانع من اتقانها بتزايد البرد كما يمكن العشى وقرب الليل والله أعلم

عن النبي عن دخول المسجد بريح الثوم

ص **عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذينا بريح لثوم** **عن** **قوله من أكل من هذه الشجرة لا يقتضى إباحة ولا حظر** **أقدير مثل هذا اللفظ في الخطر كقوله من غشنا فليس منا** **و** **يرد مثله في الإباحة كقوله من دخل دار أبي سفيان فهو آمن** **و** **إنما ذلك شرط يتنوع معناه بتنوع جوابه وقوله فلا يقرب مساجدنا منع أن أكل هذه الشجرة من دخول المسجد لما في ذلك من إذابة الناس برائحها ولما يجب من تنزيه المساجد عن كبره الرائحة وقد بين ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله يؤذينا بريح الثوم وروى في هذا الخبر مساجدنا على العموم وروى مسجدنا على الأفراد ولا تنافي بينهما فثبت النهي عن دخول مسجد النبي صلى الله عليه وسلم برواية من أفرد وثبت النهي عن دخول جميع المساجد برواية من هم وليس يتناول نهيه هذا دخول المساجد وإنما يتناول دخولها برائحة الثوم وقد علل ذلك بأن الملائكة تتأذى به فيقال من حديث جابر عنه من أكل البصل والكرات والثوم فلا يقرب من مسجدنا فإن الملائكة تتأذى بما يتأذى به بنو آدم وفي هذا مستلطان أحدهما الموضوع الذي يمنع دخوله برائحة الثوم والثانية بيان ما يكره لمن أكله دخول المسجد فاما المسئلة الأولى فإن المواضع التي يحصل فيها اجتماع الناس على ضربين أحدهما ما اتخذ للعبادات كالجامع والمسجد فهذه يكره دخولها برائحة الثوم وقد نص أصحابنا على المسجد الجامع **عن** **قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعن أبي أن مصلي العيود الجناز كذلك وقال ابن وهب في البسوط الذي يأكل الثوم يوم الجمعة وهو ممن يجب عليه الجمعة لا أرى أن يشهد الجمعة في المسجد ولا في رحابه (فرع) وهل****

وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم

عن النبي عن دخول المسجد

بريح الثوم

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذينا بريح الثوم

يدخلها من أكل الثوم إذا لم يكن فيها أحد * قال القاضي أبو الوائلي وعندي أنه لا يجوز ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى به بنو آدم * والضرب الثاني من المواضع ما اتخذ لغير العبادة كالاسواق ونحوها فقد قال مالك رحمه الله ما سمعت بكراهية في دخول الاسواق عن أكل الثوم والفرق بينهما أن المواضع المتخذة للعبادة لها حرمة يجب أن ينزعهما عن كراهية الارباح بخلاف المتخذة لغير العبادة فإنه لا حرمة لها فلو منع دخول الاسواق برائحة الثوم لكان ممنوعاً من أكله جلة لان الاسواق بمنزلة سائر المواضع (مسئلة) وأما الروائح التي تقرب من الثوم كالبصل والفجل والكرات فقد قال مالك في البصل والسكرات هناك مثل الثوم وقال ان كان الفجل يؤذى ويظهر فلا يدخل من أكله المسجد وروى عن مالك أنه قال لم أسمع في السكرات والبصل منعا وما أحب أن يؤذى الناس وقال في العتبية وسئل عن السكرات فقال انه لا يكره كل ما يؤذى الناس والصحيح ان كل الخضراوات الكريمة الرائحة في ذلك كالثوم والدليل على ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من أكل البصل والسكرات والثوم فلا يقرب مساجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى به بنو آدم ومن جهة المعنى ان هذه رائحة يتأذى أهل المساجد بها فأشبهت رائحة الثوم وقال مالك في العتبية ان الناس في ذلك يختلفون منهم من لا توجده رائحة ان أكله ومنهم من تكون له الرائحة اذا أكله فان أكله أحد وأتى المسجد أخرجه منه لما روى عن عمر بن الخطاب انه قال ثم انكم أيها الناس تأكلون شجرتين ما أراهما الا خبيثتين لقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ادا وجدر بهما من الرجل أمر به فاخرج الى البقيع من أكلهما فليتمهما منضجاً (مسئلة) وليس أكل ذلك بحرام لما روى عن أبي سعيد انه قال لما قصت خيبر وقع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك البقلة الثوم والناس جبايع فأكلنا منها أكل شديد ثم رجعنا الى المسجد فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الرج فقال من أكل هذه الشجرة الخبيثة فلا يشنأ في المسجد فقال الناس حرمت حرمت فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس ليس في تحریم ما حل الله ولا كنهنا شجرة أكره ريحها وهذا فمين أكل ذلك نيا فاما من أكله بعد الانضاج بالنار فلا منع فيه لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه فليتمها منضجاً ولم يخالفه أحد ومن جهة المعنى أن رائحته تذهب بالانضاج فيصير بمنزلة سائر الطعام ص مالك عن عبد الرحمن بن الجبر أنه كان يرى سالم بن عبد الله اذا رأى الانسان يغطي فاه وهو يصلي جبداً الثوب عن فيه جبداً شديداً حتى ينزعه عن فيه ش روى ابن القاسم عن مالك في المجموعة لا يلتزم المصلي ولا يغطي فاه ومعنى ذلك ان الخشوع مشروع في الصلاة والنام ينافي الخشوع لان معناه الكبر وقال مالك في المختصر لا يطوف رجل ملثماً ولا امرأة متنقبة قال الشيخ أبو بكر وذلك لان الطواف بالبيت صلاة فلا يجوز أن يفعل الرجل والمرأة في الطواف الا ما يجوز لهما أن يفعله في الصلاة (مسئلة) قال ابن حبيب لا ينبغي أن يغطي فاه ولا ذقنه ولا خيمته في الصلاة وحكى ابن شعبان في مختصره الخلاف في تغطية الذقن عن مالك فروى عنه أنه لا بأس به وانما المنع من اللثام وتغطية الوجه والقم قال وقد روى عنه مطرف انه كرهه فوجه الرواية الاولى ان الرواية اذا منعت تغطية الوجه لم تمنع تغطية الذقن كالاحرام ووجه رواية مطرف انه تغطية لبعض الوجه كاللثام (مسئلة) ولا تصلي المرأة متنقبة رواه ابن وهب عن مالك زاد ابن حبيب ولا تلمعة فان فعلت فقد روى ابن القاسم عن مالك لا تعبد ووجه ما فتمناه (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالتمنع في غير الصلاة مكروه للرجل قال مالك الا أن يكون لحراً أو برداً أو

وحدثني عن مالك عن
عبد الرحمن بن الجبر أنه
كان يرى سالم بن عبد الله
اذا رأى الانسان يغطي
فاه وهو يصلي جبداً الثوب
عن فيه جبداً شديداً حتى
ينزعه عن فيه

غير ذلك من العذر فلا بأس أن يتمنع الرجل بشوبه وأما غير ذلك فلا وكان أبو النضر يلزمه طهر يحد
قال ورأت سكينه أو فاطمة بنت الحسين بمض ولدها مقنعاً رأسه فقالت اكشف رأسك فإن القناع
رقيق لا يلبس ومذلة بالنهار وقال مالك أكرهه لغير عذر وما علمته حراماً ولكن ليس من لباس خيار
الناس

✽ العمل في الوضوء ✽

ص ✽ مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم وهو جد عمرو بن
يحيى المازني وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تربني كيف كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله بن زيد بن عاصم نعم فدعا بوضوء فأفرغ على يده
فغسل يديه مرتين مرتين ثم مضى واستنثر ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين
إلى المرفقين ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى ففاه ثم ردهما
حتى رجع إلى المسكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه ✽ ش قوله وهل تستطيع أن تربني كيف
كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم سؤال له هل حفظ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
حفظاً يمكن أن يراه عليه على صفة وجعل هيئته ولا يقتصصر على ما يجزئ من الوضوء والوضوء
بضم الواو هو الفعل والوضوء بضمها هو الماء وحكى عن الخليل الوضوء بالقبح فيها
(فصل) وقوله فأفرغ على يده لا يغسل وضوء عبد الله بن زيد هذا أن ينوي به مع التعليم استحابة
عبادة أو لا ينوي به غير التعليم فإن كان نوى به استحابة عبادة فإنه يستباح به الصلاة وغيرها وإن لم
يرد به إلا التعليم فإنه لا يستباح به صلاة ولا غيرها وكذلك من نوى بوضوئه تعلم الوضوء وهو في
العتية عن ابن القاسم وروى عن سفيان الثوري أنه قال من علم غيره الوضوء أجزأه ومن علمه
التيمم لم يجز حتى ينويه لنفسه وهذا مبني على أن التيمم يشترط في النية دون الوضوء وما قدمناه
عن ابن القاسم مبني على اقتدار الوضوء إلى النية
(فصل) وقوله فغسلهما مرتين مرتين يريد أنه نظفهما بذلك قبل ادخالهما في وضوئه واختلف
أصحاب مالك في صفة فروى أشهب عن مالك أنه استحب أن يفرغ على يده اليمنى فيغسلها ثم يدخلها
في أناته ثم يصب على اليسرى وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم أحب إلى أن يفرغ على يديه
فيغسلهما كما جاء في الحديث فوجه رواية أشهب قوله في حديث عبد الله بن زيد فغسلهما مرتين
مرتتين وهذا يقتضي إفرا لكل واحدة منهما بالمثل مرتين ولو غسلهما جميعاً لقال فغسل يديه
مرتتين ومن جهة المعنى أن ذلك أيسر لأنه يتناول يسراه الأناة فيفرغها على يمينه فإذا غسلها أدخلها
في الأناة فصب بها على يسراه وجه آخر وهو أن هذا يجب أن يبني على أن غسل اليدين قبل ادخالهما
في الأناة طريقة لعبادة ومن حكم الأعضاء في طهارة العبادة أن يستوعب تكرار غسل اليمنى قبل
أن يبدأ بغسل اليسرى ووجه ما ذهب إليه ابن القاسم أن غسل اليد قبل ادخالها في الأناة إنما هو على
معنى التنظيف بما عسى أن يكون علق بها من أوساخ البدن والعرق وغسل اليدين بهما ببعض
أنظف لهما وأبلغ في إزالة ما قد تعلق بهما

(فصل) وقوله مرتين دليل على أن الغسل للعبادة دون النجاسة لأن غسل النجاسة لا يعتبر فيه
العدد وإنما يعتبر العدد فيها بغسل عبادة كأعضاء الوضوء والعدد المشرع في ذلك اثنان وثلاثة

✽ العمل في الوضوء ✽
حدثني يحيى عن مالك
عن عمرو بن يحيى
المازني عن أبيه أنه قال
لعبد الله بن زيد بن عاصم
وهو جد عمرو بن يحيى
المازني وكان من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم هل تستطيع أن
تربني كيف كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يتوضأ فقال عبد الله بن
زيد بن عاصم نعم فدعا
بوضوء فأفرغ على يده
فغسل يديه مرتين مرتين
ثم مضى واستنثر ثلاثاً
ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم
غسل يديه مرتين مرتين
إلى المرفقين ثم مسح رأسه
بيديه فأقبل بهما وأدبر
بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب
بهما إلى ففاه ثم ردهما حتى
رجع إلى المسكان الذي
بدأ منه ثم غسل رجليه

الحديث المتقدم وحديث عبد الله بن سفيان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده (فصل) وقوله ثم مضمض واستنثر ثلاثاً المضمضة ليست بواجبة عند مالك في الطهارة الصغرى وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال ابن أبي ليلى وأحمد بن حنبل هي واجبة فيها والدليل على ما نقلوه أن هذا عضو باطن في أصل الخلقة فلم يجب إيصال الماء إليه في الوضوء كداخل العينين (فصل) وقوله غسل وجهه ثلاثاً غسل الوجه فرض في الطهارة وله أبواب في الغسل والمغسول به والمغسول يجب بيانها

﴿ باب في بيان غسل الوجه ﴾

فأما الغسل فإن ابن القاسم حتى عن مالك أنه لم يعد في الوضوء شيئاً ومعنى ذلك أنه لم يجب فيه حداً لا يجوز التخصيص عنه ولا يجوز الزيادة عليه وأما تجديد فرضه ونفله فعلوم من قول مالك وغيره ولا خلاف فيه نعلمه وذلك أن الفرض في الوضوء مرة والأصل في ذلك قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق والأمر بالغسل أقل ما يقتضي فعله مرة واحدة لأنه أقل ما يسمى به غسلاً لأعضاء الوضوء وقد روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وأما النقل فرتين وثلاثاً وقد روى عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين وروى عن عثمان أنه أراه وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وهو أكمل الوضوء وأتمه وهو وحده للفضيلة وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم قال هذا الوضوء فن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم وروى عنه عبد الله بن عمر أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا وضوئي وضوء الأنبياء قبلي وليست الآثار في ذلك بالقوية إلا أن الفقهاء اتفقوا على العمل بها

﴿ باب في بيان المغسول به ﴾

وأما المغسول به وهو الماء فإن المشرع ومنه ما يكفي ويعصم به الغسل ومقدار ذلك للتوضي مقدار مدهم النبي صلى الله عليه وسلم ولأغسل صاع وسياً أي بيانه إن شاء الله (مسئلة) وفرضه أن يكون العضو المغسول به مع امرأ اليد بأن ينقل باليد أو ينزل عليه من مطر أو غير ذلك من الوجوه وأما أن يتناول به يده ثم يرسله ثم يمرها على العضو المغسول فلا يجزى لأنه مسح وليس بغسل

﴿ باب في بيان المغسول ﴾

وأما المغسول وهو الوجه فحده طولاً من منابت شعر الرأس على الوجه المعتاد إلى طرفي الذقن في الأمر دوماً اختلف أصحابنا فيه فروى عن ابن القاسم أن حده إلى آخر الشعر وقد سحنون فن لم يمر بيديه إلى آخر شعر لحية لم يجزه وقال أبو بكر الأبهري إن الفرض من ذلك ما حاذى المغسول من الوجه وسنين ذلك بعد هذا إن شاء الله (مسئلة) فإن كانت اللحية خفيفة لا تستر البشرة وجب إيصال الماء إليها وإن كانت كثيفة فقد اختلف أصحابنا في ذلك ففي العتبة أنه عاب تحللها وقال ابن حبيب يحلها رغبة وليس بواجب وقال محمد بن عبد الحكم يحل في الوضوء وبه قال أبو ثور ووجه ما قاله مالك أن هذا شعر يستر البشرة فلم يجب إيصال الماء إلى ما تحته كعشر الرأس ووجه قول ابن عبد الحكم أن هذه طهارة يغسل فيها الوجه فوجب أن تحلل فيها اللحية كالغسل (مسئلة) وحده الوجه عرضاً في الملتحى من الصدغ إلى الصدغ وأما الأمر فروى

ابن وهب في المجموعة عن مالك انه بمنزلة الملتحي وحكى أبو محمد بن نصر عن متأخري أصحابنا أن مرض الوجه في حق الامرء ما بين الأذنين بخلاف الملتحي وقال أبو حنيفة والشافعي عرض الوجه في الامرء والملتحي ما بين الأذنين وفي المبسوط من رواية ابن وهب عن مالك مثله وجه القول الأول البياض بين الصدغين والأذنين لاتقع المواجهة به فلم يجب غسله مع الوجه في الوضوء كالقفا وجه القول الثاني انه عضو بين الأذنين في الوجه كالخدين (مسئلة) حكى الشيخ أبو محمد في نوادره أن عليه أن يغسل ما تحت ما رنه وما غار من أجفانه ومعنى ذلك أن كل ما كان ظاهرا فانه يجب إيصال الماء اليه فلا يجب غسله بجرى على استغوار كبير وما كان خافيا خلق به لانه يشق إيصال الماء اليه وغسله كوضع القطع من الكوع وأصابع القدم (فصل) وقوله ثم يغسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ذكر غسل اليدين ولم يذكر الترتيب فيهما والسنة أن يبدأ باليمنى لما روى عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله

(فصل) وقوله إلى المرافق اختلف أصحابنا في اقتضائه دخول المرفقين في الغسل مع اليدين وقد حكى عن المبرد أنه يقتضي دخول المرفقين في الغسل لأن الحد إذا لم يستغرق المعنى وانما حمله بعضه فانه يجب أن يدخل في جملة ما حمله كما لو قال بعثك هذا الثوب من أوله إلى نصفه لا يقتضي ذلك اشتغال البيع على نصف الثوب وقال جماعة أن إلى الآية بمعنى مع وكذلك قوله تعالى ولاتأكلوا أموالهم إلى أموالكم والصحيح من ذلك أن إلى لا تقتضي دخول الحد في الحدود وانها على بابها إلى أن يدل الدليل على كونها بمعنى مع أو غير ذلك مما يصح أن يحصل عليه وليس إذا دل الدليل على العدول بها عن ظاهرها في سائر المواضع بغير دليل فن ادعى دخول المرفقين في الغسل مع اليدين وجب عليه أن يدل على ذلك من غير لفظ إلى وقد اختلف الفقهاء في ذلك فروى ابن القاسم عن مالك وجوب ادخالهما في الغسل مع اليدين وهو المشهور من مذهب مالك وبه قال أبو حنيفة والشافعي وروى ابن تافع في المجموعة عن مالك أنه يبلغ بالغسل إلى المرفقين وإلى الكعبين وقد ذكر الاختلاف في ذلك الشيخ أبو محمد وأنكر القاضي أبو محمد أن يكون ذلك من مذهب مالك وقال انما هو من مذهب زفر بن الهذيل وقال أبو الفرج من أصحابنا أن المرفقين يجب ادخالهما في الطهارة لا على معنى أن الطهارة واجبة فيهما ولكن على معنى أنه يجب استحباب الذراعين لهما ولا يتيقن ذلك لهما إلا بغسل المرفقين وذهب بذلك مذهب أصحابنا في قوله تعالى ثم اغسلوا أيما إلى اليسل والواجب امساك جزء من اليسل يتيقن بذلك الامساك جميع النهار وحكى ذلك القاضي أبو محمد عن بعض أصحابنا وأنكره وذهب إلى أن المرفقين على الطهارة وهو الصحيح إن شاء الله والدليل على ذلك حديث أبي هريرة أنه غسل يده اليمنى حتى شمرع في العضد ثم ذكر بعه ان اكمل وضوءه هكذا رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ودليلا من جهة المعنى أن هذا أحد طرفي المعصم فوجب غسله في الوضوء كالرسغ (مسئلة) فان كان في يده خاتم فهل عليه تحريكه أم لا قال مالك في العتبية ليس عليه تحريك الخاتم في الوضوء وقال ابن الموارز ولا في الغسل وقال ابن حبيب ان كان ضيفا فعليه تحريكه وليس عليه ذلك ان كان واسعا وقال الشيخ أبو اسحق عليه تحريك الخاتم ضيفا كان أو غير ضيق ويحمل ما قلناه مالك تعليلا من أحدهما أن الخاتم لما كان ملبوسا معتادا يستمد لبسه من غير نزاع في الغالب لم يجب إيصال الماء إلى ما تحته بالوضوء كالتفنين

والثاني ان الماء برقبته مع دقة الخاتم يصل الى ماتحته من البشرة فلا يحتاج الى تحريكه فعلى هذا لا يخالف ما قاله ابن حبيب وقد قال محمد بن دينار فمين يامق بذراعيه قدر الخيط من العجين أو غيره فلا يصل الماء الى ماتحته فيصلى بذلك فلائث عليه قال ابن القاسم عليه الاعادة (مسئلة) وهل يلزمه تحليل أصابعه أم لا قال ابن وهب في العتية لابد من التحليل في أصابع اليدين وأما أصابع الرجلين فان لم يخلها فلا بد من إيصال الماء اليها وذكر نحوه ابن حبيب وقد تعلق أصحابنا في ذلك بمحدث أقيط بن سبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فأصبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وإنما المراد بذلك مرار اليدين على ما بين الأصابع على أن حلك بعضها ببعض في اليدين يجزى عن ذلك الآن التحليل أفضل وأما غفوه عن تحليل أصابع الرجلين فقد قال قوم من أصحابنا ان هذه رواية عن مالك في جواز ترك امرار اليد على أعضاء الطهارة في الوضوء وقد أشار مالك الى ابداء فرق بينهما لان أصابع الرجلين مائتة لا ينظر ما بينهما لأنه قال في العتية لا يدخل يده في حيته عند الوضوء وهو مثل أصابع الرجلين ويؤكد هذا التأويل أن ابن حبيب قال ليس عليه تحليل أصابع رجله في الوضوء وان تركه في ذلك في غسله من الجنابة أو تركه تحليل حيته لم يجزه وقد نصوا على وجوب إيصال الماء الى ما بين الرجلين والفرق بين ذلك وبين البشرة التي تحت اللحية أن ما بين أصابع الرجلين مستور في أصل الخلقة وبشرة الوجه ساترها طار فانتقل القرض اليه

(فصل) وقوله ثم مسح رأسه فأقبل بهما وأدبر يده بمقدم رأسه حتى ذهب بهما الى فناء ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه اختلف الناس في تأويل قوله فأقبل بهما وأدبر فقال قوم معنى ذلك أن الاقبال هو الى فناء والادبار الى مقدم رأسه وقال أحمد بن داود من أصحابنا انه بدأ بناصيته ثم أقبل بيده الى مقدم رأسه ثم أدبر بهما الى فناء ثم ردهما الى ناصيته وهو الموضع الذي بدأ منه فيصير الاقبال متبعضا ويكون ابتداءه من وسط رأسه حتى انتهى الى وجهه وأيضا فان سنة أعضاء الوضوء أن يبدأ بطرفها فيصعب أن يجري الرأس مجراها في ذلك لانه عضو من أعضاء الطهارة وقد قال قوم ان الواو لا تقتضي رتبة وأنه قدم الاقبال في اللفظ وهو مؤخر في العدل وهذا أصح هذه الأقوال (فصل) وما ذكره من صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم في مسح الرأس يقتضي ثلاثة أبواب حده وإيصال الماء اليه واستيعابه

﴿ باب بيان حد الرأس ﴾

أما حده فهو منابت شعره مما يلي الوجه الى آخر منابت شعره مما يلي القفا وفي العرض ما بين الصدغين وهو حد منابت الشعر المضاف الى لرأس مما يليهما وقد حكى الشيخ أبو محمد في نوادره أن شعر الصدغين من الرأس يدخل في المسح قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعناه عندي ما فوق العظم من حيث يعرض المدغ من جهة الرأس لان ذلك الموضع يحلقه المحرم وأما ما دون ذلك فهو من الرأس وحكى القاضي أبو محمد أنه اذا كان شعر العارضين من الخفة بحيث لا يستر البشرة لزم إيصال الماء الى البشرة وأخرج على ذلك بقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم هذا يقتضي عنده أن العارض من الوجه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي من مرسع العظم وحيث ينتهي نبات الشعر بعرض من جهة الوجه

باب كيفية اصال الماء اليه *

وأما اصال الماء اليه فهو أن ينقل بلل الماء يديه ولا يجزيه أن يمر يديه جافتين على بلل رأسه فان ذلك ليس بمسح بالماء وانما هو مسح يديه حتى ذلك ابن حبيب عن ابن الماجشون والذي يتوضأ بالمطر ينصب يديه للطر فيمسح بالبلل رأسه وأما الغسل فيجزئه فيه ان يمر يديه على جسده بما صار فيه من ماء مطر أو غيره قلته ابن القاسم وسحنون والفرق بينهما ان المسح يسير فاذا كان على العضو المسحوح لم يكن المسح ماسحاً بالماء واذا كان الماء في اليد كان ماسحاً بالماء وأما الغسل يتعلق باليد وينصرف معها على أعضاء الغسل كان في اليد ماء أو لا لكثرة فيكون غاسلاً بالماء ومباشرة المسحوح بالماء يجب أن تكون على وجه المسح فان كان على وجه الغسل فقد قال الشيخ أبو اسحق يجزيه وقال ابن حبيب في الخفين ووجه ذلك انه أتى بما عليه وزيادة ممنوعة على وجه التكرارية بمنزلة من كرر مسح الرأس

باب استيعاب الرأس مسحا *

وأما استيعاب الرأس فهو الفرض عند مالك وقال محمد بن مسلمة يجزئ مسحاً كثره فان ترك الثلث أجزاءه وحكى القتيبي عن أشهب أن من مسح مقدم رأسه أجزاءه وقال أبو الفرج ان اقتصر على مسح الثلث أجزاءه وقال أبو حنيفة الواجب قدر ثلاثة أصابع وقال أيضاً قدر الناصية وهو ربع الرأس وقال الشافعي الفرض أقل ما يقع عليه الاسم ولا يحمله في ذلك وجهان منهم من قال ان اسم الرأس ينطلق على الشعرة الواحدة ومنهم من قال لا ينطلق الا على ثلاث شعرات فاذا والدليل على وجوب الاستيعاب قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وهذا يقتضي مسح الرأس لان هذا اللفظ انما يقع حقيقة على جميعه دون بعضه وقد أمر بمسح ما يتناول الاسم فيجب مسح جميعه (مسئلة) واذا كثرت المرأة شعرها بصف أو شعر لم يجز أن تمسح عليه لانه لا يصل الماء الى شعرها من أجله وان وصل فانما يصل الى بعضه وهذا مبني على وجوب الاستيعاب (مسئلة) وأما المسترسل من الرأس فهل يجب عليه امرار اليدين أم لا اختلف أصحابنا في ذلك فقال أبو بكر الابهري لا يمسح منه الا ما حاذى المسحوح من الرأس وبه قال أبو حنيفة وقال مالك وابن القاسم يمسح جميعه الى أطراف الشعر واختاره القاضي أبو محمد وبه قال الشافعي ودليلنا من جهة القياس انه شعر ثابت على محل تجب مباشرته بالماء في الوضوء فوجب امرار الماء عليه كشعر الحاجبين (مسئلة) وسنة مسح الرأس مرة واحدة دون تكراره ثلاثا وبه قال أبو حنيفة وروى ابن نافع عن مالك في مسح الرأس مرة أو مرتين فقد يقل الماء فيكون مرتين ويكثر فيكون مرة وليس هذا من باب التكرار وانما هو من باب استئناف أخذ الماء لما بقي من مسح الرأس وقال الشافعي يكرر مسح الرأس ثلاثا كسائر الأعضاء والدليل على صحة ما نقوله ما روى عن عبد الله بن زيد انه وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين ومسح برأسه مرة واحدة فوجه الدليل ان عدوله فيه عن التكرار الذي فعله في سائر الأعضاء دليل على اختلاف الحكمين وما روى في حديث عبده الله بن زيد المتقدم في الموطأ انه أقبل بهما وأدبر فليس مما اختلف فيه وانما ذلك تكرار مسح بفرقة واحدة وانما اختلفا في تكرار مسح ما مسح منه بماء قد يستأنف اغترافه كسائر الأعضاء وقد قال الشيخ أبو القاسم بن الجلاب ان قوله فأقبل بهما وأدبر لا تكرار فيه ولا يكن ذهب بهما أولاً واضعا يديه في وسط رأسه رافعا كفيه عن فؤديه ثم ردهما رافعا يديه عن وسط رأسه واضعا كفيه على

فودبه ليم استيعاب الرأس في المرتين ودليلنا من جهة القياس انه محسوس في الطهارة فلم يسن فيه التكرار كالتميم والمسح على الخفين (مسئلة) مسح شعر الرأس أصل في الطهارة وليس يبدل فن مسح رأسه ثم حلقه لم يجب عليه إعادة المسح خلافا لعبد العزيز بن أبي سلمة والدليل على ذلك ان هذا ظاهر من الاصل فكان أصلا في الطهارة كالبشرة

(فصل) وقوله غسل رجله يقتضى وجوب غسلهما لان أفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب وبهذا قال فقهاء الامصار وقال ابن جرير الطبري وداود ان الفرض التخيير في المسح والغسل والدليل على ذلك ان هذا ظاهر من الاصل فكان أصلا في الطهارة كالبشرة

(فصل) وقوله غسل رجله يقتضى وجوب غسلهما لان أفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب وبهذا قال فقهاء الامصار وقال ابن جرير الطبري وداود ان الفرض التخيير في المسح والغسل والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وعاصم من رواية حفص عنه * فان قيل انه اذا وجب غسل الرجلين لقراءة من قرأ بالنصب وجب مسحهم القراءة من قرأ بالجر * فالجواب ان هذا الذي ذهبتم اليه من التخيير غير صحيح لان الامر بالشئ نهى عن ضده وفي الامر بالغسل نهى عن المسح كما أن في الامر بالمسح نهى عن الغسل ولا يجوز أن يقال ان مجرد الامر بما يقتضى التخيير بينهما لان الامر بكل واحد منهما غير معين ويصرف تيمنه الى الأمور به فكلا القراءتين حجة عليكم مما تدعون من التخيير لان ظاهر القراءتين جميعا ينفي التخيير بينهما * فان قيل فان الامر بالشئ والنهي عنه اذا وردا على وجه فلم يعلم الآخر من الاول فيعمل انه ناسخ له خلا على التخيير * والجواب ان هذا لا يجوز ولا يقول به أحد بل اذا ورد الامر بالشئ والنهي عنه على وجه يمكن الجمع بينهما سواء علم الآخر منهما أو لم يعلم وانما يحتاج الى التاميز أو الى أن ينظر ما يحصل عليه ان جهل أمره على اختلاف الناس في ذلك متى تمكن الجمع بينهما وهاتان القراءتان يمكن الجمع بينهما ما بل تحمل قراءة الجر على الجوار وهو كثير سائغ في القرآن وكلام العرب قال الله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق الى قوله وحور عين كالمثال الأول والمكتون والحور العين لا يطاف بهن ولكن يطفن بأنفسهن كالولدان وقال امرؤ القيس

* حفيف شواء أو قديد معجل * وقال النابغة

لم يبق الا أسير غير منفلت * أو موثق في حبال القيد مسلوب

نخفص أو موثق على الجوار فان قيل فان مثل هذا يلزمكم أيضا فان قراءة النصب يصح أن يحمل العطف على موضع الرأس لان موضعه النصب وذلك مشهور شائع في كلام العرب قال الشاعر

معاوي اننا بشر فاصبح * فاسنا بالجبيل ولا الحديد

فالجواب ان هذا الاعتراض لا يجوز لكم ايراده لانه يقتضى المنع من الغسل وأتم لا تقولون به * وجواب ثان وهو ان العطف على الموضع انما يجوز اذا كان المعطوف عليه يتعدى بحرف جر وفي معنى ما يتعدى بحرف جر كقولك مررت بزيد وعمر اخناه لقيت زيدا وعمرأ * وأما قوله فامسحوا برؤسكم فانه لا يتعدى الا بحرف جر فلا يجوز أن يعطف على موضعه وقد ذكرنا معنى ذلك في مسئلة مسح الرأس * وجواب ثالث وهو ان العطف على الموضع لا يجوز الا حيث لا يشكل وذلك يجوز أن تقول مررت بزيد وعمرأ لما لم يكن في الكلام ما يصح أن يعطف عليه على اللفظ

ولو قلت رأيت زيدا ومريت بعمر ووخالدا وأنت تريد العطف على موضع عمر ولم يجز لأنه لا يعلم
حيث تدعى أيها تريد عطفه ووجه آخر في العطف وهو أن الغسل قد يسمى مسحا لأن المسح
خفيف الغسل حتى ذلك أبو يعلى الفارسي قال ولذلك يقال تمسحت للصلاة بمعنى نوضأت
فيجوز لذلك أن يعطف على الرأس فيكون المراد به الغسل لأن المعطوف والمعطوف عليه متى
اشتركا في لفظ ما يعطف به أحدهما على الآخر جاز العطف وإن اختلفا في المعنى بذلك على ذلك قوله
تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي فيجمع بينهما في لفظ الصلاة وإن كانت الصلاة من
الباري تعالى بمعنى الرحمة ومن الملائكة بمعنى الدعاء ودليلنا من جهة السنة ما رواه مسلم حدثنا
شيبان بن فروخ وأبو كامل جميعا عن أبي عوانة قال أبو كامل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن
يوسف بن ماهد عن عبد الله بن عمرو قال تخلف النبي صلى الله عليه وسلم في سفر سافرناه
فأدركنا وقد حضرت صلاة العصر فجعلنا نسمع نل أرجلنا ونأدى ويل للأعقاب من النار
ودليلنا من جهة القياس أنه عضو منصوص على حدة فكان فرضه في الوضوء الغسل كاليدين
ودليل ثان أن هذه طهارة ترفع الحدث فكان فرض الرجلين فيها الغسل كالطهارة الكبرى
أما ما فخرج من نص قولهم ما رواه يعلى بن عطاء عن أوس بن أبي أوس الثقي رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم أي كطامة قوم فتوضأ ومسح على قدميه * والجواب أن حديث يعلى بن عطاء
هذا ليس مما يجري مجرى الصحيح ولو لم يكن فيه علة الاجتماع الرواية على مخالفتها فيه لقالوا ومسح
على خفيه وجواب ثان وهو أنه لو صح جاز أن يحمل على الخفين لأن من مسح على خفيه يجوز أن
يقال مسح على قدميه وكذلك لو ضرب خنفا في رجله جاز أن يقال ضرب رجله ويقال أخذت بعصا
زيدا وأما أخذت بثوبه من فوقه ويحمل أن يريد الغسل وسماه مسحا على ما قدمناه فقصمه على
ما ذكرناه ونجمع بينه وبين حديث عبد الله أبي عمر والمتقدم على أنه لو مسح رجله جاز أن يحمل
على أنه فعله لعله ما نفعه من الغسل (مسئلة) إذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في السكبين اللذين
اليهما أحد الغسل في الوضوء حكى القاضي أبو محمد عن مالك في ذلك روايتين إحداهما أنهم هما
العظمان اللذان في ظهور القدمين وروى عن مالك أيضا أنهما اللذان في جانبي لساقين وهذه
الرواية هي المشهورة عن مالك وهي الظاهر من مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثره ومن
استجر فليوتر * ث وقوله إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه يريد الماء وكذلك هو في بعض
الروايات ومعنى ذلك أن الاستنشاق هو وضع الماء في الأنف وجذبه بالنفيس والمبالغة في ذلك
مستحبة لغير الماء وأما الماء فمنوع من ذلك لأن فيه تغريرا بصومه
(فصل) قوله ثم لينثره معناه ينزل الماء من أنفه يدفعه بنفسه ومن منته أن يضع يده عند ذلك على
أنفه وقدر روى ابن وهب عن مالك في المجموعة في الذي يستنثر من غير أن يضع يده على أنفه أنه
أنسكه وقال هكذا يفعل الحمار

وحدثني عن مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إذا توضأ
أحدكم فليجعل الماء في
أنفه ثم لينثره ومن استجر
فليوتر

(فصل) وقوله ومن استجر فليوتر اختلف مالك وأصحابه في الاستجمار فروى سعدون في
التفسير قال قال لنا علي بن زياد قلت لمالك كيف الوتر في الاستجمار فقال أما أنا فأخذ العود
ذا كسره ثلاث كسرات واستجر بكل كسرة منهن فإن كان العود مدفوقا أخذت منه ثلاث مرات
قال على فكله في ذلك رجل من قريش وأنا شاهد فقال إن العرب تسمى الاستجمار بالحجارة من

الفاط استجمارا فرجع الى ذلك مالك قال على وقوله الاول أحب الى قال سمعون القول مارجع اليه مالك وقد روى عبد الرزاق عن معمر مثل قول مالك الاول (فرع) اذا ثبت أن الاستجمار هو الاستنجاء فقد اختلف أصحابنا في معناه فقيم من قال سمي بذلك لانه يتعلق بالأحجار وهي الجار قال أبو بكر بن الانباري استجمز الرجل اذا تسمح بالجار والجار الحجارة الصغار وبه سميت جار مكة وقال القاضي أبو الحسن يجوز أن يقال انه أخذ من الاستجمار بالغور الذي تطيب به الراحة وهذا بزيل الرائحة القبيحة وهذا الفصل يتعلق بثلاثة أبواب * أحدها وجوب إزالة النجاسة * والثاني تمييز النجاسات من غيرها * والثالث في اختلاف أحكامها لاختلاف محالها

باب حكم إزالة النجاسة *

فأما إزالة النجاسة فإن أصحابنا المرافقين اختلفوا فيما حكموا عن مالك في ذلك فحكى القاضي أبو محمد في المعونة عن مالك في ذلك روايتين * أحدهما أن إزالتها واجبة وجوب الفرائض فمن صلى بها عامدا إذا كرا أعاد أبدا وهو الذي رواه أبو طاهر عن ابن وهب * والثانية أنها واجبة وجوب السنن ومعنى ذلك أن من صلى بها عامدا أتم ولم يعد الا في الوقت استحبها وهذا ظاهر قول ابن القاسم وعلى الوجهين جميعا من صلى بها ناسيا أو غير قادر على إزالتها أجزأته صلاته ويستحب له الاعادة في الوقت وذهب القاضي أبو الحسن الى أننا إن قلنا انها واجبة وجوب الفرائض أعاد الصلاة أبدا من صلى بها ناسيا أو عامدا وإذا قلنا انها واجبة وجوب السنن أعاد الصلاة أبدا من صلى بها عامدا ومن صلى بها ناسيا أو مضطرا أعاد في الوقت استحبها وقال القاضي أبو محمد مثل هذا في شرح الرسالة وقال في تلفين المبتدئ انها واجبة لاختلاف في ذلك من قوله وانما الخلاف في الإزالة هل هي شرط في صحة الصلاة أم لا وهذا هو الصحيح عندي ان شاء الله وبالله التوفيق والدليل على وجوب إزالة النجاسة قوله تعالى وثيابك فطهر ولا خلاف انه ليست ههنا طهارة واجبة للثياب غير طهارتها من النجاسة * فان قيل ان الثياب ههنا القلب والمراد بالآية تطهيره من الشرك ويدل على ذلك ان هذه الآية أول ما نزل من القرآن قبل الامر بالصلاة والوضوء وإزالة النجاسة انما شرع للصلاة * فالجواب ان اسم الثياب أظهر في ثياب اللباس فيجب أن يحتمل على ما هو أظهر فيه أو يحتمل عليه ما جبه الاحتمال لهما الآن يدل دليل على إخراج بعض ما يتناول اللفظ من الجلالة وأما قولهم ان الآية نزلت قبل الامر بالصلاة وفي ذلك دليل على أن المراد بذلك القلب فغير صحيح لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خص بذلك في أول الاسلام وفرض عليه دون أمته ثم ورد الامر بذلك لامته * وجواب ثان وهو أن شرع من قبلنا شرع لنا فيحتمل أن يكون قد اتبع في الصلاة شرع من قبله من النبيين فوجب ذلك باتباعهم وتأخر الامر به بنص شرعنا عن ذلك الوقت فلا يمتنع أن يكون قد أمر على الوجهين بتطهير الثياب للصلاة في أول الامر ثم ورد بعد ذلك نص الامر بالصلاة والدليل على ما قلناه من جهة السنة ما رواه البخاري حدثنا محمد بن المثني حدثنا محمد بن حازم حدثنا الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة ثم أخذ جربدة رطبة فشقها بنصفين فغرز في كل قبر واحدة قالوا يا رسول الله لم فعلته قال لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا (فرع) اذا ثبت ذلك فوجه قولنا انها ليست بشرط في صحة الصلاة وهو الذي ينظر عليه أصحابنا ان كل ما صححت الصلاة مع يسره فانها تصح مع كثيره كعدم الاستعاضة * فان قيل لا يجوز اعتبار الكثير باليسير لأن دم

البراءة لا يمكن الاحتراز منه فلذلك حجت الصلاة به وأما ما كثر من التجاسة فانه يمكن الاحتراز منه
 فلم تصح الصلاة به كالحديث فالجواب ان ما قلناه هو من أن يسير الدم لا يمكن الاحتراز منه فلذلك لم تصح
 الصلاة به كالحديث غير صحيح على أصلكم لانه ينتقض من له جرح ينفجر دما في الصلاة فان عليه
 عندكم إعادة الصلاة به وان كان لا يمكن الاحتراز منه والفرق بين هذه الطهارة وطهارة الحدث
 على أصولنا ان هذه لا تجب بالشك وطهارة الحدث تجب بالشك فلذلك قلنا ان طهارة الحدث شرط
 في صحة الصلاة دون هذه ووجه الرواية الثانية وبها قال أبو حنيفة والشافعي واختارها القاضي أبو
 محمد ان هذه طهارة تجب للصلاة فكانت شرطا في صحتها كطهارة الحدث (فرع) اذا ثبت أنها شرط
 في صحة الصلاة فهل تكون شرطاً مع النسيان وذهب القاضي أبو الحسن إلى أنها شرط مع الذكر
 والنسيان واستدل القاضي أبو محمد في ذلك بما رواه أبو داود وحديث موسى بن اسماعيل حدثنا حماد
 ابن ساعدة عن أبي نامة السهمي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال بينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصلي بأصحابه اذ دخل عليه فوضعهما عن يساره فلما رأى القوم ذلك ألقوا نهالهم فلما قضى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال ما جعلكم على القاء نهالكم قالوا رأيناك ألقيت نهالنا عليك فألقينا
 نهالنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جبريل أتاني فأخبرني ان فيهما قدرا وقال اذا جاء
 أحدكم المسجد فلينظر فان رأى في نهله قدرا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما * ودليلنا من جهة المعنى
 ان النسيان يسقط التكليف كعدم الماء ثم ثبت وتقديره لو عدم لطهارة بالماء لعدم الماء لصحت
 صلاته فكذلك اذا نسي ووجه ما قاله أبو الحسن انها طهارة تجب للصلاة فكان عدمها ونسيانها
 سواء في ابطال الصلاة كطهارة الحدث (فرع) اذا ثبت ذلك فن رأى نجاسة من بول أو غيره
 في ثوبه أو في جسده وهو في صلاته فروى ابن القاسم عن مالك يقطع الصلاة وقال ابن القاسم في
 المسبوبة وان كان وراء الامام وينتدئ بعبادته فذلك وحكى أبو الفرج في حوايه ان استطاع ان انزلها
 تمامي في صلاته (فرع) ومن ألقى عليه في صلاته ثوب نجس فسقط عنه مكانه قال سمنون
 أرى أن يتسدى صلاة وهذا مبنى على رواية ابن القاسم وأما على رواية أبي الفرج فانه يتسدى
 في صلاته ومن رآها بعد أن كملت صلاته فانه يعيدها ما دام في الوقت ولا إعادة عليه بعد الوقت
 واختلفت الرواية عن مالك في تحديد آخر الوقت فروى ابن القاسم ان وقت صلاتي النهار في ذلك
 الى اصفرار الشمس وروى عنه محمد بن يحيى أن وقتها الى غروب الشمس وهذا في صلاة العصر
 واضح لأن آخر وقتها المختار أن يكون ظل كل شيء مثليه لانه لما كان بعد ذلك الى اصفرار
 الشمس وقت اختيار الصلاة تشاركها في الوقت كان وقتنا لاستدراك فضيلتها فعلى هذا للظهور
 ثلاثة أوقات وقت اختيار من زوال الشمس الى أن يكون ظل الشيء مثله ووقت استدراك فضيلته
 وهو الى اصفرار الشمس أو الى أن يصير ظل كل شيء مثليه ووقت ضرورة وهو الى أن يبقى قبل
 غروب الشمس قدر ما يختص به العصر أو الى غروب الشمس على الخلاف في ذلك وأما وقت
 المغرب والعشاء في هذا الحكم على ما قدمناه من رواية محمد بن يحيى فالى طلوع الفجر وعلى رواية
 ابن القاسم فالى أن يمضي ثلث الليل ويمضي نصفه على قول ابن حبيب ووقت استدراك فضيلة صلاة
 المغرب وقت مغيب الشفق الى انقضاء وقت الاختيار للعشاء الآخرة وأما صلاة الصبح فوقتها على
 رواية محمد بن يحيى الى طلوع الشمس وأما على رواية ابن القاسم فان قلنا ليس لها وقت ضرورة
 فالى طلوع الشمس وان قلنا لها وقت ضرورة فالى آخر وقت الاختيار وهو الاسفار وليس لها

وقت استدراك فضيلة لانه ليس بعد صلاة تساركم في وقتها والله أعلم وأحكم

باب تمييز النجاسة

وأما تمييز النجاسات من غيرها فان ذلك على ضربين أحدهما تمييز جنسها والثاني تمييز الكثرة
الم النوع من اليسير المرخص فيه فأما تمييز جنسها فان أبوال مالا يؤكل لحمه ليعر به محرمة
ومالا يؤكل لحمه لسكر اهت مكرهه قال الشيخ أبو بكر وقد اختلف في جواز مسحه وأصل
ذلك أن أبوال والاروات تابعة لاجناس اللحوم في الطهارة والنجاسة وعرق الدواب كلها طاهر
وأما الخمر والمسكر فبحس تعدده الصلاة كما تها من سائر النجاسات رواه ابن القاسم عن مالك في
المجموعة (مسئلة) وأما تبيين قليل النجاسة من كثيرها فتعقيق مذهب مالك أن قليل النجاسات
كلها وكثيرها سواء الا الدم فان قليله مخالف لكثيره وقال الشافعي قليل النجاسات كلها وكثيرها
سواء وقان أبو حنيفة قدر الدرهم من النجاسات معفو عنه وما زاد على قدر الدرهم فأمر بإزالته
والدليل على ما نقوله حديث ابن عباس المتقدم وفيه فكان لا يستتر من البول ولم يفرق بين القليل
والكثير ودليلنا من جهة القياس أن هذه نجاسة يمكن الاحتراز منها فوجب ازالها كالزائد على قدر
الدرهم والاستدلال في هذه المسئلة هو أن ما ذهب اليه أبو حنيفة في هذه المسئلة مخالف للأصول
وموجب لغسل قليل النجاسة ومبيح لتترك كثيرها ذلك أنه يقول ان النجاسة اذا كانت بقدر
الدرهم وكانت متراكمة بذلك المقدار بحيث لو بسطت لعمت جميع الثوب فانه لا يجب غسلها
واذا كانت أوسع من الدرهم ولم تكن متراكمة فانه يجب غسلها اذا كانت أقل من الاولى أمامهم
فاحتج من نص قولهم بان هذه نجاسة لا تجوز احتراز قدر الدرهم فلم يجب ازالها كالأحدث على موضع
الاستنجاء والجواب انه لا يجوز اعتبار سائر النجاسات بموضع الحدث ألا ترى ان النجاسة في موضع
الحدث القبل والبر من المرأة معفو عنه وقد زاد على قدر الدرهم ولا يجوز مثل ذلك في سائر
النجاسات وجواب ثان وهو أن النجاسة في موضع التجمد متكررة لا يمكن الاحتراز منها مع عدم
الماء ولا مع وجوده وليس كذلك فيما عداها مستلنا فانه ليس متكررا متكررا لا يمكن الاحتراز
منه فوجب ازالها كالذي يزيد على قدر الدرهم استدلو بان هذه نجاسة فلم يجب ازاله يسيرها كالدم
والجواب أن الدم متكرر لا يمكن الاحتراز عنه فلم يجب ازاله وليس كذلك في مستلنا فان يسيرها
يمكن الاحتراز منه فوجب كالكثير (مسئلة) وأما الدم فانه معفو عن يسيره والدليل على ذلك انه
لا يجب على المكلف غسل دم البرغوث الواحد من ثوبه ولا ما يسيل من البثرة من جسده لانه
لا يتخلو الاجسام والشياب من ذلك ولا يمكن الاحتراز منه (فرع) اذا ثبت ذلك فقد روي
ابن القاسم عن مالك أن ما قل من الدم أو كثرة غسل وقال الداودي رحمه الله ان ما لسكر حبه الله
لم يرد بذلك اليسير جدا لانه قد قال لا يغسل دم البراغيث الا أن ينتقم فدل هذا على أن اليسير جدا
ليس على المكلف غسله فعلى هذا تكون الدماء على ثلاثة أضرب ضرب يسير جدا لا يجب غسله
ولا يمنع الصلاة وضرب أكثر منه يجب غسله ولا يمنع الصلاة كقدر الأثمة والدرهم وضرب ثالث
كثير جدا لا يجب غسله وينع الصلاة (مسئلة) والدماء عند مالك كلها سواء دم الخوت وغيره
إلا دم الحيفة فعنه فيه روايتان أحدهما أنه كسائر الدماء يعفى عن قليله رواه ابن القاسم والثانية
أن قليله وكثيره سواء يجب ازالته رواه ابن وهب وفي المدينة من رواية عيسى عن ابن القاسم بلفظ
أن ما لسكر حبه الله ثم رجع عنه وقال الدم كله واحد فوجه ال رواية الأولى انه دم فوجب أن يفرق بين قليله

وكثيره كسائر الدماء ووجه الرواية الثانية انه مائع يخرج من القبل فاستوى قليله وكثيره كالبول وروى أبو الطاهر عن ابن وهب من صلى بدم حيضة أو دم ميتة أو بول أو رجيع أو احتلام فانه يبعده أبدا ولا يفرق بين القليل والكثير وقال ابن حبيب ان دم الميتة كدم المذكي ودم الانسان والبهيمة والخوت لاتعاد الصلاة الا من كثرة وقال الشيخ أبو الحسن ان دم الخوت طاهر ووجه رواية ابن وهب انه مائع بجوار الميتة ويمكن الاحتراز منه فوجب أن يغسل قليله وكثيره كالدماء الذي يسيل منها (مسئلة) وكم مقدار اليسير المعفو عنه من الدم روى علي بن زياد عن ماسك في المجموعة ان قدر الدرهم من الدم لاتعاد منه الصلاة ولكن القاشي الكثير المنتشر وقال ابن حبيب سئل مالك عن قدر الدرهم فراه كثيرا ورأى قدر الخنصر قليلا فوجره واية على انها نجاسة منكرة ولا يمكن الاحتراز من يسرها فوجب أن تتقدر بقدر الدرهم كوضع التجو (فرع) ومعنى ذلك في الدم دون أثره فان ما فوق الدرهم منه في حيز اليسير وقال ابن حبيب من لم يغسل موضع الحاحم من الدم حتى صلى لم يعد ومن سماع أشهب في العتبية فممن تجفف من غسل في ثوب فيه دم يسير لا يخرج بالتجفيف لاثني عليه وان كان كثيفا يخاف أن يخرج ببلل الخفيف فيغسل جلده

باب اختلاف النجاسة باختلاف محالها

وأما اختلاف أحكام النجاسات لاختلاف محالها فهو أن النجاسات على ضربين ضرب يندر ويمكن الاحتراز منه كالبول والغائط في الثوب والجسد في غير محرجيهما وكسائر النجاسات في الثوب والجسد وكالدم الكثير فيهما فمما قد احتجب ازالة عينيه وأثره وضرب متكررا لا يمكن الاحتراز منه كالبول والغائط في محرجيهما وما يتطايرون من بعض النجاسات في الطرقات على الثوب والجسد والخف ونجاسة الدم على السيف فمما قد احتجب ازالة عينيه دون أثره فأما وجوب ازالة عين الضرب الأول وأثره فقد تقدم الكلام فيه وأما الضرب الثاني فهو على أقسام منها ما اختلف فيه ومنها ما اتفق عليه فأما المتنق عليه فأثر البول والغائط في محرجيهما فمما قد اختلف في أنه لا تجب ازالته والآثار في ذلك من جهة السنة كثيرة ومن جهة المعنى ان الناس محتاجون الى التصرف في السفر في مواضع تقل فيها المياه وخروج البول والغائط أمر معتاد لا يمكن مداومته فلو كلف الناس ازالة أثره بالماء لكان في ذلك منعا من أكثر الاسفار والطبع والجهاد ومعظم العبادات (مسئلة) اذ ثبت ذلك فالذي يختص به هذا الحكم روى عيسى بن دينار عن أبي حازم ان ذلك يحتص بالخروج وما لا بد منه وهذا الذي يحكيه أصحابنا العراقيون عن مالك وروى ابن القاسم عن مالك انه لم يسمعه بذلك قال ابن القاسم وحكم ذلك سواء والذي عندي ان الذي يريد ابن القاسم مثل قول أبي حازم وانما يخالف في العبارة والله أعلم (فرع) اذ ثبت ذلك فتطهير المحلين على ثلاثة أضرب أحدها أن يزيل العين بالجار والآخر بالماء وهذا أفضل والثاني أن يزيل العين والآخر بالماء والثالث أن يزيل العين بالجار ويبقى الآخر وهو أضعف لانه يزيل العين خاصة دون الآخر (فرع) وهذا فيما يخرج من النجاسات والسيلين والاستنجاء مشروع فيه وأما ما يخرج منهما من طاهر كالرج فلا استنجاء فيه خلا فالن قال يستنجى منه والدليل على ما نقوله ان الاستنجاء مأخوذ من النجوة فإذا لم يكن نجو لم يشرع الاستنجاء (مسئلة) وأما خروج الحصى والدود دون شئ من الآدمي فعندي انه لا يجب فيه الاستنجاء ان أمكن الردع بعده لانه خارج طاهر فلم يجب منه الاستنجاء كالرج (فصل) وأما ما يتطايرون من نجاسات الطرقات على الثوب والجسد والخف فعلى ضربين أحدهما

ما تخفى عنه ويتيقن وجوده لكثرة في الطرقات وتكرره ما هذا لا يجب غسله من خف ولا ثوب ولا جسد لانه مما يتكرر ولا يمكن الاحتراز منه فكان معفو عنه * وانهم ما طهرت عينه وهو على ضربين محرم ومكرره والمحرم كبول بنى آدم وعذرته والدماء وبول ما حرم لحمه وما يأكل كل النجاسات من سائر الحيوان فهذا لا يجب غسله من الثوب والخف والجسد لانه مما يمكن الاحتراز منه ولا يتكرر ولا تخفى عنه ولا يكفر كثرة تمنع الاحتراز منه (مسئلة) وأما المكروه فمكروه الدواب وبولها وما يكره أكل لحمه فلا خلاف على المذهب انه مأثور بغسل الثوب والجسد منه ما لم يكن في غسله مشقة داعية لان يترك المتوفى منه عبادات يضطر الى ذلك فيها كالجاهد في أرض العدو وبمسك فرسه ولا يكاد ينجو من بوله فهذا ليس عليه غسله وأما في أرض الاسلام فقال مالك في العتية يتوفى جهده ودين الله يسرف الظاهر من قوله انه مأثور بالتوفى الى من اضطر الى ذلك من معيشته في السفر بالدواب والله اعلم (مسئلة) وقد خالف قول مالك في غسل الخف منه فقال مرة يغسل وقال مرة يعجزى المسح فوجه لغسل انه مأثور بغسل الثوب منه فكان مأثور بغسل الخف منه كبول ما حرم لحمه ووجه القول الثاني يختلف باختلاف أصله فان قلنا ان لحوم الحرم محرمة فان هذا متكرر في الطرقات لا يمكن حفظ الخف منه ويمكن حفظ الثياب ويخالف هذا العدة وبول الناس لانه لا يكاد يوجد في وسط الطرق وانما يقصد بها المستراح وان قلنا ان لحوم الحرم مكروهة فلان أرواها ليست بنجسة تمامي مكروهة ولا يمكن حفظ الخف منها مع أن الخف يغسل بالغسل (فرع) فان عجزى المسح في الخف فهل يعجزى ذلك في النعل فقال ابن حبيب لا يعجزى فيه الا الغسل وروى عيسى ابن القاسم فرق بين الخف والنعل وفي المداونة ما ظاهره ان المسح يعجزى فيها فوجه قول ابن القاسم ان المشقة لا تلتحق بنزعهما في الصلاة بخلاف الخف ووجه القول الثاني ان الغسل يفسد النعلين كالخف (مسئلة) أما الرجل فيم أرفها فاعندنا ان المسح يعجزى فيها بعد از الفاعل لان العلة المبيحة لمسح الخف تكرر لهذه العلة وعدم خلو الطرقات منها وهذا المعنى موجود في القدم ويجوز أن يقال بغسل القدم لان الغسل لا يفسدها وبمسح الخف لان الغسل يفسده (مسئلة) وأما الدم على السيف في العتية من رواية ابن القاسم عن مالك يسمح ويصلى به وقد عمل القاضي أبو محمد بذلك بصحاحه وان النجاسة تزول عنها وأثرها يمسح لانه لا يبقى فيه ويحصل أن يقال في ذلك ان الذي سبق منه فيه يسير معفو عنه كاتر المحاجم وهذا كدلان السيف يغسل بالغسل والحاجة الى مباداة الدماء متكررة وبالله التوفيق ص * مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من توضأ فليستنثر ومن استجمر فليوتر قال يحيى سمعت مالكا يقول في الرجل يقضم ويستنثر من غرفة واحدة انه لا بأس بذلك * ش فوله انه لا بأس بهما من غرفة واحدة يريدان الفاعل لذلك لا يخالف السنة المباحة ولا يخرج وان ترك الأفضل وقوله يقضم ويستنثر من غرفة واحدة يحصل وجهين أحدهما أن يفعل المضمضة كلها والاستنشاق ركله من غرفة واحدة والثاني أن يجمع كل مضمضة واستنشاق في غرفة واحدة فيأتي بالمضمضة والاستنشاق في ثلاث غرفات واختلف أصحابنا في تأويل قول مالك ان تفرق ذلك أولى على وجهين أحدهما ان الأفضل عنده أن يأتي بمضمضة واستنشاق في غرفة واحدة ثم يأتي بهما في ثالثة فيفعل ذلك في ثلاث غرفات والوجه الثاني أن يأتي بالمضمضة على النسق في ثلاث غرفات ثم يأتي بالاستنشاق على نسق في ثلاث غرفات فيأتي

وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من توضأ فليستنثر ومن استجمر فليوتر قال يحيى سمعت مالكا يقول في الرجل يقضم ويستنثر من غرفة واحدة انه لا بأس بذلك

بهما في ست غرفات وقال الشافعي ان الجع بينهما في غرفة واحدة افضل والله ليل على ما نقوله رواية
 وهيب حديث عبد الله بن زيد بن عاصم وفيه تفضل واستششق واستششق واستششق من ثلاث غرفات ودالنا
 من حجة المعنى ان هذين عضوان منفصلان فوجب أن يفصل بينهما في الطهارة كاليدين ص
 مالك انه باعه ان عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يوم مات
 سعد بن أبي وقاص فدعا بوضوء فقالت له عائشة يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء فاني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار ش قول عائشة رضي الله عنها أسبغ الوضوء
 على وجه النبي له على الكمال واستيعاب أعضائه وقوله صلى الله عليه وسلم ويل للعقاب من النار
 ليس على أن عائشة تلفت ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم على الوعيد لمن لم يبلغ بالوضوء أعقاب
 والألف واللام في قوله صلى الله عليه وسلم ويل للعقاب يحتمل أن تكون للمعهد وأن يرده
 الاعقاب التي لا ينالها الوضوء ويعد أن يرده الجنس لان ذلك يخرج عن أن يكون وعيدا لمن
 أدخل بهمض الوضوء ص مالك عن يحيى بن محمد بن طهلاء عن عثمان بن عبد الرحمن ان أباه
 حدثه انه سمع عمر بن الخطاب يتوضأ بالماء وضوءاً لما تحت ازاره ش معنى قوله انه سمع عمر بن
 الخطاب يتوضأ بالماء يرده انه مع وقع الماء وحركة يديه وقوله وضوءاً لما تحت ازاره يرده انه كان
 يستعمل الماء في الاستنجاء وقد كان سعيد بن المسيب وغيره من السلف يكرهون ذلك ويقولون ان
 المسيب تعادلك وضوء النساء فبين مالك رحمه الله وجهه باحتساب العمل الجاري به مع ما يعضده من
 النظر في مبالغة التطهير به وقوله لما تحت ازاره يحتمل أن تكون اللام بمعنى في وكفى عن موضع
 الحدث بما تحت الازار لان الوضوء لو أطلق لكان الاظهر حمله على الوضوء الرافع للحدث فبين ان
 المراد به الاستنجاء ص سئل مالك عن رجل يشوضأ فغسل وجهه قبل أن يقضمض
 أو غسل ذراعيه قبل أن يغسل وجهه فقال أما الذي غسل وجهه قبل أن يقضمض فليقضمض ولا
 يعد غسل وجهه وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم ليعمد غسل ذراعيه حتى يكون
 غسلهما بعد وجهه اذا كان في مكانه أو بحضرة ذلك يحتمل أن يكون ذكر الناسي لانه لا عتب
 عليه في فعله ولا انكار بترك الترتيب المستحب في الطهارة وهذا على مذهب ابن القاسم وأما على
 رواية ابن حبيب فهو أبين لان حكم الناسي عنده غير حكم العمد والجاهل ولا خلاف في أن الترتيب
 مشروع ونما الخلاف في وجوبه ووفق بين المضمضة وبين غسل الوجه في الترتيب لان المضمضة
 من سنن الوضوء وغسل الوجه من فرائضه وحكم الترتيب انما ورد في الفرائض وهذا على مذهب
 ابن القاسم وأما ابن حبيب فقال من نكس طهارته عادداً أو جاهلاً ابتداءً للوضوء وان فعل ذلك
 ناسياً نظرت فان خالف بين مفروض ومسنون فلائى عليه وان كان بين مفروضين آخر ما قدم
 وأتى بما بعده من مفروض ومسنون حكى ذلك عن مطرف وابن الماجشون وروى ابن مسleme
 في المبسوط فبين غسل رجله قبل مسح رأسه يسمع رأسه وليس عليه أن يعيد غسل رجله لان
 المسح خفيف

(فصل) وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم ليعمد غسل ذراعيه ظاهره انه بدأ
 بغسل يديه ثم ذكر بعد أنه يغسل وجهه فهذا ان كان بحضرة ذلك غسل وجهه لانه لم يكن غسله
 بعد غسل يديه ثم أتى باقي وضوءه ليحصل له الترتيب والموالة وأما ان كان ذكر بعد ان غسل
 وجهه فانه لا يحتاج الى إعادة غسل وجهه وانما عليه أن يعيد غسل يديه ليكون غسلهما بعد وجهه

وحديثي عن مالك انه
 بلغه أن عبد الرحمن بن
 أبي بكر دخل على عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم يوم مات سعد بن
 أبي وقاص فدعا بوضوء
 فقالت له عائشة يا عبد
 الرحمن أسبغ الوضوء
 فاني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 ويل للعقاب من النار
 وحديثي عن مالك عن
 يحيى بن محمد بن طهلاء
 عن عثمان بن عبد الرحمن
 أن أباه حدثه انه سمع عمر
 بن الخطاب يتوضأ بالماء
 وضوءاً لما تحت ازاره
 قال يحيى سئل مالك
 عن رجل يتوضأ فغسل
 وجهه قبل أن يغسل
 ذراعيه أو غسل ذراعيه
 قبل أن يغسل وجهه فقال
 أما الذي يغسل وجهه
 قبل أن يغسل وجهه
 فليقضمض ولا يعد غسل
 وجهه وأما الذي غسل
 ذراعيه قبل وجهه فليغسل
 وجهه ثم ليعمد غسل
 ذراعيه حتى يكون
 غسلهما بعد وجهه اذا
 كان في مكانه أو بحضرة
 ذلك

فيحصل الترتيب بينهما ثم يمسح بيمينه وضوءه على ذلك وهذا حكم من أتى بالوضوء كله غير غسل وجهه ثم ذكره فإنه يغسل يديه ثم يمسح بيمينه وضوءه فيحصل له الترتيب والموالاة والله أعلم وأحكم
(فصل) وقوله إن كان في مكانه أو بحضرة ذلك يريد أنه إذا بدأ بغسل ذراعيه ثم غسل وجهه فإن كان بحضرة ذلك غسل ذراعيه ليحصل له الترتيب المستحب إذا أدرك الموالاة المستحقة وإن ذكر غسل وجهه بعد أن طال وزال عن مكانه غسل وجهه خاصة ولم يكن عليه في رواية ابن القاسم إعادة غسل يديه لأن الموالاة المستحقة قد فاتته فسقط حكم الترتيب الملازم لها وفي المبسوط لمحمد بن مسleme في شرح مسئلة الموطأ هكذا وقع في النسخة الثانية

(فصل) وقوله إذا كان في مكانه أو بحضرة ذلك ويخرج عن حد الموالاة لأن جبر الترتيب يحصل له بغسل يديه وسائر أعضاء الطهارة بعد وجهه لأنه إنما انقض الترتيب بين الوجه واليدين على سائر الأعضاء فقد وجد ذلك ولما كان لهذا الغسل الآخر حظ من الوضوء بترتيبه شرعت الموالاة بينه وبين سائر أعضاء الطهارة وذلك إنما يكون ما لم يحذف الوضوء ولم تنف الموالاة فإذا حذف الوضوء فانت الموالاة فلم يشرع لانيان باقي الطهارة لأنه لا فائدة في ذلك إلا الموالاة وقد فاق حكمها وإنما يجب مع الذكر دون النسيان وفي المبسوط لمحمد بن مسleme في شرح مسئلة الموطأ أنه يعيد غسل ذراعيه بعد وجهه إن كان بحضرة ذلك وإن تطاول استأنف وضوءه بمنزلة من فرق وضوءه وغداً منى على أن تطويل النسيان يطل الموالاة وعلى أن الموالاة مستحقة والترتيب مستحق على وجه ما وفرق ابن حبيب بين مسئلة التنكيس ومسئلة النسيان لبعض أعضاء الوضوء فجعله يستأنف الوضوء في مسئلة النسيان لأن الموالاة تنط في جهة الطهارة (فرع) ومقتضى هذه المسئلة أن الترتيب ليس بشرط في جهة الطهارة وبه قال أبو حنيفة وروى على بن زياد عن مالك أن الترتيب بشرط في جهة الطهارة وبه قال الشافعي والدليل على صحة القول الأول وهو المشهور من المذهب قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين فغطف أعضاء الوضوء بعضها على بعض بالواو والواو في كلام العرب تقتضي الجمع دون الترتيب فإن قالوا فإنه قال فاغسلوا فتلقى الأمر بالقاء في قوله فاغسلوا وذلك يقتضي الترتيب وإذا وجب الترتيب في الوجه والبداءة وجب في غيره لأن أحداً لم يفرق بينهما فالجواب أننا لا نسلم أن القاء اليدين والوجه هي لجواب الشرط وإنما تكون للترتيب في العطف خاصة وجوابنا وهو أن الوضوء سنة وأن القاء اليدين ليس شرطاً في صحة الوضوء بل هو شرط في صحة الصلاة ولا ينع الترتيب ص **مسئلة** مالك عن رجل نسي أن يغتسل أو يستنثر حتى صلى قال ليس عليه أن يعيد الصلاة ولا يغتسل ولا يستنثر لما يستقبل أن كان يريد أن يصلي **مسئلة** وهذه المسئلة مبنية على ما ذكرنا من أن المضمضة والاستنشاق ليسا من فرض الوضوء فلذلك لم يكن على من نسيهما أن يعيد الصلاة إذا أتى بالواجب من الطهارة وإنما أمره بالمضمضة والاستنثار إذا أراد الصلاة ليكمل نفل طهارته وفرضها فإن لم يرد أن يصلي فلا يغتسل ولا يستنثر لأن وقت ذلك قد ذهب بفعل الصلاة والطهارة عبادة لا تراد لنفسها وإنما تراد لغيرها

﴿ وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة ﴾

ص **مسئلة** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

قال يحيى ومالك
عن رجل نسي أن
يقضمض أو يستنثر حتى
صلى قال ليس عليه أن
يعيد صلاته ولا يقضمض
ولا يستنثر لما يستقبل
إن كان يريد أن يصلي
﴿ وضوء النائم إذا قام
إلى الصلاة ﴾
حدثني يحيى عن مالك
عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال

إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فان أحدكم لا يدري أين باتت يده **ش** اختلف الناس في سبب غسل اليدين قام من النوم فقال ابن حبيب في واخوته انما أمر بذلك لما لعلة أن ينال به ما قد يس من نجاسة خرجت منه لا يعلمها أو غير نجاسة مما يستقدر وقيل أيضاً انما ذلك لأن أكثرهم كان يستجمر بالحجارة فقد يس بيديه أثر النجاسة وهذه الأقوال ليست بيينة لأن النجاسات لا تخرج من الجسد في الغالب الا بعلم من تخرج منه وما لا يعلم به فلا حكم له وكذلك موضع الاستجمار لا تناله يد النائم الامع القصد لذلك ولو كانت غسل اليد بتجوير ذلك الأمر بغسل الثياب التي ينام فيها لجواز أن تخرج النجاسة منه في نومه فتقال ثوبه أو خوار أن يس ثوبه بموضع الاستجمار وهذا باطل والأظهر ما ذهب اليه شيخنا العراقيون من الملكيين وغيرهم ان النائم لا يكاد أن يسلم من حكت جسده وموضع بثره في بدنه ومس رفقته وإبطه وغير ذلك من مغاير جسده ومواضع عرقه فاستحب له غسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه على معنى التنظف والتزهد ولو أدخل يده في إنائه قبل أن يغسلها لما أتم خلافاً لأحد بن حنبل في قوله غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء واجب اذا قام من نوم الليل دون نوم النهار والدليل على ما نقوله ان هذه طهارة عقيب نوم فاستحب غسل اليد قبله أصل ذلك الطهارة عقيب نوم الليل وأما الحديث فانه وان كان ظاهر الأمر الوجوب فانه قد اقرن به ما دل على أن المراد به السبب دون الوجوب لانه قال فان أحدكم لا يدري أين باتت يده فعلى بالشك ولو شك هل مست يده نجساً أم لا لما وجب عليه غسل يده (مسئلة) وتعلق هذا الحكم بنوم الليل لا يدل على اختصاصه به لان النائم ان كان لا يدري أين باتت يده فكذلك المجنون والمغمى عليه وكذلك من قام الى وضوء من بائلاً أو متغوطاً أو محدث فانه يستحب له غسل يده قبل أن يدخلها في إنائه خلافاً للشافعي لان المستيقظ لا يمكنه التعرض من مس رفقته ونفث إبطه وقتل ما يخرج من أنفه وقتل برغوث وعصر بثر وحكت موضع عرق واذا كان هذا المعنى الذي شرع له غسل اليد موجوداً في المستيقظ لزمه ذلك الحكم ولا يسقط عنه أن يكون علق في الشرع على النائم ألا ترى أن الشرع حلقه على نوم المبيت ولم يمنع ذلك من أن يتعدى الى نوم النهار لما نساوياً في علم الحكم (مسئلة) من غسل يده قبل وضوئه ثم شرع في وضوئه فأحدث في أثناء وضوئه ولزمه استثناءه فهل عليه غسل يده ثانية في استفتاح وضوئه أم لا روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك في المجموعة يعيد غسل يديه وهذا اختيار ابن القاسم وروى ابن وهب عن مالك في المجموعة أيضاً رواية أخرى لا يعيد غسل يديه وهو اختيار أشهب ويحيى بن يحيى فوجه الرواية الاولى أن الطهارة متى شرعت للنظافة ثم دخلها احكام العبادة المحضة لتأكد غلب عليها حكم العبادة المحضة لم يراع فيها وعود سببها كغسل الجمعة أصله ازالة الرائحة فلما دخلت احكام العبادة المحضة من اعتبار العدد لزمه الاتيان به وان صدمت الرائحة فكذلك في مسئلتنا لما دخله ما يختص بالعبادة المحضة من اعتبار العدد لزم الاتيان بها وان لم يوجد سببها ص **ش** مالك عن زيد بن أسلم ان عمر بن الخطاب قال اذا نام أحدكم مضطجعا فليتوضأ **ش** وجوب الوضوء على النائم المضطجع من باب نواقض الطهارة الصغرى وهي ثلاثة أنواع لا خلاف فيها في المذهب ذهاب عقل وخارج وملامسة فاما ذهاب العقل فهو النوم وما كان في معناه من الاغناء والسكر والجنون والأصل في وجوب الوضوء من النوم في الجملة قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية وهذا قائم الى الصلاة فوجب عليه الوضوء ودليلنا من جهة المعنى

إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فان أحدكم لا يدري أين باتت يده وحديثي عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال إذا نام أحدكم مضطجعا فليتوضأ

أن الغالب من النوم مع الاستئصال خروج الحدث لاسترخاء المفاصل فأجرى جميعه مجرى غالبه (فرع) وليس النوم يحدث في نفسه لما روي ابن عباس أنه قال بت عنده خالتي ميمونة والنبي صلى الله عليه وسلم عندها فتوضأ ثم قام يصلي فقامت عنده ياراه فأخذني فجعلني عن يمينه فبقي ثلاث عشرة ركعة ثم نام حتى نفخ وكان اذا نام نفخ ثم أناه المؤذن فخرج وصلى ولم يتوضأ (فرع) وحكم وجوب الوضوء به أن من استغرق في النوم وطال أمره على أي حالة كان عليه الوضوء وقال أبو حنيفة من نام على هيئة من هيات الصلاة فالوضوء عليه وقال الشافعي من نام جالساً فلا وضوء عليه ورواه ابن وهب عن مالك والدليل على صحة المشهور من المذهب أن هذا مستغرق النوم فوجب عليه الوضوء أصل ذلك المنطجع (فرع) ولا وضوء ليسير النوم خلافاً لابن إبراهيم المزني في قوله أن الوضوء يجب بقايل النوم وكثيره والدليل على ما نقوله أن النوم ليس يحدث في نفسه وإنما يجب الوضوء لما يخفى عنه وقوعه كغيره من الحدث الذي يكون الغالب نحوه وأما يسير النوم فإنه يغلو من ذلك ولا يخفى عليه ما يجري له من ذلك ومن غيره إذا ثبت ذلك فإن أحوال الانسان تختلف في النوم باختلاف هيئته على ضربين * أحدهما يكثر منه الحدث وينتهي نحوه * والثاني لا يمكن معه في الغالب وهو محتمل * أحدهما لا ينهأ معه الاستغراق في النوم كحالة الركوع * والثاني لا ينهأ معه خروج الحدث كحال الجلوس فإذا تنهأ أن يتفق المعنيان فلا يمكن استغراق النوم ولا ينهأ نحوه الحدث فلا وضوء على من نام على هذه الهيئة وهي هيئة الاحتباء وإن انفردت إحدى الحالتين فإن ما السكارحة الله راعى الهيئة التي لا يمكن معها خروج الحدث فيقول لا وضوء على من نام جالساً ما لم يطل ذلك ولا يراعى الهيئة الأخرى فيوجب الوضوء على من نام راكعاً وابن حبيب يراعى هذه الهيئة ولا يوجب عليه الوضوء من * مالك عن زيد بن أسلم أنه قال في تفسير هذه الآية يأبها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين أن ذلك إذا قمتم من المضاجع يعني النوم * ثم ذهب زيد في هذه الآية إلى أن القيام إنما هو القيام من النوم خاصة وذهب إلى ذلك جماعة من المالكيين وغيرهم واستدلوا على ذلك بأن الآية قد ورد فيها ذكر سائر الأحداث الموجبة للوضوء فيجب حمل أولها على القيام من النوم ليصنع في الآية أنواع الأحداث الموجبة للوضوء وذهب غير زيد بن أسلم إلى أن الآية عامة في كل قائم إلى الصلاة إلا ما خصه الدليل وليس هذا بعيداً لأنه لا يمنع أن يعم في أول الآية جميع الأحداث ثم يخص بعضها بالذكر بعد ذلك

(فصل) وقوله عز وجل فأغسلوا وجوهكم قال القاضي أبو محمد معناه فأغسلوا وجوهكم للصلاة قال وذلك دليل على اعتبار النية في الطهارة وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي وجهور الفقهاء والدليل على ما نقوله الآية المتقدمون من جهة السنة قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى وهذا ما لم ينو الوضوء فلم يكن له ودليلنا من جهة القياس أن هذه طهارة في محل موجبها من جسم المكف فافتقرت إلى النية أصل ذلك التيمم إذا ثبت ذلك ففيه ثلاثة أبواب * الأول في تبيين ما يفتقر إلى النية من الطهارة * والباب الثاني في إيضاح ما يجزئ في ذلك من النيات * والباب الثالث في محل أئنة من الطهارة

باب فيما يفتقر إلى النية من الطهارة *

إذا ثبت ذلك فإن غسل الجمعة يفتقر إلى النية عند جمهور أصحابنا ويحیی على قول أشهب والشيخ

حدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أنه قال في تفسير هذه الآية يأبها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين أن ذلك إذا قمتم من المضاجع يعني النوم

أبي اسحق انها لا تقتصر الى نية فوجه القول الأول قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات ومن جهة المعنى ان هذا الغسل وان كان أصله لما يكون بالإنسان من العرق والسنان الذي يلزم ازالته للصلاة التي تدرع لها النظافة والتجمل فانه قد اعتبر فيها من العدد وغير ذلك مما يعتبر في العبادات المحضة كالوضوء وغسل الجنابة فثبت لها حكم العبادات فافتقرت الى النية ولا تها أيضاً تنمى محل موجبها لانها تلزم من لاعرق له ولا سنان وتتعلق من الاعضاء بما يدم فيه ذلك كما تتعلق بما يوجد فيه ذلك ووجه قول أشهب وأبي اسحق انها طهارة لازالة المعنى فاعتبرت ازالته دون النية كغسل الجنابة (مسئلة) وأما غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء فان افتقاره الى النية يتزوج على وجهين من جعله من سنن الوضوء كان القاسم اعتبر فيه النية ومن رأى غسله ما على سبيل النظافة كاشبه وبجي بن يحيى فلا يعتبر في ذلك نية وقد روى ابن وهب عن مالك ما يقتضى الوجهين جميعاً (مسئلة) وأما غسل الذكركم من المذي الذي حكى الشيخ أبو محمد في نوادره انه لا يفتقر الى النية كغسل النجاسة * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والصحيح عندي انه يفتقر الى النية لانها طهارة تنمى محل وجوبها وأما من خلخ خفيه بعد المدح عليهما فأراد أن يغسل رجله أو مسح على خفيه أسفلين قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وقد انفصلت من جلته فلا بد من تجديد النية لها وكذلك من نسي غسل عضو من أعضاء الطهارة الكبرى والمغري ثم ذكره بعد أن جف وضوءه وطال أمره فانه لا بد له في غسله من النية (مسئلة) وأما من مس ذكره بيده في أثناء غسله قبل غسل أعضاء الوضوء فليس عليه تجديد النية وان كان ذلك بعد غسل أعضاء الوضوء فقد قال الشيخ أبو محمد يحتاج الى تجديد نية الوضوء عند غسل أعضاء الوضوء ومنع من ذلك الشيخ أبو الحسن وسيأتي ذكره في الوضوء من مس الذكر ان شاء الله تعالى

﴿ باب في إباح ما يجزى من النية ﴾

وأما الباب الثاني فيما يجزى من النية في الطهارة فان الاعتبار في ذلك بمعنيين أحدهما بما تناول من الأحداث والاسباب والثاني بما تناول من العبادات فاذا تساوت الطهارة في أنفُسهما وفيما تناولوه من الأحداث والاسباب وفيما تنمى من العبادات فلا خلاف أن نية أحدهما الطهارة تنوب عن الاخرى وان تساوتا في الغسل واختلفتا في أن أحدهما عن حدث والاخرى سبب غسل الجنابة والغسل للرواح للجمعة ففسد اختلاف أصحابنا فجاء اغتسل للجمعة ولم ينو الجنابة فقال ابن القاسم لا يجزى به نية لغسل الرواح عن نية الجنابة ورواه عن مالك وبه قال ابن عبد الحكم وأصبغ وقال ابن وهب وابن كنانة وابن الماجشون ومطرف وابن نافع يجزى به ورواه عن مالك فوجه قول ابن القاسم أن غسل الجمعة غير واجب فلا يجزى به نية عن نية غسل الجنابة وهو واجب ووجه القول الثاني أن غسل الجمعة مشروع مأمور به وجب أن يجزى به نية عن نية غسل الجنابة قال ابن حبيب كن نوضاً لأننا قلناه انه يصلى بها فريضة (فرع) وان نوى الجنابة قبل يجزى به نية غسل الجمعة ذهب أكثر أصحابنا الى انه لا يجزى به وقال محمد بن مسامة وأشهب يجزى به وجه قول الجماعة أن غسل الجمعة انما يثبت بعد ارتفاع الحدث ولا ينتقض بالحدث ويجعل أن يكون قول أشهب مبني على أن غسل الجمعة لا يفتقر الى النية فان نوى الطهارة في المدة ونوى عن ابن القاسم يجزى به وقال محمد بن مسامة لا يجزى به إلا أن يغتسل للجنابة ويجزى به ذلك عن غسل الجمعة (مسئلة) وأما من اعتقد انه على وضوء يتوضأ بمجدد الطهارة ثم ذكر انه قد أحدث فذكر الشيخ أبو محمد في

نواذره عن أشهب أن ذلك يجزئه وفي كتاب ابن سحنون أنه لا يجزئه لأنه قصد النافلة وذكر أبو محمد عبد الحق أن ما زاد على الفرض في تكرار الوضوء يجب أن يفعل بنية الفرض لتتوب الفسلة الثانية عما نقص من الأولى فإن أتى بالثانية والثالثة بنية الفضل فإنه يخرج على الخلاف المذكور في تجديده الطهارة * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه أنه لا يكون التكرار بنية النفل وإنما يؤتى به بنية الفرض بمنزلة تعاقب القراءة في المصباح والركوع والسجود لأن النفل ليس من جنس الفرض فتميم به فضيلته ألا ترى أن من صلى صلاة فرض فذا ثم أراد أن يعيدها في جماعة للفضيلة فإنه لا يعيدها إلا بنية الفرض ولو صلاها بنية النفل لما كملت بها فضيلة الأولى والله أعلم وأحكم (مسئلة) ومن لم يذكر جنابة فاعتسل على أنه إن كانت به جنابة فهذا الغسل يرفع حكمها ثم ذكر بعد ذلك جنابة فقد روى عيسى عن ابن القاسم لا يجزئه وقال عيسى يجزئه واحتج بان ابن كنانة قال من اغتسل للجمعة ناسيا للجنابة أجزاء قال عيسى فكيف بهذا * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أنه أراد بذلك أن نية الطهارة الواجبة لا تنفصل إلى نية الوجوب وهذه المسئلة تحتاج إلى نظر وتقسيم وذلك أن الذي يغتسل على هذا الوجه لا يجلو أن يشك هل أحجب بعد غسله أو أرى شيئا فشك أهو جنابة أو غيرها أو لم يشك بل يتيقن أنه على طهارة فإن شك في الجنابة بعد الغسل فهذا على مذهب ابن القاسم يجب عليه الغسل وهذا الشك عنده يقوم مقام يتيقن الجنابة فلا يجوز أن يقول ابن القاسم لا يجزئه ولأن يشبهه بغسل الجمعة وإنما يجوز أن يقال ذلك على مذهب من قال من أصحابنا أن الطهارة مع هذا النوع من الشك مستحبة وأما من رأى بللا فشك فيه فإنه يخرج على قول ابن نافع أن الغسل يلزمه على رواية ابن زياد أن الغسل لا يلزمه وأما من يتيقن الطهارة فاعتسل مع ذلك استظهارا بحمد الله لعله فهو بمنزلة من توضأ بحمدا لوضوئه (مسئلة) فإذا تساوت الطهارتان عن حدث واختلفت موانعهما كالجنابة والحيض فإن الحيض يمنع الوطء ولا يمنع الجنابة فإن اغتسلت الحائض تنوى الجنابة دون الحيض في كتاب ابن سحنون عن أبيه لا يجزئ وفي كتاب الحاوي للقاضي أبي الفرج يجزئ وقال محمد بن عبد الحكم وجه قول سحنون أن الحيض يمنع مما لا يمنع منه الجنابة وإذا رفع موجب الجنابة لم يرتفع جميع موجب الحيض فوجب أن لا يجزئه ووجه القول الثاني أن هذين حدثان موجبهما واحد فوجب أن تنوب نية أحدهما عن نية الآخر كالوضوء من النوم والبول واختلفت موانعهما لا يوجب التنافي بينهما لأن الحائض لو نوت استحابة الصلاة خاصة لأجزأها ذلك من جميع موانع الحيض وهذا المعنى موجود في مسئلتنا ولهذا اختلف قول مالك وأصحابه في الجنب يتيم ناسيا للجنابة ينوي من الحدث الأصغر فنع منه مالك وجوزوه ابن مسleme ورواه عن مالك (مسئلة) فإن نوب بغسلها الحيض دون الجنابة فقد قال مالك يجزئها عن غسل الجنابة وكذلك قال ابن القاسم في المجموعة وهذا ما ردد على رواية من لا يرى للحائض قراءة القرآن عند انقطاع الدم وعلى رواية من لا يرى لها قراءة القرآن جملة وأما من حل قول أصحابنا في ذلك على تجوز القراءة لها على الإطلاق فإنه يخرج على قول سحنون أن نية الحيض لا تجزئ عن نية الجنابة والله أعلم وأحكم (مسئلة) وأما ما يختلف موجبانه وموانعه كالجنابة والحدث الأصغر فإن نية الأعم منه تنوب عن نية ما هو أخص منه فتنب نية الجنابة عن نية الحدث الأصغر ولا تجزئ نية الحدث الأصغر عن نية الأكبر في الطهارة بالماء وأما في التيمم فقد اختلف فيه على ما تقدم لا اختلاف موانعهما واتفاق موجبها

(فصل) وأما تناول النية للعبادات والأفعال فإن نوى بالطهارة استباحة جميع ما يمنع حديثها جزأ ذلك وهو أعم وجوهها فإن نوى استباحة فعل بعينه فإن الأفعال على ثلاثة أضرب أحدها ما تكون الطهارة شرطاً في صحته والثاني ما شرعت فيه الطهارة على وجه الاستصحاب والثالث ما لم تشرع فيه طهارة بوجهه فإن نوى استباحة فعل شرعت الطهارة في صحته فلا خلاف على المذهب أنه يجزئ ويستباح به ذلك الفعل مثل أن ينوي الجنب الصلاة أو مس المصحف وقراءة القرآن * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أنه يجزئ مجزئ ذلك أن ينوي الجنب دخول المسجد أو ينوي المحض صلاة نافلة (فرغ) وهل له أن يستبج به سائر موانع ذلك الحدث المشهور من المذهب أن من نوى صلاة بعينها أو مس مصحف وما أشبه ذلك فإنه يستبج به كل ما يمنع منه ذلك الحدث وقال القاضي أبو الحسن فيمن نوى بطهارته استباحة صلاة بعينها دون غيرها أنه يتخرج على روايتين عن مالك في رفع نية الطهارة فإن قلنا إن الطهارة لا ترفع جازله أن يصلي ما نوى وغيرها وإن قلنا إنها ترفع لم يجزله أن يصلي غيرها لأنه قد نوى رفض طهارته بعدها فليس له أن يصلي شيئاً بعدها وفرق القاضي بين أن ينوي استباحة صلاة بعينها وبين أن ينوي استباحة صلاة بعينها دون غيرها (مسألة) وأما الضرب الثاني فهو أن ينوي بطهارته فعل لا شرعت فيه استصحاباً مثل أن يتوضأ المحدث لدخول المسجد أو لقراءة القرآن أو للنوم فقد حكى أبو الفرج فيمن توضأ لقراءة القرآن له أن يصلي بوضوئه ذلك ومثل ذلك في المختصر فيمن توضأ ليكون على طهر وحكى ابن حبيب أنه لم يختلف أصحابنا في صحة الصلاة بالوضوء للنوم ومثل هذا يلزم في الوضوء لدخول المسجد أو السجدة أو الفصل للجمعة ودخول مكة والوقوف بعرفة وألحق ابن حبيب بذلك من توضأ ليدخل على الأمير ورواه في المجموعة ابن نافع عن مالك وقال القاضي أبو محمد لا يجوز شيء من ذلك (مسألة) وأما الضرب الثالث وهو أن ينوي بوضوئه استباحة ما لم تشرع فيه الطهارة أصلاً فإنه لا يستبج بتلك الطهارة صلاة ولا خلاف في ذلك نعمه ومن توضأ ليعلم الوضوء أو ليتعلمه قال ابن حبيب لا يصلي به وفي النوادر من قول أصحابنا مكرهه (مسألة) إذا ثبت ذلك فيلزم الجنب معنيان * أحدهما أن ينوي بطهارته الجنابة أو ما يغسل منه جميع الجسد وجوباً أو استصحاباً * والثاني أن ينوي استباحة جميع موانعها أو بعضها وأما الوضوء فيحتاج إلى نية الطهارة من معنى يجب منه أو شرعت فيه استصحاباً وليس عليه تعيين الحدث ونية استباحة الموانع وبعضها قال اغتسل ولم يعين حدثاً فالظاهر من المذهب أنه لا يجزئ به وقال الشيخ أبو اسحق من اغتسل ينوي التطهير ولا ينوي الجنابة قال مالك مرة لا يجزئ به وقال مرة يجزئ به وعلى ذلك أكثر أصحابنا ويلزم في التعميم تعيين الفعل الذي يستباح به * وحكى ابن حبيب أن ذلك على الوجوب ويخرج على قول مالك وابن القاسم أن ذلك على الاستصحاب والله أعلم

باب في محل النية من الطهارة

ومحل النية من الطهارة على ما يقتضيه قول القاضي أبي محمد في أولها عند التلبس بها وقد رأيت ذلك كثيراً من أصحابنا وظاهر قول القاضي أبي محمد يدل على أن محلها عند ابتدائه بفرض الطهارة وبه قال الشافعي وروى عيسى عن ابن القاسم فيمن توجه إلى البصر أو الحمام ينوي غسل الجنابة فلما أخذ في التطهير نسي الجنابة أنه يجزئ به وقال سحنون يجزئ في البصر ولا يجزئ في الحمام قال ابن القاسم ومنزلت ذلك منزلة من بوضع له الماء وهو يهتدي للاغتسال من الجنابة فمضى حتى فرغ فإن ذلك

يجزى عنه لانه على نية مادام مشغولاً بالعمل فلا يؤثر فيه النسيان وفرق سحنون بين البصر والحام
بأن البصر لا يصد في الغالب الا لغسل الجنابة وأما الحام فصد في غسل فيه تنظفاً وهذا التعليل
صحیح ان شاء الله غير أنه يحتاج أن يفرق بينه وبين قوله في نية الصلاة انها مقارنة لتكبيره الاحرام
ووجه ذلك ان من حكم نيات العبادة أن تتأثر افتتاحها الا أن يمنع من ذلك ما منع كما يمنع من الصوم
ودلك أنه يجوز لمن أراد الصوم في غرة أن ينوي ذلك في أول ليلة وأما الطهارة فاما تفتيح بنوا فلها
فوقارنت النية الفرض لغسل اليدين والمضمضة والاستنشاق عن النية فيجازه تقديم النية
عند الشروع في أمر الطهارة من المشي الى موضع الماء وغير ذلك مما يحتاج اليه الوضوء مع
انما العمل به الى الشروع في الوضوء وأما في الصلاة فاما تفتيح بفرض من فروضها ولا يخفى
على المكلف الدخول فيها لانه ينفعله فوجب أن تتأثر النية افتتاحها وكذلك الحج

(فصل) وأما ما يفعله في غيره فلا يفتقر الى نية كف غسل الميت وغسل الاناء من ولوغ الكلب
وغسل الكتانية اذا انقطع عنها دم حيض أو نفاس ومن وضأ غيره لم يرض أو زمانه فان الشئ بأبي محمد
قال النية على الموضأ لا على الغاسل

(فصل) ذكر ابن الجهم ان فرض الوضوء نزل بالمدينة في سورة المائدة وكان الظهر بمكة من
النواذر وهذا أمر لو صح لكان على ذلك غير انه يحتاج الى نقل صحيح ويحتمل أن يرد بذلك انه
كان الوضوء بمكة من أمر النبي صلى الله عليه وسلم ووارد من قبله وان كان على الوجوب لكنه
لم ينزل فيه القرآن الا بالمدينة وانما علم وأحكم

(فصل) قوله وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم
تجدوا ماء فتمسوا صعيداً طيباً فمكروا بالامسة والمجيء من الغائط مع النوم وهي أصول أسباب
الطهارة الآن في الآية تفيد عما وتأخيراته تدبرها على التحقيق اذا قمتم الى الصلاة أو جاء أحد منكم من
الغائط أو لامستم النساء فغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى
الكعبين وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا قال ذلك محمد

ابن مسلمة من قال مالك الامر عندنا أن لا يتوضأ من رعاى ولا من دم ولا من قبح يسيل من
الجسد ولا يتوضأ الا من حدث يخرج من ذكر أو دبر أو نوم أو شئ قد تقدم قولنا ان الاحداث
المتفق عليها في المذهب ثلاثة أضرب ذهاب العقل وقد ذكرنا حكمه والثاني ما يخرج من السيلين

ونحن نبين حكمه الآن والثالث الملامسة وما في معناها وسيأتي ذكرها بعد هذا ان شاء الله فاما
ما يخرج من الجسد فانه على ضربين خارج من السيلين وخارج من غير السيلين فأما الخارج من
السيلين فانه يوجب الطهارة على وجوه سنيين بعد هذا ان شاء الله وأما الخارج من غير السيلين
فانه لا يجب به الوضوء طاهراً كان أو نجساً وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة كل نجاسة سالت من
الجسد من أى موضع خرجت منه فالوضوء يجب بها والدليل على ما نقوله ان هذا خارج لا ينقض

الطهارة قليلاً فلم ينقضها كثره كالصاق (مسألة) وأما الخارج من السيلين فانه لا يخلو أن
يكون معتاداً أو غير معتاد فان كان معتاداً فانه نجس فيه الطهارة وهو على ثلاثة أضرب البول والمني والغائط
والودي والبرص والدماء والبرص والدماء والبرص والدماء والبرص والدماء والبرص والدماء والبرص والدماء
وقال ابن حبيب يكون من الرجل والمرأة حام أو برص أو قال القاضي أبو محمد هو بذر المعجونة وقيل
بذر غير معجونة وكل قد حكى عن أهل اللغة وقد اختلفت في الكلام فيه في الاستيفاء انه المعاني

قال يحيى قال مالك الأمر
عندنا أن لا يتوضأ
من رعاى ولا من دم ولا
من قبح يسيل من الجسد
ولا يتوضأ الا من حدث
يخرج من ذكر أو دبر
أو نوم

الثلاثة يجب بها الوضوء خاصة والمذى هو ماء رفيع يجرح عند الالتذاذ عند الملاعبة أو التذكار
فإن فيه الوضوء وحل يجب فيه غسل الذكرا ثم لاسيما في ذكره بعده هذا إن شاء الله وأما المذى فإنه
يجب به الطهارة الكبرى (فرع) وهذا كلما ذابقتن خروجه فإن شك في ذلك فهو على ثلاثة
أضرب أحدها أن يتيقن أنه أحدث ولا يدري أن ذلك قبل الوضوء أو بعده فهذا يجب عليه الوضوء
والثاني أن يتيقن الوضوء وشك أحدث بعده أم لا فروى ابن القاسم عن مالك يبعد الوضوء وروى
عنه لا يبعده واختلف في تأويل ذلك فذهب العراقيون إلى أنهم ما روايتان أحدهما يجب إعادة
الوضوء والثانية نفيه وذهب المغاربة إلى أنه على الاستصحاب يقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه
والأول أظهر عندي لأن مالك كفاه على من شك أصلي ركعتين أو ثلاثا وقال عليه التمام ما شك فيه ولا
خلاف أن ذلك على الوجوب ووجه ذلك أنه قد لم يرد أداء الصلاة بطهارة فلا يبرأ منها لا ييقن ولا
يحمل له اليقين إلا بما تنافي الطهارة ووجه آخر وهو أنه ليس يحدث في نفسه وإنما يجب به الوضوء
للسك في بقاء الطهارة وهذا المعنى موجود في مسئلتنا (فرع) فإذا قلنا بوجوب الوضوء بالشك
في الحدث فإن شك خارج الصلاة فهذا حكمه وإن شك في الصلاة فقد روى القاضي أبو الحسن عن
مالك في ذلك روايتين أحدهما يقطع ويتوضأ والثانية أن شك في نفس الصلاة فلا وضوء عليه
وإن شك خارج الصلاة فعليه الوضوء وبه قال إبراهيم النخعي ووجه الرواية الأولى أن هذا شك في
الطهارة فوجب عليه الوضوء لما يلزمه من فعل الصلاة كالذي يشك قبل التلبس بالصلاة ووجه
الرواية الثانية ما روى عنه صلى الله عليه وسلم في الذي يحنل إليه الشيء في الصلاة لا ينصرف حتى
يسمع صوتا أو يحذر بها ومن جهة المعنى أن المتلبس بالصلاة لم يبطل تيممه وإذا وجده قبل التلبس
بها بطل تيممه والله أعلم

وحدثني عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
كان ينام جالسا ثم يصلي
ولا يتوضأ
في الطهور للوضوء
حدثني يحيى عن مالك
عن صفوان بن سليم عن
سعيد بن سلمة عن آل بني
الازرق عن المغيرة بن
أبي بردة وهو من بني عبد
الدار أنه أخبره أنه سمع
أبا هريرة يقول جاء رجل
إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله أنا
نركب البصر ونحمل معنا
القليل من الماء فإن
توضأنا به عطشنا أفنتوضأ
من ماء

(فصل) وأما الضرب الثالث فهو أن يوجد منه أمر يشك هل هو حدث أم لا مثل أن يتخيل له
ربما وجد من ماء أو يجد بالبل فلا يدري فهذا قد اختلف أصحابنا فيه فقال ابن حبيب في التخييل
لا طهارة عليه وفرق بينه وبين الذي يشك بعد الطهارة في الحدث وروى علي بن زياد عن مالك
في الذي يجد البل فلا يدري ما هو لا غسل عليه ولم يله عرق وروى ابن نافع عن مالك أن وجد
البل في الصلاة فلا ينصرف حتى يستيقن قال وابن وجهه خارج الصلاة فشك فعليه الغسل
(مسألة) وأما غير المعتاد فهو كالخصى والدم والدود فإن المشهور عن مالك وأصحابه أنه لا يجب به
وضوء وقال محمد بن عبد الحكم يجب به الوضوء وبه قال أبو حنيفة والشافعي ووجه القول الأول
أنه خارج غير معتاد فلم يجب به الوضوء كدم الفصادة ووجه القول الثاني أنه خارج من السبيلين
فوجب به الوضوء كالمعتاد ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان ينام جالسا ثم يصلي ولا
يتوضأ ش معنى ذلك أن نومه كان يسيرا لم معه أنه لم ينتقل عن مستوى جلوسه وهذا على
ما يقتضيه مذهب مالك ويحتمل أن يكون ابن عمر رأى في ذلك رأى المخالف

في الطهور للوضوء

ص مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن آل بني الازرق عن المغيرة بن أبي بردة
وهو من بني عبد الدار أنه أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله أنا نركب البصر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ من ماء

البصر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته ^ش قوله انما تركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء بحيث أن ما يركبونه لا يعمل أكثر من ذلك ويحتمل أن يكون ذلك لتغير هذا الوجه فيكون اقتصارهم على قليل الماء لهذا الوجه لان ذلك مباح ويكون على الوجه الاول للضرورة قوله فان توضع نابه عطشنا دليل على ان العطش له تأثير في ترك استعمال الماء المعد للشرب ولذلك أقره النبي صلى الله عليه وسلم على التعلق به

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور يعني الذي يشكر التطهير به ولا يصح أن يكون معنى طهور طاهر لانهم لم يسألوه هل هو طاهر وانما سألوه هل هو مطهر فأجابهم بأنه طهور وهذا يقتضي ان لفظ طهور يتضمن معنى مطهر ولا يكون مطهر حتى يكون ماء طاهرا ولا خلاف في جواز التطهير بماء البحر الاماروى عن عبد الله بن عمر وقتبوا نكر القاضى أبو الحسن أن يكون ذلك قولاً لاحد والأصل في جواز التطهير بهذا الحديث وهو نص في الحكم (مسألة) والمياه على ضربين مطلق ومضاف فالمطلق ما لم يتغير بمخالطة ما ليس بقرار له وينفك الماء عنه غالباً كماء السماء والآبار والأنهار والعيون والبحر وهذا هو الطاهر المطهر وكذلك ما تغير من المياه والتراب والحالة الذي هو قرارها وكذلك ما جرى من المياه على كل أو نورة أو شب أو كبريت أو زاج أو غير ذلك مما هو في معناه يغير صفاته وعلى ذلك عمل الناس في الحمامات وكذلك ما تغير بالطحلب لانه لا ينفك الماء عنه غالباً وما اذا سقط ورق الشجر أو الخشيش في الماء فتغير فان مذهب شيوخنا العراقيين أنه لا يمنع الوضوء به وقال أبو العباس الايباني لا يجوز الوضوء به وجه القول الاول أنه بما لا ينفك الماء عنه غالباً ولا يمكن التحفظ منه ويشق ترك استعماله كالطحلب وقد روى في المجموعة ابن غانم عن مالك في غدر تردها الماشية فتبول فيها وتروث فتغير طعم الماء ولونه لا يعجبني الوضوء به ولا أحرمه ومعنى ذلك ان هذا بما لا ينفك الماء عنه غالباً ولا يمكن منعه منه وأما مخالطة الملح الماء فقد قال القاضى أبو الحسن الملح من جنس الأرض يجوز التيمم عليه فاذا غير الماء يمنع الوضوء به وقد رأيت الشيخ أباً محمد وأبا الحسن اختلافاً في مسألة الملح يخالط الماء فأجاز أحدهما الوضوء به ومنعه الآخر ولم يفصلا ويحتمل كلام شيوخنا العراقيين ان الملح المعدنى هو الذى حكمه حكم التراب وهو الذى ذكره القاضى أبو الحسن وأما ما يجعد لمصنعة آدمى فقد دخلته الصناعة المعتادة فلا يجوز التيمم به وان غير الماء بمخالطته منع الوضوء به والله أعلم (مسألة) وأما المضاف من المياه فهو في اللغة ماخالطه غيره وكان مضافاً اليه ولكنه عند الفقهاء ولا سيما المالكيين واقع على ما تغيرت صفاته بما أضيف اليه فأما ما لم تتغير صفاته فلا يخلو أن يخالطه طاهراً ونجس فان خالطه طاهراً كاليسير من الخل والعسل ولمذى فلا خلاف بين الفقهاء لعلمه في أنه لا يمنع الطهارة به الا ما روى عن الشيخ أبي الحسن أنه قال لا يطهر واذا توضع مكف بالماء وأزال به حكم الحدث فانه يكره أن تعاد به طهارة للخلاف في ذلك ومن لم يجعد غيره توضع به وأجزأه قال ابن القاسم وهذا يقتضى انه طاهر مطهر والمشهور من مذهب مالك وأصحابه الا أصبح فإنه قال لا يرفع الحدث وهو أحد قولى الشافعى وحكى القاضى أبو الحسن تأويله على رواية ابن القاسم يتوضأ به ويتيمم والدليل على ما نقوله قوله تعالى وأزلفنا من السماء ماء طهوراً وطهور على مثال شكور وصبور انما يستعمل فيما يكثرنه الفعل وهذا يقتضى تكرار الطهارة بالماء وليسنا من جهة القياس ان رفع الحدث بالماء مرة لا يمنع من رفعه ثانية كرفع من آخر العضو بعد تطهير أوله قال القاضى أبو الوليد رضى الله

البصر فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هو
الطهور ماؤه الحل ميتته

عنهم قول أصبح عندى مبنى على ما ذكر عن الشيخ أبي الحسن أن يسير الطاهر يسلب الماء حكم
التطهير وإن لم يغيره لأنه لا يخلو أن يكون على جسد الإنسان أثر يسير من عرق أو غبار أو غيره من خالط
الماء فيسلب حكم التطهير وإن لم يغيره (فرع) إذا قلنا بقول أصبح فإن هذا الماء طاهر غير مطهر
وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه نجس وبه قال أبو يوسف والدليل على ما نقوله أن هذا ماء
طاهر لا في أعضاء طاهرة فلم نجس بذلك كما لو توضأ به تبردا (مسئلة) وإن كان الخالط للماء ولم
يغيره نجسا فإن كان الماء كثيرا فهو طاهر على الإطلاق وإن كان الماء قليلا فالذى رواه أهل المدينة
عن مالك أنه طاهر مطهر وابن القاسم يطلق عليه اسم النجاسة في روايته وقوله ويرى على من توضأ به
الاعادة في الوقت دور غيره وهو يعود إلى مذهب مالك الذي حكاه أهل المدينة عنه وأما الخلاف
في العبارة وقال أبو حنيفة كذا وردت عليه النجاسة فانه نجس وإن لم يتغير فإن كان كثيرا لم نجس
منه غير موضع النجاسة وإن كان قليلا نجس جميعه والكثير عنده الغبار الذي لا يتحرك أحد
طرفيه يتحرك الآخر وقال الشافعي إن بلغ الماء قلتين فهو طاهر مطهر وإن كان أقل من قلتين فهو
نجس والقله عنده خمسة رطل ودليلا ما روى المقدم بن شرح بن هاني عن أبيه عن عائشة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء لا ينجسه شيء ودليلا ما رواه الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن
عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم
أتتوضأ من بئر بضاعة وهي تطرح فيها الحيز ولحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء ودليلا من جهة القياس إن هذا ماء لم يتغير بمخالطة ما ليس
بقراره وبذلك الماء عنه غالبا فوجب أن يكون طاهرا مطهرا كما لو زاد على القلتين (فرع) إذا
ثبت ذلك فالظاهر من المذهب أنه مكروه خوفاً لخلاف فيه وهذا الماء يسميه ابن القاسم نجسا وحكم
له بحكم الماء المكروه في رفع الحدث به بحكم الماء النجس في غسل الثوب والجسم منه وتبعه على هذا
جماعة من أصحابنا قال الشيخ أبو محمد في نوادره أعرف لبعض أصحابنا فيمن توضأ بماء نجس ثم
اغتسل في البئر تبردا أنه يجزئه من طهارة أعضائه يعني من الماء النجس ويصح وضوءه بالماء
النجس قال الآن يكون نجسا لاختلاف فيه كالذي تغير لونه وطعمه فلا يجزئه حتى يبعد الوضوء
بنيته وقال ابن الماجشون ومحمد بن مسلمة هو ماء مشكوك فيه وكذلك يقولون في سؤر الكلب
وأما سؤر النمراني وفضل وضوئه فهو من هذا الباب وفي المتن لا يتوضأ بواحد منهما قال الشيخ
أبو محمد وذلك على الكراهية وفي العتبية من رواية أبي القاسم عن مالك يتوضأ بسؤره ولا يتوضأ
بفضل وضوئه ووجه ذلك أن الغالب عليه النجاسة لأنه لا يتدين بالتوفى منها لأنه يأكل الميتة والخنزير
ويشرب الخمر فهو بمنزلة ما يأكل النجاسة من الدجاج الخلة وغيرها التي يمنع من الوضوء بسؤرها
وفي العتبية من معنون إذا أمنت أن يأكل ميتة أو يشرب خرا فلا بأس بسؤره لفرض ضرورة
وأما البئر تقع فيها فارة أو دجاجة أو هرة ففي العتبية من رواية أشهب وابن نافع عن مالك في البئر
تقع فيها الهرة فقوت فيخرج منها قدر ما يطيبها وأشار إلى مثل ذلك في بئر وقعت فيها فارة فقمعت
وروى علي بن زياد في الجموعة عن مالك أن سال في البئر من فرمها أو دمها شيء نزعحت إلى أن يغلب
الماء وإن لم تنفسخ نزع منها شيء وفرق ابن الماجشون بين أن تقع فيها ميتة وبين أن تقع فيها حية
فقوت فيها فقال إن وقعت ميتة لم يضر ذلك الماء وإن تضرعت رائحته حتى يتغير لونه أو طعمه ولم
يؤمر أهل البئر أن ينحو عنها شيئا وإن ماتت فيها نزع منها قدر ما يطيبها وإن لم يتغير حكمي ذلك عنه

أبوزيد في ثمانية وحكى عن أصبغ أن كلا الوجهين يفسد الماء ويوجب عدم إباحتهما والتي تقع فيها ميتة أشد أفساداً وفي هذا ثلاثة أبواب الأول في حكم ذلك الماء المحكوم بالمنع من استعماله والثاني في صفة تطهير المحل منه والثالث في الفرق بين هذا القليل وبين الكثير الذي لا يفسد إلا بالتغيير

باب في حكم الماء المنوع من استعماله

يمنع منه مع وجود غيره فان لم يوجد غيره فالنهي عليه شيوخننا العراقيون وهو المشهور من قول مالك أنه يستعمل في كل ما يستعمل فيه الماء الطاهر وقال ابن الماجشون وسحنون يجمع بين التيمم والوضوء لأنه ماء مشكوك فيه وبه قال الثوري وقال ابن القاسم يتيمم أحبالى من الوضوء به فأما القول الأول فهو على ما قدمناه من أن الماء لا ينحس إلا بالتغيير وأنما يكره مع القدرة على غيره للخلاف الظاهر فيه ووجه قول سحنون وعبد الملك أنه ماء مشكوك في طهارته فان كان ماء طاهر فقد توضح به وإن كان نجساً فقد تيمم وما قاله ابن القاسم يحتمل معنيين أحدهما أن يسير الماء ينحسه قليل النجاسة وإن لم تغيره والثاني أن التيمم يلزم مع وجود الماء المكروه وأنما يجمع مع وجود الماء المطابق وهذا أظهر لقوله من توضح به وصلى بعد الصلاة مادام في الوقت ولا يبعد ما بعد الوقت (فرع) فإذا قلنا يجمع بين الوضوء والتيمم فإن ابن سحنون روى عن أبيه قال يتيمم ويصلى ثم يتوضأ بذلك الماء ويعد الصلاة وقال ابن الماجشون يتوضأ بالماء ويتيمم ويصلى وجه قول سحنون ما احتج به من أنه ان بدأ بالوضوء وكان الماء نجساً نجست أعضاؤه وثبأ به وإن أخر الوضوء صلى وقد نجست أعضاؤه أيضاً فصلى بالتيمم أولاً وأعضاؤه طاهرة فان كان الماء نجساً نجحت صلاته بالتيمم وإن كان الماء طاهر أتوضأ بعد ذلك وصلى ووجه قول ابن الماجشون أنه لا يصح تيممه وهو واجد للماء فيتوضأ ثم يتيمم بعد ذلك لعدم الماء وقد رأيت لسحنون يهريق الماء ثم يتيمم ويصلى (مسألة) فان توضأ بهذا الماء وصلى فقد روى ابن القاسم وعلى بن زياد عن مالك يبعد في الوقت ولا يبعد بعده وقال ابن حبيب أن توضأ به جاهلاً أو عامدا أعاد الصلاة أبداً وإن توضأ به غير عالم أعاد في الوقت وهذه طريقة ابن حبيب فبين ترك المسنون وروى يحيى بن يحيى في عشرته عن ابن القاسم في الذي يتوضأ بماء وقت به دجاجة فنزلت ثم صلى وهو على الوضوء به بطرح ذلك الطعام لا يبعد الصلاة إلا في الوقت قال يحيى بن يحيى هو كمن لم يتوضأ ويعد الصلاة أبداً وقول يحيى مبنى على أنه نجس كالتفسير ومثله هذا يلزم على قول ابن الماجشون وسحنون لمن توضأ به وصلى دون تيمم لأنه لا يتيقن أداءه للصلاة حين توضأ لها بماء لا يعلم هل رفع الحدث أم لا (مسألة) وأما ما تزج بهذا الماء من مجين أو حنطة تبل في العتية من رواية أشهب عن مالك لا يؤكل ذلك الخبر قال الشيخ أبو بكر ذلك على الكراهية قال القاضي أبو الوليد يَحْفَلُ عندى وجهين التحريم والكراهية فأما ما يقتضى التحريم ففي العتية لا شهب عن مالك أن قوماً سألوه وقد عجنوا به خبزاً بمئتين من دراهم ثم أعادوه بذلك فأمرهم بطرحه أو علفه الدواب ونهاهم عن أكله ولو لم يكن على التحريم لم الأمرهم بطرحه لما فيه من إهانة ورفع الأقوات والشرع يمنع من ذلك ولما فيه من إضاعة المال الكثير وأما ما يقتضى الكراهية فقد حكى ابن حبيب أن ما عجن بالماء النجس المتخبر لا يطعم الدجاج وهو كالميتة وهذا يقتضى أنه إنما أمرهم في رواية أشهب بالطعام الدواب والابل لما لم يكن عنده نجس وأروى ابن حبيب عن ابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ أن ما عجن من الخبز بما لم يتغير أحد أوصافه فلا بأس أن يطعمه رقيقه من

اليهود والنصارى وحكى ابن سعدون عن أبيه لا يطعمهم إياه ولا يمنهم منه قال ابن حبيب وما تغير لونه أو طعمه أو ريحه فلا يطعم ما عجن به شيء من الحيوان وحكى ابن القاسم في المدونة أن العسل النجس يعلفه النمل وهذا ظاهر في أن الحرام النجس يعلفه الحيوان ويجب أن لا يجوز ذلك على أصل ابن حبيب ووجه ذلك على قول ابن القاسم أن النحل تأكل ذلك لأن العسل يفتدى به ويحتنى عسلا آخر من التوار ويحكم له في نفسه بحكم الطهارة لتغيبه عنا ووروده المياه كالحمرة تتناول الميتة ثم تغيب عنا وقال المغيرة سقى الدواب ذوات اللبن والأشجار ذوات النمر هذا الماء قال يحيى بن عمر فينجس بول الحيوان ولا نجس لبنه ولا نمر الشجر وأما ما طبخ من اللحم بهذا الماء ففي العقوبة من رواية معاوية بن موسى عن ابن القاسم يغسل ذلك ويؤكل وروى أشهب عن مالك لا يؤكل وجه قول ابن القاسم أن ما في اللحم من المائية تقوى بالنار فضع الماء المسكروه أن يصل إلى باطنه وأما ما يتعلق بظاهره والماء يزيل ذلك عنه ووجه قول مالك أن مائة اللحم تخرج بهذا الماء المسكروه فيحصل له حكمه ولا يسيل إلى إزالة ذلك من باطن اللحم بالغسل والله أعلم

﴿ باب في صفة التطهير من هذا الماء ﴾

وأما تطهير المحل من هذا الماء فإنه على ضربين أحدهما أن يطهر مستقره والثاني أن يطهر ما أصابه فأما تطهيره مستقره فروى أشهب عن مالك أن ماتت في البئر أخرج منها بقدر ما يطعمها وقاله ابن الماجشون قال وليس لذلك حد وروى علي بن زياد عن مالك في المجموعة أن تفسخت في البئر نزعت الآن يغلب الماء وإذا لم تفسخ نزع منها شيء قال ابن كنانة بقدر ما يطعمها وروى أبو يزيد في ثمانية عن أصبغ قولاهو عندى أصل هذه المسئلة والله أعلم وذلك أنه يراعى في قدر ما ينزع من البئر قدرها وقدر ماء البئر وطول أقامته في الماء ودروجه فيه قال وأصل ذلك أنه انما يباح من الماء ما يرى أنه جاوزها وأصاها (مسئلة) وأما تطهير ما أصاب هذا الماء من جسم أو ثوب فروى ابن القاسم عن مالك يغسل منه الثوب والجسد وقد قال أنه يرفع الحدث لأنه انما يعيد المتوضئ ما دام في الوقت وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون لا يغسل الثوب الرفيع الذي يفسده الغسل وله بيعة كذلك والصلاة فيه ويستحب أن يغسل غيره من الثياب وجسده وقد قال أنه مشكوك في طهارته وذلك يقتضى إعادة المتوضئ منه الصلاة أبدا وحكى الشيخ أبو محمد في نوادره عن ابن نافع عن مالك ينضح منه الثوب

﴿ باب في الفرق بين الكثير والقليل منه ﴾

والفرق بين هذا الماء وبين الكثير الذي لا يؤثر فيه الالتهغير يكون من وجهين أحدهما القلة والكثرة والثاني البقاء والتجدد فأما الكثرة والقلة فحكى ابن حبيب عن ابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ أن الآبار الصغار مثل آبار الدور تفسد بمات فيها من شاة أو دجاجة وإن لم يتغير ولا تفسد بما وقع فيها ميتا حتى تتغير وأما آبار الزرائق والسواني فلا يفسدها مات فيها وإن لم يتغيرها إلا أن تكون البركة العظام جدا وقد قال ابن وهب في الدابة تموت في جب فيه ماء السماء فتتشق فيه وتتفسخ ولم يتغير من الماء لكثرة الاما قرب منها انما تخرج وينزع منها ما يذهب سم الميتة والاراحة واللون قطيب بذلك أن كان الماء كثيرا وأنكر هذا ابن القاسم وقال لا خير فيه فيجب على قول ابن وهب أن الماء المتجدد والدائم سواء في هذا الحكم وإن اختلفا في الكثرة وعند ابن القاسم وأصحابه أن الماء الدائم خلاف المتجدد في هذا الحكم إلا أن يكثر الدائم جدا

(فصل) ويجب ان يراعى في ذلك فصلان احدهما قلة النجاسة والثاني تخفيف حكمها فاما فلها في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم في اثناء وقعت فيه قطرة من بول آدم ان كان مثل الجرار لم يفسده وان كان مثل اثناء الوضوء أفسدته وروى أبو زيد في ثمانية عن ابن القاسم ان ذلك لا يفسد ماء بئر الدار وأما تخفيف حكمها فروى عيسى عن ابن القاسم في العتية ان اثناء الوضوء يفسده روث الدابة وان وجد طافئ في الحب لم يفسده ولا تأثيره ومعنى ذلك لا اختلاف الناس في نجاسته وروى عن مالك في الحب نجس فيه الروث طافئار طبا أو يابس الاخير فيه وامله مبني على قوله بنجاسة اروائها وقد اختلف قوله في غسل الخف منها فقال مرة يغسل وقال مرة لا يغسل وعلل ذلك بعليتين احدهما انه لا يمكن التصرف منها والثانية للاختلاف في نجاستها

(فصل) ثم نعود الى أصل التقسيم وقد فطينا الكلام في الماء المطلق وأما الماء المضاف فهو الذي تغير بمخالطة ما ليس بقرار له وينفك عنه الماء غالباً وتغيره يكون في المشهور من مذهب مالك من ثلاثة أوجه لونه أو طعمه أو ريحه وقال ابن الماجشون لا اعتبار في تغير الرائحة وأما الاعتبار بتغير الطعم واللون (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالمضاف متأثر بمخالطة ما ليس بقرار له وينفك عنه الماء غالباً فتغير بنجاسة خالطته فلا خلاف في نجاسته وما تغير بطاهر كالزعفران وغيره فإنه طاهر غير مطهر وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هو طاهر مطهر والدليل على ما نقوله قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فمسطرط عدم الماء المطلق في جواز التيمم ولم يجعل بينهما واسطة وأبو حنيفة يجعل بينهما واسطة وهو ماء الزعفران ودليلنا من جهة القياس انه ماء قد تغير بمخالطة ما ليس بقرار له وينفك الماء عنه غالباً فلم يكن مطهراً كماء الباقلاء (مسئلة) فان وجد مريد الطهارة الماء متغيراً ولم يدر من أي شيء تغير أم من معنى يمنع التطهير به أم معنى لا يمنع ذلك فإنه ينظر الى ظاهر أمره فيقضي عليه به وان لم يكن له ظاهر ولم يدر من أي شيء هو جل على الطهارة روى ذلك ابن القاسم عن مالك في المجموعة وأما اذا كان له ظاهر فقد روى في العتية أشهب عن مالك في بئر في دار تغيرت ولم يدر من أي شيء تغيرت قال ينزف يومين وثلاثة فان طابت والام يتوضأ منها وقال في موضع آخر أخاف أن تسقيه فتاة من حاض ولو علم انه ليس منه لم أر به بأساً يحكم بالظاهر من أمره القرب المراحض من آبار الدور ورواوة الأرض وقد روى عنه علي بن زياد في المجموعة قرب بئر في الصفا والحجر لا يصل اليها شيء ورب أرض رخوة يصل منها فهذا أيضاً من المعاني التي يجب أن تراعى في مثل هذا وفي المجموعة من رواية ابن وهب عنه في البئر يمتلى من النيل اذا زاد ثم تقيم بعد ذلك شهر لا يستقي منها فتغير رائحتها بغير شيء لا بأس بالوضوء منها وقد روى أشهب عنه في العتية في خليج الاسكندرية الذي تجري فيه السفن فاذا جاء النيل صفا ماؤه وابيض واذ ذهب النيل ركعتين وتغير والمراحض اليه خارجة قال لا يعجنني اذا خرجت اليه المراحض وتغير لونه وقال بالزهد اجعل بينك وبين الحرام سبوا من الحلال لا تحرمه فظاهر هذا انه منع منه كراهية واستظهار الا الحكم بنجاسته لانه يجري المراحض اليه يجوز أن يكون لما تأثير فيه (مسئلة) ومن كان عنده مياه ماء فأكثر فلم ينجسها أحدها ولم يعلم عينه فذلك على ضربين أحدهما أن يتغير أحدها بنجاسة وسائرهما بالامتناع الطهارة والثاني أن يكون سقط في أحدها بنجاسة يسيرة لم تغيره الا انه يمنع التطهير به عند ابن القاسم حكى ابن سحنون عن أبيه يتمم ويتركها وبه قال المزني وروى عنه يتوضأ بأحدها ويصل ثم يتوضأ بالآخر ويصل وبه قال ابن الماجشون وقال محمد بن مسمعة يتوضأ بأحدها ويصل ثم يغسل من الآخر

مواضع الطهارة ثم يتوضأ به ويصلي واختاره القاضي أبو محمد وقال محمد بن المواز يتعزى أحدها
 يتوضأ به ويصلي به ويجزئه وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال القاضي أبو الحسن أن كان عدد
 المياه قليلا لا يشق عليه أن يتوضأ من كل اناء منها ويصلي بطهارته فلا يجوز التعزى وإن كانت
 كثيرة يؤدي استعمال ذلك إلى المشقة جازله التعزى وجه منع التعزى أنه أمر يتعلق بأداء الصلاة
 اشتبه عليه وله طريق يوصله إلى اليقين فيه فلزمه كالأونسي صلاة واحدة لا يدرى أي صلاة هي فانه
 يجوز له صلاة يوم وليلة ولا يجوز له التعزى ووجه قول سحنون أنه إذا توضأ بأحدها لم يؤد الصلاة
 بيقين وإذا توضأ بكل واحد منها وصلى لزمه صلاتان للظاهر وهو خلاف الأصول فوجب العدول إلى
 التيمم قال القاضي أبو محمد وهذا أضعف الأقوال لانه يلزمه على هذا من نسي صلاة وجهل عينها
 ووجه قول ابن المواز بالتعزى أن هذه عبادة تؤدي نارة بيقين وتارة بظاهر فجاز دخول التعزى
 فيها عند الاشتباه كاستقبال القبلة عند معانيتها والظاهر مع عدم المعانينة واليقين في الوصول أن
 يتوضأ من البهر والنيسل والظاهر أن يتوضأ بماء متغير لا يدرى أي شيء غيره (فرع) وأما إذا
 قلنا بقول ابن الماجشون ومحمد بن مسامة في الوضوء بكل اناء فوجه قول عبد الملك في تركه غسل
 أعضاء الوضوء بماء الاناء الثاني قبل الوضوء به أن الماء الثاني إذا غلب على آثار الماء الأول في
 الأعضاء صار له حكم في نفسه فأمسار اليد معه على هذه الصورة يجوز من الوضوء به ولا يلزم نقله
 إلى العضو لرفع الحدث خاصة بدليل من نزل عليه المطر فأمر يده معه على أعضاء الوضوء أجزاءه
 وقول محمد بن مسامة مبني على أنه يجب غسل العضو من نجاسة ثم يستأنف غسله بعد ذلك للوضوء
 وقال القاضي أبو محمد في هذه المسئلة أن لم يغسل ذراعيه جاز لانه ليس بمحقق وبناء على أن ذلك
 مذهب محمد بن مسامة وقدر أيت محمد بن مسامة مثل ما قدمته فيمن كانت في ذراعيه نجاسة فتوضأ
 ولم يبق بها شيء أبدا (فرع) وإذا قلنا بقول ابن المواز في التعزى فانه يجوز ذلك مع تساوي
 المحظور والمباح مع كون المحظور أكثر وهذا حكم الثياب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ذلك
 في الثياب ومنع ذلك في المياه وقال لا يجوز التعزى فيها إلا إذا كان عدد المباح أكثر والدليل على
 ما نقوله أن هذا جنس يجوز فيه التعزى إذا كان عدد المباح أكثر فجاز فيه التعزى وإن تساوى
 أو كان عدد المحظور أكثر كالثياب

(فصل) وقوله الحل ميتة يريد ملمات من حيوانه المنسوب إليه من غير ذكاة والحيوان جنسان
 بحري وبري أما البحري فنوعات نوع لا تبقى حياته في البر كالخوت ونوع تبقى حياته في البر
 كالضفدع والسرطان والسحفاة فأما الخوت فانه طاهر مباح على أي وجه فانت نفسه وبهذا قال
 مالك والشافعي وقال أبو حنيفة مامات من حنف أنه فانه غير مباح والدليل على صحة قولنا قوله
 تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو من أهل اللسان صيده
 ما صيده وطعامه ما رى به ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم لم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته واسم
 الميتة إذا أطلق في الشرع فأنما يطلق على ما فانت نفسه من غير ذكاة ولذلك قال تعالى حرمت
 عليكم الميتة (مسئلة) وأما ما تدم حياته كالضفدع والسحفاة فهو عند مالك طاهر حلال
 لا يحتاج إلى ذكاة وقال ابن نافع هو حرام نجس إن مات حنفاً أنه ووجه قول مالك أن هذا من
 دواب المياه فلم يقتصر إلى ذكاة كالخوت ووجه قول ابن نافع أنه حيوان تبقى حياته في البر كالطير
 (مسئلة) وأما حيوان البر فعلى نوعين أيضاً ماله نفس سائلة كالطير والفأرة والحية والوزغة

وشحمة الأرض وزاد القاضي أبو الحسن والبراعيث فان ذلك كله ينجس بالموت وهذا الذي ذكره في البراعيث يحتاج الى تحقيق لان من هذا الخشاش ما يكون فيه دم ينتقل اليه وغيره وليس له دم من ذاته كالبراعيث والبعوض وقد قال سحنون في برغوث وقع في ثريد لا بأس أن يؤكل وفي كتاب ابن حبيب عن مالك ما ليس له لحم ولا دم سائل كالخنفساء والنمل والدود والبعوض والذباب وما أشبه ذلك من احتاج شيأ منها للدواء وغيره فليذكه بما يذكي الجراد فجعل البعوض من صنف ما ليس له دم وفيه دم ينتقل اليه فعلى هذا انما يراعى في الدّم أن يكون من نفس الحيوان فيكون فيما ليس فيه دم قول واحد انه لا ينجس بالموت وماله دم قول واحد انه ينجس بالموت وفيما فيه دم وليس له دم القولان ينجس على قول القاضي أبي الحسن ولا ينجس على قول سحنون ومالك ويعتدل ذلك وجهاً آخر وهو أن يكون البرغوث ينجس بالموت اذا كان فيه الدم ولا ينجس اذا لم يكن فيه دم وذكر اللحم فيما يعتبر به مع الدّم والحلزون لم يحكمه حكم الجراد والله أعلم (مسئلة) وأما فارة المسك فقد قال أبو اسحاق هي ميتة ويصلي بها قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وتفسير ذلك عندي انها كخروج يحدث بالحيوان يجمع فيه مداد ثم يستحيل مسكاً ومعنى كونها ميتة انها تؤخذ منه حال الحياة أو بذكره من لا تصح نكحته من أهل الهند لانهم ليسوا أهل كتاب وانما حكمها بالطهارة والله أعلم لانها قد استعملت عن جميع صفات الدّم وخروجت عن اسمها الى صفات واسم يختص بها فظهرت بذلك كاستحليل الدّم وسائر ما يتغذى به الحيوان من النجاسات الى اللحم فيكون طاهراً ويستحيل الخل فيكون طاهراً وكما يستحيل ما يده من به من العذرة والنجاسة تمراً أو بقلاً فيكون طاهراً وانما لم تنجس فارة المسك بالموت لانها ليدت بحيوان ولا جزء منه فتنجس بهم الذكاة وانما هي شيء يحدث في الحيوان كما يحدث البيض في الطير والله أعلم وقد أجمع المسلمون على طهارته وهو أقوى في اثبات طهارته من كل ما يتعلق به مما ذكرنا وانما ذلك بمعنى تبين به وجه حكمه والله أعلم وأحكم والنوع الثاني ما ليست له نفس سائلة كنبات وردن والصرار والخنفساء والذباب والحشرات فان ذلك لا ينجس بالموت وقال الشافعي ينجس بالموت والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء وانه يؤخر الدواء ويقدم الداء فلو كان ينجس بالموت وينجس ما مات فيه لما أمر نأ أن نغسل الطعام والشراب بغمسه فيه فانه بذلك يموت في الغالب ومن جهة المعنى ان هذا ليست له نفس سائلة فلم ينجس بالموت كالجراد ص مالك عن اسحاق ابن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن حميدة بنت أبي عبيدة بن فروة عن خالتها كبشة بنت كعب ابن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أنها أخبرتها أن أبا قتادة دخل عليها فسكرت له وضوء فجاءت هرة لتشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت قالت كبشة فرأى أنظر اليه فقال أعجبين يا ابنة أخي قالت فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست بجنس انما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات ثم قوله فسكرت وضوءاً على معنى اكرام الحِمِّ وانما جازله ذلك لانه كان ذا حرم منها هذا اللفظ وقوله فسكرت وضوءاً على معنى اكرام الحِمِّ وانما جازله ذلك لانه كان ذا حرم منها (فصل) وقوله فجاءت هرة لتشرب منه فأصغى لها الإناء يريد انه أمله لها بمكن من الشرب ابتغاء الأجر في ذلك لانهم من ذى الكبد الرطبة قالت كبشة فرأى أنظر اليه وانما كان نظرها اليه تعجباً من أن مكنها من أن تشرب من وضوئه وقشرعت فيه الطهارة مع ما علم ان الهرة تتناول من

* وحديثي عن مالك عن اسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن حميدة بنت أبي عبيدة ابن فروة عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أنها أخبرتها أن أبا قتادة دخل عليها فسكرت له وضوءاً فجاءت هرة لتشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت قالت كبشة فرأى أنظر اليه فقال أعجبين يا ابنة أخي قالت فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست بجنس انما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات

الميتة وقوله أن يعجبين يا ابنة أخي يحتمل أن يكون على معنى التحقيق لما ظن من تعجبها للجواز أن يكون نظرها إليه لغير ذلك فلما قالت نعم قال لها إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنها ليست بنجس وهذا اللفظ ينفي نجاسة العين فكل حي طاهر فالحرة عند مالك طاهرة العين وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هي نجاسة العين ولكنه لما لم يمكن الاحتراز منها عني عن سورها وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أنها ليست بنجس ينفي نجاسة العين والله أعلم وأحكم وأما نجاسة المجاورة فهو أمر طار والأصل عدمه فإذا ظهرت النجاسة في فيها أو علت بتناولها الميتة فهي نجاسة بالمجاورة وإذا شربت في إناء ماء فغلب الماء النجاسة طهر فهاو كان الماء طاهرا بحسب ما تقدم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إنما هي من الطوافين عليكم تنبيه على تعذر الاحتراز منها وإشارة إلى تأكد طهارتها العلة مؤثرة فيها وقوله أو الطوافات يحتمل أن يكون على معنى الشك من الراوى ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك يريد أن هذا الحيوان لا يخلو أن يكون من جملة الذكور الطوافين أو الإناث الطوافات ص **ع** قال مالك لا بأس بذلك الآن يرى في فيها نجاسة **ع** ش ومعنى ذلك لا بأس باستعمال سورها الآن يرى في فيها نجاسة وقال ابن حبيب وإن وجدت عنه غنى فهو أحب إلى ومعنى ذلك التوقي بما يحصل في الماء من ريقها وبما غلب عليه وهذا على معنى الاختيار وأما الإباحة فتفق عليها ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن عمر بن الخطاب خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضا فقال عمرو بن العاص لصاحب الحوض يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا فأنارده على السباع وترد علينا **ع** ش قوله حتى وردوا حوضا الورود مستعمل في الشرب وقد يحتمل أن يريد به الطهارة والحوض مجتمع الماء وقد روى عمرو بن دينار أن هذا الحوض مجنونة وقول عمرو بن العاص هل ترد حوضك السباع استخبارهم عن حال الماء إذ كان يختلف عنده ما ترده السباع وما لا ترده وقول عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا فأنارده على السباع وترد علينا انكار لقول عمرو بن العاصي وأخبار أن ورود السباع على المياه لا تغير حكمها ويحتمل قوله فأنارده على السباع وترد علينا معنيين أحدهما قصد تبيين علة منع الاعتبار بوردوها لأن ما لا يمكن الاحتراز منه فمغفرو عنه والمعنى الثاني أن يرد أن ورود السباع علينا ووردنا عليها مباح لنا (مسئلة) وقول عمر رضي الله عنه يقتضي أن أسأرا السباع طاهرة وبه قال مالك وقال الشافعي هي طاهرة إلا الكلب والخنزير وقال أبو حنيفة هي نجاسة واستثنى سؤر سباع الطير وكذلك سؤر الهوام والدليل على ما نقوله أن هذا سباع فوجب أن يكون سؤره طاهرا كالحمر (فرع) إذا ثبت أن أسأرا السباع طاهرة فأنارده لمعان **ع** أحدها أن يكون الماء مسيرا يخاف من غلبة ريقها عليه لكثرة ريق الكلب وما جائسه منها وروى عن علي بن زياد عن مالك في المدونة من تروضا بما ولغ فيه كلب لم يعد في وقت ولا غيره وروى عنه علي بن زياد عن مالك في المجموعة الكلب كالسباع لا يتروضا بسورها إلا الحمر وهي من المعاني التي تقتضي الكراهية قال سحنون الآن المر في ذلك أسير من الكلب والكلب أسير حال من السباع وذلك بقدر الحاجة إليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل طهارتها بتطوافها علينا وفي المختصر لا بأس بفضل جميع الدواب والطيور الآن يكون بموضع يصيب فيه الأذى ولا بأس بسؤر الحمر ما لم يكن منظمه أذى فبين أن حكم سائر الحيوان أشد لأنه يعتبر فيه

قال يحيى قال مالك لا بأس به الآن يرى في فيها نجاسة **ع** وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب أن عمر بن الخطاب خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضا فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا فأنارده على السباع وترد علينا

تمكنه من الأذى ولا يعتبر في الهرا لا بماينة الأذى في خطمه (فرع) وحكى ابن حبيب أن بعض العلماء كرهوا ما حر الدواب التي تأكل أروائها وحكى ابن القاسم أنه قال لا بأس به ما لم يرد ذلك في أقواها وعند من بها إلا أن أكثرها يفعل ذلك وأما الجلالة التي تأكل القذر فلا يتوضأ بسورها وليتهم فجعل الدواب لما كانت الحاجة إليها عامة وكان أكلها أروائها فيها شائعا بمنزلة الهرة التي تم الحاجة إليها وجيها تأكل الميتة وقد قال ابن القاسم في المدونة لا بأس بسور البرذون والبغل والحار (مسئلة) وأما سور الخنزير فيمكره لما ذكرناه وروى أبو زيد في حياض الريف لا بأس بلوضوء والغرب منها وإن ولغت فيها السكلاب فإن ولغت فيها الخنازير فلا يتوضأ ولا يشرب منها وذلك أن كراهيتها أشد من كراهية السكلاب لأنه لا يجوز اتخاذها بوجه وقد حكى القاضي أبو الحسن أن الخنزير طاهر حال حياته وهذا حقيقة المذهب وغير ذلك محمول على الكراهية ومنع من الماء القليل لما يضاف أن يغلب عليه من ريقه (مسئلة) والمقدار الذي لا يكره استعماله من الماء الذي ولغت فيه السباع كالخوض ونحوه قاله في المختصر لأن مثل هذا المقدار لا يغلب عليه ريقها ولا تخبره أقواها ويحتمل أن يريد بالسباع هاهنا غير الخنزير ويريد برواية أبي زيد الخنزير خاصة ويحتمل أن يكون اختلاف بين الروايتين في الكراهية ويكون الاختلاف في حد القليل والكثير والله أعلم

ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إن كان الرجل والنساء في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتوضئون جميعا * ش قوله يتوضئون جميعا يعني بحجة عين في فور واحد هذا أظهر ما يحتمل عليه هذا اللفظ وقد يحتمل اللفظ الاخبار عن جميعهم أنهم كانوا يتوضئون والأول أولى لأن القائمة في الاخبار عنه وأكثر الفقهاء على إباحة أن يتوضأ الرجل والنساء في فور واحد من أناء واحد ويغتسل الرجل بفضل المرأة وقال أحمد بن حنبل لا يغتسل الرجل بفضل المرأة والدليل على ما نقوله ما روى ابن عباس عن ميمونة أنها قالت اجنبت أنا ورسول الله فغسلت من جفنة وغسلت منها فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليغتسل منها فقلت قد اغتسلت منها قالت فغسلت منها وقال إن الماء ليس عليه جنابة ودالنا من جهة القياس أن هذين شعبين فجاز أن يتوضأ أحدهما بفضل الآخر كالمرأة تغتسل بفضل الرجل

* ما لا يجب منه الوضوء *

ص * مالك عن محمد بن عمار عن محمد بن إبراهيم عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقالت أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده * ش قوله إني امرأة أطيل ذيلي تريد أنها كانت تطيل ثوبها الذي تلبسه ليسترقدها في مشيها على عادة العرب ولم يكن نسائها يلبسن الخفاف فكان يطان الذيل للثور وخص النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ذلك المعنى (فصل) وقولها أمشي في المكان القذر تريد أنها لا يمكنها ترك المشي فيه لأن المتصرف الماشي يمشي على موضع قدر وغير قدر لأن الطريق لا يتخلو في الأغلب من هذا وترك المشي في مثل هذا يمنع التصرف جملة والمرأة محتاج من أرغاء ذيلها ويسترقدها في المكان القذر إني ما تحتاج إليه في غيره

(فصل) وقول أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده أفتهم بالحديث وأخبرتها

* وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إن كان الرجل والنساء في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتوضئون جميعا * ما لا يجب منه الوضوء * حديثي يحيى عن مالك عن محمد بن عمار عن محمد بن إبراهيم عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر قالت أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده

بما عندها في ذلك من العلم ليجتمع لامرؤها إبراهيم عرفة الحكم ونقل الحديث الموجب له وهذا لما
 رأته أم سلمة من حفظها وضبطها وانها ممن تصلح لنقل العلم وفهمه وهكذا يجب أن يكون حكم العالم
 اذا سأله من يفهم ويصلح للتعليم عن مسألة بينهما وذكر أدلتها وفروعها ما أمكنه وبحسب ما يليق
 به ويصلح له واذا سأله عن مسألة من ليس من أهل العلم ولا يصلح لنقلها أجابه بحكم الذي سأله عنه
 خاصة وقد اختلف أصحابنا في معنى هذا الحديث وتفسير الموضع القدر الذي يظهر الذيل
 ما بعده فروى ابن نافع عن مالك ان ذلك في الموضع ليابس الذي لا يعلق بالثوب وقال أبو بكر
 ابن محمد وقال بعض أصحابنا ان معنى ما روى في المرأة من جرد ذيلها ان الثوب يطهره ما بعده ما
 تذهب ذيلها على الارض ندية نجسة وقد اخرجها ان ترخيه وهي تجره بعد تلك الارض على
 أرض طاهرة فذلك له طهور قال الداودي وقد قال بعض أصحاب مالك بظاهر الحديث ورواه في
 الرطب واليابس فأما من ذهب الى أنه في القشب اليابس فان القشب اليابس لا ينجس الثوب
 مجاورته فلا يحتاج الى تطهيره فكذلك اذا امر الثوب على أرض يابسة فانه لا يحتاج الى تطهيره لانه
 لا ينجس بروره ذلك قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأما معنى ذلك عندي والله أعلم ان
 النجاسة التي في الطرقات لا يمكن الاحتراز منها مع التصرف الذي لابد منه للناس تخفف أمرها
 اذا خفي عنها فاذا مر الذيل على موضع نجس ثم مر بعد ذلك على موضع طاهر اخفى عين النجاسة
 فاسقط عن اللابس حكم التطهير ولو لم يمر على موضع يطهره بل خفاء عين النجاسة لظهرت عين
 النجاسة ولو جرت تطهيرها وانما معنى ذلك أن ما لم تظهر عين النجاسة لا يجب غسله وان جاوزنا
 وجود نجاسة خفيت عينها وهذه بمنزلة الطرقات من الطين والمياه التي لا تخلو من العذرة
 والابوال وأرواث الدواب فاذا غلب عليها الطين واخفى عينها لم يجب غسل الثوب منها فكان ذلك
 تطهيرها ولو ظهرت عين النجاسة فان رأت لم يطهره الا الغسل وانما معنى يطهره ما بعده انها لم
 تعلم بالنجاسة وانما تخاف أن يكون ثوبها قد أصاب ما لا تخلو الطرقات منه فقليل لها ان خفاء عين
 النجاسة بما يتعلق بالثوب من الطين والتراب يمنعك من مشاهدة العين وتحقيق وصولها اليه فيسقط
 عنك فرض تطهير ثوبك وكان ذلك بمنزلة تطهيره ولو مر رجل بطين فيه نجاسة فطارت على ثوبه
 وعلم بها ثم تطاير عليها طين واخفى عينها لم يكن له بد من غسلها وانما يسقط عنه غسلها اذا لم ير عينها
 في ثوبه ولا علم بوصولها اليه وهذا يقتضي أن سؤال المرأة انما كان على ما يتوقع من النجاسات
 المشبهة في المكان القذر ولا تعلم هل يتعلق بثوبها منه نجاسة أم لا ولم تسأل عن مشيها على نجاسة
 معلومة مشاهدة يتيقن تعلقها بذيلها وان تلك لا بد من غسلها ص مالك انه رأى ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن يقلس مراراً وهو في المسجد فلا ينصرف ولا يتوضأ حتى يصلي ثم وهذا مما تقدم
 ان ما خرج من غير السبيلين فلا ينقض الطهارة نجسا كان أو غيره والقلس ماء أو طعام يسير
 يخرج الى الفم فلا يوجب وضوءاً وليس بنجس فوجب غسل الفم وان قلس طعاما فانه
 يستحب تنظيفه منه بالغسل لان تنظيف الفم مشرع للصلاة كالسؤال وانما كان ربيعة
 لا ينصرف حتى يصلي لانه كان يقلس وذلك أمر خفيف يذهب بالبصر وأما الطعام فانه يبقى له أثر
 فيستحب المضمضة منه وقال أبو حنيفة القلس أول الشيء

« وحديثي عن مالك
 انه رأى ربيعة بن عبد
 الرحمن يقلس مراراً وهو
 في المسجد فلا ينصرف
 ولا يتوضأ حتى يصلي »

(فصل) وقوله فلا ينصرف ولا يتوضأ يحتمل أن يريد به وضوء الحدث ويحتمل أن يريد به انه
 لا يغمض وهكذا روى هذا الحديث يحيى وأكثر رواة الموطأ ورواه ابن حبيب عن مطرف

عن مالك انه قال كنت أرى ربيعة كثيراً ما ينقلب في صلاته فبعضى ولا ينصرف ص **سئل**
مالك عن رجل فليس طعماً هل عليه وضوء قال ليس عليه وضوء وليه قمض من ذلك وليه غسل
فاه **ش** وهذا على معنى ما تقدم من انه ليس عليه وضوء حدث وليه ست المفهومة عليه بواجبة
ولكنه يستعمله ان يغمض من ذلك ويغسل فيه لان الفليس لا يكون طعماً متغيراً وانما يستعمل
منه تنظيف القدم وازالة ما عسى أن يكون فيه من رائحة الطعام ص **سئل** مالك عن نافع أن عبد الله
ابن عمر حدث ابنه لعبد بن زيد وحله ثم دخل المسجد فملى ولم يتوضأ **ش** لا خلاف ان
من حنط ميتاً لا وضوء عليه ومن حله فلا وضوء عليه عند جمهور الفقهاء ومارى في ذلك من
غسل ميتاً فليغتسل ومن حله فليتوضأ فليس بثابت ولو صح كان معناه أن يتوضأ أن كان عذناً
ليكون على وضوء فيصلى عليه مع المصلين ص **سئل** مالك عن رجل فليس عليه وضوء قال
لا ولكن يغمض من ذلك وليه غسل فاه وليس عليه وضوء **ش** وهذا ما ذكرناه لانه
لا ينتقض الوضوء بالقيء لانه خارج من غير السبيلين وقوله يغمض من ذلك وليه غسل فاه ولا
يغسلون يكون القىء غبراً أو غير متغير فان كان غير متغير فغسل القدم منه على وجه الاستصحاب لازالة
رائحته على ما تقدم وان كان تغير فهو نجس وغسل القدم منه واجب

ترك الوضوء مما مست النار

ص **سئل** مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ **ش** قوله أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ ينع وجوب
الوضوء مما مست النار وان كان لم يذكر أنه مطبوخ إلا أنه معلوم من حاله فاستغنى عن ذكره
كذلك الشاة وعلى ترك الوضوء مما مست النار جميع الفقهاء في زماننا وانما كان الخلاف فيه
في زمان الصحابة والتابعين ثم وقع الاجماع على تركه وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم
بأسانيد لا بأس بها انه قال توضؤا مما أنضجت النار واختلف أصحابنا في تأويل ذلك فذهب من قال
انه لم يكن قط الوضوء مما أنضجت النار واجبا وانما كان معناه المضمضة وغسل القدم على وجه
الاستصحاب ومنهم من قال قد كان واجبا ثم نسخ وتعلقوا في ذلك بما رواه شعيب بن أبي حمزة عن محمد
ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله انه قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
الوضوء مما مست النار وقتل قوم من أصحاب الحديث ان شعيب بن أبي حمزة اختصر حديث
ابن المنكدر الذي يأتي بعد هذا فغير معناه والله أعلم واحكم وقد أحق بنواقض الطهارة معان نبين
منها ما يليق بهذا الكتاب فها هو كل لحوم الابل قال مالك لا ينتقض الطهارة وبه قال أبو حنيفة
والشافعي وبقية الأصهار وقال أحمد بن حنبل ينتقض ذلك الطهارة والدليل على ما قوله أن هذا
لحم فلم يجب بأكله وضوء كلعلم الضان (فرع) القهقهة في الصلاة لا تنتقض الطهارة وبه قال
الشافعي وقال أبو حنيفة تنتقض الطهارة والدليل على ما قوله أن ما لا ينتقض الطهارة خارج
الصلاة فانه لا ينتقضها داخلها كالسكلام وقذف المحضات (فرع) ورفض الطهارة ينتقضها في
رواية أشهب عن مالك لانه رأى عنه من تصنع للنوم فعليه الوضوء وان لم يتم قال الشيخ أبو اسحاق
وهذا يدل على أن رفض الوضوء يصح وابن القاسم يحالف في هذا ويقول هو كالحلج لا يصح رفضه
من مختصر ما ليس في المختصر ووجه رواية أشهب ان هذه عبادة يطلها الحدث الأصغر فصح رفضها

قال يحيى سئل مالك عن
رجل فليس طعماً هل
عليه وضوء قال ليس
عليه وضوء وليه قمض
من ذلك وليه غسل فاه
ش وحدثني عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
حدث ابنه لعبد بن زيد
وحله ثم دخل المسجد
فملى ولم يتوضأ قال يحيى
وسئل مالك هل من القىء
وضوء قال لا ولكن
يغمض من ذلك
وليغسل فاه وليس عليه
وضوء
(ترك الوضوء مما مست
النار)
حدثني يحيى عن مالك عن
زيد بن أسلم عن عطاء بن
يسار عن عبد الله بن
عباس أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أكل
كتف شاة ثم صلى ولم
يتوضأ

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن (٦٦) بشير بن يسار مولى بني حارثة عن سويد بن النعمان أنه أخبره أنه خرج

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خير حتى إذا كانوا بالمهلباء وهي من أدنى خير زلزل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر ثم دعا بالاز وادفلم يؤت الا بالسويق فأمر به فترى فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكلنا ثم قام الى المغرب ففضم ففضمنا ثم صلى ولم يتوضأ * وحدثني عن مالك عن محمد بن المنكدر وعن صفوان بن سليم أنهما أخبراه عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي عن ربيعة ابن عبد الله بن المدير أنه بعثي مع عمر بن الخطاب ثم صلى ولم يتوضأ * وحدثني عن مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن أبان بن عثمان أن عثمان بن عفان أكل خبزاً ولحماً ثم مضى وغسل يديه ومسح بهما وجهه ثم صلى ولم يتوضأ * وحدثني عن مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس كانا لا يتوضآن مما مست النار * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه سأل عبد الله بن عامر ابن ربيعة عن الرجل يتوضأ للصلاة ثم يصيب طعاماً قد

كالصلاة ووجه قول ابن القاسم أن هذه طهارة فلم تبطل بالفرض كالطهارة الكبرى (فرع) وأما الردة فقال في العتية موسى بن معاوية عن ابن القاسم فحين ارتد وهو على وضوء ثم ناب وراجع الاسلام أحب الى أن يأتلف الوضوء قال يحيى ذلك واجب عليه لان الشرك أحبط عمله ووجه قول ابن القاسم ان هذه طهارة فلم تبطلها الردة كالطهارة الكبرى ووجه قول يحيى بن عمر قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك وهذا عام في كل عمل الا ما خصه الدليل ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار مولى بني حارثة عن سويد بن النعمان أنه أخبره أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خير حتى إذا كانوا بالمهلباء وهي من أدنى خير زلزل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر ثم دعا بالاز وادفلم يؤت الا بالسويق فأمر به فترى فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكلنا ثم قام الى المغرب ففضم ففضمنا ثم صلى ولم يتوضأ * ثم قوله خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خير يريد فتح خير وقوله بالمهلباء وهي من أدنى خير يريد أنها أدنى من أعمال خير الى المدينة وقوله فأمر بالاز واديريد أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم على التواصي فيها لما صاقت الاز واد وخاف أن يكون فيهم من لازاله مثل ما روى أبو بردة عن أبي موسى النسي صلى الله عليه وسلم ان الأشعرين إذا أرموا في الغزو وقل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم بالسوية فهم منى وأنامهم ومثل هذا يجوز للامام أن يفعله في الأسفار والمواضع التي لا يوجد فيها الطعام وقد فعل ذلك أبو عبيدة في جيش الخبط وسأى ذكراً أن شاء الله فهذا لا للامام فعله لاسيما إذا فعل ذلك بزيادة من يحميه ومن يعلم ما رعبته الى ما يدعو اليه من ذلك ويحذر أنه انما أمر بخلط ما كان معه من الزاد ليطعم أصحابه وأهل القفر ومن قرب منه

(فصل) وقوله ففضم يريد لازاله ذفر السمن والسويق للتنظيف للصلاة وقد روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فذفأ ففضم منه وقال ان له دسماً وروى محمد بن يحيى ان مالكاً كتب لمن أكل طعاماً مست النار أن يفضم قبل الصلاة وهو من الفاكهة أخف والملاة بالارأ كل أشد لانه اذا طال ذلك أزال الريق الرائحة

(فصل) وقوله ثم صلى ولم يتوضأ يريد وضوء الحدث وهو دليل على أن لا وضوء مما غيرت النار وان مارواه أبو هريرة عن ذلك ان كان منسوخاً فلم يشاهده وانما روى عنه غيره لان أباه ريرة لم يحضر التوجه الى خير ص * مالك عن محمد بن المنكدر عن صفوان بن سليم أنهما أخبراه عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي عن ربيعة بن عبد الله بن المدير أنه بعثي مع عمر بن الخطاب ثم صلى ولم يتوضأ * ثم ذكر في هذا الحديث أنه بعثي مع عمر بن الخطاب ثم صلى ولم يتوضأ ولم يذكر ان كان ما بعثي به مما مست النار وقد يجوز أن يكون نمواً لم تمسه النار الا انه حصله على الأغلب من أحوال الطعام أنه لا يبتدئ بماسته النار ص * مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن أبان بن عثمان أن عثمان بن عفان أكل خبزاً ولحماً ثم مضى وغسل يديه ومسح بهما وجهه ثم صلى ولم يتوضأ * ثم قوله ثم مضى يريد لازاله الرائحة الطعام من الفم على ما روى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وغسل يديه ومسح بهما وجهه يريد أنه مسح يديه ليزيل عنه الشعث وقوله ثم صلى ولم يتوضأ من باب ماذا كرمناه من أنه لا ينقض الوضوء كل ماسته النار ص * مالك أنه بلغه ان علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس كانا لا يتوضآن مما مست النار * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه سأل عبد الله بن عامر ابن ربيعة عن الرجل يتوضأ للصلاة ثم يصيب طعاماً قد

* وحدثني يحيى عن مالك
عن أبي نعيم وهب بن
كيسان أنه سمع جابر بن
عبد الله الأنصاري يقول
رأيت أبا بكر الصديق
أكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ
* وحدثني عن مالك عن
محمد بن المنكدر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم دعى لإطعام فقرب
إليه خبز ولحم فأكل منه
ثم توضأ ثم صلى ثم أتى
بفضل ذلك الطعام فأكل
منه ثم صلى ولم يتوضأ
* وحدثني عن مالك عن
موسى بن عقبة عن عبد
الرحمن بن يزيد الأنصاري
أن أنس بن مالك قدم من
العراق فدخل عليه أبو
طلحة وأبي بن كعب
فقرب لهم طعاماً فقدمته
النار فأكلوا منه فقام
أنس فتوضأ فقال أم
طلحة وأبي بن كعب ما
هذا يا أنس أعرافية فقال
أنس ليتني لم أفعل وقام
أبو طلحة وأبي بن كعب
فصليا ولم يتوضأ

* جامع الوضوء *
* حدثني يحيى عن مالك
عن هشام بن عروة عن
أبيه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم سئل عن
الاستطابة فقال أوجب
أحدكم ثلاثة أحجار

مسئله النار أينوضاً فقال رأيت أبي يفعل ذلك ولا يتوضأ * سأل يحيى بن سعيد عبد الله بن
عاصم عن ما عنده في الوضوء مما مسته النار فأجابته بعمل أبيه هاشم بن ربيعة في حداد وخذل على
أخذه به وموافقة له عليه ولو لا ذلك ما أجابه ص * مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان أنه سمع
جابر بن عبد الله الأنصاري يقول رأيت أبا بكر الصديق أكل اللحم ثم صلى ولم يتوضأ * س * وإنما
اختلف مالك رحمه الله في هذه الآثار كلها وفعل الصحابة وفتوى التابعين بعدهم بخلاف جماعة من
الصحابة والتابعين في ذلك لا سيما أهل المدينة روى ذلك عن عائشة وأم حبيبة وزيد بن ثابت وابن
عمر وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب فذلك اختلف مالك رحمه الله فيما عنده في ذلك من الأحاديث
وعمل الأئمة من الصحابة والله أعلم ص * مالك عن محمد بن المنكدر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم دعى لإطعام فقرب إليه خبز ولحم فأكل منه ثم توضأ ثم صلى ثم أتى بفضل ذلك الطعام فأكل منه ثم
صلى ولم يتوضأ * س * وضوءه صلى الله عليه وسلم بعد أن أكل من الخبز واللحم بمحتمل أن يكون لأجل
الطعام الذي مسته النار ثم يكون ترك الوضوء منه في الصلاة الثانية لما مضاه * ومحتمل أن يكون
وضوءه أولاً لأنه لم يكن على طهارة ثم بين بتركه الوضوء بعد هذا أن ما فعله أولاً لم يكن لما مسته
النار ص * مالك عن موسى بن عقبة عن عبد الرحمن بن زيد الأنصاري أن أنس بن مالك قدم
من العراق فدخل عليه أبو طلحة وأبي بن كعب فقرب لهم طعاماً فقدمته النار فأكلوا منه فقام
أنس فتوضأ فقال أبو طلحة وأبي بن كعب ما هذا يا أنس أعرافية فقال أنس ليتني لم أفعل وقام أبو
طلحة وأبي بن كعب فصليا ولم يتوضأ * س * قوله أن أنس بن مالك قدم من العراق فدخل عليه
أبو طلحة وأبي بن كعب هذه سنة في زيارة القادم من السفر وقول أبي طلحة وأبي بن كعب ما هذا
يا أنس أعرافية انكار منهما لوضوءه مما مسته النار ونسب ذلك للوضع الذي جاء منه بمعنى أنه
مخالف للسنة التي تستفاد بالمدينة وتعلم من أهلها بمعنى أن هذا مما أخذته من أهل العراق أو رأته
من بعض أهلها وقول أنس ليتني لم أفعل انقياد منه لقولهما وجوع لهما وما موافقة ما ينبغي لما
فعله من الوضوء مما مسته النار ومحتمل أن يكون أنس فعل ذلك تبعاً لهما لا اعتقاد
وجوب الوضوء مما مسته النار فإنكر عليه موافقة من خالف السنة عندهما في ذلك وإن وافقهم
في الصورة دون المعنى فقال أنس ليتني لم أفعل لما ظهر له من موافقتهم من غير جواب في الوضوء
مما مسته النار فيجب ترك النوافل التي تدعى فيها الفرائض ويكثر في ذلك الخلط حتى يحافى عليه
من اعتقاد الخطأ لا سيما إذا كان ممن يقتدى به ويعتمد على قوله

* جامع الوضوء *

ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستطابة
فقال أولاً يجحد أحدكم ثلاثة أحجار * س الاستطابة هي الاستحجار بالأحجار مأخوذ من الطيب
فما سئل عن ذلك قال صلى الله عليه وسلم أولاً يجحد أحدكم ثلاثة أحجار يريد بذلك تسهيل
الامر وتيسيره لأن المحدث لا يكاد يعدم مثل هذا وعلقه بالثلاثة من الأحجار لأنه مما يقع به الانقاء
في الغالب وإنما قصر على الأحجار لأنه أكثر ما يستعمل في الاستطابة وتتم أزاله عن النجاسة
به وقد روى ابن عبد الحكم عن مالك أنه ذهب الاستطابة بها وجعل ذلك لفظ الحديث لأنه متفق
عليه (مسئلة) فإن استحمر بغير ذلك من الخرق والقشب وما في معناها جاز خلافاً لزيد

في قوله لا يجوز شيء من ذلك ودليلنا أن هذا ظاهر منفصل منقلا حرمة له فجاز الاستجمار به
 كالأحجار (مسئلة) وأما الاستجمار بالعظم والرثة والخثعة فروى ابن القاسم عن مالك النهي
 عن الاستجمار بالعظم والرث ورؤى عنه أشهب أنه قال ما سمعت
 في العظم والرث نهيا عاما وأما نافي عمى فأرى به بأسا واختار القاضي أبو الحسن أن الاستجمار
 بذلك يجزى وجد القول الأول أنها ممنوعة لحق الغير بالرؤى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 إنهم إذا زادوا من الجن وما منع من الاستجمار به لحق الغير لا يمنع صحة الاستجمار كن تسبح بثوب
 لغيره أو استجمر بمحبرة لغيره (مسئلة) وينع الاستجمار بما كان نجسا أو مكرها أو بكل
 شيء ما كقول قال الشيخ أبو بكر فإن فعل فلا عرف فيه نصا للمالك ولا لأحد من أصحابنا وعندى أنه
 قاسا ولا شيء عليه كن استنجى بيمينه وقال أصبح يمينه في وقت الصلاة أى المفرضة وقولنا في
 القياس المتقدم لحرمة له يقتضى أنه لا يجوز له ذلك ولا يجزى لأن له حرمة والله أعلم وقد رأيت
 القاضي أبا محمد يشترط الطهارة فيما يستجمر به وقال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والذي عندى
 أنه إن كان ما يستجمر به نجس العين فإنه لا يجوز الاستجمار به فإن استجمر به فقد طهرت على
 المحل نجاسة نجاسة ما يستجمر به وزوال ما أراد أن لها ولا ترتفع هذه النجاسة إلا بالغسل لأنها نجاسة
 واردة غير معتادة فلا يؤثر فيها الاستجمار وإنما يؤثر في إزالة وطهر المحل منها الماء الطاهر المطهر
 وإن كان ما يستجمر به نجسا بالجمادة كالخجر فإن باشر الاستجمار بالموضع الذى فيه النجاسة
 لحكمه ما تقدم وإن باشر الاستجمار بموضع طاهر منه كالخجر الواحد منه فى أحد جهاته نجاسة
 فيستجمر هو بجهة طاهرة فإن الاستجمار به يصح ولا يضره وجود النجاسة فى جهة غير الجهة
 التى باشر الاستجمار بها والله التوفيق

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لم أؤجد أحداكم ثلاثة أحجار اختلف العلماء فى اعتبار العدد
 فذهب مالك إلى الاعتبار بالانقاء دون العدد وبه قال أبو حنيفة وقال أبو الفرج والشيخ أبو
 اسحاق الاعتبار بالعدد مع الانقاء وبه قال الشافعى وجه قول مالك ما روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال ومن استجمر فليؤثر والوتر يكون واحدا وهو أقل من الثلاثة ومن جهة المعنى أن
 هذه إزالة نجاسة فلم يعتبر فيها العدد كالغسل ووجه قول أبى الفرج ما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم فى حديث سلمان وهما أن أن لا تنجى بأقل من ثلاثة أحجار فإن قلنا بقول مالك وقع
 الانقاء بأقل من ثلاثة أحجار فإنه يستحب له أن يكمل ثلاثة أحجار لينخرج من الخلاف ويعمل
 حديث سلمان على الذنب أو على أنه قصد إلى ذكر ما يقع الانقاء غالباً بأقل منه وإن قلنا بقول
 أبى اسحاق وأبى الفرج فقد قال أبو اسحاق لا يجزى به حجر له ثلاثا حروف وحكمه حكم الحجر
 الواحد خلافاً للشافعى فى قوله يجزى ووجه قوله أنه حجر لا يجزى فى الجمار عن ثلاثة أحجار فلم
 يجزى الاستجمار عنها كأنه ليس له الأحرف واحد (مسئلة) ومن بال أو غوط فإنه لا يجزى به
 على قول من يعتبر العدد أقل من ستة أحجار ثلاثة أحجار لكل مخرج مع الانقاء فإن لم يوجد الانقاء
 بثلاثة أحجار فلا خلاف فى أنه لا بد من الزيادة عليها حتى يوجد الانقاء (مسئلة) وصحة الاستجمار
 أن يبدأ بمخرج البول فيسبحه حتى يجف أثر البول منه والبداية بما فضل ثلاثا يقطر على يده منه ثم
 مسح مخرج الغائط وصفة ذلك على قول أكثر بعض العلماء أن يتم بكل حجر موضع البول وقال
 الأخفش يأخذ ثلاثة أحجار فيجمع بأحدها إحدى المصفتين ويمسح بالثانى الثانية ويمسح

بالتالي عليهما والاول أظهر وأحوط والله أعلم (مسئلة) ومن استجمر قلبه ثوبا فغرق فيه فاصاب موضع الاحتجاب فقد قال القاضي أبو الحسن بنجسه ووجه ذلك انه اذا وصل أثر النجس الى موضع من الجسد غير المخروج فانه لا يظهره الا الماء فكذلك اذا نال الثوب وتعلق به مثل ذلك الاثر فانه لا يظهره الا الماء * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي انه لا ينجس ولا يتعلق به شيء بعد الانقاء، وهذا مما لا يمكن الاحتراز منه وتلحق به المشقة كوضع النجس (مسئلة) ومن نسي الاستجمار ووضي فقدر ويأشهب عن مالك أرجو أن لا تكون عليه الاعادة قال الشيخ أبو محمد أراه يريد اذا مسح وقال محمد بن مسامة في المبسوط من تغوط أو بال فلم يغسله ولم يمسح حتى صلى بعيد في الوقت لانه كساثر الجسد الا أنه يجزى فيه المسح بالاحجار ولا يجزى في سائر الجسد ص * مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون ووددت اني قد رأيت اخواننا فقالوا يا رسول الله ألسنا باخوانك فقال بل أتم أصحابي واخواننا الذين لم يأتوا بعد وأنا فرطهم على الخوض فقالوا يا رسول الله كيف تعرف من يأتي بعدك من أمتك فقال أرايت لو كان لرجل خيل عر محجلة في خيل دهم بهم ألا يعرف خيله قالوا بلى يا رسول الله قال فانهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء وأنا فرطهم فليذا دن عن حوضي كما يذاذ البعير الضال أناديهم ألاهم ألاهم ألاهم فيقال انهم قد بدلوا بعدك فأقول فسحقا فسحقا فسحقا * ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة يقتضي اباحة زيارة القبور لان ظاهر قوله خرج الى المقبرة يقتضي قصد اليها

(فصل) وقوله السلام عليكم دار قوم مؤمنين يعني بذلك المقبرة الآن قوله عليكم بدل على أن المراد بالسلام أهلها فكانه قال السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين ويحفل أن يصحوا فيسمعوا سلامه ويحفل أن يسلم عليهم مع كونهم أمواتا وهو أظهر لا مثقال أمته بعده لذلك

(فصل) وقوله وأنا ان شاء الله بكم لاحقون يحفل معاني أحدها انه مأثور بأنه لا يقول أفعل غدا شيئا إلا أن يقول ان شاء الله فعلى ذلك قال وأنا ان شاء الله بكم لاحقون ويحتمل أن يقول ذلك مع القطع على المعاق كقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين ويحتمل أن يقول ذلك غير قاطع على المعاق بهم اذ وصفهم بأنهم مؤمنون على الظاهر من حالهم فيكون معنى ذلك ان شاء الله أن يرحمكم ويتفضل عليكم وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدري ما يفعل به ولا بأحد من أمة وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث عثمان بن مظعون أما هو وقد جاءه اليقين والله اني لارجو له الخير وما أدري والله اني رسول الله ما يفعل بي ثم أعلم بعد ذلك صلى الله عليه وسلم بما أعد الله وما تفضل به عليه وعلى كثير من أصحابه وروى الداودي ان معنى قوله ان شاء الله كما شاء الله وقال أبو القاسم الجوهري معناه لا تبدل ولا تغير نموت على ما مت عليه ان شاء الله تعالى وهو قول محفل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ووددت اني قبر رأيت اخواننا ممن منته صلى الله عليه وسلم لرؤية من يأتي بعده من أمة وقد علم أنه لا يراهم الا بعد الموت وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يتمنين أحدكم الموت اما حسنا فله يزداد واما مسيئا فله يستعقب وانما معنى ذلك أن لا يعلق التمني بالموت وانما تعليقها برضاء الانسان بعد الموت فانه جائز كما يجوز للإنسان أن يعلقه بدخول الجنة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اخواننا لقوله تعالى انما المؤمنون اخوة فقالوا يعني أصحابنا

* وحدثنى عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون ووددت اني قد رأيت اخواننا فقالوا يا رسول الله ألسنا باخوانك قال كلا أتم أصحابي واخواننا الذين لم يأتوا بعد وأنا فرطهم على الخوض فقالوا يا رسول الله كيف تعرف من يأتي بعدك من أمتك فقال أرايت لو كان لرجل خيل عر محجلة في خيل دهم بهم ألا يعرف خيله قالوا بلى يا رسول الله قال فانهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء وأنا فرطهم على الخوض فليذا دن عن حوضي كما يذاذ البعير الضال أناديهم ألاهم ألاهم ألاهم فيقال انهم قد بدلوا بعدك فأقول فسحقا فسحقا فسحقا

باخوانك فقال هل أنتم أصحابي يريدان لهم مزيد على اخوانه واختصاصا لصعبته ولم ينف بذلك أن يكونوا اخوانه وانما منع أن يسعوا بذلك لأن التعمية بذلك إنما هي على سبيل لثناء عبي المسمى والمدح والترفع من حاله فيجب أن يمدح بارتفاع حاله ويوصف بأفضل صفاته وللصداقة بصحبة النبي صلى الله عليه وسلم درجة لا يلحقهم فيها أحد فيجب أن يوصفوا بها والذين لم يكونوا أقربا بعد من أنه ليست لهم درجة الصعوبة فلذلك وصفهم بأنهم اخوانه جعلنا الله منهم برحمته (فصل) وقوله وأنافرطهم على الخوض يريد أنه يتقدمهم ليهو ويجدون عنده رواء حبيب عن مالك يقال فرطت القوم اذ تقدمتهم لثراء لهم الماء ونهي لهم الماء والرشاء واقترط فلان ابنه أي تقدمه ابن

(فصل) وقوله كيف تعرف من يأتي بعدك من أتيتك عنون أنه لم يره في الدنيا فبأي شيء يعرفهم في الآخرة فقال صلى الله عليه وسلم أرأيت لو كان لرجل خيل غرة مخجلة في خيل دهم بهم ألا يعرف خيله يريد صلى الله عليه وسلم أنه يعرفهم بسيماهم كما يعرف ذو الخيل الغرة المخجلة خيله في جملة خيل دهم بهم والغرة بياض في وجه القرس والتججيل بياض في يديه ورجليه وهذه سماء ظاهرة لا يمكن تغييرها ولا خفاؤها ثم قال صلى الله عليه وسلم فأنتم يا تون يوم القيامة غرة المحجلين من أثر الوضوء وهذا بما يدل على أن سائر الأمم لا تكون على هذه الصفة ولذلك يعرف الغرة المحجلين منهم وفقد ذهب قوم بهذا الحديث إلى أن سائر الأمم كانت لا تتوضأ وأن الوضوء اختصت به أمة محمد صلى الله عليه وسلم ولذلك يعرف أمة بآثار الوضوء وهذا وجه محتمل ويحتمل أن يكون سائر الأمم كانت تتوضأ وضوء ناهذا أو غيره ولا يأتون يوم القيامة غرة محجلين من أثر الوضوء فيسكون ما جعل لأمة محمد صلى الله عليه وسلم من الغرة والتججيل فضيلة خصت بها

(فصل) وقوله فلا يذادن هكذا رواه يحيى وتابعه عليه مطرف وروى أبو سعيد فليذا دن وتابعه ابن القاسم وابن وهب وكثير رواة الموطأ قال ابن وضاح ومعنى فلا يذادن لا يفتعن رجس فعلا يذادبه عن حوضي كما يذاد البعير الفال يريد الذي لأربه فيسقيه قال ابن وهب معناه يطردن وقوله صلى الله عليه وسلم أنادهم الأهم الأهم الأهم يحتمل هذا أن المنافقين والمتردين وكل من توضأ منهم مسامحاً به يشعر بالغرة والتججيل من أثر الوضوء ولذلك يدعوهم النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يكن سيماهم سيماء المسلمين لما دعاهم ويعرف أنهم ليسوا ممن يردحوضه وأنما يدعوهم لما يرى بهم من سيماء أمة فاذ علم أنهم يدلوأ بعده قال فضحا أي بعدا لهم قيل معنى يدلوأ غير واستك ويحتمل أن يكون ذلك لمن رأى النبي صلى الله عليه وسلم فبذل بعده من أهل الردة ويحتمل أن يكونوا ممن يأتي بعده إلى يوم القيامة وقال الداودي أنه ليس هذا بما يحتمل للذاد من عنه يدخول الدار لأنه يحتمل أن يذادوا وقتا فتلحقهم شدة ثم يتوفاهم الله برحمته ويقول لهم النبي صلى الله عليه وسلم مع حقكم ثم شفع فيهم وهذا يدل من قوله على أنه جوز ذلك على أهل الكبار من المؤمنين ص مالك عن

هشام بن عروة عن أبيه عن حمدان بن مولى عثمان بن عفان أن عثمان بن عفان جلس على المقاعد فجاء المؤذن فاتته بملاة العصر فدعا بمااء وتوضأ ثم قال والله لا أحدثنكم حديثا لولا أنه في كتاب الله ما حدثتكموه ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من امرئ يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يمسى الصلاة إلا غفر له ما بين وبين الصلاة الآخرة حتى يصلها قال يحيى قال مالك أراه يريد هذه الآية أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين ش قوله أن عثمان بن عفان جلس على المقاعد وهو موضع عنده باب المسجد

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن حمدان بن مولى عثمان بن عفان أن عثمان بن عفان جلس على المقاعد فجاء المؤذن فاتته بملاة العصر فدعا بمااء فتوضأ ثم قال والله لا أحدثنكم حديثا لولا أنه في كتاب الله ما حدثتكموه ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من امرئ يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يمسى الصلاة إلا غفر له ما بين وبين الصلاة الآخرة حتى يصلها قال يحيى قال مالك أراه يريد هذه الآية أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين

بالمدينة وقال ابن حبيب قال مالك المقاءة الذك كين عند دار عثمان وقال الداودي هو المخرج فجاء المؤذن فأتاه بملاة العصر يريد أن المؤذن كان يؤذنه باجتماع الناس بعد الأذان لشغله بأمر الناس

(فصل) وقوله رضي الله عنه لولا أنه في كتاب الله ما حدثتكموه هكذا رواه يحيى بن يحيى ويحيى ابن بكير وروى أبو ميمون عن لولا آية في كتاب الله ما حدثتكموه ثم ذكر مالك ما عتقد أنه يريد بذلك قتال أراهم بهذه الآية أن الحسنات يذهبن السيئات وعلى هذا التأويل تصح رواية يحيى ورواية ابن بكير فيكون معنى قوله لولا أنه في كتاب الله لولا أن معنى ما أورده عليكم في كتاب الله ما أخبرتكم به لثلاث تسكوا ويكون معنى قول أبي ميمون لولا آية في كتاب الله تتضمن معنى هذا الحديث لما أخبرتكم به لثلاث تسكوا وروى عروة بن الزبير أنه قال يريد قوله تعالى أن الذين يكفون ما أنزلنا من البينات والهدى فلي هذا التأويل لا تصح رواية يحيى وإنما يجب أن تكون الرواية الصحيحة لولا آية في كتاب الله ما روى أبو ميمون من تابعه ومعنى ذلك لولا آية في كتاب الله تمنع من كتمان شيء من العلم لما أخبرتكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما من امرئ يتوضأ فيحسن وضوءه يعني يأتي به على أكل الهيئات والقضائل وتدبره فيحسن في وضوءه وقوله لا يغفر له ما بينه وبين الصلاة الأخرى حتى يصليها ومعنى هذا والله أعلم أن نواب ما فعله من الوضوء الذي أحسن فيه والصلاة بعده أكثر من ثم ما فعله من المعاصي بين الصلاتين ولذلك قال مالك رحمه الله أراهم بهذه الآية أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل أن الحسنات يذهبن السيئات ص مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفاره عينية فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أطراف يديه فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أطراف رجليه قال ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافله له ش قوله إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه يحصل أن يكون معنى ذلك أن فيما فعله من المضمضة كفارة لما ينجس الفم من الخطايا فعبر عن ذلك بغسل وجهه ويحصل أن يكون معنى ذلك أن يعفو تعالى عن عقاب ذلك العضو بالذنوب التي اكتسبها الإنسان وإن لم يخصص بذلك العضو

(فصل) وقوله فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفاره عينية جعل العينين مخرجاً للخطايا الوجه دون الفم والأنف لأن الفم والأنف يجتزمان بطهارة مشروعة في الوضوء دون العينين

(فصل) وقوله فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه دليل على أن الأذنين من الرأس لانه جعلهما مخرجاً للخطايا كما جعل العينين مخرجاً للخطايا الوجه والأطراف مخرجاً للخطايا اليدين والرجلين لأنهما ينفران لأخذ الماء لهما كما ينفر الفم والأنف على الوجه والفرق بين الأذنين والفم والأنف في أنه جعل الأذنين مخرجاً للخطايا الرأس مع أفرادها بالماء ولم يجعل الفم والأنف مخرجاً للخطايا الوجه لأن الفم والأنف مقدمان على الوجه فلم يكن لهما حكم التباعد وخرجت

وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفاره عينية فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أطراف يديه فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أطراف رجليه قال ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافله له

وحدثني عن مالك عن سهيل بن أبي صالح (٧٢) عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ

العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها بدهاء مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب * وحدثني عن مالك عن اسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس ابن مالك أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر فالتبس الناس وضوءاً فلم يجده فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءاً في أناء فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الإناء يده ثم أمر الناس يتوضؤون منه قال أنس فرأيت الإناء ينبع من بين أصابعه فتوضأ الناس حتى توضؤوا من عنده آخرهم * وحدثني عن مالك عن نعيم بن عبد الله المجهري أنه سمع أبا هريرة يقول من توضأ فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى الصلاة فإنه في صلاة ما دام يعمد إلى الصلاة فإنه يكتب له بأحدى خطوتيهِ حسنة ويمحى

خطاياهما منها قبل خروجها من الوجه والأذنان مؤخران على الرأس فكان لها حكم التبع وخرجت خطاياهما منها قبل خروجهما من الوجه والأذنان مؤخران على الرأس فكان لها حكم التبع فنخرج خطايا الرأس منها

(فصل) قوله ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة يستعمل أن يريده أن الوضوء يكفر ذنوبه كلها ويظهر أعضاء كلها من الخطايا وذلك يوجب طهارة جميع جسده من الحدث ثم يكون مشيه إلى المسجد وصلاته وإن كانت فريضة نافلة يريده زيادة من الأجر على ما يكفر به ذنوبه والنافلة في كلام العرب الزيادة ولذلك قال في حديث عثمان إن صلاته بعد وضوئه تكفر عنه مستقبل ذنوبه ومستقبل ذنوبه إلى الصلاة التي تليها لأن وضوئه خاصة يكفر عنه ما مضى ذنوبه على ما جاء في هذا الحديث والله أعلم وأحكم ص * مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها بدهاء مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب * ثم قوله إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه لا يكفر مع الكفر ذنوباً والظاهر أن هذا اللفظ شك من الراوي وقوله خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه يدل على ما قلناه في الحديث قبل هذا الحديث من أن معنى خروج الخطايا من العضو تكفيراً ما اختص به من الخطايا وقوله مع الماء أو مع آخر قطر الماء ونحو هذا الشك من الراوي مع تقارب المعنى

(فصل) وقوله حتى يخرج نقياً من الذنوب من أعضاء الطهارة تسكد الطهارة لسائر الجسد منها وهكذا روى هذا الحديث رواة الموطأ غير ابن وهب فإنه زاد فيه ذكر الرأس والرجلين ورواه الوليد بن مسلم فلم يذكر غير الوجه والله أعلم ص * مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر فالتبس الناس وضوءاً فلم يجده فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءاً في أناء فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الإناء يده ثم أمر الناس يتوضؤون منه قال أنس فرأيت الإناء ينبع من بين أصابعه فتوضأ الناس حتى توضؤوا من عنده آخرهم * ثم قوله فالتبس الناس وضوءاً اسم للاء الذي يتوضأ به ولذلك قال فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءاً في أناء فوضع في ذلك الإناء يده ثم أمر الناس أن يتوضؤوا وهذا إنما يكون بوحى يعلم به أنه إذا وضع يده في الإناء ينبع الماء حتى يعم أصابعه الوضوء وهذا من أعظم المعجزات وأبين الدلالات على صدقه ونبوته وعلى أن ما جاء به من عند الله وحى لأن إخراج الماء من بين أصابعه وخلقه هناك لا يقدر عليه إلا الله تبارك وتعالى القادر على كل شيء والمصدق لرسالة نبيه وقد روى حميد عن أنس أن الإناء كان مخضباً صغر عن أن ينعف فيه يده وتوضأ منه ثمانون رجلاً وازيد ص * مالك عن نعيم بن عبد الله المجهري أنه سمع أبا هريرة يقول من توضأ فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى الصلاة فإنه في صلاة ما دام يعمد إلى الصلاة فإنه يكتب له بأحدى خطوتيهِ حسنة ويمحى

منه بالآخرى سيئة فإذا مع أحدكم الإقامة فلا يسع فإن أعظمكم أجراً أبعدهم داراً قالوا لم يا أبا هريرة قال من أجل كثرة الخطايا

المعلي مادام يقصده الى الصلاة وقوله فانه تكتب له باحدى خطوتي حسنة وتمجي عنه بالآخرى سينته
يحقق أن يريد بذلك أن خطاه حكمين فيكتب له ببعضها الحسنات وتمجي عنه ببعضها السيئات
وأن حكم الحسنات غير حكم عمو السيئات وهذا ظاهر اللفظ ولذلك فرق بينهما وقد ذكر قوم أن
معنى ذلك واحد وأن كتب الحسنات هو بعينه عمو السيئات

(فصل) وقوله فاداسمع أحدكم الإقامة فلا يسع فان أعظمكم أجرا أبعدهم دارا قال مالك لا يجب
ولا بأس أن يسرع في مشيه وقال ابن القاسم لا يجزى والسعي في الحديث هو الاسراع في اتيان
الصلاة حتى يخرج بذلك عن حد المشي ومنع من ذلك لوجهين أحدهما أنه تغل به الخطا وكثرة الخطا
مغيب فيها مرجعها ما تقدم من كتب الحسنات وعمو السيئات ولذلك قال وان أعظمكم أجرا
أبعدهم دارا وفسرت ان ذلك من أجل كثرة الخطا والوجه الثاني انه يخرج عن الوقار المشروع
في اتيان الصلاة ص مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يسئل عن الوضوء من
الغائط بالماء فقال سعيد انما ذلك وضوء النساء ش قال ابن نافع يريد سعيد بن المسيب ان
الاستنجاء بالخجارة يجزى الرجل وانما يكون الاستنجاء بالماء للنساء قال القاضي أبو الوليد رضي
الله عنه يحق أن يحد وجهين أحدهما أن يكون سعيد بن المسيب أراد ان ذلك حكم من أحكام النساء
من جهة العادة والعمل وأن عمل الرجال الاستنجاء ويحق أن يريد بذلك عيب الاستنجاء بالماء كما
قال صلى الله عليه وسلم انما التصفيق للنساء وهذا لا يراه مالك ولا أكثر أهل العلم والاستنجاء
عندهم بالماء أفضل وجميع الفقهاء على أن الاستنجاء يجزى مع وجود الماء وقال ابن حبيب ليس
الاستنجاء يجزى الا مع عدم الماء ولعله أراد بذلك وجه الاستنجاء والافه وخلاف الاجماع فيها
علناه ص مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا شرب الكلب من اناء أحدكم فليغسله سبع مرات ش اختلف قول مالك رحمه
الله في أمر النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الاناء من ولوغ الكلب شربة على الوجوب ومرة على
على الذنب فوجه الوجوب أمره صلى الله عليه وسلم بغسله والامر يقتضي الوجوب ووجه الذنب
أنه حيوان فلم يجب غسل الاناء من ولوغه أصل ذلك الحيوان (مسئلة) واختلف قول مالك
في الكلب الذي يجب غسل الاناء من ولوغه فروى عنه ابن أبي الجهم روايتين أحدهما انه في
الكلب انتهى عن اتخاذه والثانية انه في جميع الكلاب وجه الرواية الاولى ان الامر بذلك انما كان
على وجه التغليظ والمنع من اتخاذه وذلك يختص بلانتهى عنه لا بالمباح ووجه الرواية الثانية عموم
الخبر ولم يخص كلابا دون كلب ومن جهة المعنى انه اذا وجب غسل الاناء من ولوغها لم يتخذ منها
الاناء ضرورة الى الحاجة الوكيدة (مسئلة) ولم يختلف قول مالك في أن اناء الماء يغسل
من ولوغ الكلب واختلف قوله في غسل اناء الطعام فروى عنه ابن القاسم في غسله وروى عنه
ابن وهب وغيره اثبات غسله وجه رواية ابن القاسم أن الامر بغسل الاناء من ولوغ الكلب انما
كان على وجه التغليظ في اتخاذه الكلب وانما يحصل ذلك بغسل اناء الماء لانه هو الذي يمكن أن
تصل اليه الكلاب وأما اناء الطعام فلا تصل اليه لقلته وكثرة التوقي فيه ووجه الرواية الثانية ان هذا
اناء ولغ فيه كلب فشرع غسله كأناء الماء

(فصل) وقوله فليغسله سبع مرات يقتضي اعتبار العدد وقال أبو حنيفة لا يمتد في ذلك العدد
والدليل على ما نقوله الحديث المذكور وفيه أمره بغسل الاناء سبع مرات والامر يقتضي

* وحدثنى عن مالك عن
يحيى بن سعيد أنه سمع
سعيد بن المسيب يسأل
عن الوضوء من الغائط
بالماء فقال سعيد انما ذلك
وضوء النساء * وحدثنى
عن مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
اذا شرب الكلب في اناء
أحدكم فليغسله سبع
مرات

الوجوب (مسئلة) وغسل الاناء من ولوغ الكلب عبادة للنجاسة وذهب ابن الماجشون الى أنه للنجاسة والشك في النجاسة وقال أبو حنيفة والشافعي انه يغسل للنجاسة والدليل على ما نقلوه ان هذا حيوان يجوز الانتفاع به من غير ضرورة فكان طاهراً كالأنعام ص مالك انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استقيموا ولن تحصوا واعملوا خيراً أعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء الا المؤمن ش قوله استقيموا ولن تحصوا قال ابن نافع معناه ولن تحصوا الاعمال المأخوذة ولا يمكنكم الاستقامة في كل شيء قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه معناه عندى لا يمكنكم استيعاب اعمال البر من قوله تعالى والله يقدر السيل والهار علم أن لن تحصوه وقال مطرف معناه ولن تحصوا مالكم من الاجران استقمتم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم واعملوا خيراً أعمالكم الصلاة يريد انها أكثر أعمالكم أجراً وقد روى عن عبد الله بن مسعود أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل فقال الصلاة (فصل) وقوله ولا يحافظ على الوضوء الا المؤمن يريد والله أعلم انه لا يديم فعله بالمسكاره وغيرها منافق ولا يواطىء على ذلك الا المؤمن

ما جاء في المسح برأس والأذنين

ص مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه ش وقال عيسى بن دينار معناه انه كان يقبض أصبعيه من كلتي يديه ويمد أصبعيه اللتين تليان الإبهامين أصبعاً من كل يده ثم مسح بهما أذنيه من داخل وخارج قال وهو حسن من الفعل وهذا الذى قاله عيسى بن محمد وهو حسن في صفة تناول الماء لمسح الأذنين وأما تناوله للغسل ففي العتيبة من رواية ابن القاسم عن مالك يدخل يديه جميعاً في الإناء فيأخذ بهما الماء وفي الميسوط من رواية ابن وهب عن مالك في مسح الرأس يتناول الماء بهما ويفرغه على يسراه وكذلك قال عيسى بن دينار في جميع الوضوء ومعنى ذلك أن يأخذ الماء بهما ثم يجعل بعضه في يسمراه فينقله بهما الى وجهه وخبر ابن حبيب بين الأمرين وبه قال الشيخ أبو محمد والقاضي أبو محمد وجه رواية ابن القاسم ان الطهارة مبنية على أنه متى كان الغسل باليدين كان تناول الماء بهما متى كان باليمنى خاصة كان تناول الماء بها ونحوه ان هذا عمل من أعمال الطهارة للوجه فكان حكمه أن يكون باليدين كما مرارهما مع الماء ووجه رواية ابن وهب حديث ابن عباس انه توضأ أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضاف الى يده الاخرى ثم غسل بها وجهه ثم قال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ ومن جهة المعنى ان هذا تناول الماء للطهارة فوجب أن يحتص باليمنى أصلاً اذا غرق بيمنه ليغسل يسراه ووجه التفسير تساوى اليدين وهكذا الكلام اتماه في غسل الوجه ومسح الرأس وأما غسل اليدين والرجلين فلا تنبيه إلا أن يغرف الماء باليمنى ويفعل باليسرى غير غسل يده اليسرى فانه يغرف باليمنى فيفرغ بها الى اليسرى ثم يغسل باليمنى

(فصل) والنبي يقتضيه الحديث تجديد الماء للأذنين ويجعل أن يكون عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بأصبعين من كل يده فيمسح بهما أذنيه وهو أشبه بحديث عبد الله بن عمر ونحو ما روى عن عبد الله بن عباس أن باطن الأذنين مسح بالسبابة وظاهرهما بالإبهام وهذه طهارة الأذنين عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وجهور الفقهاء وقال الزهري يغسلان مع الوجه وقال الشافعي يغسل

• وحدثنى عن مالك
أنه بلغه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
استقيموا ولن تحصوا
واعملوا خيراً أعمالكم
الصلاة ولا يحافظ على
الوضوء الا المؤمن
• ما جاء في المسح بالرأس
والأذنين
• وحدثنى عيسى عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
كان يأخذ الماء بأصبعيه
لأذنيه

باطنهما مع الوجه وظاهرهما مع الرأس وقد روى عن ابن عباس في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ثم مسح رأسه وأذنيه ظاهرهما بالسبابتين وباطنهما بإبهاميه (مسئلة) وصفة مسحهما أن يمسح ظاهرهما وباطنهما قل مالمك في المختصر يدخل أصبعيه في صماخيه لا يتبع عضونهما (فرع) إذا ثبت ذلك فهل يمسحان فرضاً أو نهلاً ذهب محمد بن مسلمة وأبو بكر الأبهري إلى أنهما يمسحان فرضاً وذهب سائر أصحابنا إلى أنهما يمسحان نهلاً وهو الظاهر من مذهب مالك رحمه الله وجه القول الأول أنهما عضوان جملا في الشرع مخرجا لخطايا عضو فكان حكمهما في الوضوء حكمه كالعينين مع الوجه والاطفار مع اليدين والرجلين ووجه القول الثاني أنهما عضوان سن لهما تجدب الماء فلم يكونا مع الرأس كسائر الأجزاء

(فصل) وقوله وكان يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه ظاهرهما نهية أول بأصبعيه وبقية تنافي الماء لهما وذلك أخذ الماء لهما دون غيرهما من الأجزاء وهذا هو الظاهر من المذهب وقد قال مالك في المختصر يستحب تجديد الماء لهما وقال ابن حبيب من لم يجد لهما ماء فهو بمنزلة من لم يمسحهما وقال محمد بن مسلمة إن شاء جدد لهما الماء وإن شاء مسحهما بما فضل بيده من مسح رأسه وأبو حنيفة يقول لا يستأنف لهما الماء ودليلنا على استثنائهما أن المفصولات نقلنا انفصلت من المفصولات فرضا فكذلك المسحوات نقلنا لا يجب أن تنفصل عن المسحوات فرضا وأما قول محمد بن مسلمة إن شاء مسحهما بما فضل بيده من مسح رأسه فبني على أنهما موضع من الرأس فعكسهما حكمهما في تجديد الماء غير أنهما آخر العضو فيختم مسحه بمسحهما ص **عن مالك أنه بلغه أن جابر بن عبد الله الأنصاري سئل عن المسح على العمامة فقال لا حتى يمسح الشعر بالماء** ش قوله سئل عن المسح على العمامة قال لا حتى يمسح الشعر بالماء يقتضي أن المسح على العمامة لا يجزى وبه قال جمهور العلماء وقال أحمد وداود يجزى المسح على عمامة العرب ودليلنا قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم والامريقة تضي الوجوب فن مسح على العمامة لم يمسح رأسه ولا امتثل الأمر ودليلنا من جهة القياس أن هذا عضو مفترض مسحه فوجب أن لا يجزى المسح على حائل دونه مع السلامة كالوجه في التيمم

(فصل) وقوله حتى يمسح الشعر بالماء يقتضي مسح جميعه لأن لفظ يمسح الشعر بالماء يقتضي أن المسح لا يكون إلا بما في يديه ولو مسح بما على رأسه من بلل أو غيره لم يجزه قاله ابن القاسم ووجهه أنه لم يمسح رأسه بالماء وإنما مسح شعره بل لا يبد جافة ولو مسح بما فضل على يديه من بلل ذراعيه فقد قال مالك من مسح رأسه بلل ذراعيه أو لحيته صلى أعاد الوضوء والملاة وإن ذهب الوقت وليس هذا بجمع وقال ابن الماجشون إن كان يحضرته ماء فلا يمسح بما ذكر من البلل فإن لم يكن يحضرته ماء فليجمع به وبه قال عطاء فقوله مالك يحفل أن يكون موافقا لقول أصبغ أن الماء المستعمل في الوضوء لا يرفع الحدث ويحفل أن يردن ما يتعلق باليدين من البلل عن غسل الذراعين أو بلل اللحية يسير لا يتأى المسح به وهو الظاهر لقوله وليس هذا بجمع ولو كان من الكثرة بحيث يمكن أن يمسح به لكان حكمه حكم الماء المستعمل وهو معنى قول ابن الماجشون والله أعلم وأحكم ص **عن مالك عن هشام بن عروة أن أباه عروة كان ينزع العمامة ويمسح رأسه بالماء** مالك عن نافع أنه رأى صفية بنت أبي عبيد الله بن عمر تنزع خمارها وتمسح رأسها بالماء ونافع يومئذ صغير **سئل مالك عن المسح على العمامة والخمار فقال لا ينبغي أن يمسح الرجل ولا المرأة على عمامة ولا خمار** ولم يمسح على رؤسهما **ش** هذا على نحو ما تقدم من حديث جابر أنه يجب مباشرة الشعر بالماء

وحدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن جابر بن عبد الله الأنصاري سئل عن المسح على العمامة فقال لا حتى يمسح الشعر بالماء وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير كان ينزع العمامة ويمسح رأسه بالماء وحدثني عن مالك عن نافع أنه رأى صفية بنت أبي عبيد الله بن عمر تنزع خمارها وتمسح على رأسها بالماء ونافع يومئذ صغير وحدثني مالك عن المسح على العمامة والخمار فقال لا ينبغي أن يمسح الرجل ولا المرأة على عمامة ولا خمار ولم يمسح على رؤسهما

ولا يجزئ المسح على حائل دون الرأس وإن حكم المرأة في ذلك حكم الرجل
(فصل) وقوله ونافع يومئذ صغير يريد أنه كان وقت ركعتيه فعل ذلك صغيرا منه بحيث لا يحتجب
منه ويجوز أن يطلع على مثل هذا من حال صفة بنت أبي عبيد وذلك أن المرأة ثلاثة أحوال حال صغير
وهي حال لا تؤمر فيها بالاستتار ثم حال شباب وهي حال تؤمر فيها بالاستتار ثم حال هرم وهي حال
تؤمر فيها ببعض الاستتار وما في بيان ذلك كله إن شاء الله ص وسئل مالك عن رجل توضأ
فدس أن يمسح على رأسه حتى جف وضوؤه قال أرى أن يمسح برأسه وإن كان قد صلى بعبد الصلاة
ش ومعنى ذلك أن من توضأ ونسى مسح رأسه فلا يخلو أن يذكر ذلك بمحضرة الوضوء أو ما يقارب
من ذلك أو بعد مدة طويلة فإن ذكر ذلك بمحضرة الوضوء أو قرب به مسح رأسه وما بعده لم يصل
الترتيب المشرع في الطهارة وإن كان ما نسيه مغسولا كرر فيه الغسل على حسب ما كان يقوله
في نفس الطهارة ولا يكرر الغسل فيها يأتي به بعده لمعنى الترتيب روى ذلك عن الشيخ أبي عمران
(مسألة) إذا ثبت ذلك فإن تفريق الوضوء غير عذر يبطله على المشهور من المذهب وقال محمد
ابن عبيد الحكم لا يبطله وقد تأوله غيره من أصحابنا على المذهب وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجه
القول الأول أن هذه عبادة يبطلها الحدث الأصغر فكانت الموالاة شرطاً في صحتها كالمسلاة
والطواف ووجه القول الثاني أن هذه طهارة فلم يكن من شرطها الموالاة كطهارة النجاسة
(مسألة) وأما تفريق الطهارة لغيره فبني ضربين أحدهما النسيان والثاني العجز عن قدر
الكفاية فأما النسيان فلا يفسد الطهارة عنه مالك وابن القاسم على ما تقدم سواء كان ما أخر
مغسولا أو مسحوا طال ذلك أو لم يطل وروى عن مالك مطرف وابن الماجشون أن ذلك في
المسح والمسنون من الغسل قال أبو زيد في ثمانية إذا كان المسح رأساً دون خف وأما
الغسل من المفر وض فإن تأخيرهم يفسد الطهارة بأي وجه أخره من نسيان أو غيره وجه الرواية
الأولى أن الغسل أحد نوعي الطهارة فلم يفسد طهارة ناسيا كالمسح وأنكر حبيب بن
الريبع الرواية الثانية عن مالك على ابن حبيب وقال هي سهو على من نقلها وقد تابع ابن حبيب
على هذه الرواية أبو زيد وهو قول محمد بن مسلمة وأخيه لها بان شأن المسح أخف (مسألة) وأما
عجز الماء عن قدر الكفاية فإنه يبطل الوضوء تفريقه من أجله إذا طال ولا يبطله فيما قرب وروى
ابن وهب عن مالك أنه يبي في عجز الماء عن قدر الكفاية وإن جف وفي الطول المعتبر على رواية
ابن القاسم قولان * أحدهما يبي ما لم يجف * والثاني الرجوع في ذلك إلى اجتراد المتطهر دون
الجفوف كالعمل في الصلاة والله أعلم

✽ ما جاء في المسح على الخفين ✽

ص سئل مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن أبيه المغيرة بن شعبة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجة في غزوة تبوك قال المغيرة فذهبت معه بماء فجاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكب عليه الماء فغسل وجهه ثم ذهب يفرج يده من كى جبته فلم
يستطع من ضيق كى الجبة فأخرجهما من تحت الجبة فغسل يديه ومسح برأسه ومسح على الخفين
فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف يومهم وقد صلى لهم ركعة فملى لهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم الركعة التي بقيت عليهم ففرغ الناس فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسئل مالك عن رجل
توضأ فملى أن يمسح على
رأسه حتى جف وضوؤه
قال أرى أن يمسح برأسه
وإن كان قد صلى أن يعيد
الصلاة

✽ ما جاء في المسح على الخفين ✽

* حدثني يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن عباد
ابن زياد عن ولد المغيرة بن
شعبة عن أبيه المغيرة بن
شعبة أن رسول الله
عليه وسلم ذهب لحاجة
في غزوة تبوك قال المغيرة
فذهبت معه بماء فجاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فسكب عليه الماء
فغسل وجهه ثم ذهب
يخرج يده من كى جبته
فلم يستطع من ضيق كى
جبته فأخرجهما من تحت
الجبة فغسل يديه ومسح
برأسه ومسح على الخفين
فجاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعبد الرحمن بن
عوف يومهم وقد صلى لهم
ركعة فملى رسول الله صلى
الله عليه وسلم الركعة التي
بقيت عليهم ففرغ الناس
فلما قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم

صلاته قال أحسنتم * ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك أخبار
بأن أحكام هذا الخبر متعلقة بالسفر وقوله فذهب معه بماء يريد أنه ذهب معه إلى بعض طريقه لأنه
لا بد أن يبعد عنه أو يتوارق ماء حاجة وقد روى عنه هذا الحديث من غير هذا الطريق
(فصل) وقوله فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكب عليه الماء فغسل وجهه أخبر المغيرة عن
المفروض في الوضوء وترك ذكر غير ذلك من مستنونه لأنه هو المقصد
(فصل) وقوله ثم ذهب بخرج يده من كفى جبهته فلم يستطع من ضيق الجبهة يريد أنه لم يستطع أن
يخرج يده إلى المرفقين وأما الكفان فانهما كانا خارجين وبهما غسل وجهه وأخرجهما من تحت
الجبهة لأنه كان عليه أزار بستره

(فصل) وقوله ومسح برأسه ومسح على الخفين المسح على الرأس أصل في الظهارة والمسح على الخفين
بدل وهو مما استباح به الصلاة في الجلبة وبه قال جمهور الفقهاء وقد روى عن مالك في العتية ما
ظاهر المنع منه وأما معناه إيقار الغسل عليه وحسبك بما أدخل في موطنه وهو أصح ما نقل عنه وقد
قال الشيخ أبو بكر في شرح المختصر الكبير أنه روى عن مالك لا يمسح المسافر ولا المقيم فإن صححت
هذه الرواية فوجهها أن المسح منسوخ * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندني يبعد لأن
ابن وهب روى عنه أنه قال لا مسح في سفر ولا حضر وكانه كرهه وفي النوادر عن ابن وهب أنه قال
آخر ما فرقته على المسح في السفر والحضر وكانه وهو الذي روى عنه متأخروا أصحابه مطرف
وابن الماجشون فدل ذلك على أنه منه أولاً على وجه الكراهية لم ير أهل المدينة يصحون ثم رأى
الآثار فاباح المسح على الإطلاق (مسئلة) وهذا في السفر فأما المسح في الحضر فمن مالك فيه
روايتان أحدهما المنع والثانية الإباحة وهو الصحيح واليه يرجع مالك والدليل على ذلك حديث
علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثه أيام ولياً بين المسافرين
ويوماً ليلية للقيم (فرع) إذا ثبت ذلك فإن المحرم لا يمسح على الخف قاله مالك في المختصر قال
ابن القاسم في المجموعة لأنه مطلق تحت الكعبين وقد روى الشيخ أبو إسحاق في مختصره عن
الوليد بن مسلم عن مالك يمسح المحرم على خف قطعه أسفل من الكعبين ويمر الماء على ما بين
كعبيه وهذه رواية غيره مروفة عن مالك وإنما يعرف هذا من أقوال الأوزاعي والوليد بن مسلم
كثير الرواية عنه * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندني أنه لا يجوز للمحرم أن يمسح على
الخف وإن لم يقطعه أسفل من الكعبين لأنه منهي عن لبسه وإنما يتعلق المسح بما أيسره لبسه وحكم
النساء في المسح على الخف حكم الرجال رواه ابن القاسم وعلي بن زياد عن مالك * قال القاضي أبو
الوليد رضي الله عنه وعندني أنه يجوز لها المسح على الخف حال الإحرام لأنها ليست بمجموعة
من لبسه

(فصل) وقوله فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف يومهم يريد أنه جاءه موضع
الصلاة وجماعة أصحابه فالتقوا عبد الرحمن بن عوف يومهم وفي ذلك دليل على أن الصلاة في أول الوقت
مندوب اليها وإنها فضيلة متأكدة ولذلك قدموا عبد الرحمن بن عوف أذغيب النبي صلى الله عليه
وسلم في حاجته مع فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وقرب موضع تغيبه لا يجوز أن يكونوا
قدموا عبد الرحمن بن عوف خوف فوات الوقت لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بعض صلاته بعد
تمام صلاة عبد الرحمن بن عوف ولا يظن به تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت

صلاته قال أحسنتم

(فصل) وقوله صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعة التي بقيت عليهم يريد الركعة التي أدركم معهم وروى أن تلك الصلاة صلاة الصبح وقوله فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال أحسنتم يريدانه قضى ما بقى من صلاته بعد سلام عبد الرحمن بن عوف وهذا هو الظاهر من لفظ الحديث فقال لم أحسنتم على سبيل التأنيس لهم والامضاء لفعلهم ص مآلك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فقرأه عبد الله بن عمر بمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد بن أبي وقاص سل أباك إذا قدمت عليه فقدم عبد الله فنفى أن يسأل أباه عمر عن ذلك حتى قدم سعد فقال أسألت أباك فقال لا فسأله عبد الله فقال له عمر إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتان بطهر الوضوء فامسح عليهما قال عبد الله وإن جاء أحدنا من الغائط قال عمر نعم وإن جاء أحدكم من الغائط فامسح عليهما قال عبد الله بن عمر على سعد بن أبي وقاص المسح على الخفين في الخضر وهو أمير البلدة على ما علم من حال الصحابة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يهابون في ذلك أمرا ولا غيره ولا سيما وقد علم من فضل سعد المسارعة إلى ما يظهر له من الصواب ويدل أنكر عبد الله بن عمر لذلك أنه لم ير أباه ولا أحدا من جملة الصحابة بالمدنية يمسحون مع تجوزهم له آخر الأفاضل

(فصل) وقول سعد بن أبي وقاص إذا قدمت فسل أباك يحتمل أنه قد كان علم من عمر موافقته في ذلك إما بمغاضاة في هذا الحكم أو بغير ذلك ويحتمل أن يكون أراد أن يعلم ما عند عمر رضي الله عنه في ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله فقدم عبد الله فنفى أن يسأل عمر عن ذلك حتى قدم سعد يحتمل أن يكون عبد الله إنما أغفل سؤال أبيه لأنه سكن ووثق واستغنى بخبر سعد في ذلك وعلم فضله وحفظه وصدقه فلهذا قدم سعد وأمره بالسؤال سأل عبد الله عن ذلك ما لي علم أباه بما ظهر إليه ووصل إليه من علم هذه الحادثة وما لي يطلب زيادة أن كانت عنده وأخبره عمر بمثل ما أخبره به سعد وقال له إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما فجعل طهارة الرجلين عندها دخلها في الخفين شرطاً في صحة المسح عليهما وسيأتي بيانه إن شاء الله

(فصل) وقول عبد الله بن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط تئيباً في الأمر وتقرر باله على طهارة الخفين دون طهارة الفضيلة فأجابهم بأن ذلك لمن تطهر عن حدث (مسئلة) ومن تيمم ثم لبس خفيه فقد قال أصبغ في العتية أن لبس خفيه قبل أن يصلي كان له أن يمسح على خفيه وإن لبسهما بعد أن صلى لم يمسح عليهما قال سحنون لا يمسح عليهما وإن لبسهما قبل الصلاة حكى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم معناه وجه قول أصبغ أنه لبس خفيه بطهارة يستبج بها الصلاة فكان له أن يستبج بها الماء كما مسح على الجبائر ووجه القول الثاني أن هذا أحد حالتي التيمم فلم يستبج المسح على الخفين أصله إذا لبسهما بعد الصلاة واحتج مطرف وصاحبه بأن منتهى طهر التيمم فراغ تلك الصلاة (مسئلة) المشهور من قول مالك وأصحابه أن مدة المسح غير مقدرة قال الشيخ أبو محمد وقال غير واحد من أصحابنا البغداديين في الرسالة المنسوبة إلى مالك في التوقيت أنها لا تصح عنه وفيها أحاديث لا تصح عنه وفي العتية من رواية ابن وهب وابن القاسم للقيم والمسافر أن يمسح وليس لذلك حد من الأيام وقال عنه ابن نافع في المجموعة حده للحاضر من الجمعة إلى الجمعة يريدانه يلزمه خلعها الغسل الجمعة قال الشيخ أبو بكر وقد روى أشهب عن مالك

* وحديثي عن مالك عن نافع وعبد الله ابن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فقرأه عبد الله بن عمر بمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك إذا قدمت عليه فقدم عبد الله فنفى أن يسأل عمر عن ذلك حتى قدم سعد فقال أسألت أباك فقال لا فسأله عبد الله فقال له عمر إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتان بطهر الوضوء فامسح عليهما قال عبد الله وإن جاء أحدنا من الغائط فقال عمر نعم وإن جاء أحدكم من الغائط فامسح عليهما

يسمح المسافر ثلاثة أيام ولم يذكر للقيم وقت وجه القول الأول ان هذه طهارة فلم تتوقت بزمن
مقدّر كفعل الرجلين ووجه القول الثاني ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم يسمح المسافر ثلاثة
أيام والمقيم يوماً وليلة ومن جهة المعنى ان انتقال الطهارة من الغسل الى المسح مؤثر في المنع من
استدامتها كالتيهم ص **عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر بال بالسوق ثم نوضاً فغسل وجهه**
وبديه ومسح رأسه ثم دعى لجنازة ليصلي عليها حين دخل المسجد فمسح على خفيه ثم صلى عليها
ش قوله ومسح رأسه ثم دعى لجنازة ليصلي عليها حين دخل المسجد بمحفل أن يكون أخذ عبد الله
ابن عمر المسح على الخفين ناسياً ومحملاً أن يكون آخر المسح لما اعتقه تفريق الطهارة وبمحفل
أن يكون آخر ذلك لعجز الماء عن قدر الكفاية وقد قال ابن القاسم في المجموع لم يأخذ مالك بفعل
ابن عمر في تأخير المسح لحمل ذلك على القصد الى تأخيرها وروى علي بن زياد عن مالك ان من آخر
مسح خفيه في الوضوء وحضرت الصلاة فلم يصحهما ويصلي ولا يجتمع وهذا محتمل تجوز التفريق
في الطهارة أجمع وبمحتمل أن يكون ذلك لتجوزها في المسح خاصة وقد فسر ذلك محمد بن مسلمة
في المبسوط وقال ان ذلك اذا صار الى المسح فهو خفيف

(فصل) وظاهر قوله انه دعى لجنازة حين دخل المسجد فمسح على خفيه ثم صلى عليها بقية ضيائه
مصححاً بعد دخول المسجد اما أن يكون في المسجد واما أن يكون بعد الخروج منه فان كان في
المسجد فقد استجاز ذلك لقلة الماء الذي يطر منه واما الوضوء في المسجد فقد اختلف فيه أصحابنا
فأجاز ابن القاسم في صحته من رواية موسى بن معاوية عنه وكرهه مكنون لما في ذلك من مجزئ
في المسجد وما يتناثر من الماء مما يؤثر في نظافة المسجد وقد روى محمد بن يحيى في المدينة عن مالك
لا يباح أن يمسح في المسجد وان غطي بالحصاة بخلاف النخاسة لان النخاسة لا يجدها الناس منها بدا
ولا مضرة عليهم في ترك المضمضة في المسجد يريد والله أعلم ان النخاسة تكثر وتسكر فريش في الخروج
لها من المسجد والله أعلم والمضمضة تسدر وتقل فلا مضرة ولا مشقة في الخروج لها من المسجد والله
أعلم وهذا التحليل مروى عن القاسم بن محمد (فرع) اذ قلنا ان ذلك ممنوع في المسجد فقد قال
ابن حبيب جاء النبي أن يتطهر الا خارجاً عنه في رحابه وعلى أبوابه وأباح ذلك في رحاب المسجد وعند
أبوابه متفقاً عن طرق الناس في الدخول اليه والخروج عنه

(فصل) وقوله ثم صلى عليها يريد على الجنازة محفل أن يكون يصلي عليها في موضع الجنازة لقوله
ثم صلى عليها ثم تقضى المهمة والتراخي ومحفل أن يكون يصلي عليها في المسجد والجنازة خارج
المسجد وسياً في الكلام على هذه المسئلة في كتاب الجنازة ان شاء الله ص **عن مالك عن سعيد**
ابن عبد الرحمن بن رقيش انه قال رأيت أنس بن مالك أتى قباء فبال ثم أتى بوضوء فتوضأ
فغسل وجهه وبديه الى المرفقين ومسح رأسه ومسح على الخفين ثم أتى المسجد فعلى ش قوله
ثم أتى قباء فبال إخبار منه بتقديم حديثه على الوضوء وان ما حكاه من المسح على الخفين لم يكن في
تجديد طهارة وانما كان في طهارة حديث لا تجزى الصلاة الا بما وتتم ذلك بإخبار عن دخول
المسجد وصلاته فيه ولم يعين الصلاة لان الطهارة لا تختلف لذلك ص **عن مالك عن رجل توضأ**
وضوء الصلاة ثم لبس خفيه ثم بال ثم زعها ثم ردها في رجله أيسأف الوضوء فقال لينزع خفيه
ثم ليتوضأ وليغسل رجله وانما يسمح على الخفين من أدخل رجله في الخفين وهما طاهران بطهر

* وحدثنى عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
بال في السوق ثم توضأ
فغسل وجهه وبديه ومسح
رأسه ثم دعى لجنازة ليصلي
عليها حين دخل المسجد
فمسح على خفيه ثم صلى
عليها وحدثنى عن مالك
عن سعيد بن عبد الرحمن
ابن رقيش أنه قال رأيت
أنس بن مالك أتى قباء
فبال ثم أتى بوضوء فتوضأ
فغسل وجهه وبديه الى
المرفقين ومسح رأسه
ومسح على الخفين ثم جاء
المسجد فملى * قال يحيى
وسئل مالك عن رجل
توضأ وضوء الصلاة ثم
لبس خفيه ثم بال ثم زعها
ثم ردها في رجله
أيسأف الوضوء فقال
لينزع خفيه وليغسل
رجليه وانما يسمح على
الخفين من أدخل رجله
في الخفين وهما طاهران
بطهر

الوضوء فأما من أدخل رجله في الخفين وهما غير طاهرتين بطهر الوضوء فلا يمسح على الخفين
 ش وهذا كما قال أنه إذا لبس خفيه بعد وضوئه ثم أحدث ثم خلعهما ثم لبسهما فقد زال حكم لبسهما
 على الطهارة وصار لا يسألان على غير طهارة وأدخلهما في الخف طاهرتين شرط في صحة المسح على
 الخفين والفرق بين الخفين وبين الجبائر أن سبب لبس الخفين موقوف على اختيار لا بسبب
 الجبائر غير موقوف على اختيار من وضعت به (مسئلة) ولبس الخفين إنما أبيح للمسح عليهما إذا
 لبسهما الوجه المعتاد من المشي فيهما أو التديني بهما وأما من لبسهما للمسح عليهما فالمشهور من
 المذهب أنه لا يجزئ وحكي أبو زيد في ثمانية عن أبي بصير أنه يكرهه في فعله أجزأه وأجاز ذلك
 إبراهيم النخعي والحكم بن عتيبة وجه المنع أنه إنما أبيح للمسح عليهما للحاجة ومشقة خلعهما ولم يبيح
 المسح عليهما للمشقة إعمال الماء إلى العظم وإنما ذلك حكم الجبائر ووجه الرواية الأخرى أنه غلبوس
 يجوز المسح عليه لضرورة اللبس فجاز المسح عليه إذا لبس للمسح عليه كالجبائر (فرع)
 إذا ثبت ذلك فإن المسح على الخفين لا يرفع الحدث وبه قال جمهور الفقهاء وقال داود يرفع الحدث
 الأصغر وقائمة ذلك أن خلع الخفين بعد المسح عليهما يبطل حكم المسح ويوجب غسل الرجلين
 وقال داود الطهارة باقية لا تبطل إلا بحدث والدليل على ما يقوله أن هذا مسح على حائل دون
 عضو من أعضاء الوضوء فظهور أصله يبطل حكمه إذا مسح على الجبائر ولعصائب
 (فرع) إذا قلنا أنه يجب غسلهما عند نزول الخفين بنوعيهما فقد روى ابن القاسم عن مالك أنه إن
 غسلهما مكانه أجزأه وروى زيد بن شبيب الأسكندري عن مالك أنه ينتقض وضوؤه وبه قال
 الشافعي وجه ذلك عند مالك أن الموالات شرط في صحة الطهارة وذلك لعدم في غسل رجله بعد
 خلع خفيه وجه القول الأول أنه لم يوجد بين حالي الطهارة مهلة فلم تعد الموالات وإنما عدم الموالات
 بأن تضي مدة طويلة بين أول الطهارة وآخرها بعلم فيها المكاف أنه غير كامل الطهارة وهذا
 معدوم في مسئلتنا ولذلك جاز لنا نسي عضو من أعضاء طهارته ثم ذكر بعده مدة أن يفرد به بالطهارة
 لأنه في تلك المدة لم يكن عالماً بأنه على غير طهارة ففي مسئلتنا أبين والله أعلم (فرع) فإذا قلنا أنه
 يغسل فإن غسلهما مكانه أجزأه وإن أخذ ذلك فقد روى ابن القاسم عن مالك أنه يستأنف الوضوء
 وروى محمد بن يحيى عن مالك يجزئ به غسلهما وروى ابن وهب عن مالك أن رجلاً أن يجزئ ذلك
 وإتمام الطهارة أحب إلى وجه القول ما قدمنا من أن الموالات شرط في صحة الطهارة وتنع الموالات
 أن تعلمها مدة يعلم فيها أنه على غير طهارة والرواية الثانية مبنية على أن الموالات ليست بشرط في صحة
 الطهارة أو على أنها ليست بشرط في صحة تطهير ما ظهر من المحل بعد اكتمال الطهارة بتطهير البول
 قال القاضي أبو الحسن من قال من أحسب أن الموالات مستحبة فإنه يغسل رجله وإن طال ذلك ص
 وسئل مالك عن رجل توضأ وعليه خفاء فسبها عن المسح على الخفين حتى جف وضوؤه وصلى
 قال يمسح على خفيه ويعد الصلاة ولا يعد الوضوء ش وهذا كما قال لا نأخذ بيننا أن تأخير غسل
 الرجلين عن الطهارة ناسياً لا يفسدها ولذلك لم يجب عليه إعادة الوضوء ولم يكمل الوضوء دون
 ذلك فوجب إعادة الصلاة والمسح على الخفين بدلاً من غسل الرجلين فكان ذلك حكمهما ص
 وسئل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء قال لا يزع خفيه ثم ليتوضأ
 وليغسل رجله ش هذا المشهور من مذهب مالك رحمه الله والمروى عن جماعة من أصحابه
 وروى موسى بن معاوية الصادح عن ابن القاسم عن مالك في العتبية أنه إذا غسل رجله دون

الوضوء فأما من أدخل
 رجله في الخفين وهما
 غير طاهرتين بطهر
 الوضوء فلا يمسح على
 الخفين قال وسئل مالك
 عن رجل توضأ وعليه
 خفاء فسبها عن المسح
 على الخفين حتى جف
 وضوؤه وصلى قال يمسح
 على خفيه ويعد الصلاة
 ولا يعد الوضوء وسئل
 مالك عن رجل غسل
 قدميه ثم لبس خفيه ثم
 استأنف الوضوء فقال
 لا يزع خفيه ثم ليتوضأ
 وليغسل رجله

سائر أعضاء وضوئه ثم أدخلهما في الخفين جازا للمسح عليهما وإن نام بعد أن لبس خفيه وقبل أن يكمل طهارته فالحلاف بين الرويتين مبنى على فصلين وأما الفصل الأول فإن الرواية الأولى مبنية على أنه لا يطهر عضو من أعضاء الطهارة إلا بكامل الطهارة كلها ولا يكمل بطهره خاصة فحين غسل رجله قبل أن يتوضأ لم تطهر قدمه بغسل قدميه وإنما يطهران بكامل طهارته وكذلك سائر أعضائه وأما الرواية الثانية فبنية على أن كل عضو تكمل طهارته بطهره فإذا غسل رجله فقد طهرتا بالغسل فكان حكمه في لبس الخفين حكم من كملت طهارته لأن قدميه قد مكنت طهارتهما

(فصل) وأما الفصل الثاني فهو أفراد القدمين بالغسل طهارة شرعية يستباح بها للمسح على الخفين دون الطهارة المشروعة في رفع الحدث فلذلك قال أنه إن نام قبل تمام الطهارة جوزه للمسح مع ذلك على الخفين وعلى الرواية الثانية ليست بطهارة شرعية ولا يستباح بها مسح ولا غيره (مسألة) ولو توضأ فغسل إحدى رجليه ثم لبس الخف الواحد ثم غسل الأخرى ثم لبس الآخر فالمشهور من مذهب مالك أنه لا يمسح عليهما وقال مطرف من أصحابنا يمسح عليهما وبه قال أبو حنيفة ووجه الرواية الأولى أن كل ما كانت الطهارة شرطا في صحته وجب أن يتقدم على جميعه كالأصلاة ووجه الرواية الثانية أنه حدث ورد على طهر كامل فأشبهه إذا ابتدأ اللبس بعد غسل القدمين

العمل في المسح على الخفين

(العمل في المسح على الخفين)

• حدثني يحيى عن مالك
عن هشام بن عروة أنه
رأى أبا عبد الله يمسح على الخفين
قال وكان لا يزيد إذا مسح
على الخفين على أن يمسح
ظهورهما ولا يمسح بطونهما
• حدثني عن مالك أنه
مثل ابن شهاب عن المسح
على الخفين كيف هو
فادخل ابن شهاب إحدى
يديه تحت الخف والأخرى
فوقه ثم أمرهما قال يحيى
قال مالك وقول ابن شهاب
أحب ما سمعت إلى في ذلك

ص • مالك عن هشام بن عروة أنه رأى أبا عبد الله يمسح على الخفين قال وكان لا يزيد إذا مسح على الخفين على أن يمسح ظهورهما ولا يمسح بطونهما • ش • وهذا على ما ذكر من جواز المسح على الخفين وذلك أن عروة كان لا يزيد في مسح الخفين على مسح الظهور ومعنى ذلك أن ظاهر الخف عنده محل وجوب المسح وبه قال مالك ولو مسح الأسفل دون الأعلى لم يجزه ويبدأ بأفاهه سحنون وابن حبيب هذا المشهور من المذهب وروى ابن عبد الحكم عن أشهب أنه يعزیه وبه قال بعض أصحاب الشافعي والدليل على المشهور من المذهب أن ظاهر الخف له حكم الخف بدليل أنه لا يجوز للمعمر لبسه وأسفل الخف له حكم النعل بدليل أنه يجوز للحرم لبسه فوجب أن يختص المسح بماله حكم الخف دون ما حكمه حكم النعل وتحرر بذلك أن هذا موضع من الملبوس في القدم لا يلزم المحرم بلبسه فدية فلم يجز أن يفرد بالمسح كما لو انفرد ووجه قول أشهب والله أعلم أن المسح عنه غير مستوعب ولذلك جوز المسح ببعض الرأس وإذا كان أسفل الخف عنه محلا للفرس لأنه يجاذى من القدم ما هو محل لفرض الغسل جاز له الاقتصار عليه ص • مالك أنه سأل ابن شهاب عن المسح على الخفين كيف هو فأدخل ابن شهاب إحدى يديه تحت الخف والأخرى فوقه ثم أمرهما قال يحيى قال مالك وقول ابن شهاب أحب ما سمعت إلى في ذلك • ش • وهذا كما قال لأن ابن شهاب رحمه الله جمع في مسحه بين الفرض وهو ظاهر الخف وبين الفضيلة وهو باطن الخف فمسح جميع الخف إلى العقب وهذا هو المشهور من المذهب وبه قال ابن القاسم وقال ابن عبد الحكم إن مسح باطن الخف فرض لا يخرق الإخلال به وقال ابن نافع من ترك مسح باطن الخف أعاد أبدا وروى ابن عبد الحكم عن أشهب أن الفرض مسح باطن الخف وأنه إن مسحه دون ظاهره أجزأ وقد تقدم توجيه قول ابن القاسم ووجه قول ابن عبد الحكم وابن نافع أنه موضع من الخف يجاذى الغسل من القدم فوجب غسله كالظاهر (فرع) فإذا قلنا برواية ابن القاسم فإن مسح أعلى الخف دون باطنه أعاد

في الوقت وقال سمنون لا إعادة عليه وجد قول ابن القاسم بعيد في الوقت ليؤدي الفرض بانفاق وليأتى به على أكل حياته (مسئلة) وهل عليه استيعاب المسوح من الخف بالمسح أم لا الظاهر من المذهب وجوب الاستيعاب وهو مقتضى رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم في العتية ويقضى قول محمد بن مسلمة ليس شأن المسح الاستيعاب أن ذلك غير واجب وقد قال به قوم من أصحابنا قل الشيخ أبو بكر وجه وجوب الاستيعاب أنه مسح أبداً من غسل فكان حكمه في الاستيعاب كالجسيرة (مسئلة) ويجوز المسح على الخف إذا كان إلى الكعبين قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أن يسترحل الغسل ويكون من الصحة بحيث يمكن متابعة المشي فيه غالباً فإن كان الخرق يسيراً جاز المسح عليه خلافاً لأحد قولي الشافعي وإن كان كثيراً لم يجز المسح عليه وقال الثوري يمسح عليه وعلى ما ظهر من الرجل والدليل على ما نقوله أن هذا ملبوس لا يمكن متابعة المشي فيه غالباً لم يجز المسح عليه كالخرق تلف على الرجل (فرع) وفرق العراقيون من أصحابنا بين القليل الذي لا يمنع المسح وبين الكثير الذي يمنعه فإن القليل ما يمكن متابعة المشي معه غالباً والكثير لا يمكن متابعة المشي معه غالباً وقال ابن القاسم إن الخرق إذا ظهر منه القدم منع المسح وإذا لم يظهر منه القدم لم يمنعه ولم يحد فيه أحد من أصحابنا ربهما ولا لما خلافاً لأبي حنيفة في قوله أن كان الخرق أقل من ثلاثة أصابع جاز المسح عليه وإن كان ثلاثة أصابع فأكثر جاز المسح عليه وأدليل عليه ما تقدم فإن أشكل الخرق فلم يدر أهو من الكثير الذي يمنع المسح أم من القليل الذي لا يمنعه فقد قل ابن حبيب لا يمسح عليه ووجه ذلك أنه لا يجوز المسح إلا على ما يتيقن أجزاءه والله أعلم وأحكم (مسئلة) واختلف قول مالك في جواز المسح على الجر موق فأجزه مرة وأخذ به ابن القاسم ومنعه مرة ووجه الجواز أن هذا خف يمكن متابعة المشي فيه غالباً ووجه الرواية الثانية أن المسح على الخف أيسر لضرورة مشقة خلعه ولبسه وذلك معدوم في الجر موق كالنعل واستدل القاضي أبو محمد في ذلك بأنه ملبوس على ممسوح فلم يجز أن يمسح في الوضوء لغير ضرورة كالعامة فاقضى استدلاله أن الجر موق هو خف ملبوس على خف قال الشيخ أبو محمد في نوادره قل بعض اليفاديين اختلف قول مالك في مسح خف ملبوس على خف فقال مرة يمسح وقال مرة لا يمسح وهكذا ذكره الشيخ أبو بكر في شرحه وقال القاضي أبو الحسن الجر موق هو الخف فوق الخف وغلب ابن حبيب هو خف غليظ لاساق له (مسئلة) ومن لبس مهابيز فوق خف فقد قال سمنون يمسح على المهابيز ووجه ذلك على قول من يرى تبعية المسح بين وعلى قول من لا يرى ذلك أنه لباس موح في يسير الخرق فبان يسامح في يسير الحائل الذي تدعو الضرورة إليه أولى

﴿ ما جاء في الرعاف ﴾
حدثني يحيى عن مالك
عن نافع أن عبد الله بن
عمر كان إذا رجع
انصرف فتوضأ ثم رجع
فبني ولم يتكلم

﴿ ما جاء في الرعاف ﴾

ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا رجع انصرف فتوضأ ثم رجع فبني ولم يتكلم ش قوله انصرف معناه والله أعلم إذا كان يراه فاطراً أو سائلاً أو يرى أثره في أنامله فإن لم يتيقن ذلك ففي المدونة عن مالك في مثل ظن أنه أحدث أو رجع فانصرف لقبول الدم ثم تبين له أنه لم يصبه شيء رجع فيستأنف الصلاة ولا يبني قال ابن القاسم ومن قطع صلاته تعمداً أفسده على من خلفه فظاهر هذا يقتضي أن فعل الإمام ذلك بطلت صلاته وصلاة من خلفه وقال سمنون في المجموعة

ان استخلف الامام في الرعاف ثم تبين له انه لم يرعف لم تبطل على من خلفه لانه نرجح ما يجوز له وليعهده وصلاته خلف المستخلف ووجه قول مالك ما احتج به ابن القاسم وجعل نرجحه من الصلاة بظن الرعاف ممنوعا منه ولذلك أبطل صلاته وصلاته من خلفه وقد قال سحنون ان ذلك يجوز له ولذلك لم تبطل صلاة من خلفه لأن ما كان على وجه السهو لا يتعدى صلاة الامام الى صلاة المأموم كما صلى محمدنا وقد قال سحنون في الامام شك في ثلاث ركعات أو أربع فيسلم على شك أنه قد أبطل عليه وعليهم والفرق بينهما ان هذا ما مورر بالتأدي على اتمام صلاته ومنهى عما أتى به من السلام ومن ظن الرعاف تأمور بالخروج منه عن التأدي وانما ينبي على الظاهر ويحتمل أن يفرق بين الظن والشك وقد قال في الواححة وكتاب ابن سحنون في الذي يسلم على الشك في ثلاث أو أربع انها تجزئه قال ابن حبيب كمن تزوج امرأة لها روح غائب لا يدري أحى هو أم ميت ثم تبين انه مات لمثل ماتت نفى فيه عدمها قبل نكاحها فنكاحه ماض وروى عيسى عن ابن القاسم في العتية فحين صلى ركعتين ثم شك في الوضوء فاتم الصلاة على ذلك ثم تيقن الوضوء أن صلاته تجزئه وقال أشهب لا تجزئه وهو باطل

(فصل) وقوله انصرف فتوضأ ثم رجع فبني ربه انصرف عن صلاته ثم رجع الى الصلاة فبني على ما تقدم له منها ولم يتكلم ربه انه استدام حكم الصلاة وأما قوله فتوضأ فانه يحتمل قوله فتوضأ وضوء الحدث ويحتمل غسل الدم والكلام في هذا الحديث في أربعة فصول أحدها أن الرعاف لا ينقض الطهارة والثاني في أن الحدث يمنع البناء والثالث في أن الرعاف لا ينقض الصلاة والرابع فيما يلزم من الخروج الى غسل الدم وحكم البناء فأما الأول فقد تقدم دليلنا على أن ما يخرج من غير السيلين من الدم لا ينقض الطهارة

(فصل) وأما الفصل الثاني في أن الحدث يمنع البناء سواء كان غاليا أو غير غالي فهو مذهب مالك وجيع أصحابه وقال أبو حنيفة ان الحدث الغالب لا يمنع البناء والرعاف عنده حدث غالب فلذلك يمنع البناء والدليل على ما نقوله ان الحديث اذا خرج الى الوضوء لا يتناول أن يكون في صلاة أو في غير صلاة فان كان في غير صلاة وجب أن لا ينبي على أول صلاته للاجماع على أن التفريق مفسدها وان كان في صلاة وجب أن تبطل صلاته للاجماع على أن الطهارة شرط في صحتها ولو صح بعضها مع عدم الطهارة لوجب أن يصح جميعها مع عدم الطهارة وهذا باطل باتفاق واذا بطل هذا الوجهان بطل البناء مع الحدث

(فصل) وأما الفصل الثالث في أن الرعاف لا يبطل الصلاة ولا يمنع البناء فقد قال القاضي أبو محمد انه اجماع الصحابة يروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وأنس ولا يخالفهم قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي في ذلك المتعلق بالقياس لأنه مانع يخرج من الجسد من غير مسك الطعام والشراب فلم يبطل نرجحه الصلاة كالمزق والدموع

(فصل) وأما البناء فان الافضل عند مالك ان رعفاً أن يقطع الصلاة بكلام أو غيره فيغسل عنه الدم ثم يتدبر الصلاة واه في المجموعة ابن نافع وعلي بن زياد عن مالك وجه ذلك أن يخرج من الخلاف ويؤدى الصلاة باتفاق (فرع) وهذا اذا كان مأموماً فان كان فذاً قبل له أن ينبي أم لا عن مالك في ذلك روايتان احدهما ليس له ذلك وهو المشهور من مذهبه والثانية له ذلك وبه قال محمد ابن مسلمة وجه الرواية الاولى أن العمل يبطل الصلاة وينافيها الا أن يكون بفائدة لا تصح لها به واذا

كان وراء امام أبيه الخروج وغسل الدم ليصير صلاة الجماعة مع الامام ولو لا ذلك لفاته وان كان وحده فلا فائدة في خروجه الا مجرد العمل في الصلاة لأنه يقدر بعد غسل الدم على الصلاة وحده ووجه الرواية الثانية قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وقد تقدم له عمل فوجب أن لا يبطله ومن جهة المعنى ان هذا رُفِعَ في الصلاة فكان له أن يبني في الرُفْعِ كالمأموم (مسئلة) واختلف أصحابنا في حكم الرافع فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك لا يبني حتى يتقدم له ركعة يسجدتها فان رُفِعَ قبل ذلك لم يبن وقال ابن الماجشون ان رُفِعَ في الركعة الاولى قطع واستأنف الإقامة وروى ابن وهب عن مالك فمن رُفِعَ بعد ركعة وسجدة أن يبني أجزاءه وقرأ ابن حبيب بين الجمعة وغيرها فقال ان كان في الجمعة لم يبن الآن رُفِعَ بعد كمال الركعة وأما في غير الجمعة فانه يبني قال سحنون ان أحرم ثم رُفِعَ ببنى على أحراره ووجه رواية ابن القاسم أن البناء لا يكون الا على غير شيء وانما يكون على شيء فقد كمل وحصل وأقل ما يوصف بذلك من الصلاة ركعة يسجدتها وقول ابن القاسم على أن القذف لا يبني ومن جوز البناء قبل عقد الركعة فبني على أن القذف أن يبني وعلى ذلك فرق ابن حبيب بين الجمعة وغيرها لان الجمعة لا تكون الا بالامام ولا يحصل للمأموم حكم صلاة الامام الا بأن يصلي معه ركعة يسجدتها (فرع) فإذا أدرك ركعة يسجدتها وبعدها ركعة يسجدتها سجدة ثم رُفِعَ فخرج ثم رجع بعد أن غسل الدم فروى ابن القاسم انه يأنف تلك الركعة الثانية من أولها وقال ابن الماجشون اذا تقدمت له ركعة كاملة ثم رُفِعَ في الثانية فانه يبني على ما تقدم منها وجه قول ابن القاسم ان الركعة الواحدة لا يصح الفصل فيها بعمل لغيرها وان كان من الصلاة وكذلك من فصل بين ركعة وسجدة ثم رُفِعَ أو سجدة ثم رُفِعَ فانه يأنفها فانه اتمامها ولو كان الخروج لغسل الدم ليس من الركعة كان فصلا بين الركعة مانعا من اتمامها ووجه القول الثاني أن الخروج لغسل الدم لم يكن مانعا من اتمام الركعة

(فصل) وقوله ثم رجع فبني ولم يتكلم يريد انه رجع الى صلاته الى موضع صلاته وذلك ان المأموم اذا رُفِعَ فخرج وغسل الدم فان اعتقد أن امامه في صلاته لم يزمه الرجوع الى تمام ما أدرك معه من الصلاة فإذا سلم الامام قام فأتى بما فات من صلاة الامام وان اعتقد ان امامه قد أتم صلاته فلا يجزئ أن يكون في جمعة أو غير جمعة فان كان في جمعة لم يزمه الرجوع الى الجامع لان بقية صلاته من الجمعة والجمعة لا تصلى الا في الجامع وان كان في غير جمعة أتم حيث غسل عنه أو في أقرب المواضع اليه بما يمكنه أن يتم فيه لان الزيادة على ذلك عمل تستغنى عنه الصلاة فكان مقصدا لها هذا هو المشهور من مذهب مالك ورواية ابن القاسم عنه وهو في المدينة من رواية محمد بن يحيى عن مالك انه لا يرجع لتمام الصلاة الا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المسجد الحرام فجعل له الرجوع لفرضه المسكن وان لم يكن من شرط صحة الصلاة ولعل قوله في حديث ابن عمر فتوضأ ثم رجع انما عني بذلك انه كان يرجع الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم (فرع) فان كان في جمعة فقد قال أبو اسحق وانما يرجع الى أدنى موضع تعلى فيه الجمعة بصلاة الامام ومعنى ذلك ان ما زاد على هذا المقدار عمل كثير مستغنى عنه فان أتم في غير الجامع مع القدرة على اثباته فقد قال الشيخ أبو اسحق لا إعادة عليه فيجعل الرجوع الى الجامع من فضيلة ما بقي عليه من صلاته وليس شرط في صحتها والظاهر من قول مالك ان ذلك لا يجزئه وقد قال ابن المواز من ذكر سجدة السهو قبل السلام من الجمعة فلا يسجد هما الا في المسجد فان سجدهما فلا يجزئه وقول أبي اسحق يصح على رواية محمد بن يحيى عن مالك يرجع الراجع لتمام

صلاته في المسجد الحرام لان اثباته فضيلة وليس بشرط في صحة الصلاة (مسئلة) والمشهور من المذهب ان الراعي يرجع مادام امامه في بقية من صلاته من تشهد أو غيره وقال أبو اسحق ان رجاً أن يدرك مع امامه ركعة والأصل مكانه ص * مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يعرف فيخرج فيغسل الدم عنه ثم يرجع فيبني على ما قد صلى * مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي انه رأى سعيد بن المسيب رعى وهو يصلي فأتى حجرة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بوضوء فتوضأ ثم يرجع فيبني على ما قد صلى * ش وقوله في حديث ابن عباس انه عرف نخرج فيغسل عنه الدم اخبار وتصريح بأنه كان لا يرى الوضوء من الراعي وانه رأى ذلك تكرار من عبد الله بن عباس حتى خرج عن أن يفعل ذلك ساهياً

(فصل) وقوله في حديث سعيد بن المسيب انه أتى حجرة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لعلة كان أقرب المواضع الى الصلاة مما يمكنه فيه غسل الدم لان الراعي انما يجب أن يخرج الى أقرب المواضع المباحة التي يمكنه فيها غسل الدم فان زاد على ذلك بطلت صلاته لان الزيادة على ذلك عمل كثير في الصلاة لاتعلق له بالصلاة وقوله فيه فأتى بوضوء فتوضأ على حسب ما روى في حديث ابن عمر رضي الله عنهما الوجهين المذكورين فيه (فصل) وقوله ثم يرجع فيبني على ما قد صلى يقتضى انه قد كان تقدم من صلاته ما بنى عليه

﴿ العمل في الراعي ﴾

ص * مالك عن عبد الله بن حرملة الاساسي أنه قال رأيت سعيد بن المسيب يعرف فيخرج منه الدم حتى تحتضب أصابعه من الدم الذي يخرج من أنفه ثم يصلي ولا يتوضأ * ش وقوله يعرف فيخرج منه الدم حتى تحتضب أصابعه ظاهر هذا اللفظ يقتضى انها كانت تحتضب أصابعه كلها وهذا في حين الدم الكثير ولعله أراد ألا تأمل العليا من أصابع يده وان ذلك في حين اليسير والراعي على ضربين قليل وكثير فأما الكثير فهو الذي يخرج الراعي الى غسله ثم يبني على ما تقدم من صلاته وأما القليل فانه يفتله بأصابعه حتى يحف ويتأدى على صلاته ويجري ذلك مجرى البثرة يحكم في الصلاة فيخرج منها يسير الدم فانه يفتله بأصابعه حتى يحف ويتأدى على صلاته وهذا لما لانعلم فيه خلافاً (فرع) والكثير أن يسيل أو يقطر لقوله تعالى أو دما مسفوحاً لم يسيل ولم يقطر وانما كان برشح من أنفه فانه يفتله بأصابعه فان عم أنامله الأربع العليا ولم زد على ذلك فهو يسير لا ينصرف منه وان زاد على ذلك الى الانامل التي تليها فليصرف فانه كثير قاله ابن نافع في المجموعه عنه وفي كتاب ابن المواز نحوه ومعنى انصرافه في هذا قطع صلاته واستئنافه بعد غسل الدم لانه حامل نجاسة في خروجه فتبطل بذلك صلاته

(فصل) وقوله ثم يصلي ولا يتوضأ بمقتضى أيضاً معنيين يحتمل أنه يهتدى الى الاخبار عن أن مثل هذا المقدار من الدماء لا يوجب عليه وضوء حدث وهو مذهب من يقول ان خروج الدم من الجسد ينقض الطهارة انه انما ينقضها الكثير الذي يسيل فأما الرشح فلا ينقضها والوجه الثاني أن يريد به ولا يغسل عنه الدم الخارج من أنفه ص * مالك عن عبد الرحمن بن الحجاج انه رأى سالم بن عبد الله يخرج من أنفه الدم حتى تحتضب أصابعه ثم يفتله ثم يصلي ولا يتوضأ * ش وقوله ثم يفتله يريد

* وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يعرف فيخرج فيغسل الدم عنه ثم يرجع فيبني على ما قد صلى * وحدثنى عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي انه رأى سعيد بن المسيب رعى وهو يصلي فأتى حجرة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بوضوء فتوضأ ثم يرجع فيبني على ما قد صلى

﴿ العمل في الراعي ﴾ * وحدثنى يحيى بن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الاساسي أنه قال رأيت سعيد بن المسيب يعرف فيخرج منه الدم حتى تحتضب أصابعه من الدم الذي يخرج من أنفه ثم يصلي ولا يتوضأ * وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن الحجاج انه رأى سالم بن عبد الله يخرج من أنفه الدم حتى تحتضب أصابعه ثم يفتله ثم يصلي

انه كان يقتله بأصابه ليحفظ دما وتذهب رطوبة فلا يفسد ثوبه ولا شيئا من جسده وهذا في اليسير على ما تقدم ذكره

(العمل فحين غلبه الدم من جرح أو رعاف)

ص **(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن المسور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها فأيقظ عمر صلاة الصبح فقال عمر لم تترك الصلاة فمضى عمر وجرحه يشعب دما)** ش قوله أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها فظاهر أن وقت صلاة الصبح من الليل لأن الذي صح عن عمر أنه طعن في صلاة الصبح من أول ركعة ولعل هذا يخالف لتلك الرواية ويحتمل أنه أراد بذلك من الوقت المتصل بتلك الليلة وعند مالك أن النهار من طلوع الفجر وقد روى عيسى عن ابن القاسم أن عمر مات من يومه الذي طعن فيه (فصل) وقوله فأيقظ عمر صلاة الصبح يقتضي أن ذلك يجب عليه لأن الصلاة لا تسقط بمجرد ولا شدة مع بقاء العقل ولذلك قال عمر لم تترك الصلاة يعني أنه لا نصيب له في الإسلام ولا تقبل منه أعماله إذا الصلاة أول أعمال الإسلام قبولاً وأرفعها شأناً فمن ترك الصلاة بطل نصيبه من سائر أعمال الإسلام ولم يتفع بها ولم يكن له نصيب منها ويحتمل أيضاً أن يريد بذلك ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة مكذباً بها وسأني الكلام في ذلك ويحتمل أن يكون أراد بذلك ولا يحتمل دمه من لا يعمل لأن الذي يحتمل الإنسان بدمه هو أظهار الشهادتين والصلاة والزكاة قال الله تعالى فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإني لأبسط لهم فحني ذلك من ترك الصلاة فليس له في الإسلام حظ يحتمل بدمه

(فصل) وقوله فمضى عمر وجرحه يشعب دما يريد بسيل دما وخروج الدم من الجرح على وجهين أحدهما أن يكون منه ملا غير منقطع والثاني أن يجري في وقت دون وقت فإن اتصل خروجه فمضى الجرح أن يصل على حاله ولا تبطل بذلك صلاته لأنه نجاسة لا يمكنه التوقى منها وليس عليه غسلها إلا إذا كثرت ووافقت فانه يستحب له غسلها (فرع) وأما ما لا يتم وخروجه ويمكن التوقى من نجاسة ودمه فإن انبعث في الصلاة بفعل الماصي أو بغيره فانه يقطع الصلاة نجاسة جميعه ونوبه في غسل ما به من الدم ثم يستأنف صلاته لأن هذه نجاسة يمكن التوقى منها ص **(مالك عن يحيى بن سعيد أن سعيد بن المسيب قال ماترون فمضى غلبه الدم من جرح أو رعاف فلم يقطع عنه قال يحيى بن سعيد ثم قال سعيد بن المسيب أرى أن يومي برأسه إيماء قال يحيى قال مالك وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك)** ش سؤال ابن المسيب لأصحابه على سبيل الاستخبار لهم بالمسائل والتدريب لهم في فهمها والنظر في أحكامها ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التنبيه لهم على السؤال عن حكم من رعه الدم وغلب ولم يقطع وقوله أرى أن يومي برأسه إيماء يريد أنه لا يمكن من غسل الدم لأنه لا ينقطع حكمه أن يصل به على هيئة يومي لركوعه وسجوده واختلف أصحابنا في توجيه ذلك فقال ابن حبيب إنما ذلك ليدرا عن ثوبه الفساد بالآباء لأنه لو ذهب فتم ركوعه وسجوده لأفسد ثوبه الدم فكان ذلك من الأعداء التي تبيح الإيماء كما يبيح التيمم الزيادة في ثمن الماء وتسقط فرض استعماله وقال محمد بن مسلة إنما ذلك إذا كان الرعاف يضربه في ركوعه وسجوده كالمد ومن لا يقدر على السجود

(العمل فحين غلبه عليه الدم من جرح أو رعاف)
 * حدثني يحيى بن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن المسور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها فأيقظ عمر صلاة الصبح فقال عمر لم تترك الصلاة يعني أنه لا نصيب له في الإسلام ولا تقبل منه أعماله إذا الصلاة أول أعمال الإسلام قبولاً وأرفعها شأناً فمن ترك الصلاة بطل نصيبه من سائر أعمال الإسلام ولم يتفع بها ولم يكن له نصيب منها ويحتمل أيضاً أن يريد بذلك ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة مكذباً بها وسأني الكلام في ذلك ويحتمل أن يكون أراد بذلك ولا يحتمل دمه من لا يعمل لأن الذي يحتمل الإنسان بدمه هو أظهار الشهادتين والصلاة والزكاة قال الله تعالى فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإني لأبسط لهم فحني ذلك من ترك الصلاة فليس له في الإسلام حظ يحتمل بدمه
 * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن سعيد بن المسيب قال ماترون فمضى غلبه الدم من رعاف فلم يقطع عنه قال يحيى بن سعيد ثم قال سعيد بن المسيب أرى أن يومي برأسه إيماء قال يحيى قال مالك وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك

﴿ الوضوء من المذي ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أمره أن يسئل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دام من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه قال علي فان عندى ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا نسئله أن أسأله قال المقداد فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال إذا وجد أحدكم ذلك فليتوضع فرجه وليتوضأ وضوءاً للصلاة ﴿ ثم قوله ان علي بن أبي طالب أمره أن يسئل له رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل في التعاون على طلب العلم والنبابة فيموجب قبول خبر الثقة فيما يعقل عنه

(فصل) وقوله عن الرجل ان اذا دام من أهله فخرج منه المذي الاصل هاهنا الزوجة وفي غير هذا الموضع القراءة قال الله تعالى في قصة نوح ان ابني من أهلى والمذي بفتح الميم واسكان الدال المعجمة وتحتيف الياه وبتمريك الذال وتشديد الياه حكى ذلك القاضي أبو محمد قال ابن حبيب هو ماء رقيق الى الصغرة يخرج على وجه الصفة عند الالتذاب بالنساء ولذلك قال في سؤاله عن الرجل اذا دام من أهله فسأل عن المذي الخارج بلذة دون المذي الخارج على وجه السلس

(فصل) وقوله فان عندى ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا نسئله أن أسأله اظهر للغير المنع له من المناورة لسؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غاية في حسن الأدب وكرم الاخلاق وتعام المرءة اذا كانت ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعظمه ووفره على أن يذكر بحضوره شيئاً من مباشرة النساء والدونهن على وجه الالتذابهن

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اذا وجد أحدكم ذلك فليتوضع فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة النضح يكون على معنيين الرش والثاني بمعنى ارسال الماء وسكبته وفي الحديث بمعنى ارسال الماء على الفرح لغسله وانما يكون النضح بمعنى الرش في موضع الشك في نجاسة الثوب وسنين ذلك ان شاء الله (مسألة) وقد اختلف أصحابنا في الواجب بالمذي فروى على بن زياد عن مالك يجب به غسل الذكر كله وقال أصحابنا البغداديون معنى ذلك غسل مخرج الأذى من الذكر دون سائرته وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجه ايجاب غسل الذكر قوله صلى الله عليه وسلم لسائل توضأ واغسل ذكرك ومن جهة المعنى ان ما يخرج من الذكر للذة وجب به غسل الذكر كبريد على ما يجب بالبول كالمني ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال اني لأجده يصدر مني مثل الخريزة فاذا وجد ذلك أحدكم فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه للصلاة يعني المذي ﴿ ثم قول عمر بن الخطاب اني لأجده يصدر مني مثل الخريزة يريد أن انحصاره على نفسه كالتحصار الخريزة ورواه عمر فقال مثل الجمجمة يعني أن يريد به أن يجده وهو قائم في الصلاة على ما سئل ذكره بعده فاذا وجد ذلك أحدكم يريد والله أعلم فاذا وجد المذي على غير هذا الوجه وقد يصقل أن يريد به فاذا وجد انحصاره منه مثل الخريزة والاول أظهر لان حكم المذي المنصهر مثل الخريزة وحكم غيره مما يجده الانسان مضطجعا أو جالسا فلا يصدر على نفسه سواء عندنا

(فصل) وقوله فاذا وجد ذلك أحدكم فليغسل ذكره وليتوضأ يصقل أن يكون عمر بن الخطاب خصم بهذا الحكم وان كان هو غير داخل فيه اذا كان خروجه منه على غير وجه اللذة ويصقل أن يكون عمر بن الخطاب أمرهم بذلك وحكمه فيه حكمهم ظهر وجه منه على وجه اللذة وأمر بغسل

﴿ الوضوء من المذي ﴾ حدثنى يحيى عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أمره أن يسئل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دام من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه قال علي فان عندى ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا نسئله أن أسأله قال المقداد فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال إذا وجد أحدكم ذلك فليتوضع فرجه وليتوضأ وضوءاً للصلاة ﴿ ثم قوله ان علي بن أبي طالب أمره أن يسئل له رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل في التعاون على طلب العلم والنبابة فيموجب قبول خبر الثقة فيما يعقل عنه (فصل) وقوله عن الرجل ان اذا دام من أهله فخرج منه المذي الاصل هاهنا الزوجة وفي غير هذا الموضع القراءة قال الله تعالى في قصة نوح ان ابني من أهلى والمذي بفتح الميم واسكان الدال المعجمة وتحتيف الياه وبتمريك الذال وتشديد الياه حكى ذلك القاضي أبو محمد قال ابن حبيب هو ماء رقيق الى الصغرة يخرج على وجه الصفة عند الالتذاب بالنساء ولذلك قال في سؤاله عن الرجل اذا دام من أهله فسأل عن المذي الخارج بلذة دون المذي الخارج على وجه السلس (فصل) وقوله فان عندى ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا نسئله أن أسأله اظهر للغير المنع له من المناورة لسؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غاية في حسن الأدب وكرم الاخلاق وتعام المرءة اذا كانت ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعظمه ووفره على أن يذكر بحضوره شيئاً من مباشرة النساء والدونهن على وجه الالتذابهن (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اذا وجد أحدكم ذلك فليتوضع فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة النضح يكون على معنيين الرش والثاني بمعنى ارسال الماء وسكبته وفي الحديث بمعنى ارسال الماء على الفرح لغسله وانما يكون النضح بمعنى الرش في موضع الشك في نجاسة الثوب وسنين ذلك ان شاء الله (مسألة) وقد اختلف أصحابنا في الواجب بالمذي فروى على بن زياد عن مالك يجب به غسل الذكر كله وقال أصحابنا البغداديون معنى ذلك غسل مخرج الأذى من الذكر دون سائرته وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجه ايجاب غسل الذكر قوله صلى الله عليه وسلم لسائل توضأ واغسل ذكرك ومن جهة المعنى ان ما يخرج من الذكر للذة وجب به غسل الذكر كبريد على ما يجب بالبول كالمني ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال اني لأجده يصدر مني مثل الخريزة فاذا وجد ذلك أحدكم فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه للصلاة يعني المذي ﴿ ثم قول عمر بن الخطاب اني لأجده يصدر مني مثل الخريزة يريد أن انحصاره على نفسه كالتحصار الخريزة ورواه عمر فقال مثل الجمجمة يعني أن يريد به أن يجده وهو قائم في الصلاة على ما سئل ذكره بعده فاذا وجد ذلك أحدكم يريد والله أعلم فاذا وجد المذي على غير هذا الوجه وقد يصقل أن يريد به فاذا وجد انحصاره منه مثل الخريزة والاول أظهر لان حكم المذي المنصهر مثل الخريزة وحكم غيره مما يجده الانسان مضطجعا أو جالسا فلا يصدر على نفسه سواء عندنا (فصل) وقوله فاذا وجد ذلك أحدكم فليغسل ذكره وليتوضأ يصقل أن يكون عمر بن الخطاب خصم بهذا الحكم وان كان هو غير داخل فيه اذا كان خروجه منه على غير وجه اللذة ويصقل أن يكون عمر بن الخطاب أمرهم بذلك وحكمه فيه حكمهم ظهر وجه منه على وجه اللذة وأمر بغسل

الذكر على ما قدمناه ظاهره انه غسل على وجه التعبد ولو كان بغسله لتجاسة المذنب لقال
فليغسل المذنب

(فصل) وقوله وليتوضأ وضوءه للصلاة مبالغة في البيان لئلا يظن السامع انه يريد بالوضوء غسل
الذكر من المذنب فيبين انه يريد وضوء الحدث وقوله يعني المذنب يريد انه يعني بقوله انه يجده ينحدر منه
مثل الخريزة هو المذنب ص **م** مالك عن زيد بن أسلم عن جندب مولى عبد الله بن عياش انه قال
سألت عبد الله بن عمر عن المذنب فقال اذا وجدته فاغسل فرجك وتوضأ وضوءك للصلاة **م** ش
قوله اذا وجدته يريد اذا وجدته قد برز من مخرجها فاغسل فرجك بمحفل أن يريد به مخرج المذنب من
الذكر ويحفل أن يريد الذكر وقوله توضأ وضوءه للصلاة على ما تقدم

الرخمة في ترك الوضوء من المذنب

ص **م** مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سمعه ورجل يسأله فقال اني لأجد البلب
وأنا أصلي أفأنصرف فقال له سعيد بن المسيب لو سال على نخذي ما أنصرفت حتى أقضي صلاتي **م**
ش قوله اني لأجد البلب وأنا أصلي يريد انه يجدي صلاته باللبلا بما يخرج من ذكره فقال سعيد لو
سال على نخذي ما أنصرفت لان ذلك عنده مما لا ينقض الطهارة ولا يمنع صحة الصلاة فحمل مالك رحمه
الله ذلك على سائر المذنب وانما وردت هذه اللفظة عامة في البلب فكان مذهب حذيفة وزيد بن ثابت
والحسن وعطاء وقتادة ان البلب لا يبطل الوضوء في الصلاة على من يتيقنه حتى يقطر فادأطر بطل
الوضوء وكان سعيد بن المسيب يقول لا يبطل الوضوء في الصلاة وان قطر وسال فهذا وجه حديث
سعيد بن المسيب الا أن مالك رحمه الله حمله على المذنب الخارج لغير اللذة وقد روى ابن نافع عن
مالك ان وجد باللب في الصلاة فلا ينصرف حتى يستيقن الآن يكون مستكحفا فيما دى فقرر من
هذا أن ما خرج من العادة وتكرر حتى تشق مرعاته دخل في باب السلس المعفوع عنه ومن قول
مالك ان ما خرج من منى أو مذى أو بول على وجه السلس فانه لا ينقض الطهارة خلافا لابي حنيفة
والشافعي والدليل على ما نقوله ان هذا مانع تجب به الطهارة اذا خرج على وجه الصحة لم تجب به تلك
الطهارة كدم الحيض وحكى القاضي أبو الحسن في المرأة يخرج مهادم الاستحاضة المرة بعد
المرة عليها الوضوء وان كان يتكرر عليها بالساعات استحب لها الوضوء قال ويخرج من ذلك قول
مالك لابن القاسم فيمن اعتراه المذنب مرة بعد مرة عليه الوضوء الآن يستكحه فظاهر قول أبي
الحسن ان المذنب الخارج بغير لذة يجنب به الوضوء الا أن يكثر وهو خلاف المشهور من المذهب وانما
حل شيو خنا قول مالك في المذنب يخرج المرة بعد المرة للذة لان ذلك غالب حال المذنب أن يخرج للذة
وأما ما يستكح به وهو أن يخرج لغير لذة ولا سبب فلا يجنب به الوضوء لانه خارج على غير الوجه
المعتاد فيجبي على مذهب القاضي أبي الحسن ان معنى خروجه على وجه الصحة أن يخرج المرة بعد
المرة ولا يكثر جدا ولا يراعى للذة **م** قال الشيخ أبو اسحاق وقد اختلف في غسل من لدغته عقرب أو
ضرب أسواطا أو كانت به حكة فاغتسل بماء مضمض فأزله فالاختيار أن يغتسل للأنزال فيجبي على
اختباره هذا أن معنى خروجه على وجه الصحة أن يخرج سواء كان السبب للذة أو الماء وقال
معهنون في كتاب ابنه من أمني للدغة عقرب أو ضرب بسيف فلا غسل عليه وانما الغسل على من
خرج منه ذلك للذة مثل أن ينتشر لشبق فيمنى أو ينزل الخوض فيمنى فيجبي على مذهب ان ما كان

م وحديثي عن مالك
عن زيد بن أسلم عن
جندب مولى عبد الله بن
عياش انه قال سألت عبد
الله بن عمر عن المذنب
فقال اذا وجدته فاغسل
فرجك وتوضأ وضوءك
للصلاة
م الرخمة في ترك الوضوء
من المذنب **م**

م حديثي يحيى عن مالك
عن يحيى بن سعيد عن
سعيد بن المسيب أنه سمعه
ورجل يسأله فقال اني
لاجد البلب وأنا أصلي
أفأنصرف فقال له سعيد
لو سال على نخذي ما
أنصرفت حتى أقضي
صلاتي

من المياه يخرج للذة فان خروجه على وجه الصصة أن يخرج لتلك اللذة فان عرا منها فهو خارج على غير وجه الصصة فلا تجب به تلك الطهارة وهذا اجراء على المذهب

(فصل) اذا ثبت انه لا يجب بسلس المذي والبول وضوء فهو على قسمين أحدهما أن ينقطع في بعض الأوقات فهذا يستحب منه الوضوء لكل صلاة الآن يؤذى ويشد البرد وقسم لا ينقطع فهذا لا معنى للوضوء منه لانه يأمن أن يطرأ مثله قبل التلبس بالملء واه على بن زياد عن مالك فان قرن بين صلاتين بوضوء واحد من بسلس أو استخاضة ينقطع في بعض الأوقات في العتية من رواية أشهب عن مالك في المستخاضة لا إعادة عليها وروى ابن المواز عنه تعيد الثانية في الوقت (فرع) ومن بسلس البول فانه يجب عليه الوضوء اذا تعدد البول كالذي بسلس المذي لا يجب عليه الوضوء حتى يقعد للذة بن يلاعب بخرج منه المذي للذة وروى معنى هذا على ابن زياد عن مالك ووجهه انه خارج عن المعتاد والله اعلم ص مالك عن الصلت بن زياد انه قال سألت سليمان بن يسار عن الببل أجده فقال انضح ماتحت ثوبك ش قوله سألت سليمان بن يسار عن الببل أجده: أخله مالك رحمه الله في باب ترك الوضوء من المذي وليس في اللفظ ما يقتضيه دون غيره مما يقع عليه اسم بل الآن يكون عنده في ذلك توقيف ويحتمل أن يكون مالك رحمه الله استوى عنده بل المذي وبطل البول الخارجا على وجه السلس وكان السؤال انما يكون عن أحدهما في الغالب ولما كان هذا الخبر يقتضي الجواب عنهما أو عن أحدهما أدخله في الباب (فصل) وقوله انضح ماتحت ثوبك والله عنه دليل على أن المراد به رفع ما يقع في النفس من الوسواس من احتباس البول وتوقع نجاسة فأمره أن ينضح ماتحت ثوبه وهو الفرج وما قرب منه ثم يلهو عن ذلك الببل ويعتقد انه من الماء الذي نضجه

﴿ الوضوء من مس الفرج ﴾

* وحدثنى عن مالك عن الصلت بن زياد أنه قال سألت سليمان بن يسار عن الببل أجده فقال انضح ماتحت ثوبك بالماء والله عنه

﴿ الوضوء من مس

الفرج ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول دخلت على مروان ابن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مروان ومن مس الذكر الوضوء فقال عروة ما علمت هذا فقال مروان بن الحكم أخبرني بسرة بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ ش قوله فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء اخبار عما كانوا عليه من تذاكر العلم والاجتماع اليه وقول عروة ما علمت ذلك مراعاة لمروان ابن الحكم فيما ادعاه من الوضوء من مس الذكر واطهار مخالفته ولذلك احتج عليه مروان بن الحكم بالخبر الذي رواه عن بسرة بنت صفوان عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ والمس ينطلق من جهة الفرج على مسه بأي جزء كان من جسده وعلى أي وجه مسه عليه الا أنه من جهة العرف والعادة فجرى ذلك في الأكثر على المس باليد لان القصد الى المس في الغالب انما يكون بها وقد اختلف أصحابنا في وجوب الوضوء من مس الذكر فروى ابن القاسم في المروية عن مالك ان الوضوء منه واجب وروى عنه في المستخرجة انه ليس بواجب واحتلف أصحابنا في توجيه القولين فذهب سحنون وغيره من أصحابنا الى أن ذلك على روايةين أحدهما إيجاب الوضوء من مس الذكر وبه قال الشافعي والثانية نفيه وبه قال أبو حنيفة وذهب العراقيون من أصحابنا الى أن ذلك لا خلاف حالين وانه يجب الوضوء اذا قارنه به في وينفيه اذا عرا من ذلك

محمول على الوضوء الشرعي دون غسل اليد لان اليد انا تغسل للنجاسة ولا نجاسة في الذكر توجب
 غسل اليد وقول عمر وقوله من مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء تصريح منه بالاخذ بخبر بسرة
 واعتقاد العمل به ولا يجوز أن يكون عروضة مع دينه وفضله يصبر الى العمل به ويترك ما كان يعتقد
 من ترك الوضوء من مس الذكر الا أن يصح عنده الخبر وبأخذه عن يوثق بنقله ويلزم الاخذ
 بروايته ص **م** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله انه قال رأيت أبي عبد الله بن عمر يغتسل ثم
 يتوضأ فقلت يا أبت أما يجزئك الغسل من الوضوء قال بلى ولكني أحياناً أمس ذكرى فأتوضأ **م**
 ش انما كان حوال سالم أباه لما رآه يتوضأ بعد غسله واقف به بالوضوء فأناكر عليه إعادة الوضوء
 ولا يصح أن ينكر عليه الوضوء مع الغسل برفع صغبر الحدث وكبيره وانما يتوضأ مع الغسل على معنى
 تخصيص أعضاء الطهارة فقال عبد الله بن عمر ان الغسل يجزئ من الوضوء ولكنه ربما مس
 ذكره فتوضأ لذلك ويجوز أن يكون مس ذكره من غير قصد المني بل مرور يديه في ذلك جسده
 ويعتدل أن يكون ذلك بقصد وقد روى معمر في هذا الحديث ما يدل على ذلك (مسئلة) لم
 يذكر في حديث عبد الله بن عمر متى مس ذكره ان كان في حين غسله أو بعد الفراغ منه فان بعد
 غسله فهو حدث مستأنف يحتاج أن يجدد له طهارة وان كان حال غسله وهو الاظهر من قول سالم
 رأيت أبي عبد الله يغتسل ثم يتوضأ ولفتة ثم وان كان موضوعها الهلة فلا تستعمل في مثل هذا الا
 للرتبة فهي بمعنى الفاء وهذا يقتضي ان مس ذكره كان حين غسله ولا يجزئ أن يكون مس ذلك
 قبل أعضاء الوضوء فلا ريب ان غسل أعضاء الوضوء بعد ذلك لا يفتقر الى نية لان نية الغسل
 في أوله التي تستل على نية الوضوء ثابت حكمها ما لم يغسل أعضاء الوضوء من مس ذكره بعد
 وضوئه فقد قال الشيخ أبو محمد تازمه النية للوضوء ومنع من ذلك الشيخ أبو الحسن والقولان
 مبنيان على أصل اختلف فيه قول مالك وأصحابه وهو المتطهر اذا غسل عضو من أعضاء طهارته
 فهو لا يطهر بتمام غسل ذلك العضو لا يطهر الا بتمام طهارته فاذا قلنا ان الحدث لا يزول عن ذلك
 العضو الا بتمام الطهارة لان أعضاء الوضوء التي غسلها حكم الحدث ثابت فيها فكان ذلك بمنزلة أن
 مس ذكره قبل غسله فحكم نية الغسل بأولها لانه لا يأتي الى الآن بموجبها والفعل فلا يحتاج في
 غسل أعضاء الوضوء الى تجديد نية وان قلنا ان أعضاء الوضوء قد طهرت وارتفع الحدث عنها بتمام
 امر الماء عليها قبل تمام الغسل فان ذلك بمنزلة من مس ذكره بعد تمام وضوئه فعليه أن يستأنف
 الوضوء بنية مستأنفة وعلى هذا أيضاً يجب أن يكون الخلاف فيمن مس ذكره في أثناء غسل أعضاء
 وضوئه ان قلنا ان كل عضو يزول حدثه بتمام غسله فلا بد من تجديد نية لا بداء وضوئه وان قلنا
 لا يرتفع حدثه الا بتمام وضوئه فحكم النية الاول باق فلا يحتاج الى تجديد نية والله أعلم ص **م** مالك
 عن نافع عن سالم بن عبد الله انه قال كنت مع عبد الله بن عمر في سفر فرأيت به أن طلعت الشمس
 توضأ ثم صلى قال فقلت له ان هذه لملاة ما كنت تصليها قال اني بعد أن توضأت لملاة الصبح مسست
 فرجى ثم نسيت أن أتوضأ فتوضأت وعدت لملائي **م** ش إعادة عبد الله بن عمر الوضوء
 والصلاة من مس الذكر بعد طلوع الشمس دليل على تأكد ذلك عنده وعلى وجوب الطهارة
 منه وعلى انه من جملة الاحداث التي لا تبقى الطهارة حكمها وروى ابن القاسم وابن نافع عن مالك انه
 يبعد الصلاة في الوقت فان خرج الوقت فلا إعادة عليه وهذا على رواية نفي وجوب الوضوء من
 مس الذكر فانما يعيد في الوقت ليؤدي الصلاة على يقين فاذا خرج الوقت فقد فاق ذلك وقد

وحدثني عن مالك
 عن ابن شهاب عن
 سالم بن عبد الله انه قال
 رأيت أبي عبد الله بن عمر
 يغتسل ثم يتوضأ فقلت
 يا أبت أما يجزئك الغسل
 من الوضوء قال بلى ولكني
 أحياناً أمس ذكرى
 فأتوضأ **م** وحدثني عن
 مالك عن نافع عن سالم بن
 عبد الله انه قال كنت مع
 عبد الله بن عمر في سفر
 فرأيت به بعد أن طلعت
 الشمس توضأ ثم صلى قال
 فقلت له ان هذه لملاة
 ما كنت تصليها قال اني
 بعد أن توضأت لملاة
 الصبح مسست فرجى ثم
 نسيت أن أتوضأ فتوضأت
 وعدت لملائي

روى عن ابن القاسم في إعادة في الوقت وغيره وذهب العراقيون من أصحابنا إلى أنه يعيد أبدا
وبه قال ابن نافع وعيسى بن دينار وهو المروى عن عبد الله بن عمر وقد روى الزهري عن سالم أن
الصلاة التي أعاد عبد الرحمن بن عمر كانت صلاة العصر

﴿ لوضوء من قبله الرجل امرأته ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر أنه كان يقول قبله الرجل
امرأته ووجهها بيده من الملامسة فمن قبل امرأته أو جسدًا بيده فعليه الوضوء * ش قول عبد الله
ابن عمر أن قبله الرجل امرأته ووجهها بيده من الملامسة التي أوجب الله تعالى بها الوضوء في قوله أو
لاستتم النساء وأخبر ابن عمر أن القبلة والجلوس باليد واقعا تحت ذلك وإنهما مما يجب به الوضوء
والى هذا ذهب أكثر الفقهاء وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يوجب ثوب من
ذلك الوضوء وإنما يجب الوضوء بالمباشرة الفاحشة التي يقدر معها خروج الماء والدليل على ما نقوله
قوله تعالى أولاستتم النساء واللامسة التقاء بشرتين فإن قيل إن الملامسة هي الجماع وقد روى ذلك
عن ابن عباس فالجواب أن عبد الله بن عباس من أهل اللسان وعبد الله بن عمر من أهل اللسان
وقد قال إن القبلة من الملامسة وتابعة على ذلك عبد الله بن مسعود وهو من كبار الصحابة وأهل
اللسان ولا يجوز أن يختلفوا في اللغة وإنما اختلفوا في الحكم وذهب عبد الله بن عباس إلى أن
اللامسة التي ذكرت في الآية هي الجماع ولذلك روى عنه أنه قال رباحي كبريم كنى عن الجماع
بالملامسة وليس هذا مما يرد به قول ابن عمر وابن مسعود وقد جلا اللفظ على مقتضاه في اللغة * فإن
قيل إن الملامسة من باب المفاعلة ولا تكون إلا من اثنين واللس باليد إنما يكون من واحد فثبت أن
اللامسة هي الجماع الذي يكون من اثنين * فالجواب أن الملامسة هي التقاء بشرتين سواء كان ذلك
من فعل واحد أو من فعل اثنين لأن كل واحد منهما يوصف بأنه ملامس وملوس على أنه لو سلم له
ما ذكر فإن الملامسة فعل اثنين أيضا لأن كل واحد منهما يقصد إليها ويلتذ بها ولو امتنع ذلك في اللس
لامتنع في الجماع لأن الفعل لواحد * وجواب ثان وهو أن الملامسة قد تكون من الواحد ولذلك نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملامسة وإن كان الثوب ملوسا وليس بلامس * وجواب ثالث
وهو إذا قرئ أولاستتم النساء وبما قرأ الكسائي وحزرة (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن التقاء
البشرتين يكون على ضربين * أحدهما أن يفعل على وجه اللذة فهذا التقدير يجب به الوضوء
* والثاني أن يكون لغیر لذة فهذا لا يجب منه الوضوء وبه قال الثوري ومالك وقال الشافعي يجب به
الوضوء على كل حال وبه قال زيد بن أسلم والأوزاعي والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث
الذي يأتي بعده هذا وهو ما روى عن عائشة أنها قالت كنت أنا وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورجلاني في قبلته فإذا أجد غمزي فقبضت رجلي فإذا قام بسطتهما والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح
ودليلنا من جهة القياس أن هذا المس عرا عن اللذة فلم ينقض الطهارة كلس الذكر

(فعل) وقوله فبمن قبل امرأته أو جسدًا بيده فعليه الوضوء ثقف عام يحتمل أن يرد به من فعل
ذلك ملتذ ولذلك خصه بامرأته لأن قبله الرجل امرأته في الأغلب لا تنفك من لذة وجسدًا بيده
لا يكون إلا لذة بخلاف لمس يدها لتناول شيء أو تناولته هذا الذي قاله أصحابنا والذي من مذهب
مالك وأصحابه أن الوضوء إنما يجب بقصد اللذة دون وجودها فمن قصد اللذة بلمسه فقد وجب عليه

﴿ لوضوء من قبله الرجل امرأته ﴾

امرأته *

حدثني يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن سالم
ابن عبد الله عن أبيه
عبد الله بن عمر أنه كان
يقول قبله الرجل امرأته
ووجهها بيده من الملامسة
فمن قبل امرأته أو جسدًا
بيده فعليه الوضوء

الوضوء التذلل ذلك ولم يلد وهذا معنى ما في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم (مسئلة) وأما
الاعاظ بمجرد فده فروى ابن نافع عن مالك أنه لا يوجب وضوءاً ولا غسل ذكر وقال الشيخ أبو اسحق
من أنعظ انعاطاً قوياً انتقض وضوؤه وهو قول مالك في المدونة وجه القول الأول أن مجرد اللذة
لا يوجب لها طهارة حتى يقارنها معنى آخر من ملامسة أو مذى أو غير ذلك ص **✽** مالك أنه بلغه أن
عبد الله بن مسعود كان يقول من قبله الرجل امرأته الوضوء **✽** مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول
من قبله الرجل امرأته الوضوء **✽** ش قوله من قبله الرجل امرأته الوضوء على نحو ما تقدم وخص
المرأة بذلك لأنها مقصودة باللذة في الأغلب فأما تفصيل الطفل الصغير فلا وضوء فيه لأن ذلك لا يغير
لذة وفي المجموعة ليس في قبله أحد الزوجين الآخر لغبر شهوة من فرض أو غيره وضوء قال ابن القاسم
وأصبح أن أكرهها فعليه الوضوء وجه الرواية الأولى أنه لما كان الغالب عدم اللذة من التقييل على
وجه الاشتاق والتعنين لم يوجب بذلك الوضوء وجه الرواية الثانية أن هذا مما لا يهرى من اللذة في
الأغلب فإذا كان ذلك المعلوم منه حل نادره على حكم الغالب كالجاء للذة لما كان لا يفعل إلا اللذة
وكان ذلك بابه حل الإكراه فيه على الاختيار في وجوب الطهارة

✽ العمل في غسل الجنابة ✽

ص **✽** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل
أصابعه في الماء فخلل بها أصول شعره ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه ثم يفيض الماء على جلده
كله **✽** ش قوله بدأ فغسل يديه يحتمل أن يكون ذلك لما أصابها من مني أو غيره من التصاب فيكون
ذلك واجبا على ما سنده كره بعده هذا ويحتمل أن يكون لقيامه من نومه وأولبه بعده بغسل ما فيكون
ذلك مستحباً على ما تقدم ذكره

(فصل) وقوله ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة يريد الوضوء المشرع وقد تقدم ذكر وصفه
ومن جلته غسل الرجلين وقد اختلف أصحابنا في تأخير غسل الرجلين إلى آخر الغسل أو تقديم
ذلك في جلة الوضوء في ابتداء الغسل فروى علي بن زياد عن مالك في المبسوط ومن أحب أن يؤخر
الغسل على تأخير غسل الرجلين وروى ابن وهب عن مالك في المبسوط ومن أحب أن يؤخر
غسل رجله حتى يفرغ من غسله فيغسلها فذلك واسع وجه القول الأول حديث عائشة هذا أنه
يتوضأ كما يتوضأ للصلاة وذلك يقتضي غسل رجله كما يقتضي غسل وجهه ويديه وجه القول
الثاني حديث ميمونة في وصف غسل النبي صلى الله عليه وسلم قالت توضأ رسول الله صلى الله عليه
وسلم وضوءه للصلاة وأخر غسل رجله وغسل فرجه وما أصابه من الأذى ثم أفاض عليه الماء ثم نعى
رجليه فغسلها هذا غسله من الجنابة ومن جهة المعنى أنه لما افتتح غسله بوجهه الذي هو أول أعضاء
الوضوء ختمه برجليه التي هي آخر أعضاء الوضوء ليكون سائر الجسد تبعاً لأعضاء الوضوء فان قلنا
برواية علي بن زياد فعندي أن عليه أن يمسح رأسه قبل غسل رجله ثم يغسل رجله ثم يستأنف
فخلل شعر خيته وتخليل شعر رأسه وهو عندي معنى قول ابن حبيب يتوضأ وضوءه للصلاة كاملاً
وروى ابن القاسم عن مالك في المدونة يتوضأ الجنب قبل غسله وإن قلنا برواية ابن وهب فإنه إذا
غسل وجهه خلل أصول شعر خيته ثم غسل يديه ثم غرغف ما يخلل به أصول شعر رأسه ثم يفيض الماء

وحدثني عن مالك أنه بلغه
أن عبد الله بن مسعود
كان يقول من قبله الرجل
امرأته الوضوء وحدثني
عن مالك عن ابن شهاب
أنه كان يقول من قبله
الرجل امرأته الوضوء

✽ العمل في غسل الجنابة ✽
✽ حدثني يحيى عن مالك
عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة أم المؤمنين
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان إذا اغتسل
من الجنابة بدأ فغسل يديه
ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة
ثم يدخل أصابعه في الماء
فخلل بها أصول الشعر
ثم يصب على رأسه ثلاث
غرفات بيديه ثم يفيض
الماء على جلده كله

على سائر جسده (فرع) وإذا قلنا برواية علي بن زياد قدم وضوءه وأخر غسل رجله فقد روى
على عن مالك أنه بعد الوضوء عند الفراغ من الغسل ورواه ابن القاسم عن مالك في المبسوط
ووجه أنه راعى الموالاة في الوضوء والأتان به على هيئته وصورته

(فصل) وقوله ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره في ذلك أغراض مقصودة أحدها
تسهيل إيصال الماء إلى البشرة وأصول الشعر وهذا مذكور في المختصر والواضحة * والثاني
مباشرة الشعر باليد على أكثر ما يمكن لما يلزم من إمرار اليد على جميع الجسد وقد أشار إليه مالك
من رواية علي بن زياد عنه في المجموعة (مسئلة) وهذا حكم شعر اللحية في التخليل في الطهارة
وقد اختلفت الرواية في ذلك عن مالك فروى ابن القاسم عنه ليس على المقتسل من الجنابة تخليل
لحيته وروى عنه أشهب أن ذلك عليه وجه رواية ابن القاسم أن الفرض قد انتقل إلى الشعر
النابت على البشرة فوجب أن يسقط حكم إيصال الماء إلى البشرة بإمرار اليد عليها ووجه قول
أشهب قول عائشة في هذا الحديث ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ومن جهة المعنى
أن استيعاب جميع الجسد في الغسل واجب والبشرة التي تحت اللحية من جلته فوجب إيصال الماء
إليها وما نثره بالليل وإنما انتقل الفرض إلى الشعر في الطهارة المغيرة لأنها مبنية على التخفيف
ونبابة الأبدال فيها من غير ضرورة ولذلك جاز فيها المسح على الخفين ولم يجزى في الغسل

(فصل) وقوله ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات يحتمل أن يكون على مائرع في الطهارة من
التكرار ويحتمل أن يكون لتمام الطهارة لأن الغرفة لا تجزى في استيعاب ما يحتاج إليه من غسل
رأسه (فرع) قال القاضي أبو محمد ويخرج في تخليل شعر الرأس روايتان على رواية ابن القاسم
أن ذلك جاز وعلى رواية أشهب لا يجوز * وقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي في هذا
نظر لأن بشرة الرأس مسوحة في الوضوء مفسولة في الغسل فلذلك اختلف حكم شعرها وليس
كذلك بشرة الوجه فاتمام مفسولة في الحالتين فيحتمل أن يكون الشعر النابت عليها واحدا في
الحالتين والله أعلم

(فصل) وقوله ثم يفيض الماء على جلده كله إفاضة الماء على الجلد يكون بإرسال الماء باليد على
الجسم وقد يكون إمرار اليد مع الماء معينا في الإفاضة وقد يجوز خلل الإفاضة من ذلك إلا أنه لما
جمع على أن الجلد لا بد من استيعابه بالإفاضة وعلمنا أن من الجسد مغاير ومواضع لا يصل إليها الماء
بإرساله من أعلا الجسد حتى يوصل إليه باليد ولنا ذلك على أن إمرار اليد معتبر مع الإفاضة في جميع
الجسد لا لاجتماع على أن حكم الجسد متساو في الغسل وهذا مذهب مالك أنه لا تصح الطهارة إلا بإمرار
اليد على جميع البدن وقال أبو حنيفة والشافعي ليس إمرار اليد على الجسد شرطاً في صحة الطهارة
وبه قال محمد بن عبد الحكم وأبو الفرج من أصحابنا والدليل على صحة القول الأول قوله تعالى ولا
جنبا إلا ما برى سبيل حتى تغتسلوا وجه الاستدلال من الآية أنه نهى عن الصلاة إلا بالاعتسال
والاعتسال معنى مفعول لمعلوم أنه زائد على إفاضة الماء والغمس في الماء فلذلك فرقت العرب بين
قولهم غسلت الثوب وقولهم أفضت عليه الماء وغمسته في الماء ودليلنا من جهة القياس أن هذا أحد
نوعى الطهارة فلزم فيها إمرار اليد مع الماء كالمسح (فرع) إذا ثبت ذلك فمن لم يستطع إمرار يده
على جميع جسده فقد قال مصنون يجعل من يلى ذلك منه أو يعالجه بمغرة وفي الواضحة أنه يمر يده
على ما يدركه من جسده ثم يفيض الماء حتى يعم ما لم تبلغه يده وللقاضي أبي الحسين في ذلك قولان

أحدهما أنه إذا لم يجد ثوباً يمسح به على جسده ولم يجد من يتناول ذلك منه أجراً فافضة الماء للضرورة
والقول الثاني أنه إن كان الذي لا يناله من جسده كثيراً فعليه أن يأتي بمن يلي ذلك منه وإن كان
يسيراً إلا أنه فهو ومعفو عنه كالعمل اليسير في الصلاة **ص** **ع** مالك عن ابن شهاب عن عروة بن
الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إناء هو الفرق من
الجنابة **ع** ش قوله كان يغتسل من إناء هو الفرق يعمل بمعنيين أحدهما أنه كان يغتسل من
هذا الإناء وإن استعمل اليسير من مائه ويأتي أكثره أو استعمل جميع مائه وزيادة معه فيتناول
ذلك إناءة الوضوء بذلك الإناء وقد اجمع الفقهاء على جواز الوضوء بكل إناء طاهر ليس فيه من
ذهب ولا فضة إلا ما روى عن ابن عمر أنه كان يمنع الوضوء من إناء الشبه ونجاسة ناعية الذهب وقد
روى أن الإناء الذي أشارت إليه عائشة أنه كان من شبه والمعنى الثاني أنه يعمل أن يريده أنه كان
يستعمل في غسله من ذلك الإناء المسمى بالفرق فتقصد بذلك الإخبار عن مقدار ما كان يستعمله
غالباً من الماء وإن لم يكن فيه إخبار عن أقل ما يجزى عن ذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان يتوضأ بالماء ويتطهر بالصاع وهذا أيضاً ليس فيه تحديد لأقل ما يستعمل في الوضوء والغسل
ومن اغتسل أو توضأ بأقل من ذلك أجراً هذا هو المشهور من المذهب قال الشيخ أبو إسحاق
لا يجزى في الغسل أقل من صاع ولا في الوضوء أقل من مد وفي البتية من روى عنه عيسى عن ابن
القاسم عن مالك قال رأيت عياش بن عبد الله بن معبد وكان فاضلاً بتوضأ بثلاث مد هشام ويفضل
له منه ويصلي بالناس فأعجب مالك الكاوثل المسمى به هشام دون الرطل وقال ابن نافع الفرق ثلاثة أصع
بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وروى يحيى الفرق بتسكين الراء وروى غيره الفرق بفتح الراء وهو
الصحيح والفرق ثلاثة أصع قاله عيسى عن ابن كنانة **ص** **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر
كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فأفرغ على يده اليمنى فغسلها ثم غسل فرجه ثم مضى واستنثر
ثم غسل وجهه ونفض في عينيه ثم غسل يده اليمنى ثم اليسرى ثم غسل رأسه ثم اغتسل وأفاض
عليه الماء **ع** ش قوله كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فأفرغ على يده اليمنى فغسلها لما ذكرناه من
غسل اليد قبل ادخالها في الإناء وبكفي غسل اليمنى في هذا الموضع على قول أشهب لم يكن يغرف
الماء بها ولا معنى لغسل اليد اليسرى معها لأنه يغسل بها فرجه بعد ذلك فيبائر النجاسة ولا يباشر
شيئاً من ذلك بيمينه ولذلك غسلها يتناول بها الماء

(فصل) وقوله ثم غسل فرجه يده بأغسل فرجه قبل وضوئه لما فيه من إزالة نجاسة ان كانت عليه وانما تكون طهارة الحدث بعد إزالة النجاسة وتطهير الاعضاء منها ولان في غسل الفرج من الذكر يجب أن يقدم ذلك قبل الوضوء لان مس الذكر بعد الوضوء ناقض للطهارة عند جماعة من الفقهاء ومما يجب التوقي منه عند سائرهم للخلاف في ذلك (فرع) فاذا قلنا انه يؤثر في الطهارة الصغير دون الكبير لانه اذا غسل ذكره في جنباته فانه يقضى بذلك من غسله وان كان ماساله (فصل) وقوله ثم مضمض واستنثر يريده انما كان غسل يده ليتناول الماء ثم غسل فرجه لازالة النجاسة منه لتقدم غسله على وضوئه ثم بدأ بالوضوء ليفتح به غسله على ما تقدم

(فصل) وقوله ثم غسل وجهه ونضح الماء في عينيه كان عبد الله بن عمر ينضح الماء في عينيه في طهارته على معنى المبالغة لا على معنى الوجوب وروى عن مالك أنه قال ليس العمل على حديث ابن عمر في نضح العينين بربطه لأنه لا يرى فعل ذلك ثلثاً لمحق بالسنن وأما المضمضة والاستنشاق فهما

* وحدثني عن مالك عن
ابن شهاب عن عروة بن
الزبير عن عائشة أم
المؤمنين أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كان يغتسل من إناء هو
الفرق من الجنابة
* وحدثني عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
كان إذا اغتسل من الجنابة
بدأ فأفرغ على يده اليمنى
فغسلها ثم غسل فرجه ثم
مضمض واستنثر ثم غسل
وجهه ونضح في عينيه ثم
غسل يده اليمنى ثم اليسرى
ثم غسل رأسه ثم اغتسل
وأفاض عليه الماء

• وحديثي عن مالك أنه بلغه أن عائشة سئلت عن غسل المرأة من الجنابة فقالت لتغسل على رأسها ثلاث حففات من الماء ولتغسل رأسها بيديها • واجب الغسل إذا التقى الختانان •

• حديثي يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون إذا مس الختانان فقد وجب الغسل • وحديثي عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سامة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الغسل فقالت هل تدري ما مثلك يا أباسمة مثل الفروج يسمع الديكة تصرخ فيصرخ معها إذا جاوز الختانان فقد وجب الغسل • وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري أتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه

سنتان في النسل وهو الذي ذهب إليه مالك أن المضمضة والاستنشاق ليسا بواجبين في غسل الجنابة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هما واجبان فيه والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ومن قال بقوله أن هذه طهارة تتعلق بالبدن فلم يجب فيها إيصال الماء إلى داخل النهم والأنف من غير نجاسة كغسل الميت

(فصل) وقوله ثم غسل يده اليمنى ثم غسل يده اليسرى أخبار عن استعماله التيمن في غسله والترتيب غيرها ولا خلاف أن هذا الترتيب مستحب وليس بمستحق والله أعلم ص • مالك أنه بلغه أن عائشة أم المؤمنين سئلت عن غسل المرأة من الجنابة فقالت لتغسل على رأسها ثلاث حففات من الماء ولتغسل رأسها بيديها • ش سؤاها عن غسل المرأة من الجنابة خاصة لأنه أمر متكرر وليس عليها نقض رأسها أو الماء الحيض فقليل ولا بد لها من نقض رأسها إلى تلك المدة في الأغلب إلا أن صفة الغسل منهما واحدة وفولها لتغسل على رأسها ثلاث حففات قصدت إلى الأهم على السائلة فيها علمت من حالها فاجابته بأهيكها نقض رأسها أن تغسل عليه ثلاث حففات من الماء وتغسل يديها ليداخله الماء ويصل إلى بشرة الرأس لأن الفرض في الغسل استيعاب البشرة بالغسل

• واجب الغسل إذا التقى الختانان •

ص • مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون إذا مس الختانان فقد وجب الغسل • ش قوله إذا مس الختانان فقد وجب الغسل يريد ختان الفرج وختان الذكر ولا يتاسان إلا باليلاج قاله ابن حبيب ورواه عن مطرف وابن الماجشون عن مالك وهو موجب للغسل عند مالك والشافعي وأبي حنيفة وقد اختلف في ذلك الصحابة اختلافا كثيرا ثم رجعوا فيه إلى رواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل منه وقال داود لا يجب بذلك الغسل وقد أخرج البخاري ومسلم حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا قعد بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وفي حديث مسلم وإن لم يدر وليلنا من جهة القياس أن هذا معنى يتعلق بالجماع فوجب أن يتعلق بالتقاء الختانين كالحد والمهر ص • مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سامة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الغسل فقالت هل تدري ما مثلك يا أباسمة مثل الفروج يسمع الديكة تصرخ فيصرخ معها إذا جاوز الختانان فقد وجب الغسل • ش سؤاها عما يوجب الغسل عام غير أن ما فهمت عنه أنه سأل عن معنى الجماع ولذلك لم تجبه عن جميع ما يوجب الغسل وإنما جابته على ما يوجب الغسل بمعنى الوطء

(فصل) وقولها هل تدري ما مثلك يا أباسمة مثل الفروج يسمع الديكة تصرخ فيصرخ معها يحصل معنيين أحدهما أن أباسمة كان في زمان الصبا وقبل أن يبلغ حد الجماع يستل عن مسائل الجماع ويتكلم فيها وهو لا يعرفه إلا بالسمع من غيره كالفروج الذي يسمع الديكة التي بلغت حد الصراخ تصرخ فيصرخ معها وإن لم يبلغ ذلك الحد والثاني أن أباسمة كانت صبيا لم يبلغ العلم في الكلام في العلم إلا أنه كان يسمع الرجال والمكملون في العلم فيتكملم معهم ص • مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري أتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه

وسلم فقال له القدش على

اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في أمراني لا عظم أن استقبلك به فقال ما هو ما كنت سائل عنه أمك فاستلني عنه فقال الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل وقالت إذا جاوز الختان فقد وجب الغسل فقال أبو موسى الأشعري لا أسئل عن هذا أحد بعدك أبدا ثم قوله لقد شق على اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في أمراني لا عظم أن استقبلك به يريد أن الخلف شق عليه ولم يشق عليه بالقوته ولقوته موجبه والاخبار الصراح التي يتعلق بها الفريقان فيشق عليه ترك بعضها والتعلق بآخرها ولا يصح ذلك إلا بدليل وأعظم أن يستقبل به لما فيه من التصريح بمعاملة النساء فنهته على أن حرمنها مؤبداً وانها في ذلك بمنزلة الأم وإن كل ما يجوز للرجل أن يستقبل به أمه إذا رجا عنه هامة علمها فلا عليه أن يستقبل به أم المؤمنين (فصل) وقوله الرجل يصيب أهله يريد بذلك الجاع وقوله ثم يكسل ولا ينزل يقال أكسل الرجل إذا فتر عن الجماع فقالت إذا جاوز الختان فقد وجب الغسل فأجابته بعلمها في ذلك وما توفي عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهي كانت أعلم الناس بذلك وبما تقدم منه وماتاً خرم كاهن من النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك قال لها أبو موسى لا أسئل عن هذا أحد بعدك يريد أنه قد أخذ بقولها في ذلك ووثق بعلمها من مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن كعب بن محمد بن عوف أن محمود بن لبيد الانصاري سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل فقال زيد يغتسل فقال له محمود أن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل فقال له زيد بن ثابت أن أبي بن كعب نزع عن ذلك قبل أن يموت ثم سؤال محمود بن لبيد زيد بن ثابت عن هذا الحكم لأن الانصار كانت تقول لا يجب الغسل إلا بالانزال وكان المهاجرون يقولون يجب الغسل بالقتاء الختاني فأسلوا أبا موسى الأشعري أبي عائشة رضي الله عنها ليعلموا ما توفي عنه النبي صلى الله عليه وسلم فما أخبرتهم بموجب الغسل نزع أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما ممن كان ينفي الغسل إلى قول عائشة وعلموا أن ما كان عندهم من نفيه منسوخ أو مخصوص وقبر روى عن سهل بن سعد الساعدي عن أبي ابن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جعل ذلك رخصة للناس في أول الإسلام لقلة الثياب ثم أمرنا بالغسل ونهيننا عن ذلك يعني الماء من الماء وروى عن ابن عباس أنه قال إنما ذلك في الاحتمال ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا جاوز الختان فقد وجب الغسل ثم قوله كان يقول إذا جاوز الختان الختان يدل على تكرار هذا القول منه واعتقاده له وأخذه به وهذا حكم الواطئ في الفرج فأما في غير الفرج فلا غسل على الواطئ إلا أن ينزل فيجب عليه الغسل بالانزال ولا غسل على المرأة إلا أن تنزل فإن وصل شيء من مائه إلى فرجها ففي المصونة عن مالك لا غسل عليها إلا أن تكون التذت قال ابن القاسم يريد أنزل وقال الشيخ أبو اسحاق وقد قيل عليها الغسل وإن لم تنزل وهو الاختيار احتياطاً وجه قول ابن القاسم أن غسل الجنابة إنما يجب بالقتاء ختاني أو انزال وقد عدا في حق المرأة فلا غسل عليها وجه الرواية الثانية أنه إذا وصل ماء الرجل قبلها والتذت أشكل علم الأمرها فلم تدر أنزلت أم لا ولما كان غالب حالها الانزال عند وجودها للتذت حمل أمرها على الغالب قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهو عندي معنى قول مالك والله أعلم وأحكم

وضوء الجنبة إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يغتسل

ص مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال ذكر عمر بن الخطاب (رسول الله

صلى الله عليه وسلم انه تم عليه جنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم توشأ وأغسل ذكرك ثم نم **ش** سؤال عمر بن الخطاب رضى الله عنه في هذا الحديث محذوف لانه سأله هل له أن ينام قبل أن يتسل اذا أصابته الجنابة فقال النبي صلى الله عليه وسلم توشأ وأغسل ذكرك ثم نم يريد والله أعلم ان له تأخير الغسل ما لم يأت وقت الصلاة ونديه الى أن يتوشأ ويغسل ما بذكره من الأذى ثم ينام ان شاء وليس هذا بواجب على من أراد النوم وروى ابن نافع في المجموعة عن مالك من لم يفعل فليستغفر الله تعالى وقال الله اودى من ترك ذلك لم تسقط عدالته وهذا الاظهر من قول الفقهاء والاصل في ذلك ما رواه أبو اسحق السبيعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يس ماء وذكر الشيخ أبو محمد عن ابن حبيب وجوب ذلك قال وماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان ينام جنباً ولا يس ماء فحمله عندنا انه لم يحضره ماء وأنه تميم وهذا الذي قاله بعد لانه لا يستعمل هذا اللفظ في العادم الماء ولذلك لا يقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ولا يس ماء ويريد به عدم الماء لانه انما جرت العادة بذلك كره العلة المانعة من ذلك وهو عدم الماء هذا عرف التعاطب ولما قالت كان ينام بعد الجماع من غير أن يس ماء كان مقتضى اللفظ وظاهره استحبابه ذلك ولذلك قلنا فيما روى أن ما عزاز ما فرجهم ان ارجهم كان لاجل الزنا وليس لقائل أن يقول كان قتل وكذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سها فسد ظاهراً ان سجوده كان لسهوه ولا يصح أن يقال ان سجوده كان على وجه الشكر أوله يرد ذلك من المعاني فلا يصرف عن هذا اللفظ الا بدليل (مسئلة) ولا يبطل هذا الوضوء ببول ولا غائط قاله مالك في المجموعة ولا يبطل بشئ الا بعد اعادة الجماع فان جامع بعد وضوئه أعاد الوضوء لان الجماع الثاني يحتاج من أحدث اوضوه مثل ما احتاجه الاول **ص** **ش** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول اذا أصاب أحدكم المرأة ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل فلا يتم حتى يتوشأ وضوئه للصلاة **و** حدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر كان اذا أراد أن ينام أو يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم طم أوام

صلى الله عليه وسلم انه تم عليه جنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم توشأ وأغسل ذكرك ثم نم **ش** سؤال عمر بن الخطاب رضى الله عنه في هذا الحديث محذوف لانه سأله هل له أن ينام قبل أن يتسل اذا أصابته الجنابة فقال النبي صلى الله عليه وسلم توشأ وأغسل ذكرك ثم نم يريد والله أعلم ان له تأخير الغسل ما لم يأت وقت الصلاة ونديه الى أن يتوشأ ويغسل ما بذكره من الأذى ثم ينام ان شاء وليس هذا بواجب على من أراد النوم وروى ابن نافع في المجموعة عن مالك من لم يفعل فليستغفر الله تعالى وقال الله اودى من ترك ذلك لم تسقط عدالته وهذا الاظهر من قول الفقهاء والاصل في ذلك ما رواه أبو اسحق السبيعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يس ماء وذكر الشيخ أبو محمد عن ابن حبيب وجوب ذلك قال وماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان ينام جنباً ولا يس ماء فحمله عندنا انه لم يحضره ماء وأنه تميم وهذا الذي قاله بعد لانه لا يستعمل هذا اللفظ في العادم الماء ولذلك لا يقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ولا يس ماء ويريد به عدم الماء لانه انما جرت العادة بذلك كره العلة المانعة من ذلك وهو عدم الماء هذا عرف التعاطب ولما قالت كان ينام بعد الجماع من غير أن يس ماء كان مقتضى اللفظ وظاهره استحبابه ذلك ولذلك قلنا فيما روى أن ما عزاز ما فرجهم ان ارجهم كان لاجل الزنا وليس لقائل أن يقول كان قتل وكذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سها فسد ظاهراً ان سجوده كان لسهوه ولا يصح أن يقال ان سجوده كان على وجه الشكر أوله يرد ذلك من المعاني فلا يصرف عن هذا اللفظ الا بدليل (مسئلة) ولا يبطل هذا الوضوء ببول ولا غائط قاله مالك في المجموعة ولا يبطل بشئ الا بعد اعادة الجماع فان جامع بعد وضوئه أعاد الوضوء لان الجماع الثاني يحتاج من أحدث اوضوه مثل ما احتاجه الاول **ص** **ش** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول اذا أصاب أحدكم المرأة ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل فلا يتم حتى يتوشأ وضوئه للصلاة **و** حدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر كان اذا أراد أن ينام أو يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم طم أوام

(فصل) وقوله انه كان يغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه لم يأت كرجل الرجلين على ما تقدم من الخلاف فيه وانما فرق بين الرجلين وبين سائر الأعضاء على قول ابن عمر لانه عضو يسقط مباشرته بالماء لغیر عذر وذلك في المصحح على الخفين والله أعلم وأحكم

في إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى ولم يذكر وغسله توبه

ص مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم أن عطاء بن يسار أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار اليهم بيده أن امكثوا فذهب ثم رجع وعلى جلده أثر الماء ثم قوله كبر في صلاة من الصلوات يريد تكبيرة الاحرام لانها أظهر ما ينطق عليه هذا اللفظ منها وقوله ثم أشار اليهم أن امكثوا يريد أن يقهوا على حالهم وهذه من سنة الصلاة لا يشكك الامام اذا طرأ له ما يمنعه التداي في الصلاة ويستخلف اشارة أو يشير اليهم بذلك لأن يخاف أن لا يفهموا فليتكلم ولو تكلم عامداً من غير ضرورة لم تبطل صلاة من خلفه وليس في الحديث بيان عن تكبير أصحابه فيصحبهم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أشار اليهم أن امكثوا معان كبر واوله قال ابن نافع ان المؤمن اذا كان في الصلاة فأشار اليهم امامهم بذلك فله يجب عليهم انتظاره حتى يأتي فيتم بهم الصلاة وروى عن علي بن زياد عن مالك انه لا ينبغي لهم انتظاره وأما الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم فله خاص وهذا الذي روى عن مالك يحتاج الى دليل في اختصاص هذا الحكم بالنبي صلى الله عليه وسلم الآن في عبارة أصحابه عنه تجوزا فقد ينقلون العمل عن هذا الحديث وانما يريدون ليس العمل على ظاهره عندهم وينقلون عنه هذا الخاص بالنبي صلى الله عليه وسلم يريدان ظاهره لا يجوز لأحد بعده ويتورع عن تأويله في خاصة النبي صلى الله عليه وسلم فمسلكت عنه ويقال هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وفي الجملتين القولان بنيان على صحة بناء الصحابة على ما تقدم من تكبيرهم للصلاة وذلك يدل على صحة الطاهر خلف امام يحدثه وروى ابن أبي زبادة في نوادره عن بعض أصحابنا ان ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج وانتظروه حتى اغتسل ثم عادانه لم يحرم وقال هذا الثابت انه لم يكن أحرم وما ذهب اليه هذا القائل ليس بين لان ما سئل عطاء فسنة يعمل ما عندنا لاسما وقد روى مسندنا والابن أن تكبير النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وتكبير من خلفه محتمل فان قلنا بما ذهب اليه مالك فعمله ان القوم لم يحرموا وانه أشار اليهم أن ينتظروا لما لم يدخلوا في الصلاة وذلك حكم الامام مع الناس اليوم وقد قال ابن القمام في المدونة ولو أحدث الامام قبل أن يحرم أو بعد ما أحرم ان ذلك كله سواء ويستخلف من يتم بهم الصلاة وان قلنا بقول ابن نافع في جواز ذلك للناس اليوم حملناه على الغالب من الحال لان الامام متى كبر كبر الناس بأثره ولا يكاد يتأخر تكبيرهم عن تكبيره (مسئلة) اذا ثبت ذلك فله يصح للامام قطع صلاته ولا يغسل بذلك صلاة المؤمن غلبه الخدش أو ذكر حديث متقدم وفي كتاب ابن سحنون اذا صلى الامام ركعة ثم انفلت دابته وخاف عليها أو على صبي أو أعمى أن يقع في نار أو بحر أو ذكر متاعا خاف عليه أن يتلف فذلك عذر يبيح له أن يستخلف ولا يغسل على من خلفه شيئا ص مالك عن هشام بن عروة عن زيد بن الصلت أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب الى الجرف وما فغلر فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال والله ما رأيت الا احتمت وما شحرت وصليت وما

في إعادة الجنب الصلاة وغسله اذا صلى ولم يذكر وغسله توبه

• حدثني يحيى عن مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم أن عطاء بن يسار أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار اليهم بيده أن امكثوا فذهب ثم رجع وعلى جلده أثر الماء ثم قوله كبر في صلاة من الصلوات يريد تكبيرة الاحرام لانها أظهر ما ينطق عليه هذا اللفظ منها وقوله ثم أشار اليهم أن امكثوا يريد أن يقهوا على حالهم وهذه من سنة الصلاة لا يشكك الامام اذا طرأ له ما يمنعه التداي في الصلاة ويستخلف اشارة أو يشير اليهم بذلك لأن يخاف أن لا يفهموا فليتكلم ولو تكلم عامداً من غير ضرورة لم تبطل صلاة من خلفه وليس في الحديث بيان عن تكبير أصحابه فيصحبهم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أشار اليهم أن امكثوا معان كبر واوله قال ابن نافع ان المؤمن اذا كان في الصلاة فأشار اليهم امامهم بذلك فله يجب عليهم انتظاره حتى يأتي فيتم بهم الصلاة وروى عن علي بن زياد عن مالك انه لا ينبغي لهم انتظاره وأما الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم فله خاص وهذا الذي روى عن مالك يحتاج الى دليل في اختصاص هذا الحكم بالنبي صلى الله عليه وسلم الآن في عبارة أصحابه عنه تجوزا فقد ينقلون العمل عن هذا الحديث وانما يريدون ليس العمل على ظاهره عندهم وينقلون عنه هذا الخاص بالنبي صلى الله عليه وسلم يريدان ظاهره لا يجوز لأحد بعده ويتورع عن تأويله في خاصة النبي صلى الله عليه وسلم فمسلكت عنه ويقال هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وفي الجملتين القولان بنيان على صحة بناء الصحابة على ما تقدم من تكبيرهم للصلاة وذلك يدل على صحة الطاهر خلف امام يحدثه وروى ابن أبي زبادة في نوادره عن بعض أصحابنا ان ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج وانتظروه حتى اغتسل ثم عادانه لم يحرم وقال هذا الثابت انه لم يكن أحرم وما ذهب اليه هذا القائل ليس بين لان ما سئل عطاء فسنة يعمل ما عندنا لاسما وقد روى مسندنا والابن أن تكبير النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وتكبير من خلفه محتمل فان قلنا بما ذهب اليه مالك فعمله ان القوم لم يحرموا وانه أشار اليهم أن ينتظروا لما لم يدخلوا في الصلاة وذلك حكم الامام مع الناس اليوم وقد قال ابن القمام في المدونة ولو أحدث الامام قبل أن يحرم أو بعد ما أحرم ان ذلك كله سواء ويستخلف من يتم بهم الصلاة وان قلنا بقول ابن نافع في جواز ذلك للناس اليوم حملناه على الغالب من الحال لان الامام متى كبر كبر الناس بأثره ولا يكاد يتأخر تكبيرهم عن تكبيره (مسئلة) اذا ثبت ذلك فله يصح للامام قطع صلاته ولا يغسل بذلك صلاة المؤمن غلبه الخدش أو ذكر حديث متقدم وفي كتاب ابن سحنون اذا صلى الامام ركعة ثم انفلت دابته وخاف عليها أو على صبي أو أعمى أن يقع في نار أو بحر أو ذكر متاعا خاف عليه أن يتلف فذلك عذر يبيح له أن يستخلف ولا يغسل على من خلفه شيئا ص مالك عن هشام بن عروة عن زيد بن الصلت أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب الى الجرف وما فغلر فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال والله ما رأيت الا احتمت وما شحرت وصليت وما

اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم ير وأذن أو أقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى
 مفكنا **ش** قوله خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف الجرف موضع وقوله فنظر فاذا هو
 قد احتلم وصلى ولم يغتسل يريد أنه رأى في ثوبه من أثر المني ما دل على الاحتلام فقال والله ما رأي إلا
 وقد احتلمت وما شعرت بظاها أنه لم يذكرا احتلامه جلية وقوله وصليت وما اغتسلت يريد أنه فعل
 ما يقع عليه اسم الصلاة وأن خروج المني على وجه الاحتلام يوجب الغسل لأنه خارج على وجه اللذة
 كغير وجه حال الیقظة بملاعبة أو تذكار وسواء ذكر أنه جامع في ثوبه والتذكار ولم يذكراً شيئاً إلا أنه
 من رأى المني في ثوبه فإنه يجب عليه الغسل لأن الغالب خروج وجهه على وجه اللذة فيعمل على المعتاد
 من حاله (مسئلة) وقد تقدم اللذة المني ثم يخرج بعد سكونها كالرجل يلعب أهله فيجد اللذة
 الكبرى ولا ينزل فتوضأ ويصلى ثم ينزل فروى علي بن زياد عن مالك يجب عليه الغسل من
 الجموعة وقال القاضي أبو الحسن والظاهر من مذهب مالك أنه إذا لم تقارنه لذة حال خروجه لم يجب
 عليه غسل وجه القول الأول أن الماء انفصل عن مستقره باللذة وذلك المرامي في وجوب الغسل
 دون ظهوره ووجه القول الثاني ما يتعلق به أبو الحسن من أن الاعتبار من اللذة ما قارن خروج
 المني لأنه حينئذ يكون له حكم المني في وجوب غسل الجنابة وثبوت الحدث وأما قبل ذلك فلا حكم له
 (فرع) وإذا قلنا يجب عليه الغسل فهل عليه إعادة الصلاة وروى في الجموعة عن ابن القاسم عن مالك
 بعد الصلاة وبه قال ابن كنانة وروى ابن المواز عن أصبغ يغتسل ولا يعيد الصلاة وفي الجموعة
 ابن القاسم عن مالك فحين رأى أنه احتلم ولم ينزل فتوضأ وصلى ثم أنزل لغبر لذة فاروايته الأولى مبنية
 على أنه راعى اللذة حين انفصال الماء عن مستقره فصلى على حال جنابه لما لم يغتسل من ذلك فوجب
 عليه أن يستأنف الغسل والصلاة ووجه الرواية الثانية ما احتج به ابن المواز أنه إنما صار جنباً بخروج
 الماء وذلك بعد تمام الصلاة وصحتها قال القاضي أبو الحسن ومعنى هذه الرواية أن الماء خرج بلذة
 ثانية * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وقول ابن المواز عندنا ظاهر يريد أنه لو اغتسل قبل
 خروج الماء لم يجزه والله أعلم (مسئلة) ومن جامع ولم ينزل فاغتسل للتقاء الختانين وصلى ثم
 خرج منه المني بعد ذلك في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم لا غسل عليه وبه قال ابن المواز
 ومعهون في كتاب ابنه وقد قال أيضاً بعد الغسل وحكاها عن بعض أصحابنا وجه القول الأول
 ما احتج به ابن المواز ومعهون من أنه ماء اغتسل له مرتين واحتج له يحيى بن عمر بأنه ما خرج لغبر لذة
 والله أعلم أنه لم يجد اللذة الكبرى التي يقدر معها انفصال الماء عن مستقره وإنما وجد لذة الانعاط
 خاصة والمباشرة ووجه القول الثاني الذي يوجب إعادة الغسل أن وجد لذة الجماع مع وجود خروج
 المني موجب للغسل وهو بانفراده حدث والتقاء الختانين حدث فاذا اجتمعا تداخلا وإذا انفصلا لم
 بكل واحد منهما الغسل (فرع) وإذا قلنا أنه لا يجب بهذا المني الغسل فروى عيسى عن ابن
 القاسم وابن وهب عن مالك أنه يتوضأ قال القاضي أبو الحسن والظاهر من مذهب مالك أن
 الوضوء فيه واجب ومن أصحابنا من قال هو مستحب وجه القول الأول أنه خارج من الفرج على
 وجه الصحة والعادة فوجب به طهارة كالبول ووجه القول الثاني أن هذا مني فلم يجب به الوضوء
 كمنى السلس وإن قلنا يجب عليه الغسل فهل يجب عليه إعادة الصلاة قال مضمون قال بعض
 أصحابنا يعيد الصلاة وقال آخري يعيد الغسل ولا يعيد الصلاة وبه قال قتادة وتوجيه القول في ذلك
 فالذي تقدم والله أعلم

اغتسلت قال فاغتسل
 وغسل ما رأى في ثوبه
 ونضح ما لم ير وأقام
 ثم صلى بعد ارتفاع الضحى
 مفكنا

(فصل) وقوله فاغتسل عمر بر يدين جنباً وغسل ما رأى في ثوبه يديه غسلاً ما يتيقن في ثوبه من المني لنجاسته ونضح الملم بر منه يديه ما شك فيه من ثوبه أن يصيبه مني وهذا حكم ما يشك فيه من الثياب أن تنضح في قول مالك وقال أبو حنيفة والشافعي لا تنضح وهو محمول على الطهارة (مسئلة) اذا ثبت ذلك فاشك فيه من النجاسة ثلاثة أضرب أحدها أن يتيقن وصول النجاسة الى الثوب ويشك هل غسله بعد ذلك أم لا والثاني أن يشك هل أصابه بول أو غير ذلك مما لو يتيقن وصوله اليه لحكم بنجاسته والثالث أن يصيب الثوب شيء لا يدري أظا هو أو نجس فأما الأول فلا خلاف أنه يجب غسله ولا يجزئ نضجه لأن النجاسة متيقنة فلا يزول حكمها الا بيقين وأما الثاني فخكمه النضح على ما قدمناه وأما الثالث فليس فيه نضح ولا غيره وقد روى عن ابن عبد الملك ما يقتضي أنه ينضح (فرع) اذا ثبت هذا فذا حكم الثوب وأما الجسد فاختلف أصحابنا فيه فقال ابن شعبان إن حكمه حكم الثوب في النضح وفي المدونة ما يدل على أن حكم الجسد الغسل اذا شك في نجاسته وذلك ما رواه علي بن زياد عن مالك ليس على الرجل غسل أنفيه من المذي إلا أن يحشى أن يصيبها شيء وهذا يقتضي أن خشى ذلك كان عليه غسلها ووفرقي بينه وبين الثوب لأن الثوب يغسل بنفسه بالغسل والجسد لا يغسل بالغسل ص مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب غدا إلى أرضه بالجرف فرأى في ثوبه احتلاماً فقال لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت أمر الناس فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام ثم صلى بعد أن طلعت الشمس ثم قال ان عمر بن الخطاب غدا إلى أرضه بالجرف يدل على أن لمن ولي شيئاً من أمور المسلمين أن يخرج إلى أرضه ويتعاهد ضيعته وأمور دنياه وقد روى ابن حبيب عن مالك لا بأس أن يطالع القاضي ضيعته فيقيم في إصلاحها اليومين والثلاثة وأكثر من ذلك وهذا الذي قال صحيح لأنه لو منع ذلك لأدى إلى خراب ضيعته وفساد حاله وذهاب قوت عياله

(فصل) وقوله فرأى في ثوبه احتلاماً بر يدين من احتلام وهذا يقتضي أن ثوب لبسه كان لنومه وقوله لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت أمور المسلمين يحتمل أن يريد أن شغله بأمر الناس واهتمامه بهم صرفه عن الاشتغال بالنساء وأكثر عليه الاحتلام ويحتمل أن يريد أن ذلك كان وقتاً لا يتلائم بالاحتلام لمعنى من المعاني لم يذكروا وقتاً بما ذكر من ولايته

(فصل) وقوله فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام بر يديه اغتسل من حدث الجنابة وغسل ما يجسده منها وغسل ثوبه من مني الاحتلام ثم صلى بعد أن طلعت الشمس فقضى صلاته حينئذ اذا لم يكن صلاها على طهارة ص مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاماً فقال انما أصبنا الودك لانت العروق فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلاته ثم قال انما أصبنا الودك لانت العروق قيل ان معنى ذلك أن عمر بن الخطاب لما ولي كان يرد عليه أعيان الناس والعرب من البلاد وكان يطعمهم ويأكل معهم استلزاماً للمشهور من حال عمر أنه لم يتبر من حاله شيء بالولاية ولا كان يصطحق لمن ورد عليه من الطعام الا مثل ما كان يأكله تلميذاه وإنكاراً على الناس السرف فيه ويحتمل أن يكون معنى قول عمر أن الناس كانوا قبل ذلك في جهد من الجلب فاستنع من أكل الودك والسمن ليكون حاله في القلة حال المسلمين حتى روى عنه أنه ضرب بطنه وقال لنصبر على أكل الزيت مادام المعين يباع بالأوقاق وإنه جعل على نفسه أن لا يأكل ممناً حتى يناله جميع الناس

• وحدثني عن مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب غدا إلى أرضه بالجرف فرأى في ثوبه احتلاماً فقال لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت أمر الناس فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام ثم صلى بعد أن طلعت الشمس • وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاماً فقال انما أصبنا الودك لانت العروق فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلاته

ثم ان الناس اخصبوا بعد ذلك فعاد الى كل السمن والودك فكثر عليه الاحتلام فقال لما انا
 أصبنا الودك لانت العروق وكان قبل الخلافة اذا أصاب الودك والخصب نال من النساء ما يقطع
 عنه الاحتلام فاما ولي الخلافة واشتغل عن الاكثار من الجامع ونال الودك أصابها الاحتلام

(فصل) وقوله وعاد لمصلاته يريد قضاء صلاته لانه كان صلاحها على غير طهارة وأما من كان صلى
 بمصلاته فقد اختلف العلماء في ذلك فقال ان كان الامام ناسيا بجانبه فصلاة من خلفه صحيحة وان كان
 عالما بها فصلاة من خلفه فاسدة وروى ابن الخنك في المولدات عن أشهب ان صلاة المأموم صحيحة
 في الوجهين وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة صلاة المأموم فاسدة في الوجهين وقال أبو الفرج
 في حوايه ان هذا قياس قول مالك في قوله ان صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الامام والدليل على صحة
 صلاة المأموم اذا لم يعلم الامام بجنباته حديث عطاء المتقدم أن رسول الله كبر في الصلاة فأشار اليهم
 أن مكثوا فذهب ثم رجع وعلى جلده أثر الماء ووجه الدليل منه انه لم يعدل عن الكلام الى
 الاشارة مع أن الكلام أهم وأبين في مثل هذا المعنى الاتصحيح صلاة من خلفه اذا لا فائدة لذلك
 غيره هاولا لما يمكن التصر من من الحدث في صلاة الامام لا يفسد صلاة المأموم أصل ذلك اذا سبقه
 الحدث والدليل على فساد صلاة المأموم اذا كان الامام عالما بجنباته ان الصلاة خلف الفاسق غير
 صحيحة وحكى ابن القصار عن أبي بكر الأبهري انه يعيد المصلي خلفه أبدا وهذا اذا تعدد الصلاة
 بالناس جنباً فاسق فلا تصح الصلاة خلفه ولان كل معنى لو علمه المأموم من الامام لم تصح صلاته فاذا
 علمه الامام من نفسه لم تصح صلاة المأموم كالكفر ويفرق بينهما أن ابتداء حدث الامام عامداً يطل
 صلاة المأموم وابتداءه سهواً وغلبة لا يطل صلاة المأموم فكذلك استدانة الصلاة به عمداً تبطل
 صلاة المأموم واستدانة ذلك سهواً والابتطل صلاة المأموم ص مالك عن هشام بن عروة عن
 أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه اعقر مع عمرو بن الخطاب في ركب فيهم عمرو بن العاص
 وان عمرو بن الخطاب عرس ببعض الطريق فريبان من بعض المياه فاحتمل عمرو وقد كاد أن يصيح فلم يجد
 مع الركب ماء فركب حتى جاء الماء فجعل يغسل ما رأى من ذلك الاحتلام حتى أسفر فقال له عمرو
 ابن العاصي أصبحت ومعا ثياب قدع ثوبك يغسل فقال عمرو بن الخطاب وأعجباً لك يا عمرو بن العاصي
 لأن كنت تجد ثياباً أفكل الناس تجد ثياباً والله لو فعلت ما كانت سنة بل أغسل ما رأيت وأنضج
 ما لم أر ش قوله اعقر مع عمرو بن الخطاب في ركب فيهم عمرو بن العاصي خصه بالذكور
 كان سبب القول هو ما احتاج الى ايراده من العلم وقوله ان عمرو بن الخطاب عرس ببعض الطريق
 فريبان من بعض المياه يريد انه نزل من آخر الليل بقرب بعض المياه التي بطريقه ويجوز أن يمنع من
 الوصول الى الماء انه لم يكن على طريقه ويجوز أن يمنع منه بعد مسافة أو خوف سرف مع ما كان
 عنده من المياه التي تجزى في رفع الحدث الأصغر ولا تجزى في رفع الحدث الأكبر

(فصل) وقوله فاحتمل عمرو وقد كاد أن يصيح فلم يجد مع الركب ماء يقتضى طلبه عندهم وكذلك يجب
 لمن عدم الماء أن يطلبه عندهم فقهه اذا كانت عدد اسيراً

(فصل) وقوله فركب حتى جاء الماء ذكر أن الماء الذي جاءه هو ماء الزوجه وبحق أن يكون
 نكسب عن طريقه اليه اما لقربه أو لبلالته في طلبه وان كان لا ينزله وروى ابن القاسم عن مالك
 في المسافر يكون الماء جائداً عن طريقه ان ذلك على قدر قوة الرجل وضعفه وبعد الموضع وقربه
 فان كان فيه مشقة أجراه التيمم لم يكن عليه أن يعدل اليه وقال سحنون ليس عليه أن يعدل عن

* وحدثنى عن مالك
 عن هشام بن عروة عن
 أبيه عن يحيى بن عبد
 الرحمن بن حاطب أنه
 اعقر مع عمرو بن الخطاب
 في ركب فيهم عمرو بن
 العاصي وأبى عمرو بن
 الخطاب عرس ببعض
 الطريق فريبان من بعض
 المياه فاحتمل عمرو وقد كاد
 أن يصيح فلم يجد مع الركب
 ماء فركب حتى جاء الماء
 فجعل يغسل ما رأى من
 ذلك الاحتلام حتى أسفر
 فقال له عمرو بن العاصي
 أصبحت ومعا ثياب قدع
 ثوبك يغسل فقال عمرو بن
 الخطاب وأعجباً لك
 يا عمرو بن العاصي لأن
 كنت تجد ثياباً أفكل
 الناس تجد ثياباً والله لو
 فعلت ما كانت سنة بل
 أغسل ما رأيت وأنضج
 ما لم أر

طريقه الى الماء ميلين وان لم يخف وأما ان كان الماء على طريقه ولا يقدر أن يصل اليه في وقت الصلاة
الابن ينفر عن أصحابه بالميل ونصف الميل ويخاف في ذلك لسلاية أو سباع فروى ابن القاسم عن
مالك ليس عليه ذلك وسند كرشياً من هذا في التميم ان شاء الله ويحتمل أن يكون الماء على طريق
عمر بن الخطاب فجعل السير اليه حين احتلم بحاجة الى الاغتسال وروى ذلك عبد الرزاق

(فصل) وقوله فجعل يغسل ما رأى من الاحتلام حتى أسفر بر بدانه يتبع ما كان في ثوبه من
المني حتى أسفر الصبح رأى ان تطهير ثوبه الذي هو فرض أولى من مبادرة أول الوقت الذي هو
أفضل وهذا يدل على نجاسة المني لأن اشتغاله به وتبعه له حتى ذهب أكثر الوقت وخيف عليه من
ضيقه وأنكر عليه عمرو بن العاصي التأخير وأمره باستبدال ثوب دليل على نجاسة الثوب عندهم
ولو لم يكن نجسا عندهم لما اشتغل عمر بغسله ولو اشتغل به لقل له تستنفل عن الصلاة بازالة ما لم تلزم
ازالته ونجاسة المني قال أبو حنيفة وقال الشافعي هو طاهر والدليل على نجاسته فعل عمر بن
الخطاب بمحضرة جماعة من الصحابة في سفره وأفعاله كانت تنقل ويحدث بها ولم ينكر ذلك عليه
منكر فثبت انه اجماع ودليلنا من جهة القياس أنه مائع تثيره الشهوة فوجب أن يكون نجسا كالمني
(فصل) وقول عمرو بن العاصي أصبحت هذه اللفظة تقوله العرب على وجهين أحدهما أن يكون
ذلك قبل الصباح بمعنى انك قارب الصباح وتستعمل بمعنى تمكن الصباح وتنبهه على قرب فواته
كقول عمر ولعمرو بن الخطاب أصبحت وقد أسفرت ثيابها على تمكن الوقت وخوف فواته

(فصل) وقوله ومعنا ثياب بر بدان معهم ثيابا طاهرة يصلي بها ويترك ثوبه حتى يغسل بعد صلاته
لثلاثين يوما ويصير في ضيق منه

(فصل) وقوله وعجبا لك يا عمرو بن العاصي لأن كنت تجد ثيابا فكل الناس يجد ثيابا تعجب عمر
ابن الخطاب من عمرو بن العاصي حيث لم ينظر في حال جميع الناس الذي لا يجد أكثرهم الاثواب
واحدا وبني قوله على حال نفسه وأهل الجبة مثله وعمر بن الخطاب من الأئمة المقتدي بهم فكان
يجري أمره مجرى يقتدي به الفقير والضعيف قال فاذا كنت تجد ثيابا تلبسها من احتلام ولا تستنفل
بغسل ثوبك فمن أين يجد غيرك ذلك

(فصل) ثم قال والله لو فعلتها كانت سنة يراد لو تركت الاغتسال بغسل ثوب لكان ذلك سنة
يقتدي بها من بعدى فيؤدبهم ذلك الى أحدا من امرين اما ترك غسل الثياب والصلاة بها على نجاستها
واما اتخاذ ثياب معدة لذلك ويكلف ما لا يلزم من الاستكثار وعمر بن الخطاب رضى الله عنه كان
يؤثر التقليل

(فصل) وقوله بل أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر على ما تقدم والنضح هو الرش وقال الداودي هو
صب الماء وليس بالرش وهو ضرب من الغسل قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وأنضح
يستعمل عندي في الوجهين في هذا الثوب الخاص به ما شك فيه من النجاسة في الثياب على معنى
التدفئة ولو كان صب الماء يبلغ مبلغ الغسل لقال أغسل ما رأيت وما لم أر

(فصل) وقول عمر بل أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر يقتضى وجوب النضح لانه لا يستنفل عن
الصلاة بالناس في ذلك الوقت مع ضيقه الا معنى واجب مانع من الصلاة وصرح بذلك بمحضرة
الصحابة فلم يسمع منكرا لقوله ذلك ممن حضره ولا ممن بلغه ويحتمل أن يكون عمر رضى الله عنه
شك في نجاسة ثوبه لشيء رآه فيه لا يدري أن نجس هو أم طاهر فهاذا قلنا انه يجب نضجه ويحتمل أن

يكون كان ينفضه لما يحاق أن يكون قد وصل إليه من المني مع النوم وعدم التوقي وقد قال ابن حبيب عن ابن الماجشون من صلى ولم ينفض ثوبه فان كان ذلك لغبر شك كالجنب والخائض فلا شيء وينفضه لما يستقبل روى أبو زيد في العتبية عن ابن القاسم بعد في الوقت وكلا القولين مبنى على صحة الصلاة وان كان لشك في نجاسته فقد قال ابن حبيب ان صلى به جاهلاً أعاد أبداً وان صلى به ناسياً أعاد في الوقت لان النضح لشك فيه كالغسل لمتيقن وليس يشبه المحتمل وهذا شك وذلك لم يشك وفي المجموعة عن ابن القاسم من شك في نجاسته ثوبه فعلى قبل أن ينفضه أعاد في الوقت من قال مالك في رجل وجد في ثوبه أثر احتلام ولا يدري متى كان ولا يدكر شيئاً رأى في منامه قال ليغسل من أحدث نوم نامه فان كان صلى بعد ذلك النوم فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم من أجل ان الرجل ربما احتلم ولا يرى شيئاً ويرى ولا يحتلم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك أن عمر بن الخطاب أعاد ما كان صلى لآخر نوم نامه ولم يعد ما كان قبله من وهذا كذا كرم الله وجهه الله فمن وجد في ثوبه احتلاماً لم يدكر شيئاً رأى عليه جمهور الفقهاء ان الغسل واجب عليه وبه قال الشافعي والنحوي وقال مجاهد لا غسل عليه والليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور انه غير متيقن لطهارته وهي شرط في صحة صلاته واذا لم يتيقن طهارته لم يتيقن صحة صلاته ولم تبرأ ذمته منها (فصل) وقوله فمن وجد في ثوبه احتلاماً ولا يدري متى كان ولا يدكر شيئاً انه يغتسل من أحدث نوم نامه لا يحتل أن يلبس ذلك الثوب أبداً لانام الا فيه أو يكون ينام فيه في بعض الاوقات دون بعض فان كان ينام فيه في بعض الاوقات دون بعض أعاد ما صلى من الصلوات بعد أحدث نومة نامها لانه مما يشك أن تلك الصلاة صلاحها على غير طهارة سواء كان ذلك الاحتلام في تلك النومة أو قبلها وما قبل تلك النومة من الصلوات فهو شاك فيها وهذا الشك انما طرأ على الصلاة بعد كمالها وبرائة الذمة منها وفيه قولان * أحدهما انه غير مؤثر فيها كالموسم من الصلاة ثم شك هل أحدث بعد طهارته أم لا فلا شيء عليه لانه شك طرأ بعد تمام العبادة وتيقن سلامتها فهذا القول في هذه المسئلة مبني على هذا الأصل والقول الثاني ان الشك يؤثر فيها ويوجب إعادة ما فعل في هذا القول يجب عليه إعادة الصلوات كلها من أول نومة نامها في ذلك الثوب فيزيمه إعادة ما صلى بعد أحدث نومة نامها في ذلك الثوب قولاً واحداً وما قبل ذلك على قولين لما ذكرناه وهذا لم يقتل في طول هذه المدة فان اغتسل فيها ولو مرة واحدة تعلق الشك بجميع الصلوات وجرى الاختلاف في جميعها على ما تقدم (مسئلة) ولو كان لا لبس هذا الثوب لانيام الا فيه فروى ابن حبيب عن مالك انه يعيد الصلاة من أول نومة نامها فيه * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ورواه أكثر مني ونحن يصحون هذا على انه تفسير لمسئلة الموطأ وان المسئلةتين مفترقتان فاذا كان ينام في غير هذا الثوب فانه يعيد الصلاة من أحدث نومة نامها فيه وان كان لانيام الا فيه فانه يعيد الصلاة من أول نائم فيه وهذا التأويل عندي غير بين ولا فرق بين المسئلةتين من هذا الوجه لان الذي ينام به أبداً يتيقن ان أخرى الصلوات صلاحها على حدث ويشك فيما قبل ذلك كما يفعل الذي ينام فيه مرة في غيره أخرى * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والمواب عندي أن يكون اختلف قوله في مسئلة وتقابله الناقل على غير ذلك وهذا على ان هذه المسئلة الثانية مبنية على انه لم يغتسل في بيع المدة من جنبه فان اغتسل من جنبه كان حكمه ما تقدم أيضاً (فصل) وقوله من أجل ان الرجل ربما احتلم ولا يرى شيئاً ويرى ولا يحتلم يريد ان الرجل قد يكون

قال مالك في رجل وجد في
نوبه أثر احتلام ولا يرى
متى كان ولا يذكر شيئا
رأى في مائه يستل
من أحدث نوم فانه
كان صلى بعد ذلك النوم
فليعد ما كان صلى بعد
ذلك النوم من أجل أن
الرجل ربما احتلم ولا يرى شيئا
ويرى ولا يحتلم فإذا وجد
في نوبه ماء فعليه الغسل
وذلك أن عمر أعاد ما كان
صلى لآخر نوم فانه ولم
يعد ما كان قبله

منه الازال بما يراه في النوم فينسى ذلك جلة ولا يذكرة فهذا يجب عليه الاغتسال لانه انزل ملتذا
 وخرج منه المني على الوجه الصحيح من مقارنة اللذة وانما ذهب عنه ذكر ذلك
 (فصل) وقوله ويرى ولا يحتمل يريد في نومه يجامع ولا ينزل فلا يجب عليه غسل لان الغسل
 انما يجب على الرجل بأحد أمرين اما بالتقاء الختانين على ما تقدم أو بازال الماء الدافق على الوجه
 المعتاد فترى رأي المحتمل انه يجامع ولا ينزل فلا غسل عليه لانه لم يوجد منه أحد أمرين
 (فصل) وقوله وذلك ان عمر بن الخطاب أعاد ما كان صلى لأخر نومة نامها ولم بعد ما كان قبله
 احتج بذلك على إعادة ما صلى بعد النوم ولم يفرق في هذه المسئلة بين أن يكون نيام في هذا الثوب أو
 نيام فيه وفي غيره وكذلك حديث عمر محفل ويحفل أيضا أن يكون قد اغتسل قبل أحدث نومة
 نامها ويحفل أن يكون ذكر احتلامه لما رأى المني في ثوبه أو لعله قد وجد فيه مادله على حدوثه
 من رطوبة أو غيرها ويحفل أن يكون رأى في ذلك رأى مالمك والله أعلم

﴿ غسل المرأة اذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل ﴾

﴿ غسل المرأة اذا رأت في
 المنام مثل ما يرى الرجل ﴾
 حدثني عن مالك عن
 ابن شهاب عن عروة بن
 الزبير أن أم سليم قالت
 لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم المرأة ترى في
 المنام مثل ما يرى للرجل
 أتغتسل فقال لها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نعم
 فلتغتسل فقالت لها عائشة
 أف لك وهل ترى ذلك
 المرأة فقال لها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تربت
 يمينك ومن أين يكون
 الشبه

ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن أم سليم قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل أتغتسل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فلتغتسل
 فقالت لها عائشة أف لك وهل ترى ذلك المرأة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تربت يمينك
 ومن أين يكون الشبه ﴿ ش قولها المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل تريد من الازال
 والاحتلام أتغتسل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فلتغتسل فأخبرها أن حكمها في ذلك
 الغسل حكم الرجل يرى ذلك فقالت لها عائشة أف لك على معنى الانكار لقولها والاغلاط عليها لما
 أخبرت به عن النساء قالت وهل ترى ذلك المرأة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تربت يمينك
 قال عيسى بن دينار ما أراه ير بذلك الا خبرا وما الاتراب الا الغنى فرأى أن ترب وليس من الاتراب
 بسيل وانما هو من التراب وقال ابن نافع معناه أضعف عقلك أمجهلين هذا وقد قيل ان معناه افتقرت
 يدك من العلم ومعناه على هذا والله أعلم اذ جهلت مثل هذا فقل حظك من العلم وهو معنى قول
 ابن كيسان وقال الاصمعي معناه الحصى على تعلم مثل هذا كما تقول انك ككتك أمك لا يريد أن تشكل
 وقال أبو عمر معنى تربت يدك أصابها التراب ولم يدع عليها بالفقر وقال الداودي وقد قال قوم انه
 تربت بالثناء يريد استغنت من التراب الذي هو الشئ وقال هي لغلة القبط صبروا بالثناء حتى جرى
 على السنة العرب كما يدلون من التناء فاء والأظهر أن النبي صلى الله عليه وسلم خاطبها على عادة العرب
 في مخاطبها وهم يستعملون هذه اللفظة عند الانكار لمن لا يريدون فقره وإن كان معناها افتقرت
 يدك يقال ترب فلان اذا افتقر فلدق بالتراب وأترب اذا استغنى صار ماله كالتراب كثرة ويحفل
 أن يفعل ذلك بعائشة على وجه التأديب لها لانكارها ما أقر عليه وهو لا يقر الا على الصواب وقد
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم فأيمان مؤمن سبته فاجعل ذلك له قربة اليك يوم
 القيامة فلا يمنع على هذه الأقوال أن يقول ذلك لها النبي صلى الله عليه وسلم لتوخر وليكفر بها
 ما قاله لأم سليم وروى حبيب عن مالك تربت بمعنى خسرت وهو بمعنى ما قدمناه وقيل معناه
 امتلأت ترابا والله أعلم
 (فصل) وقوله من أين يكون الشبه يريد شبه الابن لاحد أبويه أو لأخاه منه ومعنى ذلك أن

للرأه ماء تدفعه عند اللذة الكبرى كما للرجل ماء يدفعه عند اللذة الكبرى فإذا سبق ماء الرجل ماء المرأة خرج الولد يشبهه ومثله وإذا سبق ماء المرأة خرج الولد يشبهه خؤولته ص **عن مالك** عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال نعم إذا رأت الماء **عن** قولها يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق يحتمل أن تريد بذلك لئلا يرى أن يستحي من الحق ويحتمل أن تريد به لا يمنع من ذكره امتناع المستحي وإنما قدمت ذلك بين يدي قولها لما احتاجت إليه من السؤال عن أمر يستحي النساء من ذكره ولم يكن لها بد منه لأنه من أهم أمر دينها فقد تمت هذا من قولها معنى أنه وإن كان أمرًا يستحي منه إلا أنه حق واجب يلزم النساء السؤال عنه والتوصل إلى علمه وقد روى عن عائشة أنها قالت نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقن في الدين

(فصل) وقولها هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت تريد هل يلزمها غسل كما يلزم الرجال من الاحتلام فقال نعم إذا رأت الماء يريد الماء الدافق عند اللذة الكبرى وما يخرج من الرجل على هذا الوجه هو المني يتشدد بالياء وذلك أن الاحتلام منه ما يكون معه الانزال فيجب به لغسل ومنه ما لا يكون معه الانزال فلا يجب به الغسل فذلك بين لها وفرق بين الأمرين (مسئلة) وماء المرأة مخالف لماء الرجل ماء الرجل أبيض خائر رائحته كريهة الطلع وماء المرأة رقيق أصفر

جامع غسل الجنابة

ص **عن مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا بأس أن يغتسل بفضل المرأة ما لم تكن حائضا أو جنباً **عن مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يعرق في الثوب وهو جنب ثم يصلي فيه **عن مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يغسل جواربه رجله ويعطينه نخرة وهن حيض **عن** قوله لا بأس أن يغتسل الرجل بفضل المرأة يريد لا بأس أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة وبفضل غسلها ما لم تكن المرأة في استعمال الماء حائضاً أو جنباً فإن ابن عمر كان لا يرى أن يغتسل الرجل بفضل المرأة لحائض وجنب وبه قال أحمد وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجهور الفقهاء بجواز ذلك وقد تقدم الكلام فيه

(فصل) وقوله كان يعرق في الثوب وهو جنب ثم يصلي فيه لأن الجنابة حدث ليس بأمر يتعلق بالنوب فينجسه وهذا إذا لم يكن على جسده جنب نجاسة فإن كان على جسده نجاسة فعرق في ثوب نجس منع ذلك من الصلاة فيه وكذلك لو كان الثوب نجس فعرق فيه نجس جسده

(فصل) وقوله كان عبد الله بن عمر يغسل جواربه رجله يحتمل أن يريد بذلك في الوضوء على ذلك حله معنون وفي العتية من رواية أشهب عن مالك أنه سئل عن ذلك وقيل له لا يخاف أن يكون غسل الجوارب رجلى عبد الله من أمتهان فقال لا لعمري وما كان عبد الله بن عمر يفعل ذلك إلا من شغل أو ضعف يحمده

(فصل) وقوله ويعطينه النخرة وهن حيض يريد أن الحيض لم يكن يمنع عبد الله بن عمر من الصلاة على النخرة التي يتناولها يديه لأن الحيض إنما هو حدث وليس نجاسة فينجس ما جاور الحائض

عن حديثي مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال نعم إذا رأت الماء

عن جامع غسل الجنابة

عن حديثي يحيى عن مالك

عن نافع أن عبد الله بن

عمر كان يقول لا بأس أن

يغتسل بفضل المرأة ما لم

تكن حائضاً أو جنباً

عن وحديثي عن مالك عن

نافع أن عبد الله بن عمر

كان يعرق في الثوب وهو

جنب ثم يصلي فيه **عن** وحديثي

عن مالك عن نافع أن عبد

الله بن عمر كان يغسل

جواربه رجله ويعطينه

النخرة وهن حيض

أوتسه وقد روى عن عائشة أنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ناوليني الخمرة قالت فقلت
 أتني حائض فقال إن حية ضمتك ليست بذلك ص **سئل مالك عن رجل له نسوة وجوارهل**
يطوئن جميعا قبل أن يغتسل فقال لا بأس أن يصيب الرجل جاريته قبل أن يغتسل فأما النساء
الحرائر فيكره أن يصيب الرجل المرأة الحرة في يوم الأخرى فأما أن يصيب الرجل الجارية ثم يصيب
الأخرى وهو جنب فلا بأس بذلك ش **قوله لا بأس أن يصيب الرجل جاريته قبل أن يغتسل**
بالماء لما روى عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في فور واحد لان الغسل
أما يراد للصلاة أو لما جرى مجراها مما شرط فيه الطهارة وليس الجماع مما شرط فيه الطهارة فيحتاج
إلى الغسل لأنه يستحب له غسل فرجه ومواضع النجاسة من جسده لئلا تنجس بذلك ثيابه لما روى
عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود
فليتوضأ والوضوء في هذا الحديث محمول على ما ذكرنا من غسل الفرج وإزالة النجاسة من الجسد
(فصل) وقوله فأما النساء الحرائر فإنه يكره أن يصيب الرجل المرأة في يوم الأخرى هذا الذي ذكره
بمعنى القسم بين النساء ولأنه لا يجوز أن يصيب امرأة من حرائر نسائه في يوم صار بالقسم لأخرى
الآن تأذنه في ذلك وما ذكر في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهن يحتمل
أحد أمرين أحدهما اختصاص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم والثاني إباحته له ورضاهن به
ص **سئل مالك عن رجل جنب وضع له ماء يغتسل به ففسأ فأدخل أصبعه فيه ليعرف حر**
الماء من برده قال مالك إن لم يكن أصاب أصبعه أذى فلا يرى ذلك ينجس عليه الماء ش **وهذا**
كما قال أنه إن لم يكن على أصابعه ماء فإن الماء طاهر ولا خلاف في ذلك وإن كان في أصابعه أذى
فإن كان الماء كثيرا فإن أدخل يده فيه لا يفسده وإن كان قليلا فليتهمل في شيء يتناول به الماء فيغسل
يده قبل أن يدخلها فيه فإن لم يجد إلى ذلك سبيلا ولم يكن عنده غير هذا فلا يتناول به الماء فيغسل
النجاسة يغير ما عنده من الماء أولا يغيره فإن كان يغيره فلا يدخل يده فيه لأن ذلك ينجس الماء
ويفسده وحكمه حكم من ليس عنده ماء لأنه ممنوع من تناوله وإن كان لا يغيره فليدخل يده فيه ثم
يغسل يديه بما يعرف بهما من الماء ثم يتوضأ أو يغتسل لأن إدخال يده في الماء إذا لم يغيره فإنه
لا ينجسه وإنما يكره ذلك مع وجود غيره وحكم هذا حكم من ليس عنده ماء لأنه ممنوع من تناوله
وإن كان لا يغيره فلا يتناول به الماء أو كثيرا فإن كان قليلا فليحكه حكم السير بمحله نجاسة
لا يغيره فالظاهر من قول أصحابنا أنه أولى من التيمم فعلى هذا القول يدخل يده فيه ثم يغسل يده ثم
يتوضأ بأفضل وطاهر قول ابن القاسم في المدونة محمل فتأول عليه قوم أن التيمم أولى منه فعلى هذا
التأويل لا يدخل يده فيه ويتيمم وقد قال مالك لا يغتسل الجنب في الماء الدائم وإن غسل عنه الأذى
قال ابن القاسم لا بأس به إذا غسل عنه الأذى ولو كان الماء كثيرا يحمل ما وقع في ذلك الجاز وإن لم
يغسل عنه الأذى فيقتضى قول ابن القاسم أنه أراد بالماء الكثير مقدارا يزيد على ما يغير بالنجاسة
ويحتمل أن يكون عنده في حين المنوع (مسئلة) وأما أخذه الماء بفيه ليغسل يديه فقد اختلف
أصحابنا في ذلك فروى أشهب عن مالك في العتبية المنع منه وروى موسى بن معاوية عن ابن
القاسم إباحة ذلك ووجه قول مالك أن ما يضاف إليه من الريق مع قلته يجعله ماء مضافا ويمنع
إزالة النجاسة به ووجه قول ابن القاسم أن الريق من قرب لطم الماء ولونه وريحه مع قلته لا يغيره
فلا يمنع رفع النجاسة (مسئلة) وأما اغتسال الجنب فقه قال مالك لا يغتسل الجنب في الماء الدائم

وسئل مالك عن رجل له
 نسوة وجوارهل يطوئن
 جميعا قبل أن يغتسل فقال
 لا بأس أن يصيب الرجل
 جاريته قبل أن يغتسل فأما
 النساء الحرائر فيكره
 أن يصيب الرجل المرأة
 الحرة في يوم الأخرى فأما
 أن يصيب الجارية ثم يصيب
 الأخرى وهو جنب فلا
 بأس بذلك وسئل مالك
 عن رجل جنب وضع
 له ماء يغتسل به ففسأ
 فأدخل أصبعه فيه ليعرف
 حر الماء من برده قال مالك
 إن لم يكن أصاب أصبعه
 أذى فلا يرى ذلك ينجس
 عليه الماء

عن عذاب في التيمم
المؤمنين أنها قالت
خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
بعض أسفاره حتى إذا
كنا بالبيداء أو بذات
الخيض انقطع عقدى
فأقام رسول الله صلى الله
عليه وسلم على التماسه وأقام
الناس معه وليسوا على
ماء وليس معهم ماء فأتى
الناس إلى أبي بكر الصديق
فقالوا ألا ترى ما صنعت
عائشة أقامت رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وبالناس وليسوا على ماء
وليس معهم ماء قالت
عائشة فجاء أبو بكر
ورسول الله صلى الله
عليه وسلم واضع رأسه على
نخذي قد نام فقال
حيست رسول الله صلى
الله عليه وسلم والناس
وليسوا على ماء وليس
مهم ماء قالت عائشة
فغابتني أبو بكر قال
ما شاء الله أن يقول
وجعل يطعن بيده في
خاصرتي فلا يمنعني من
التحرك إلا مكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم على
نخذي فنام رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى
أصبح على غير ماء فأنزل
الله تبارك وتعالى آية

وان غسل عنه الأذى قال ابن القاسم لأبأس إذا غسل عنه الأذى ولو كان الماء كثيراً يحمل ما وقع فيه
جاء ذلك وإن لم يغسل منه الأذى والله أعلم

عن عذاب في التيمم

عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت خرجنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الخيض انقطع عقدى فأقام
رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وأقام الناس معه وليسوا على ماء وليس معهم ماء فأتى الناس
إلى أبي بكر الصديق فقالوا ألا ترى ما صنعت عائشة أقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس
وليسوا على ماء وليس معهم ماء قالت عائشة فجاء أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع
رأسه على نخذي قد نام فقال حيست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا على ماء وليس
مهم ماء قالت عائشة فغابتني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول وجعل يطعن بيده في خاصرتي فلا
يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على نخذي فنام رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى أصبح على غير ماء فأنزل الله تبارك وتعالى آية التيمم فتيمموا فقال أسيد بن حضير ما هي
بأول بركتكم يا آل أبي بكر قالت فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحتة **ش قول**
عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره دليل على جواز سفر الرجل بأهله
وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم أزواج فيحتمل من جهة اللفظ أن يكون خرج جميعهم ويحتمل
أن يكون خرج بعضهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهم بين نساءه إذا أراد سفراً
وسياً في بيان ذلك في النكاح إن شاء الله تعالى

(فصل) وقوله لا حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الخيض انقطع عقدى هذه مواضع بقرب المدينة والعقد
قلادة دركان فيها جرع وروى أن القلادة كانت من جرع انظار ولم يكن المقام لأجل انقطاعه
وإنما كان لأجل ضياعه لأن معنى ذلك أنه انقطع بغير علمه فلماذا كرت أمر مخفي عليها مكانه
(فصل) وقوله أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه تريد أنه أقام حتى يتمكن التماسه
بذهاب الظلام المانع من التماسه أو لا ينتظار من أرسله لطلب ذلك ويحتمل أن يكون أقام ولا يظن
عدم الماء ونام رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل دخول الوقت واستيقظ ولا يقدر على الوصول إلى
الماء إلا بعد انقضاء الوقت ويحتمل أن يكون أقام على التماسه مع علمه بعدم الماء لوجهين أحدهما أن
تكون أقامته لطلب العقد خاصة ليكون ذلك سنة في حفظ الأموال فيجوز للرجل المقام على طلب
ماله وحفظه وإن أدى ذلك إلى عدم الماء في الوقت والاضطرار إلى أداء الصلاة بالتيمم ويجوز له أيضاً
سلوك طريق يتيقن فيه عدم الماء طلباً للمال ورعى المواشى في الفلوات لأنه إذا جازله المقام بموضع
لا ماء فيه وليس بقرار له فبأن يجوز له المرور به أولى وأحرى ونحو هذا المحدثين مسلمة في الميسر
(فصل) وقوله أقام الناس معه وليسوا على ماء وليس معهم ماء إقامة الناس معه دون ماء مع علمهم
بعدمه وتركه الانكار عليهم دليل على جواز المقام بموضع لا ماء فيه لمن لا ماء معه لما يعين له من
الحاجات فيه أو لمن يكون معه

(فصل) وقوله ألا ترى ما صنعت عائشة أقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس وليسوا على

التيمم فتيمموا فقال أسيد بن حضير ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر قالت فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحتة

على ماء وليس معهم ماء دليل على عدمهم إياه وإن المقام إنما كان لطلب العقد خاصة وإنما نسب المقام في ذلك إلى عائشة وشكوا فعلم أمالاهم لم يعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بعدم الماء عندهم فظنوا أنه أقام لطلب عقد عائشة وهو لا يعلم بعدم الماء حتى ضاق الوقت عن إدراك الماء وخيف ذلك فيه أولان النبي صلى الله عليه وسلم أقام على طلب العقد ونام فلم يكن لهم سبيل إلى الرحيل دون أذنه ولا أمكنهم إيقافه لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا نام لا يوقظ لأجل الوحى

(فصل) وقوله أفجاء أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي قد نام يريد أن أبكر جاء ليعاتبها فمأذ كرهه عنها أولي علم عندها في ذلك ودخل عليها ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذهما ولم تمنع هذه الحالة دخول أبي بكر عليها

(فصل) وقوله فاعتبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول تريد أنه لا مأوى بالغ في لومها وطعنها بيده في خاصرتها أو أنه أراد المبالغة في عتابها وظهر التغليظ عليها أو أنه أراد أن يكون تعريكمها سببا لإيقاظه صلى الله عليه وسلم لما خاف من وقت فوات الصلاة على نحو ما روى عن عمر أنه رفع صوته بالأكبر ليوقظه

(فصل) وقوله فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي تريد أن طعن أبي بكر في خاصرتها كان يقتضى تعريكمها إلا أنه لم يكن منعها من ذلك إكراما للنبي صلى الله عليه وسلم ورفقها به واشفاقا من أن تحرك فخذه فيقطع عليه نومه

(فصل) وقوله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح على غير ماء قد قد منا أنه بعد أن يكون نومه قبل أن يعلم بعدم الماء غير أنه صلى الله عليه وسلم يعلم ما يكون من حاله في وقت نومه فلا يحبب عليه الوضوء بمجرد النوم وأما الواحد منا فإنه لا يعلم ما يكون منه حال النوم فيجب عليه الوضوء بالنوم والاحداث على ضربين ضرب يكون معتادا ولا يمكن الامتناع منه كالنوم والبول والغائط فهذا يجوز فعله للتوضؤ مع عدم الماء وضرب يمكن الاحتراز منه كالجوع والامساك ومس الذكر فلا يجوز فعله مع عدم الماء فيما يقرب ويطرأ من المشقة

(فصل) وقوله أنزل الله تعالى آية التيمم وهي قوله عز وجل فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه قال أسيد بن حضير ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر يريد أن بركتكم كانت متواليمة على الصلابة متكررة وكانوا سببا لكل ما لهم فيه رفق ومصلحة
ص سئل مالك عن رجل تيمم لصلاة حضرت ثم حضرت صلاة أخرى أيتيم لها أم يكفيها تيممه ذلك قال بل يتيم لكل صلاة لأن عليه أن يتيم الماء لكل صلاة فمن ابتنى الماء فلم يجده فانه يتيم ش قوله يتيم لكل صلاة أصله أن التيمم لا يرفع الحدث وقال الزهري وسعيد بن المسيب والحسن يرفع الحدث الأصغر وقال أبو سامة يرفع الحدثين جميعا ودليلنا على أنه لا يرفع الحدث أنه معنى لا يرفع الحدث مع وجود الماء فلم يرفعه مع عدمه كسائر المائعات (مسئلة) إذا ثبت أنه لا يرفع الحدث فانه يستباح به ما لا يجوز فعله مع الحدث وهو على ضربين عبادة مؤقتة وعبادة غير مؤقتة فأما العبادة المؤقتة فانه لا تسبح بالتيمم إلا مع ثلاثة شروط أحدها عدم الماء وعدم القدرة على استعماله والثاني طلب الماء والثالث دخول وقت العبادة المؤقتة فأما عدم الماء فانه معتبر بالوقت مع التهاذي على المعتاد من السفر فليس عليه أن يجهد نفسه في الجري لإدراك الماء ولأن يخرج عن مشيه المعتاد ولأن يعدل عن طريقه أكثر من مقدار ما جرت به العادة بالدول له إلى الاستقاء

* وسئل مالك عن رجل تيمم لصلاة حضرت ثم حضرت صلاة أخرى أيتيم لها أم يكفيها تيممه ذلك فقال بل يتيم لكل صلاة لأن عليه أن يتيم الماء لكل صلاة فمن ابتنى الماء فلم يجده فانه يتيم

من العيون والماء التي يعمل لها عن الطرق وفي المبسوط من رواية ابن وهب عن مالك أن كل ما يشق على المسافر طلبه والخروج اليه وإن خرج اليه فانه أحسب فانه يتيمم ولم يحذفه حد أو روى ابن الموزان عن مالك إذا لم يخف في نصف الميل إلا العناء فمن الناس من يشق ذلك عليه قال محمد فتأويل قوله المرأة والرجل الضعيف بخلاف القوي وقال سحنون في عدول المسافر عن طريقه الميل إلى الماء أراه كثيرا وإن كان أمنا ولا يرى ذلك عليه ولو كان مخفى سفر لا تقصر فيه الصلاة (مسئلة) والذي يراعى من وجود الماء أن يجد منه ما يكفي لطهارته وإن وجد منه أقل من الكفاية تيمم ولم يستعمل ما وجد منه وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يستعمل ما معه من الماء يتيمم والدليل على ما نقوله أنه مانع ولا يرفع الحدث فلم يجب عليه استعماله كالماء كان مستعملا (فرع) وأما عدم القدرة على استعمال الماء كان يجد الماء ولكنه يخاف من تناوله مضرة بجسمه من تلف نفسه أو تجدد مرضه أو زيادته حكى ذلك ابن نافع في المجموعه وقال القاضي أبو الحسن مثل أن يخاف الصبح نزلة أو حمى وكذلك إن كان المريض يخاف زيادة مرض أو نحو ذلك قاله أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز له التيمم مع وجود الماء الآن يخاف التلف ورواه القاضي أبو الحسن عن مالك والدليل على ما نقوله قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا فوجه الدليل منه أنه ذكر الأحداث وهي ملازمة النساء والغائط من الغائط فأمر بالوضوء إلا مع المرض أو مع عدم الماء في السفر فانه نقل إلى التيمم ولا يجوز أن يعلق المرض بعدم الماء لانه لا تأثير له فيه وإنما يؤثر بعدم القدرة على استعماله وإنما علقه بالسفر لأن الغالب من حاله عدم الماء وقتله ودليلنا من جهة القياس أن هذا مسح أبيض للضرورة فلم يفرق الحكم فيه بين خوف المرض وخوف التلف كال مسح على الجبائر (مسئلة) فأما الفصل الثاني وهو طلب الماء فانه يراعى في الظاهر من المذهب وبه قال الشافعي وروى القاضي أبو الفرج عن مالك أنه لا بأس أن يجمع بين الصلاتين من الفوائت بتيمم واحد وذهب القاضي أبو محمد بن نصر وغيره من أصحابنا إلى أن وجه ذلك أن طلب الماء ليس بشرط في صحة التيمم وبه قال أبو حنيفة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي وجه آخر أن يكون طلب الماء شرطا في صحة التيمم وإن تيممه لم يقدّمه طلب الماء لما كان تيمما يستتبع به الصلاة ولكنه لما صح تيممه بذلك لم يجب عليه إعادة طلب الماء لكل صلاة فيكون تعدد الخلاف في هذا أن المشهور من مذهب مالك ما في الموطأ أن طلب الماء لكل صلاة شرط في صحة التيمم وعلى رواية أبي الفرج طلب الماء شرط في صحة التيمم على الإطلاق والدليل على أن طلب الماء شرط في صحة الصلاة قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فوجه الدليل من الآية أنه قال فلم تجدوا وذلك لانه لا يستعمل إلا بعد طلب الماء وقد شرط في صحة التيمم فوجب أن يكون الطلب شرطا في صحة ودليلنا من جهة القياس أن هذا بدل ما مور به عند العجز عن مبدله فلا يجزى فعله إلا مع ثبوت عدم مبدله كالعموم مع العتق في الكفارة (مسئلة) ولا يجمع بين صلاتي فرض بتيمم واحد في وقتيهما لما قدمناه من وجوب دخول الوقت قبل التيمم ولو وجب طلب الماء لكل تيمم فإن فعل ولم يكن بين وقتي الصلاة اشتراك أعاد الثانية أبدا وإن كان بينهما اشتراك كالظهر والعصر روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم يعيد الثانية مادام في الوقت وروى أبو زبدي ثمانية عن مطرف وابن الماجشون يعيد الثانية أبدا وهو الذي ينظر عليه أصحابنا والقول الأول مبني على أن طلب الماء ليس بشرط في

حجة التيمم لكل صلاة (مسئلة) فان صلى نوافل مشغولة بتيمم واحد أجزأه وكذلك ان صلى فريضة ثم صلى بعدها نافلة أو نوافل وأتمصل ذلك بالفريضة ولو صلى نافله ثم صلى بذلك التيمم الفريضة فالذي روى ابن القاسم عن مالك يستأنف التيمم للفريضة وروى محمد بن يعقبي عن مالك انه خفف أن يصلي المصباح بعد ركعتي الفجر (فرع) اذا ثبت ذلك فان طلب الماء يتعلق بالمواضع التي يغلب على الظن وجود الماء فيها أو سؤال من يغلب على الظن وجوده عنده على الوجه المعتاد وأما المريض الذي لا يقدر على مس الماء فإنه يتطلب بغلبة قدرته على استعمال الماء (مسئلة) وأما الشرط الثالث فهو دخول الوقت وهذا مرأى في المشهور من مذهب مالك وبه قال الشافعي وقال ابن شعبان من أحببنا ليس بشرط في حجة التيمم وبه قال أبو حنيفة والدليل على صحة ما نقله قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وهذا يفيد أن يكون التيمم في وقت القيام الى الصلاة ولا يكون ذلك الا بعد دخول الوقت ودليلنا من جهة القياس ان هذا مستغن عن التيمم فلم يجزه التيمم كالواجب للماء ص **و** سئل مالك عن رجل تيمم أيوم أصحابه وهم على وضوء فقال يؤمهم غيره أحب الي ولؤأمهم هو لم أر بذلك بأسا **ش** وهذا كما قال ان الأفضل أن يؤم المتوضئين متوضئان من حكم الامام أن يكون حاله مساويا لحال من خلفه وأفضل منها والتيمم غير لاحق بفضيلة المتوضئ فلا يؤم ولا يتقدم عليه هذا المشهور من مذهب مالك وفي المبسوط عن محمد بن مسleme يؤمهم المتيمم لان حاله متساوية بحال المتوضئ بالماء والاول اظهر (فصل) وقوله لو أمهم هو لم أر بذلك بأسا يريد ان الأفضل ما تقدم وان امامته لهم بما لا تمنع حجة الصلاة وان منعت فضيلتها وقد قال ربيعة ومحمد بن الحسين لا تصح امامته لهم ودليلنا ان هذه طهارة تصح بها الصلاة فصحت بها امامته المتوضئين كالطهارة بالماء ص **و** سئل مالك في رجل تيمم حين ثم يجده ماء فقام وكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه انسان معه ماء قال لا يقطع صلاته بل يقيمها بالتيمم وليتوضأ لما يستقبل من الصلوات **ش** وهذا كما قال مالك رحمه الله وذلك أن تيمم الواجد للماء لا يخلو من ثلاثة أحوال احدها أن يجده الماء قبل التلبس بالصلاة والثانية أن يجده بعد التلبس بالصلاة وقبل الفراغ منها والثالث أن يجده بعد الفراغ منها فان كان وجده قبل التلبس بالصلاة فان عليه استعماله وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن ليس عليه استعمال الماء والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور حديث أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له المعبد الطيب وضوء المسلم ولو بقي عشرين سنين فاذا وجدت الماء فامسه ودليلنا من جهة القياس ان هذا يدل من مبطل براد لغيره فاذا وجد المبطل قبل التلبس بالمقصود وجب الرجوع اليه كوجود النص قبل انفاذ الحكم بالقياس المخالف له

(فصل) واذا وجد الماء بعد التلبس بالصلاة وقبل الفراغ منها فليس عليه قطع الصلاة واستعمال الماء ولتيمم صلاته وليتوضأ لما يستقبل وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يقطع الصلاة ويتوضأ ويستأنف الصلاة والدليل على ما نقله قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ودليلنا من جهة القياس انه دخل في صلاة متعبدا بتيمم مأثور به فلم يلزم الخروج عنها بطلوع الماء عليه كما لو دخل في صلاة الجنائز

(فصل) فان وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لم تجب عليه إعادة الصلاة وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال طائوس يجب عليه الوضوء وإعادة الصلاة مادام في الوقت والدليل على صحة ما ذهب

و سئل مالك عن رجل تيمم أيوم أصحابه وهم على وضوء فقال يؤمهم غيره أحب الي ولؤأمهم هو لم أر بذلك بأسا **و** سئل مالك في رجل تيمم حين لم يجده ماء فقام وكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه انسان معه ماء قال لا يقطع صلاته بل يقيمها بالتيمم وليتوضأ لما يستقبل من الصلوات

اليه الجمهور ان هذا أدى الصلاة بما وجب عليه أن يؤديها به فلم يجب عليه إعادة ما يوجد الماء بعد الفراغ منها كما لو وجدته بعد انقضاء الوقت **ص** **ح** قال مالك من قام إلى الصلاة فلم يجد ماء فعمل بما أمر الله به من التيمم فقد أطاع الله وليس الذي وجد ماء بأطهر منه ولا أتم صلاة لانهما أمران جميعا فكل عمل بما أمر الله به وانما العمل بما أمر الله به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة **ش** قوله فعمل بما أمر الله به من التيمم يراد به أنه كان ممن يجوز له التيمم لاجتماع شروط التيمم فيه من عدم الماء بعد الطلب ودخول الوقت فهذا الذي أطاع الله تعالى وقوله ليس الذي وجد الماء بأطهر منه يراد أن هذا التيمم قد أدى فرضه كما إذا المتوضئ وليس استباحة المتوضئ بالماء لصلاته بأكثر من استباحة التيمم لها ولا أتم صلاة يراد في الأداء لان ذمة التيمم قد برئت من صلاته كما برئت ذمة المتوضئ وبين هذا بقوله لانهما أمران جميعا أمر التيمم بالتيمم وأمر الواجد للماء بالوضوء فاذا تيمم هذا وصلى وثوفاً آخر فقد فعل كل واحد منهما ما أمر به وأدى فرضه على الوجه الذي لزم وكذلك الصحيح وصاحب الجبائر كل واحد منهما قد عمل بما أمر الله به من المسح على الجبائر للشجوج وبإشارة العضو بالماء للصحيح فلا يقال ان أحدهما أدى فرضه دون الآخر ولا ان طهارة أحدهما أتم في باب الاجزاء وهو الذي قصده مالك رحمه الله وأما الكلام على الفضيلة فلم يعرض لما كان الفضل قد يوجد في الوضوء بالماء **ص** **ح** قال مالك في الرجل الجنب انه يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن ويتنفل ما لم يجد ماء وانما ذلك في المكان الذي يجوز له أن يصلي فيه بالتيمم **ش** وهذا كما قال ان الجنب يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن ويتنفل ما رآه هذه المسئلة على فصلين * أحدهما أن الجنب يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن يستحب ما تمنع منه الجنابة بالتيمم * والثاني تفسير ما يستحبه الجنب بالتيمم فأما استباحة الجنب الصلاة وغيرها من ممنوعات الجنابة بالتيمم فهو مذهب جمهور الفقهاء وروى منعه عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود والذي يظهر لي من قولهما أنهم ما استباحوا ذلك للذريعة وذلك ان أبوا ثل روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال لورخصنا لهم في الاوشك اذا برء على أحدهم الماء أن يدهعه ويتيمم وقد روى الضحاك ابن مزاحم أن عبد الله بن مسعود ترك قوله في الجنب لا يصلي حتى يغتسل والدليل على ذلك قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا ودليلنا من جهة السنة حديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فلما انقل من الصلاة اذا رجل معتزل لم يصل مع القوم قال ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم قال أصابني جنابة ولا ماء قال عليك بالمعديفانه يكفيك ودليلنا من جهة القياس ان هذا حكم محدث لم يجد الماء فكان فرضه التيمم مع التمكن منه اذا أراد الصلاة كالحدث (مسئلة) وأما ما يستحبه الجنب بالتيمم فهو كل أمر من شرطه الطهارة الكبرى كالسلاة والطواف وقراءة القرآن ومس المصصف وقد قال مالك ان الجنب لا يمر في المسجد فعلى هذا اذا اضطر اليه وجب عليه التيمم

قال مالك من قام إلى الصلاة فلم يجد ماء فعمل بما أمر الله به من التيمم فقد أطاع الله وليس الذي وجد الماء بأطهر منه ولا أتم صلاة لانهما أمران جميعا فكل عمل بما أمر الله به وانما العمل بما أمر الله به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة وقال مالك في الرجل الجنب انه يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن ويتنفل ما لم يجد ماء وانما ذلك في المكان الذي يجوز له أن يصلي فيه بالتيمم

(فصل) وقوله وانما ذلك في المكان الذي يجوز له أن يصلي فيه بالتيمم يراد أن من كان واجدا للماء لا يجوز له أن يستحب قراءة القرآن بالتيمم لان التيمم لا يكون بدلا من الوضوء الا عند الحاجة اليه وعدم الماء ولا خلاف في وجوب ذلك في السفر واجزائه وأما في الحضر فقد قال مالك يتيمم ويصلي عند عدم الماء في الحضر وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يصلي بالتيمم عند عدم الماء في الحضر والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ان عادم الماء معنى يجوز له التيمم في السفر فوجب أن يجوز له

التيمم في الحضر كالمرض (فرع) اذا قلنا بالتيمم في الحضر فهل يعيد اذا وجد الماء أولا المشهور من مذهب مالك انه لا يعيد وقال ابن حبيب ومحمد بن عبد الحكم يعيد ابدا وبه قال الشافعي والدليل على صحة القول الاول ان هذا ما مور بالصلوة والتيمم فوجب أن تكون صلاته مجزئة كالمسافر

﴿ العمل في التيمم ﴾

ص **﴿ مالک عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى اذا كانا بالمر يدنزل عبد الله فتيمم صعيدا طيبا ومسح بوجهه ويديه الى المرفقين ثم صلى ﴾** ش قوله أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف موضع بقرب المدينة ليس بينه وبينها ما تقصر فيه الصلاة وأما المر يدنزل فروي سفيان الثوري ان بينه وبين المدينة ميلا أو ميلين وهذا يقتضي اعتقاد عبد الله بن عمر جواز التيمم لعدم الماء في الحضر لان من يقصر التيمم على السفر لا يجزئه من المسافة الا ما تقصر فيه الصلاة قاله ابن حبيب

(فصل) قال محمد بن مسleme وانما يتيمم عبد الله بالمر يد وهو بطرف المدينة ولم ينتظر الماء لانه خاف فوات الوقت ويجب أن ير يد بذلك خروج الوقت المستحب وهو أن تصفر الشمس وقد روى سفيان وابن عجلان انه دخل المدينة والشمس مرتفعة وروى سفيان الثوري انه لم يعد وقد روى ذلك عبد الرزاق عن مالك انفرده عنه في هذا الحديث وذلك يحتمل وجهين * أحدهما أن ير يد بقوله والشمس مرتفعة أي انها من تفعته عن الافق لم تغيب بعد الا ان الصفرة قد دخلتها خفاف فوات وقت الصلاة المختار * والوجه الثاني أن يكون عبد الله قد رأى انه لا يدخل المدينة حتى يخرج الوقت فتيمم على هذا الاجتهاد وصلى ثم تبين له انه كان في فسخة من الوقت فلم يعد وقد روى عن ابن القاسم انه قال من رجا ادراك الماء في آخر الوقت فتيمم في أوله وصلى فانه تجزئه ويعيد في الوقت خاصة على معنى الاستعجاب ويحتمل أن يكون عبد الله رأى هذا الرأي وذهب اليه وصيأتي ذكره به هذا ان شاء الله (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالعادمون الماء على ثلاثة أضرب أحدها أن يغلب على ظن المكلف عدم الماء في جميع الوقت * والثاني أن يشك في الأمر * والثالث أن يغلب على ظنه وجود الماء في آخر الوقت فانه يستحب له التيمم والصلوة في أول الوقت أفضل على ما قدمناه فاذا فاتته فضيلة الماء فانه يستحب له أن يحوز فضيلة أول الوقت وأما اذا شك في الأمر فالذي حكاه أصحابنا عن مالك أنه يتيمم في وسط الوقت ومعنى ذلك أن يتيمم من الوقت في آخر ما يقع عليه اسم أول الوقت لانه يؤثر الصلاة رجاء ادراك فضيلة الماء ما لم تنفد فضيلة أول الوقت فاذا خاف أول فضيلة الوقت تيمم وصلى لثلاث فواته فضيلة أول الوقت ثم لا يدرك فضيلة الماء فتفوت الفضيلتان وأما ان يغلب على ظنه ادراك الماء في آخر الوقت فانه يؤثر الصلاة الى أن يجد الماء في آخره لان فضيلة الماء أعظم من فضيلة أصل الوقت لان فضيلة أول الوقت تختلف فيها وفضيلة الماء متفق عليها وفضيلة أول الوقت يجوز تركها دون ضرورة ولا يجوز ترك فضيلة الماء الا للضرورة والله اعلم (فرع) والوقت في ذلك هو الوقت المختار قاله ابن حبيب فلو علم وجود الماء في آخر الوقت فتيمم في أوله وصلى فقد قال ابن القاسم تجزئه فان وجد الماء أعاد في الوقت خاصة وقال عبد الملك ان وجد الماء في الوقت فلم يعد أعاد الصلاة أبدا ووجه قول ابن القاسم انه يتيمم ليحوز فضيلة لا تتم الا بالطهارة فكان تيممه صحيحا كالتيمم للنافلة ووجه قول ابن الماجشون انه يتيمم لصلوة

﴿ العمل في التيمم ﴾

* حدثني عن مالك عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى اذا كانا بالمر يدنزل عبد الله فتيمم صعيدا طيبا فمسح بوجهه ويديه الى المرفقين ثم صلى

مع الاستغناء عن التيمم كالذي تيمم قبل الوقت

(فصل) وقوله فتيمموا صعيدا طيبا قال محمد بن مسامة في المبسوط يريد أن يكون ظاهرا ولم يرد كرم الارض ولا الثومها

(فصل) وقوله ومسح بوجهه وعلى يديه الى المرفقين ثم صلى لاختلاف في ان حكم الوجه في الوضوء والتيمم في الاستيعاب واحد وقد تقدم ذكره في الوضوء وأما اليدان فاختلف العلماء في حكمهما في التيمم فقال ابن شهاب حكمهما المسح الى المناكب وعن مالك في ذلك روايتان * احدهما أن فرض التيمم فيهما الى الكوعين وبه قال ابن حنبل * والثانية الى المرفقين وبه قال أبو حنيفة والثالث وجه القول الأول ما قاله عمر بن يسار لعمر بن الخطاب أما ندكرانا كنا في سفر أنا وأنت فاما أنت فلم تصل وأما أنا فتممكت فصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما يكفبك هذا فضرب بكفيه الارض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه ودلنا من جهة القياس ان هذا حكم علق في الشرع على اسم اليد فوجب أن يخص بالكوع كالقطع في السرقة قال ابن نافع من تيمم الى الكوعين أعاد المسلاة أبدا ووجه القول الثاني أن هذه طهارة تنهض محل موجهها فلم يقتصر بفرض اليدين فيهما على أدون من المرفقين كالوضوء ص * مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يتيمم الى المرفقين * وسئل مالك كيف التيمم وأين يبلغ به فقال يضرب ضربة لوجهه وضربة لليدين ويمسحهما الى المرفقين * ش وهذا كما قال ان حكم التيمم ضربة لوجه وضربة لليدين وقال عطاء ضربة واحدة لوجه واليدين والدليل على صحة القول الاول أن هذه طهارة فشرع فيها استئناف الطهور لكل عضو كالوضوء وانما يجزئ في اليدين ضربة واحدة لان الطهر في اليد اليمنى انما يفعل باليد اليسرى خاصة والطهر في اليد اليسرى انما يفعل باليد اليمنى خاصة فجعل لكل يد طهارة بيد ليس يباشرها تطهر عضو آخر فكان ذلك بمنزلة استئناف طهور (فرع) فان اقتصر على ضربة واحدة لوجه واليدين فهل يكفيه أولا حكى ابن مهنون عن ابن نافع لا يجزئه ويعيد أبدا وفي العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك أرجو أن تجزئه ووجه قول ابن نافع ان هذا مسح مفترض في طهارة فوجب أن لا يجزئ الاستئناف الطهور وأصل ذلك اذا مسح رأسه بفضل ذراعيه ووجه قول مالك ان المسح في الوضوء من فروضه ممسوح به وهو الماء ولذلك قال انه اذا فني الماء من يديه فبسل استيعاب رأسه جدد آخر فاما التيمم فليس من فروضه ممسوح به لانه يعلم انه لا يبقى الى آخر العضو من آثار ما تعلق باليد من التراب شيء وبديل ان يجوز له التيمم على الحجر الصلد وانما الغرض منه وضع اليد على الصعيد في التيمم وهذا قد وجد في مثلنا

(فصل) وقوله ويمسحهما الى المرفقين يحتمل أن يريد به الوجوب ويحتمل أن يريد به الاستيعاب على ما تقدم من الاختلاف في ذلك وقد اختلف أصحابنا في صفة المسح فقال مالك من رواية ابن القاسم يبدأ فيمسح اليمنى باليسرى يدها من ظاهرها من أطراف أصابعها الى المرفقين ثم يمسح من باطنها الى المرفق الى أطراف الأصابع من جهة الكف ثم يمسح اليسرى باليمنى مثل ذلك وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك انه يبدأ فيمسح اليمنى باليسرى من ظاهرها على أطراف أصابعها الى المرفق ثم يمسح باطنها من المرفق الى الكف ولا يمسح الكف ثم يمسح اليسرى باليمنى مثل ذلك ويمسح الكفين بعضهما ببعض مرة واحدة واختار أصحابنا رواية ابن القاسم لان

* وحديث عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتيمم الى المرفقين * وسئل مالك كيف التيمم وأين يبلغ به فقال يضرب ضربة لوجهه وضربة لليدين ويمسحهما الى المرفقين

أعضاء الطهارة مبنية على أنه لا يشرع في تطهير عضو إلا بعد استيفاء الذي قبله (فرع) قال الشيخ أبو اسحاق ويحل أصابعه في التيمم وليس عليه متابعة العضوين ووجه ذلك استيعاب ظاهر بشرة اليدين بالمسح وقال الشيخ أبو محمد لم أر تحليل الأصابع في التيمم لغيره

تيمم الجنب

ص **عن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب عن الرجل الجنب يتيمم ثم يدرك الماء فقال سعيد إذا أدرك الماء فعليه الغسل لما يستقبل** **ش** معنى ذلك أنه كان جنباً ولذلك قال عليه الغسل لما يستقبل لأنه إذا تيمم بعد أن تمت له شروط التيمم المتقدمة ثم صلى بعد ذلك فإذا وجد الماء لم تنزهه إعادة الصلاة لأنه قد أتى بها على ما لزمه وعليه أن يغتسل لما يستقبل لأن تيممه لم يرفع حدث جنبته وإنما أباح له الصلاة وقد تقدم من قول أبي سامة أن التيمم يرفع حدث الجنابة **ص** **عن مالك** فممن احتلم وهو في سفر ولا يقدر من الماء الأعلى قدر الوضوء وهو لا يعطش حتى يأتي الماء فقال يغسل بذلك فرجه وما أصابه من ذلك الذي ثم يتيمم صعيداً طيباً كما أمره الله تعالى **ش** وهذا كما قال ابن من وجب عليه الغسل لاحتلام ولا يقدر من الماء الأعلى قدر الوضوء فإنه غير واجد للماء وفرضه التيمم وبه قال جمهور الفقهاء وقال عطاء والحسن يتوضأ بذلك الماء ويصلي فإن لم يكن معه من الماء الا قدر ما يغسل به وجهه ويديه فأولى من التيمم وإن لم يجد الا ما يغسل به وجهه غسله ومسح كفيه بالتراب والدليل على ما ذهب إليه الجمهور ما قدمناه من أن من وجد من الماء أقل من كفايته للطهارة فليس بواجد للماء وإن الاعتبار بوجوده قدر الكفاية

(فصل) وقوله وهو في سفر إنما يخص السفر لأن الغالب من عدم الماء إنما يكون في الاسفار واشترط أنه لا يخاف العطش باستعمال الماء لئلا يكون تركه لاستعماله بسبب ضرورة العطش اذ هو ما يبيح التيمم

(فصل) وقوله يغسل بذلك الماء فرجه وما أصابه من ذلك الذي لأنه كانت عليه طهارتان طهارة الجنابة وطهارة النجاسة فلما أمكنه فعل أحدهما فعلها وهي طهارة النجاسة وأبدل التيمم من الآخر ولم يكن عنده ما يغسل به النجاسة عنه تيمم وصلى ولم يكن عليه إعادة بعد خروج الوقت وهذا قال أبو حنيفة وقد قال الشافعي يكون عليه إعادة ودليلنا أن هذه نجاسة لا تمنع صحة الصلاة فلم يجب لأجلها الإعادة وأصل ذلك إذا صلى بدم البراغيث وأثر الاستنجاة

(فصل) وقوله ثم يتيمم صعيداً طيباً كما أمره الله يريد أنه من خوطب بقوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً **ص** **عن مالك** عن رجل جنب أراد أن يتيمم فلم يجد تراباً الا تراب سبخة هل يتيمم بالسبخة وهل تكره الصلاة في السبخة قال مالك لا بأس بالصلاة في السبخة والتيمم منها لأن الله تبارك وتعالى قال فتيمموا صعيداً طيباً فكل ما كان صعيداً فهو تيمم به سبخاً كان أو غيره **ش** وهذا كما قال أنه لا بأس بالصلاة في السبخة والتيمم بها للآية التي احتج بها روى عن مجاهد أنه قال لا يتيمم بالسبخة والدليل عليه الآية ومن جهة السنة ما روى جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعطيت خصالاً لم يعطهن أحد قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فإما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبعثني قومه خاصة وبعثني إلى الناس عامة فقال النبي صلى الله عليه

تيمم الجنب

عن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب عن الرجل الجنب يتيمم ثم يدرك الماء فقال سعيد إذا أدرك الماء فعليه الغسل لما يستقبل **ص** **عن مالك** فممن احتلم وهو في سفر ولا يقدر من الماء الأعلى قدر الوضوء وهو لا يعطش حتى يأتي الماء قال يغسل بذلك فرجه وما أصابه من ذلك الذي ثم يتيمم صعيداً طيباً كما أمره الله تعالى **ش** وهذا كما قال ابن من وجب عليه الغسل لاحتلام ولا يقدر من الماء الأعلى قدر الوضوء فإنه غير واجد للماء وفرضه التيمم وبه قال جمهور الفقهاء وقال عطاء والحسن يتوضأ بذلك الماء ويصلي فإن لم يكن معه من الماء الا قدر ما يغسل به وجهه ويديه فأولى من التيمم وإن لم يجد الا ما يغسل به وجهه غسله ومسح كفيه بالتراب والدليل على ما ذهب إليه الجمهور ما قدمناه من أن من وجد من الماء أقل من كفايته للطهارة فليس بواجد للماء وإن الاعتبار بوجوده قدر الكفاية

وسلم جعلت في الأرض مسجد أو طهور أو لم يفرق بين السباح وغيرها وأصل مالك في ذلك أن كل ما كان من جنس الأرض ولم يتغير عن حكم الأصل فإنه يجوز التيمم به وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز التيمم بغير التراب وله في الرمل قولان وقال الشيخ أبو اسحاق لا يتيمم برمل لا تراب فيه ولا يجزئ سقط عنه ترابه فذهب مذهب الشافعي والدليل على ما ذهب إليه مالك وجهه من العلماء قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا والصعيد وجه الأرض ترابا كان أو رملًا وحجرا قاله ابن الأعرابي وأبو اسحاق والزجاج قال أبو اسحاق لا أعلم فيه خلافا بين أهل اللغة ودليلنا من جهة السنة الحديث المتقدم جعلت في الأرض مسجد أو طهور أو لم يخص ترابا من غيره ودليلنا من جهة القياس أن هذا جزء طاهر من الأرض لم يتغير عن جنس الأصل فجاز التيمم به كالتراب (مسئلة) ولا يجوز التيمم بالجير ويحيى على قول ابن حبيب أنه يجوز التيمم به والاول أصح لأنه قد تغير بالطبخ عن جنس أصله (مسئلة) وهل يجوز التيمم بالمسح أم لا قال القاضي أبو الحسن يتيمم به ورأيت لبعض أصحابنا لا يتيمم به * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والملاح عندى على ضربين معدى تحت من الأرض كالخجارة فهذا حكمه حكم الزرع والكحل والضرب الثاني يجعد من الماء فحكمه عندى حكم الثلج بل هو أشد من الثلج لما فيه من الصناعة (مسئلة) وأما الثلج فقد روى ابن زياد عن مالك في المدونة وابن وهب عن مالك في المبسوط ويتيمم به إذا بن وهب والجليد وذكر الشيخ أبو بكر ابن القاسم روى عن مالك لا يجوز التيمم بالثلج وجهه الرواية الأولى أن الثلج جامد إذا قعد المكف تغير الماء به لم يسلبه ذلك حكم التطهير فجاز التيمم به حال انفراجه كالتراب ووجه الرواية الثانية أن هذا ليس بصعيد فلم يجز التيمم به كالنبات (مسئلة) وأقل ما يكفي التيمم من التراب ما يضرب عليه يسهه مرتين فإن لم يجد إلا ما يضرب عليه مرة واحدة فقد قال القاضي أبو الحسن ليس عليه استعماله لأنه لا يتنفع به إذا لم يكمل تيممه وهذا مبنى على قول ابن نافع المتقدم أن الضربة الواحدة لا تجزئ * وأما على قول مالك فإنه يستعمله ويجزئ به لذلك لوجهه ويديه والله التوفيق

(فصل) ومن لم يجد ماء ولا ترابا من مريض أو مريوط لا يجعد من يناوله إياه فروى عن مالك لأصالة عليه وبه قال أصبغ وروى أصبغ وأبو زيد عن ابن القاسم صلى كذلك وجه قول مالك أن هذا محدث لا يدر على رفع حدث ولا استباحة الصلاة بالتيمم فلم تسكن عليه صلاة كالخائض ووجه قول ابن القاسم أن هذا مكف يدر على إزالة حدثه فوجبت عليه الصلاة وإن لم يجد ما يزيله به كالذي لا يجعد الماء يجعد لتراب (فرع) فاذا قلنا بقول ابن القاسم في العتية عنه من رواية أبي زيد يعيد أبا ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وروى ابن سعدون عن أبيه لا إعادة عليه وإذا قلنا بقول أصبغ فقد قال ابن حبيب لا يعيد وحكاه القاضي أبو الحسن على المذهب أنه لا يعيد قال ومن قال من أصحابنا يعيد فعنه في المربوط على طهارة لا يصلي إيماء

ما يجعل للرجل من أمراته وهي حائض *

ص * مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يجعل لي من أمراتي وهي حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تشد عليا أزارها ثم سألتك بأعلاها * ش قوله ما يجعل لي من أمراتي وهي حائض وإن كان لفظا عاما فهو خاص بالاستمتاع بالوطء لأنه إذا وقع

ما يجعل للرجل من أمراته وهي حائض * حدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يجعل لي من أمراتي وهي حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تشد عليا أزارها ثم سألتك بأعلاها

السؤال على عين من الاعيان انصرف بالعرف والعادة الى المنافع المقصودة منه والمقصود من المرأة الاستمتاع والوطء فكان السؤال على ما يحل له من وطئها في حال حيضها لما علم انه ممنوع من وطئها في الفرج لقول الله تعالى ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض وانصرف الاعتزال ايضا الى اعتزال وطء لما تقدم ذكره وعلم ههنا السائل ان الاستمتاع بالنظر اليها والمباشرة لها والقبل وغير ذلك من الاستمتاع مباح فطلب تحديد المباح وتيمينه من المحظور (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لتشدها ليم ازارها ثم شأنك بأعلاها جواب للسائل ونص منه له على المباح بأنه ما فوق الميزر وليس بمباح فلا يجوز أن يطأ امرأته تحت الازار في فرج ولا غيره وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وذهب أصبغ من أصحابنا ومحمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة الى أنه يجوز وطئها تحت الازار فيما عدا الفرج والدليل على صحة القول الأول قوله تعالى قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض وعلم انه أراد اعتزالهن بالوطء فيجب حمل ذلك على عمومه الا ما خصه الدليل واستدلنا في المسئلة وهو ان الوطء في الحيض انما منع لموضع اذى الدم أن ينال الرجل أو يصيبه ولا يؤمن ذلك في ابدون الازار وانما جاز ذلك فيما فوق الازار لأن ذلك يؤمن به وهذا القول أحوط والقول الثاني محتمل اذا أمن الدم

(فصل) فأما الوطء في الفرج في وقت الحيض فلا خلاف في منعه فمن فعل ذلك فقد أثم ولا غرم عليه وبه قال أبو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم عليه دينار يتصدق به وبه قال ابن حنبل ودليلنا من جهة القياس ان هذا وطء محرم لحرمة عبادة فلم تجب فيه كفارة كالزنا من أموالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد وانها قد وثبت وثبة شديدة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك لعلك نفست يعني الحيضة فقالت نعم قال شدي على نفسك ازارك ثم عودي الى مضجعتك ثم شق قولها انها وثبت وثبة شديدة يريد ان امرأته من دم الحيضة لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم معها وقوله لعلك نفست يريد لعل الموجب لو ثبتك النفاس وهو الحيض فقالت نعم فأعلمها بما يجب ان تمتنع في مثل هذا الحال فقال شدي على نفسك ازارك يريد أن تشدها الازار على ما جرت العادة بشده عليها منها ونفسها حقيقة فافهم من ذلك شدي الازار على ما جرت به العادة كما لو قال شدي عليك ازارك لفهم ذلك منه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم عودي الى مضجعتك دليل على ما تقدم من مباشرة الخائض اذا اثرت ومما جرت به العادة ان الذي خطر عليه وطئها في موضع مخصوص وأما الالتذاذ بها فليس بممنوع ولا محظور من مالك عن باقر أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أرسل الى عائشة يسألها هل يبائر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشدها ازارها على أسفلها ثم يبائرهما ان شاء الله تعالى سؤال عبد الله عائشة وان كان من أهل النظر والاستدلال لموضعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما عرفت ذلك من فعله امرأته فأسفلها عن ذلك فقالت لتشدها ازارها على أسفلها ثم يبائرهما على الوجه المعتاد ثم يبائرهما ان شاء الله تعالى ما تقدم من مباشرة الخائض بعد تشدها ازارها من مالك أنه بلغه أن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلا عن الخائض هل يصيبها زوجها اذا رأت الطهر قبل أن تغتسل فقال لا حتى تغتسل ثم قوله هل يصيبها زوجها اذا رأت الطهر يريد بذلك اذا رأت علامة وجوب الطهر وأما الطهر فليس بمعروف وانما ترى المرأة من القصة البيضاء أو الجفوف

* وحدثني عن مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد وانها قد وثبت وثبة شديدة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك لعلك نفست يعني الحيضة فقالت نعم قال شدي على نفسك ازارك ثم عودي الى مضجعتك * وحدثني عن مالك عن أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أرسل الى عائشة يسألها هل يبائر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشدها ازارها على أسفلها ثم يبائرهما ان شاء الله تعالى وحدثني عن مالك أنه بلغه أن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلا عن الخائض هل يصيبها زوجها اذا رأت الطهر قبل أن تغتسل فقال لا حتى تغتسل

ما يوجب عليها الطهر ولا يجب لزوجها أن يصيها بذلك حتى تغتسل سواء كان انقطاع دمها لاكثر
 الحيض أو لأقله وعلى هذا جمهور الفقهاء وبه قال مالك والشافعي وقال ابن بكير لا مسأله عنها
 استئذان وقال أبو حنيفة إذا انقطع الدم لاكثر أمدا الحيض وهو عشرة أيام عنده جاز للزوج أن
 يطأها قبل أن تغتسل فإن انقطع عنها قبل ذلك لم يجز له أن يطأها حتى تغتسل أو يحكم بطهرها المجيء
 آخر وقت صلاة والدليل على ما نقله قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا طهرن فأتوهن
 من حيث أمركم الله والطهران هما هو الاغتسال لانه تفعل ولا يقال لاقطاع الدم تطهرن وان جاز أن
 يقال له طهر فان قيل لانسان معنى يطهرن يغتسلن ويجوز أن يقال تطهرت المرأة إذا انقطع
 عنها الدم وان لم يكن ذلك من فعلها كما يقال تطهرت الأرض إذا زال ما فيها من الأذى والنجاسة
 ويقال تقطع الحبل وتكسر الكوز وان لم يكن شيء من ذلك من فعلها وانما معناه انقطع الحبل
 وانكسر الكوز وكذلك في مسائلنا معنى تطهرن تطهرن بانقطاع الدم عنهن وان لم يكن من
 فعلهن والجواب ان القراء من أهل العلم هذا الشأن قال في معنى قوله حتى يطهرن هو لغسل
 ولا نعلم له في ذلك مخالفا ويدل على ذلك ان تطهرن هو تفعلن والتفعل وقوم الفعل بمن يضاف اليه
 هذا مقتضاه في كلام العرب وهو يمنع من حمله على انقطاع الدم لان ذلك ليس من فعل النساء
 وقولهم تطهرت الأرض وتكسر الكوز على سبيل التجوز والاتساع لان ذلك ليس من فعلها
 وانما معناه طهرت لما يقال طال الزرع وكثر الماء وان لم يكن شيء من ذلك من فعلها ولكنه يضاف
 اليها مجازا واتساعا ولا يجوز أن يصرف اللفظ عن موضوعه ومقتضاه الى مجاز له الا بدليل ولا
 دليل لكم من هذا الموضع وما يبين ما ذكرناه قوله في آخر الآية ان الله يحب المتوابين ويجب
 المتطهرين فصح المتطهرين واتى عليهم وذلك يقتضي أن يكون التطهر من فعلهم وقدمنا أن
 انقطاع الدم ليس من فعل المرأة ولا يمنع به (فرع) واذا لم تجد التي انقطع دم حيضها الماء فحبست
 لم يجز وطؤها بطهر التيمم هذا المشهور من مذهب مالك وقال الشيخ أبو اسحاق ويجوز وطؤها
 بالتيمم وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ان صلت بالتيمم جاز وطؤها وان لم تصل لم يجز وطؤها
 والدليل على ما نقله قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ودليلنا من جهة القياس ان الوطء
 يتقدمه معنى يطل التيمم وهو المباشرة فلم يجز بعده الوطء كالورأى الماء

﴿ طهر الخائض ﴾
 • حدثني يحيى عن مالك
 عن علقمة بن أبي علقمة
 عن أمه مولاة لعائشة أم
 المؤمنين أنها قالت كان
 النساء يبعثن الى عائشة أم
 المؤمنين بالدرجة فيها
 الكرسف فيه الصفرة
 من دم الحيضة يسألنها
 عن الصلاة فتقول لمن
 لا تعجلن حتى ترين
 القصة البيضاء تريد بذلك
 الطهر من الحيضة

﴿ طهر الخائض ﴾

ص مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه مولاة لعائشة أم المؤمنين أنها قالت كان النساء
 يبعثن الى عائشة أم المؤمنين بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيضة يسألنها عن الصلاة
 فتقول لمن لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة ﴿ ش قولها كان
 النساء يبعثن الى عائشة بالدرجة تريد لعلها بهذا الأمر لا أنها كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم وتدل
 عليه في السؤال عن أحكام الحيض ونظر اليه من السؤال عنه ما يستحي منه النساء فاستقر عندها
 من علم ذلك ما لم يصل الى غيرها فكان النساء يرجعن في علم ذلك اليها فكن يبعثن اليها بالدرجة وهي
 جمع درج فيه الكرسف وهو القطن لانه أفضل ما يستبرأ به الرحم والدم لنقاؤه وبياضه وتجفيفه
 الرطوبات فتطهر به ^٢ ثم الدم لا تطهر في غيره
 (فصل) وقولها فيه الصفرة من دم الحيضة فان النساء كن يسألن عائشة اذا رأينها عن الصلاة

فكانت عائشة تحكم بانها حيضة وتقول لمن لا تعجلن حتى تزين القصة البيضاء وتري انهن ممنوعات من الصلاة اذا راين الصفرة في زمن الحيض لانها حيض وهذا الذي ذهب اليه مالك ان الصفرة والغبرة والكسرة كلها دماء يحكم لها بحكم الدم وذلك يرى في وقتين أحدهما قبل الطهر والثاني بعده فأما ما رأت منه قبل الطهر فهو عند مالك دم حيض سواء تقدمه دم قليل أو كثير وكذلك لو رأت زمن الحيض ابتداء دون أن يتقدمه دم فإنه يكون حيضا وان رآته النساء كان نفاسا وان كان في زمن الاستحاضة كان استحاضة وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو يوسف لا يكون حيضا إلا أن يتقدمه دم يوما وليلة وحكى عن بعضهم أنه لا يكون حيضا إلا في الأيام المعتادة فإن رآته المبتدأة أو رآته المعتادة في غير أيام العادة لم يكن حيضا وأدليل على ما نقوله قول عائشة في الحديث المتقدم وهي من أعلم الناس بهذا الشأن وقد شاع ذلك من فتواهم مع تكرار ذلك عليها ولم ينكره عليها أحد ولا خالفها فيه مخالف فثبت أنه اجماع ودليلنا من جهة القياس ان هذا معنى لو روي بعد دم يوم وليلة كان حيضا فاذا روي مبتدأ وجب أن يكون حيضا كالدم الأحمر (مسئلة) وأما ما روي بعد الطهر فقال عبد الملك ما رآته المرأة بعد الاغتسال من حيض أو نفاس من قطرة دم أو غسالة فإنه لا يجب به غسل وانما يجب به الوضوء وهي الترية عنده ووجه ذلك ما رواه قتادة عن أم الهذيل عن أم عطية قالت كنا لاند الصفرة والكسرة بعد الطهر شيئا قال الداودي الترية الماء المتغير دون الغبرة وقال أحمد بن محمد بن المعلى في المبسوط الترية هي الدفعة من دم الحيض لا يتصل بها من الحيض ما يكون حيضة كاملة

(فصل) وقولها لا تعجلن حتى تزين القصة البيضاء تريد لا تعجلن بالصلاة حتى تزين القصة البيضاء وهي علامة الطهر والمعتاد في الطهر أمران القصة البيضاء وهي ماء أبيض وروي عن علي بن زياد عن مالك أنه شبه المنى وروي ابن القاسم عن مالك أنه شبه البول * والامر الثاني الجفوف وهو أن تدخل المرأة القطن أو الخرق في قبلها فيخرج ذلك جافا ليس عليه شيء من دم وعادة النساء تختلف في ذلك فهن من عاداتها أن ترى القصة البيضاء ومنهن من عاداتها أن ترى الجفاف فمن كانت من عاداتها أن ترى أحدا الأمرين فرأته حكم بطهرها وان رأت غيره هل تطهر بذلك أم لا قال ابن القاسم القصة البيضاء ومن كانت عاداتها برؤية القصة البيضاء لم تطهر برؤية الجفوف وروي ابن حبيب عن ابن عبد الحكم الجفوف أبلغ فمن كانت عاداتها القصة البيضاء طهرت بالجفوف ومن كانت عاداتها الجفوف لم تطهر بالقصة البيضاء وجه ما قاله ابن القاسم ان القصة البيضاء علامة للطهر لا تكون الا عنده والجفوف قد يوجد في أثناء الدم كثيرا فكانت القصة البيضاء التي لا توجد مع الدم أصلا أبلغ في الدليل على انقطاعه ووجه قول ابن عبد الحكم أن القصة من بقايا ماء نزح من الرحم من الحيضة فالصفرة والكسرة والجفوف انقطاع ذلك كله فكان أبلغ وقال القاضي أبو محمد وأبو جعفر الداودي النظر ان يقع الطهر بكل واحد من ذلك لمن كانت تلك عاداتها ولو لم تكن عاداتها (فرع) وهذا في المعتادة فأما المبتدأة فقد قال ابن القاسم وابن الماجشون انها لا تطهر الا بالجفوف وهذا من ابن القاسم نزوع الى قول ابن عبد الحكم ص * مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمته عن ابنة زيد بن ثابت انه بلغها أن نساء كن يدعون بالمصايح من جوف الليل ينظرن الى الطهر فكانت تعيب ذلك عليهن وتقول ما كان النساء يصنعن هذا * ش وقولها بلغها ان النساء كن يدعون بالمصايح من جوف الليل تريد انهن كن

* وحدثني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمته عن ابنة زيد بن ثابت أنه بلغها أن نساء كن يدعون بالمصايح من جوف الليل ينظرن الى الطهر فكانت تعيب ذلك عليهن وتقول ما كان النساء يصنعن هذا

يفعل ذلك في أثناء نومهم يفتن ثم يقمن فيدعون بالمصايح من جوف الليل قبل وقت الصلاة ثم
يعتد إلى النوم ولم يكن رددن الصلاة من الليل فكانت تعيب ذلك عليهن لتكفهن من ذلك
ملايئزم وأعمالهم النظر إلى الطهر إذا أردن النوم وإذا قن الصلاة أصبح قاله مالك في المبسوط
وقال الداودي عليهن أن ينظرن قرب الفجر هل يجب عليهن صلاة العشاءين أو أحدهما وهل
يجب عليهن الصوم أن كان في رمضان ومن المبسوط وعليهن أن ينظرن في أوقات الصلوات
فلما أن يقمن من جوف الليل أو قبل الفجر للنظر إلى الطهر خاصة فإن مالكا قال لا يعجبني ذلك
ولم يكف الناس مصايح ووجه ذلك أنه لو كان عليهن النظر من جوف الليل إلى الطهر لما جاز
لهن النوم لثلايفوتهن النظر بالنوم

(فصل) وقول ابنه زيد ما كان النساء يصنعن هذا تريدان هذا تكلف مالا يجب عليهن وذلك
أن من أدركته من النساء كن أكثر اجتهادا وأفضل علما ولم يكن يصنعن ذلك لسبب العشاءين لأن
النظر إلى الطهر بسببهما قد انقضى عند النوم أو الليل وإنما يكون على قول أبي جعفر الدماطي
في آخر وقتها مع التمكن من ذلك ص **سئل مالك عن الحائض تطهر فلا تجد ماء هل تتيم**
نم لتتيم فإن مثلها مثل الجنب إذا لم يجد ماء تتيم **ش** وهذا كما قال لأن الحيض بعد انقطاع
دمه حدث يمكن رفعه بالغسل كالجنباء والجنب إذا لم يجد الماء تتيم للصلاة وغيرها من موانع الجنابة
فكذلك الحائض إذا لم يجد الماء تتيم وتستبج بذلك موانع الحيض غير الوطء مما قد مر ذكره

جامع الحيضة

ص **سئل مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت** المرأة الحامل ترى الدم أنها تدع
الصلاة **ش** قولها في المرأة الحامل ترى الدم أنها تدع الصلاة تريدان دمها دم حيض يحكم له
باسقاط فرض الصلاة ومنع الصلاة وغير ذلك من موانع الحيض كالأول كانت حائضا وإلى هذا ذهب
مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ما رآه الحامل من الدم فهو دم فساد وليس بدم حيض فلا تدع
الصلاة ولا الصوم ولا تمتنع من شيء من موانع الحيض وقال لو أخفت في هذا بالاحوط فتملى وتصوم
ولا يقر بها زوجها ثم تقضى الصوم لكان أحوط ودليلنا من جهة القياس أن هذا دم في زمن
الحيض خارج من المخرج المعتاد فوجب أن يكون حيضا كدم الحائض ص **سئل مالك أنه سأل ابن**
شهاب عن المرأة الحامل ترى الدم فقال تكف عن الصلاة قال يحيى قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا **ش**
ش وهذا على ما تقدم من أن الحمل لا يمنع الحيض وإن الدم متى وجده من الحامل حكم بكونه حيضا
وامتنعت المرأة من موانع الحيض ونص على الصلاة لأنها آكد العبادات وأعظمها شأنًا وإذا كان
الدم يمنعها ويوجب الكف عنها فبأن يمنع ذلك أولى وأحرى ودم الحيض يمنع عشرة أشياء **ش**
أحدها رفع حدثه **ش** والثاني حجة الصلاة **ش** والثالث حجة الصوم **ش** والرابع مس المصنف وروى
أبو زيد عن ابن القاسم في العتية للحائض أن تمسك اللوح تقرأ فيه وتكتب القرآن على وجه
التعلم وما كتب في الرقاع من آيات القرآن على وجه التعوذ فيعلق على الحائض والعبي وقد
روى أشهب عن مالك لا بأس بذلك إذا خرز أو جعل في شيء يكتنه **ش** والخامس الجماع على وجه
مخصوص **ش** والسادس دخول المسجد **ش** والسابع الطواف **ش** والثامن الاعتكاف **ش** والتاسع
إيقاع الطلاق على الحائض وروى عنه قراءة القرآن روايتان **ش** أحدهما المنع والثانية الإباحة

وسئل مالك عن الحائض
تطهر فلا تجد ماء هل تتيم
قال نعم لتتيم فإن مثلها
مثل الجنب إذا لم يجد ماء
تتيم

جامع الحيضة

ش وحدثني يحيى عن
مالك أنه بلغه أن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم قالت في المرأة الحامل
ترى الدم أنها تدع الصلاة
وحدثني عن مالك أنه سأل
ابن شهاب عن المرأة الحامل
ترى الدم فقال تكف عن
الصلاة قال يحيى قال مالك
وعلى ذلك الأمر عندنا

ذكر القاضي أبو محمد تسعة أشياء فلم يذكر الاعتكاف ولا إيقاع الصلوات وزاد على ما ذكرنا منعه وجوب الصلاة وقال في الصوم يمنع فعله ولا يمنع وجوبه وهذا الذي ذكره يحتاج إلى تأمل وذلك أن النفس إذا لم يصح انتفى وجوبه لأن تكليفه لا يصح فإذا قلنا إن دم الحيض يمنع صحة الصوم فلا معنى لقولنا إنه يمنع وجوبه لأن تكليفه لا يصح فإذا قلنا إن دم الحيض يمنع صحة الصلاة فلا معنى لقولنا إنه يمنع وجوبه لأنه يستحيل أن يجب ولا يصح فعلها وكذلك قوله لا يمنع وجوب الصوم غير صحيح لأن الصوم في زمن الحيض لا يجب لوجه ولو وجب لاثبت الحائض بتأخيرها ولو وجب أن يصح منها فعله وانما يجب عليها صيام آخر في غير أيام الحيض وانما يقال إن ما فعله الحائض من الصوم بعد انقضاء أيام الحيض قضاء على سبيل المجاز والانتساع **ص** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت أرى رجلا رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض **ش** ترجمها الرأس رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز مباشرة الحائض وقد ذكر ذلك إذا كان بمعنى الاستمتاع وفي هذا زيادة جواز مباشرتها الغير الاستمتاع وتصرفها كمتصرف الطاهر في جميع حوائج الرجال وقد كانت اليهود إذا حاضت منهن المرأة أخرجوهن من البيت فلم يباكلوهن ولم يتصرفن بهن فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمخالفتهم في ذلك وأباح مباشرتها لأن الحائض ليست نجس وانما النجاسة في الدم وأما الحديث فليس بنجاسة وانما هو حكم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة ناو لي في الخربة من المسجد فقالت أرى حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن حيضتك ليست في بدنك ومعنى ذلك أن نجاسة الحيض ليست في بدنها فتجس الخربة بذلك (مسئلة) وأما استناد المصلي إلى الحائض فقد قال ابن القاسم في المريض لا يستطيع أن يصلي جالسا إلا أن يستند إلى أحد أنه يصلي مستندا ولا يستند إلى حائض ولا إلى جنب وقال أشهب يستند إن شاء إلى حائض وإلى جنب وجه ما قاله ابن القاسم أن حدث الحيض لما منع الحائض الصلاة منع غيرها أن يستند إليها كالنجاسة ووجه ما قاله أشهب ما روى منصور بن صفية عن أمه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكن في حجرى وأنا حائض ثم يقرأ القرآن ومن جهة المعنى إن هذا حدث فلم يمنع صحة صلاة من استند إليه كالحديث الأصغر وقد قال بعض القرويين إن ذلك ليس باختلاف من قوله وانما معنى قول ابن القاسم أنه انما منع ذلك لنجاسة الثوب أو الجسد لأن الغالب أن ثوب الجنب والحائض لا يسلم من نجاسة وإن أشهب انما جوز ذلك إذا تبين سلامة ثيابها من النجاسة والقول الأول أظهر **ص** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها قالت سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أرى أحدنا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصاب ثوب أحدنا من الدم من الحيضة فلتقرضه ثم لتضعه بالماء ثم لتصل فيه **ش** سؤال المرأة يحتمل أن يكون عما يلزم من أصابها ذلك من الامتناع من لبس الثوب أو قطع موضع الدم لشناعة نجاسته في نفسها وإنه ليس كسائر الدماء ويحتمل أن تشمل كيف تصنع في غسله فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقرضه رواه يحيى فلتقرضه بضم الراء وتخفيفها وتابعه على ذلك ابن بكير وأكثر الرواة ورواه القعنبي فلتقرضه بكسر الراء وتشديد الراء ومعنى ذلك أن تأخذ من موضع الدم بأصبعها وتغمزه للغسل فيصلى أن يكون ذلك هو الغسل واستغنى عن ذكر الماء مع القرض لما علم أنه يقتضى ذلك لأن فائدته انما تتم ثم يكون النضج بعد ذلك لسائر

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت أرجل رأسي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها قالت سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أرأيت أحدا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيمة كيف تصنع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصاب ثوب أحدا من الدم من الحيمة فلتقرضه ثم لتغسله بالماء ثم لتصل فيه

الثوب لما يتيقن منه نجاسة وقد روى عن عائشة تفسير ذلك كانت احدا فانه يحض ثم تقررص
الدم من ثوبها عند طهرها فتغسله وتنزع على سائرته ثم تسلي فيه فاخبرت ان النضج كان على سائر
الثوب و ان القرص والغسل كان لموضع الدم ويحتمل أن يكون التقريص معه نضج الماء فيكون ان
غسل الدم وتكون ثم بمعنى الواو وقوله تعالى آمن وعمل صالحا ثم اهتدى ومعناه واهتدى الآن
الاول اظهر لان ثم تقتضى الترتيب والمهلة وقوله ثم لتصل في يه يقتضى أن ذلك كمال طهارته لانها
لا تصل في يه الا بعد أن تتم طهارته

﴿ المستحاضة ﴾

ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت
قالت فاطمة بنت أبي حبيش يارسول الله اني لأطهر أفأدع الصلاة فقال لها رسول الله صلى الله عليه
وسلم انما ذلك عرق وليست بالحيفة فاذا أقبلت الحيفة فاتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي الدم
عنك وصلي * ثم قوله اني لأطهر تريد لا ينقطع عنها الدم فهل تدع الصلاة أبدا مادامت ترى
الدم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليست بالحيفة يريد ان الدم اذا تمادى به اعلم
انه عرق لان دم الحيفة يتقطع ويأتي بعده الطهر

(فصل) وقوله فاذا أقبلت الحيفة فدعي الصلاة في المبسوط من رواية بصي القريري عن مالك
ان معنى اقبال الحيفة وادبارها في التي تتقطع حيفتها وتحتلط بأيام الطهر فأمرت بترك الصلاة اذا
رأت الدم وهو اقبال الحيفة وأمرت بفعل الصلاة اذا رأت الطهر وهو ادبار الحيفة * قال القاضي
أبو الوليد والحديث عندي يحتمل وجهين أحدهما أن تكون من أهل التمييز لدم الحيض باللون
والرائحة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا كانت دم الحيفة فهو دم أسود معرق
وان كان الحديث ليس بثابت الآن فيه تركه جها للتأويل فعلى هذا اذا كانت من أهل التمييز وكانت
مستحاضة فماتت على أبدا وتصوم حتى ترى دم لا تشك أنه دم حيض وبمضي لها من العدة مقدار أقل
الطهر فحسبك عن الصوم والصلاة وتكون حائضا فان رأت دم حيض لا تشك فيه ولم يمض لها مقدار
أقل الطهر أو مضى لها مقدار طهر ولم تر التغيير الذي لا يكون الا للحيض فانها لا تكون حائضا ولا
تتبع من صوم ولا صلاة ولا يمنع منها زوجها فعلى هذا يكون تقدير الحديث فاذا أقبلت الحيفة بأن
ترى الدم المتغير وقدمضى الطهر فدعي الصلاة فاذا ذهب قدرها وذلك بأن ترى غير دم الحيض
فاغسلي عنك الدم وصلي فيكون هذا فعلا أبدا سقرا والوجه الثاني أن تكون من غير أهل
التمييز فاذا رأت الدم تركت الصلاة قدر أمدا كثر الحيض فاذا انقضى اغتسلت وصلت وكانت
مستحاضة فيكون اقبال الحيفة أول ما ترى الدم وادبارها عند التقدير لها فيكون ذلك على وجه
التعليم لمن يميز بانه هذا ما قد أصاب فاطمة بنت أبي حبيش وهذا اذا حلتا قولها اني لأطهر على
حقيقتها وان الدم يتصل ولا ينقطع عنها وان قلنا انه على المجاز وان معناه لا يكاد ينقطع فانه يكون
اقبال الحيض أول ما ترى الدم ثم ادبارها اذا انقضى مقدار دم الحيض ثم اقبالها اذا رأت مرة أخرى
بعد انقطاعه وهكذا أبدا فيكون ذلك جواب فاطمة بنت أبي حبيش فيما سألتها عنها وما تمتله في
المستقبل (مسألة) عن مالك في مقدار أقل الطهر وايتان روى عنه ابن القاسم أن ذلك
غير مقدر وان الرجوع فيه الى العرف والعادة ووجه ذلك ان كل أمر احتيج الى تحديده ولم يرد

﴿ المستحاضة ﴾

* وحدثني يحيى عن مالك
عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم أنها
قالت قالت فاطمة بنت أبي
حبيش يارسول الله اني
لا أطهر أفأدع الصلاة
فقال لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما ذلك
عرق وليست بالحيفة
فاذا أقبلت الحيفة فاتركي
الصلاة فاذا ذهب قدرها
فاغسلي الدم عنك وصلي

في الشرع تحديده فان الرجوع فيه الى العرف والعادة كالعمل في الصلاة والرواية الثانية انه
مقدر واختلف في التقدير فروي في المبسوط عبد الملك بن الماجشون أقل الطهر خمسة أيام
وقال ابن حبيب عشرة أيام وقال محمد بن مسلمة خمسة عشر يوماً وجه ما قاله محمد بن مسلمة قال
القاضي أبو الوليد وهو لا طهر عندي ان الله تعالى جعل عدة المطلقة التي تحيض ثلاثة فروع وجعل
عدة اليائسة ثلاثة أشهر فأعني بذلك أن بدل كل قرء شهر فإذا صبح ذلك لم يخل الشهر أن يكون
قد أقيم مقام أكثر الحيض وأقل الطهر أو مقام أقل الحيض وأكثر الطهر أو مقام أكثرهما أو مقام
أقلهما ولا يجوز أن يقام مقام أقلهما لأن أقل الحيض الذي يقع الاستبراء به ثلاثة أيام أو خمسة أيام على
اختلاف الرواية في ذلك وأقل الطهر خمسة عشر يوماً وأقل من ذلك فيمادون مدة الشهر بكثير ولا
يجوز أن يقام مقام أكثرهما ولا مقام أقل الحيض وأكثر الطهر لأن أكثر الطهر لا حد له ولم يبق إلا
أن يقام مقام أكثر الحيض وأقل الطهر وليس من أصحابنا من يجعل الحيض أكثر من خمسة عشر
يوماً فوجب أن يكون أقل الطهر بقية الشهر وذلك خمسة عشر يوماً

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فإذا ذهب قدره يرد قدر الحيضة وهذا يحتمل أن يراد به قدر
الحيضة على ما قدره الشرع ان كان في الشرع تقديره ويحتمل أن يراد صلى الله عليه وسلم قدره على
ما تراه الخائض المسكفة لذلك وتقدره وان ذلك يصرف الى اجتهداها أو الاجتهاد من يقدر ذلك لها
ممن يلزم احاض تعليله ويحتمل أن يراد يقدرها على ما تقدم من عاداتها في حيضها وفي هذا ثلاث
مسائل احدها معرفة أقل الحيض والثانية معرفة أكثره والثالثة معرفة مقدار حيض المتبرأة
والعتادة اذا تداوى بها الدم اتمت أيام الدم أو نحل الطهر (مسئلة) فأما أقل الحيض فقال
أصحابنا عن مالك لا حد له وهذا يحتاج الى تفصيل على أصله وأما في موانع الحيض فلا حد لأقله وأما
في الاعتداد والاستبراء فلا فله حد وقد قال القاضي أبو الفرج من أصحابنا ان اندفع من الدم
حيض وليست بجميمة وقد اختلف فيه أصحابنا فروى ابن القاسم عن مالك في كتاب الاستبراء من
المدونة في التي ترى الدم يوماً أو يومين يسئل عنه النساء فان قلن يقع به الاستبراء استبرأت به الامة
وقال ابن الماجشون لا يقع الاستبراء والاعتداد بأقل من خمسة أيام زاد الشيخ أبو اسحاق في مختصره
عنه ببيناها وقال محمد بن مسلمة أقله ثلاثة أيام وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي أقل الحيض يوم وليلة
فيرجع الخلاف في إعادة الصلاة اذا كان الدم أقل من ثلاثة أيام مع أبي حنيفة واذا كان أقل من يوم
وليلة مع الشافعي والدليل على صحة ما نقوله قوله تعالى ويسئلونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا
النساء في الحيض فلنأمن هذه الآية دليلان أحدهما اقتصاره في اجابتهن عن سؤالهم عن الحيض بانه
أذى وتفسيره لم الحيض بالأذى وذلك يقتضي أن كل أذى من هذا الجنس لما كان في جوابه تفسير
ولا اعلام بمعنى الحيض والدليل الثاني أمره باعتزال النساء في الحيض وذلك يقتضي أن يكون لنا
طريق الى معرفته ليصح اعتزالهن فيه ولو لم يعلم ذلك لالابد انقضاء يوم وليلة أو ثلاثة أيام لكن قد
علق الأمر بالطريق لنا الى معرفته وهذا باطل باتفاق ودليلنا من جهة السنة قوله في حديث فاطمة
بنت أبي حبيش فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ولنا في هذا دليلان أحدهما أمرها بأن تترك الصلاة
عند اقبال أمر يسمى بأقباله حيضا وعندهم لا يكون حيضا الا بعد يوم وليلة أو بعد ثلاثة أيام والدليل
الثاني انه أمرها بأن تترك الصلاة عند اقبال الحيضة وذلك يقتضي ترك الصلاة بأقل الدم وانه
حيض بأقباله ولو لم يكن حيضا الا بعد يوم وليلة أو بعد ثلاثة أيام لما جاز ترك الصلاة الا بعد ذلك ولما

أجبتنا على وجوب ترك الصلاة بأول ما ترى من الدم ثبت أنه حيض ودليلنا من جهة القياس أن هذا دم يسقط فرض الصلاة فلم يكن لأقله حد كدم النفاس (مسئلة) وأما المسئلة الثانية وهو معرفة أكثر الحيض فذهب مالك والشافعي إلى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوما وقال أبو حنيفة أكثر الحيض عشرة أيام وقال الأوزاعي أكثر الحيض سبعة عشر يوما وبه قال داود ودليلنا في هذه المسئلة على أبي حنيفة قوله تعالى ويستلوثك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض وذلك يقتضي حمله على كل أذى من جنسه إلا ما خصه الدليل ومن جهة القياس أن هذه مدة باقية لأقل الطهر وقتا في الشهر فوجب أن يكون حيضا كالعشرة أيام (مسئلة) وأما المسئلة الثالثة وهي مقدار مكث الحائض إذا اتصل بها الدم فإن الحائض على ضربين حائض وحامل فأما الحائض فعلى ضربين مبتدأة ومعتادة وأما المبتدأة فهي التي ترى الدم أول بلوغها فإن تبادى بها الدم فمن مالك فيها ثلاث روايات روى عنه علي بن زياد أنها تقعد أيام لداتها ثم تقعد ل وتكون مستحاضة وروى ابن وهب تقعد أيام لداتها ثم تستظهر بثلاثة أيام ثم تكون مستحاضة وروى عنه ابن القاسم وأكثر المدنين تقعد خمسة عشر يوما ثم تكون مستحاضة وقال أبو حنيفة تقعد أكثر مدة الحيض ثم تكون مستحاضة وهو نحوه وإبنا القاسم عن مالك وقال الشافعي تقيم أكثر مدة الحيض فإن تبادى بها الدم وفي ذلك قولان أحدهما أنه يكون الحيض من ذلك يوما واحدة وتعيد صلاة سائر المدة والقول الثاني تعد من ذلك حيض أسبوع أيام وتعيد صلاة سائر المدة وجهر وإبنا علي بن زياد أنها لم تكن لها عادة ترجع إليها وجعل أمرها وجب اعتبارها بأحوال لداتها إذا طرأ إلى معرفة حالها بأكثر من ذلك وجهر وإبنا الاستظهار أن هذا خارج من الجسد إياه التميز بينه وبين غيره فجاز أن يعتبر فيه بثلاثة أيام أصل ذلك لبن المصراة وجهر وإبنا ابن القاسم أن هذه مدة حيض فإذا رأت الدم فيها وجب أن يكون حيضا كأيام لداتها وما ذهب إليه الشافعي من إعادة الصلاة فغير صحيح لأن تلك الأيام لو لم يحكم بكونها حيضا ما جاز أن تمنع فيها الصلاة وما منعت فيها من الصلاة لم تجب عليها إعادة الصلاة وقد كان الأصح إذا لم يتبين أمرها أن تؤمر بالصلاة فإن كانت ممن تصح معها وتجب عليها فقد أدتها وأخذت بالأحوط في أمرها وإن كانت ممن لا تصح منها ولا تجب عليها فقد فعلتها استظهارا إذا ما أن تمنع منها في وقتها الذي يختص بها وتمنع من أدائها وتؤمر بها في غير وقتها فإن ذلك لا يصح كغير الحائض ولذلك قال مالك رحمه الله في التي ترى الدم خمسة عشر يوما وعادتها ثمانية أيام أنها تستظهر بثلاثة أيام ثم تصوم وتصلى استظهارا إلى انقضاء خمسة عشر يوما فإذا ظهرت قضت الصوم فإن كانت ممن يصح منها الصوم والصلاة فقد أدتها وإن لم يصح ذلك منها فهي تقضي الصوم وتسلم من تخصيص عبادة في وقتها وتركها حين وجوبه وهذا وجه الاحتياط فيما شك فيه (فرع) وأما المعتادة فإن تبادى بها الدم أكثر من أيام عادتها فعن مالك في ذلك روايتان أحدهما أنها تقيم أيام عادتها ثم تستظهر بثلاثة أيام والرواية الثانية تقيم أكثر مدة الحيض وذلك خمسة عشر يوما ثم تكون مستحاضة على معنى الاحتياط تصوم وتصلى ولا يطوئها زوجهائهم تنظر في أمرها فإن انقطع دمها عند تمام الخمسة عشر يوما علم أنها قد انتقلت عادتها وكانت المدة كلها حيضا وإن زادت المدة على خمسة عشر يوما علم أنها قد انتقلت على أن ذلك دم استحاضة واعتدت بحيضها إلى ما تقدم من عادتها وتقضي الصوم فيما بين ذلك وبين الزيادة على خمسة عشر يوما وقال ابن الماجشون ومحمد بن مسلمة ومطرف تجلس خمسة عشر يوما فإن انقطع دمها فذلك أكثر حيضها وإن زاد فهي مستحاضة واختلفوا في الحيضة

الثانية . لما فقال عبد الملك تجلس أيام عاداتهم تستظهر وقال محمد بن مسلمة تجلس أيام عاداتها دون استظهار وقال مطرف تجلس خمسة عشر يوماً بدائم تكون مستحاضة (فرع) وأما الحامل فاختلف في أكثر مدة حيضها فقال ابن الماجشون أكثره خمسة عشر يوماً وأبو زيد في ثمانيته وقال لأنظر إلى أول الحمل ولا إلى آخره روى عن مالك قال ابن القاسم في رواية سحنون عنه في مدة ثلاثه أشهر ونحوها من أول الحمل خمسة عشر يوماً وقال ابن وهب تضعف الحامل أيام عاداتها فعلى هذا إن كانت عاداتها خمسة عشر يوماً أكثر حيضها ثلاثون يوماً وقال مطرف في أول شهر من شهر الحمل أيام عاداتها وتستظهر بثلاث وفي الثاني تضعف أيام عاداتها دون استظهار والثالث تضعف أيام عاداتها ثلاث مرات والرابع أربع مرات حتى تبلغ ستين يوماً وهي في الواحدة من رواية مطرف عن مالك

(فعل) وقوله فإذا ذهب ودرها فاعلى عندك الدم وصلى بحقل أن يريد غسل دم الاستحاضة واستغى عن ذكر الغسل من الحيض لأنه قد تقرر عنه ص مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهرق الدماء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظري عدد الليالي والأيام إلى كانت تحيض من الشهر قبل أن يصبها الذي أصابها فلتترك الصلاة فذكر ذلك من الشهر فإذا خافت ذلك فلتغتسل ثم لتستفر بشوب ثم لتصلى ثم قوله إن امرأة كانت تهرق الدماء يقال هي فاطمة بنت أبي حبيش وقدين ذلك حماد بن زيد وسفيان بن عيينة في حديثهم عن أبي بوب عن نافع عن سليمان بن يسار وقوله كانت تهرق الدماء يبدأها كانت من كثرة الدم بها كأنها تهرقه فاستفتت أم سلمة لها لاستحيائها من ذلك إذ كانت امرأة وكان في ذكره عورة نسأت أم سلمة أن تسأل لها عن حكمها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كانت أم سلمة تحمل من النبي صلى الله عليه وسلم محلا بن الحجل في سوءها لايه عن مثل ذلك ويقضى ذلك أن يكون الذي صلى الله عليه وسلم قد عرف المرأة باسم أو صفة أو إشارة إليها ولذلك لم يستفسر حالها مع اختلاف أحوال الناس في ذلك لأن النساء على ثلاثة أحزاب حال صغر وحال حيض وحال يأس فأما حال الصغر فانه لا يثبت لما روى فيه من الدم شيء من أحكام الحيض وإنما هو دم جرح فاسد وأما حال الحيض فهو الذي أجاب عنه صلى الله عليه وسلم وقد تقدم كلامنا فيه وأما حال اليأس من الحيض فهو في سن الشيخ والهرم وما روى من الدم في تلك الحال فليس بحيض وهل يثبت له أحكام الحيض أم لا تنفق أمحبا بنا على أنه لا يقع به اعتداد والاصل فيه قوله تعالى والذي يثخن من الحيض من نساكم ان رتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والذي لم يحض (فرع) وهل تترك الياسة الصلاة والصوم في النواذر من رواية ابن المواز عن مالك أنها تترك الصوم والصلاة وقال ابن وهب لا تترك الصوم ولا الصلاة وجه رواية ابن المواز أن هذا دم كثير وجد بكثرة فوجب أن يكون منه ما يمنع من صحة الصوم والصلاة كغير الياسة ووجه رواية ابن حبيب أنه دم من لا يحمل مثلها فلم يمنع صحة الصلاة والصوم كدم الصغيرة (مسئلة) فإذا انقطع عنها الدم فقد قال ابن القاسم لا يغسل عليها وقال ابن حبيب عليها الغسل وإن أشكل أمرها تركت الصلاة كالحائض وجه قول ابن القاسم أن هذا دم لا يمنع الصلاة فلم يوجب الغسل كدم الاستحاضة (فرع) والسن الذي يحكم فيه للمرأة باليأس من الحيض قال الشيخ أبو إسحاق خسون عاما واحتج على ذلك بأن عمر بن الخطاب قال بنت خنيس مجوز في

* وحدثني عن مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهرق الدماء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظري عدد الليالي والأيام التي كانت تحيض من الشهر قبل أن يصبها الذي أصابها فلتترك الصلاة فذكر ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستفر بشوب ثم لتصلى

الغابر بن وقالت عائشة قل امرأة تجاوزا الحسين فنعيض الان تكون قرشية

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لتنظر الى عدد الليالي والايام التي كانت تعيضهن من الشهر قبل ان يديمن اما اصحابها تعليق ذلك بالشهر لما في عادة النساء في الاغاب من انهن يحضن في كل شهر ولذلك اقيمت حيضة وطهرهما مقام شهر وقصر حيضها على ايام التي كانت تعيضهن من كل شهر يعقل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد علم حيضها وانها كانت اكثر الحيض فلذلك قصرها عليها وهذا هو الاظهر لانه لو لم يعلم حيضها لجواز ان تختلف عاداتها فيكون الجواب غير مستوفي في حقها ويعقل انه لم يعلم مقدار حيضها فاجابها بجواب يقتضي حكم كل حائض معتادة وذلك انها لما احلها من عدد الايام والليالي على ما كان من عاداتها من الاستحاضة وعلم انها عادة النساء في ذلك وان اختلف فغير خارج عن قدر ايام الحيض فقد امرهن باعتبار قدر من ايام الحيض على حسب عادة كل واحدة منهن ولذلك اختلف الناس في حكم الحائض اذا تداوى بها الدم فقال بعضهم حيضها على ما ثبت من عاداتها وقدينا ان ذلك قول المغيرة وابي مصعب وهو قول محمد بن مسلمة في الحيضة الثانية وقد قال قوم تنتقل الى اكثر الحيض وكذلك قال مالك ومطرف وحوا هذا الحديث على انه مختص بالمرأة لا احتمال ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اجابها على ما علم من حالها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فترك الصلاة قدر ذلك من الشهر يقتضي منع الحيض للملاة وتعليق ذلك بالشهر ظاهره يقتضي ان الحيض يتكرر غالبا وان للحيض قدرا من كل شهر لا يختلف اقله ولا اكثره وان زاد على قدره اكرهه خرج عن حكم الحيض المانع مدة الصلاة وذلك القدر في المشهور من مذهب مالك خمسة عشر يوما وعلى قول اصحابنا الكل امرأة قدر عاداتها الا انها لا تزيد العادة في ذلك على خمسة عشر يوما فاذا زاد على خمسة عشر يوما خرجت عن حكم الحيض الى حكم الاستحاضة التي لا تختص بعادة ص ص مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سامة انها رأت زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وكانت تستحاض فكانت تغتسل وتصلى ص ش قولها ان زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف هذا وهم والله اعلم لان زينب بنت جحش كانت زوج النبي صلى الله عليه وسلم واختها حصة كانت تحت طلحة بن عبيد الله واختها أم حبيبة هي التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف واسمها حبيبة وقد روى هذا الحديث ابن عمر عن مالك فقالت ابنة جحش فلم يسمعها وكذلك روى القاضى ابواب عاق عن الشعبي عن مالك فان كان هذا محفوفا فهو الصواب والله اعلم (فصل) وقولها وكانت تستحاض فكانت تغتسل وتصلى يعقل ان الاستحاضة كانت تتكرر عليها فكانت تغتسل متى استحيضت عند خروجهما من الحيض وتداوى بعد ذلك على الصلاة ويعقل انها كانت تغتسل متى انقطع عنها دم الاستحاضة وقد اختلف قول مالك فقال مرة تغتسل وقال مرة ليس ذلك عليها وقال ابن القاسم ذلك واسع ويعقل ايضا ان يكون معنى ذلك انها كانت تغتسل للصلاة اذا ارادتها ص ص مالك عن سمى مولى ابي بكر بن عبد الرحمن ان القعقاع بن حكيم وزيد بن اسلم ارسلاه الى سعيد بن المسيب يسأله كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل من طهر الى طهر وتتوضأ لكل صلاة فان غلبها الدم استنشرت ص ش قوله كيف تغتسل يقتضى صفة غسلها والمراد به في هذا الحديث السؤال عن وقت اغتسلها ولذلك جاب به سعيد بوقت الفصل دون صفته وروى ابوداود السجستاني قال قال مالك اني لأظن حديث سعيد بن

• وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سامة انها رأت زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وكانت تستحاض فكانت تغتسل وتصلى • وحدثنى عن مالك عن سمى مولى ابي بكر بن عبد الرحمن ان القعقاع بن حكيم وزيد بن اسلم ارسلاه الى سعيد بن المسيب يسأله كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل من طهر الى طهر وتتوضأ لكل صلاة فان غلبها الدم استنشرت

المسيب من ظهر الى ظهر انما هو من ظهر الى ظهر فقالت الناس فقالوا من ظهر الى ظهر وقد تابع
مالك على هذا القول هود بن عبد الملك وسعيد بن عبد الرحمن فقالا انما هو من ظهر الى ظهر
وانما قال ذلك مالك رحمه الله لما لم يكن لوقت الظهر معنى يقتضى اغتسالها فرأى ان اللفظ قد صحف
عن ابن المسيب وأصله ما ذكره وذلك لمن يميز الدم فتغتسل اذا انقطع عنها الدم الأسود أو حكم
بانهم استساضة لتماذيه فلا يغتسل في هذا الموضع له وجه صحيح وقد بين عبد الكريم الجزري في
روايته عن سعيد بن المسيب انه من ظهر الى ظهر فقال تغتسل كل يوم مرة غسلا للظهر وعبد
الكريم حافظ **هـ** قال القاضي أبو الوليد ومعنى ذلك عندى انه شرع لها الغسل في كل يوم تجديدا
للتخفيف وذلك الوقت أحق بالغسل لما يختص به من الحر وكثرة العرق وظهور الرائحة التي تحتاج
المرأة الى ازالها وخفة الغسل في ذلك الوقت ولذلك شرع غسل الجمعة ذلك الوقت دون سائر
الأوقات وما يدل على أن الغسل ليس بواجب على المستحاضة قوله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق
وليست بالحيضة وهذا ينفي وجوب الغسل كسائر العروق (فرع) اذا ثبت انه لا يجب به غسل
فهل يجب به الوضوء فالشهور من المذهب انه لا يجب به الوضوء وقال القاضي أبو الحسن انه على
ضربين منه ما يكون مرة بعد مرة فهذا يجب به الوضوء لانه ليس بمرض ومنه ما يتكرر
بالساعات فيستحب منه الوضوء ولا يجب ودليلنا على نفي الوضوء انه دم لا يجب به الغسل فلم يجب
به الوضوء كما لو خرج من سائر الجسد **ص** **هـ** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال ليس
على المستحاضة الا أن تغتسل غسلا واحدا ثم تنوضا بعد ذلك لكل صلاة **ح** ش وهذا على ما تقدم
من ان المستحاضة انما يجب عليها غسل واحد عند انقضاء حيضتها وابتداء استحاضتها التزيل بذلك
حدث الحيض وأما دم الاستحاضة فان القاضي أبا الحسن قال اختلف أصحابنا فيه فقال بعضهم هو
حدث منقوعه وقال بعضهم ليس بحدث **ص** **هـ** قال مالك الأمر عندنا أن المستحاضة اذا وصلت
أن لزوجهما أن يصيبها وكذلك النساء اذا بلغت أقصى ما يمسك النساء الدم فان رأت الدم بعد ذلك
فانه يصيبها زوجها وانما هي بمنزلة المستحاضة **ح** ش وهذا كما قال ابن موانع الحيض هي
الصلاة والوطء فاذا وجبت الصلاة وجبت اباحة الوطء وما لا يمنع منه الطهر فلا تمنع
منه الاستحاضة وهذا قال سعيد بن جبير والحسن وعكرمة وقال سليمان بن يسار والزهرى لا يصيب
المستحاضة زوجها

(فصل) حكم النساء عند مالك في ذلك حكم الحائض اذا بلغت أقصى ما يمسك النساء دم النفاس
وتماذى بالدم اغتسلت وكانت مستحاضة واختلفت الرواة عن مالك في أقصى ما يمسك النساء
النفاس فقال مرة لاحد في ذلك ويرجع فيه الى النساء ومعرفةهن وقال مرة أخرى ذلك ستون يوما
وبه قال الشافعي وقال ابن الماجشون ستون أو سبعون يوما وقال أبو حنيفة أربعون يوما وجه
ما قلناه مالك ان الرجوع في ذلك الى المعروف والعادة وقد وجد النفاس ستين يوما عادة مسفرة
(مسألة) وأقل النفاس لاحده وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو يوسف أقله احدى عشر
يوما والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور ان هذا أمر طريقه العادة وقد وجد معتادا بأقل من احدى
عشر يوما فلم يجز أن يحد بأحد عشر يوما كما لم يجز بثلاثين يوما لما وجد معتادا بأقل من هذا المقدار
ص **هـ** قال مالك الأمر عندنا في المستحاضة على حديث هشام بن عروة عن أبيه وهو أحب
ما سمعت الى في ذلك **ح** ش وهذا كما قلنا لان حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج

هـ وحديثي عن مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
أنه قال ليس على المستحاضة
الا أن تغتسل غسلا
واحدا ثم تنوضا بعد ذلك
لكل صلاة قال يحيى
قال مالك الأمر عندنا أن
المستحاضة اذا وصلت أن
لزوجها أن يصيبها وكذلك
النساء اذا بلغت أقصى
ما يمسك النساء الدم فان
رأت الدم بعد ذلك فانه
يصيبها زوجها وانما هي
بمنزلة المستحاضة قال يحيى
قال مالك الأمر عندنا
في المستحاضة على حديث
هشام بن عروة عن أبيه
وهو أحب ما سمعت الى
في ذلك

النبي صلى الله عليه وسلم في قصة فاطمة بنت أبي حبيش أصح ما ورد في هذا الباب ويحتمل أن يريد به حديث هشام بن عروة عن أبيه أنها لا تغتسل الاغسلا واحدا ثم تتوضأ به ذلك لكل صلاة وهذا أظهر من جهة المعنى

﴿ ما جاء في بول الصبي ﴾

ص عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي فبال على ثوبه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فأتبعه إياه ش قولها أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي معناه أن الصحابة رضی الله عنهم كانوا يأتون بصبيانهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليدعولهم ويحنكهم ويسمهم تبركاً به صلى الله عليه وسلم فأتى بصبي فبال على ثوبه فدعا بماء فأتبعه إياه وبدأت يبع الماء بول الصبي وهذا يدل على نجاسته على قولنا أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب ولو لم يكن نجسا لما وجب اتباعه بماء هذا مذهب مالك في بول الصبي والجارية سواء أكل الطعام أو لم يأكله وقال عبد الله بول الصبي الذي لم يأكل كل الطعام طاهر لا يجب غسله ويغسل بول الجارية لنجاسته وبه قال الشافعي وروى الوليد بن مسلم عن مالك في مختصره ما ليس بالمختصر لا يغسل بول الجارية ولا الغلام حتى يأكل الطعام وهذه رواية شاذة والصحيح المشهور ما تقدم ودليلنا من جهة القياس أن هذا بول آدمي فوجب غسل الثوب منه أصل ذلك بول من أكل الطعام ص عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أم قيس بنت محسن أنها أتت بآبى لها صغير لم يأكل الطعام أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه في حجره فبال على ثوبه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنفضه ولم يغسله ش قوله أتت بآبى لها صغير لم يأكل الطعام يريدان الصحابة كانوا يأتون بمن ولده من أولادهم قبل أن يأكل الطعام يحنكه رسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء البركة في ذلك وقد تقدم ذكره وهذا إذا أراد بقوله لم يأكل كل الطعام لم يقبل غذا من رضاع ولا غيره ويحتمل أن يريد بذلك أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع فإن الصحابة كانوا يأتون بآبائهم ليس دعولهم لآبائهم عند شئ يحبه أحد منهم من مرض أو شبهه

(فصل) وقوله فأجلسه في حجره يريد وضعه فيه فسمى ذلك اجلاساً وإن كان الطفل عند الولادة لا يجلس ويحتمل أن يكون ذلك على التأويل خالفاً للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يريد بذلك الاجلاس المعتاد وإن ذلك كان قبل انقضاء الحولين في وقت يمكن فيه جلوس وقوله فبال على ثوبه إلى قوله نفضه ولم يغسله يريد أنه صب عليه من الماء ما غمره وأذهب لونه وطعمه وريحه فظهر بذلك الثوب وهذه حجة للمالك في أن قليل الماء لا ينجسه قليل النجاسة إذا غلب عليها وليس يقتصر تطهير النجاسة إلى أمر اليد وإنما المقصود منه إزالة العين والحكم لم يأت بأي وجه كان من غلب الماء عليه أو غيره ذلك

﴿ ما جاء في البول قائماً وغيره ﴾

ص عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال دخل أعرابي المسجد فكتشف عن فرجه لبول فصاح الناس به حتى علا الصوت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتركوه فتركوه فبال ثم أمر رسول الله

﴿ ما جاء في بول الصبي ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك
 عن هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أنها قالت أتى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بصبي
 فبال على ثوبه فدعا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بماء
 فأتبعه إياه * وحدثني
 عن مالك عن ابن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة بن مسعود عن
 أم قيس بنت محسن أنها
 أتت بآبى لها صغير لم يأكل
 الطعام أتى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فأجلسه
 في حجره فبال على ثوبه
 فدعا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بماء فنفضه ولم
 يغسله
 ﴿ ما جاء في البول قائماً ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك
 عن يحيى بن سعيد أنه قال
 دخل أعرابي المسجد
 فكشف عن فرجه لبول
 فصاح الناس به حتى علا
 الصوت فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أتركوه
 فتركوه فبال ثم أمر رسول
 الله

صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فصبه على ذلك المكان * ش قوله دخل اعرابي المسجد ليبول
روى أبو هريرة وعبد الله بن مغفل انه دخل وصلى وما قضى الصلاة بل في المسجد وذلك انه لم يمهده
المسجد ولا عرف ما يجب له من لا كرام والتزبه وصاح الناس اسكارا ففعله ومبادرة لي نفسه
فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم تركوه رفقاً به ولطفاً في تعليمه وهذه سنة من الرفق في الامر
بالعرف والنهي عن المنكر لا سيما من قرب عهد بالاسلام ولم يعلم منه الاستئذان به فيعلم أصول
الشرايع ويعذر في غير حاجتي تمكن الاسلام من قلوبهم لانهم ان أخذوا لتشد يد في جميع الاحوال
خيف عليهم أن تنفر قلوبهم عن لايعن وتبعض الاسلام فيقول ذلك الى الارنداد والكفر الذي
هو أشدهما أنكر عليهم

(فصل) وقوله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء الذنوب الدلو فصب على ذلك
المسكان وهذا يدل على ما قدمنا ان الماء اذا صب على البول فغمره وأذهب عينه وصناته حكم
بطهارة المغسول وهو حجة على أبي حنيفة والشافعي وغيرهما في قولهم ان قليل الماء ينجسه قليل
النجاسة وان لم تغيره وهذا مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو أرفع المواضع التي يجب تطهيرها
وقد حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم بصب دلو من ماء على ما نجس منه بالبول ولا معنى له الا تطهره
للصلين فيه ص * مالك عن عبد الله بن دينار أنه قال رأيت عبد الله بن عمر يبول قائماً * ش
البول على قدر الموضع الذي يال فيه فان كان موضعاً طاهر ادمثالينا يؤمن فيه تطاير البول على
البائل جاز أن يال فيه قائماً لان البائل حينئذ يأمن تطاير البول عليه ويجوز أن يبول قائداً لانه يأمن
على ثوبه من الموضع والبول قائداً أفضل وأولى لانه أسهل للبائل (مسئلة) وان كان موضعاً
طاهراً جازاً يحاف أن يتطاير منه البول اذا بول قائماً فحكم ذلك الموضع أن يبول البائل فيه جالسا
لان طهارته تنج له الجلوس وصلابة الارض تمنع الوقوف لتلايطاير عليه من وقع البول ما ينجس
ثيابه (مسئلة) وان كان الموضع دماً وهو مع ذلك قد ربال قائداً ولم يبل جالسا لان جلوسه
يفسد ثوبه وهو يأمن تطاير البول اذا وقف * وقدر روى حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أتى
سبابة قوم فبال قائماً (مسئلة) فان كان الموضع صلباً نجساً لم يبل فيه قائماً وبال قائداً لانه اذا
ص * سئل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط هل جاء فيه أثر فقال بلغني ان بعض من
مضى كانوا يتوضؤون من الغائط وأما أحب غسل الفرج من البول * ش قد تقدم ان الغسل
أفضل من الاستحمار وأنه سئل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط هل فيه أثر فأجاب عنه
وخص مالك غسل الفرج بالماء لان البول مانع لا يكاد يسم من الانتشار فلذلك رأى انه أحق
باستعمال الماء فيه ويحتمل أن يكون مالك أخبر بأن عنده أثر في غسل الفرج من الغائط وانه
يستحب غسل الفرج من البول فين ماعنده به أثر وميزه مما يذهب اليه لنوع من النظر

صلى الله عليه وسلم بذنوب
من ماء فصبه على ذلك
المسكان * وحدثنى عن
مالك عن عبد الله بن
دينار أنه قال رأيت عبد
الله بن عمر يبول قائماً * قال
يحيى وسئل مالك عن غسل
الفرج من البول
والغائط هل جاء فيه أثر
فقال بلغني أن بعض من
مضى كانوا يتوضؤون
من الغائط وأما أحب
غسل الفرج من البول
* ما جاء في السواك *
* حدثنى يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن ابن
السباق أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال في
جمعة من الجمع يامعشر
المسلمين ان هذا يوم
جعل الله عيداً فاغتسلوا
ومن كان عنده طيب فلا
يضره أن يمس منه وعليكم
بالسواك

* ما جاء في السواك *

ص * مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع
يامعشر المسلمين ان هذا يوم جعله الله عيداً فاغتسلوا ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه
وعليكم بالسواك * ش قوله هذا يوم جعله الله عيداً يقتضى ظاهره انه شرع فيه الغسل لانه
عيد وهذا يدخل فيه كل ما يقع عليه هذا الاسم في الحكم وذلك أن الاعياد مشروعة فيها العمل

وحدثني عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

لولا أن أشق على أمتي

لأمرتهم بالسواك

وحدثني عن مالك عن

ابن شهاب عن حميد بن

عبد الرحمن بن عوف عن

أبي هريرة أنه قال لولا أن

يشق على أمتي لأمرهم

بالسواك مع كل وضوء

ما جاء في النداء للصلاة

وحدثني يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد أنه قال

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قد أراد أن يتخذ

خشبين يضرب بهما

ليجمع الناس للصلاة فأرى

عبد الله بن زيد الأنصاري

ثم من بني الحارث من

الخزرج خشبتين في

النوم فقال إن هاتين

لهو ما يريد رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال

ألا تؤذون للصلاة فأق

رسول الله صلى الله عليه

وسلم حين استيقظ فذكر

له ذلك فأمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم بالأذان

وحدثني عن مالك عن

ابن شهاب عن عطاء بن

يزيد الليثي عن أبي سعيد

الخدري أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال إذا

سمعتم النداء فقولوا مثل

ما يقول

والمباهاة والنظافة من أفضل التجميل

(فصل) وقوله ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه على معنى الندب اليه والتصرح بأنه

غير واجب ولا لازم لما في ذلك من المشقة والكلفة وقد يشق استعماله على من لا يجده أو من يتكاف

تحصيله بمؤنة وأما استعمال الماء ولا مشقة فيه في الغالب

(فصل) وقوله وعليكم بالسواك أمر به وندب اليه وقد روى عن داود أنه قال السواك واجب

والدليل على ذلك أنه تنظيف من غير نجاسة فلم يكن واجبا كغسل القدم من الذفر والفرس من

مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا أن

أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك ش قوله لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك على ما علم

من إشفافه صلى الله عليه وسلم على أمتي ورفعهم وحرصه على التفيف عنهم والمراعاة لما يشق عليهم

فالمراد بالامر هنا الوجوب والزم دون الندب فقد ندب صلى الله عليه وسلم إلى السواك وليس

في الندب اليه مشقة لانه إعلام بفصيلته واستدعاء لفضله لما فيه من جزيل الثواب وفيه وجه آخر

وهو امتناعه صلى الله عليه وسلم من الأمر لهم بمعنى المشقة أي لولا المشقة لأمرهم به وهذا يقتضي أن

النبي صلى الله عليه وسلم لم الأمر بالاحكام وإيجابها وإن ذلك مصروف إلى اجتهاده ولولا ذلك لم ينع

الاشفاق على أمتي من أن يوجب عليهم السواك لأجل المشقة كان البارئ تعالى قد أمره به وأوجه

ولولا لم يكن البارئ أمره به وأوجه لم يكن له إيجابه وإن لم يكن في ذلك مشقة على أمتي ويدل هذا أيضا على

أن السواك ليس بواجب ص مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن

أبي هريرة أنه قال لولا أن يشق على أمتي لأمرهم بالسواك مع كل وضوء ش قوله مع كل وضوء

يقتضي أن الأمر بالسواك مع كل وضوء امتنع لأجل المشقة فهذا ثبت بهذا الحديث ويثبت

بحديث الأعرج الامتناع من الأمر به على وجه الوجوب في الجلة لأجل المشقة والله أعلم وأحكم

ما جاء في النداء للصلاة

ص مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أراد أن يتخذ خشبتين

يضرب بهما ليجمع الناس للصلاة فأرى عبد الله بن زيد الأنصاري ثم من بني الحارث من الخزرج

خشبتين في النوم فقال إن هاتين لهو ما يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تؤذون للصلاة

فأق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استيقظ فذكر له ذلك فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالأذان ش قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أراد أن يتخذ خشبتين يضرب بهما دليل

على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له الاجتهاد في أمور الشريعة ما لم ينص له على الحكم ولذلك

أداه اجتهاده إلى اتخاذ الخشبين لاجتماع الناس للصلاة فلما رأى عبد الله بن زيد الأذان صار إليه

ولو أمر باتخاذ الخشبين لم يعدل عن ذلك لوقار آه عبد الله بن زيد وإنما أراد بذلك صلى الله عليه

وسلم اجتماع الناس للصلاة لفضيلة الجماعة واقامة الصلاة في المساجد

(فصل) وقوله فأرى عبد الله بن زيد الأنصاري خشبتين في النوم إلى أن قيل ألا تؤذون فـ

روى أن عمر بن الخطاب رأى مثل ذلك وروى أن عمر بن الخطاب أشار بذلك من رأيه والدي

ذكر مالك أشهر الأقوال في ذلك والله أعلم ص مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي

عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول

المؤذن **ش** قوله اذا سمعتم النداء يريد الاذان لانه النداء الشرعي وهو الذي يقتضى العموم
وانه متى سمع النداء فعلى السامع أن يقول مثله وقد يكون الاذان في وقت يكون السامع في صلاة
نافلة أو فرض أو قراءة قرآن فهل عليه أن يقول مثل ما يقول المؤذن روى ابن القاسم عن مالك انه
يقول ذلك في النافلة ولا يقول في الفريضة وروى أبو مصعب عن مالك يقول ذلك في الفرض
والنفل وهو قول ابن وهب وقال سحنون لا يقول في فرض ولا نفل وجهاً روى ابن القاسم أن
الفريضة آكد من النافلة فلا يجوز تركها والاستغفار عنها بالنافلة وليس كذلك اذا كان في نافلة
فهذه زيادة من هذا الجنس وهو يعود الى ما كان فيه من نافلة ولذلك جاز الاشتغال في النافلة
بالتعوذ والبسملة والالتيان بها ومنع ذلك في الفريضة ووجه رواية أبي مصعب ان هذا ذكر الله تعالى
غير مناف للصلاة فلا يمنع في صلاة فرض ولا نفل كالتشهد والدعاء ووجه قول سحنون ان الصلاة
وقراءة القرآن أفضل الأذكار فلا يجوز قطعه لغيره من الأذكار لانه لا يقطعها لما هو مثله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فقولوا مثل ما يقول المؤذن قال ابن القاسم في روايته يقول
التشهد مرة واحدة فاذا رجع اليه المؤذن لم يكن عليه أن يقول مثله وقال الداودي يعاود التشهد اذا
عاوده المؤذن وجه قول ابن القاسم ان المؤذن انما يرجع اليه برفع صوته يريد الاستماع والسماع
له انما يقول على حد واحد فلا معنى لاعادته ووجه قول الداودي التعلق بما جاء في الحديث فقولوا
مثل ما يقول المؤذن (مسئلة) قال مالك فقولوا مثل ما يقول المؤذن ان ذلك الى آخر التشهد
فيما يقع في قلبي ولو عمل ذلك رجل لم أر به بأساً يريد مالك ان تخصيص اللفظ العام انما هو من جهة
النظر لا من جهة نص عنده وان من اقتصر على ما رآه من ذلك فلا بأس به ولم يذكر هل يقول
ما به ذلك بأساً أولاً قال الشيخ أبو محمد معنى قوله لو فعل ذلك رجل لم أر به بأساً يعني لو أتم الاذان
مع المؤذن لم أر به بأساً وحكى القاضي أبو محمد ان القول الى آخر التشهد خاصة وعلل ذلك بأن
التشهد من الدعاء الى الصلاة مما يختص به المؤذنون فلا معنى لقول السامع مثله لانه ليس بداع
للسلاة وقال ابن القاسم في المدونة اذا فرغ المؤذن من حي على الفلاح فقال الله أكبر الله أكبر
لا اله الا الله فان شاء السامع قال مثله وان شاء ترك وقال ابن حبيب اذا قال المؤذن حي على الصلاة
أو حي على الفلاح قال السامع لا حول ولا قوة الا بالله فاذا عاد الى التكبير والنهليل قال مثله وجه
ما قاله القاضي أبو محمد انه اذا انتهى الى التشهد لم يتبعه فيما بعده وليس له أن يقول غيره من القول
لانه لما قطع متابعته لم يكن عليه الرجوع بعده ووجه ما قاله ابن القاسم من التخيير انه اذا رجع الى
التكبير فقد شرع له بعموم قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذن وشرع له أيضاً غير ذلك من القول
بعموم قوله تعالى فاذا كرمكم فكان خيراً بينكم ما وفاقه ابن حبيب رواه عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم وليس بداخل تحت عموم قوله صلى الله عليه وسلم فقولوا مثل ما يقول المؤذن ولكنه
مشرع بغير ذلك وبالله التوفيق (فرع) فاذا قلنا يقول ابن حبيب فان هذا اذا كان السامع
خارج الصلاة بل كان في الصلاة فقال مثل ما يقول المؤذن حي على الصلاة فقد قال أبو محمد الأصملي
لا تبطل صلاته لانه متأول وقال عبد الحق عن بعض القرويين تبطل وهو كالتكلم (مسئلة) وهل
يقول ذلك قبل المؤذن أو بعده روى ابن القاسم عن مالك ان أبطأ المؤذن فله أن يعجل قبله
وروى عنه علي بن زياد يقول بعده أحب الى وهذا يختلف فان كان في صلاة أو ذكر فان أراد أن
يقول مثل ما يقول المؤذن وكان المؤذن بطيئاً يطول من صوته للاستماع فله أن يعجل ليعود الى

ماخوفيه من ذكر أو صلاة وإن كان في غير ذلك منفرد الاستماع فالصواب أن يقول بعد المؤذن
لأنه لا يكون ثانياً مثل قوله الابعد قوله ص **عن مالك** عن **سفي** مولى **أبي بكر بن عبد الرحمن** عن
أبي صالح الهيثم بن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء
والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ولو
يعلمون ما في العمرة والصبح لأتوهما ولو حجبوا **عن** قوله لو يعلم الناس ما في النداء والصف
الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا يريد صلى الله عليه وسلم تعظيم أمر الثواب على النداء
والصف الأول فإن الناس لو يعلمون مقدار ذلك لتبادروا ثوابه كلهم ولم يجدوا إلا أن يستهموا عليه
تسابقه ورغبة في ثوابه وقد اختلف في الصف الأول فقيل معناه السابق إلى المسجد وقيل معناه
الصف الذي يلي الإمام أن لم يكن في المسجد مقصورة يمنع من دخولها بعض الناس فإن كان ذلك
فالصف الأول هو الذي يلي المقصورة

(فصل) وقوله لو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه التهجير هو التكبير إلى الصلاة في المهاجرة
وذلك لا يكون إلا بالظهور أو بالجمعة وهذا يدل على جواز التنفل ذلك الوقت لأنه لا خلاف أنه من
دخل المسجد ذلك الوقت تنفل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العمرة والصبح لأتوهما ولو حجبوا **عن** هاتين
المعنيين بذلك لأن السعي إليهما أشق من السعي إلى غيرهما في أوقاتها من مشقة الخروج
والتصرف فأخبر صلى الله عليه وسلم عن عظيم الأجر على اتيانها محضاً للناس عليهما وإن المشى إليهما
لو لم يكن إلا حبوا لاستسهله من يعلم مقدار الثواب عليهما **عن** مالك عن **العلاء بن عبد الرحمن**
ابن يعقوب عن **أبيه** و**اسحاق بن عبد الله** أنهما أخبراه أنهما سمعا **أبا هريرة** يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا توب بالصلاة فلاتأ توبها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة فادركتم فصلوا
وما فاتكم فأتوها فإن أحدكم في صلاة ما كان يعمد إلى الصلاة **عن** قوله إذا توب بالصلاة
التشويب إعادة الصوت يقال نادى فلان ثم توب يريد أعاد النداء وقد ورد في الشرع بمعنى الرجوع
إلى التوبة في الأذان لأنه رجوع إلى الأذان وقد يقال للأذان بعد الأذان تشويب وقد يقال للأقامة
تشويب لأنها إعادة للنداء بالصلاة **عن** **القاضي أبو الوليد** والظاهر عندي أنها في هذا الحديث
بمعنى الإقامة وهي التي تقتضي تعجيل من سمعها خوف فوات بعضها فأما الأذان والتجسس فيه فلا
يقتضي شيئاً من ذلك

(فصل) وقوله ولا تأتوها وأنتم تسعون السعي هنا الجري منع في اتيان الصلاة لما في ذلك من ترك
الوقار المشروع فيها وفي قصد إليها وأما الأسراع الذي لا يتأ في الوقار والسكينة لمن سمع الإقامة
وخاف أن يفوته بعض الصلاة فذلك جائز والدليل على ذلك ما روى أن **عبد الله بن عمر** سمع الإقامة
وهو بالبيس فأسرع المشى إلى المسجد

(فصل) وقوله فادركتم فصلوا يقتضي الوجوب في الدخول مع الإمام على الهيئة التي يوجد عليها
ولا يستعمل بإعادة ما فات منها لأن ذلك يؤدي أن لا يصلى ما أدرك مع الإمام ويقتضي أن يتبعه فيها
لا يعتد به من صلاته كالمسجدة التي فاتت ركعتيها لأنه مما أدرك فعله

(فصل) وقوله وما فاتكم فأتوها اختلفوا في رواية هذه اللفظة فرواه **العلاء بن عبد الرحمن** كذلك
وتابعه **أكثر** رواته عن **الزهري** غير **ابن عينة** فإنه قال عن **الزهري** وما فاتكم فافضوا وكذلك رواه

عن **وحدثنى** عن **مالك**
عن **سفي** مولى **أبي بكر**
ابن عبد الرحمن عن **أبي**
صالح الهيثم بن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لو هم
الناس ما في النداء والصف
الأول ثم لم يجدوا إلا أن
يستهموا عليه لاستهموا
ولو يعلمون ما في التهجير
لاستبقوا إليه ولو يعلمون
ما في الصبح لأتوهما
ولو حجبوا **عن** **وحدثنى**
عن **مالك** عن **العلاء بن**
عبد الرحمن بن يعقوب
عن **أبيه** و**اسحاق بن عبد**
الله أنهما أخبراه أنهما
سمعا **أبا هريرة** يقول قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا توب بالصلاة
فلاتأ توبها وأنتم تسعون
وأتوها وعليكم السكينة
فادركتم فصلوا وما فاتكم
فأتوها فإن أحدكم في
صلاة ما كان يعمد إلى
الصلاة

أبو رافع بن سبر بن وأوسلة عن أبي هريرة ص مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أباسعيد الخدري قال له أني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غمك أو باديته فأذنت بالصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهده يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ش قوله فإذا كنت في غمك أو باديته فأرفع صوتك بالنداء ذهب مالك الى أن النداء إنما يلزم في مساجد الجماعات والقبائل وحيث يكون الأئمة وقد روى نحوه ذلك عن ابن عمر دل مالك وأما الرجل في خاصة نفسه فإن أذن فحسن وإن ترك الأذان فلا بأس بذلك وكذلك الجماعات يصلي بهم رجل منهم غير الامام المقدم لا مورا للناس في غير المساجد فليس عليهم أذان وقد روى في هذا الحديث الامر برفع الصوت بالأذان للرجل المنفرد في غمته أو باديته ووجه ذلك أن من كان في غمته أو باديته معتزلا عن الحواضر التي يقيم فيها الأذان في المساجد يحتاج الى شعار المسلمين وهو الأذان ليتعزم بشعار الاسلام وتحتبه سرايا المسلمين وجيوشهم وقد روى انس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير اذا طلع الفجر وكان يسمع الأذان فان سمع اذا ناسأ مسك ولا انغار فيه مع رجلا يقول الله أكبر الله أكبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفطرة ثم قال أشهد أن لا اله الا الله قل نرجت من النار فنظر واذا هورا عني معزى ومن صلى وحده في حواضر المسلمين وبلادهم استغنى عن الأذان لان الأذان في المساجد وعند الامام شعاره ولغيره ممن سكن ذلك البلد

(فصل) وقوله فأرفع صوتك بالنداء أمره برفع صوته بالأعادة ليسمع منه من بعدهه وتعلم بذلك حاله وجعل له على ذلك من الاجران يشهد له يوم القيامة من سمع صوته من جن وانس وقوله ولا شيء يحفل أن يريده سائر الحيوان لانه الذي يسمع صوتك ومعنى فائدة المؤذن في ذلك ان يكون من يشهد له به أعظم أجرا في الآخرة ممن أذن فلم يسمعه من يشهد له به ص مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع النداء فاذا أفضى النداء أقبل حتى اذا توب بالصلاة أدبر حتى اذا قضى التشويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لن يدرى كم صلى ش قوله صلى الله عليه وسلم اذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط اخبار عن انزعاجه وفراره حين الأذان عن سماعه يجوز أن يكون الباري تعالى أبقى العادة بتأذيه بالأذان حين سماعه وقد روى انه يبعث الى مثل الروحاء عن المدينة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاذا أفضى الأذان أقبل يريد أقبل الى الانسان ليوسوس له ويدهيه عن أعمال الطاعة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم حتى اذا توب بالصلاة أدبر قال عيسى بن دينار معناه اذا أقيمت الصلاة وقال يحيى عن ابن نافع معناه حتى اذا نودي لها يريد النداء الثاني وقول عيسى أبين وقد روى مفسرا من حديث الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال فاذا مع الاقامة ذهب حتى لا يسمع صوته فاذا سكنت رجع فوسوس

(فصل) قوله حتى اذا أفضى التشويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يريد حتى يمر بين المرء

* وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أباسعيد الخدري قال له أني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غمك أو باديته فأذنت بالصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهده يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم * وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع النداء فاذا أفضى النداء أقبل حتى اذا توب بالصلاة أدبر حتى اذا قضى التشويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لن يدرى كم صلى

ونفسه فيقول إنه وبين ما يريد منها والاقبال على صلاته والاحتبال بمعرفة ما قضى منها وما بقي عليه فيقول له اذكر كذا اذكر كذا لما لم يكن ذكره في صلاته فيشغله بذلك عنها حتى يظن الرجل لن يدري كم صلى معناه يبقى متغير لا يدري كم صلى يقال ظل فلان يفعل كذا اذا أقام يفعله قال الداودي وروى حتى يضل الرجل ومعناه يتغير ومنه قوله تعالى أن تضل أحدا صا قنذكر أحدا صا الاخرى ولا أعلم أحدا روى ذلك غير ما قال ابو جعفر والله أعلم وأحكم ص **عن مالك** عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال ساعتان تفتح لهما أبواب السماء وقيل داع ترد عليه دعوته حضرة النداء للصلاة والصف في سبيل الله **ش** قوله ساعتان تفتح لهما يحمل ان يريد تفتح فيهما ويحتمل ان يريد تفتح أبواب السماء من أجل فضيلتهما وقوله وقيل داع ترد عليه دعوته حضرة النداء للصلاة اخبار بان الاجابة في ذينك الوقتين هي الاكثر وان رد الدعاء فيهما ينذر ولا يسكاد يقع ص **عن مالك** عن النداء يوم الجمعة هل يكون قبل أن يحمل الوقت فقال لا يكون الا بعد أن تزل الشمس **ش** وهذا كما قال ان الجمعة لا يؤذن لها قبل وقتها ووقتها زال الشمس كالظهور في سائر الايام قال ابن نافع عن الجمعة من صلاتها قبل الزوال أعاد الخطبة والصلاة قال ابن حبيب عن مطرف عن مالك ولو خطب بهم قبل الزوال وصلى بعدهم لم يحزمهم ويعيدون الجمعة بمحطة ما لم تغرب الشمس زاد ابن سمعون ويعيدون الظهر أفاذا أبدا وهو قول جمهور الفقهاء وقال أحمد بن حنبل يؤذن لها وتصل قبل الزوال والدليل لنا على ذلك ان هذه صلاة فرض يجوز الاذان لها بعد الزوال فلم يحز الاذان لها قبل الزوال كالظهور في سائر الايام وقال ابن حبيب كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل المسجد في المنبر فجلس فأذن المؤذنون على المنار واحدا بعد واحد فخطب قال ثم أمر عثمان لما كثر الناس ان يؤذن عند الزوال بالزوراء وهو موضع السوق ليرتفع منها الناس فاذا خرج وجلس على المنبر أذن المؤذنون على المنار ثم ان هشام بن عبد الملك في امرته نقل الاذان الذي في الزوراء فجعله مؤذنا واحدا يؤذن عند الزوال على المنار فاذا خرج هشام وجلس على المنبر أذن المؤذنون بين يديه فاذا فرغوا خطب قل ابن حبيب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يتبع ص **عن مالك** عن تشييع الاذان والاقامة ومتى يجب القيام على الناس حين تقام الصلاة فقال لم يلفني في النداء والاقامة الا ما أدركت الناس عليه فاما الاقامة فاما الاثنى وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا واما قيام الناس حين تقام الصلاة فاني لم أسمع في ذلك بحديثهم له الا أني أرى ذلك على قدر طاقة الناس فان منهم الثقيل والخفيف ولا يستطيعون أن يكونوا كرجل واحد **ش** وهذا كما قال انه لا يصح في الاذان والاقامة الا ما أدرك الناس عليه واتصل العمل به في المدينة وهو أصل يجب أن يرجع اليه وفي الاذان والاقامة خمس مسائل (الاولى) انه يقال في أول الاذان الله أكبر الله أكبر مرتين ولا يقال أربعا وقال ابو حنيفة والشافعي يربعه واندليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما أشار اليه في هذا الكتاب وصرح به في غيره ان الاذان بالمدينة أمر متصل يؤتى به في كل يوم ووليته امر اراجة بحضرة الجهور والعظيم من الصمامة والتابعين الذين أذكركم مالك رحمه الله وعاصره وهم عدد كثير لا يجوز على مثلهم التواطؤ ولا يصح على جميعهم النسيان والسهو عما ذكره بالامس من الاذان ولا يجوز عليهم ترك الاسكار على من أراد تبديله أو تغييره كما لا يجوز ولا يصح على جميعهم نسيان يومهم الذي هم فيه ولا شهرهم الذي يؤرخون به واهتمامهم بأمر الاذان ومشاربهم على مراعاته أكثر من اهتمامهم بذكر

عن مالك عن
أبي حازم بن دينار عن سهل
ابن سعد الساعدي أنه
قال ساعتان تفتح لهما
أبواب السماء وقيل داع
ترد عليه دعوته حضرة
النداء للصلاة والصف
في سبيل الله **ش** وسئل
مالك عن النداء يوم
الجمعة هل يكون قبل أن
يحمل الوقت فقال لا يكون
الا بعد أن تزل الشمس
ش وسئل مالك عن تشييع
الاذان والاقامة ومتى
يجب القيام على الناس
حين تقام الصلاة فقال لم
يلفني في النداء والاقامة
الا ما أدركت الناس عليه
فاما الاقامة فاما الاثنى
وذلك الذي لم يزل عليه أهل
العلم ببلدنا واما قيام الناس
حين تقام الصلاة فاني لم
أسمع في ذلك بحديثهم له
الا أني أرى ذلك على قدر
طاقة الناس فان منهم
الثقيل والخفيف ولا
يستطيعون أن يكونوا
كرجل واحد

اليوم والشهر ومراعاتهم له فإذا رأيت الجماعة الذين شهدوا بالامس الاذان قد سمعوه اليوم ولم يكن لأحد منهم انكار لشيء منه علم انه هو الاذان الذي كان بالامس ولو جاز أن يكون هذا حكمه من التكرار والانتشار ويصح مع ذلك عليه التبديل والتغيير ويذهب ذلك على جميعهم جاز أن يذهب عليهم تبديل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما لا يقوله عاقل فكيف ان رضى بالتزامه مسلم وهذا أمر طريقه القطع والعلم وهو أشهر من أن يحتاج فيه الى الاستدلال باخبار الآحاد التي مقتضاها غلبة الظن وقد استدلل أصحابنا في ذلك بما أخرجه مسلم من حديث أبي عذرة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم علمه هذا الاذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله الى آخره (أما المسئلة الثانية) فان الترجيع مسنون وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ليس بمسنون والدليل على ما نقوله النقل المستفيض بالمدينة والخبر المتواتر بها على حسب ما قدمناه وبيناه ودليل آخر وهو حديث أبي عذرة في الاذان وفيه ثم يعود فيقول أشهد أن لا اله الا الله (وأما المسئلة الثالثة) فهي ان قوله الصلاة خير من النوم مسنون في الاذان لصلاة الصبح وبه قال الشافعي في أحد قوله وقال أبو حنيفة ليس ذلك بمسنون والدليل على ما نقوله النقل المستفيض بالمدينة والعمل المتصل على ما قدمناه وبيناه (فرع) اذا ثبت ذلك فهل يقال الصلاة خير من النوم مرة أو مرتين قال مالك يقال مرتين وقال ابن وهب يقال مرة واحدة فوجه قول مالك رحمه الله العمل المستفيض بالمدينة وما روى أنس أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة ومن جهة المعنى ان هذا أحد الدعاة في فوجب أن يكون اللفظ المختص به من جنسه في شفع أو وتر أصله قوله قد قامت الصلاة في الإقامة ووجه قول ابن وهب انه لفظ يختص بأحد الدعاة في فوجب أن تكون سنته الافراد أصل ذلك كما قد قامت الصلاة في الإقامة (وأما المسئلة الرابعة) فهي ان الإقامة لا تثني في قول مالك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ثنتي كالأذان والدليل على ما نقوله نقل أهل المدينة المتواتر وعلمهم المستفيض على ما تقدم والدليل على ذلك ما أخرجه البخاري من حديث أنس أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة وهذا نص في موضع الخلاف (وأما المسئلة الخامسة) فان المشهور من المذهب ان المقيم يقول قد قامت الصلاة مرة واحدة وروى عنه المصريون في مختصر ابن شعبان يقول ذلك مرتين وبه قال الشافعي وجه القول الأول عموم قول أنس أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة

(فصل) وقوله وأما قيام الناس حين تقام الصلاة فلم أسمع في ذلك بحديث يقام له يعني انه لم يرد فيه حديث لا يقدم عليه ولا يتأخر عنه وانما ذلك على قدر أحوال الناس فمنهم الخفيف فلا حرج عليه في التقديم ومنهم الثقيل فلا حرج عليه في التأخير وانما يراد أن يتسكامل الناس قياما في صفوفهم في آخر الإقامة وقال الشافعي ان القيام يكون اذا قائل المؤذن قد قامت الصلاة وما احتج به مالك رحمه الله به لان من الناس من يحف عليه القيام فيدرك الامام قبل التكبير ومنهم من يشغل عليه ويحتاج فيه الى التأني والتكلف فلا حرج عليه في أن يشرع في القيام قبل ذلك ليدرك التكبير مع الامام ص سئل مالك عن قوم حضروا أرادوا أن يجمعوا المكتوبة فأرادوا أن يجمعوا ولا يؤذون قال ذلك مجزى عنهم وانما يجب النداء في مساجد الجماعات التي تجمع فيها الصلاة لا ش وهذا كما قال وهو ان الاذان ليس بشرط في صحة الصلاة وبه قال جمهور الفقهاء وقال عطاء بن صلي دون أذان ولا إقامة أعاد وقال داود الاذان والإقامة فرض في الجماعة وليس على الفرد ولا على

سئل مالك عن قوم
حضور أرادوا أن
يجمعوا المكتوبة فأرادوا
أن يجمعوا ولا يؤذون قال
ذلك مجزى عنهم وانما يجب
النداء في مساجد الجماعات
التي تجمع فيها الصلاة

المراة اذان ولا اقامة ودليلنا من جهة القياس ان كل ذكر لا يكون شرطاً في صحة صلاة الفذ فإنه لا يكون شرطاً في صحة صلاة الجماعة كما اثر الاذكار (مسئلة) اذا ثبت ان الاذان ليس بشرط في صحة الصلاة فقد قال الشيخ أبو محمد انه واجب في المساجد والجماعات الراتبه وقال القاضي أبو محمد معنى ذلك انه من مؤكدا السنن قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وحل لفظ مالك على ظاهره عندي أولى وان الاذان واجب وليس بشرط في صحة الصلاة ووجوبه على الكفاية ولو ان أهل مصر اتفقوا على ترك الاذان لأنموذجاً بذلك ولو جوب جبرهم عليه وأخذهم به ووجوبه لمعينين أحدهما انه شعار الاسلام ولذلك روى أس في هذا الحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد أن يغير اسمع فان سمع أذاناً أمسك والأغار والوجه الثاني انه دعاء الى الصلاة في المساجد التي لا يجوز الاتفاق على ترك الصلاة فيها والاعلام بأوقات الصلوات التي لا يجوز الاتفاق على ترك مراعاتها الآن بعض الناس يحمل مراعاتها عن بعض فاذاعم بأوقات الصلوات أعلم بها بالاذان فعلى هذا تحمل الاخبار بالامر بالاذان على ظاهرها ومالك على قول من قال من أصحابنا انه ليس بواجب أراد به الا انه ليس بشرط في صحة الصلاة والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان الاذان مأمور به في أوقات الصلوات خاصة في المواضع التي يزم الدعاء فيها اليها وهي المساجد ومواضع الأئمة وهذه المواضع التي نصبت لاقامة الصلوات وأمر الناس باتباعها لذلك وأما الفذ والجماعة في غير مسجد ودون اتمام فان كان ذلك في الخواضر لم يجب عليهم أذان لان معنى شعار الاسلام قد سقط عنهم بقيام أهل مصر به ولا يجب ذلك عليهم للدعاء الى الصلاة لان موضعهم ليس بموضع منصوب لاقامة الصلاة فيدعي الناس اليه فان أذنوا فحسن لانه ذكر الله تعالى واعلام بوقت الصلاة وأخذ بحظ من اظهار شعار الاسلام وأما ان كان ذلك في أرض قفر أو سفر فقد قال الشيخ أبو محمد لا اذان عليه لانه ليس من أهل الجماعة وهذا يحتاج الى تفصيل فان كان الامر مع جماعة في سفر أو وحده فان من سننه الاذان لانه جماعة وقد نصب موضعه لاقامة الصلاة فلزم أن يدعو الى الصلاة قال القاضي أبو الوليد وان كان غير امام فالظاهر عندي أن الاذان مشروع لانه شعار الاسلام على ما تقدم في حديث أبي سعيد الخدري وقد قاله ابن حبيب وسأني بعد هذا ان شاء الله (فرع) وأما الاقامة فقد قال أصحابنا هي غير واجبة وقد قال ابن سحنون عن ابن كنانة ان من تركها عمدا أعاد الصلاة وقال ابن القاسم في العتية لا يعيد قال القاضي وان ابن كنانة قصد بذلك التغليظ على المتعمد ص سئل مالك عن تسليم المؤذن على الامام ودعائه اياه للصلاة ومن أول من سلم عليه فقال لم يبلغني ان التسليم كان في الزمان الأول ثم وهذا كما قال مالك ان هذا أمر لم يكن في الزمان الأول من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين وانما كان المؤذنون يؤذنون فان كان الامام في شغل جاء المؤذن فأعلمه بلجتماع الناس للصلاة دون تكاف ولا استعمل فأما ما كان يتكاف اليوم للمبر من وقوف المؤذن ببابه والسلام عليه والدعاء للصلاة به وذلك فانه بمعنى المباهاة والتكبر والصلاة يجب أن تنزه عن جميع ذلك وقد قال القاضي أبو اسحق في مبسوطه عن عبيد الملك بن الماجشون ان كيفية السلام السلام عليك أيها الامير ورحمة الله وبركاته هي على الصلاة حتى على الصلاة حتى على الفلاح حتى على الفلاح رحل الله قال وأما في الجمعة فيقول السلام عليك أيها الامير ورحمة الله وبركاته فدحانت الصلاة فدحانت الصلاة قال الشيخ أبو اسحق وروى ان عمر أكر

سئل مالك عن تسليم المؤذن على الامام ودعائه اياه للصلاة ومن أول من سلم عليه فقال لم يبلغني أن التسليم كان في الزمان الأول

ذلك على أبي مخذورة دعاه إياه للصلاة وأول من فعله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه
ص **سئل** مالك عن مؤذن أذن لقوم ثم انتظر هل يأتيه أحد فلم يأت أحد فأقام الصلاة وصلى
وحده ثم جاء الناس بعد أن فرغ بعيد الصلاة معهم قال لا يعيد الصلاة ومن جاء بعد انصرافه فليصل
لنفسه وحده **ش** وهذا كقول وأصل هذا أن الإمام الراتب للمجدة إقامة الصلاة فيه دون
غيره فإذا جتمع فيه الصلاة ثم أنت طائفة أخرى لم يكن لها أن تجتمع فيه لأن الأئمة يجب الاجتماع اليهم
والإتفاق على تقديمهم فإذا ثبت ذلك لم يجز الاختلاف عليهم ولو جاز الجمع في مسجد مرتين لكان
ذلك داعية إلى الافتراق والاختلاف ولكان أهل البدع يفارقون الجماعة بملامهم ويتأخرون من
جاعتهم ثم يقدمون منهم ولو جاز مثل هذا الفعلوا مثل ذلك بالإمام الذي تؤدي إليه الطاعة فيؤدي
ذلك إلى اظهار منابذة الأئمة ومخالفتهم ومفارقة الجماعة فوجب عليهم هذا الباب ووجه آخر أنه لو
وسع في مثل هذا الأمر لآدى إلى أن لا تراعى أوقات الصلوات ولا زمن شاء وصلى به ذلك في جماعة
وقصر الناس على إمام واحد داع إلى مراعاة صلواته والمبادرة إلى أدراك الصلاة معه (مسئلة)
فإن كان في مسجد له إمام راتب يجتمع فيه بعض الصلوات ولا يجتمع سائرهما فهل يجتمع فيه غير
الإمام الراتب في تلك الصلوات وغيرها أم لا وروى أشهب عن مالك يجتمع فيها غير صلوات الإمام
الراتب مرة بعد مرة وجوز رواية أشهب أن الإمام الراتب لا يراعى الخلاف عليه في الصلوات التي
يجتمعها أو ما غير ذلك من الصلوات فلا خلاف عليه فيها لأنه ليس بإمام فيها ورواية ابن القاسم أن
الإمام إذا رتب لبعض الصلوات في المسجد كان إمامه في جميعها فلا يجوز أن يغتات عليه في الجمع
في ذلك المسجد

(فصل) وقوله في مؤذن أذن لقوم ثم انتظر أن يأتيه أحد إلى آخر المسئلة لم يثبت مالك رحمه الله أن
كان المؤذن إمام المسجد أو غير إمامه ولا يحل من أحد الأمرين فإن كان إمام المسجد فأذن وانتظر
الجماعة فلم يأت أحد وصلى وحده ثم أتت الجماعة بعده فانها لا تجتمع فيه لأن الاعتبار في الجماعة بالإمام
لأن المؤمنين بدليل أن أمرهم صروف إليه واتباعه واجب عليهم ولو تعمد إفساد صلواتهم فسدت
صلواتهم ولو تعمدوا إفساد صلواتهم لم تفسد صلواته ثبت أنهم تبع له فإن صلى وحده فقد قضيت
الجماعة في ذلك المسجد فلا يصح فيه غيره (مسئلة) وإن كان المؤذن لا يؤمهم فهل تقوم صلواته
مقام صلاة الجماعة قال عيسى بن دينار في ذلك حكم الجماعة وقال يحيى عن ابن نافع حكمه حكم الفرد
وجه ما ذهب إليه عيسى بن دينار أن المؤذن إمام واليه يرجع في وقت الصلاة فإذا جتمع في موضعه فقد أقام
الجماعة في ذلك المسجد من يوم فيه فلا يجتمع فيه ثانية توجه قول ابن نافع أن المؤذن ليس بإمام في
الصلاة وإنما يؤمهم في مراعاة الأوقات والدعاء إلى الصلوات **ش** قال القاضي أبو الوليد والذي يظهر
لي أن قول عيسى إنما هو في مسجد له مؤذن راتب وليس له إمام راتب ولو كان له إمام راتب لكان
حكم الجماعة يتعلق به دون المؤذن **ص** **سئل** مالك عن مؤذن أذن لقوم ثم تنفل فأرادوا أن
يصلوا بإقامة غيره فقل لا بأس بذلك إقامته وإقامة غيره سواء **ش** سؤاله عن مؤذن أذن لقوم
ثم تنفل فكذا روى يحيى بن يحيى وابن القاسم والقاضي ورواه ابن بكير ثم تنفل فأما تنفله بعد
الأذان فإن تنفله وتنفل غيره بعد الأذان جائز وقال ابن حبيب يستحب التنفل بعد الأذان إلا في
المغرب قال الناضي وعندي أنه يجب أن يزداد بآثار الأذان للجمعة والأصل في ذلك أن صلاة
المغرب مأثور بنقدها بآثار الأذان للاختلاف باختصاصها بذلك الوقت ولما في تعجيلها من الرفق

قال يحيى وسئل مالك عن
مؤذن أذن لقوم ثم انتظر
هل يأتيه أحد فلم يأت أحد
فأقام الصلاة وصلى وحده
ثم جاء الناس بعد أن فرغ
يعيد الصلاة معهم قال لا
يعيد الصلاة ومن جاء بعد
انصرافه فليصل لنفسه
وحده **ش** قال يحيى وسئل
مالك عن مؤذن أذن لقوم
ثم تنفل فأرادوا أن يصلوا
بإقامة غيره فقال لا بأس
بذلك إقامته وإقامة غيره
سواء

بالناس لفطر الصائم وانصراف المتصرف جميع نهاره الى بيته فكان تعجيله أولى من التأخير فيها
 فن أثر التأخير تنفل بعدها وأما الجمعة فان الأذان تتبعه الخطبة وهي تمنع التأخير والله أعلم
 (فصل) وأما قوله أقامته واقامته غيره سواء فهذا مذهب مالك وكرهه الشافعي ودليلنا على جواز ذلك
 أن هذا مؤذن فجاز أن يقيم غيره كالمؤذن الثاني والثالث ص **قال مالك** لم تزل الصبح ينادي
 لها قبل الفجر فأما غيرها من الصلوات فانما لم ينادي لها إلا بعد أن يحل وقتها **ش** وهذا كما
 قال انه لا ينادي لشئ من الصلوات قبل وقتها لان الأذان دعاء الى الصلوات وقد تقدم الكلام فيه وأما
 صلاة الصبح فانه ينادي لها قبل وقتها وهذا قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا ينادي لها قبل الفجر وقال
 أبو الحسن الكرخي من أصحاب أبي حنيفة كان أبو يوسف يقول في هذه المسئلة بقول أبي حنيفة
 حتى أتى المدينة فسمع الأذان فعلم أنه عليهم المتصل فرجع في ذلك الى قول مالك كما رجعت في مسئلة
 الصالح بن هشام من النقل المتواتر ما وقع له به العلم والليل على صحة ما ذهب اليه مالك قوله صلى الله
 عليه وسلم ان لا ينادي بليل فكاوا واثمروا حتى ينادي ابن أم مكتوم وهذا الذي ذكره أصحابنا
 في هذه المسئلة **قال القاضي أبو الوليد** والذي يظهر لي انه ليس في الآثار ما يقتضي ان الأذان قبل
 الفجر هو لصلاة الفجر ان كان الخلاف في الأذان ذلك الوقت فالأثر حجة لمن أنبت به وان كان
 الخلاف في المقصود به فيحتاج الى ما بين ذلك من اتصال الأذان الى الفجر أو غير ذلك مما يدل عليه
 والله أعلم (فرع) واختلاف أصحابنا في وقت الأذان لها فقال ابن وهب وسهبنون لا يؤذن لها حتى
 يبقى السدس الآخر من الليل وقال ابن حبيب يؤذن لها بعد آخر أوقات العشاء وذلك نصف الليل
 وقال الوفا يؤذن لها بعد صلاة العشاء وان كان من أول الليل وهذا قول فيه بعد والظاهر قول ابن
 وهب والله أعلم ص **قال مالك** انه بلغه ان المؤذن جاء عمر بن الخطاب يؤذنه للصلاة الصبح فوجده
 نائماً فقال الصلاة خير من النوم فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح **ش** قوله فأمره عمر أن
 يجعلها في نداء الصبح يحتمل أن يكون عمر قال ذلك انكار الاستعمال لفظه من ألفاظ الأذان في غير
 الأذان فأسكر ذلك عليه وقال له اجعل هذه اللفظة في الأذان يعني لا تستعملها في غيره وقد أنكر
 جماعة من أهل العلم هذا التشويب الذي يكون بين الأذان والاقامة وهو ان يقول المؤذن اذا استبطلأ
 الناس حتى على الفلاح لافراد بعض ألفاظ الأذان والنداء به في غير الأذان الذي يختص به وقد
 روى ابن وهب وابن حبيب عن مالك التشويب بعد الأذان والفجر في رمضان وغيره مكروه فعلى
 هذا الوجه أسكر عمر قول المؤذن الصلاة خير من النوم فقال اجعلها في نداء الصبح يعني لا تستعملها
 في غيره (مسئلة) ولا يترك المؤذن قوله الصلاة خير من النوم في نداء الصبح في سفر ولا حضر
 ومن أذن في ضيعته متعباً عن الناس فتركه فلا بأس به وأحب اليئ أن لا يأتي به قاله مالك في مختصر
 ابن شعبان ص **قال مالك** عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه انه قال ما أعرف شيئاً مما أدركت
 عليه الناس الا النداء بالصلاة **ش** قوله ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس يريد الصلابة
 لانه قد أنكر أكثر أفعال أهل عصره ورأى ما عايناه لما أدرك من أفعال الصلابة وذلك ان التغيير
 يمكن أن يلحق صفة الفعل كتأخير الصلاة عن أوقاتها ويمكن أن يلحق الفعل جملة كترك الأمر
 بكثير من المعروف والنهي عن كثير من المنكر مع علم الناس بذلك كله

قال يحيى قال مالك
 لم تزل الصبح ينادي لها
 قبل الفجر فأما غيرها
 من الصلوات فانما لم ينادي
 لها إلا بعد أن يحل
 وقتها **وحدثني عن مالك**
 أنه بلغه أن المؤذن جاء
 عمر بن الخطاب يؤذنه
 لصلاة الصبح فوجده نائماً
 فقال الصلاة خير من
 النوم فأمره عمر أن يجعلها
 في نداء الصبح **وحدثني**
يحيى عن مالك عن عمه
أبي سهيل بن مالك عن
أبيه انه قال ما أعرف شيئاً
مما أدركت عليه الناس الا
النداء للصلاة **وحدثني**
عن مالك عن نافع

(فصل) وقوله الا النداء يريد أنه باق على ما كان عليه ولو دخله تغيير ليعرف الناس ذلك ولعرفوا
 أول من غيره فاقص الخبر بالمدينة على ما كان عليه لم يدخله تغيير ولا تبديل ص **قال مالك** عن نافع

أن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالقيس فأسرع المشى إلى المسجد ثم أسرع عبد الله بن عمر كان من غير جري ولا خروج عن حد الوقار والسكينة المأمور به في أتيان الصلاة وخذا جاز فله ومندوب إليه وقد تقدم ذكره وقال مالك فحين سمع مؤذن الحرس فعرك فرسه ليدرك الصلاة لأبأس به * قال القاضي أبو الوليد ومعنى ذلك عندى أن يحركه للأسراع في المشى دون جري ولا خروج عن حد الوقار والله أعلم

﴿ النداء في السفر وعلى غير وضوء ﴾

ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد ورشح فقال الأصاوي في الرحا
ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول ألا
صاوي في الرحا * ش قوله الأصاوي في الرحا دليل على السفر فأذن لهم أن يصلوا في رحالهم بصلاته
إذا كان أماما ولذلك احتاج أن يبيح لهم الصلاة في الرحا لشدة البرد والريح ويحتمل أن يكون
أذن لهم أن يصلوا في رحالهم أفذا أو يؤم كل طائفة منهم رجل منهم فأراد التخفيف عنهم بالأذان
بالصلاة في الرحا واستدل ابن عمر على ذلك بما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر مؤذنه في الليلة
الباردة ذات المطر والنبي صلى الله عليه وسلم كان أماما لهم فقام ابن عمر حال الريح بحال المطر والعلّة
الجامعة بينهما المشقة للراحة ويحتمل أن يكون قال المؤذن الأصاوي في الرحا بعد كمال الأذان وهو
الأول لأن الأذان متصل لا يجوز أن يتخلله ما ليس منه لأنه علم على الوقت ودعاء إلى الصلاة ونما
يكون ذلك باتصاله ولو تفرق وتخلله كلام آخر لما وقع به الإعلام لأن مثل ألفاظه تتكرر في كلام
الناس في جميع الأوقات وقد ورد ذلك مفسرا في هذا الحديث ص * مالك عن نافع أن عبد الله
ابن عمر كان لا يرد على الإقامة في السفر إلا في الصبح فانه كان ينادى فيها ويقيم وكان يقول إنما الأذان
للإمام الذي يجمع الناس إليه * ش قوله أن عبد الله بن عمر كان لا يرد على الإقامة في السفر
يحتمل أن يكون غير أمير في هذا السفر وإنما كان أميراً في الرفقة إذا أذن فيها في الليلة الباردة وقال
بعد أذانه الأصاوي في الرحا ولذلك أباح للناس في تلك الليلة أن يصل كل واحد منهم في رحله لما كان
يلزمهم من الاجتماع إليه وقال في هذا الحديث إنما الأذان للإمام الذي يجمع إليه الناس فكان هو
لا يرد على الإقامة التي تختص بصلاة الفرض على كل حال لا يلزم الناس من الاجتماع إليه وكان يؤذن
في صلاة الصبح على معنى أظهر شعار الإسلام لما كان في وقت الاعارة وهو الوقت الذي كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يغير إذا لم يسمع الأذان ويمسك إذا سمعه فكان ابن عمر يؤذن لذلك وقال
ابن حبيب ومن أم جماعة في غير مسجد ولا مع الإمام الذي تؤدى إليه الطاعة فلا يستعمله الأذان
إلا لمسا فرأى وحيد في فلاة فيرغب أذانه وهو لما ذكرناه شعار الإسلام وقد تقدم ذكره ص * مالك
عن هشام بن عروة أن أباه قال له إذا كنت في سفر فأن شئت أن تؤذن وتقيم فعلت وإن شئت فاقم
ولا تؤذن * ش وهذا يدل على نحو ما ذكرناه عن أصحابنا أن الأذان لا يلزم المسافر لأن السفر
موضع تخفيف ولعدم المسجد والإمام وأما ما شاع من أذان المسافر في الصبح أو غيرها لاظهار شعار
الإسلام فلا يلزم لزومه في مساجد الجماعات وموضع الإمام ص * قال يحيى سمعت مالكا يقول
لأبأس أن يؤذن الرجل وهو راكب * ش وهذا كما قال الرازي كعب يؤذن وذلك أنها حالة لا تمنع
الإبلاغ وليس من سنة الأذان الاتصال بالصلاة فيفصل بينهما بالانزول والمشى إلى موضع الصلاة

أن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالقيس فأسرع المشى إلى المسجد ثم أسرع عبد الله بن عمر كان من غير جري ولا خروج عن حد الوقار والسكينة المأمور به في أتيان الصلاة وخذا جاز فله ومندوب إليه وقد تقدم ذكره وقال مالك فحين سمع مؤذن الحرس فعرك فرسه ليدرك الصلاة لأبأس به * قال القاضي أبو الوليد ومعنى ذلك عندى أن يحركه للأسراع في المشى دون جري ولا خروج عن حد الوقار والله أعلم

ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد ورشح فقال الأصاوي في الرحا
ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول ألا
صاوي في الرحا * ش قوله الأصاوي في الرحا دليل على السفر فأذن لهم أن يصلوا في رحالهم بصلاته
إذا كان أماما ولذلك احتاج أن يبيح لهم الصلاة في الرحا لشدة البرد والريح ويحتمل أن يكون
أذن لهم أن يصلوا في رحالهم أفذا أو يؤم كل طائفة منهم رجل منهم فأراد التخفيف عنهم بالأذان
بالصلاة في الرحا واستدل ابن عمر على ذلك بما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر مؤذنه في الليلة
الباردة ذات المطر والنبي صلى الله عليه وسلم كان أماما لهم فقام ابن عمر حال الريح بحال المطر والعلّة
الجامعة بينهما المشقة للراحة ويحتمل أن يكون قال المؤذن الأصاوي في الرحا بعد كمال الأذان وهو
الأول لأن الأذان متصل لا يجوز أن يتخلله ما ليس منه لأنه علم على الوقت ودعاء إلى الصلاة ونما
يكون ذلك باتصاله ولو تفرق وتخلله كلام آخر لما وقع به الإعلام لأن مثل ألفاظه تتكرر في كلام
الناس في جميع الأوقات وقد ورد ذلك مفسرا في هذا الحديث ص * مالك عن نافع أن عبد الله
ابن عمر كان لا يرد على الإقامة في السفر إلا في الصبح فانه كان ينادى فيها ويقيم وكان يقول إنما الأذان
للإمام الذي يجمع الناس إليه * ش قوله أن عبد الله بن عمر كان لا يرد على الإقامة في السفر
يحتمل أن يكون غير أمير في هذا السفر وإنما كان أميراً في الرفقة إذا أذن فيها في الليلة الباردة وقال
بعد أذانه الأصاوي في الرحا ولذلك أباح للناس في تلك الليلة أن يصل كل واحد منهم في رحله لما كان
يلزمهم من الاجتماع إليه وقال في هذا الحديث إنما الأذان للإمام الذي يجمع إليه الناس فكان هو
لا يرد على الإقامة التي تختص بصلاة الفرض على كل حال لا يلزم الناس من الاجتماع إليه وكان يؤذن
في صلاة الصبح على معنى أظهر شعار الإسلام لما كان في وقت الاعارة وهو الوقت الذي كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يغير إذا لم يسمع الأذان ويمسك إذا سمعه فكان ابن عمر يؤذن لذلك وقال
ابن حبيب ومن أم جماعة في غير مسجد ولا مع الإمام الذي تؤدى إليه الطاعة فلا يستعمله الأذان
إلا لمسا فرأى وحيد في فلاة فيرغب أذانه وهو لما ذكرناه شعار الإسلام وقد تقدم ذكره ص * مالك
عن هشام بن عروة أن أباه قال له إذا كنت في سفر فأن شئت أن تؤذن وتقيم فعلت وإن شئت فاقم
ولا تؤذن * ش وهذا يدل على نحو ما ذكرناه عن أصحابنا أن الأذان لا يلزم المسافر لأن السفر
موضع تخفيف ولعدم المسجد والإمام وأما ما شاع من أذان المسافر في الصبح أو غيرها لاظهار شعار
الإسلام فلا يلزم لزومه في مساجد الجماعات وموضع الإمام ص * قال يحيى سمعت مالكا يقول
لأبأس أن يؤذن الرجل وهو راكب * ش وهذا كما قال الرازي كعب يؤذن وذلك أنها حالة لا تمنع
الإبلاغ وليس من سنة الأذان الاتصال بالصلاة فيفصل بينهما بالانزول والمشى إلى موضع الصلاة

(مسئله) وهل يؤذن القاعد أم لا قال في المدونة لا يؤذن القاعد وفي كتاب القاضي أبي الفرج لا بأس أن يؤذن القاعد وجه ما في المدونة أن الإبلان والاستعلاء في الأذان مشروع ولذلك شرع الأذان في المنار والقعود ضد الاستعلاء ووجه رواية أبي الفرج أن الاستعلاء مشروع في الممكن دون حال المؤذن بدليل أنه يؤذن الراكب (فرع) وهل يقيم الراكب أم لا في ذلك روايتان أحدهما لا يقيم لأن من شروط الإقامة الاتصال بالصلاة ونزوله من دابته ومشيئه إلى موضع صلاته عمل يفصل بين الإقامة والصلاة قاله الشيخ أبو بكر والرواية الثانية يقيم الراكب لأن نزوله إلى الصلاة عمل يسير فلم يعتد فاصلا كالحذو الثوب وبسط ما صلى عليه رواء ابن وهب عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بارض فلا صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك فإذا أذن وأقام الصلاة صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال **ش** قوله صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك يحتمل أن يبلغ بالممكن درجة الجماعة إذا كان موضع لا يتدر عليها وهو راغب فيها وإن هذا المصلي أن أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة عدد عظيم فيكون فضل صلاته أكثر لكثرة عدد من صلى وراءه ويقتضى هذا أن الجماعة الكبيرة من الفضيلة ما ليس للجماعة اليسيرة والأفلا فائدة لهذا المصلي في ذلك وهذا يقتضى أن تكون هذه الصلاة صلاة فرض ولذلك يتم فضيلتها بالأذان والإقامة

(فصل) وقوله صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك وليس هذا مقام الآدميين مع الإمام عند مالك وإنما يقتضيان وراءه وسنين حكمه بعد هذا أن شاء الله وهذا الحديث ليس مسندا فيجوز به في موضع الخلاف ولا طريق لسعيد بن المسيب إلى أن يعرف هذا بنظر فيقاده فيه من فرضه التقليد ويحتمل أن يكون هذا فرضا يختص بالملائكة وحكم الآدميين مخالف لذلك لأن أنسا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال فتأنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا ويحتمل أن يكون الملائكة هم الحافظان وإن ذلك مكانهما من المكلف في الصلاة وغيرها وإذا أذن وأقام فأنما صلى وراءه غيرهما من الملائكة والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فإذا نزل أو أقام الصلاة أو أقام صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال هذه رواية يحيى وأبي مصعب وغيره يقولون أن أذن وأقام صلى وراءه أمثال الجبال من الملائكة **ش** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذه الرواية عندي هي الأصل ورواية يحيى تحتمل الشك ولو كانت للتقسيم وقتنا ذلك في صلاة فرض اقتضت أن من صلى بأذان وإقامة أو بإقامة فقط صلى وراءه أمثال الجبال من الملائكة ومن صلى الفرض دون أذان وإقامة صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك وترك الإقامة منهى عنه وذلك يناقض الفضيلة قال صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك الآن يريد به أنه إن صلى نافلة فلم يؤذن ولم يقيم صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك وإن صلى فريضة فاقصر على الإقامة صلى وراءه أمثال الجبال من الملائكة وقول أبي مصعب يحتمل أن تكون الصلاتان صلاتي فرض فيكون معناه أن اقتصر على الإقامة صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك تتم بهما فضيلة الجماعة وإن أضاف إلى الإقامة الأذان صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال

• وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بارض فلا صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك فإذا أذن وأقام الصلاة صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال **•** قدر السجود من النداء

• حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن بلالا

• قدر الدهور من النداء **•**

• مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن بلالا

ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم ❦ ش قوله ان بلالا ينادى بليل دليل على ما ذكرناه وجواز الاذان للصلاة الصبح قبل طلوع الفجر ولذلك قال صلى الله عليه وسلم فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم فأباحت الاكل والشرب في وقت يؤذن فيه بلال ولا خلاف أنه لا يجوز الاكل بعد طلوع الفجر ❦ م مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم قال وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت ❦ ش قوله فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم يقتضي منع الاكل اذا أذن على قول القاضي أبي بكر بدليل الخطاب في الغاية ويدل هذا الحديث على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد يؤذنان لصلاة واحدة وروى علي بن زياد عن مالك لأبى أن يؤذن للقوم في السفر والحرس والمركب ثلاثة مؤذنين وأربعة ولا بأس أن يتخذ في المسجد أربعة مؤذنين وخمسة ❦ قال ابن حبيب ولا بأس فيما اتسع وقته من الصلوات كالصبح والظهر والعشاء أن يؤذن خمسة الى عشرة واحد بعد واحد وفي العصر من الثلاثة الى خمسة ولا يؤذن في المغرب الا واحد

(فصل) وقوله وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى دليل على جواز اذان الاعمى اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اتخذ مؤذنان عامه لا يمنع من الاعلام بالصلاة اذا كان له من يعينه بالآوقات ورفقها له فيجزى عنها على حسب ما كان يخبر به ابن أم مكتوم ❦ قال مالك ان المؤذن امام والاعمى يجوز أن يكون اماماً ومعنى ذلك أنه يقال وقت الصلاة الى الائمة اقامتها ويقتدى بهم فيها

(فصل) وقوله لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت ❦ قال ابن وضاح قال بعض أهل العلم في قوله أصبحت أصبحت ليس معنى ذلك ان الصبح قد ظهر وانفجر ولكنه على معنى التذير من طلوعه ❦ قال القاضي أبو الوليد وهذا الذي ذكره يحتاج الى تأمل والأولى عندي انه كان لا يؤذن حتى يقول له من رقب الفجر أصبحت بمعنى أن الفجر قد بدا فيؤذن حينئذ ولو كان على ما قاله ابن وضاح اذان ابن أم مكتوم في بقية من الليل قبل انفجار الصبح ولكن لا يمنع من الاكل والشرب فان قيل لولم يؤذن حتى يقول له من رأى الفجر أصبحت وقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم الاكل حتى يؤذن لكان كل المنتظر لاذنانه به الفجر لا يمنع صحة الصوم ❦ فالجواب أن ذلك على معنى قوله فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ومعنى ذلك ان من وقع أكله الى وقت يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود فانه لا يمنع صحة صومه ولم يرد أن للصائم أن يأكل حتى يتبين له وانه ان كل بعد طلوع الفجر وقبل أن يتبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود فصومه صحيح وكذلك معنى قوله عليه الصلاة والسلام فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ان الاكل والشرب مباح الى الوقت الذي أمر ابن أم مكتوم أن يؤذن فيه اذا قيل له أصبحت وهو أول طلوع الفجر

❦ ما جاء في افتتاح الصلاة ❦

❦ م مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً وقال سمع الله لمن حمده بناولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود ❦ ش قوله ان رسول الله

ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم ❦ م مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم قال وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت ❦ ش قوله فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم يقتضي منع الاكل اذا أذن على قول القاضي أبي بكر بدليل الخطاب في الغاية ويدل هذا الحديث على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد يؤذنان لصلاة واحدة وروى علي بن زياد عن مالك لأبى أن يؤذن للقوم في السفر والحرس والمركب ثلاثة مؤذنين وأربعة ولا بأس أن يتخذ في المسجد أربعة مؤذنين وخمسة ❦ قال ابن حبيب ولا بأس فيما اتسع وقته من الصلوات كالصبح والظهر والعشاء أن يؤذن خمسة الى عشرة واحد بعد واحد وفي العصر من الثلاثة الى خمسة ولا يؤذن في المغرب الا واحد

(فصل) وقوله وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى دليل على جواز اذان الاعمى اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اتخذ مؤذنان عامه لا يمنع من الاعلام بالصلاة اذا كان له من يعينه بالآوقات ورفقها له فيجزى عنها على حسب ما كان يخبر به ابن أم مكتوم ❦ قال مالك ان المؤذن امام والاعمى يجوز أن يكون اماماً ومعنى ذلك أنه يقال وقت الصلاة الى الائمة اقامتها ويقتدى بهم فيها

(فصل) وقوله لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت ❦ قال ابن وضاح قال بعض أهل العلم في قوله أصبحت أصبحت ليس معنى ذلك ان الصبح قد ظهر وانفجر ولكنه على معنى التذير من طلوعه ❦ قال القاضي أبو الوليد وهذا الذي ذكره يحتاج الى تأمل والأولى عندي انه كان لا يؤذن حتى يقول له من رقب الفجر أصبحت بمعنى أن الفجر قد بدا فيؤذن حينئذ ولو كان على ما قاله ابن وضاح اذان ابن أم مكتوم في بقية من الليل قبل انفجار الصبح ولكن لا يمنع من الاكل والشرب فان قيل لولم يؤذن حتى يقول له من رأى الفجر أصبحت وقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم الاكل حتى يؤذن لكان كل المنتظر لاذنانه به الفجر لا يمنع صحة الصوم ❦ فالجواب أن ذلك على معنى قوله فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ومعنى ذلك ان من وقع أكله الى وقت يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود فانه لا يمنع صحة صومه ولم يرد أن للصائم أن يأكل حتى يتبين له وانه ان كل بعد طلوع الفجر وقبل أن يتبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود فصومه صحيح وكذلك معنى قوله عليه الصلاة والسلام فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ان الاكل والشرب مباح الى الوقت الذي أمر ابن أم مكتوم أن يؤذن فيه اذا قيل له أصبحت وهو أول طلوع الفجر

❦ ما جاء في افتتاح الصلاة ❦

❦ م مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً وقال سمع الله لمن حمده بناولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود ❦ ش قوله ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة افتتح الصلاة يكون بالنطق بالكبير ولا يكون بمجرد النية لمن يقدر على النطق والاصل في ذلك ما روى عن أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقام الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع وذكر الحديث وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب (مسئلة) ولا يجزئ من النطق غير التكبير وبه قال الشافعي وجهور الفقهاء وقال أبو حنيفة يجزئ من ذلك كل لفظ فيه تعظيم الله تعالى نحو الله أجل وأعظم والله الكبير والله العظيم والدليل على ما ذهب اليه الجمهور الحديث المتقدم والدليل على ذلك أيضا ما روى عن نافع أن ابن عمر كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه واذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه واذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ودليلنا من جهة القياس أن هذا اللفظ عرمان لفظ التكبير وبنيت مع القدرة عليه لم يكن احراما بالصلاة أصل ذلك اللهم اغفر لي وارحمني وليس من سنن الصلاة ولا من فضائلها التوجه على ما قبل الاحرام فقد قال ابن حبيب لا بأس به وأما بعد الاحرام ففي مختصر ابن شعبان عن ابن وهب صليت مع مالك في بيته فكان يقول ذلك عند افتتاح الصلاة وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا ومأثنا من المشركين وقال مالك أكره أن أحمل الناس على ذلك فيقول جاهل هذا من فرض الصلاة (فرع) اذا ثبت أنه لا يجزئ في الاحرام الا التكبير فلا يجزئ من ذلك الله أكبر الله أكبر وقال الشافعي يجزئ الله الأكبر والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك أن هذه زيادة غيرت من بنية قوله الله أكبر فنفعت صحة افتتاح الصلاة بها أصل ذلك الله أكبر

(فصل) وقوله رفع يديه حذو منكبيه في الرفع ثلاث مسائل احدها ايمان مواضع الرفع فاختلاف فيه في موضعين أحدهما عند تكبيرة الافتتاح وذهب جمهور الفقهاء إلى أن رفع اليدين عندها مشروع وروى عن بعض المتقدمين المنع من ذلك وقد تأول ذلك أصحابنا على رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وهو قوله وكان رفع اليدين ضعيفا لا في الافتتاح وصرح بها الشيخ أبو اسحاق في مختصره من رواية ابن القاسم عن مالك والدليل على أن الرفع مشروع عند تكبيرة الافتتاح حديث ابن عمر هذا ومن جهة المعنى أن هذا ذكر في أحد طرفي الصلاة فكان من حكمه أن يقترن به عمل كالسلام ويبان ذلك أن التكبير مشروع في الصلاة عند عمل قرن به الانتقال من حال إلى حال فلما لم يكن عند تكبيرة الاحرام عمل من الانتقال من حال إلى حال قرن به رفع اليدين كما قرن بالسلام الإشارة بالرأس والوجه إلى اليمين (فرع) وأما الموضع الثاني فعند الانحطاط للركوع وعند الرفع منه وروى ابن القاسم عن مالك المنع منه وبه قال أبو حنيفة وروى ابن وهب وأشهب عنه الرفع وبه قال الشافعي وتعلق أصحابنا في رواية ابن القاسم بما روى عبد الرحمن بن سليمان النهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه في أول الصلاة ثم لا يعود وهذا الحديث موقوف على علي رضي الله عنه ومن جهة المعنى أن هذا التكبير للانتقال من حال إلى حال فلم يكن معه رفع اليدين كالانتقال من الجلوس إلى السجود وجهه رواية ابن وهب وأشهب حديث ابن عمر المتقدم وهو صحيح متفق على صحته ومن جهة القياس أن تكبيرة الركعة تكبيرة تجعل مدركها مدر كالأركعة الأولى فشرع فيها رفع اليدين كتكبيرة الاحرام (فرع) وأما التكبير عند السجود فلم يشرع الرفع معه وقد روي في ذلك أحاديث لا تثبت (مسئلة) وأما نهاية الرفع فالمشهور عن مالك أنه يرفع يديه إلى منكبيه وبه قال

الشافعي وروى أشهب عن مالك يرفع الى صدره وقال أبو حنيفة يرفع الى أذنيه والدليل على
نهاية الرفع الى المنكبين حديث ابن عمر المتقدم وفيه كان يرفع يديه حذو منكبيه وأما ما روى
مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر يرفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه
فلنا على ذلك جوابين أحدهما الترجيح والثاني الجمع بين الحديثين فأما الترجيح فإن ابن شهاب
عن سالم عن ابن عمر أصح من قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث وأما الجمع بينهما فإنا
نقول كان يحاذي بكفيه منكبيه وبأطراف أصابعه أذنيه فجمع بين الحديثين ويكون أولى من
اطراح أحدهما (مسئلة) وأما صفة الرفع فالذي عليه شيوخنا المرافيون أن تكون يده
قائمتين يحاذي كفاه منكبيه وأصابعه أذنيه وروى عن مصنفون أنهم كانوا منصوبتين
ظهرهما الى السماء ويطونهما الى الأرض قال القاضي أبو الوليد والاول عندى أولى لانهما تسكن
بذلك من الجمع بين الحديثين ولانه أبعد في التكافؤ ويسرى الرفع

(فصل) وقوله واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا لم يذكر يحيى رفعهما عند الانحناء للركوع وتابعه على ذلك أبو مصعب والقعني وجاعة من أصحاب الموطأ وزاد الرفع عند الانحناء جماعة من الحفاظ منهم يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وعبد الرحمن بن القاسم وغيرهم وفولهم أولا لانهم زادوا وفيهم جماعة من الحفاظ الاثبات ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع فلم يزل تلك صلاته حتى لقي الله عز وجل **ع** ش قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الصلاة كلما خفض يربد بالخفض الركوع والسجود وبالرفع من السجود وأما الرفع من الركوع فقد تقدم أن حكمه التعميد دون التكبير والتكبير والتعميد للانتقال من حال إلى حال وحكمه أن يكون في نفس الخفضين وأما الرفع عند التكبير الذي يكون عند القيام إلى الثالثة فإن حكمه عند مالك أن يكون إذا استوى قائما وقال الشافعي يكبر في نفس القيام والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن هذا رفع رأس من سجود فلم يشرع فيه أكثر من تكبيرة واحدة إلى استيفاء القيام كالقيام من الركعة الأولى ولما لم يكن بد من اختصاص إحدى الحالتين بالتكبير اختص بهما رفع الرأس من السجود لانه ابتداء العمل وابتداء التكبير عند ابتداء العمل فعلا آخر القيام من تكبير ومن حكمه أيضا أن لا ينتقل من عمل إلى عمل إلا بتكبير فاخص بذلك أول القيام في الركعة الثانية لمعينين أحدهما أنه أول الوقوف والثاني أنه حال قد شرع فيها التكبير وهي تكبيرة الاحرام وأما القيام من الجنوس فانه آخر عمل فلم يشرع فيه ابتداء تكبير والله أعلم **ص** **ع** مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الصلاة **ع** ش قوله كان يرفع يديه في الصلاة اخبار عن رفعهما في الجملة ولم يعين موضع رفعهما ولا حجة فيه الأعلى من منع الرفع جملة **ص** **ع** مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أباهم مرة كان يصلي لهم فيكبر كلما خفض ورفع فإذا انصرف قال والله اني لأشبهكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم **ع** ش قوله كان يكبر كلما خفض أو رفع ثم يقول والله اني لأشبهكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتضي الشبه من وجهين أحدهما أنه قال اني لأشبهكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا عام في التكبير وغيره والثاني ان الراوي اعاد ذكر من صلاة أبي هريرة التكبير فدل ذلك على انه هو الذي قدمه الشبه

* وحدثنى عن مالك عن
 ابن شهاب عن علي بن
 حسين بن علي بن أبي
 طالب أنه قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يكبر في الصلاة كلما خفض
 ورفع فلم تزل تلك صلاته
 حتى لقي الله * وحدثنى
 عن مالك عن يحيى بن
 سعيد عن سليمان بن يسار
 عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان رفع يديه في الصلاة
 * وحدثنى عن مالك عن
 ابن شهاب عن أبي سلمة
 ابن عبد الرحمن بن عوف
 أن أبا هريرة كان يصلي
 لم يكبر كلما خفض ورفع
 فإذا انصرف قال والله
 اني لاشبهكم بصلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم

بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال بعض الناس ان التكبير ليس بمشروع كمالا خفص ورفع ويرى ذلك عن عكرمة وقد وقع الاجماع على التكبير (مسئلة) وقال بعض اصحابنا ان التكبير غير واجب الاتكبيرة الاحرام خلافا لاحد بن حنبل في قوله ان التكبير كله واجب والدليل على ذلك ان هذا التكبير في الصلاة لم يشروع للافتتاح فلم يكن واجبا كالتكبير في العيدين * قال القاضي ابو الوليد ان معنى قول اصحابنا ليس بواجب انه ليس بشرط في صحة الصلاة وأما مسائل اصحابنا فاهم ما تقتضي وجوبه والله أعلم

(فصل) وقوله اني لأشبهكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على اقتداءهم بصلاته وحرصهم على الشبه به ونفخهم بالزينة في ذلك وترك الجاعة الانكار عليه والرد لقوله دليل على صدقه ص * مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يكبر في الصلاة كلها خفص ورفع * ش قوله كان يكبر في الصلاة كلها خفص ورفع يقتضي ذلك في جميع الصلاة الا ما يخصه بالدليل في رفع رأسه من الركوع وقال ابن حبيب ان التكبير في السجود أخفض منه في الركوع ولا وجه له نعمه الا أن يكون للتابع ان كان فيه اثر فلا اتباع أحسن وقد قال مالك أحب لأوم ان لا يجهر بالتكبير وقوله ربنا ولك الحمد فان جهر بذلك جهر رايسمع من يليه فلا بأس بذلك واحب الي أن لا يجهر معه الا بالسلاسل جهر رايسمع من يليه ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا رفع رأسه من الركوع رفع يدهما دون ذلك * ش قوله اذا رفع رأسه من الركوع رفع يدهما دون ذلك مخالف لما رواه سالم بن عبد الله عنه انه كان يرفع يديه عند الافتتاح حذو منكبيه وكان يرفع يديه عند رفعه من الركوع كذلك ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمر كان يفعل الأمرين جميعا ويرى ذلك واسعا فيهما ص * مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله كان يعلمهم التكبير في الصلاة قال فكان يأمر ناسكبر كلما خفصنا ورفعنا * ش قوله كان يعلمهم التكبير في الصلاة دليل على انه كان عنده مؤكدا أحكام السنن في الصلاة ولذلك كان يهتبل به اهل البيت بالتعليم ص * مالك عن ابن شهاب انه كان يقول اذا أدرك الرجل الركعة فكبر تكبيرة واحدة أجزأت عنه تلك التكبيرة قال مالك وذلك اذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلاة * ش قوله اذا أدرك الرجل الركعة فكبر يريد ادراك اصحابه مع الامام ولم يفقه ذلك وهو بان يصير الامام الى رفع اراس من الركوع فيها قبل أن يدخل معه في الصلاة بالاحرام لها

(فصل) وقوله فكبر تكبيرة واحدة أجزأت عنه تلك التكبيرة قال ابن المواز وتلك التكبيرة يجب أن تكون قبل خفص المأموم الى الركوع لانه لا بد للمأموم من جزء من القيام في افتتاح الصلاة لانه لا يجوز أن يفتتحها ركعا وانما يفتتحها قائما وأقل ما يجزئه من القيام قدر تكبيرة الاحرام لان الامام يحمله عنه القراءة فيعمل عنه قيامها ولما لم يعمل عنه تكبيرة الاحرام لم يعمل عنه قيامها وظاهر ما قاله مالك في المدونة مخالف لهذا القول لانه قال فان كبر للركوع ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح أجزأته صلاته وان لم ينو بها تكبيرة الافتتاح عمادى وأعاد الصلاة والتكبير للركوع لا يكون في حال القيام وانما يكون في نفس الانعطاف الا انه لما ابتدأه في آخر أجزاء القيام أجزأه

(فصل) وقوله اذا نوى بتلك التكبيرة تكبيرة الافتتاح التي ليست كذلك ولا تنجز من غيرها الا

* وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يكبر في الصلاة كلها خفص ورفع * وحدثني يحيى عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا رفع رأسه من الركوع رفع يدهما دون ذلك * وحدثني عن مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه كان يعلمهم التكبير في الصلاة قال فكان يأمر ناسكبر كلما خفصنا ورفعنا * وحدثني عن مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول اذا أدرك الرجل الركعة فكبر تكبيرة واحدة أجزأت عنه تلك التكبيرة قال مالك وذلك اذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلاة

بمقارنه النية لها والله أعلم ص **سئل** مالك عن رجل دخل مع الامام فحسب تكبيرة الافتتاح وتكبير الركوع حتى صلى ركعة ثم ذكر انه لم يكن كبر تكبيرة الافتتاح ولا عند الركوع وكبر في الركعة الثانية قال يبتدىء صلاته أحب الى ولوسها مع الامام عن تكبيرة الافتتاح وكبر في الركوع الاول رأيت ذلك مجزئاً عنه اذا نوى بها تكبيرة الافتتاح **سئل** وهذا كما قال انه اذا ركع دون تكبير انه يبتدىء الصلاة متى ما ذكر لانه لا خلاف انه لم يدخل في صلاة لانه لم توجد منه نية الدخول فيها ولا لفظه فهو اذا ذكر كركن أدرك الامام ذلك الوقت وعليه أن يبتدىء الصلاة فان كبر للركوع ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح أجزأ ذلك عنه على ما قدمناه (مسئلة) وان كان كبر للركوع أول ركعة ولم ينو الافتتاح فهل يبتدىء في الصلاة أو يبتدىء من مالك في ذلك وإيتان احدهما انه يبتدىء والثانية انه يبتدىء ويعيدها وجه الرواية الاولى انها صلاة لا تجزئ ولا تبرأ بها ذمته من الصلاة فلا يبتدىء عليها كما لم يوكبر للركوع ووجه آخر انه تفوته صلاة الجماعة بالتمادي عليها ثم يقضى الصلاة بنفسه الا فراد مع الشك من فضيلة الجماعة ووجه الرواية الثانية ما احتج به مالك من انها صلاة مختلف فيها لان ابن شهاب يرى انها مجزئة عنه وربيعة يقول لا تجزئ عنه فقد عده ركعة من صلاة مختلف فيها فيكره أن يبطل صلاته وعملاً باختلاف العلماء في اجزائه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والافضل أن يبتدىء عليها ثم يعيدها فيجمع بين القولين (مسئلة) وهذا في الركعة الاولى فأما ان دخل مع الامام بعد ركعة فأكبر فحسب الاحرام فليتكبر متى ما ذكر كبر للركوع أو لم يكبر وليس عليه أن يقطع بسلام ولا كلام قاله ابن حبيب وروى على بن زياد عن مالك انه ان كبر للركوع في الثانية تمادى وأعاد زاد ابن المواز بعد ان يقضى ركعة وجه قول ابن حبيب ان الوارد للصلاة والعماد اليها لا يتصور أن لا توجد منه نية اليها فاذا نسيها عند تكبيرة الاحرام قاله النسي حكاه القاضي أبو محمد عن المذهب انها لا تجزئ وهو قول الشافعي **سئل** قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وهو عندي معنى قول مالك وربيعة وعند أبي حنيفة انما تجزئ اذا نواها قبل التكبير عند القيام للصلاة وان نسيها عند التكبير وهو معنى قول سعيد بن المسيب وابن شهاب فاذا وجدت منه النية عند القيام للصلاة ولم يكبر للاحرام وكبر للركوع اقتضت النية المتقدمة بتكبيرة الركوع فاجزأه عند سعيد بن المسيب وابن شهاب ولم تجزئه عند ربيعة ما لم تقارن النية التكبير وان لم يكبر للركوع الركعة الاولى وكبر للركعة الثانية فصل بين النية المتقدمة وبين تكبيرة الركعة الثانية عمله للركعة الاولى فلم يصح انتظامها بها لانه لا خلاف بين المسلمين في انه لا يجوز أن يفصل بين النية وبين تكبيرة الاحرام عمل كثير ولا مدة طويلة والله أعلم وهذا فيمن دخل مع الامام في أول ركعة فلم يكبر الا للركوع في الركعة الثانية وأما من دخل مع الامام في الركعة الثانية فان حكمه حكم من دخل معه في الركعة الاولى ولا فرق بينهما والله أعلم ووجه رواية على بن زياد ان تمام الصلاة على تكبيرة الركوع انما هو لئلا يبطل عملاً مختلفاً في اجزائه وهذا موجود في مسئلتنا فيجب انماها (مسئلة) ومن نسي تكبيرة الاحرام في الجمعة فقد روى يحيى عن ابن القاسم مجزئاً في هذا خاصة أن يكبر في الثانية ويكملها أولاه رواه ابن حبيب عن مالك وفي المجموعة عن ابن القاسم يبتدىء ويعيدها ظهر اوجه رواية يحيى ان سائر الصلوات تصح من غير امام فبتأدى مع الامام لما ذكرناه ويعيدها لان تماديه لا يفتتها والجمعة لا تصح بغير امام فتأدى مع الامام في صلاة لا تجزئ به فيست الجمعة التي تجزئ به ووجه الرواية الثانية ان هذا نسي تكبيرة الاحرام ثم ذكرها بعد ان كبر للركوع فيلزمه

* وسئل مالك عن رجل دخل مع الامام فحسب تكبيرة الافتتاح وتكبير الركوع حتى صلى ركعة ثم ذكر انه لم يكن كبر تكبيرة الافتتاح ولا عند الركوع وكبر في الركعة الثانية قال يبتدىء صلاته أحب الى ولوسها مع الامام عن تكبيرة الافتتاح وكبر في الركوع الاول رأيت ذلك مجزئاً عنه اذا نوى بها تكبيرة الافتتاح

قال مالك في الذي يصلي

لنفسه فينسى تكبيرة الافتتاح انه يستأنف صلاته وقال مالك في امام نسي تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من صلاته قال ارى أن يعيد ويعيد من خلفه الصلاة وان كان من خلفه قد كبروا فانه يعيدون

﴿ القراءة في المغرب والعشاء ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب في الصلاة على ضربين فرض ونفل فاما الفرض فهو قراءة أم القرآن وسياق بعده هذا بيان ذلك ان شاء الله تعالى واما النفل فهو قراءة سورة مع أم القرآن في الركعتين الاوليين من الصلاة والاصل في ذلك ما أخرجه البخاري من حديث أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاوليين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب (فرع) اذا ثبت ذلك فان القراءة في جميع الصلوات على نحو ما ذكرنا من قراءة السورة مع أم القرآن في الركعتين الاوليين وأي سورة قرأ بها أجزأته الا انه يختار التطويل في بعض الصلوات والتخفيف في بعضها فاطول الصلوات قراءة صلاة الصبح ثم الظهر ثم العشاء الآخرة ثم المغرب والعصر وهما متساويان وهذا كله قول مالك وان كان الرواية عنه لذلك غير واحد (فرع) اذا ثبت ذلك فانه يستحب ان يقرأ في الصبح بطوال المفصل ويقرأ في الظهر باقصر من ذلك ويقرأ في العشاء الآخرة اذا الشمس كورت ونحوها ويقرأ في العصر والمغرب بقصار المفصل قال ابن حبيب يقرأ فيهما بق والضحى الى آخر القرآن ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبيد الله بن عباس ان أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفا فقال له يا بني لقد ذكرتني بقراءةك هذه السورة انها لآخر ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب ﴾ وحدثنى عن مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عباد بن نسي عن قيس ابن عاصم عن أبي

القنادي كصلى العصر وغيرها ص ﴿ قال مالك في الذي يصلي لنفسه فينسى تكبيرة الافتتاح انه يستأنف صلاته ﴾ ش وهذا كما قال وحكمه مخالف لحكم المأموم لان المأموم يحمل عنه القراءة والقيام بها فلذلك كان في امره ما تقدم وأما الفذ فلا يحمل ذلك عنه أحد وهو شرط في صحة الصلاة فلذلك لم يشكل أمره ولم يختلف أن ما عمل ليس بصلاة ولا يجزى عنه فمكان عليه استئناف الصلاة على كل حال وترك الاعتداد بما تقدم منها والامام كلفه ص ﴿ قال مالك في امام نسي تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من صلاته قال ارى أن يعيد ويعيد من خلفه الصلاة وان كان من خلفه قد كبروا فانه يعيدون ﴾ ش وهذا كما قال لان تكبيرة الاحرام ركن من أركان الصلاة فاذا أسقطها الامام ساهيا أو عامدا لم تصح صلاته وتعدى فساد ذلك الى صلاة المأموم كما لو ترك الركوع والسجود فان ذلك يفسد صلاة من خلفه وان ركعوا وسجدوا والله أعلم

﴿ القراءة في المغرب والعشاء ﴾

مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب ﴾ ش قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب يريد انه قرأها بعد فاتحة الكتاب بما أتى به هذا من الأدلة على وجوب القراءة بأم القرآن والقراءة في الصلاة على ضربين فرض ونفل فاما الفرض فهو قراءة أم القرآن وسياق بعده هذا بيان ذلك ان شاء الله تعالى واما النفل فهو قراءة سورة مع أم القرآن في الركعتين الاوليين من الصلاة والاصل في ذلك ما أخرجه البخاري من حديث أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاوليين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب (فرع) اذا ثبت ذلك فان القراءة في جميع الصلوات على نحو ما ذكرنا من قراءة السورة مع أم القرآن في الركعتين الاوليين وأي سورة قرأ بها أجزأته الا انه يختار التطويل في بعض الصلوات والتخفيف في بعضها فاطول الصلوات قراءة صلاة الصبح ثم الظهر ثم العشاء الآخرة ثم المغرب والعصر وهما متساويان وهذا كله قول مالك وان كان الرواية عنه لذلك غير واحد (فرع) اذا ثبت ذلك فانه يستحب ان يقرأ في الصبح بطوال المفصل ويقرأ في الظهر باقصر من ذلك ويقرأ في العشاء الآخرة اذا الشمس كورت ونحوها ويقرأ في العصر والمغرب بقصار المفصل قال ابن حبيب يقرأ فيهما بق والضحى الى آخر القرآن ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبيد الله بن عباس ان أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفا فقال له يا بني لقد ذكرتني بقراءةك هذه السورة انها لآخر ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب ﴾ ش قولها لقد ذكرتني بقراءةك هذه السورة يحتمل ان تريد بذلك انه ذكرها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ايها ويحتمل أن يكون ذكرها بقراءة ايها ثم فسرت ان ذلك الذي ذكرها هو آخر ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب ويحتمل ذلك معنيين أحدهما ان تريد بذلك انها آخر قراءة سمعته صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب وان ذلك صادف قراءته ايها في المغرب ويحتمل أن يريد انها آخر ما سمعته يقرأ بها في المغرب وان جاز ان تكون سمعته يقرأ بها في غير المغرب

ص ﴿ مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عباد بن نسي عن قيس بن عاصم عن أبي

عبد الله الصنابحي انه قال قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصليت وراء المغرب فقرا في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الثالثة فدنوت منه حتى ان ثيابي لتكدان نفس ثيابه فسمعتة قرا بأم القرآن وهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ثم شق قوله قدمت المدينة في خلافة أبي بكر لا دليل فيه على انه لم يقدمه اقبل ذلك مرة أخرى لانه يحتمل ان يريد انه قدمه في خلافة أبي بكر وذلك بعد ان قدمه اقبل خلافته ويحتمل ان يريد به اول قدمه قدم المدينة كانت في خلافة أبي بكر الا انه قد روى عن أبي عبد الله الصنابحي انه قال فاتني النبي صلى الله عليه وسلم بمخمس ليل

(فصل) وقوله فصليت وراء المغرب فقرا في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة سورة من قصار المفصل على حسب ما قدمناه من ان ذلك المستحب في الجماعة والعدد الذي لا يؤمن أن يكون فيهم الضعيف والصائم والمستعجل

(فصل) وقوله ثم قام في الثالثة فدنوت منه حتى ان ثيابي لتكدان نفس ثيابه يحتمل أن يريد بدنوه منه تأخير أبي بكر حتى قرب من الصف الذي كان فيه أبو عبد الله الصنابحي ويحتمل أن يريد أن الصف كله تقدم حتى قربوا من مقام أبي بكر وان كان يحتمل من جهة اللفظ أن يكون أبو عبد الله دنا وحده حتى قرب من مقام أبي بكر الا انه يكره لواحد من أهل الصف أن يخرج عنهم ويتقدم عليهم حتى يقرب من الامام ما سئذ كره به هذا ان شاء الله فيما يلزم من اقامة الصف في الصلاة الآن يكون أبو عبد الله صلى وحده مع أبي بكر عن يمينه فحده في الركعة الثالثة ما لم يقرب في الركعتين قبلها والله أعلم

(فصل) وقوله فقرا بأم القرآن وهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا يحتمل أن يكون أبو بكر دنا عابده في آخر الركعة على معنى الدعاء لعني تذكرة أو خشوع حضره لاعلى معنى انه قرن قراءته تلك بقراءة أم القرآن على حسب ما تقرر به اقراءة السورة في الركعتين الأولين والله أعلم ص مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعا في كل ركعة بأم القرآن وسورة من القرآن وكان يقرأ أحيانا بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من صلاة الفريضة ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك بأم القرآن وسورة سورة ثم شق قوله كان اذا صلى وحده الحديث يريد ان فعله انما كان فيما ينفرد به من الصلوات

(فصل) وأما قراءته في الأربع ركعات بسورة مع أم القرآن فان حملناه على ظاهره فيحتمل أن يفعل ذلك عبد الله بن عمر اذا صلى وحده حرصا على التطويل في الصلاة ان كانت الأربع ركعات فريضة ويحتمل أن يفعل ذلك في النافلة غير ان لفظ الأربع ركعات في الفريضة أظهر لانه لا عرف في الشرع لاربع ركعات من النافلة فحمل اللفظ عليها أولى الآن يريد بالاربع ركعات من النافلة في وقت كانت تفردت فيه فاقتلها باربع ركعات قبل الظهر أو بعدها أو في أربع ركعات كان يجمع بينهما بتسليم واحد سموا أو تجوزا بين ذلك انه لما وصف قراءته في الفريضة بينهما فقال ويقرأ في الركعتين من المغرب بأم القرآن وسورة سورة وأهم ذكر هذه الاربع ركعات والله أعلم وقد ذكره مالك أن يقرأ في الركعتين الأخيرتين بشئ سوى أم القرآن وقال الشافعي يقرأ في الأربع ركعات كلها بأم القرآن وسورة سورة والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك الحديث المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورتين وفي

عبد الله الصنابحي قال
قدمت المدينة في خلافة
أبي بكر الصديق فصليت
وراء المغرب فقرا في
الركعتين الأولين بأم
القرآن وسورة سورة
من قصار المفصل ثم قام
في الثالثة فدنوت منه
حتى ان ثيابي لتكدان
نفس ثيابه فسمعتة قرا
بأم القرآن وهذه الآية
ربنا لا تزغ قلوبنا بعد
اذ هديتنا وهب لنا من
لدنك رحمة انك انت
الوهاب وحديثي عن
مالك عن نافع أن عبد الله
ابن عمر كان اذا صلى وحده
يقرأ في الأربع جميعا
في كل ركعة بأم القرآن
وسورة من القرآن وكان
يقرأ أحيانا بالسورتين
والثلاث في الركعة الواحدة
من صلاة الفريضة ويقرأ
في الركعتين من المغرب
كذلك بأم القرآن وسورة
سورة

الركعتين الاخيرتين بأمر القرآن ويسمعنا الآية ويطول في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر ومن جهة المعنى ان الركعتين الاخيرتين مبيتان على الحذف والاختصار ولذلك أسررت قراءتهما ولم يجهر بهما في صلاة الجهر

(فصل) وقوله وكان يقرأ أحيا بابا بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من الفريضة بمقتضى أن يفعل ذلك رغبة في تطويل القراءة واحترازا من يدخل معه في الصلاة من الضعفاء فكان اذا شرع في الصلاة قرأ من السور بعد أم القرآن ما يستحب أن يقرأ به في مثل تلك الصلاة في الجماعة خوفا أن يشرع في قراءة سورة طويلة فيدخل معه في الصلاة من لا يقوى على القيام فيشرع لذلك في قراءة سورة قصيرة فاذا فرغ منها وأراد من طول الصلاة أكثر من ذلك زاد سورة أخرى مثلاً ثم ثالثة حتى يبلغ غرضه من طول القراءة ولو أراد التطويل من أول قراءته وعزم عليه لشرع في قراءة سورة طويلة وقد قال مالك رحمه الله لا بأس أن يقرأ بسورتين وثلاث في ركعة واحدة وسورة واحدة أحب إلينا وجه جواز ما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال لقد عرفت النظائر التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرن بينهن فذكر عشر من سورة من المفصل سورتين في كل ركعة ووجه اختيار السورة الواحدة أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم المأثور عنه وخبر ابن مسعود صحيح على أن ذلك في النوافل دون الفرائض ومن جهة المعنى أن السورة تقرأ مع أم القرآن على وجه التسبّع فيجب أن تكون على حكمها سورة واحدة كاملة مثلاً (مسئلة) واختلف قول مالك في القراءة ببعض سورة فقال في المختصر لا يفعل ذلك فان فعل أجزاء وروى الواقدي عن مالك لا بأس أن يقرأ بأمر القرآن وآية مثل آية الدين وجه كراهية ذلك لأن آثار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم من قراءته بالرسالات في ركعة وبق والطور وغير ذلك من السور ومن جهة المعنى أن قراءة السورة على وجه التسبّع لام القرآن فكما لا يقتصر على بعض أم القرآن كذلك لا يقتصر على بعض السورة ووجه البلحة ذلك ما روى عبد الله بن السائب قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وجارون أو ذكر موسى عليه السلام أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع وعبد الله بن السائب حاضر ذلك

(فصل) وقوله يقرأ في الركعتين من المغرب كذلك بأمر القرآن وسورة سورة يري في الركعتين الاوليين وأما الركعة الثالثة فان حكمها حكم الثالثة والرابعة من سائر الصلوات يقرأ فيها بأمر القرآن خاصة وهذا القول في المغرب يدل على أن العدول عن ظاهر قوله في سائر الصلوات ولعله أراد بقوله يقرأ في الأربع جميعا الصلاة الرباعية وقوله في كل ركعة أراد به من الركعتين الاوليين وبين ذلك بقوله ويقرأ في الركعتين من المغرب بأمر القرآن وسورة ص مالك عن يحيى بن سعيد عن عدي بن ثابت الأنصاري عن البراء بن عازب أنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء فقرأ فيها بالتين والزيتون ش قوله أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء فقرأ فيها بالتين والزيتون اخبار عن مشاهدته للصلاة وبيان لسببها لما أراد أن يخبر به من الحكم وقراءة النبي صلى الله عليه وسلم بهذه السورة في صلاة العشاء وهي صلاة العقيقة يحتمل أن يكون فعل ذلك لانه قصد التخفيف على أنها من السور التي يقرأها الإمام في هذه الصلاة مع سلامة الحال لان ما يختص بالصلوات من السور ليست على قدر واحد بل منها ما يكون تخفيفا على الجماعة ومنها ما يكون إتماما مع الأخذ بالخط من التخفيف الذي يازم فيها للإمام أن يقصد من السور ما يليق بالجماعة في تلك

• وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عدي بن ثابت الأنصاري عن البراء بن عازب أنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء فقرأ فيها بالتين والزيتون

الصلاة فان لم يكن ما يمنع الاتمام والاكمال وعرف أحوال من معه فالأتمام أفضل والتخفيف جاز
والله أعلم

﴿ العمل في القراءة ﴾

ص ممالك عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي بن أبي طالب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس القسي وعن تعتم الذهب وعن قراءة القرآن في الركوع ﴿ ش
قوله نهى عن لبس القسي القسي بفتح القاف وتشديد السين روى سحنون في تفسيره عن ابن
وهب انه اناب مضطربة يريد مخططة بالحرير كانت تعمل بالقسي الماحوز الذي يلي الفرما في
النبي صلى الله عليه وسلم عن لبسها وهذا في الحرير المحض أو ما كان الغالب عليه الحرير المحض فانه
يحرم لبسه في غير الغزو وأما الغزو فأجاز ابن حبيب لبسه والصلاة فيه ومنع منه غيره من أحكامنا وقال
أبو محمد ان ما حكاه ابن حبيب خارج عن مذهب مالك وجه ما قاله ابن حبيب ان الغزو موضع مباهاة
وأرهاب على العدو ووجه ما ذهب اليه مالك ان ما لا يجوز في غير الغزو من اللباس فانه لا يجوز في
الغزو كالذهب والفضة (فرع) و يمنع لبس الحرير على كل وجه فلا يفرش ولا ييسط ولا يتكا
عليه ولا يلتحف فيه ولا يركب عليه قال ابن حبيب لان هذا كله ليس بمعتاد (فرع) من صلى
بشوب حرير فقد اختلف أحكامنا فيه فروى عبد الملك بن الحسن عن ابن وهب من صلى به وهو
واجده لغيره لم يعد في الوقت ولا في غيره قال ابن الماجشون في الثمانية وسواء من صلى به عامدا
أو ساهيا وقال أشهب ان كان عليه غيره مما يستره فلا إعادة عليه وان لم يكن عليه غيره أعاد في
الوقت وقال سحنون يعيد في الوقت وان كان عليه غيره يستره وهو قول ابن القاسم وقال ابن
حبيب ان كان عليه غيره يستره ثم ولا إعادة عليه وان لم يكن عليه غيره أعاد أبدا

(فصل) وقوله والمصفر زاد أبو مصعب هذا اللفظ فقال نهى عن لبس القسي والمصفر وتابعه على
ذلك القعني ومعمرو بشر بن عمرو وأحمد بن اسماعيل السهمي وجاعة ورواه الضحاك بن عثمان عن
ابراهيم بن عبد الله بن حنين فقال عن تعتم الذهب وعن لبس المقدم والمصفر قال أحمد بن حنبل
لم يذكر المقدم غير الضحاك وروى سحنون في التفسير عن ابن وهب انه قال ان أهل المدينة لا يرون
بأسا بالمقدم للرجل في الدور والابنية ولا بأس به مع النساء على كل حال وأنا استحب في لبسه للرجال أن
يصبغ بنصف ما يصبغ به المرأة وكذلك بلغني عن عائشة رضي الله عنها

(فصل) وقوله وعن تعتم الذهب خاتم الذهب ممنوع للرجال فمن صلى به فقد قال أشهب لا إعادة عليه
وهذا على قياس قوله في ثياب الحرير اذا كان معه ما يستر عورته وقال سحنون يعيد في الوقت وهو
قياس قوله في ثوب الحرير وأما من صلى وهو حامل حتى ذهب على غير الوجه الذي يلبس عليه فلا
بأس بذلك

(فصل) وقوله وعن قراءة القرآن في الركوع ممنوع من هذا الحديث وقد ذكره مالك الدعا في
الركوع انما روى ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت ان أقرأ كما أو ساجدا
فأما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم فوجه الدليل
منه انه أمر بتعظيم الله تعالى في الركوع وهذا يقتضي افراد ذلك ووجهه فان وهو انه خص كل حالة
من الحالات بنوع من العمل فالظاهر اختصاصه به والابطال فائدة التخصيص فلا يعدل عن هذا

﴿ العمل في القراءة ﴾

• حدثني يحيى عن مالك
عن نافع عن ابراهيم بن
عبد الله بن حنين عن أبيه
عن علي بن أبي طالب
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن لبس
القسي وعن تعتم الذهب
وعن قراءة القرآن في
الركوع

الظاهر الا بدليل والله أعلم **ص** **عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي**
عن أبي حازم التمار عن البياضي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون
 وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال ان المصلى يناجي ربه فليُنظر بما يناجيه به ولا يجهر بعضهم على
 بعض بالقرآن **ش** وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد
 علت أصواتهم بالقراءة ظاهر ان صلاتهم كانت نافلة لمعان أحدها أنها لو كانت فريضة لأمرهم فيها
 النبي صلى الله عليه وسلم **و** والثاني علواً أصواتهم وقراءة جميعهم ولو كانت فريضة لرفع صوته الامام
 وحده لان اليهود انهم كانوا يصلون الفريضة بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم أو بصلاة امام وقديين
 في حديث حماد بن زيد ان ذلك كان في رمضان لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن جمعهم على امام
 في نوافل رمضان

• وحدثني عن مالك عن
 يحيى بن سعيد عن محمد
 ابن ابراهيم بن الحارث
 التيمي عن أبي حازم التمار
 عن البياضي أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خرج
 على الناس وهم يصلون
 وقد علت أصواتهم
 بالقراءة فقال ان المصلى
 يناجي ربه فليُنظر بما
 يناجيه به ولا يجهر
 بعضهم على بعض بالقرآن
• وحدثني عن مالك عن
 حميد الطويل عن أنس
 ابن مالك أنه قال قلت وراء
 أبي بكر وعمر وعثمان
 فكلمهم كان لا يقرأ باسم
 الله الرحمن الرحيم اذا
 افتتح الصلاة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ان المصلى يناجي ربه تنبيه على معنى الصلاة والمقصود بها ليكثر
 معنى الاحتراز من الامور المكروهة المدخلة للنقص فيها والاقبال على أمور الطاعة المهمة لها
 (فصل) وقوله بما يناجيه به وان كان القرآن قراءة جميعهم وقراءة كله طاعة وقربة **•** فاعا أراد
 به والله أعلم أن لا يناجيه به على وجه مكروه من رفع صوت بعضهم على بعض وقديين ذلك بقوله
 صلى الله عليه وسلم ولا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن لان في ذلك ايذاء بعضهم لبعض ومنعا
 من الاقبال على الصلاة وتفرغ السر لها وتأمل ما يناجي به ربه من القرآن واذا كان رفع الصوت
 بقراءة القرآن ممنوعا حينئذ لازية المصلين فبان يمنع رفع الصوت بالحديث وغيره أولى وأحرى
 لما ذكرناه ولان في ذلك استغفافا بالمساجد واطراحا لتوقيرها وتزويها الواجب وافرأها لما
 بنيت له من ذكر الله تعالى قال الله العظيم ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا (مسئلة) وأما
 قراءة الامام فيما يجهر به من الفرائض فلا بأس برفع الصوت بالقراءة لمن تنفل في بيته ولعله أنشط له
 وأقوى وزاد في المختصر بالليل والنهار **ص** **عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال**
قلت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلمهم كان لا يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم اذا افتتحوا الصلاة **ش**
 قوله قلت وراء أبي بكر وعمر وعثمان يريد القيام وراءهم في الصف وذلك هيئته وهو أن يقف مستقبل
 القبلة الوقوف المعتاد وليس عليه استعمال الاعتماد على رجله جميعا فيقرنهما ويحركهما ولا بأس
 أن يروح احده رجله ويعد على الأخرى ويقدم احدهما ويؤخر الأخرى لان هذا هو الوقوف
 لمعتاد العار عن الاستعمال

(فصل) وقوله فكلمهم كان لا يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم اذا افتتحوا الصلاة يقتضي نفى ذلك جملة
 وذلك يكون من وجهين **•** أحدهما أن يجهره كل واحد منهم عن فعله في السر ويدل ذلك على اهتمام
 أنس بن مالك رحمه الله بهذا الحكم وتتبع فعل الخلفاء فيه **•** والثاني فيما يجهرها وذلك أن يسمع
 قراءتهم لأمر القرآن بأمر فراغهم من الاحرام من غير فصل فيعلم بذلك انهم لم يقرؤوها وهذا الحديث
 الذي ذهب اليه مالك من ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة فلا يقرؤوها سرا ولا جهرا
 وروى ذلك عن ابن القاسم وهو المشهور عنه وروى عنه ابن نافع في المبسوط ان جهرا في المكتوبة
 بسم الله الرحمن الرحيم فلا خرج عليه وقال الشافعي يجب القراءة بها فيما يجهر فيه الامام وقال
 أبو حنيفة يقرأها سرا ولا يجهر بها واختلف قولهم في ذلك لاختلافهم في أصل بنيت عليه هذه
 المسئلة وذلك أن مالك رحمه الله ذهب الى أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من القرآن

وقال الشافعي هي آية من القرآن وفي هذا الحديث دلالة واضحة على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من القرآن لأن أبا بكر وعمر وعثمان أقاموا للناس الصلاة أربعين سنة بمحضرة المهاجرين والانصار وجماعة المسلمين لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم فلو كانت من أم القرآن لما جاز أقرارهم على ذلك كما لو تركوا قراءة أم القرآن لما أقرروا على ذلك فتركهم للقراءة بها واجماع الصحابة على ذلك مع أنه لا نصح الصلاة الا بقراءة جميع القرآن دليل واضح واجماع مستقر على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست منها والدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من القرآن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألقى القرآن إلى أمة الفقاء شاعرا بوجوب الحجة ويقطع العذر ويثبت العلم الضروري وينع الاختلاف والتشكك ووجب تكفير من جحد سر فامنه وليس هذا طريق بسم الله الرحمن الرحيم انها آية من أم القرآن لانه امر قد وقع فيه الاختلاف ولم يقع لنا به العلم ولا يوجب جحد ذلك تكفير من جحد فوجب بأن لا يكون قرآنا ودليل آخر وهو أن القرآن انما يثبت بالنقل ولا يجوز اثباتكم بسم الله الرحمن الرحيم آية من أم القرآن أن يكون ينقل نوازل أو باحد ولا يجوز أن يكون ينقل نوازل لانه لو كان لبلغنا كما بلغناكم ولا يجوز أن يكون خبرا واحدا لان القرآن لا يثبت بخبر واحد واذا بطل الامر ان جميعا بطل أن يكون آية من أم القرآن (فرع) وأما الدليل على أنه لا يقرأ بها في الصلاة فخير جحد المذكور وهو واجماع الصلاة الامام بمحضرة جملة الصحابة وعدم المنكر عليه والمخالفة وحديث أبي هريرة الذي يأتي بعد هذا قسمت الصلاة بيني وبين عبدى بنصفين فنصفها لي ونصفها لعبدى ولعبدى ما سألتهم ذكر آي أم القرآن حتى أتى على جميعها وما يقال للعبد عند قراءة كل ذلك ولم يذكر بسم الله الرحمن الرحيم وهذا دليل واضح على انها ليست منها (فرع) وأما قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في النوافل فالذي عليه شيوخنا العراقيون من المالكيين انه لا بأس أن يقرأ بها في النافلة في أول الحمد لله رب العالمين وفي أول كل سورة يقرأ بها في الصلاة وقد قال مثل ذلك ابن حبيب وزاد الآن إلى بين السورتين فيؤمر أن يفصل بينهما بين السور وروى ابن القاسم عن مالك في العتبية يستفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ويقرأ بعد ذلك بسم الله الرحمن الرحيم بين كل سورتين الا سورة براءة ص ~~عن~~ مالك عن عمه أبي سميل بن مالك عن أبيه انه قال كنا نسمع قراءة عمر بن الخطاب عند دار أبي جهم بالبلاط ~~بحر~~ ش يحفل ذلك ان عمر بن الخطاب كان الامام في الصلاة فلذلك كان له أن يجهر بالقراءة فيها والصلاة التي كان يفعل ذلك فيها هي الفريضة التي كان يجتمع أهل المسجد على الاقتداء به فيما فلا يبق أحدين يكرآن عمر بن الخطاب قد جهر عليه بالقراءة والبلاط موضع بالمدينة وانما قصد بذلك مالك بن أبي عامر أحد أمرين ما انه أراد أن يحد نهاية ما كان يسمع منه صوت عمر بن الخطاب واما ان ذلك كان موضع جلوس مالك بن أبي عامر وغيره ممن أخبر عنه فأخبر عما كان في علمه وقد ذكر بعض أهل التفسير أن صوت عمر انما يسمع في ذلك المكان لجهارته وقوته وقول مالك هذا يقتضى انه لم يكن مع عمر بن الخطاب في تلك الصلاة وذلك لمان امان يكون قد فاته بعض الصلاة فسمع قراءة عمر بن الخطاب من ذلك الموضع أو يكون ذلك في حال مرض منعه من اتيان المسجد ويحفل أن يخبر بذلك عن طائفته وأهله ومن ينضاف اليه انهم كانوا يسمعون صوت عمر بن الخطاب من ذلك الموضع على ما يقوله وجه القبيلة وكبير المحلة فعند ذلك وانما فعله اتباعه وانما قلنا ذلك لان الأليق بفضل مالك ودينه انه لا يترك الصلاة في الجماعة وهو يسمع قراءة الامام مع القسرة على اتيانه ويحفل أن يكون عمر بن

* وحديثي عن مالك عن
عمه أبي سميل بن مالك
عن أبيه انه قال كنا نسمع
قراءة عمر بن الخطاب
عند دار أبي جهم بالبلاط

الخطاب كان يجهر ذلك في نافلة بالليل وتهجده فكان يسمع من ذلك الموضع ص **ع** مالك عن نافع
 أن عبد الله بن عمر كان إذا فاتته شيء من الصلاة مع الإمام فاجهر فيه الإمام بالقراءة أنه إذا سلم الإمام قام
 عبد الله بن عمر فقرأ لنفسه فيأبى ويحرم **ع** ش عبد الله بن عمر على دينه وفضله قد كان يدركه
 ما يدركه البشر من فوات بعض صلاة الإمام فان كان ذلك فيأبى ويجهر فيه الإمام بالقراءة أتبع الإمام
 فإذا سلم الإمام قام عبد الله فقرأ لنفسه ولم يسقط عنه فرض القراءة فيها أدركه معه من صلاة الجهر
 فكان يأتي فيأبى عليه لنفسه بعد سلام الإمام بالقراءة على حسب ما أتى به الإمام من الجهر وقد جعل
 ذلك بعض من فسر حديثه على مذهب مالك رحمه الله من رواية ابن القاسم عنه أن المأموم إنما
 يقضي ما فاتته من الصلاة على نحو ما فاتته من القراءة والجهر وهو الأظهر لأنه يجهل أن يكون عبد
 الله بن عمر فعل ذلك فيأبى جهر فيه من رأى إتمام الصلاة وإن الذي يأتي به المأموم بعد ذلك هو آخر
 صلاته في مثل أن يفوته ركعة من الصبح أو يدرك ركعة من المغرب والعشاء فان اختلف من منع
 هناك ولا بد للمأموم من الجهر في القضاء على القولين ص **ع** مالك عن يزيد بن رومان أنه قال
 كنت أصلي إلى جانب نافع بن جبير بن مطعم فيغمزني فأفتح عليه وعن نفعلي **ع** ش يجهل أن يكون
 ابن رومان كان يصلي بصلاة نافع ويأتم به في نفل أو فرض وقول يزيد فيغمزني فأفتح عليه يريد أن
 نافع بن جبير يرجع عليه فيغمزه في الصلاة قال عيسى وإنما كان يغمزه بيده دون الغمز بالعين
 وإنما كان يستدعي بذلك أن يفتح عليه وقد أجاز مالك رحمه الله وغيره الفتح على الإمام في صلاة
 الفريضة والنافلة وذلك أن المرجح عليه والفتاح عليه لا يحلوان أن يكونا في صلاة واحدة أو في صلاتين
 أو يكون المرجح عليه في الصلاة والفتاح في غير صلاة فان كانا في صلاة واحدة فلا خلاف أن الفتح عليه
 لا يبطل الصلاة ولم يرمالك بأساً وكره الكوفيون والدليل على جواز ذلك أن الفتح على الإمام
 معونه على إتمام صلاته وأصابه القراءة فكان ذلك بمنزلة الإصابت عند أصابة القراءة (مسئلة)
 وإن كانا في صلاتين مختلفتين لا يفتح أحدهما على الآخر لأن فيه اشتغالا للفتاح عن صلاته بصلاة
 غيره وتغرياً بفرضه وما أداه ذلك إلى السهو وادخل نقص في العبادة (فرع) فإذا فتح عليه
 فقال ابن القاسم في المجموعة قد أبطل صلاته وهو بمنزلة الكلام وقال ابن حبيب لا يسجد وبه قال
 أشهب ولا بأس أن يفتح من ليس في صلاة على من هو في صلاة قاله مالك في المختصر (مسئلة)
 والفتح على الإمام إنما يكون إذا أرتج عليه وأدغم قراءته فأمعن الارتجاع عليه فهو إذا وقف ينتظر
 التلقين رواه ابن حبيب عن مالك وأما إذا غيّر القراءة فلا يفتح إذا خرج من سورة إلى سورة
 أو من آية إلى أخرى ما لم يحلط أي رجة بآية عذاب أو غير تغييرا يقتضي كفرافته ينسب على الصواب
 (فصل) وأما نافع بن جبير بن يزيد بن رومان ليفتح عليه فقد كان الوجه أن يفتح عليه يزيد بن
 رومان إذا وقف نافع ولا يجوز له أن يغمزه وذلك الصواب لأن الغمز زيادة عمل في الصلاة فان لم يفعل
 ذلك المأموم عند توقف الإمام **ع** قال القاضي أبو الوليد فقد رأيت جماعة من أصحابنا ذكروا خبر
 يزيد بن رومان وشككوا عليه ولم أر أحدا منهم أن ذكر ذلك عليه ولعله أن يخفف فيه لما كان فيه من
 العون على إتمام القراءة وأنه عمل للصلاة مع قراءته وإن لم يفتح المأموم على الإمام مع ذلك فوجه
 العمل فيه أن يتردد الإمام أو يحطرف تلك الآية فان تعذر ذلك عليه ركع وسجد وسلم قال مالك ولا
 ينظر في مصحف أن كان بين يديه **ع** قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وذلك عندئذ إذا أرتج
 عليه في غير أم القرآن وأما أن أرتج في أم القرآن فليس بدع الفتح عليه من حيث أمكنه وليغمر من

ع وحديثي عن مالك
 عن نافع أن عبد الله بن
 عمر كان إذا فاتته شيء من
 الصلاة مع الإمام فيأبى جهر
 فيه الإمام بالقراءة أنه إذا
 سلم الإمام قام عبد الله بن
 عمر فقرأ لنفسه فيأبى يقضي
 وجهر **ع** وحديثي عن
 مالك عن يزيد بن رومان
 أنه قال كنت أصلي جانب
 نافع بن جبير بن مطعم
 فيغمزني فأفتح عليه
 وعن نفعلي

يصلى معه، ولينظر في مصحف أن كان قريباً منه فإن ذلك مما تدعو الضرورة إليه لتمام فرضه والله أعلم وأحكم

﴿ القراءة في الصبح ﴾

ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر الصديق صلى الصبح فقرأ فيها بسورة البقرة في الركعتين كلتيهما ﴿ ش معناه أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كان يطيل القراءة في صلاة الصبح والظاهر أن من قرأ بالبقرة في صلاة الصبح يدرك الأسفار وإن بدأ في أول الوقت وقد كرت عائشة رضى الله عنها عن زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النساء كن ينصرفن من الصلاة معه في الغلس وكل ذلك واسع جائز

(فصل) وقوله قرأ فيها بسورة البقرة في الركعتين كلتيهما مثل عيسى بن دينار أجزأ السورة بينهما أم قرأها في كل ركعة من الصلاة المكتوبة ولكن يقرأ بسورة واحدة قال بذلك لأن اللفظ محتمل للامرين وأما من جهة الظاهر فإنه لو أكملها في كل واحدة من الركعتين خرج عن الوقت والله أعلم فما كان الأنظر عنده من جهة السورة أنه قرأ بعضها في كل ركعة أجاب بأن الأفضل عنده أن يقرأ سورة كاملة في كل ركعة ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه سمع عبد الله بن عمر بن ربيعة يقول صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة فقلت والله إذا لقد كان يقوم حين يطلع الفجر قال أجل ﴿ ش معنى ذلك أن عمر بن الخطاب قرأ في إحدى الركعتين مع أم القرآن بسورة يوسف وفي الركعة الثانية بسورة الحج واستغنى عن ذكر أم القرآن لعلم السامع بذلك وقوله قراءة بطيئة يريد سهلاً في النطق بالحروف ويبالغ في الترتيل وقول عروقه لقد كان يقوم حين يطلع الفجر إنما علم ذلك لأنه قد تقرر عنده أنه لا يثبت في صلاة أي خروج الوقت وطلوع الشمس لأن ذلك تعمد لأداء بعض الصلاة في غير وقتها ولا يظن هذا بثل عمر رضى الله عنه وعلى من أدرك من الصلاة آخر وقتها وعلم أنه ان خفف صلاته مع الإمام لغرضها أدرك جميعها في الوقت وإن أطال قراءتها أدرك منها ركعة وآتى بسائرهما في غير الوقت أن يخفف صلاته لأن فضيلة الوقت أعظم من فضيلة الاطالة لأنه لا يقدر أن يؤدي الفرض كله في الوقت ويتنفل بعده بما شاء والاطالة في القراءة والزيادة على الذي يجزئ منها في معنى النافلة والله أعلم ص مالك عن يحيى بن سعيد ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أن الفرافصة بن عمر الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان إياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها ﴿ ش قوله ما أخذت سورة يوسف يريد ما حفظتها إلا من قراءة عثمان إياها في الصبح وهذا يدل على كثرة انصاته إلى قراءة الإمام وتفرغه له لما يقرأ به وكثرة ترداد الإمام بهذه السورة وذلك جائز فقد يحضر الإنسان من الخشوع عند قراءة بعض السور أكثر مما يحضره عند قراءة بعض فيجوز له أن يقصد بالقراءة في كثير من أوقانه ما يحضره الخشوع عند قراءته والله أعلم ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر السور الأولى من المفصل في كل ركعة بأم القرآن وسورة ﴿ ش معنى ذلك أن عبد الله بن عمر كان يقرأ في صلاة الصبح في سفره بالسور التي ذكرها لا يكاد يخرج منها وذلك لتمهله وتأنيه وقلة عجلته وإلا فالغالب من حال الأسفار العجلة وقد قال مالك يقرأ فيها بالسما ذات البروج وسج اسم ربك الأعلى والأكرىاء يعجلون الناس ولأن

﴿ القراءة في الصبح ﴾
 حديثي يحيى عن مالك
 عن هشام بن عروة عن
 أبيه أن أبا بكر الصديق
 صلى الصبح فقرأ فيها
 سورة البقرة في الركعتين
 كلتيهما وحديثي عن مالك
 عن هشام بن عروة عن
 أبيه أنه سمع عبد الله بن
 عمر بن ربيعة يقول
 صلينا وراء عمر بن
 الخطاب الصبح فقرأ فيها
 بسورة يوسف وسورة
 الحج قراءة بطيئة فقلت
 والله إذا لقد كان يقوم
 حين يطلع الفجر قال أجل
 وحديثي عن مالك عن يحيى
 ابن سعيد ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن عن القاسم
 بن محمد أن الفرافصة بن
 عمر الخنفي قال ما أخذت
 سورة يوسف إلا من قراءة
 عثمان إياها في
 الصبح من كثرة ما كان
 يرددها لنا وحديثي عن
 مالك عن نافع أن عبد الله
 بن عمر كان يقرأ في الصبح
 في السفر بالعشر السور
 الأولى من المفصل في كل
 ركعة بأم القرآن وسورة

السفر تقصر فيه الصلاة ويحذف فيه بعض أركانها لما فيه من المشقة والحاجة إلى استصحاب الرفقة
فبأن يحذف القراءة فيها أولى وأحرى الآن يكون الرجل في خاصة نفسه فلا بأس أن يطيل ما أراد
والله أعلم

﴿ ما جاء في أم القرآن ﴾

ص م ماله عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أن أباسعده مولى عامر بن كريز أخبره أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى أبي بن كعب وهو يصلي فلما فرغ من صلاته لحقه فوضع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يده على يده وهو يريد أن يخرج من باب المسجد فقال اني لا أخرج
من المسجد حتى تعلم سورة ما أنزل الله في التوراة ولا في الانجيل ولا في الفرقان مثلها قال أبي
فجعلت أبطي في المشي رجاء ذلك ثم قلت يا رسول الله السورة التي وعدتني بمأكل كيف تقرأ اذا
افتتحت الصلاة قال فقرأت عليه الحمد لله رب العالمين حتى أتيت على آخرها فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم هي هذه السورة وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيت ﴿ ش ان حمل الخبر
على ظاهره من ان النبي صلى الله عليه وسلم علم بملاة أبي أفاد جواز مناداة المصلي وذلك بالامر اليسير
بما لا يشغله عن صلاته ويمكنه أن يعيه مع الاشتغال بصلاته والاقبال عليها قال ابن حبيب سواء كان
في مكتوبة أو نافلة فأما ان كان كثيرا لا يعيه الامع الاقبال عليه والاشتغال عن صلاته فان ذلك
لا يجوز ولذلك لم يخبر النبي صلى الله عليه وسلم أي في الصلاة بما أخبره به بعد الفراغ منها وقال الداودي
معنى ذلك أنه آمن على أبي أن يحببه في الصلاة لعلمه وفي قوله هذا نظر لان النبي صلى الله عليه وسلم قد
احتج على أبي بعد اخباره بأنه كان في الصلاة بقوله تعالى استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم وهذا
يقتضي أن الامر يقتضي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم حال الصلاة ويحتمل أن يكون جواب أبي
لنبي صلى الله عليه وسلم لو أجابه بالتلبية والصلاة عليه لا يقطع صلاته ويكون هذا حكاية يقتضيه بالنبي
صلى الله عليه وسلم لانه مأمور باجابه ولان اجابته بالتلبية والتعظيم له والصلاة عليه من الاذكار التي
لا تنافي الصلاة بل هي مشروعة فيها وقد قال ابن حبيب اذا سمع المأموم ذكر النبي صلى الله عليه
وسلم في الصلاة والخطبة فلي عليه أنه لا بأس بذلك ولا يجهر به ولا يكثر منه ومعنى قوله ولا يجهر به
لئلا يخلط على الناس ومعنى قوله ولا يكثر لئلا يشتغل بذلك عن صلاته ويحتمل أن يكون النبي
صلى الله عليه وسلم انما استدعى منه أن يحببه بلفظ القرآن وقد قال ابن حبيب في واخوته ما جاز للرجل
أن يتكلم به في صلاته من معنى الذكر والقراءة فرفع بذلك صوته لينبه به رجلا أو وليستوفقه فذلك
جائز وقد استأذن رجل على ابن مسعود فقال ادخلوا مصر ان شاء الله آمين

(فصل) وقوله فلما فرغ من صلاته لحقه يريدانه أجابه حين أمكنته الاجابة على اسرع ما أمكنه ولعله
قد تجوز في صلاته وقد قال ابن حبيب من أناء أو أمه ليكله وهو في نافلة يبادر الامر بالنسيج
ويؤخرهما في صلاته ويكلمهما وكذلك قال ابن حبيب فممن جلس الى مصلي نافلة وهو يريد أن يكلمه
فليؤخر في صلاته ثم يقبل عليه ووجه ذلك ما ندب اليه المسلمون من حسن العشرة مع اتمام النافلة
والتمكن من العودة اليها ان أراد الزيادة فيها

(فصل) وقول أبي فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على يدي انما ذلك لمعنى التأييس
والتقريب والتنبيه على الاقبال عليه والتأمل لما ردد عليه من جهته من قول أو فعل

﴿ ما جاء في أم القرآن ﴾

• حدثني يحيى عن مالك
عن العلاء بن عبد الرحمن
ابن يعقوب أن أباسعده
مولى عامر بن كريز
أخبره أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نادى أبي
ابن كعب وهو يصلي فلما
فرغ من صلاته لحقه
فوضع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يده على
يده وهو يريد أن يخرج
من باب المسجد فقال اني
لا أخرج من المسجد حتى
تعلم سورة ما أنزل الله في التوراة
ولا في الانجيل ولا في
الفرقان مثلها قال أبي
فجعلت أبطي في المشي
رجاء ذلك ثم قلت يا رسول
الله السورة التي وعدتني
قال كيف تقرأ اذا افتتحت
الصلاة قال فقرأت الحمد لله
رب العالمين حتى أتيت
على آخرها فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم هي
هذه السورة وهي السبع
المثاني والقرآن العظيم
الذي أعطيت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اني لارجو أن لا يخرج من المسجد حتى تعلم سورة على معنى التسليم لامر الله تعالى والافرار بقدرته وأنه وان كان تعلم ذلك يسيرا الا انه لا يقطع به انه الا أن يعلمه الله عز وجل بذلك ومعنى تعلم سورة أن يعلم من حالها ما لم يكن يعلمه قبل ذلك والا فقد كان عالما بالسورة وحافظا لها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الفرقان مثلهذا كرسى شوخنا ان معنى ذلك أنها تجزى عن غيرها في الصلاة ولا تجزى غيرها عنها وسائر السور يجزى بعضها عن بعضها وهي سورة قسمها الله بينه وبين عبده ويجعل أن تكون هذه من الصفات التي تختص بها من أنها السبع المثاني والقرآن العظيم أو غير ذلك من كثرة ثواب أو حسنة والله أعلم

(فصل) وقول أبي بن كعب جعلت أبطى في المشى رجاء ذلك دليل على حرصه على العلم وقال الداودي ان إبطاءه خوفا على النبي صلى الله عليه وسلم من النسيان فيخرج من المسجد قبل أن يعلمه قال القاضي أبو الوليد رحمه الله والظاهر عندي أنه إنما جعله على ذلك شدة الحرص وان بعد خوف النسيان بقرب المدة على ان النسيان يزيله بقوله يارسول الله السورة التي وعدتني بها وهذه مبالغة في الحرص واستعجال للوعد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كيف تقرأ اذا افتتحت الصلاة دليل على أن من حكم الصلاة أن يقرأ فيها بأم القرآن عند افتتاحها ولو كانت القراءة بغيرها في الصلاة تجزى ولم تعين بها الماصح هذا السؤال من النبي صلى الله عليه وسلم لا في جواز أن يجيبه بغير أم القرآن فلا يتم الغرض من تعليمه أحكام أم القرآن وصفاته وانما سأل عن ذلك لما علم أنه لا يفتح الصلاة الا بها فقال له كيف تقرأ اذا افتتحت الصلاة

(فصل) وقول أبي فقرأت الحمد لله رب العالمين حتى أتيت على آخرها استدلل بذلك جماعة من أصحابنا على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية في أولها لان آيها لم يذكر ذلك فيما ذكرناه فقرأه ولو كانت من أم القرآن لبدا بها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم هي السبع المثاني والقرآن العظيم يعني أن من فصائلها أيضا السبع المثاني وهذا أصح ما قيل في السبع المثاني وقيل انما سميت بذلك لأنها اثنتي في كل ركعة وانما قيل لها القرآن العظيم على معنى التخصيص لها بهذا الاسم وإن كان كل شيء من القرآن قرأنا عظيما كما يقال في مكة بيت الله وإن كانت البيوت كلها لله ولكن على سبيل التخصيص ولتعظيم المسكة ويقال محمد عبد الله ورسوله وإن كان كل بشر عبد الله وكل رسول رسول الله على سبيل التخصيص والتعظيم له صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الذي أعطيت بحمل أن يريد بذلك والله أعلم قوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم ص مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الا وراء امامه ش قوله من صلى ركعة يعني من أتى من أفعال الصلاة بركعة ولم يقرأ مع تلك الأفعال بأم القرآن وانما سميت أم القرآن لأنها أصل له فيها من شرطه أن يقرأ فيه بأم القرآن وهذه المسئلة قد اختلف فيها أهل العلم فذهب مالك وجهور الفقهاء الى أن القراءة شرط في صحة الصلاة والدليل على ذلك ما رواه أبو هريرة أن رجلا دخل المسجد وصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ارجع فصل فانك لم تصل

وحدثني عن مالك عن
أبي نعيم وهب بن كيسان
أنه سمع جابر بن عبد الله
يقول من صلى ركعة لم
يقرأ فيها بأم القرآن فلم
يصل الا وراء امام

لا يجهل فيه الامام بالقراءة * حدثني يحيى عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أنه سمع أبا الصائب مولى هشام بن زهرة يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج هي خداج غير تام قال فقلت يا أبا هريرة اني أحيانا أكون وراء الامام قال فغمز ذراعي ثم قال اقرأ بها في نفسك يا فارسي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تبارك وتعالى قدمت الصلاة بيني وبين عبدى بنصفين فنصفها لى ونصفها لعبدى ما سألت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا يقول العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله تبارك وتعالى حمدي عبدى ويقول العبد الرحمن الرحيم يقول الله أنى على عبدى ويقول العبد مالك يوم الدين يقول الله حمدي عبدى ويقول العبد اياك أعبد واياك نستعين فهذه الآية بينى وبين عبدى ولعبدى ما سألت يقول

ثلاثا فقال والذي عنك ما أحسن غيره فعلمنى فقال اذا قلت انى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا (مسئلة) اذا ثبتت أن القراءة شرط في صحة الصلاة فالذى يجب قراءته أم القرآن وبه قال مالك والشافعي وأحمد واسحق وأكثر الفقهاء وقال أبو حنيفة والثوري والاوزاعي يقرأ ما شاء من القرآن في الصلاة ويجزئه والدليل على ما نقوله خبر أبي قتادة المتقدم انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين المتقدمتين في كل ركعة سورة مع أم القرآن وفي الركعتين الاخيرتين بأم القرآن وأفعاله على الوجوب لاسيما وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلى

(فصل) وقوله من صلى ركعة ولم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يعمل الا وراء امام يقتضى قراءة أم القرآن في كل ركعة لانه نص على أن كل ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فليست صلاة للفرد ولا للامام من قرأ في كل ركعة بأم القرآن فقد أتى من صلاته بما لا خلاف في صحته وان ترك قراءتها في جميع الصلاة فلا خلاف في المذهب أن الصلاة غير جائزة الا رواية شاذة رواها الواقدي والجمهور على خلافها وان قرأ بها في بعض الصلاة دون بعض فالذى عليه شيوخنا المرافيون انه لا يجزى الا بقراءة أم القرآن في كل ركعة وبه قال الشافعي وابن عون وأبو بوب وأبو ثور وقال المغيرة المخزومي اذا قرأ بأم القرآن في ركعة واحدة من الصلاة أجزأه وبه قال الحسن البصري والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور حديث أبي قتادة المتقدم وفيه انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها في كل ركعة من الاربع ركعات وقوله قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلى ودليلنا من جهة القياس ان هذا معنى يتكرر في كل ركعة فاذا كان شرطا في صحة بعضها وجب ان يكون شرطا في صحة سائرهما كالركوع والسجود والقيام (مسئلة) فان ترك القراءة في ركعة فمن مالك في ذلك ثلاث روايات رواها كل واحد عن ابن القاسم * احداها أنه يجزئه سجدة السهو قبل السلام * والثانية انه يلحق الركعة ولا يعتد بها ويتم صلاته ويسجد لسهوه بعد السلام * والثالثة انه يتم صلاته ويعد بها (فرع) وهذا اذا كانت الصلاة باعية فان كانت ثلاثية فقد سئل ابن القاسم عن ذلك فقال الصلوات كلها يعتد بمالك محل واحد ومن ترك القراءة في ركعة من العج أعاد تأويل ذلك بعض أصحابنا على أنها بمنزلة الصلاة الرباعية وأن يدخلها من الاختلاف ما يدخل الرباعية وحكى هذا القول ابن الموارز عن مالك وكان محمد بن مسلمة في المبسوط بجوازها لانه يستغف في عامة الاشياء الثلث والله أعلم وأحكم

عز القراء خلف الامام فيما لا يجهل فيه الامام بالقراءة

ص عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب انه سمع أبا الصائب مولى هشام بن زهرة يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج غير تام قال فقلت يا أبا هريرة اني أحيانا أكون وراء الامام قال فغمز ذراعي ثم قال اقرأ بها في نفسك يا فارسي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تبارك وتعالى قدمت الصلاة بيني وبين عبدى بنصفين فنصفها لى ونصفها لعبدى ما سألت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا يقول العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدي عبدى ويقول العبد الرحمن الرحيم يقول الله أنى على عبدى ويقول العبد مالك يوم الدين يقول الله حمدي عبدى ويقول العبد اياك أعبد واياك نستعين فهذه الآية بينى وبين عبدى ولعبدى ما سألت يقول

العبد اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فهو لا
لعبدى ولعبدى ما سأل **ج** ش قوله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي
خدا ح يعني ناقصة عما يجب فيها وكذلك قال في المدينة عيسى بن دينار وابن نافع ان الخدا ح الناقص
الذى لا يتم وذلك يقتضى أن لا تكون مجزئة وقد تعلق بعض من تكلم في ذلك بهذا اللفظ وجعله
دليلا على الاجزاء لانه سماها صلاة ووصفها بالنقصان وذلك يقتضى أن يثبت لها حكم الصلاة وان
نقصت فضيلتها أو وصفها من صفاتها لا يخرج بعدمها عن كونها صلاة وليس هذا بصحيح لان اسم
الصلاة ينطلق على الجزئى منها وغير الجزئى يقال صلاة فاسدة وصلاة غير مجزئة كما يقال صلاة
صحيحة وصلاة مجزئة واطلاق اسم النقصان عليها يقتضى نقصان اجزائها والصلاة لا تتبع بعض فاذا
بطل بعضها بطل جميعها ولا يجوز أن يطلق اسم النقصان على عدم الفضيلة لمن كملت أجزاؤه ووصف
الصلاة بأها خداج الم يقرأ بأم القرآن يعني فسادها وقد أكد ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم غير تام
فان قرأ في بعض ركعاتها دون بعض فهذه قضية لم يذكر حكمها في هذا الحديث ولا يتناولها لفظه
ومن جهة المعنى يخرج فساد كل ركعة لا يقرأ فيها بأم القرآن على ما قدمنا ذكره

(فصل) وقول أبي السائب يا هريرة انى أحيانا أكون وراء الامام اعترض منه على العموم
يجوز التخصيص عليه بالعمل الشائع عنده وما شاهدته من الأئمة في ترك القراءة وراء الامام
(فصل) وقوله فمزدراعى على معنى التأنيس له وتنبه على فهم مراده والحيلة على جمع ذهنه
وفهم لجوابه وقال له أقرأها في نفسك يا فارسي ترجمه مالك رحمه الله على هذا الحديث بالقراءة خلف
الامام فيما لا يجهر فيه وذهب جماعة ممن تكلم في ذلك أن الترجمة مبنية على قوله كل صلاة لا يقرأ
فيها بأم القرآن فهي خداج لا يجوز أن يكون ذلك على ما ذهبوا اليه لانه من تأول خداجا على
ما ذكرناه غير تام ولا مجزئة فلا يجوز أن يكون ذلك مراده في المأموم فيما ييسر فيه الامام لان
الأفضل عنده أن يقرأ ان ترك القراءة فلا شيء عليه لان الامام يعملها وانما يستحب له القراءة
ليشغل نفسه في الصلاة بالقراءة وذكر الله ولا يتفرغ للوسواس وأما من جعل قوله خداج على
نقصان الفضيلة فهذا القول أجري على رأيه وفديننا المنع من ذلك * قال القاضي أبو الوليد رحمه
الله والاولى عندى أن ترسم الترجمة على قول أبي هريرة أقرأها في نفسك يا فارسي والقراءة في
النفس حتى تعريك اللسان بالكلام وان لم يسمع نفسه مرارا رواه مهنون عن ابن القاسم في
العتبية قال ولو أسمع نفسه يسيرا لكان أحب الي وقد قال في المدينة عيسى بن دينار وابن نافع
ليس العمل على قوله أقرأها في نفسك يا فارسي ولعلها أرادا اجراءها على قلبه دون أن يقرأها
بلسانه وان كان المستحب قراءتها باللسان والشفة دون الاقتصار على النفس والله أعلم

(فصل) وقوله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول احتجاج منه على ما ذهب اليه من
القراءة في النفس وأن لا يترك ذلك من كان وراء الامام فيما ييسر فيه بالقراءة لما أعلم به النبي صلى
الله عليه وسلم من فضيلة القراءة بأم القرآن قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدى بنصفين
ثم عداى أم القرآن فسميها صلاة لمعينين أحدهما ان الصلاة في كلام العرب هو الدعاء وهذه هي
الصلاة التي أمرنا بأداء الفرائض بها دون سائر ما يقع هذا الاسم عليه وذلك أيضا يصح من وجهين
أحدهما أن تكون الألف واللام العهد فلا يقع تحت هذه اللفظة في الحديث ما يقع عليه اسم الصلاة
غير أم القرآن والثاني أن تكون للجنس ثم وقع التخصيص والبيان أن المراد بذلك أم القرآن

العبد اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين
أنعمت عليهم غير المغضوب
عليهم ولا الضالين فهو لا
لعبدى ولعبدى ما سأل

دون غيرها والمعنى الثانى على قول من قال ان الصلاة هي الأفعال لكنه سعى أم القرآن صلاة لما كانت لا تتم الا بها وكلا المعنيين يدل على ان الصلاة لا تصح الا بأم القرآن كما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحج عرفة لما كان الحج لا يتم الا بعرفة

(فصل) وقوله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدى بنصفين معنى هذه القسمة انه جعل لنفسه نصفاً ثناء عليه ونصفاً دعاء الى ربه في الاستعانة له في توقيفه وهدايته وأرجو أن يكون البارى تعالى بفضله اذا أتى العبد بالنصف الذى له من الحمد لله والثناء عليه والتعجيد له أن يؤتيه هو ما يدعو فيه من الهداية والتوفيق وقد وعد بذلك تعالى ووعد الحق بقوله ولعبدى ما سأله

(فصل) وقوله بنصفين يقتضى المساواة في القسمة ولا يصلح أن يريد التساوى في المعنى أو في عدد الألفاظ أو في عدد الآي ولا يجوز أن يريد بذلك المعنى لان قسم البارى تعالى ثناء عليه وقسم العبد دعاء ورغبة فلا يجوز أن يقال ان ذلك بينهما بنصفين والبارى تعالى منفرد بالثناء والعبد منفرد بالدعاء والرغبة التى ينزله البارى عنها كما لا يقال هذا الثوب والعبد بين زيد وعمرو بنصفين اذا كان الثوب لأحدهما والعبد للآخر ولا يجوز أن يريد بذلك عدد الألفاظ ولا عدد الحروف لان القسمة لا تصح مع ذلك بوجه فلم يبق الآن أن يريد بذلك تعالى عدد الآي ويبين هذا قوله في الحديث يقول العبد اياك نعبد واياك نستعين فهذه الآية بينى وبين عبدى ولعبدى ما سأله ان القسمة بالآي وذلك يدل على ان بسم الله الرحمن الرحيم ليست من أم القرآن لان ثلاث آيات من أول السورة يختص بالحمد لله والثناء عليه والتعجيد له وعلى ذلك ذكرت في الحديث والآية الرابعة فيها اقرار الله بالعبادة واستعانة به فهى بين العبد وبين ربه وبذلك وصفت في الحديث والثلاث الآيات من السورة تختص بالمبدى رغبة في التوفيق وبذلك وصفت في الحديث ولو كانت بسم الله الرحمن الرحيم من أم القرآن لكان البارى يختص من السورة بأربع آيات ثم تكون آية خامسة بينه وبين العبد ثم يختص العبد بآيتين لانه لا اختلاف انهما سبع آيات وهذا يمنع قسمتها بنصفين والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اقرأ يقول العبد الحمد لله رب العالمين على معنى البيان للصلاة التى قسم البارى بينها وبين عبده وبيان معنى القسمة لها فقد كرر النبي صلى الله عليه وسلم ما يقول البارى تعالى عند قراءة العبد كل آية منها وأعلم العبد ان ربه يسمع قراءته وثناءه عليه وتعجيد أياه ودعائه ورغبته اليه حضاً للعبد على الخشوع عند قراءة هذه السورة التى تختص بها هذه المعاني التى لانعلم اجتماعها في سورة من السور

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يقول العبد الحمد لله رب العالمين بيان ان هذا أول السورة من وجهين * أحدهما انه بدأ بقوله الحمد لله رب العالمين ولو كانت بسم الله الرحمن الرحيم أول السورة لبدأ بها * والثانى انه قرأ جميع ما سعى صلاة وذكر فضل كل شئ منها فلو كانت بسم الله الرحمن الرحيم منها لقرأها وذكر فضلها

(فصل) وقوله تعالى يقول العبد الرحمن الرحيم يقول الله أنى على عبدى معنى ذلك والله أعلم انه أنى عليه بأنه الرحمن الرحيم بخلقه وعباده وكذلك قوله عز وجل عند قول العبد مالك يوم الدين محمد بن عبدى والدين في كلام العرب الحساب وقيل الجزاء وهذا اقرار من العباد للبارى عز وجل بأنه مالك يوم الدين وان كان هو المنفرد بذلك غيره من الأيام لمعان * أحدها انه خص يوم الدين

الامام فأخبر بذلك انه كان يفتي بالمنع من القراءة وراء الامام وانه كان يأخذ بذلك في خاصة نفسه وهذا يمتثل وجهين * أحدهما أن يكون لا يقرأ وراء الامام فيما جهر فيه وان كان يقرأ وراءه فيما يسره وآتى باللفظ عاما * والوجه الثاني وهو الظاهر من اللفظ انه كان لا يقرأ وراء الامام جملة ولكن أورد مالك رحمه الله وان كان لا يأخذ بقوله في أحد الموضعين ليبين قراءة الاختلاف في ترك القراءة خلف الامام ثم يسوغ له بعد ذلك إيراد دليل على ما يقول به منه **ص** قال يحيى سمعت مالك يقول الامر عندنا أن يقرأ لرجل وراء الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة ويترك القراءة فيما يجهر فيه الامام بالقراءة **ش** ذكر مالك رحمه الله باثر قول ابن عمر رضي الله عنه ما يختاره ويراه بعد أن ذكر اختلاف الناس ثم احتج بعد ذلك على ترك القراءة وراء الامام اذا جهر في القراءة بالحديث الذي بعده **ص** مالك عن ابن شهاب عن ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتم معي منكم أحدا نفا فقال رجل نعم أنا يا رسول الله قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى أقول ما أنزع القرآن فأنهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة جهر فيها جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن كذا قال حين أخبر وبالقراءة معه ولو قرأ بعضهم لقال من قرأ معي أنا فأنفوا بحمل أن يكون ابتداءهم بالسؤال ليبين لهم العلم **(فصل)** وقوله صلى الله عليه وسلم قال هل قرأتم معي أحد منكم أنفا يدل على أنهم لم يجهروا بالقراءة ولوجهروا بالقراءة لقال ما أنزع القرآن كما قال حين أخبر وبالقراءة معه ولو قرأ بعضهم لقال من قرأ معي أنا فأنفوا بحمل أن يكون ابتداءهم بالسؤال ليبين لهم العلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنزع القرآن يريد والله أعلم أقول لكم ما أنزع القرآن وقديقال مثل هذا اللفظ لمعان * أحدها أن يعاتب الانسان نفسه فيقول ما لي فعلت كذا وكذا وقديقال ذلك المعنى التنزيه والوعظ لمن فعل ما لا يحب فيقول ما لي أؤذي وما لي أمتنع حتى وقديقول ذلك اذا أنكر امرأ غاب عنه سببه فيقول الانسان ما لي لم أدرك امرأ كذا وما لي أوقف على امر كذا ومعنى ذلك في الحديث ما الذي يظهر من إباحة لكم القراءة معي في الصلاة فتنازعوا في القراءة فيها ومعنى منازعتهم لا يفردهم بالقراءة ويفرون معه فيكون ذلك منازعتهم في القراءة وروى نحوه عن عيسى بن دينار والتنازع يكون منيين * أحدهما بمعنى التجاذب * والثاني بمعنى المعاطاة قال الله تعالى يتنازعون فيها كأسال الغوف فيها ولا تأثم أي يتعاطون

(فصل) وقوله فأنهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقراءة حين سمعوا ذلك يريد أنهم تلقوا إنكاره عليهم القراءة فيما جهر فيه بالإنهاء عما هم عنه وترك ما أسكر عليهم وهذا الحديث أصل مالك رحمه الله في ترك المأموم القراءة خلف الامام في حال الجهر لانه لما علق حكم الامتناع من القراءة على الجهر كان الظاهر ان الجهر على ذلك الحكم وذهب الشافعي الى أن القراءة واجبة على المأموم على كل حال والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وهذا يقتضي منع القراءة جملة وجب الكلام ووجوب الانصات عند قراءة كل قارئ الاما خصه لدليل ودليلنا من جهة السنة ما رواه أبو صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به

قال يحيى سمعت مالك
يقول الامر عندنا أن يقرأ
الرجل وراء الامام فيما
لا يجهر فيه الامام بالقراءة
ويترك القراءة فيما يجهر فيه
الامام بالقراءة **وحدثني**
عن مالك عن ابن شهاب
عن ابن أكيمة الليثي عن
أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
انصرف من صلاة جهر
فيها بالقراءة فقال هل قرأ
مع منكم أحدا نفا فقال
رجل نعم أنا يا رسول الله
قال فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انى أقول
ما أنزع القرآن فأنهى
الناس عن القراءة مع
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيما جهر فيه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالقراءة حين سمعوا
ذلك من رسول الله صلى
الله عليه وسلم

فاذا كبر فكبر واواذا قرأ فأنصتوا وهذا أمر والامر يقتضي الوجوب ودليلنا من جهة القياس ان هذا حال ائتمام فرجب أن تسقط معها القراءة عن المأموم أصله ما نؤدركه را كما

(فصل) فان كان الامام ممن يسكت بعد التكبير سكنت في المجموعة من رواية ابن نافع عن مالك يقرأ من خلفه في سكنته أم القرآن وان كان قبل قراءته * ووجه ذلك أن اشتغاله بالقراءة أولى من تفرغه للوسواس وحديث النفس اذا لم يقرأ الامام قراءة ينصت لها ويستغل بتأملها وتدبرها (فرع) فان قرأ المأموم خلف الامام حال جهره بالقراءة فبئس ما صنع ولا تبطل صلاته وروى عن قوم أن صلاته باطلة وقد روى ذلك عن الشافعي والدليل على صحة قولنا ان قراءته قرآن لم تبطل الصلاة أصل ذلك حال الاسرار (مسئلة) وصفة الجهر أن يسمع القاري نفسه فان كان معه غيره أسمع من يليه من المأمومين فأما المرأة فتسمع نفسها ولا تسمع غيرها في قراءة ولا تليها لان صوتها عورة وليست بامام فتسمع غيرها وروى ذلك على بن زياد عن مالك (مسئلة) وقد اختلف أصحابنا في الجهر والاسرار هل هما من واجبات الصلاة أو من هيئاتها فذهب مالك رحمه الله وأكثر أصحابه يقتضي أنها من الهيئات ومذهب ابن القاسم يقتضي أنها من الواجبات فن جهر فيما يسر فيه أو أسر فيما يجهر فيه قال مالك يسجد لسجوده الآن يكون الشيء اليسير كقوله الحمد لله رب العالمين وقد روى أشهب عن مالك لا يسجد عليه ومن فعل ذلك عامدا قال ابن القاسم بعيد الصلاة وقال ابن نافع لا بعيد وهو مبني على ما تقدم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان من الصلوات ما يجهر فيها ومنها ما يسر فيها فالتى يجهر فيها بالقراءة الصبح والجمعة والركعتان الأولى والثانية من المغرب والعشاء ومن غير الفرائض صلاة العيدين والاستسقاء والوتر اذا أتم فيها فأما الناس اذا أوتروا في المسجد فاتهم يسرون لان كل واحد منهم يصلي لنفسه فلا يجوز أن يجهر بعضهم على بعض في القراءة وأما ما يسر فيه من الفرائض فصلاة الظهر والعصر وما بعد الركعتين الأولىين من المغرب والعشاء ومن غير الفرائض ركعتا الفجر وصلاة الكسوف وأما النوافل التي لا تتقدر كصلاة الليل وغيرها فمن شاء أن يجهر فيها جهر ومن شاء أن يسر فيها أسر قال ابن حبيب الجهر في الليل أفضل وقال مالك يستعبر برفع الصوت في صلاة الليل وكان الناس يتواعدون بالمدينة لقيام القراءة بالليل قال الشيخ أبو محمد ويستحب في نوافل النهار

﴿ ما جاء في التأمين خلف الامام ﴾

﴿ مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن انهما أخبراه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أتمن الامام فأتوا فانه من وافق تأمينة تأمى الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين ﴾ ش فوله اذا أتمن الامام فأتوا ذهب بعض المفسرين الى أن معناه بلغ موضع التأمين من القراءة وقال بعضهم معناه اذا دعا قالوا قد يسمى الداعي مؤتته كما يسمى المؤتمن داعيا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى قد أجيب دعوتكما وانما كان أحدهما داعيا والآخر مؤتته والظاهر عندنا ان معنى تأمين الامام قول آمين كما أن معنى آمين قولوا آمين الآن بعدل عن هذا الظاهر بدليل ان وجدنا ليه وجه سائق في اللغو أما ما احتج به القائل انه لما قيل للمؤتمن داع وجب أن يقال للداعي مؤتمن فغير جميع لان اللغو لا يؤخذ بالقياس وانما ثبت بالسماع مع ان تأويله في قوله تعالى قد أجيب دعوتكما

﴿ ما جاء في التأمين خلف

الامام ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن سعيد

ابن المسيب وأبي سلمة

ابن عبد الرحمن انهما

أخبراه عن أبي هريرة أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اذا أتمن الامام

فأتوا فانه من وافق تأمينة

تأمين الملائكة غفر له

ما تقدم من ذنبه قال ابن

شهاب وكان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول

آمين

ان أحدهما كان داعياً والثاني كان مؤثماً يحتاج الى دليل والا فالظاهر انهما كانا داعيين ولا يمنع ذلك فيهما والأظهر في الجواب في هذا الحديث ان اخباره صلى الله عليه وسلم عن تأمين الامام لا يدل على وجوبه ولا على الذنب اليه لانه قد يخبر عن فعل المباح ولا ينكر على فاعله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة من الاخلاص والخشوع وحضور النية والسلامة من الغفلة وقيل معنى ذلك ان يكون دعاؤه للمؤمنين كدعاء الملائكة لهم فمن كان دعاؤه على ذلك فقد وافق دعاءهم وقيل ان الملائكة الحفظة المتعاقبين يشهدون الصلاة مع المؤمنين فيؤمنون اذا آمن الامام فمن فعل مثل فعلهم في حضورهم الصلاة وقولهم آمين عند تأمين الامام غفر له وقال بعض الناس معنى الموافقة الاجابة فمن استجيب له كما يستجاب للملائكة غفر له ذنبه وهذه تأويلات فيها تعسف لا يحتاج اليه ولا يدل على شيء من ادليل والاولى حل الحديث على ظاهره ما لم يمنع من ذلك مانع ومعناه ان من قال آمين عند قول الملائكة آمين غفر له والى هذا ذهب الداودي ولا يمنع ان يكون الباري تعالى يفعل ذلك بمن وافق قوله آمين قول الملائكة آمين وقوله غفر له ما تقدم من ذنبه يقتضي غفران جميع الذنوب المتقدمة

(فصل) وقول ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين مرسل ولم يسنده أحد غير حفص بن عمر بن عبد الملك وقد غلط فيه والصواب انه مرسل ولو استدل به يكن فيه ذلك التعلق لانه لم يقل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول آمين فيما يؤم فيه جهرا وانما قال ذلك قولاً مطلقاً ولعله كان يقوله فيما يصلي فيه فذا أو يؤم فيه سرا (مسئلة) وفي آمين لفتان المد والقصر وحكي الداودي في آمين لغة ثالثة آمين بالمد والتشديد وذكرا انها شاذة وذكرا نعلب انها خطأ وذكرا أبو محمد بن درستويه ان القصر ليس بهمر وفي الاستعمال وانما قصر الشاعر في قوله تباعد مني فطعل ان سألته آمين فزاد الله ما بيننا بعدا

للصخرة ان كان قصره وقدر وى فآمين زاد الله ما بيننا بعدا بالمد ولم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين الا بالمد قال ومعنى آمين اللهم استجب لي وهي كلمة عبرانية أتت بمعربة مبنية على الفتح للياء التي قبل نونها (مسئلة) ولا يخجلو المصلي إما أن يكون إماماً وأما مؤمناً أو هذا فأما الامام فلا يخجلو أن يسر القراءة أو يجهر بها فان جهر بالقراءة فاختلف قول مالك في قوله آمين فروى عنه المصربون المنع من ذلك وبع قال أبو حنيفة وروى عنه مطرف وابن الماجشون انه يقولها وبه قال الشافعي وجهر رواية المصريين ان الامام داع ومن سنة المؤمنين أن يكون غير الداعي وجهر رواية المدنيين وهي عندى الخبر المتقدم وهو محمول على الذنب لان الأمة بين قائلين قائل يقول هو مندوب اليه وقائل يقول هو مكره فاذا بطلت الكراهية باقرار النبي صلى الله عليه وسلم ثبت الذنب لانه لا يجوز احداث قول ثالث ولا يعترض على هذا الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين لان الفاء في الشرط لا تقتضي التعقيب ولو اقتضت التعقيب فان خبر من روى اذا آمن الامام فآمنوا يمنع منه وأضاف ان الامام اذا أسر آمين فان قول المأموم آمين يكون عقيب قوله ولا الضالين ويكون معنى قوله اذا آمن الامام بآمنوا أى اذا قدرتم انه آمن بقوله ولا الضالين فقولوا آمين عقيب قوله ولا الضالين ويكون جمعا بين الحديثين ودليلنا من جهة القياس ان هذا امام فكان التأمين مشروعا له أصل ذلك اذا أسر القراءة وهذا اذا كان المأموم يسمع قراءة الامام وان لم

يسمى املايقل آمين قاله عيسى بن دينار في المدنية ووجه ذلك انه اذا تمجى قد صادف تأمينة
آية وعيد وليست بمحشرع التأمين عندها (فرع) اذا ثبت ذلك فان قلنا برواية المصريين فلا
يحتاج الى تفريع وان قلنا برواية المدنيين ان الامام يقول آمين فانه يسرها ولا يجهر بها وقال
الشافعي يجهر بها والله ليس على صحة ما ذهبنا اليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المغضوب
عليهم ولا الضالين فقولوا آمين والظاهر انه لو كان تأمينة ظاهرا لعلق تأمينا به لا بقوله ولا الضالين
الا انه به يعرف قوله آمين ودليلنا من جهة القياس انه دعاء من غير الذكركم حال القيام فلم يكن من سنته
الجهر كسائر ما يدعى به (مسألة) واذا أسر الامام القراءة فلم يختلف أصحابنا في أنه يقول آمين
لانه قد عرا دعاءه من مؤمن عليه غيره فلذلك آمن هو وأما المأموم فانه يؤمن فان جهر الامام
بالقراءة فانه يؤمن عند قول الامام ولا الضالين وان أسر القراءة فانه يؤمن عند قوله هو ولا الضالين
لاننا قد قمنا انه يقرأ في أسر الامام فيه بالقراءة وأما الفذ فانه يؤمن عند تمامه بقراءة أم القرآن فيما
جهر فيه بالقراءة أو أسر ولا يجهر بقول آمين كالا مام ص * مالك عن سمى مولى أبي بكر عن
أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا
قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فانه من وافق قوله غفر له ما تقدم من ذنبه * ش
قوله اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين يقتضى ظاهرا ان من حكم الصلاة القراءة بأم
القرآن وان الصلاة معروفة غير خالية منها حتى صار لقراءتها ولايتها أحكام في الصلاة للآئمة
والمؤمنين ولو كان الامام بآثارها فقرأ بغيرها لقل ان قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين
فقولوا آمين لان اذا تستعمل فيها لا بد من وقوعه يقال اذا طلع الفجر فصل ولا يقال ان طلع الفجر
فصل لان انما تستعمل فيما يشك في وقوعه فتقول ان جاء زيد فاعطه درهما ولا تقل اذا جاء زيد
فاعطه درهما وانت شاك في محيئه هذا ظاهر الاستعمال في كلام العرب ص * مالك عن أبي
الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قل أحدكم آمين قالت
الملائكة في السماء آمين فوافقت احدهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه * ش الحديثان
المتقدمان يختصان بالمأموم وهذا الحديث عام في كل قائل آمين ودعائه وحض عليه بقوله ان من
هذه حاله اذا وافق قول الملائكة آمين غفر له ما تقدم من ذنبه وهذه حال رجوها كل مؤمن الآن
يقوم الدليل على المنع وبهذا الحديث يبين ما ذهبنا اليه من أن موافقة تأمين المصلي تأمين الملائكة
معناه ان يقول العبد مع قول الملائكة وخص في هذا الحديث ملائكة السماء يريد من كان من
الملائكة لانهم أهل السماء ويحتمل أن يريد من كان منهم عند ذلك في السماء ولا يتبع أن يكون
البارئ تعالى قد جعل الملائكة تقول آمين عند دعاء المصلي بأم القرآن فاذا وافق تأمينة تأمينهم
كان دليلا على ارادة الله تعالى مغفرة ما تقدم من ذنبه وان ذلك لا يتفق من لم يرد الله تعالى أن
يغفر له نسأل الله تعالى أن يتفضل علينا بغفرته ولا يحرمنا اياها برحمته فان قيل قد تقدم من حديث
أبي هريرة انه بالوضوء يخرج نقياسا من الذنوب ومن حديث الشافعي مثل ذلك وان مشيه الى
المسجد يكون نافله لها الذي يغفر له بقول آمين قال المداودي يحتمل أن يكون قال هذا قبل قوله
في الوضوء ويحتمل أن يكون قاله بعد حديث الوضوء فيكون معناه أن يغفر له ما يحدث في مشاه
من الذنوب وهذا على ما قال ويحتمل مع ذلك أن يكون هذا بقراءته لم يطلعنا الله عليه من استصحاب
نية وتام خشوع وانهم من عدم ذلك عند الوضوء غفرت ذنوبه عند قوله مع الملائكة آمين

* وحدثنى عن مالك
عن سمى مولى أبي بكر
عن أبي صالح السمان عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا
قال الامام غير المغضوب
عليهم ولا الضالين فقولوا
آمين فانه من وافق قوله
قول الملائكة غفر له ما
تقدم من ذنبه * وحدثنى
عن مالك عن أبي الزناد
عن الاعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا
قال أحدكم آمين وقالت
الملائكة في السماء آمين
فوافقت احدهما الاخرى
غفر له ما تقدم من ذنبه

ويحتمل أيضاً أن يختص كل شيء من ذلك بخبر نوع من الذنوب والله أعلم وبيننا الصادق المعروف
 صلى الله عليه وسلم **ص** مالك عن حمى مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد فانه من
 وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه **ح** ش قوله صلى الله عليه وسلم إذا قال الإمام سمع
 الله من حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد يدل على أن سنة الاسم أن يقول سمع الله من حمده في موضع
 مخصوص وقد ورد بيان من غير وجه قال الشيخ أبو اسحاق إن قول الإمام سمع الله من حمده على
 معنى الدعاء لعنه الله سمع من حمده فيقول المأموم اللهم ربنا ولك الحمد كالدعاء والمؤمن **ح** قال
 القاضي أبو الوليد والظاهر عندي أن يكون بمعنى الترغيب في التحميد وقد كذا ذلك صلى الله عليه
 وسلم بقوله فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ومعنى الموافقة في ذلك يحتمل
 ما قدمنا ذكره في التأمين الآن في هذا الخبر بين أن قول الملائكة كقول المأموم اللهم ربنا ولك
 الحمد وقد اختلف أهل العلم في مسائل من الفتى تتعلق بهذا الحديث أحدهما قول الإمام سمع الله من
 حمده هل يقول معها اللهم ربنا ولك الحمد أم لا فذهب مالك إلى أن الإمام لا يقول ذلك وقال عيسى بن
 دينار وابن نافع يقول الإمام اللفظتين وكذلك المأموم وبه قال الشافعي والدليل على صحة ما ذهب
 إليه مالك الحديث المذكور وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم
 ربنا ولك الحمد فقد خص الإمام بلفظ وخص المأموم بلفظ آخر فيجب أن يكون ما أضافه إلى كل
 واحد منهما يختص به دون ما أضافه إلى غيره والأبطل معنى التخصيص ودليلنا من جهة القياس أنه
 انتقال من ركن إلى ركن فوجب أن يكون ذكره واحداً في حق الإمام كالدعاء في القيام من
 السجود والركوع في المأموم كالإمام في الإمام لأن الخلاف فيها واحد وأما المنفرد فانه يقولها
 لأن كل ما يقوله المأموم على سبيل الإجابة للإمام بغير لفظ فإن المنفرد يأتي بها جميعاً أصل ذلك
 آخر أم القرآن وقول آمين (مسئلة) ولا خلاف في صفة ما يقوله الإمام من ذلك وقد اختلف
 العلماء فيما يقوله المأموم واختلفت الآثار في ذلك فروى في هذا الحديث اللهم ربنا ولك الحمد زيادة
 اللهم ونقصان الواو من قوله ولك الحمد وفي حديث عائشة وأنس ربنا ولك وفي حديث سعيد عن
 أبي هريرة اللهم ربنا ولك الحمد وروى عن مالك أنه كان يقول اللهم ربنا ولك الحمد واختاره ابن
 القاسم وروى عنه أنه كان يقول اللهم ربنا ولك الحمد واختاره أشهب ووجه ما اختاره ابن القاسم
 أن سعيد بن أبي سعيد قد رآه وهو ثقة والأخذ بالرائد أولى إذا كان ثقة ومن جهة المعنى أنه زيادة
 في لفظ الذكر ووجه ما اختاره أشهب أن الواو الزائدة في الكلام لا تفيد معنى فكان حذفها أولى
 وقد قال الداودي أنها واو الاستدعاء كقوله تعالى وسارعوا إلى مغفرة من ربكم في قراءة من قرأها
 والله أعلم **ح** قال القاضي أبو الوليد ويحتمل عندي أن يكون معنى الكلام اللهم افعلكم ولكم الحمد إذا
 ثبت ذلك فإن قول المصلي سمع الله من حمده يحتمل الأخبار عن ذلك على وجه الازدكار لمن معه من
 المأمومين إذ الصلاة مبنية على الجماعة ويحتمل أن تكون بمعنى الدعاء أن سمع الله من حمده
 ويكون معنى سمعه أي يشبهه ويتقبل منه وقول المأموم اللهم ربنا ولك الحمد معناه المبادرة إلى فعل
 ما دعا إليه والعمل بما دعا له أي يثاب عليه ويتقبل منه

ح وحدثنى عن مالك عن
 حمى مولى أبي بكر عن
 أبي صالح السمان عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال إذا قال
 الإمام سمع الله من حمده
 فقولوا اللهم ربنا لك
 الحمد فانه من وافق قوله
 قول الملائكة غفر له ما
 تقدم من ذنبه

ح العمل في الجلوس
 في الصلاة **ح**

ح وحدثنى يحيى عن مالك
 عن مسلم بن أبي مريم عن
 علي بن عبد الرحمن المعافى
 أنه قال رأى عبد الله بن
 عمر

ح العمل في الجلوس في الصلاة **ح**

ص مالك عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن المعافى أنه قال رأى عبد الله بن عمر

وأنا أعبت بالخصاء في الصلاة فلما انصرفت نهاني وقال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقلت كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كالم أو أشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وقال هكذا كان يفعل **ش** قوله راى عبد الله بن عمر وأنا أعبت بالخصاء في الصلاة يحتمل أن يكون عبد الله بن عمر في الصلاة أيضا وينظر اليه على غير قصد فأخبر تعليمه بسبب الصلاة وأخبر أنه لا يجوز العبت في الصلاة بشئ من الأشياء ولم يقتصر عبد الله بن عمر على ذلك لأنه ليس في منعه من العبت بالخصاء منه من غير ذلك حتى قال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فجمع له في ذلك بين أشياء منها أنه علمه سنة الصلاة والثاني أنه دخل تحت ذلك الامتناع من كل عبت في حال الخلو من غير ذلك حتى قال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم والثالث أنه أتاه بالحجة فيها أمره به

(فصل) وقوله وكيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع حرص على العلم ومبادرة بالسؤال عنه فقال له عبد الله بن عمر بعمله ومخبرا بسنة النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كالم أو أشار بأصبعه التي تلي الإبهام وهذا يدل على أنه كان فعله في جميع صلاته ولو كان هذا فعله في بعض صلاته لما صح اطلاقه الاخبار عن صلاته

(فصل) وقوله وقبض أصابعه بمعنى غير السبابة قبضا وهذه الصفة التي وصفها هي عقد ثلاثة وخمسين (مسئلة) ومعنى اشارته بالسبابة روى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن مسلم بن أبي

مريم وزاد في آخره وحديث يحيى بن سعيد أولا ثم لقية فسمعت منه وزاد فيه مسلم قال هي مدينة الشيطان لا يسبوا أحدكم اذام بشير بأصبعه وهو يقول هكذا فافهم ان تحريك السبابة انما هو لرفع السهو وقع الشيطان يتذكر بذلك انه في الصلاة وقدرى عن مالك انه كان يخرجها من تحت

البرنس ويواظب على تحريكها وقال ابن القاسم عدها من غير تحريك ويجعل جنبها الأيسر من فوق وقوله يحيى بن مريم فمن ذهب الى تحريكها فهو الذي يتأول الاشتغال بها عن السهو وقع الشيطان ومن ذهب الى مدها فهو الذي يتأول التوحيد وقدرى عن يحيى بن عمر انه كان يحركها عند قوله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأمله يريد بذلك مدحا والاشارة بها والله أعلم

ص مالك عن عبد الله بن دينار انه سمع عبد الله بن عمر وصلى الى جنبه رجل فاما جلس الرجل في أربع ترابع وثني رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه فقال الرجل فاك تفعل ذلك فقال

فقال عبد الله بن عمر فاني أشتكى **ش** قوله فاما جلس الرجل في أربع ترابع على ضربين أحدهما أن يخالف بين رجله فيضع رجله اليمنى تحت ركبة اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبة اليمنى والضرب الثاني أن يترابع ويثنى رجله من جانب واحد فتكون رجله اليسرى تحت فخذه وساقه اليمنى ويثنى رجله اليمنى فتكون عند أليته اليمنى ويشبه ان هذه كانت قعدة الرجل فلما انصرف عبد الله بن عمر من صلاته عاب ذلك عليه لأنه ترك هيئة الخلو في الصلاة فقال الرجل لعبد

الله انك تفعل مثل ذلك وعبد الله بن عمر عن يقدى به فلذلك امتثل الرجل فعله فأخبره عبد الله بن عمر انه لا يفعل ذلك لأنه من سنة الصلاة وانما يفعله لشكوى رجله لأنه كان قدع بخير فلم يعد رجلاه على ما كانت عليه وكان يشتكها فكان يجلس في الصلاة على حسب ما كان يقدر عليه وهو

الواجب أن يتكلف سنة الصلاة من يقدر عليها من لا يقدر عليها أتى بما يقدر عليه (مسئلة) وصفة

وأنا أعبت بالخصاء في الصلاة فلما انصرفت نهاني وقال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقلت كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كالم أو أشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وقال هكذا كان يفعل **ش** قوله راى عبد الله بن عمر وأنا أعبت بالخصاء في الصلاة يحتمل أن يكون عبد الله بن عمر في الصلاة أيضا وينظر اليه على غير قصد فأخبر تعليمه بسبب الصلاة وأخبر أنه لا يجوز العبت في الصلاة بشئ من الأشياء ولم يقتصر عبد الله بن عمر على ذلك لأنه ليس في منعه من العبت بالخصاء منه من غير ذلك حتى قال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فجمع له في ذلك بين أشياء منها أنه علمه سنة الصلاة والثاني أنه دخل تحت ذلك الامتناع من كل عبت في حال الخلو من غير ذلك حتى قال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم والثالث أنه أتاه بالحجة فيها أمره به

الجلوس في الصلاة أن ينصب رجله اليمنى ويثنى اليسرى ويخرجهما جميعاً من جهة وركه الأيمن ويفضي باليمنى إلى الأرض ويجعل باطن إبهامه اليمنى إلى الأرض ولا يجعل جنبها ولا تظهرها إلى الأرض هذه صفة الجلوس عند مالك رحمه الله في الجلستين وفيما بين السجدةتين وقال الشافعي يجلس في الجلسة الأولى على رجله اليسرى وينصب اليمنى ويجلس في الجلسة الأخيرة متوركاً يخرج رجله من جهة وركه اليمنى ويفضي باليمنى إلى الأرض ويضع رجله اليسرى وينصب اليمنى وقال أبو حنيفة يجلس في الجلستين على نحو ما قاله الشافعي في الجلسة الأولى والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث الذي يأتي بعد هذا من الأصل من قول عبد الله بن عمر أنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى رجلك اليسرى ومن جهة القياس أن هذا فعل يتكرر في الصلاة فوجب أن يتكرر على صفة واحدة كالقيام والسجود ص **ع** مالك عن صدقة بن يسار عن المغيرة بن حكيم أنه رأى عبد الله بن عمر يرجع في السجدةتين في الصلاة على صدور قدميه فما انصرف ذكر ذلك فقال أنها ليست سنة الصلاة وإنما أفعَل هذا من أجل أني أشتكى **ع** وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عمر أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله بن عمر يترجع في الصلاة إذا جلس قال ففعلته وأنا يومئذ حديث السن فنهاى عبد الله وقال أنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى رجلك اليسرى فقلت له فانك تفعل ذلك فقال إن رجلي لا تحملاني

* وحدثنى عن مالك عن صدقة بن يسار عن المغيرة بن حكيم أنه رأى عبد الله بن عمر يرجع في سجدتين في الصلاة على صدور قدميه فاما انصرف ذكر له ذلك فقال أنها ليست سنة الصلاة وإنما أفعَل هذا من أجل أني أشتكى **ع** وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عمر أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله بن عمر يترجع في الصلاة إذا جلس قال ففعلته وأنا يومئذ حديث السن فنهاى عبد الله وقال أنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى رجلك اليسرى فقلت له فانك تفعل ذلك فقال إن رجلي لا تحملاني

(فصل) إذا ثبت ذلك فإن ذكر المغيرة لعبد الله بن عمر ذلك لما رأى من فعل غيره ما يخالفه فإن أراد أن يعرف هل فعل ذلك لسنة عليها أو لم يميز بين الفعلين أو لعذر اضطره إلى ذلك فأخبر عبد الله بن عمر أن ذلك العذر الشكوى التي به لأنه من سنة الصلاة ص **ع** مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أنه كان يرى عبد الله بن عمر يترجع في الصلاة إذا جلس قال ففعلته وأنا يومئذ حديث السن فنهاى عبد الله وقال أنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى رجلك اليسرى فقلت له فانك تفعل ذلك فقال إن رجلي لا تحملاني **ع** ش قوله ففعلته وأنا يومئذ حديث السن أخبرنا ما فعل من التربع في جلوس الصلاة إذ رأى أباه يفعلها ولم يعلم عذره وإنما فعله لحداثة سنه وأنه لم يكن بعد من رجع في العلم حتى نهاه عبد الله بن عمر عن ذلك فأخبره بسنة الصلاة

* وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أن القاسم ابن محمد أراه الجالس في التشهد فنصب اليمنى وثنى رجله اليسرى وجلس على وركه الأيسر ولم يجلس على قدميه ثم قال أراى هذا عبد الله بن عمر وحديثى أن أباه كان يفعل ذلك * ش هذا الحديث يدل على اهتمام التابعين ومن قبلهم بهيئة الجالس وأن بعضهم كان يأخذ ذلك عن بعض الأقوال والفعل (فصل) وقوله في الخبر وجلس على وركه الأيسر يريد أنه جلس على طرف وركه وبين ذلك بقوله ولم يجلس على قدميه ومتى لم يجلس على قدميه فلا بد أن يفضى باليت إلى الأرض (فصل) وقوله أراى هذا عبد الله بن عمر هذا قول يحيى بن يحيى وأكثر رواة عن مالك وقال يحيى بن بكير عبيد الله بن عبد الله وأما خبره أن أباه كان يفعل ذلك فإنه يعقل أنه كان يفعله قبل شكواه من رجله ويعقل أنه كان يأمر بذلك ويطاع فيه

التشهد في الصلاة *

ص * مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول قولوا التحيات لله الزا كيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله * ش قال ابن حبيب التحيات جمع تحية والسلام منه وقال غيره التحيات الملك وقال ابن حبيب والزا كيات صالح الأعمال والطيبات طيبات القول وقال القاضي أبو الوليد وعندي أن معنى الصلوات لا ينبغي أن يراد بها غير الله وهذا شهد عمر رضي الله عنه وهو الذي اختاره مالك وأما أبو حنيفة فاختار تشهد عبد الله بن مسعود واختار الشافعي تشهد عبد الله بن عباس وأنه ليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن تشهد عمر بن الخطاب يجزئ مجرى الخبر المتواتر لأن عمر بن الخطاب علمه الناس على المنبر بحضرة جماعة الصحابة وأئمة المسلمين ولم ينكره عليه أحد ولا خلفه فيه ولا قال له أن غيره من التشهد يجزئ مجراه فثبت بذلك إقرارهم عليه وموافقهم إياه على تعيينه ولو كان غيره من الفاظ التشهد يجزئ مجراه لقال له الصحابة وأكثرهم أنك قد ضيفت على الناس واسعا وقصرتهم على ما هم بخير من بين وبين غيره وقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن القراءة بما تيسر علينا من الحروف السبعة المنزلة فكيف بالتشهد وليست له درجة القرآن أن يقصر الناس فيه على لفظ واحد وينع مما تيسر مما سواه ولما لم يترض عليه أحد بذلك ولا غيره علم أنه التشهد المشروع هذا الذي ذهب إليه شيوخنا العراقيون في التشهد وقال الداودي أن ذلك من مالك رحمه الله على وجه الاستعسان وكيفما تشهد المصلى عنه جائز وليس في تعليم عمر الناس هذا التشهد منع من غيره

(فصل) وقوله السلام علينا قال أبو بكر بن الانباري قال قوم السلام الله عز وجل قال الله تعالى السلام المؤمن من المؤمنين العزیز الجبار المتكبر فعنى السلام عليكم الله عليكم أى على حفظكم وقال قوم السلام المسلم لعباده وقال قوم معناه ذو السلام فحذف المضائق وأقام السلام مقامه والسلام التسليم يقال سلم سلا وسلاما وقال قوم معناه السلامة عليكم والسلام جمع سلامة ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتشهد فيقول بسم الله التحيات لله الصلوات لله الزا كيات لله السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهدت أن لا إله إلا الله

* التشهد في الصلاة *
* حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول قولوا التحيات لله الزا كيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله * وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتشهد فيقول بسم الله التحيات لله الصلوات لله الزا كيات لله السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهدت أن لا إله إلا الله

وشهدت أن محمداً رسول الله يقول هذا في الركعتين الأوليين ويدعو إذا قضى تشهده بمبداً له فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك أيضاً لأنه يقدم التشهد ثم يدعو بمبداً له فإذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم عن يمينه ثم يرد على الإمام فإن سلم عليه أحد عن يساره رد عليه **ش** قوله فيقول بسم الله التحيات لله ليس من سنة التشهد عند مالك البسملة في أول التشهد لانتفاء بينا أن السنة تشهد لله ابن الخطاب وليس فيه ذلك ومن جهة المعنى أن هذا ذكر مشروع في الصلاة ليس من العجز فلم يستفتح بيسم الله الرحمن الرحيم كالنسيج والتكبير والتحميد

(فصل) وقوله يقول هذا في الركعتين الأوليين ثم يدعو إذا قضى تشهده ببيان أن التشهد عنده قبل الدعاء وهو مذهب مالك والاصل في ذلك ما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة يقول السلام على الله من عباده السلام على فلان وفلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله وذكروا التشهد حتى تبلغ وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم ليخبر من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به

(فصل) وقوله ثم يدعو إذا قضى تشهده بمبداً له يريد من أمور دينه ودنياه مما لم يمنع الدعاء به ولا بأس بالدعاء في الصلاة كلها بغیر القرآن ويدعو على الظالم ويدعو للظالم وقال أبو حنيفة لا يدعو بغیر القرآن والاصل في ذلك ما أخرجه البخاري قال أبو هريرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يرفع رأسه يقول سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد يدعو لجال فيسبحهم بأسمائهم فيقول اللهم أنج الوليد بن الوليد وسامية بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم كسني يوسف (مسئلة) وهل يدعو في التشهد الاول في المجموعة من رواية علي بن زياد عن مالك ليس بعد التشهد الاول موضع للدعاء وقال عنه ابن نافع لا بأس أن يدعو بعده وجه روايته على بن زياد أن آخر التشهد الاول لما كان مشبه الاول في أنه ليس ينتهي العبادة ولم يشرع ليستدرك فيه ما فات منها لم يكن موضعاً للدعاء كأوله **ووجه** رواية ابن نافع أنه آخر تشهد في الصلاة فلم يمنع فيه الدعاء أصل ذلك التشهد الثاني

(فصل) وقوله فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك أيضاً لأنه يقدم التشهد ببيان أن التشهد عنده على صفة واحدة ولفظ واحد متقدمين على الدعاء من موضعيهما وقد اختلف الناس في وجوب التشهد فقال مالك ليس بواجب في الصلاة وبه قال أبو حنيفة وقال أحمد بن حنبل وإسحاق والليث وأبو ثور هو واجب في الجلستين جميعاً وقال الشافعي هو واجب في الجلسة الاخرى دون الاولى ورواه أبو مصعب عن مالك ودليلنا على صحة ما ذهب اليه مالك أنه ذكر لا يجهر به في الصلاة بوجه فلم يكن واجبا كالنسيج في الركوع والسجود

(فصل) وقوله فإذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين يريد أنه يعيد من آخر التشهد ما هو من جنس السلام وهو السلام على النبي وعلى المولى وعلى عباد الله الصالحين ثم يصل بذلك سلاماً من الصلاة ليدخل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بعده في حكمه ويكون آخر التشهد المستنون متملاً بسلامه وقد روى علي بن زياد عن مالك أنه استحب للأموم إذا سلم اماماً أن يقول السلام على النبي ورحمة الله وبركاته

وشهدت أن محمداً رسول الله يقول هذا في الركعتين الأوليين ويدعو إذا قضى تشهده بمبداً له فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك أيضاً لأنه يقدم التشهد ثم يدعو بمبداً له فإذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكم عن يمينه ثم يرد على الإمام فإن سلم عليه أحد عن يساره رد عليه

السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم وبسمل بآمر سلام امامه ولا يثبت الا الآن يريد أن
يتشهد في تشهد ويسلم
(فصل) وقوله فيقول السلام عليكم عن يمينه ثم يرد على الامام فان سلم عليه أحد عن يساره رد
عليه هذا بيان حكم المأموم في السلام وفي هذا سبع مسائل احداها ان السلام واجب لا يتصل من
الصلاة بغيره هذا قول مالك و به قال الشافعي وقال أبو حنيفة يتصل منها بكل فعل وقول ينافيها ويقصد
به الى الخروج عنها والافتصال منها وقد روى عن ابن القاسم انه اذا أحدث في التشهد في آخر صلاته
أن صلاته قد صحت وكنت وهو يقرب من قول أبي حنيفة والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما رواه
البخاري من حديث عتب بن مالك صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمنا حين سلم فوجه
الدليل منه أنه سلم وأفعاله على الرجوب وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموه في أصلي (مسئلة)
وصفة التسليم في الصلاة السلام عليكم بالتعريف فان تكروا فقولوا لا تجز خلافا للشافعي في قوله
يجزى سلام عليكم وقد روى نحوه عن الشيخ أبي اسحاق والنسائي رأيت له انما يحكمه عن قوم من أهل
العلم والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما روى عن واسع بن حبان انه سأل عبد الله بن عمر عن صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله أكبر كلما وضع الله أكبر كما رفع يقول السلام عليكم ورحمة
الله عن يمينه السلام عليكم عن يساره وهذا هو المشهور عنه الذي لم يرو عنه خلافا وقد روى عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال صلوا كما رأيتموه في أصلي (مسئلة) والفرض من السلام واحد و به قال أبو
حنيفة والشافعي وقال أحمد بن حنبل الفرض اثنان والدليل على صحة ما نقوله ان هذا انطق في أحد
طرفي الصلاة فوجب أن يكون الفرض منه واحدا كالتكبير (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان أحوال
المصلين في ذلك على ضربين مأوم وغير مأوم فأما غير المأموم وهو الامام أو الفذ فانه يسلم تسليمة
واحدة يخرج بها عن صلاته ونحو ذلك قال الليث وروى مطرف عن مالك في الواضحة يسلم الفذ
تسليمة عن يساره وبهذا كان يأخذ مالك في خاصة نفسه وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم
ان كل مسلم فانه يسلم تسليتين تسليمة عن يمينه وتسليمة عن يساره وقال الشافعي يشير بالاولى عن
يمينه والثانية عن يساره وينوي المأموم الامام بالتسليمة التي في جهته عن يمينه كان أو عن يساره
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث في أنه كان يسلم تسليمة واحدة وهي غير ثابتة وروى
عنه انه كان يسلم تسليتين لم يخرج البخاري منها شيئا وأخرجها مسلم وهو اخبار يحتمل التأويل
والقياس يقتضي افراد السلام الذي يتصل به من الصلاة وذلك في حكم الامام والفذ ومثل ذلك
فانما هو على حكم الرد والله أعلم (مسئلة) وأما المأموم فانه يسلم تسليتين احدهما يخرج بها من
الصلاة والثانية ردها على الامام وأصل ذلك حديث جابر بن سمرة انه صلى الله عليه وسلم قال وانما
يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه وشماله وهذا حكم المصلي في جماعة
فيسلم أولا عن يمينه وشماله ووجه التعلق به انه صلى الله عليه وسلم شرع للصلي أن يسلم على أخيه
من عن يمينه وشماله فيسلم أولا عن يمينه ثم يسلم عن يساره ثم يرد هو عليه بهذا ذلك فان سموا هذا
فحين عن يساره فسمنا عليه الامام لانه سلم على من كان معه في صلاته فكان حركته الرد عليه
كالمأمومين (فرع) فعلى هذا يسلم المأموم تسليتين احدهما عن يمينه يتصل بها من صلاته
وأخرى ردها على امامه وهل ردتك الثانية على من كان عن يساره أو يسلم للرد عليه تسليمة ثالثة
قال القاضي أبو محمد ذلك مختلف فيه فان قلنا انه يرد عليهم بالتسليمة الثانية فليلنا على ذلك انه لو لم

* وحدثنى عن مالك
 عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أنها كانت تقول إذا
 تشهدت الطيبات الطيبات
 الصلوات الزاكيات لله أشهد
 أن لا اله الا الله وحده
 لا شريك له وأن محمدا عبده
 ورسوله السلام عليك أيها
 النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين السلام عليكم
 * وحدثنى عن مالك عن
 يحيى بن سعيد الأنصاري
 عن القاسم بن محمد أنه
 أخبره أن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 كانت تقول إذا تشهدت
 الطيبات الطيبات الصلوات
 الزاكيات لله أشهد أن لا
 اله الا الله وحده لا شريك
 له وأشهد أن محمدا عبده
 ورسوله السلام عليك
 أيها النبي ورحمة الله
 وبركاته السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين
 السلام عليكم

بجزان بر دعلي الامام والمأموم بتسليمه واحدة لم يجز أن يرد على اثنين من المأمومين بتسليمه
 واحدة حتى يفرد كل واحد منهم بتسليمه وذلك باطل وان قلنا انه يفرد المأمومين بتسليمه ثلاثة
 فدلنا على ذلك ان حكم المأمومين غير حكم الامام وقد يفرد الامام عنهم فكان عليه أن يفردهم
 بسلام يرد به عليهم كالامام لما كان له حكم غير حكم الخرج عن الصلاة أفرد بر دالسلام عليه
 (فرع) اذا ثبت ذلك فاختلفت الرواية عن مالك بأي سلام الرد يبدأ المأموم فروى أشهب
 ومطرف عن مالك انه يبدأ بالرد على من سلم عن يساره وروى عنه ابن القاسم انه يرجع الى أن يبدأ
 بالرد على الامام وحكى عنه القاضي أبو محمد رواية ثالثة وهو التخيير في ذلك وجه رواية ابن القاسم
 ان الامام يبدأ بالسلام فكان أن يبدأ بالرد عليه أولى (فرع) ومن فاته بعض صلاة الامام فسلم
 بعد القضاء فقد روى ابن القاسم عن مالك انه لا يرد على الامام قال ثم رجع فقال أحب الي أن يرد
 عليه به أخذ ابن القاسم ووجه القول الاول ان من سنة الرد الاتصال بالسلام فاذا بطل ذلك بطل
 حكمه ووجه القول الثاني ان حكم الامام باق فزومه منه ما يلزم لو بقيت صلاته (مسألة) ويجهر
 المأموم بأول السلام وهو الذي يرد به على من على يساره فقد روى عن يزيد عن مالك انه ينبغي
 للمأموم أن يخفيه لئلا يقتدي به فيه ووجه ذلك ان السلام الاول يقتضي الرد عليه فيه فلذلك كان
 حكمه حكم الجهر به والسلام الثاني هو رد فلا يستدعي به رد فلذلك كان حكمه حكم الاسرار
 (مسألة) وأما تعيين مواضع الاشارة بالسلام فذلك على قدر أحكام المصلين فأما الامام فقد قال ابن
 القاسم عن مالك يسلم واحدة قبالة وجهه ويتيامن بها قليلا وهذا حكم الفذ على رواية ابن القاسم وعلى
 رواية غيره عن مالك يسلم تسليمتين احدهما يشير بها عن يمينه والثانية يشير بها عن يساره ووجه
 ذلك حديث سعد بن أبي وقاص كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره
 حتى يرى بياض خده وأما المأموم فالذي قاله ابن القاسم وغيره عن مالك انه يسلم الاوى ويتيامن بها
 قليلا ولم يذكر واقباله وجهه ويقصد بها الامام وان لم يكن امامه ويسلم التي يرد بها على المأموم ويشير
 بها عن يساره ص مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم أنها كانت تقول اذا تشهدت الطيبات الطيبات الصلوات الزاكيات لله أشهد أن لا اله الا الله
 وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم * ش قول عائشة رضي الله عنها وعلى عباد الله
 الصالحين السلام عليكم حتى وصلت السلام بالآخر التشهد الشافعي يقول انها شرط في صحة الصلاة
 وهذه مقالة لانعلم أحد تقدم الشافعي قال بها ص مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه
 أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول اذا تشهدت الطيبات الطيبات الصلوات
 الزاكيات لله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله السلام عليك
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم * ش فان قال قائل
 فقد أنتم ان تشهد عمر بن الخطاب هو الصواب المأمور به وان ما عداه ليس بمأمور به ورد ذلك
 بدليلكم ذلك حديث عبد الله بن مسعود وحديث عبد الله بن عباس وهما مسندان عن النبي صلى
 الله عليه وسلم فلم أدخل مالك رحمه الله حديث عائشة وحديث عبد الله بن عمر وهما أشد خلافا لحديث
 عمر بن الخطاب مع كونهما موقوفين فالجواب ان مالك رحمه الله انما اختار تشهد عمر بن الخطاب
 على سائر ما روى فيه بالدليل الذي ذكرناه الا انه مع ذلك يقول من أخذ بغيره لا يأثم ولا يكون

تار كالتشهد في الصلاة وانما ذلك بمنزلة من غير شيأ من الأدعية التي علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وحضهم عليها وأتوا بما فيها ونقل شيء من ألفاظها فإنه يقال له قد تركت الأفضل من الدعاء المأمور به ولم يقل له انك تركت الدعاء جله ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتشهد على الوجوب ولا جعله شرطاً في صحة الصلاة فتكون ألفاظه المختصة به شرطاً في صحة الصلاة ص **✽** مالك أنه سأل ابن شهاب ونافعا مولى ابن عمر عن رجل دخل مع امام في الصلاة وقد سبقه الامام بركعة أيتشهد معه في الركعتين والأربع وان كان ذلك وترا فقالا ليتشهد معه قال مالك وهو الأمر عندنا **✽** ش وجه مارواه من ذلك ان المأموم يتبع الامام في الأفعال وان لم يعتد بها والأقوال تتبع الأفعال ألا ترى انه متى سقطت عن المأموم الأفعال سقطت الأقوال بان يدركه را كعافيا أفسر فيه بالقراءة وان لم تسقط الأفعال بان يدركه في أول الركعة لم تسقط الأقوال فاذا كان المأموم يتبع الامام في الجلوس وان كان لا يعتد به فكذلك في التشهد وان لم يعتد به

✽ ما يفعل من رفع رأسه قبل الامام ✽

ص **✽** مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن مليح بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة قال الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الامام فان ناصيته بيد شيطان **✽** ش معنى هذا الحديث الوعيد لمن رفع رأسه وخفضه في صلاته قبل امامه واخبار عنه أن ذلك من فعل الشيطان وأن انقياد له وطاعته اياه في المبادرة بالخفض والرفع قبل امامه انقياد لمن كانت ناصيته بيده وفي رفع المأموم وخفضه مع الامام ثلاث صفات احدها أن يخفض ويرفع بعده فهذه هي السنة والاصل في ذلك الحديث الذي يأتي بعده انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا والثانية أن يخفض ويرفع معه فهذا يكره ولكنه لا تبطل بذلك صلاته والثالثة أن يرفع ويخفض قبل الامام وذلك غير جائز لما روى عن أنس انه قال صلى الله عليه وسلم انما أنا معكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالقيام ولا بالنصراف ص **✽** قال مالك فيمن سها فرفع رأسه قبل الامام في ركوع أو سجود ان السنة في ذلك أن يرجع را كعافا أو ساجدا ولا ينتظر الامام وذلك خطأ ممن فعله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وقال أبو هريرة الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الامام انما ناصيته بيد شيطان **✽** ش وهذا كما قال وقد تقدم بان السنة أن يتبع الامام في الركوع والسجود فان رفع رأسه قبل امامه ساهيا فلا يخلوا أن يرفع رأسه من الركوع قبل ركوع امامه أو بعد ركوعه فان رفع رأسه قبل ركوعه فعليه الرجوع لاتباع امامه ان أدرك ذلك وحكمه في ذلك حكم الناس والغافل يفوته الامام بركعة فيتبعه ما لم يفت فان رفع من ركوعه بعد ركوع امامه فلا يخلوا من احدي حالتي احدهما أن يكون قد تبع الامام في ركوعه بقدر فرضه أو رفع قبل ذلك **✽** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه فان رفع قبل ذلك فعلمه عندي حكم من رفع قبل ركوع الامام وان كان قد تبع الامام في مقدار الفرض فركوعه صحيح لانه قد اتبع امامه في فرضه (فرع) ولا يخلوا أن يدرك الامام را كعافا ان رجعا لاتباعه أن يفوته ذلك فان علم انه يدركه را كعافا فانه يلزمه أن يرجع الى متابعته كما قال مالك رحمه الله لان ترك ذلك مخالفة للإمام وقد قال صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وان علم انه لا يدركه را كعافا هل يرجع أم لا قال أشهب لا يرجع ورواه ابن حبيب

✽ وحدثني عن مالك انه سأل ابن شهاب ونافعا مولى ابن عمر عن رجل دخل مع الامام في الصلاة وقد سبقه الامام بركعة أيتشهد معه في الركعتين والأربع وان كان ذلك وترا فقالا ليتشهد معه قال مالك وهو الأمر عندنا

✽ ما يفعل من رفع رأسه قبل الامام **✽**

✽ حدثني يحيى عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن مليح بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة انه قال الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الامام فانما ناصيته بيد شيطان قال مالك فيمن سها فرفع رأسه قبل الامام في ركوع أو سجود ان السنة في ذلك أن يرجع را كعافا أو ساجدا ولا ينتظر الامام وذلك خطأ ممن فعله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وقال أبو هريرة الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الامام انما ناصيته بيد شيطان

منها الحدوث الشك بعد ذلك لا يوجب عليه الرجوع اليها وهذا أصل مختلف فيه ترد لأصحابنا مسائل تدل على ان الشك بعد السلام على يقين مؤثر وترد مسائل تدل على انه غير مؤثر قال ابن حبيب اذا سلم الامام على يقين ثم شك بنى على يقينه فان سأل من خلفه فأخبروه انه لم يتم فقد أحسن ولتم ما بقي ويجزئهم ولو كان الفذ سلم من اثنين على يقين ثم شك فقد قال أصبح لا يسأل من حوله فان فعل فقد أخطأ بخلاف الامام الذي يلزمه الرجوع الى يقين من معه فهذه المسئلة مبنية على ان الشك بعد السلام على اليقين مؤثر و يوجب الرجوع الى الصلاة الا انه مع ذلك لم يجعلوا له حكم الشك داخل الصلاة لانه لو شك قبل السلام لم يجزله أن يسأل أحدا فان فعل استأنف الصلاة قاله ابن حبيب وكذلك لو سلم على شك ثم سألهم وقاله ابن القاسم وأشهب وابن وهب وقال عبد الملك في الواضحة وكتاب ابن سحنون يجزيه وجه قول ابن القاسم ان حكم الشاك أن يبنى على يقينه ويتم صلاته فاذا سلم على شك فقد أبطل صلاته لانه تعدد الكلام وقطع الصلاة في وقت يلزمه التنادي فيها وجه قول عبد الملك انه سلام لوقارنه يتيقن بتمام الصلاة كملت الصلاة فاذا قارنه شك ثم يتيقن كمال صلاته وجب أن يكمل به الصلاة أهل ذلك من صلى ركعتين من الظهر ثم شك في الوضوء فأنم الصلاة على ذلك ثم يتيقن أنه على وضوء فأن صلاته تجزئه رواه عيسى عن ابن القاسم في العتية

(فصل) وقوله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين أخرين يقضى أحد أمرين اما أن يكون سلم ولم يقم من مكانه حتى قال له ذواليدن ما قال فن كان هذا حاله فذكر على تلك الهيئة التي كان عليها في صلاته فهذا ليس عليه من استئنا في الهيئة شيء وأما ان قام من مجلسه فعاد الى الجلوس لما علم بالسهم ثم قام الى صلاته بعد ذلك لانه تعطل من صلاته في حال جلوسه فكان قيامه في غير صلاة وقيامه للصلاة مستحق فيجب أن يعود الى الهيئة التي تعطل من صلاته فيها ثم يكون قيامه الى الركعة الثالثة وهو في صلاة وقد اختلف أصحابنا فبين سلم ثم قام من مجلسه فذهب ابن القاسم الى أنه يجلس ثم يقوم ويتم صلاته وقال ابن نافع لا يجلس وجه ما قاله ابن القاسم ما ذكرناه من ان النهوض مستحق عليه في نفس الصلاة وهو لم يفعله في الصلاة وبذلك احتج ابن القاسم لقوله هذا وجه ما قاله ابن نافع انه لم يقم ركعتين من أركان الصلاة والنهوض الى القيام ليس بمقصود وليس عليه فعله اذا فات محله بالقيام قال ابن حبيب ولو سلم من ركعة أو ثلاث ركعات دخل بأحرام ولم يجلس وهذا مطرد على مذهب ابن نافع ولا فرق بين أن يسلم من ركعة أو ركعتين لان الجلوس للركعتين قد انقضى والقيام من ركعتين كالقيام بعد السجود من ركعة (مسئلة) ويجوز للعالم اذا لم يفهم عنه الامام بالتسبيح موضع السهو أن يكلمه بذلك ويعلمه بموضع السهو ولا يفسد ذلك صلاته على نحو ما فعل ذواليدن في خبر أبي هريرة قال ابن القاسم سواء كان سهوا في ذلك في سلامه من اثنين أو غير ذلك من السهو وهذا المشهور من ماله وعليه تناظر شيوخنا بالعراق وقال سحنون انما يجوز ذلك فبين سها فسلم من اثنين على مثل خبر ذى اليدن وهذا الحكم مقصور عليه وقال عبد الله بن وهب وابن نافع لا يجوز لأحد أن يفعل مثل ذلك اليوم فان فعله أحد فلا إعادة عليه وقال ابن كنانة لا يجوز لأحد أن يفعله اليوم ومن فعله فعله الاعادة وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه ويحتمل عندى وجها آخر وهو أن يكون ذلك ممنوعا اليوم وأن يكون حكم الاجابة يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحبيكم ولم يخص صلاة من غيرها وقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على أبي اذ لم يحبه حين

دعاه وهو في الصلاة ونبهه على إباحة ذلك بالآية المذكورة فيكون قول ابن كنانة على هذا التأويل هو الظاهر والله أعلم (مسئلة) والتكبير للرجوع إلى الصلاة مستحق قاله ابن القاسم عن مالك وكل من جاز له أن يني بعد انصرافه بقرب ذلك فليرجع بإحرام وقال ابن نافع إن لم يكبر بطلت صلاته لأنه قد خرج عنها بالسلام فلا يعود إليها إلا بإحرام وحكى الشيخ أبو محمد نكتة عن بعض القرويين أنه إذا سلم من التين وذكر ذلك وهو جالس في مقامه لم يكن عليه أن يحرم إذا رجع إلى صلاته بالقرب لأنه لم ينصرف ولم يعمل عملاً وإنما حصل منه السلام فقط فهو كلام تكلم به في حال صلاته سهواً فإنه يتأدى من غير إحرام يجمده ولو ذكر ذلك وهو قائم لم ينصرف من موضعه لزمه أن يحرم كالمصرف وهذا الذي قال فيه نظرم مع مخالفته لقول مالك وابن القاسم وذلك أن السلام من الصلاة سهو على ضربين أحدهما أن لا يقصد التعلل فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ساهياً فهذا لا يحتاج إلى تجديد إحرام يعود به إلى صلاته لأنه لم يوجد منه التعلل منها والثاني أن يقصد بسلامه التعلل يظن أنه قد أكمل صلاته فهذا يحتاج إلى إحرام يعود به إلى صلاته لأنه لم يوجد والا كان بناؤه عارياً من الإحرام وأما الذي يتكلم ساهياً فلا يقصد التعلل من صلاته ولو قصد ذلك لا بطل صلاته وأما ما اعتبره من الفعل فإن الأفعال لا يقع التعلل بها فلا تأثير لها في وجوب الإحرام (فرع) ومتى يكبر حتى أبو محمد في نكتة عن ابن القاسم أنه يكبر ثم يجلس قال رواه بعض الاندلسيين ومعنى ذلك أنه لا يجوز له تأخير التكبير عن وقت ذكره وحكى ابن شبلون أنه يجلس أولاً ثم يكبر ووجه ذلك أنه يكبر على الحالة التي فارق عليها صلاته وهو الجوس وقال علي بن عيسى الطليطلي فحين ذكر بعد أن سلم وهو جالس أنه يكبر تكبيرة ينوي بها الرجوع إلى الصلاة ثم يكبر تكبيرة أخرى يقوم بها

(فصل) وقوله صلى ركعتين أخريين يفيد اعتداده بالركعتين الأوليين وإضافة الركعتين الأخريين إليهما لأن أحداً لا يشك أن الركعتين الأوليين اللتين صلى بعد سهوه غير الركعتين اللتين صلى قبله من جهة الفعل ولكنه لما جاز أن يصليهما على سبيل القضاء والبدل من الركعتين الأوليين وأن يصليهما على سبيل البناء عليهما وإضافة إليهما احتاج إلى أن يبين على أي وجه صلاهما (فصل) وقوله وسلم ثم كبر فجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم كبر فجد مثل سجوده أو أطول بيان واضح في أن السجدة كانتا بعد السلام من الصلاة وبيان واضح في مقدار سجوده فيها وانهما كسجوده في صلاته أو أطول وقدين مع ذلك الفصل بينهما والرفع من آخرهما ولم يذكر التشهد بعدهما ولا السلام منهما ويقضي ذلك التكبير في الخفض والرفع لسجود السهو وكذلك روى ابن القاسم عن مالك وروى علي بن زياد عن مالك أن الإمام يسمع من خلفه التكبير والسلام في سجدة السهو ويفعلون كفعله من مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحد أنه قال سمعت أبا هريرة يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم في ركعتين فقام ذو اليمين فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال أصدق ذو اليمين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين بعد التسليم وهو جالس بين أبو هريرة بهذا الحديث الصلاة التي حوت فيها قصة ذي اليمين أنها صلاة العصر وقد روى عنه أنه قال إحدى صلاتي العشي وقوله صلى الله عليه وسلم لذي اليمين لما قاله أقصرت الصلاة أم نسيت كل ذلك لم يكن بيان أنه لم ينسخ حكم الصلاة ولم يقصر

• وحدثنى عن مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى بن أبي أحد أنه قال سمعت أبا هريرة يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم في ركعتين فقام ذو اليمين فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال أصدق ذو اليمين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين بعد التسليم وهو جالس

منها فثبت بذلك عند ذى اليمين ومن معه من الصحابة القسم الآخر وهو انه نسي الا انه صلى الله عليه وسلم أخبر عن يقينه وما كان يعتقد انه فعله من اتمام الصلاة فقال ذوالالدين قد كان بعض ذلك يريد انه قد كان أحد الامر بن وهو النسيان وقوله صلى الله عليه وسلم اصدق ذوالالدين استبعاد لقوله وقطع منه انه لا يذهب على الجماعة لصحة في ذلك وقوله فأتتم ما بقى من الصلاة يقتضى اعتداده بما صلى منها ص ممالك عن ابن شهاب عن بكير بن سليمان بن أبي حشمة قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من إحدى صلاتي النهار الظهر أو العصر فسلم من اثنتين فقال له ذوالشمالين أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلاة وما نسيت فقال له ذوالشمالين قد كان بعض ذلك يا رسول الله وأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصدق ذوالشمالين فقالوا نعم يا رسول الله فأتتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقى من الصلاة ثم سلم ممالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سامة ابن عبد الرحمن مثل ذلك م ش قول ابن شهاب في هذا الحديث ذوالشمالين فيه نظر وقال ابن خزيمة ذوالشمالين عمر بن عمرو بن فضلة من خراعة حليف لبني زهرة بن كلاب قتل يوم بدر وذوالالدين هو اخرباق وهو غبر ذى الشمالين والجمع بينهما في حديث الزهري معا خالفه فيه الحفاظ من الرواة عن أبي هريرة محمد بن سيرين وأبوسفيان وغيرهما وكذلك رواه الحفاظ عن أبي سامة وبين هذا ان أباهريرة يقول في هذا الحديث صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك رواه أبو مصعب وغيره وهذا يقتضى مشاهدة أبي هريرة لهذه الصلاة وذوالشمالين قتل يوم بدر واسلام أبي هريرة بعد ذلك بأعوام جمة

(فصل) ولم يذكر ابن شهاب في حديثه هذا في الموطأ مسجود السهو وقد ذكره جماعة من الحفاظ عن أبي هريرة والأخذ بالرائد الأولى اذا كان راويه ثقة ص م قال مالك كل سهو كان نقصانا من الصلاة فان سجوده قبل السلام وكل سهو كان زيادة في الصلاة فان سجوده بعد السلام م ش هذا مذهب مالك ومن تبعه رحمهم الله وقال الشافعي السجود كله قبل السلام وقال أبو حنيفة السجود كله بعد السلام والدليل على أن سجود الزيادة بعد السلام حديث أبي هريرة المتقدم وهو نص فيما ذكرناه فان قيل يحفل أن يراد بذلك السلام الذي في التشهد فالجواب ان السلام اذا أطلق في الشرع وأضيف الى الصلاة اقتضى السلام من الصلاة لانه لا خلاف انه الاظهر فيه فيجب أن يحمل عليه حتى يدل الدليل على خلافه م وجواب ثان وهو انه لو تساوى مع الاطلاق لكان قوله بعد السلام يقتضى استغراق جنس السلام فيجب أن يكون السجود بعد كل ما ينطلق عليه هذا الاسم والدليل على ذلك من جهة المعنى أن سهو الزيادة لا يجوز أن يوجب سجود سهو فيها لان النقص انما يدخل في الصلاة بالزيادة في فعلها فلا يصح أن يزال ذلك النقص ويجبر بزيادة أخرى لانها من جنس ما أدخل النقص فيها (فرع) اذا ثبت ذلك فهل يعمر لهما أولا عن مالك في ذلك روايتان م احدهما انه يحرم لهما م والثانية نفي ذلك وفي العتية من رواية عيسى لا يحرم لهما قال ثم رجع ابن القاسم فقال لا يرجع اليهما الا باحرام وجه الرواية الاولى أن سجود السهو بعد السلام صلاة في نفسها لانها تقتضى طهارة وتفعل بعد شهر من السهو ويسلم منها فوجب أن يكون التكبير في أولها تكبيرا حرام وأن تقتضى النية كسائر الصلوات وجه الرواية الثانية ان هذا سجود يفعل خارج الصلاة مفردا كسجود التلاوة (فرع) ومذهب مالك أنه يشهد لهما ويسلم

م وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن بكير بن سليمان بن أبي حشمة قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من إحدى صلاتي النهار الظهر أو العصر فسلم من اثنتين فقال له ذوالشمالين أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلاة وما نسيت فقال له ذوالشمالين قد كان بعض ذلك يا رسول الله وأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصدق ذوالشمالين فقالوا نعم يا رسول الله فأتتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقى من الصلاة ثم سلم ممالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سامة ابن عبد الرحمن مثل ذلك قال مالك كل سهو كان نقصانا من الصلاة فان سجوده قبل السلام وكل سهو كان زيادة في الصلاة فان سجوده بعد السلام

وقال الحسن البصري لا يتشهد بدها والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما روى عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر فسلم من ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام اليه رجل يقال له الخرباق وكان في يديه طول فقال يا رسول الله فذكر له صنيعة فخرج غضباً فأتى جرداءه حتى انتهى إلى الناس فقال أصدق هذا فقالوا نعم فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم وهذا نص في السلام بعد سجدتي السهو والتين بعد السلام ومن جهة المعنى أن السجود إذا كان شفعاً لم يكن إلا في صلاة وكل موضع شرع فيه السجود في غير صلاة فأنما شرع وتر السجود التلاوة وسجود الشكر عند من رماه فثبت أنه في صلاة فإنه لا يتصل منها إلا بسلام بعده كسجود الصلاة (فرع) إذا ثبت ذلك فقد اختلف قول مالك رحمه الله في صفة السلام منها فروى عنه ابن القاسم وعلي بن زياد أنها في السر والاعلان كسائر الصلوات وروى عن مالك أنه يسر ولا يجهر بها ووجه الرواية الأولى أنه سلام عقب سجود سهو فجاز أن يجهر به كسلام الصلاة نفسها بعد سجدتي السهو قبل السلام ووجه الرواية الثانية أنها صلاة يقتصر فيها على ركن واحد من أفعال الصلاة فكانت سنة السلام منها الاسرار كصلاة الجنائزة والخلاف في الجنائزة كالخلاف في هذا وسيأتي بعده إذا ذكر السجود لسهو النقص والدليل على أنه قبل السلام

تمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته

ص مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدركم صلى أن لا تأم أربعة فليصل ركعة ويسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فإن كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بهاتين السجدتين وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان شك قوله إذا شك أحدكم في الصلاة فلم يدركم صلى يدل على أن السهو والشك يقع منافي الصلاة مع أدائها وإن ذلك لا يمنع صحتها التعذر الاحتراز منه وقوله فليركع ركعة وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ظاهره خلاف ما روينا من حديث أبي هريرة وعمران بن حصين أن السجود في السهو بالزيادة بعد السلام وكذلك في حديث عبد الله بن مسعود ولنا في ذلك طريقان أحدهما الترجيح والثاني الجمع بين الحديثين فأما الترجيح فلنا أخبار كلها صحاح ولا اضطراب في أساسها وخبرهم مضطرب الإسناد لأن مالكاً وأكثر الحفاظ على إرساله وقد اضطرب في أسناده فرواه ابن بلال وغيره عن عطاء عن أبي سعيد ورواه الله راوردى وغيره عن عطاء عن ابن عباس فكان ما تعلقنا به أولى لسلامته روايته من الاضطراب والوجه الثاني أن خبر عطاء رواه واحد والاخبار التي تعلقنا بها رواها جماعة من أئمة الصحابة والتعلق بخبرهم أولى لأن السهو عن الجماعة أبعد والوجه الثالث أن رواة ما تعلقنا به أثبت لأن علقمة ومحمد بن سيرين أثبت من عطاء فكان التعلق بروايتهما أولى وأما الجمع بين الحديثين فأنما يجمع بينهما على أن المراد بالسلام في حديث أبي هريرة وابن مسعود وعمران بن حصين السلام من الصلاة والسلام المذكور في حديث عطاء سلام التشهد وقد أطلق النبي صلى الله عليه وسلم اسم السلام وهو في قوله عليه السلام والسلام كما قد علمتم ووجه ثان وهو أن قوله في حديث عطاء فليركع ركعة ويسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم يحتمل أن يريد به مجرد الصلاة لأنه نص ما يفعله من الركوع والسجود والجلوس والسلام فكان حل الحديثين على ذلك أولى من أطراح أحدهما

تمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته

وحدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدركم صلى أن لا تأم أربعة فليصل ركعة ويسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فإن كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بهاتين السجدتين وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان

(فصل) وقوله فان كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بماتين السجدة بن علي ما قدمنا من التأويل يجعل أن يكون الراوي قد ترك ذكر سجدة السهو ثم أشار إليها بقوله شفعها بماتين السجدة بن ويقوم ذلك مقام ذكرهما والله أعلم فعلى هذا يجعل أن يريد أن الصلاة مبنية على الشفع فان دخل عليها ما يوترها من زيادة وجب اصلاح ذلك بما شفعها ويجب أن يكون ذلك على وجه يأمن أن يكون ما راد به الشفع يوتر الصلاة ولا يكون ذلك الا بان تكون السجدة ثانيا خارج الصلاة لان ما يقع به الشفع يقع به الوتر فلو كانت السجدة ثانيا داخل الصلاة لم يأمن أن يكون على شفع فينقلها ذلك الى الوتر فوجب لذلك أن تكون السجدة ثانيا خارج الصلاة فان كانت خارج الصلاة لم يقع بها شفع كما أنه لا يقع بها وتر وان كانت الصلاة شفعها فالجواب ان هذا غير صحيح لان ما يفعل خارج الصلاة يجبر الصلاة ولا يؤثر في نقصها وافسادها الا ترى ان من سلم متيقنا تمام صلاته ثم يتيقن انه سمع من اثنين فرجع الى صلاته فصلاها على ما بدله فانه يحبر بذلك نقص صلاته ويحقها فان ذكر بعد اتمامها أو قبل ذلك انه قد كان اتم صلاته أو لا لم يؤثر هذا في نص صلاته ولا في افسادها ولا وجب عليه سجود سهو لشي من زيادته ثلاث

(فصل) وقوله ان كانت رابعة فالسجدة ثانيا دليل أيضا على ان السهو بعد السلام وأن السلام المذكور في الحديث هو سلام التشهد لان رغيمة الشيطان انما يصح بعد تمام العبادات وبعدها ان يؤمن من افساده اياها بالسهو وغيره وقد نال محمد بن يحيى بن عمر بن لباة بطاهر هذا الحديث فقال ان السجود والسهو المتيقن انه نقص والسهو المشكوك فيه قبل السلام وانما يسجد بعد السلام من يتيقن الزيادة ص مالك عن عمر بن محمد بن زيد عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول اذا شك أحدكم في صلاته فليتوخ الذي يظن انه نسي من صلاته فليصله ثم ليسجد سجدتي السهو وهو جالس ش قوله رضى الله عنه فليتوخ الذي يظن انه نسي من صلاته فليصله علق الاعادة بالظن ولم يذكر التجوز وان كان حكمه في ذلك حكم غلبة الظن وانما يحتد من صلاته بما يتيقن اداءه له هذا مذهب مالك وأصحها وقال ابو حنيفة يرجع الى غالب ظنه فان غلب على ظنه انه صلى أربعاً لم يصل خامسة وان غلب على ظنه انها ثلثة صلى رابعة وبذلك دليل على ما نقله حديث عطاء المتقدم ذكره وهو نص فيما ذهب اليه مالك رحمه الله وقد أسنده سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم ودليلنا من جهة المعنى ان الصلاة متيقن تعلقاتها بالذمة فلا تبرأ الذمة منها الا بيقين (مسئلة) ويلزم الشاك في الصلاة ان يتذكر ما لم يطل ذلك فان تذكره والابن على اليقين والغي الشك وهل يلزمه سجود سهو لتذكره أم لا فاعمال الصلاة على ضربين ضرب في تطويله قرب في كالقيام وار كوع والسهو والجلوس فهذا ليس في تطويله لذلك سجود سهو قاله ابن القاسم وأشهب قال سحنون في الجلوس الآن يخرج عن حده فيسجد لسهو وأما ما اقرب في تطويله كالجلوس بين السجدة بين أو المستوفى للقيام على يديه وتركيبه فقد قال مالك من أطال التذكر على ذلك فليس عليه سجود سهو لان الشك بانفراده لا يوجب سجود سهو وتطويل ذلك الفعل على وجه الهمد فلا تعاقبه بمجهود السهو وقال أشهب يسجد لسهو لانه انما طوله بالشك ولا قرب في تطويلها فلزم بذلك سجود السهو

(فصل) وقوله فمجد سجدتي السهو وهو جالس يعني قبل قيامه وزواله عن مصلاه ويجعل ان يريد بذلك أن اندخل فيها لا يكون الامن جالس وكذلك الانفصال عنها ولا ينقطع لها من قيام كما

وحدثنى عن مالك عن
عمر بن محمد بن زيد عن
سالم بن عبد الله أن عبد الله
ابن عمر كان يقول اذا شك
أحدكم في صلاته فليتوخ
الذي يظن أنه نسي من
صلاته فليصل ثم ليسجد
سجدتي السهو وهو جالس

يفعل في سجود التلاوة من قرأها وهو قائم في الصلاة أو غيرها ص **ع** مالك عن عفيف بن عمرو السهمي عن عطاء بن يسار أنه قال سألت عبد الله بن عمرو بن العاصي وكعب الأحبار عن الذي يشك في صلاته فلم يدركم صلى أثلاثاً ثم أربعا فكلاهما قال ليصل ركعة أخرى ثم ليسجد سجدتين وهو جالس **ش** جواب عبد الله بن عمرو وكعب الأحبار في هذا الحديث على ما قدمناه من مذهب مالك وهو أن شاء الله تقرير قول عبد الله بن عمرو وهذا يدل على اتصال عمل الصلابة به ص **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن النسيان في الصلاة قال ليتوخ أحدكم الذي يظن أنه نسي من صلاته فليصله **ش** وهذه الرواية مثل رواية سالم إلا أنه لم يذكر سجود السهو وهو والله أعلم بمعنى ما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو وكعب

ع من قام بعد الإمام وفي الركعتين **ع**

ش معنى قوله بعد الإمام يريد أن قام ركوع صلاته وسجودها وهو أن يقوم من الرابعة إلى الخامسة ساهيا وقوله أو في الركعتين يعني أن يقوم منهما ولا يجلس الجلسة الأولى ص **ع** مالك عن ابن شهاب بن الأعرج عن عبد الله بن بختينة أنه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام ولم يجلس فقام الناس معه فامضى صلاته ونظروا تساهيه كبر ثم سجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم **ش** وقوله ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه يحذف أمرين أحدهما أن يكونوا قد عمووا حكم هذه الحادثة وأنه إذا استوى قائما لا يرجع إلى الجلسة الأولى لأنها ليست من الفرائض ولا محال للفرص أو يكونوا لم يعلموا فسبحوا به فأشار إليهم أن قوموا وقدر في حديث المغيرة بن شعبه أنه قام من ركعتين فسبحوا به فأشار إليهم أن قوموا ثم قال هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم (مسئلة) وفي ذلك ثلاث مسائل أحداها أن يسبحوا به وقد شرع في القيام ولم يتفصل عن الأرض والثانية أن يتفصل عن الأرض ولم يستوعب قيامه والثالثة بعد أن يستوعب القيام فاما إذا سبحوه قبل أن يفارق الأرض فانه يرجع ولا يسجد عليه وأما إذا سبحوه بعده أن يفارق الأرض ولم يستوعب القيام فانه يرجع وعليه سجود السهو للزيادة بعد السلام رواه ابن حبيب عن مالك وقال ابن القاسم عن مالك لا يرجع بعد أن يفارق الأرض وجه الرواية الأولى أنه يرجع ما لم ينشئ ركنا من أركان الصلاة وهو الوقوف وما قبل ذلك فليس بركن فلا يمنع من الرجوع إلى محل الجلوس ووجه رواية ابن القاسم أن المحل قد فات بالانتقال عن هيئته (مسئلة) فاما إذا سبحوه بعد أن يستوي قائما فلا يرجع إلى الجلوس لأنه قد فات محل الجلسة وتلبس بركن من أركان الصلاة وهو الوقوف فان رجع فهل تفسد صلاته أم لا قال ابن القاسم وشبهه علي بن زياد لا تفسد عليه صلاته وقال ابن معنون تفسد صلاته وجه قول ابن القاسم أنه لم يحل بينه وبين محل الجلوس ركن من أركان الصلاة فلم تفسد صلاته بالجلوس كما لو رجع إلى الجلوس قبل استوائه ووجه قول محمد بن عمار ممنوع من الجلوس فوجب أن تبطل صلاته كما لو رجع بعد الركوع (فرع) فإذا قلنا أن صلاته لا تفسد بالرجوع فهل يسجد قبل السلام أو بعده قال ابن القاسم يسجد بعد السلام وقال علي بن زياد وأشبه يسجد قبل السلام

ع وحدثنى عن مالك عن عفيف بن عمرو والسهمي عن عطاء بن يسار أنه قال سألت عبد الله بن عمرو بن العاص وكعب الأحبار عن الذي يشك في صلاته فلم يدركم صلى أثلاثاً ثم أربعا فكلاهما قال ليصل ركعة أخرى ثم ليسجد سجدتين وهو جالس **ع** وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن النسيان في الصلاة قال ليتوخ أحدكم الذي يظن أنه نسي من صلاته فليصله **ع** من قام بعد الإمام أو في الركعتين **ع** وحدثنى يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن بختينة أنه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه فامضى صلاته ونظروا تساهيه كبر ثم سجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم

(فصل) وقوله فامضى صلاته ولم يبق إلا أن يسلم يحتمل أن يريد به أنه قضى الصلاة التي هي الدعاء وصار من وراءه ينتظر أن تسلمه كبر ثم يسجد ويحتمل أن يريد بالصلاة الأفعال والأقوال

التي ينطلق عليها هذا الاسم في عرف الشرع ويكون معنى قضى صلاته قارب قضاءها واني بجميعها غير التسليم

(فصل) وقوله كبر يقتضي ان سجود السهو قبل السلام يكبر له ووجه ذلك انه انتقال من حال الى حال في نفس الصلاة وذلك مما شرع فيه التكبير

(فصل) وقوله ثم سجدة سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم نص في انه سجدة لسهو قبل التسليم لما كان مقتضى سهوه النقص مما سن في الصلاة وهو الجلوس الاولي وبهذا قال مالك وقال ابو حنيفة يسجد مثل هذا بعد السلام والدليل على ما نقوله هذا الحديث هو نص في موضع الخلاف ودليلنا من جهة المعنى ان هذا جبران للنقص الواقع في العبادة فوجب ان يكون فيها كهي المتعة والقرآن في الحج (مسئلة) وان كانت سجدة السهو قبل السلام فهل يادله التشهد ام لا في ذلك عن مالك روايتان وجه قوله يعادان هاتين سجدة في الصلاة فكان من ستم ان لا يسلم منهما الا بعد تشهد سجدة في الصلاة ووجه الرواية الثانية ان سنة الصلاة لا يتكرر التشهد في ركعة واحدة واذا أعدنا التشهد بعد سجدة السهو فقد كررناه في ركعة واحدة وذلك مخالف لسنة الصلاة (مسئلة) ولا احرام لسجدة السهو قبل السلام حتى ذلك ابن المواز ووجهه ان كل سجود في نفس الصلاة فانه لا يختص باحرام كسجود التلاوة (مسئلة) ومن انصرف من صلاته فذكر سجدة السهو قبل السلام بالقرب قال ابن المواز يسجد هما في موضع ذكر ذلك الا في الجمعة فلا يسجد هما الا في المسجد وكذلك في السلام وغيره وان اتم ذلك في غير المسجد لم تجز الجمعة قال الشيخ ابو محمد يريد سجود السهو قبل السلام ووجه ذلك انه سجود من نفس صلاة الجمعة قبل التحلل منها فلا يكون الا في موضع الجمعة كسجود الصلاة وقد قال الشيخ ابو اسحق في الراجح يوم الجمعة يتم في غير الجامع لا إعادة عليه ص مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن هرم عن عبد الله بن يحيى انه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فقام من اثنتين ولم يجلس فيهما فمضى صلاته سجدة سجدتين ثم سلم بعد ذلك ش بين يحيى بن سعيد في حديثه ان الصلاة صلاة الظهر وقوله فلما قضى صلاته سجدة سجدتين يريد انقضت أفعان صلاته ولم يبق له الا التحلل منها وقد بين ذلك ابن شهاب بقوله وانظرنا تسلمه وقوله سجدة سجدتين يريد لسهو ثم سلم بعد ذلك ذكر السلام من الصلاة ولم يذكر التشهد من سجدة السهو قبل السلام وقد تقدم الكلام في ذلك ص مالك فمضى صلاته فقام بعد اتمامه الاربع فقرأ ثم ركع فمارفعا رأسه من ركوعه ذكر انه قد كان اتم انه يرجع فيجلس ولا يسجد ولو سجداً احدي السجدتين لم أر ان يسجد الاخرى ثم اذا قضى صلاته فلا يسجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم ش هذا الذي ذكره مالك مما لا اختلاف فيه نعلمه لان فرض الصلاة أربع ركعات فاذا زادها فهو في نفس الزيادة وجب عليه الرجوع عنها متى ما ذكر قبل الركوع وبعده وبين السجدتين وعلى أي حال ذكر ذلك كان عليه الترك لما هو فيه من العمل والاخذ بما بقي عليه من تشهده ولذلك قال قضى صلاته يريد اتم ما في عليه منها من جالس وتشهد وسلام وسجد سجدتين يريد لسهو بعد السلام

في النظر في الصلاة الى ما يشغلك عنها

ص مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت أهدى

* وحدثنى عن مالك عن

يحيى بن سعيد عن عبد

الرحمن بن هرم عن عبد

الله بن يحيى أنه قال صلى

لنا رسول الله صلى الله

عليه وسلم الظهر فقام من

اثنتين ولم يجلس فيهما فلما

قضى صلاته سجدة سجدتين

ثم سلم بعد ذلك قال مالك

فحين سها في صلاته فقام

بعد اتمامه الاربع فقرأ

ثم ركع فمارفعا رأسه من

ركوعه ذكر انه قد كان

اتم انه يرجع فيجلس ولا

يسجد ولو سجداً احدي

السجدتين لم أر ان يسجد

الاخرى ثم اذا قضى صلاته

فلا يسجد سجدتين وهو

جالس بعد التسليم

في النظر في الصلاة الى

ما يشغلك عنها

* وحدثنى يحيى عن مالك

عن علقمة بن أبي علقمة

عن أمه أن عائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

قالت أهدى

أبوجهم بن حذيفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم خيمة شامية لها علم مشهد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردني هذه الخيمة إلى أبي جهم فأتى نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتني **ش** الخيمة كساء صوف بقيق يكون له في الأغلب علم وكانت من لباس أشرف العرب وشهوده صلى الله عليه وسلم فيها الصلاة بدل على جواز الصلاة بها وذلك لمعنيين أحدهما أن الصوف والشعر لا ينجس بالموت والوجه الثاني أن ذبايح أهل الكتاب حلال لنا وهم كانوا سكان الشام في ذلك الوقت فيحصل ما ورد من جهتهم على ذلك كما لم يعلم أن ذلك كان عليهم

(فصل) وقوله فلما انصرف قال ردني هذه الخيمة إلى أبي جهم دليل على جواز رد الهدية إلى مهيها باختيار المهي إليه وقوله فأتى نظرت إلى علمها في الصلاة يحفل معنيين أحدهما أنه بين علمه ردها ليقضى به في ترك لباسها من غير تحریم والثاني على وجه التأنيس لأبي جهم في رد هديته إليه وقد بين أن الفتنة لم تقع وأن صلاته صلى الله عليه وسلم كملت قوله فكاد يفتني **ص** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خيمة لها علم ثم أعطاها لأباجهم وأخذ من أبي جهم انجانية له فقال يا رسول الله ولم فقال أتى نظرت إلى علمها في الصلاة **ش** لباسه صلى الله عليه وسلم الخيمة دليل على إباحة لبسها وإن كان لها علم والانجانية والانجاني كساء صوف غليظ إن أردت الثوب والكساء ذكرت وإن أردت الرفعة والخيمة أنت قال ثعلب يقال انجانية فتح الباء وكسرها في كل ما كثف والتف يقال شاة انجانية إذا كان صوفها كثيرا ملتفا وقال ابن قتيبة انما هي منجاني ولا يقال البجاني انما هو منسوب إلى منبج وقتعت بأؤه في النسب لانه خرج مخرج منظراني ومجراي والذي قاله ثعلب أظهر والنسب إلى منبج منبجي

(فصل) وقوله اعطاها لأباجهم وأخذ من أبي جهم انجانية له يقتضي المعاوضة وإن كان أصلها التبسط على من علم انه يسعف رغبته ولا يردار دته فإن كان هذا الحديث الاول الذي روي به علقمة في أن أصل الخيمة من عند أبي جهم اهداها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فانه يدل على أن الإنسان أن يشتري ما أهده من المهدى له وغيره بخلاف الصدقة التي يكره للتصدق بها أن يشتريها بالمنع النبي صلى الله عليه وسلم عمر أن يشتري الفرس الذي كان حمل عليه في سبيل الله

(فصل) وقول أبي جهم يا رسول الله ولم سؤال عن معنى كراهيته للخيمة مخافة أن يكون حدث فيها تحریم لبسها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتى نظرت إلى علمها في الصلاة وهذا يدل على كراهية الاشتغال عن الصلاة بالنظر إلى غيرها يقبله فيمادون تكلف ولا قصد ولا امتناع من كل ما يشغل فيها والقصد إلى التفرغ لها والاقبال عليها وإن لم يحرم علينا أن نلبس من الثياب خبرها ولا ما يمكن أن ينظر إليه في الصلاة فلذلك لم يمنع أباجهم من لبسها ويحفل أن يفعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لأحد معنيين أحدهما أن يكون قد فرض عليه من ذلك ما لم يفرض على غيره والثاني أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يأبى بالصلاة على كل وجوهها ويزيل عن نفسه كل ما يكون سببا لادخال النقص فيها بالشغل عنها وإن لم يكن ذلك واجبا فهو مندوب إليه **ص** مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن أباطحة الانصاري كان يصلي في حائطه فطار دسبي فطفق يتردد يا نفس مخرجا فأعجبه ذلك فجعل يتبعه بصره ساعة ثم رجع إلى صلاته فاذا هو لم يدركه صلى فقال لقد أصابني في حائطه من الفتنة وقال يا رسول الله هو صدقة لله فضعه حيث شئت

أبوجهم بن حذيفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم خيمة شامية لها علم مشهد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردني هذه الخيمة إلى أبي جهم فأتى نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتني **ش** الخيمة كساء صوف بقيق يكون له في الأغلب علم وكانت من لباس أشرف العرب وشهوده صلى الله عليه وسلم فيها الصلاة بدل على جواز الصلاة بها وذلك لمعنيين أحدهما أن الصوف والشعر لا ينجس بالموت والوجه الثاني أن ذبايح أهل الكتاب حلال لنا وهم كانوا سكان الشام في ذلك الوقت فيحصل ما ورد من جهتهم على ذلك كما لم يعلم أن ذلك كان عليهم

انساق الفضل واتصال جرائدها بالتنسبها كانت تمنع الدبسي من الخروج فجعل يتردد يطلب المخرج
فراى ذلك أبوطلة فاتبعة بصممه اتباع المعرو وبصلاح ماله وحسن اقباله وتنعمه فشفله ذلك عما
هو فيه من صلاته

(فصل) وقوله ثم رجع الى صلاته معناه رجع الى الاقبال عليها وتفرغ نفسه لانها ما فاذا هو
لا يدري كم صلى لانه نسي ذلك بنظره الى الدبسي فقال لقد أصابتني في مالى هذا فتنة أصل الفتنة في
كلام العرب الاختبار قال الله تعالى وقتناك فتقنا معناه والله أعلم اختبارناك اختبارا الآن لفظ
الفتنة اذا أطلق فانما يستعمل غالبا فيمن أخرجه الاختبار عن الحق يقال فلان مفتون بمعنى انه
اختبر فوجد على غير الحق فعنى قوله أصابتني فتنة أى اختبرت بهذا المال فغفلتني عن الصلاة
وتكون الفتنة معنى الميل عن الحق قال الله تعالى وان كادوا ليقتنوك عن الذي أوحينا اليك
معناه يميلونك فيكون معنى أصابتني فتنة أى أصابتني من بهجة هذا المال ما مالى عن الاقبال
الى صلاتي وتكون الفتنة أيضا الاحراق يقال قتلت الرغيف اذا أحرقتة قال الله تعالى يوم هم على
النار يفتنون أى يحرقون واللغة المشهورة قتلت الرجل وأهل نجد يقولون أفتنت الرجل لما
أصابته أباطلة الفتنة في ماله جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له الذى أصابه في حائطه من
الفتنة وقال يا رسول الله هو صدقة لله بر بد بذلك انراج ما فتى به من ماله وتكفيرا شغاله عن صلاته
وهذا يدل على ان مثل هذا كان يقل منهم ويعظم في نفوسهم فكيف عن يكثر ذلك منه تنمى الله
زنا بفضلته وفي الجمله أن الاقبال على الصلاة وترك الالتفات فيها ما مور به من أحكامها قال مالك في
العنتية في قول الله تعالى والذين هم في صلاتهم خاشعون قال الاقبال عليها واخشوع فيها وقد كره كل
ما يكون سببا الى الالتفات فيها قال مالك ولذلك كره الناس تزويق المسجد بالذهب والفضة
والنسيغساو وأولوا انه يشغل الناس في صلاتهم

(فصل) وقوله هو صدقة لله ضعه حيث شئت يقتضى الصدقة برقية المال وانما صرف ذلك الى
اختيار رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمه بأفضل ما تصرف اليه الصدقات وحاجته الى صرفها
في وجوهها ص م مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن رجلا من الانصار كان يصلى في
حائطه بالقف وادمن أودية المدينة في زمن التمر والتخل قد ذلت في مطوقة بشرها فنظر اليها
فأعجبه ما رأى من ثمرها ثم رجع الى صلاته فاذا هو لا يدري كم صلى فقال لقد أصابتني في مالى هذا فتنة
فجاء عثمان بن عفان وهو يومئذ خليفة فذكر له ذلك وقال هو صدقة فاجعله في سبل الخير فباعه
عثمان بن عفان بخمسين ألفا فسمى ذلك المال الخمسين م ش قوله بالقف القف ما صلب من
الارض واجتمع وأصل القفوف الاجتماع ومنه قفا شجرة أى اجتمع وتقبض وقوله قد ذلت قال
محمد بن عيسى معنى ذلت مالت الثمرة بعراجينها فبرزت وصارت كالطوق للخلعة وقال ابن مزين
معنى ذلك ان الغل تجتمع عراجينها يجعل أو ثمر في ثمره قنين للخرص وغير ذلك وقيل معناه
ان الثمرة تنقل عراجينها لتثمر وروى عيسى انهم كانوا يفعلون ذلك ليتمكن الخرص وقال القاضي
أبو الوليد رضى الله عنه والظاهر عندى في ذلك ان الثمرة اذا عظمت وبلغت حد النضج ثقلت
فالت بعراجينها فهو معنى تذليلها وهو فيما يقع في نفسى معنى قوله تعالى وذلت قطوفها تذليلا
(فصل) وقوله هو صدقة هذه اللفظة بانفرادها تقتضى البر وان لم يقل صدقة لله ولذلك من صدق
على ابنه لم يكن له اعتصار صدقة بخلاف الهبة فان له اعتصارها حتى يقول هبة لله وتغارق الصدقة

هو حدثني عن مالك عن
عبد الله بن أبي بكر أن
رجلا من الانصار كان يصلى
في حائطه بالقف وادمن
أودية المدينة في زمان التمر
والتخل قد ذلت وهي
مطوقة بشرها فنظر اليها
فأعجبه ما رأى من ثمرها
ثم رجع الى صلاته فاذا هو
لا يدري كم صلى فقال لقد
أصابتني في مالى هذا فتنة
فجاء عثمان بن عفان وهو
يومئذ خليفة فذكر له
ذلك وقال هو صدقة
فاجعله في سبل الخير فباعه
عثمان بن عفان بخمسين
ألفا فسمى ذلك المال
الخمسين

الهمة في موضع آخر وهو انه اذا قل صدقة ولم يبين المتصدق عليه كملت الصدقة ولم تفتقر الى ذكر المتصدق عليه والهمة تفتقر الى ذكر الموهوب له وقال عبد الملك ان في هذا الحديث دليلا على ان من تصدق بشئ معين من ماله وان كان أكثر من الثلث فانه يزمه وليس ذلك بين لانه ليس في الحديث ما يدل ان ما أخرجه كان أكثر من ثلث ماله ولو عرفوا ذلك فليس في الحديث ما يدل على انه أكرم ذلك وحكم عليه به مع امتناعه منه

﴿ العمل في السهو ﴾

ص م مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان أحدكم اذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى فاذا وجد ذلك أحدكم فليجهد سجدتين وهو جالس م ش لم يذكر في هذا الحديث ما يعمل عند شكه في صلاته من البناء على يقينه أو غير ذلك ويحتمل أن يكون ذلك موافقا لحديث أبي سعيد فيكون الأخذ بالأنف المفسر أولى وقد ذهب بعض المفسرين لهذا الحديث الى ان هذا في المستكح وقال انه لو كان حكما حكم حديث أبي سعيد فمن يصح منه اليقين لوجب أن يذكره لان هذا موضع تعلم فلا يجوز أن يغفل فيه ببعض المقصود وهذا ليس بين لان هذا يزمه فيما رعاه من الاستكح لان لمن خالفه أن يقول هذا موضع تعلم فلأراد به المستكح لوجب أن يبينه وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قد بينه ولكنه حفظه بعض الرواة ونسبه بعضهم فيؤخذ برواية من حفظه والمواب أنه محمول على كل ساء وان حكمه السجود يرجع في بيان حكم المصلي فيما شك فيه وفي موضع سجوده من صلاته الى سائر الأحاديث المفسرة ص م مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني لانسى أو أنسى لاسن م ش قوله صلى الله عليه وسلم اني لانسى أو أنسى لاسن ذهب بعض المفسرين الى أن أول الشك وقال عيسى بن دينار وان نافع ليست للشك ومعنى ذلك أنسى أنا أو ينسيني الله تعالى ويحتاج هذا الى بيان لانه أضاف أحد النسيانين اليه م والثاني ان الله تعالى وان كنا نعلم انه اذا أنسى فان الله تعالى هو أنساه أيضا وذلك يحتمل معنيين م أحدهما أن يريده لانسى في اليقظة أو أنسى في النوم لان النبي صلى الله عليه وسلم لا ينام قلبه وان نام عن صلاة أو غيرها فاما هو بمعنى النسيان فأضاف النسيان في اليقظة اليه لانها حال التمرز في غالب الأحوال الناس وأضاف النسيان في النوم الى غيره اما لانها كانت حالا يمكن فيها التمرز ولا يمكن فيها ما يمكن في حال اليقظة والوجه الثاني انه يريد اني لانسى على حسب ما جرت به العادة من النسيان مع السهو والذهول عن الامر أو أنسى مع تذكر الامر والاقبال عليه والتفرغ له فأضاف أحد النسيانين الى نفسه لما كانه بعض السبب فيه وأضاف النسيان الآخر الى غيره لما كان كالمضطرب اليه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس لأحدكم ان يقول نسيت آية كيت وكيت بل هو نسى فني ان يضيف الانسان النسيان ها هنا الى نفسه وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود وانما أنا بقصر أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني فيحتمل أن يكون معنى الحديث الاول ما كان ينسخ من القرآن بالنسيان ينساه جميع الناس فلا يبقى في حفظ أحد فيكون ذلك نسغله ويكون معنى الحديث الآخر النسيان المعتاد من السهو المعتاد في الصلاة وما جرى مجراه

(فصل) وقوله لاسن يريد لارسم لكم النسيان والسهو وما يتلحق به من افساد العبادة أو اذخال

﴿ العمل في السهو ﴾
 • حدثني يحيى عن مالك
 عن ابن شهاب عن أبي
 سلمة بن عبد الرحمن بن
 عوف عن أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ان أحدكم اذا قام
 يصلي جاءه الشيطان فلبس
 عليه حتى لا يدري كم صلى
 فاذا وجد ذلك أحدكم
 فليجهد سجدتين وهو
 جالس م وحدثني عن
 مالك انه بلغه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 اني لانسى أو أنسى لاسن

النقص فيها وما يجب لذلك من سجود أو غيره ص **﴿** مالك أنه بلغه أن رجلاً سأل القاسم بن محمد فقال أني أهم في صلاتي فيكثر ذلك علي فقال القاسم امض في صلاتك فإنه لن يذهب عنك حتى تنصرف وأنت تقول ما أتممت صلاتي **﴿** ش هذا القول من القاسم بن محمد الذي يستكحه السهو والوهم فلا يكاد يثبت له يقين وذلك أن الساهي على ضربين ضرب يمكنه التيقن لأن السهو يقع منه نادراً وضرب يكثر منه السهو حتى لا يكاد يحصل له يقين فهذا من باب الوسواس **﴿** فأما الأول فقد ذكرنا حكمه قبل هذا **﴿** وأما الثاني فإنه يقال له امض على صلاتك ولا تلتفت إلى السهو لأنه لو أراد البناء على اليقين لم تتم له صلاة وهل يسجد أم لا روى ابن نافع وأبو مصعب عن مالك لا يسجد وقال مالك في المختصر الكبير وإن سجد بعد السلام فحسن وقال ابن حبيب في واخوته يسجد ورواه ابن القاسم عن مالك وجهر رواية المدنيين أنه لما استكحه السهو واستكحا وجب اطراحه وجب أيضاً أن يطرح ما يوجب من سجود السهو وجهر رواية ابن القاسم أن هذا سهو في الصلاة وجب أن يعبر نقصه بالسجود كالنادر (فرع) فإذا قلنا برباية السجود ففي يسجد روى ابن القاسم عن مالك يسجد بعد السلام وقال ابن حبيب يسجد قبل السلام وجهر رواية ابن القاسم أن سهوه زيادة في صلاته وسجوده ترغيم للشيطان ولأنه لا تجوز بالنقص ولو كان له تأثير لم أجزأ عنه السجود لأنه يجوز نقص ما لا يجرى عنه السجود **﴿** وجه قول ابن حبيب أن المصلي يجوز النقصان ويجوز الزيادة فوجب أن يقلب حكم النقصان كما لو تيقننا (مسئلة) وهما ناقصان من كثرة السهو حكاه ابن المواز عن مالك أنه قال فيمن يلزمه السهو ويكثر عليه ينسى ولا يسجد لسهوه قال محمد يريد لأنه قد استكحه السهو وأما الذي يكثر عليه الشك فلا يدرى أسها أم لم يسهه إلا أنه يخاف أن يكون قد سهوا ونقص فهذا لا ينسى ويجزى سجود السهو بعد السلام ففرق بين من يتيقن السهو وبين من يجوز به فجعل من يتيقن يلزمه أتياه ومن يجوز به يسجله ولا يكمله والله أعلم

﴿ العمل في غس يوم الجمعة **﴿**

﴿ وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رجلاً سأل القاسم بن محمد فقال أني أهم في صلاتي فيكثر ذلك علي فقال القاسم بن محمد امض في صلاتك فإنه لن يذهب عنك حتى تنصرف وأنت تقول ما أتممت صلاتي **﴿** يوم الجمعة **﴿** وحدثنى يحيى عن مالك عن سمى مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة

ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون له

ص **﴿** مالك عن سمى مولى أبي بكر عن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون له **﴿** ش قوله من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة يحتمل أن يرده غسل على صفة غسل الجنابة ويحتمل أن يرده جنب المغسل لجنبته فقد روى عن الشيخ أبي محمد بن أبي زيد أن معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من غسل واغتسل أو جب على غيره الغسل بالجماع واغتسل هو منه

(فصل) وقوله ثم راح في الساعة الأولى والثانية إلى قوله الخامسة ذهب مالك رحمه الله إلى أن هذا كله في ساعة واحدة وأن هذه أجزاء من الساعة السادسة ولم ير التبرك لها من أول النهار ورواه ابن القاسم وأشهب عن مالك في العناية وذهب عبد الملك بن حبيب والشافعي إلى أن ذلك في الساعات المعروفة وأن أفضل الاوقات في ذلك أول ساعات النهار والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن

الساعة السادسة من النهار لم يذكر فضيلة من راح فيها وليست بوقت قعود الامام على المنبر ولا بوقت استماع الحديث يقتضي انه في ذلك الوقت ترتفع فضيلة ازواح وتحضر الملائكة لذلك وان ذلك متصل بالساعة الخامسة وهذا باطل باتفاق فثبت أنه لم يرد به الساعة الخامسة من ساعات النهار لان الساعة السادسة تفصل بينهما وبين الخامسة واذ باطل ذلك ثبت انه انما اراد به أجزاء من الساعة السادسة وتلك الساعة يصح تجزئتها على خمسة أجزاء وأقل وأكثر ودليل ثان من الحديث وهو انه صلى الله عليه وسلم قال تمزج في الساعة الاولى والارواح انما يكون بعد نصف النهار أو ما قرب من ذلك (مسئلة) واذ ثبت ذلك فان مالكا رحمه الله كره الراح الى الجمعة عند صلاة الصبح رواه عنه ابن القاسم وقال ابن حبيب هو المختار والكلام عليه على نحو ما تقدم والمشى الى الجمعة افضل الا ان يتعبه ذلك الماء وطين أو بعد مكان والاصل في ذلك ما رواه عباية بن رفاعة قال أدركني أبو عيسى وأنا اذهب الى الجمعة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اغبرت قدماء في سبيل الله حرمه الله على النار

(فصل) وقوله فاذا خرج الامام يرد به خرج عليهم في الجامع لانه خرج مما كان مستورا فيه من منزل وغيره وقوله حضرت الملائكة يسعون الذي كرام يدل على انقطاع فضيلة التهجير الى الجمعة في ذلك الوقت لانه روى في حديث أبي عبد الله الاغر عن أبي هريرة ان الملائكة يكتبون الاول فالاول وعلى مقدار ذلك جعل في الحديث فضائلهم وان الملائكة يطوفون بهم اذ جلس الامام واسمعوا الذي كرم بمعنى انه لا تكتب فضيلة من يأتي ذلك الوقت ويحذف ان يكون هؤلاء الملائكة غير الحفظة لان الحفظة لا يفارقون بني آدم ولعل هؤلاء مخصوصون بكتب هذا العمل ص مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة انه كان يقول غسلي يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة ش قوله غسل يوم الجمعة اضافة الغسل الى يوم الجمعة بمعنى انه لا يعمل اليوم من اتيان الجمعة وهو له واجب على ما ورد في الحديث المذكور بعد هذا وقد روى عن أبي هريرة موقوفا بغير هذا اللفظ رواه طاوس عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لله على كل مسلم حق أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما وطاوس أثبت من سعيد المقبري ولفظ الحق يكون بمعنى الوجوب ويكون بمعنى الندب فان حقوق الله تتنوع على الوجهين

(فصل) واطافة وجوبه الى كل محتلم لجرى الان احكام عليهم وتوجه الاوامر اليهم وقوله اغسل الجنابة يعني صفة الغسل واستيعابه الجسد بالله التوفيق ص مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله انه قال دخل رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر اية ساعة هذه فقال يا ميرا المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فاردت على ان توضأت فقال عمر الوضوء ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل

• وحدثنى عن مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة انه كان يقول غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة • وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله انه قال دخل رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر اية ساعة هذه فقال يا امير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فا اردت على ان توضأت فقال عمر الوضوء ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل

في المدونة من كمال الامام فرد عليه لم اره لا غيا ووجه ذلك ان الانصات انما هو للامام والاصفاء اليه

والى كلامه فاذا سأله عن أمر فقد أذن له في الجواب عنه فليس بهفتات عليه ولا معرض عنه وليس
لغيرهما أن يتكلم حينئذ لان ما يأمر الامام به وينهى عنه ويسأل بسببه وبجواب عنه حكمه حكم
الخطبة فان المقصود منه تبليغه الى الجماعة واعلامهم به فلا يجوز الاعراض عنه بالتكلم كالا يجوز
ذلك في نفس الخطبة

(فصل) وقول عثمان بن عفان وهو المخاطب لعمر بن الخطاب يا امير المؤمنين وهو أول من دعى
بذلك انقلب من السوق فسمعت النداء فظهر منه لعذره المباح له الاشتغال به لانه فتيقن لعقد
بيع أو شغل الى وقت النداء وفيه ان البيع ليس بمنوع ذلك اليوم الى حين وقت النداء والاصل
فيه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذنوا للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع
ذلكم خير لكم وهو يدل على الاشتغال به الى ذلك الوقت والامير تركه وهذا كله يقتضى جواز
العمل والبيع والشراء يوم الجمعة الى وقت الاذان وروى أشهب عن مالك في العتية ان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يكرهون ترك العمل يوم الجمعة على نحو تعظيم اليهود دلست
والنصارى للأحد

(فصل) وقوله فازدت على أن توصأت اعتذار منه على انه لم يشتغل بغير الفرض مبادرة الى سماع
الخطبة والذكر وقول عمر الوضوء أيضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر
بالفصل معناه انك مع ما فاتك من التهجيرات تلك فضيلة الفصل التي قد علمت ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يأمر به تذكرا لأمير النبي صلى الله عليه وسلم وحضاه على أن لا يفوته في المستقبل
من فضيلة ما فاته ذلك اليوم الآن عمر رأى اشتغاله بعد سماع الخطبة والصلاة أولى من خروجه الى
فضيلة الفصل ولذلك لم يأمره ولا أنكر عليه فعوده وانما أنكر عليه ما مضى من تركه الفصل ليكون
ذلك تنبيه له على ما ينبغي أن يفعل في مثل ذلك اليوم عند سعة الوقت ويقتضى ذلك اجاع الصفاة
على ان الفصل يوم الجمعة ليس بواجب وجوباً يعصى تاركه وانما بوصف بالوجوب على معنى
التأكيده حكمه ولو كان فيهم من يعتقد وجوبه لساارع الى الانكار على عثمان والامر بالقيام الى
الاغتسال وهذا مذهب مالك وجماعة أهل العلم غير داود فانه يقول ان الفصل واجب يوم الجمعة
وجوب الفرائض والدليل على صحة ذلك خبر عمر بن الخطاب المذكور فوجوب اجاع يجب التزامه
والعمل به ص **م** مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم **م** ش معنى الوجوب تأكلزومه
وقد يستعمل هذا اللفظ على معنى تأكيده ليس بواجب فيقال يجب على الانسان أن يجتهد في
عبادته به ويكثر النوافل الموصلة له الى رضا وقدر روى عمر بن سليم أشهد على سعيد وقال أشهد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وان عس
طيبان وجد قال عمر فاما الفصل فاشهد انه واجب وأما الاستن والطيب فالله أعلم **م** واجب هو
أم لا ولكن هذا الحديث فقد ذكر في حديث أبي سعيد وجوب الاستن والطيب ولا خلاف
بيننا أن المراد به تأكيده حكمه دون اجابه وقد يستعمل هذا اللفظ بمعنى من يلزمه لخصه فيقال يجب
للانسان أن ينظر لنفسه وأن يترقى طريقه ولا يصحب الا من يأمن به وهذا اللفظ في الحديث يصح
أن يستعمل مع الوجهين أحدهما على معنى تأكيده الندب اليه والثاني وجوبه بل بخص الانسان
ويلزمه شق نفسه من التجميل بين أتراه وجيرانه وجماعة المسلمين يوم تعجلهم وأخذهم بالحظ

* وحدثنى عن مالك عن
صفوان بن سليم عن عطاء
ابن يسار عن أبي سعيد
الخدري أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
غسل يوم الجمعة واجب
على كل محتلم

من الزينة المباحة ولا يضيع حطمتها وان كان ظاهر الوجوب يقتضي الزوم الا انه قد يستعمل على هذين الوجهين ومع ذلك فان اللفظ عام فلو كان الوجوب بمعنى الفرض لا يصحل غير ذلك لخس ما قد ساء من الادلة وهمل الحديث على الجنب الرابع الى الجمعة وأجمع فقهاء الامصار على أن الغسل للجمعة ليس بواجب وذهب أهل الظاهر الى وجوبه وانه أي وقت اغتسل من اليوم أجزأه سواء اغتسل قبل الصلاة أو بعدها والدليل على ما نقوله حديث عثمان المتقدم وما اقرن به من اجاع الصحابة وما روى الحسن بن مرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل قال ثعلب يقال ان فعلت كذا فيها ونعمت بالتاء والعامية تقول فيها ونعمه وتقف بالهاء وقال ابن درستويه ينبغي أن يكون ذلك عند غلب هو الصواب وأن تكون التاء خطأ لان الكوفيين يزعمون أن نعم وبئس اسمان والاسماء يدخل فيها الهاء بدل تاء التانيث والبصريون يقولون هما فعلا ماضيان والافعال تليها تاء التانيث ولا يلحقها الهاء فاذا ثبت ذلك فان هذا نص في موضع الخلاف ومن جهة المعنى أن هذه طهارة لا ينقضها الحدث فلم تكن واجبة كالطهارة على وجه التبرد

(فصل) وقوله على كل محتمل يقتضي تعلق هذا الحكم من العبادات بالاحتلام دون الانبات وهي الخمس عشرة سنة ويقتضي اختصاصه بالرجال لان لفظه لفظ نذكر مع ان الاحتلام معتبر فيهم وعام لهم وأما الاحتلام في النساء فنادر وإنما الاعتبار فيهن بالخيض ص مائة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل قالوا اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل قالوا اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل جعل الجمعة في هذا الحديث اسما للصلاة وأمر بالاغتسال من جاءها وذلك يقتضي تعلق الاغتسال بالصلاة دون اليوم وقوله فليغتسل أمر والامر ظاهره الوجوب ويصح أن يجعل على الندب بدليل وقد تقدم الكلام فيه بما يغني عن اعادته (محئلة) وانما يلزم الغسل للجمعة من يأتيها من تجب عليه وهو الرجل المقيم الخراب البالغ المستطيع وكذلك من لا تجب عليه الجمعة من مسافر أو عبد أو امرأه اذا أتوا الجمعة فهذا هو المشهور من مذهب مالك رحمه الله وهو الذي روى عنه ابن القاسم في المدونة وفي المختصر عن مالك تقسيم وذلك انه قال انما يلزم الغسل من يأتيها لفضل الجمعة كالمرأة والعبد والمقيم وكذلك المسافر يأتيها للفضل فان لم يشهد المسافر للفضل وانما شهد للصلاة أو لغير ذلك فلا يغسل عليه والاول أبين والله أعلم (محئلة) ويلزم الآتي للجمعة مع الغسل الطيب والزينة وحسن الهيئة قاله ابن حبيب ويستحب له أن يتفقد فطرة جسده من قص شاربه وأظفاره وتنظيفه وسواكم واستعداده ان احتاج اليه ووجه ذلك أن التجميل فيه مشروع وهذه كلها من باب التجميل والتنظيف ص مائة عن مالك من اغتسل يوم الجمعة أول نهاره وهو يريد بذلك غسل الجمعة فان ذلك الغسل لا يجزئ عنه حتى يغتسل راحه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث ابن عمر اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل م ش ذهب مالك رحمه الله الى أن الغسل للجمعة يكون متصلا بالراح لها وقال ابن وهب في العتية يصح أن يغتسل لها بعد طلوع الفجر قال وأفضل له أن يتصل غسله براحه وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد مالك في ذلك بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ووجه الدليل منه انه لما أمر من جاء الجمعة بالاغتسال كان الظاهر أن اغتساله للمجيء لها ويجب على ذلك أن يبقى أثره الى وقت الاتيان لها وذلك لا يصح الا أن يكون اغتساله متصلا براحه وأما من اغتسل أول نهاره

وحدثني عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل قال مالك من اغتسل يوم الجمعة أول نهاره وهو يريد بذلك غسل الجمعة فان ذلك الغسل لا يجزئ عنه حتى يغتسل راحه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث ابن عمر اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل

ثم نام وتصرف فان أثر غسله لا يبقى ولذلك قال من أتى العبد فليمتجمل وليلبس أفضل ثيابه ففهم منه استحباب ذلك في أتياه إلى العبد ولم يفهم منه أن يتجمل ثم يزيل ذلك ويرجع إلى حال البداوة حين خروجه إلى العبد ويدل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها كان الناس ينتابون الجمعة من العوالي فيصيبهم الغبار فيخرجهم العرق وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو تطهرتم ليومكم هذا فأمر صلى الله عليه وسلم بالاعتسال لما كان يخرج منهم من العرق والرائحة بحضور الجمعة والله أعلم
ص قال مالك ومن اغتسل يوم الجمعة معجلاً أو مؤخراً وهو ينوي بذلك غسل الجمعة فأصابه ما ينقض وضوءه فليس عليه إلا الوضوء وغسله ذلك مجزئ عنه **مسألة** قوله معجلاً أو مؤخراً يريد بالتعجيل أن يعجل غسله ورواه والمؤخر أن يؤخر غسله ورواه وقوله وهو ينوي بذلك غسل الجمعة يقتضي أن يغسل الجمعة ينوي ويقصد ظاهره يدل على أنه يقتصر إلى النية ولم يقتصر إلى النية عنده لما أثر فيه وجودها ولا عدها كغسل الجنابة والظاهر من قول أشهب وابن شعبة أنه لا يقتصر إلى النية والدليل على افتقاره إلى النية أنه غسل من غير نجاسة فافتقر إلى النية كغسل الجنابة ووجه تعلقه بالنية تأكد وتعدي على موجه حتى لحق بالسنن والعبادات التي تقتصر إلى النية وذلك أنه لو اقتصص بالزالة الرائحة لاختصاص بالمواضع الموجهة لذلك وبمن يتوقع ذلك منه ولما شمل جميع الجسد ولزم التنظيف للجسد الذي يؤمن منه وجود رائحة تتعدى محل موجه كغسل الجنابة فلحق بالسنن التي تلزم فيها النية ولا يمنع أن يكون الفعل ثبت بمعنى من المعاني ثم يتعدى ذلك الموضع فيجب مع عدمه ويلحق بالسنن والعبادات كما قلنا في الرمل حول البيت فإنه كان لاظهار الجلد للمشركين ثم ثبت مع عدم المشركين ومع عدم الحاجة إلى ذلك فلحق بالسنن والعبادات (فرع) فإذا قلنا يقتصر إلى النية فن اغتسل ينوي الجمعة والجنابة فقد قال ابن القاسم يجزئه وبه قال الشافعي وقال محمد بن مسleme لا يجزئه ذلك وإنما يجزئه أن يغتسل الجنابة وينوي أن يجزئه عن غسل جمعه وجه ما قاله ابن القاسم أن الجمعة والجنابة موجههما واحد وهو الغسل وهي عبادة تتداخل فجاز أن يفعل لها كالوضوء من البول والغائط والنوم ومس الذكر والطواف والسعي والحج والعمرة ووجه قول محمد بن مسleme أن نية الجمعة تقتضي النفل ونية الجنابة تقتضي الوجوب ومقتضى أحدهما ينفي الآخر ويحتمل أن يعني بذلك أن غسل الجمعة لا يقتصر إلى النية فإذا نواه مع غسل الجنابة الذي يقتصر إلى النية منع ذلك صحة النية وقد تقدم ذكر هذا الباب مستوعباً والله الموفق

(فصل) وقوله فأصابه ما ينقض وضوءه فليس عليه إلا الوضوء وغسله ذلك مجزئ عنه ومعنى ذلك أن هذا الغسل لا ينافيه الحدث وإنما ينافيه العرق والسنن ولذلك لم يعدت وطال مقامه بعد اغتساله لا ينتقض غسله ولو لم ينتقض وضوؤه وكذلك قال ابن القاسم فحين اغتسل ثم أكل أو نام أن عليه أن يعيد غسله * وروى ابن القاسم عن مالك في المجموعة قال وذلك إذا أراد النوم فأما من يغلب عليه فكنوم المحتب وقد قال الشيخ أبو القاسم في تعريفه أن اغتسل للجمعة في أول نهاره أجزأه وإن تشاغل بعد الغسل أعاده يريد أنه إنما يجزئه اغتساله في أول النهار إذا أقبل به سعيه إلى الجمعة وقد قدما أن التأخر إلى وقت الرواح هو المشروع والله أعلم (مسئلة) ومن اغتسل وبينه وبين الجمعة مسافة فذهب فيها أثر الغسل لم يكن عليه إعادة الغسل * وروى ابن نافع عن مالك فيمن رأى الجمعة من ثمانية أميال رب دابة سبعة أميال المشى وأخرى المشى خير من ركوبها فإعادة الغسل في مثل هذا

قال مالك ومن اغتسل
يوم الجمعة معجلاً أو مؤخراً
وهو ينوي بذلك غسل
الجمعة فأصابه ما ينقض
وضوءه فليس عليه إلا
الوضوء وغسله ذلك
مجزئ عنه

أحب إلى وما هو بالبين وفيه سعة ومن كان على خمسة عشر ميلا فاغتسل لم يجزه والله أعلم

﴿ باب ما جاء في الانصات يوم الجمعة والامام يخطب ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت ﴾ ش معنى هذا المنع والله أعلم بالمنع من الكلام إذا خطب الامام يوم الجمعة وكذلك صلى الله عليه وسلم بأن من أمر حينئذ غيره بالصمت فهو لا غلانه قد أتى من الكلام بما نهى عنه كما أن من نهى في الصلاة مصليا عن الكلام فقد أفسد على نفسه صلاته وإنما نص على أن الأمر بالصمت وقت الخطبة لا غلتهما على أن كل مكلم غيره لا غل ولا لغور دىء الكلام وما لا خبر فيه منه قال الداودي ترك الغور وفث التكلم والانصات للخطبة واجب على من شهدها سمعها ولم يسمعها قاله مالك وأبو حنيفة وأكثرا الفقهاء وقال النخعي والشعبي لا يجوز الانصات الا إذا قرأ القرآن خاصة وقال أحمد بن حنبل يجب الانصات على من سمع الخطبة دون من لم يسمعها وهو أحد قولين الشافعي والدليل على وجوب الانصات للخطبة حديث أبي هريرة المتقدم وهو عام فان قيل فان معنى قد لغوت المك أمرت بالانصات من لم يجب عليه فالجواب أنه لا خلاف بيننا في الأمر بالانصات لا غيلا لاجل أمره لان الانصات مأمور به في الجمعة فلم يبق إلا أن يكون لا غيلا لم يتكلم في وقت هو ممنوع من الكلام فيه بين ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر ثم أدهن أو مس من طيب ثم راح فلم يفرق بين اثنين فصلى ما كتب له ثم إذا خرج الامام أنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان ما يتكلم به من حضر الجمعة على ضربين ضرب فيه عبادة كقراءة القرآن وذكر الله تعالى وضرب لا عبادة فيه فقليله وكثيره ممنوع لما ذكرناه وأما ما فيه عبادة فان كثيره ممنوع لان الخطبة مشروعة لمعنى التذكير والوعظ وأمر الامام ونهيه وتطعيمه فهو ذكر مخصوص يقوت ما قصد بها وما يأتي به من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن لا يفوته وأما يسير الذكر فانه على ضربين ضرب يختص به كحمد الله عند العطاس والتعوذ من النار عند ذكره فهذا خفيف لانه ليس يشغل عن الاصغاء ولا يمنع من الانصات الى الخطبة وقال أشهب الانصات أحب الى منه وإن فعلوا فسر في أنفسهم والضرب الثاني لا يختص به مثل أن يعطس غيره فيشتمه فهذا ممنوع منه وقد روى علي بن زياد عن مالك اذا قرأ الامام ان الله وملائكته يصلون على النبي فليصل عليه في نفسه وقد قال ابن حبيب اذا دعا الامام في خطبته المرة بعد المرة آمن الناس وجهروا جهر اليس بالعالى قال وذلك فيما ينوب الناس من قحط أو غيره ومعنى ذلك أنه بدعائه مستدع تأميتهم وأذن فيه وكذلك اذا قرأ ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية مستدع منهم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تسليما فهذا لا خلاف في اباحته وإنما الاختلاف في ضفة النطق به من سر وجهر (مسئلة) والانصات المذكور لازم من وقت يشرع الامام في الخطبة الاولى بين الخطبتين الى أن تكمل الخطبة الثانية ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي أنه أخبره أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر فاذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذنون قال ثعلبة جلستنا نحدث فاذا سكنا المؤذنون وقام عمر يخطب فاذا سكنا المؤذنون وقام عمر يخطب أنصتنا فلم يتكلم منا أحد قال ابن شهاب نخرج الامام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام ﴾ ش قوله كانوا في زمان عمر بن الخطاب يصلون يوم

﴿ باب ما جاء في الانصات يوم الجمعة والامام يخطب ﴾
• حدثني يحيى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت • وحدثني من مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي أنه أخبره أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر فاذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذنون قال ثعلبة جلستنا نحدث فاذا سكنا المؤذنون وقام عمر يخطب أنصتنا فلم يتكلم منا أحد قال ابن شهاب نخرج الامام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام

الجمعة يعني المهجرين الى الجمعة يصلون فاذا خرج عمر وجلس على المنبر يقتضي استقراء العمل وتبعية الأخبار عند اتصال خروجه على الناس بارتقائه المنبر ولا يفصل بينهما بركوع ولا غيره وهذه السنة أن يدخل الامام الى المسجد فيركب في المنبر باثر دخوله ولا يركع لان دخوله المسجد يمنع صلاة النافلة ويقتضي الأخذ في الغرض من الخطبة والصلاة بعدها وانما يركع عند دخول المسجد من اراد الجلوس وأما متى شرع في الغرض فليس عليه ركوع

(فصل) وقوله وجلس على المنبر حكم الامام اذا صعد على المنبر أن يجلس ولا يسلم ولذلك لم يذكره ابن شهاب من فعل عمر وهو المشهور من مذهب مالك وقال ابن حبيب ان كان ممن اذا دخل رقى المنبر ووقف الى جنبه فليسلم على الناس عن يمينه وشماله وأما من كان مع الناس ركع أو لم يركع فانه لا يسلم اذا جلس للخطبة وقال الشافعي يسلم اذا جلس على المنبر ولم يفصل والدليل على ما ذهب اليه مالك عمل أهل المدينة المتصل في ذلك وهو حجة قاطعة فيما طريقه الخبر ودليلنا من جهة القياس أن هذا موضع شغل بافتتاح عبادة فلم يشرع فيه السلام على الناس كافتتاح سائر العبادات (فرع) فاذا قلنا بقول ابن حبيب فانه يجهر بالسلام فيسمع من يليه ويرد عليه من سمعه ووجه ذلك ان من حكم المسلم أن يسمع المسلم عليهم أو بعضهم ويلزم الرد عليه (مسئلة) ولا خلاف في الجلوس على المنبر يوم الجمعة وأما في سائر الخطب فعن مالك في ذلك روايتان * أحدهما انه يجلس لان ارتقاء المنبر للخطبة يتعلق بالصلاة فكان من سته الجلوس كالارتقاء يوم الجمعة * والرواية الثانية لا يجلس لان الجلوس انما شرع يوم الجمعة انتظار الفراغ المؤذنين من الأذان يوم الجمعة ولا أذان في خطبة العيد فلا معنى للجلوس في أولها

(فصل) ومعنى قوله وجلسنا نتحدث يقتضي المنع من الصلاة في ذلك الوقت وإباحة الكلام لانه أخبرهم انهم كانوا على صلاة حتى اذا خرج عمر وجلس على المنبر جلسوا يتحدثون وهذا أئين في تركهم ما كانوا عليه وانتقلهم الى حال أخرى غيرها وهو الحديث وأما الانصات فليس بواجب في ذلك الوقت وهذا قول مالك وقال أبو حنيفة يجب الانصات اذا قعد الامام على المنبر وقبل أن يشرع في الخطبة والدليل على ذلك أن الانصات انما هو للاصغاء الى الخطبة وقبل أن يتسدى الامام بالخطبة لم يوجد ما يصح له ولم يلزم بعد حكم الانصات للخطبة فلا معنى له ولا يلزم على هذا الانصات بين الخطبتين لان حكم الانصات قد لزم

(فصل) وقوله وأذن المؤذنون يقتضي ان الأذان كان عند جلوس عمر على المنبر وهي السنة فاذا فرغ المؤذنون وقام عمر يخطب أنصتنا يقتضي ان من سنة الخطبة القيام والدليل على ذلك ما رواه ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما ثم يقعد ثم يقوم كما تفعلون

(فصل) وقوله أنصتنا فلم يتكلم منا أحد بين اتفاقهم على الانصات وان ذلك محملا لاختلاف فيه بينهم (فصل) وقول ابن شهاب ان خروج الامام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام تفسير لحديث ثعلبية وتقرر لمعناه وذلك ان المتنفل يوم الجمعة لا يتناول أن يعمر قبل دخول الامام أو بعده فان أحرم قبل دخول الامام فقد قال مالك يتأدى على صلاته وان خرج الامام لانه قد شرع في الصلاة في وقت يجوز له الشرع فيها ولم يلزمه انما هو وان دخل الامام المسجد قبل أن يعمر فقد قال مالك في المدونة يقعد ولا يعمر وقال مالك في المختصر الصلاة جائزة الى أن يجلس الامام على المنبر وانما كره له أن يعمر بعد دخول الامام وقبل أن يجلس لقرب ذلك من جلوسه على المنبر وعليه ان يتم الصلاة قبل

أن يجلس (مسئلة) فإن دخل قبل أن يجلس الإمام على المنبر والمؤذنون يؤذنون فلا يصلي وإن أحرم ساهيا أو جاهلا فقد روى ابن وهب عن مالك لا يقطع صلاته وليتها ووجه ذلك أنه قد تلبس بالصلاة ولزمه حكمها فكان عليه أن يقرأ (مسئلة) وأما من جاء والإمام يخطب فإنه يجلس ولا يركع هذا مذهب مالك وجماعة أصحابه وبه قال أبو حنيفة والثوري وقال الشافعي يركع من دخل يوم الجمعة والإمام يخطب ودليلنا على ذلك ما تقدم من الأدلة على وجوب الانصات والمصلي لا يمكنه الانصات لما يلزمه من القراءة ص **ع** مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته قل ما يدع ذلك إذا خطب يوم الجمعة فاستمعوا له وأنصتوا فإن للنصت الذي لا يسمع من الخط مثل ما أنصت السامع فإذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف وحاذوا بالمكان كب فإن اعتدال الصفوف من تمام الصلاة ثم لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف فيخبرونه أن قد استوت فيكبر **ع** ش هذا الخبر وخبر ثعلبة عن أبي مالك حجتان فيما تضمنه كل خبر منهما الحضور للصلاة وجماعة المسلمين لهم وعدم المخالف وترك الاعتراض في شيء منهما ومثارة عثمان رضي الله عنه في خطبته على الأمر بالانصات عند الخطبة يوم الجمعة دليل على وجوب تأكد ذلك عنده وعند من سمعه عن لم ينكر عليه

(فصل) قوله فإن للنصت الذي لا يسمع من الخط مثل ما أنصت السامع دليل على استواء الخاتين في الوجوب وأما في الأجر فقد قال الداودي أن ذلك لمن لم يفرط في التهجير وهذا الذي قاله ليس بالقوي لأن المفرط في التهجير وغير المفرط يجب عليهما الانصات ويؤجران عليه وإنما يختلف حالهما ويتباين أجرهما في التهجير وتلك قرينة أخرى غير الانصات

(فصل) وقوله فإذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف وحاذوا بالمكان كب أمر بتعديل الصفوف لأن ذلك من سنة الصلاة وأقامته وليس ذلك بشرط في صحة الصلاة وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أحمد بن حنبل من صلى خلف الصف بطلت صلاته ودليلنا من جهة القياس أن هذا موضع تصح صلاة المرأة فيه فصحت صلاة الرجل فيه كالصلاة

(فصل) قوله وكان عثمان رضي الله عنه قد وكل أناسا بتسوية الصفوف لما علم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعلم اعتقاد الناس أن ذلك من هيئة الصلاة وفضاها دون فرائضها فرما تجوز بعضهم في ذلك لا اعتقاده صحة صلاته وكان عثمان رضي الله عنه يريد أن يأخذهم بالفضل لا الكل ص **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر رأى رجلين يتحدثان والإمام يخطب يوم الجمعة فحصبهما أن اصمتا **ع** ش معنى ذلك أنه أنكر على المتحدثين ولم يكن له أن يتكلم بالانكار عليهما فحصبهما وقال عيسى بن دينار وليس العمل على تحصيل من تكلم والإمام يخطب ولا بأس أن يشير إليه ويحفل أن يكون ابن عمر إنما حصبهما بعد ما دخلوا ما بينه وبينهما وأمن أن يؤذي بذلك أحدا فحصبهما يعني أنه رأى الحصب بغيرهما لينظرا إليه فيشير إليهما بالصمت فإن كان ابن دينار خاف من أن يؤذي أحدا بذلك فأنما أنكر إطلاق اللفظ من أذى المحبوب أو من بينه وبين الخاص وان كان أنكر كثرة العمل والاشتغال عن الخطبة فهو مخالف لما رواه عبد الله وفي الجملة فإن مقتضى مذهب مالك أن لا يشير إليهما وهو الصواب لأن الإشارة إليهما أن يصمتا عزلة أن يقول لهما اصمتا في ترك الانصات للخطبة وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم من فعل ذلك لا غيا والله أعلم ص **ع** مالك أنه بلغه أن رجلا عطس يوم الجمعة والإمام يخطب فشتمه انسان عن جنبه فسأل عن ذلك

• وحدثنى عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته قل ما يدع ذلك إذا خطب يوم الجمعة فاستمعوا له وأنصتوا فإن للنصت الذي لا يسمع من الخط مثل ما أنصت السامع فإذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف وحاذوا بالمكان كب فإن اعتدال الصفوف من تمام الصلاة ثم لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف فيخبرونه أن قد استوت فيكبر • وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر رأى رجلين يتحدثان والإمام يخطب يوم الجمعة فحصبهما أن اصمتا • وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رجلا عطس يوم الجمعة والإمام يخطب فشتمه انسان عن جنبه فسأل عن ذلك

سعيد بن المسيب فنهأه عن ذلك وقال لا تعد **ش** هذا من قبيل ما ذكرنا النهى عنه لان تشييت العاطس كلام من المشتهى في حال الخطبة لغير الامام وذلك مكره ومخرج من الانصات وقد قال أشهب في العاطس حين الخطبة ان جد الله في نفسه ومعنى ذلك أن الجهر به استدعاء للتشعيت من سمعه ومعنى التشعيت أن يقال له رحك الله ويقال سمعته وسمته قال ابن الأنباري والشين أفصح ومعنى التشعيت الدعاء بمعنى سمعته أي دعائه وقوله فنهأه عن ذلك وقال لا تعد من باب اتصال العمل بالامر بالصمت واتفاق أئمة المسلمين عليه **ص** **م** مالك أنه سأل ابن شهاب عن الكلام يوم الجمعة إذا نزل الامام عن المنبر قبل أن يكبر فقال ابن شهاب لا بأس بذلك **ش** فهذا الحديث من قول ابن شهاب ومعناه صحيح لان الامر بالانصات انما كان لاجل الخطبة فاذا انقضت الخطبة وزال حكمها فلا يوجب الانصات الا الاحرام بالصلاة وذلك مباح في حال الإقامة ولا خلاف فيه

م ما جاء في أدرك ركعة يوم الجمعة **م**

م مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فليصل اليها أخرى قال مالك قال ابن شهاب وهي السنة قال مالك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة **ش** في ادراك المصلي يوم الجمعة أربع مسائل **م** احداها ان يدرك بعض الخطبة فهذا لا خلاف في ادراكه الجمعة **م** والثانية أن يفوته جميع الخطبة ويدرك جميع الصلاة فالذي عليه فقهاء الامصار أن صلاته صحيحة وقال عطاء ومكحول ومجاهد وطاوس ان الجمعة قد فاتته بفوات الخطبة وفرضه أن يصلي ظهرا أو بعاءا والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهو عام في جميع الصلوات الا ما خصه الدليل ودلينا من جهة المعنى ان هذه صلاة فوجب أن تدرك مع الامام بأدراك ركعة منها كسائر الصلوات **م** وأما المسئلة الثالثة فهو ان يدرك ركعة من صلاة الامام فان جمعة صحيحة وعليه أن يأتي بركعة على نحو ما فاتته فتم بذلك صلاة الجمعة وهذا يقتضى أن الامام والجماعة شرط في ادراك ركعة من الجمعة وليست شرط في ادراك جميعها وقد اختلف في الجامع على ما تقدم **م** وأما المسئلة الرابعة فان يدرك الامام جالساً في صلاته فذهب مالك والشافعي وجاعة من الفقهاء أن الجمعة قد فاتته وعليه أن يصلي ظهرا أو بعاءا وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يصلي ركعتين لانه مدرك للجمعة والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك أن هذا لم يدرك من صلاة الامام ما يعتد به فلم يكن مدركا لها كما لو لم يدركه الا بعد السلام (فرع) فاذا ثبت ما قلناه فهل يتم صلاته على احرامه الذي أحرم مع الامام أم يستأنف الاحرام سنذكره بعد هذا ان شاء الله **ص** **م** قال مالك في الذي يصيبه زحام يوم الجمعة فيركع ولا يقدر على أن يسجد حتى يقوم الامام أو يفرغ الامام من صلاته أنه ان قدر على أن يسجد ان كان قد ركع فليس يسجد اذا قام الناس وان لم يقدر على أن يسجد حتى يقوم الامام أو يفرغ الامام من صلاته فانه أحب إلى أن يتنبدى صلاته ظهرا أو بعاءا **ش** الظاهر من هذه المسئلة أن الزحام كان في الركعة الاولى بعد أن رفع رأسه من ركوعها فلم يقدر على السجود فان قدر على أن يسجد هاو الامام قائم في الثانية سجدها واعتد بها وان لم يقدر على سجودها حتى يفرغ الامام من صلاته كلها فعليه أن يصليها ظهرا أو بعاءا وفي هذا أربعة أبواب أحدها في بيان الأسباب التي يجب بها اتباع الامام والثاني في اختلاف محل الأسباب والثالث في بيان فوات الاتباع

سعيد بن المسيب فنهأه عن ذلك وقال لا تعد **م** وحدثنى عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن الكلام يوم الجمعة اذا نزل الامام عن المنبر قبل أن يكبر فقال ابن شهاب لا بأس بذلك

م ما جاء في أدرك ركعة

يوم الجمعة **م**

م وحدثنى يحيى عن مالك

عن ابن شهاب أنه كان

يقول من أدرك من صلاة

الجمعة ركعة فليصل اليها

أخرى قال ابن شهاب وهي

السنة **م** قال مالك وعلى ذلك

أدركت أهل العلم ببلدنا

وذلك أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال من

أدرك من الصلاة ركعة

فقد أدرك الصلاة **م** قال

مالك في الذي يصيبه زحام

يوم الجمعة فيركع ولا يقدر

على أن يسجد حتى يقوم

الامام أو يفرغ الامام

من صلاته أنه ان قدر على

أن يسجد ان كان قد ركع

فليس يسجد اذا قام الناس

وان لم يقدر على أن يسجد

حتى يفرغ الامام من

صلاته فانه أحب إلى أن

يتنبدى صلاته ظهرا أو بعاءا

في ما يجب فيه الاتباع والرابع العمل فيما تركه للمعنى

﴿ باب بيان الأسباب التي يجب بها اتباع الامام ﴾

وهو على ثلاثة أضرب نعاس وغفلة وزحام فاما الغافل والنعاس فلم يختلف قول مالك ولا أصحابه في أنهم ما يتبعان الامام واختلف أصحابنا في المزاحم فقال مالك يتبع الامام وعلى ذلك جماعة أصحابنا غير ابن القاسم وأصبع في رواية ابن حبيب عنهما فانهما روي أن المزاحم لا يتبع الامام بوجه وروى سحنون عن ابن القاسم أن المزاحم يتبع الامام بمثل رواية الجماعة وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجه القول الأول أن الغافل يتبع الامام والمزاحم أعذر منه فقال يكون اتباعه أولى وأحرى ووجه قول ابن القاسم في رواية ابن حبيب أن المزاحم ذا كره ولهذا تأخير في لزوم الفرائض ولذلك اتفق أصحابنا على أن المربوط في جميع وقت الصلاة يلزمه قضاء الصلاة أبدا والمغمى عليه في جميع وقت الصلاة يسقط عنه فرضها والله أعلم

﴿ باب في اختلاف محل الأسباب ﴾

أما محل اختلاف الأسباب فان من نفس أو غفل عن اتباع الامام أو نسي فلا يخلو أن يكون ذلك قبل الركوع أو بعده فان كان غفل عن الركعة الأولى فقد روي ابن المواز عن أصبغ عن ابن وهب وأشهب فممن أحرم قبل ركوع الامام فانه يتبعه في الأولى والثانية ما لم يرفع رأسه من سجودها وروى ابن حبيب عن ابن القاسم ومطرف وابن الماجشون فممن نفس أو غفل حتى رفع الامام رأسه من الأولى لم يتبعه فيها ولو نابه ذلك في الثانية بعد أن عقد الأولى لتبعه (مسئلة) وأما ان غفل بعد الركوع فلا يخلو أن يكون ذلك في الركعة الأولى والثانية فان كان ذلك في الركعة الأولى فعن مالك في ذلك روايتان وإمام عيسى بن دينار عن ابن القاسم أحدهما لا يتبعه في الأولى ويتبعه فيها بعدها وبه قال الشافعي والثانية يتبعه في الأولى وفيها بعدها وبه قال أشهب وابن وهب وأبو حنيفة والشافعي أيضا وجه الرواية الأولى انه لم يعقد معه من الصلاة ما يكون به مدركا للامام فلا يتبعه كما لو لم يدرك الركوع بتكبيره الاحرام ووجه الرواية الثانية أن هذه ركعة من الصلاة فجاز أن يتبع فيها الغافل والنعاس الامام كالركعة الثانية

﴿ باب في بيان فوات الاتباع ﴾

أما ما فوته به المأموم اتباع الامام فيما يجب له فيه اتباعه فانه لا يخلو أن يكون في الأولى أو في الثانية فان كان في الأولى فعلى رأي من رأى الاتباع فيها عن مالك في ذلك روايتان أحدهما يتبعه ما لم يرفع رأسه من سجودها والثانية يتبعه ما لم يرفع رأسه من الركوع الذي يليها وجه الرواية الأولى أن له اتباع الامام ما لم يلبس بفعل ركعة أخرى فان لبس بها كل اتباعه فيها أولى من اتباعه في الأولى التي قد فارقها لأن اتباعه في الأولى محال فله الا ترى أن من وجد الامام قد سبقه ببعض الصلاة فانه يتبعه فيها أدرك معدون ماسبقه به ووجه الرواية الثانية أن القيام ليس بجائز في الصلاة يمنع من تصحيح ما قبله وانما الجائز رفع الرأس من الركوع الا ترى أن من ذكر سجدة من ركعة أولى وهو واقف في الثانية يؤمر أن يرجع اليها ما لم يرفع رأسه من الركعة الثانية فان رفع رأسه منها فقد فاته تصحيح ما قبلها فكذلك في مسئلتنا (مسئلة) وأما ان كان في الركعة الثانية فقد قال ابن حبيب ومطرف وابن القاسم وأشهب يتبع الامام وان لم يدركه إلا بعد السلام فليس جدي بعد سلامه ويجز به ومن أصحابنا من قال لا يتبعه في السجود من الركعة الثانية إلا بعد السلام فليس جدي بعد سلام الامام

وجه القول الأول أن هذه آخر صلاته وليس للإمام عمل في ركعة أخرى فيلزم المأموم اتباعه فيها العقد
 الإمام لها وإنما عمل الإمام في تمام تلك الركعة فيجب على المأموم اتباعه فيها كما يلزم اتباعه في الركعة
 الأولى ما لم يعقد الثانية أو يتلبس بها ووجه القول الثاني أن الركعة لا تتم إلا بسجدة فيها فإذا سلم الإمام
 قبل أن يدركها فلم يدرك معه ركعة كاملة فلا يتبعه فيها (فرع) فإذا قلنا أنه يتبعه بعد السلام
 وكان ذلك في الجمعة فهل يكون بذلك مدركا للجمعة اختلف قول ابن القاسم فحين أدرك الركعة
 الثانية من الجمعة ثم ذكر بعد سلام الإمام سجدة فقال مرة يسجد ها ويقضي ركعة وتصح له الجمعة
 وروى عنه أنه يسجد ويبني عليها أربعا ووجه القول الأول أنه أدرك من صلاة الإمام ركعة
 شرع له اتمامها والاعتداد بها فكان به مدركا للجمعة كما لو أتى بها وسجدتها مع الإمام ووجه
 القول الثاني أنه لم يصل مع الإمام ركعة بسجدة فيها فلم يكن مدركا لصلاة الإمام كما لو لم يدرك معه إلا
 الجلوس (فرع آخر) وهل يصح بناؤه على تلك التكبيرة إذا قلنا إنه لا تكون جمعة وإنما
 يهبطها ظهرا أربعا وقال الشيخ أبو القاسم اختلف في ذلك قول ابن القاسم فقال مرة يتم عليها ظهرا
 أربعا وبه قال عبد الملك وقد قال أيضا يسلم ويتسدى ظهرا أربعا وقال الشيخ أبو القاسم في
 تقريره والاختيار أن يتسدى تكبيرة أخرى للإحرام وقال أصبح يتم ركعتين ويعيد ظهرا أربعا
 * قال الإمام أبو الوليد وجه ذلك عندي الاعتبار بعدد الركعات في أول الصلاة فن قال أنه إذا نوى
 ركعتين لم يكن له أن يتم على ذلك أربعا لأن يتم في أول الصلاة لم تتناولها لم يجز له البناء هنا وتمام
 الأربع ومن قال ليس عليه في أولى صلاته أن ينوي عدد الركعات يجوز له هنا التمام أربعا

﴿ ما جاء في رعب يوم الجمعة ﴾

ص ﴿ قال مالك من رعب يوم الجمعة والإمام يخطب يخرج فلم يرجع حتى فرغ الإمام من صلاته
 فإنه يصلي أربعا قال مالك في الذي ركع ركعة مع الإمام يوم الجمعة ثم رعب فيخرج فيأتي وقد صلى
 الإمام الركعتين كلتيهما أنه يبني ركعة أخرى ما لم يتكلم ﴾ ش وهذا كما قال أن من لم يدرك من
 صلاة الإمام ما يعتد به فإنه يصلي ظهرا أربعا ومن أدرك منها ركعة يريد بسجدة فيها فإنه قد أدرك
 صلاة الجمعة فلما فاتته الثانية بارعاني كان له أن يبني عليها بركعة ثانية يتم بها جمعة وقد بينا معنى هذا
 الباب فيما تقدم وعلى الذي رعب يوم الجمعة بعد أن أكمل ركعة بسجدة فيها أن يرجع إلى المسجد فيبني
 فيه لأن الجمعة لا تكون إلا في المسجد الجامع فيكون مشيه في الرجوع إليه من عمل الصلاة فلا
 يسقط عنه من شرط الجمعة في ركعة البناء إلا ما لا يسيل إلى استدراكه من أمر الإمام والجمعة
 (مسئلة) فإن أتم صلاته حيث غسل عنه الدم ولم يرجع فالظاهر من المذهب أن ذلك لا يجزئ لما
 قدمناه وقال الشيخ أبو اسحاق إن لم يرج أن يدرك صلاة الإمام فلا فضل له إثبات الجامع فإن لم
 يفعل وأتم مكانه أجزأه وهذا له أصل في المذهب وقد تقدم ذكره فيجب هذا على أصل من يقول أن
 الإتيان بجميع الصلاة في الجامع ليس بشرط في صحة الجمعة وإنما شرط من ذلك عقد ركعة منها في
 جامع كالإمامة أو يقول إن الرجوع إلى الجامع فضيلة وليس بفريضة فلذلك أيسر له المشي إليها
 وجوز له تركها فيكون التخيير في المشي إلى الفضائل لا يمنع صحة البناء للرافع (فرع) فإن
 قلنا بزمه الرجوع إلى الجامع فإنه يلزمه الرجوع منه إلى الموضع الذي تصح فيه الجمعة ولا يلزمه على
 ذلك فإن زاد على ذلك طلعت صلاته لأنه زاد فيها ما يستغنى عنه والله أعلم ص ﴿ قال مالك ليس

﴿ ما جاء في رعب يوم الجمعة ﴾
 يوم الجمعة ﴿
 قال مالك من رعب يوم
 الجمعة والإمام يخطب يخرج
 فلم يرجع حتى فرغ الإمام
 من صلاته فإنه يصلي أربعا
 * قال مالك في الذي ركع
 ركعة مع الإمام يوم الجمعة ثم
 رعب فيخرج فيأتي وقد
 صلى الإمام الركعتين
 كلتيهما أنه يبني ركعة أخرى
 ما لم يتكلم * قال مالك ليس

على من رعب أو أصابه أمر لا بد له من الخروج أن يستأذن الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخرج
ش وهذا كما قال مالك وبه قال جمهور الفقهاء المشهورين وذهب قوم من التابعين إلى أنه لا يخرج
حتى يستأذن والدليل على صحة ما ذهب إليه أن الإمام إنما يستأذن فيها بالنظر إليه والمنع منه أن شاء
لأن ذلك فائدة الاستئذان وما ليس له منعه فلا يستأذن فيه ولذلك لا يستأذن الناس في سائر تصرفهم

﴿ ما جاء في السعي يوم الجمعة ﴾

ص **﴿** مالك أنه سأل ابن شهاب عن قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا إلى ذكر الله فقال ابن شهاب كان عمر بن الخطاب يقرأها إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة
فامضوا إلى ذكر الله **﴿** قال مالك وإنما السعي في كتاب الله العمل والفعل يقول الله تبارك وتعالى وإذا
نودي سعى في الأرض وقال وأما من جاءك يسعى وهو يخشى وقال ثم أدبر يسعى وقال جل وعلا إن
سعيكم لشتى قال مالك فليس السعي الذي ذكر الله في كتابه السعي على الأقدام ولا الاشتداد وإنما
على العمل والفعل **﴿** ش إنما سأل مالك عن تفسير لفظة السعي لما كانت تحفل في كلام العرب
الجرى من قوله صلى الله عليه وسلم فلا تأتوها وأنتم تسعون والمشي من غير جرى من قوله تعالى وأما
من جاءك يسعى وهو يخشى فأجاب ابن شهاب بقراءة عمر بن الخطاب لها لأن في ذلك بياناً لمنهاتها
عنده بمعنى المشي فاحتج ابن شهاب في ذلك بقراءة عمر وإن لم تكن ثابتة في المصنف إلا أنها تجري
عند جماعة من أهل الأصول مجرى خبر الآحاد سواء أسندها القارئ أو لم يسندها وذهبت طائفة
أخرى إلى أنها لا تجري مجرى خبر الآحاد إذا استندت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإذا لم يسندها
فهى بمنزلة قول القارئ لها لأنه يحفل أن يأتي بذلك على وجه التفسير لنص القرآن الثابت والذي
ذهب إليه القاضي أبو بكر أنه لا تجوز القراءة بها ونقل مالك ذلك بمعنى أن عمر وهو من أهل
اللسان حمل السعي في الآية على معنى المضى فكان ذلك بمنزلة أن تفسير السعي الثابت بنص القرآن
بأنه المضى دون العدو وقوله في ذلك حجة بلا خلاف بين العلماء واحتج مالك رحمه الله في ذلك بما
ذكره بعده إلى آخر الباب من كتاب الله

(فصل) وقوله وإنما السعي في كتاب الله العمل ذهب مالك في هذا الباب إلى أن المشى والمضى إلى
الجمعة إنما هما سعيان حيث كانا عملاً وكل من عمل عملاً يديه أو غير ذلك فقد سعى وأما السعي بمعنى
الجرى فهو العمل بالقدمين على نوع مخصوص من الاشتداد والاسراع ولذلك قال صلى الله عليه وسلم
فلا تأتوها وأنتم تسعون وتوها وعليكم السكينة والوقار فهى عن العدو خاصة دون المشى والمضى
إلى الصلاة لأن السعي إذا كان بمعنى العدو أو بمعنى المضى إلى الصلاة فإنه يتعدى إلى الغاية بالى يقال
سعى إلى غاية كذا وكذا أى جرى إليها ومشى إليها وإذا كان بمعنى العمل فإنه لا يتعدى بالى وإنما
يتعدى باللام فتقول سعت لكذا وكذا وسعت لفلان قال الله تعالى وسعى لها سعيها وهو مؤمن
وإنما تعدى السعي إلى الجمعة بالى لأنه بمعنى المضى (مسألة) اذ ثبت ذلك فالسعي واجب على كل
من تلزمه الجمعة في الجملة وقد يباح التأخير عنها لأعذار فروى ابن القاسم عن مالك أنه يجوز أن
يتخلف عنها جنازة أخ من أخوانه ينظر في أمره قال ابن حبيب ويتخلف لغسل ميت عنده قال
مالك وأمر يرض يخاف عليه الموت واختلف في تخلف العروس والمجذوم عنها وفي التخلف عنها في
اليوم المطير (مسألة) اذ ثبت ذلك فالسعي إليها وقتان أحدهما وقت استصحاب وقت تقديم بيانه

على من رعب أو أصابه
أمر لا بد له من الخروج أن
يستأذن الإمام يوم الجمعة
إذا أراد أن يخرج
﴿ ما جاء في السعي يوم
الجمعة ﴾

• حدثني يحيى عن مالك
أنه سأل ابن شهاب عن
قول الله عز وجل يا أيها
الذين آمنوا إذا نودى
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا
إلى ذكر الله فقال ابن
شهاب كان عمر بن الخطاب
يقرأها إذا نودى للصلاة
من يوم الجمعة فامضوا
إلى ذكر الله **﴿** قال مالك
وإنما السعي في كتاب
الله العمل والفعل يقول
الله تبارك وتعالى وإذا
نودي سعى في الأرض
وقال تعالى وأما من جاءك
يسعى وهو يخشى وقال
ثم أدبر يسعى وقال وإن
سعيكم لشتى قال مالك
فليس السعي الذي ذكر
الله في كتابه السعي على
الأقدام ولا الاشتداد
وإنما على العمل والفعل

وقت وجوب وهو وقت النداء اذا جلس الامام على المنبر هذا الذي حكاه القاضي أبو محمد
 ويجب أن يكون في ذلك تفصيل وذلك اننا اذا قلنا ان حضور الخطبة واجب فيجب واحه بمقدار
 ما يعلم انه يصل بحضور الخطبة وان قلنا ان ذلك غير واجب فيجب عليه الرواح بمقدار ما يدرك
 الصلاة وقد رأيت للشيخ أبي اسحاق نحوه وقد اختلف في صحة الخطبة دون جماعة فحكي القاضي
 أبو محمد عن شيوخنا انه يجيء على المذهب ان ذلك شرط فيها وهو معنى ما في المدونة والذي يقوله
 أصحابنا ان اتيان الجمعة يجب بالأذان بدل على ذلك أنه ليس بشرط في صحة الخطبة لان الأذان هو
 عند جلوس الامام على المنبر ومن وجب عليه الاتيان ذلك الوقت وهو في طرف المصر فعلم انه
 لا يأتى المسجد الا بعد انقضاء الخطبة فدل على أن الخطبة ليس من شرطها الجماعة وبه قال أبو حنيفة
 والذي حكاه القاضي أبو محمد يقتضي وجوب السعي بمقدار ما يأتى المسجد قبل الشروع في الخطبة
 وهو الاظهر عندى والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فانه يجب السعي الى الجمعة لمن كان منها على
 مسيرة ثلاثة أميال وزيادة يسيرة وان كان خارج المصر وقال أبو حنيفة لا يجب النزول لمن كان
 خارج المصر وقال الشافعي لا يجب النزول اليها لمن كان خارج المصر ومنع الشديد بثلاثة أميال
 والدليل على ما نقوله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر
 الله وذروا البيع ولم يخص أهل المصر من غيرهم فيجب حملهم على عمومهم ودليلنا من جهة المعنى ان
 هذا سليم يبلغه النداء فوجب أن تازمه الجمعة كالذى داخل المصر ودليلنا على اعتبار المسافة اننا
 قد دللنا على تعلق الحكم بالنداء ويجب أن يتعلق بالموضع الذى يجمع منه لا بنفس السماع بدليل
 ان الاصم يلزمه اتيان الجمعة وان لم يسمع النداء والذي جرت عليه العادة أن يجمع النداء في غالب
 الحال من ثلاثة أميال أو ما قرب منها فلذلك اعتبر ذلك المقدار في وجوب اتيانها وانما يراعى في ذلك
 المكان الذى يكون المقيم فيه وقت وجوب السعي عليه دون مكان منزله والله أعلم (مسئلة)
 والنداء الذى يحرم به البيع هو النداء والامام على المنبر رواه ابن القاسم عن مالك في العتية قال
 وانكر منع الناس البيع قبل ذلك وكل من لزمه النزول الى الجمعة فانه يحرم عليه ما يمنعه من ذلك
 من بيع أو نكاح أو عمل فربى باع في الوقت الذى يجب فيه النزول ففدروا بن وهب وعلى بن زياد
 عن مالك فبى باع من وقت الاذان عند الخطبة الى انقضاء الصلاة ممن يلزمه الاتيان الى الجمعة انه
 يستغفر الله وبه قال أبو حنيفة والشافعي وروى عنه ابن القاسم أن البيع يفسخ وبه قال أكثر
 أصحابنا والدليل على القول الاول قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الزنا ووجه القول الثانى قوله
 تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع وقد
 اختلف أصحابنا في عقد النكاح وقال القاضي أبو محمد الهبات والمصداقات مثلها وقال الشيخ
 أبو القاسم النكاح والاجارة في ذلك بمنزلة البيع (فرع) فاذا قلنا يفسخ ففات بزيادة أو نقصان
 أو حواله سوق فقد قال المغيرة وسحنون يمضى بالثمن ولا يرد وقد قال ابن القاسم وأشهب يرد الى
 القيمة وجه ما قاله المغيرة ما احتج له به ابن عبدوس ان الفساد فى العقد لا فى العرض وذلك يقتضى
 أن يمضى بالمسمى اذا فات وجه ما قاله ابن القاسم ان هذا بيع فاسد لا يفتو بالقبض وانما يفتو
 بالزيادة والنقصان وحواله الاسواق فوجب أن يرد الى القيمة أصل ذلك اذ كان الفساد فى
 المعقود عليه (فرع) واذا قلنا برز القيمة فقال ابن القاسم تراعى القيمة حين القبض وقال
 أشهب القيمة حين انقضاء الصلاة وقت جواز البيع

﴿ ما جاء في الامام ينزل بقرية يوم الجمعة في السفر ﴾

ص ﴿ قال مالك اذا نزل الامام بقرية تجب فيها الجمعة والامام مسافر فخطب وجمع بهم فان اهل تلك القرية وغيرهم يجمعون معه ﴾ ش وهذا كما قال لان شروط الجمعة قد وجدت والامام وان كان مسافرا فان واليه النائب عنه مستوطن تجب عليه الجمعة وان كانت الجمعة تجب بحق النيابة عن الامام وجبت ايضا على الامام الذي ينوب عنه الوالي والفرق بين الجمعة والقصر ان من كان فرضه الاعمام اتم وراعى من يقصر ومن كان فرضه في الجمعة اربعا لم يجز له أن يصلي اربعا من يصلي الجمعة (مسئلة) والمستحب أن يصلي بهم الامام دون الوالي لان القرية المجمع بها من عمله ونظره وانما ينوب الوالي عنه مع غيبته فاذا حضر كان أحق بالصلاة فان صلى الوالي جازت الصلاة كما لو استخلف الامام في وطنه من يصلي الجمعة وهو حاضر وجلة ما تبني عليه المسئلة ان للجمعة أربعة شروط تجب بوجودها ولها شرط آخر هو شرط في محتها بعد وجوبها فالأربعة فهي موضع استيطان واقامة وجامع وجاعة وامام وأما المعنى الذي هو شرط في محتها فهو الخطبة وسند كذا ذلك كانه ان شاء الله فاما موضع الاستيطان فاما معنى به المصر والقرية وانما يختلف في الاستيطان والاقامة فهي اعتقاد المقام بموضع مدة يلزمه اتمام الصلاة بها فكل استيطان اقامة وليس كل اقامة استيطان فان علنا بالاستيطان فلا يجوز لجامعة مرت بقرية خالية من أهلها ففقدوا فيها اقامة شهر أو شهرين أن يجمعوا لانه ليس بموضع استيطان وان علنا بالاقامة جاز لهم ذلك وقد رواه ابن القاسم عن مالك (فرع) اذا ثبت ذلك فوضع الاستيطان هو المصر أو القرية الجامعة المتصلة بالبنين فاما المصر فلا خلاف في وجوب الجمعة فيه وأما القرية فان مالكا رحمه الله جعلها في ذلك بمنزلة المصر فقال في المختصر الكبير ان كانت القرية بيوتها متصلة وطرقها في وسطها وفيها سوق ومسجد يجمع فيه الصلوات فليجمعوا كان لهم وال أولم يكن وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا تقام الجمعة الا في مصر والدليس على جواز ذلك ما رواه ابن عباس انه قال ان أول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة جعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة لجمعة جمعت بجواري قرية من قرى البصرين وفي العتية من رواية أشهب عن مالك ليس على أهل العمود جمعة (فرع) واختلفت الرواية عن مالك في تحديد القرية التي تلزم فيها الجمعة فروى عنه ابن القاسم انه لم يحد في ذلك غير انه قال القرية المتصلة بالبنين * وروى عنه مطرف وابن الماجشون انها التي فيها ثلاثون بيتا متصلة وذلك متقارب في المعنى ويجب أن تكون القرية الموصوفة حيث الجامع فان كان موضع الجامع لا تصح فيها الجمعة بانفراده ويجمع اليه من يقرب منه عدد كثير لم يصح فيها الجمعة وبه قال ابن حبيب لان موضع اقامتها لا تصح فيها الجمعة بانفراده فلا تصح بما هو تبع له

(فصل) فاما الجامع فانه من شروط الجمعة ولا خلاف في ذلك الا خلاف لا يعتد به مما نقله القزويني في كتابه عن أبي بكر الصالحى وتأوله على رواية ابن القاسم عن مالك وتأوله في المسئلة التي في المدونة ان الجمعة تقام في القرية المتصلة بالبنين التي لها الاسواق وترك ذكر الاسواق مرة أخرى فقال أبو بكر الصالحى لو كان من صفة القرية أن يكون فيها الجامع لذكره * قال الامام أبو الوليد رضى الله عنه وهذا عندي غير صحيح لانه انما قصد من ذكر القرية الى ما يعتص بصفتها دون أن يذكرها فهو شرط منفرد عنها كما لم يذكر أن تكون معمورة بعدد تعتقد بهم الجمعة وأن يحضرها امام وأن

﴿ ما جاء في الامام ينزل بقرية يوم الجمعة في السفر ﴾
﴿ قال مالك اذا نزل الامام بقرية تجب فيها الجمعة والامام مسافر فخطب وجمع بهم فان اهل تلك القرية وغيرهم يجمعون ﴾

يكونوا مؤمنين وغير ذلك من الشروط على أنه قد تقدم من قول مالك في المختصر الكبير أن كانت
القرية بيوتاً متصلة وطريقها في وسطها وفيها سوق ومسجد فليجمعوا بشرط المسجد ولا يلزمه ذكر
ذلك في كل موضع ولأن ينقله عنه كل راو وهذا قول قد انعقد الإجماع على خلافه فلا نعلم ممن بقي من
العلماء من يقول به والله أعلم وقد تقدم قول مالك في غير موضع أن الجمعة لا تكون إلا في الجامع
وليس القروى بني ولا الصالحى بالموتوق بعلمه ما في الثقل والتأويل في عدة على ما أئبناه ويحتاج إلى
المراجعة عنه وأما الصالحى فجهول وإنما أئبناه لنبيين وجه الصواب فيه للتلاختر به من يقع هذا
القول إليه ممن لا يميز وجه الأقوال وبالله التوفيق والاصل في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم
وعمل الأئمة بعده إلى هلم جرا (فرع) ومن شرطه البناء المخصوص على صفة المساجد أما البراح
الذي لا بناء فيه أو ما كان فيه من البناء ما لا يقع عليه اسم مسجد فلا يصح ذلك فيه ووجه ذلك أن
كل ما كان شرطاً في صحة الجمعة فان شرطها متعلقة بأسمائها كالجماعة الأثرى أن الامام له حكم
الجماعة في سائر الصلوات وليس له أن يجزى بذلك في الجمعة حتى يوجد الاسم مع الحكم به (فرع)
والجامع صفة زائدة على كونه مسجداً فكل جامع مسجداً وليس كل مسجد جامعاً وإنما يوصف بأنه
جامع لاجتماع الناس كلهم فيه لصلاة الجمعة وهذا حكم يختص بهذا المسجد دون غيره من المساجد فلا
يصح أن تقام الجمعة في غيره من المساجد مما لا يحكمه بهذا الحكم حتى يحكم له به على التأييد دون أن
ينقل إليه هذا الحكم في يوم بعينه ولو أصاب الناس ما يمنع من الجامع في يوم تالم تصح لهم الجمعة في
غيره من المساجد ذلك اليوم إلا بأن يحكم له الامام بحكم الجامع وينقل الحكم إليه عن الجامع
المنوع فيبطل حكم الجمعة في المسجد الأول ولذلك قال مالك فيمن رعى يوم الجمعة وهو جالس
في التشهد أنه يخرج فيغسل عنه الدم ويرجع إلى الجامع فيتم فيه تشهده ويسلم وإن علم أن الامام قد
قضى صلاته بعده لأن الجمعة لا تكون إلا في الجامع ولو كانت سائر المساجد تنوب عن الجامع لقال ينم
صلاته في أقرب المساجد إليه لأن إتمامها فيه يجزى عنه (فرع) ويجب أن يكون بين الجامع
وبين جامع أقدم منه مسافة لا يجب المضي منها إلى الجامع الأقدم وقد اختلف أصحابنا فبعض كان من
الحضرة أو من القرية التي يجمع فيها على أقل من برية فقال ابن حبيب لا يتخذ بها جامع حتى يكون
منه على مسافة برية فأكثر وقال يعقوب بن عمر لا يجمعوا حتى يكونوا ما على ستة أميال وقال زيد
ابن بشير يتخذوا جامعاً ما كان أكثر من فرسخ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهو
الصحيح عندي لأن كل موضع لا يلزم أهل النزول إلى الجمعة بعدهم عنه وكلمت فيهم شروط الجمعة
لزمهم أقامتها في موضعهم كأهل المصر وقد قال يعقوب بن عمر ومحمد بن عبد الحكم لا بأس أن تقام الجمعة
في موضعين في الأمصار العظام كبغداد ومصر والله أعلم وقال الشيخ أبو القاسم لا يصلي الجمعة في
مصر واحداً في مسجدين فإن فعلوا ذلك فالصلاة صلاة أهل المسجد العتيق يعني القديم
(فصل) وأما الامام فهو أيضاً شرط في وجوب الجمعة والاصل في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم
وأيضاً فالصلاة من شرطها الجماعة والجماعة لا بد لها من امام فإن كانت قرية لا والى لها قدموا من
أنفسهم من يصلي بهم وصحت الجمعة (فرع) ومن صفة الامام الذكورة والحرية قاله ابن القاسم
ومطرف وابن الماجشون وحكى القاضي أبو محمد في إمرائه أن الجمعة تصح خلف العبد ومن
صفاته أن يكون بالغاً ومن صفاته أن يكون عدلاً وهل يصح أن يكون فاسقاً قال القاضي أبو محمد
القياس يقتضي أن لا تصح إمامة الفاسق ولم يخص جمعة من غيرها وقال ابن حبيب تصح امامته وإن

بلغ فسقه ما بلغ في الجمعة دون غيرها والاول أظهر لانه يعتبر في صفات امام الجمعة ما لا يعتبر في غيره
 واذا كان الفسق يمنع امامته في غير الجمعة فبأن يمنع ذلك في الجمعة أولى (فرع) وهل من صفاته
 أن يكون مقبلاً قال ابن القاسم لا يؤم المسافر ابتداء ولا مستخلفاً وقال أشهب وسهون يؤم في
 الحالتين وقال ابن الماجشون ومطرف يؤم مستخلفاً ولا يؤم ابتداء وجه ما قاله ابن القاسم انه ليس
 من أهلها كالمرأة ووجه ما قاله أشهب انه لما أتاهما صار من أهلها ولم يكن فيه نقص يمنع من التقسم
 فيها كالامام بقريه من عمله وهو مسافر ووجه ما قاله ابن الماجشون انه اذا عقد المسافر مع الامام
 احرامه فقد لزمت حكم الجمعة وثبت كونه من أهلها فصح أن يستخلف على أئمتها واذا لم يتعقد احرامه مع
 الامام لم يثبت له حكمها ولم يصح امامته فيها

(فصل) وأما الجماعة فمشرط في وجوب الجمعة ولا حد لها عند مالك إلا أن يكونوا عدداً تنقري بهم
 قرية وتمسكهم الاقامة بانفرادهم ومنع ذلك في الثلاثة والاربعة وقال أبو حنيفة تنعقد بالامام وثلاثة
 معه وقال الشافعي لا تنعقد إلا بأربعين مع الامام والدليل على أبي حنيفة ان الجماعة لما كان من
 شرطها الاقامة بدليل سقوطها عن أهل الظعن وجب أن يكون من شرط وجوبها من يمكنه
 الاقامة من الجمع ومعلوم أن ذلك لا يمكن في الاثنين والثلاثة والاربعة فوجب أن لا تنعقد بهم الجمعة
 وقد استدلل أصحابنا في ذلك على الشافعي بما روى عن جابر بن عبد الله قال بينما نحن نعمل مع النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا قبلت عبر تحمل طعاماً فانفضوا اليها حتى ما بقي مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الا اثنا عشر رجلاً فنزلت هذه الآية واذا رأوا تجارة أو لحوا انفضوا اليها وتركوا كذا قائماً
 واستدلوا بهذا الحديث على ضعف التعلق به يقتضي اجازتهم للجمعة من اثني عشر رجلاً مع الامام
 والذي يجب أن يهتد عليه من الدليل ان هذا عدد يصح منهم الانفراد بالاستيطان فصح أن تنعقد
 بهم الجمعة كالاربعة رجال (فرع) ومن صفتهم أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة فان كانوا
 مسافرين أو عبيداً لم تنعقد بهم لانهم ليسوا من أهلها وقال أشهب في الامام يفتد من عنده فلم يبق إلا
 النساء أو عبيد فليصل يوم الجمعة ركعتين هذا يحتمل أن يرى ان الجماعة تنعقد بهم ويحتمل أن يكون
 حكم الجمعة قد ثبت بالاحرام والله أعلم (فرع) وهل من شرط هذه الجماعة أن تحضر جميع الصلاة
 قال أشهب ان عقد الامام معهم ركعة ثم تفرقوا عنه بعد ذلك أتم الجمعة ركعتين قال ابن سحنون هو
 القياس وقال سهون في المجموعة لا تصح له الجمعة ولو تفرقوا عنه في التشهد حتى يبقى معه من
 الرجال احرار المقيمين عدد تنعقد بهم الجمعة وان لم يبق معه الا عبيداً ومسافرون جعلها نافله وسلم
 وانتظر الجماعة وجه القول الاول أنه ليس من شرط الجمعة أن يؤتى بجميع الصلاة مع الامام وأنها
 من شرطها أن ينعقد منها ركعة مع الامام ولذلك من أدرك منها ركعة مع الامام جازله أن يقضى
 الركعة الأخرى وحده ووجه القول الثاني ان الجماعة شرط من شروط الجمعة فلم يجز أن يعمرى
 عنها شيء منها كالجامع ولا يلزم على هذا من فاتته ركعة من صلاة الامام لان صلاة الامام قد مكنت
 بشرطها وفي مسئلتنا بخلافه

(فصل) وأما الخطبة فهي شرط في صحة الصلاة بعد وجوبها وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال ابن
 الماجشون في رواية أبي زيد عنه من ترك الخطبة على أي وجه تركها فان جمعه ماضية ورواه عن
 مالك في الثمانية وبه قال داود والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور ما نقلته الامة من فعل النبي
 صلى الله عليه وسلم وأفعاله على الوجوب وقال مطرف في الثانية ان تركها على أي وجه كان أهدأ أبداً

ورواه ابن حبيب عن مالك (فرع) وهل من شرطها أن تكون بحضرة من تنعقد بهم الجمعة حتى القاضي أبو محمد عن شيوخنا أنه يجزى على المذهب وأنه لم يجز في انصاف مالك ولا المتقدمي أصحابه * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أنه نص على ذلك في المدونة بقوله لا تجتمع الجمعة إلا بالجماعة والامام بخطب خلافا لأبي حنيفة والدليل على ما نقوله أنه ذكر جعل شرطاً في صحة الجمعة فوجب أن تكون من شرط الجماعة كتكبيره الاحرام ص * قال مالك وإن جمع الامام وهو مسافر بقرية لا تحب فيها الجمعة فلا جمعة ولا لأهل تلك القرية ولا لمن جمع معهم من غيرهم وليتم أهل تلك القرية وغيرهم ممن ليس بمسافر الصلاة * ش وهذا كما قال لأنه لا جمعة لأحد من المصلين لعدم شروط الجمعة من المصراً والقرية الموصوفة على ما تقدم

(فصل) وقوله وليتم أهل تلك القرية وغيرهم ممن ليس بمسافر بمقتضى معنى أحدهما أن يعودوا إلى الامام والثاني أن يقيموا على ما تقدم من صلاتهم وهذا أظهر من جهة اللفظ لأنه لو أراد المعنى الأول لقال ليجمع المصلين مع فيتم المقيم ويقصر المسافر ولم يخص المقيمين بالذكركان أظهر إذ صلاة المسافرين جائزة وقد اختلف أصحابنا في هذه المسئلة فروى عن ابن القاسم في المدونة والمجموعة ورواه عن مالك أن الصلاة لا تجزى إلا مع أحد من معه وروى عنه أبو زيد وابن المواز تجزئه ولا تجزى أحداً من أهل القرية حتى يقيموا عليهم أظهروا ربحاً ورواه ابن نافع عن مالك وجه الرواية الأولى أن الامام أقصد صلاته بتهمد الجهر في صلاة السر وإذا فسدت صلاته بالعمد تعدى إلى صلاة الجماعة معه وقد قال الشيخ أبو القاسم إن الجهر فيها يجهر فيه والاسرار فيها يسر فيه من سنن الصلاة وهذا مقتضى هذه الرواية ووجه الرواية الثانية أن تعمده للجهر لا يفسد صلاته لأنها صفة للقراءة مشروعة فلم تمنع صحة صلاة الامام وإذا لم تمنع صحة صلاته لم تمنع صحة صلاة من وراءه ص * قال مالك ولا جمعة على مسافر * ش وهذا كما قال وذلك أن المسافر على ضربين رجل ابتداء سفره يوم الجمعة ورجل مستديم لسفره فأما من ابتداء يوم الجمعة فلا يخلو أن يتبدئه قبل الزوال أو بعد الزوال قبل الصلاة فإن شرع فيه قبل الزوال فروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك أنه مكروه وروى علي بن زياد عنه لا بأس به فإن أنشأه قبل الزوال وقبل الصلاة فهو ممنوع خلافاً لبعض أصحاب أبي حنيفة والدليل على ما نقوله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة الآية والأمر بالشئ يقتضى وجوبه وتحريم تركه (مسئلة) فإن خرج من منزله يوم الجمعة فأذن لصلاة الجمعة قبل أن يكون بينه وبين موضع الجمعة ثلاثة أميال فالظاهر من المذهب أنه يجب عليه الرجوع لأنه قد نودي للصلاة وهو من أهل الجمعة بموضع يزعم منه اتیان الجمعة كما لو كان بالمصر (مسئلة) وأما من كان مستديماً لسفره فلا جمعة عليه وإن كان بموضع الجمعة والدليل على ذلك أن السفر عذر يبيح الفطر للصائم فوجب أن يسقط فرض الجمعة كالمرض (مسئلة) وأما أن كان المسافر وارداً على موضع استيطانه فإن علم أنه يدرك الجمعة بمصره فليؤخر الصلاة حتى يصلي الجمعة فإن محله صلى الظهر لم يجزه لأن فرضه الجمعة وإن ظن أنه لا يدرك الجمعة فصلى الظهر فالذي رواه ابن المواز عن مالك أن أدرك ركعة من صلاة الجمعة مع الامام فعليه أن يأتيها قال ابن الماجشون لأنه صار من أهل الجمعة فانتقض ما كان صلى من الظهر وقال أشهب إن كان صلى الظهر في جماعة فلا أولى فرضه وكان ينبغي له أن لا يأتي الجمعة وإن كان صلى الأولى فإذا كان له أن يعيدها جمعة ثم الله أعلم بصلاته ولو أدرك من الجمعة ركعة أضاف إليها أخرى وقال سحنون في كتاب ابنه إن كان

* قال مالك وإن جمع
الامام وهو مسافر بقرية
لا تحب فيها الجمعة فلا جمعة
له ولا لأهل تلك القرية
ولا لمن جمع معهم من غيرهم
وليتم أهل تلك القرية
وغيرهم ممن ليس بمسافر
الصلاة * قال مالك ولا جمعة
على مسافر

﴿مآجاء في الساعة التي في يوم الجمعة﴾ حدثني يحيى عن مالك (٢٠٠) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول

صلى على ثلاثة أميال من موضع الجمعة فعليه أتيان الجمعة وإن كان صلى على ستة أميال فليس عليه أتيانها بل يكره له ذلك وجه القول الأول أن صلاة الجمعة كانت مراعاة لأنه إن كان ممن يدرك الجمعة فلا ظهر له وإن كان ممن لا يدرككم فظهره ثابت فإذا طلع الغيب عن أحد الأمرين حكمه بذلك ووجه القول الثاني أنه لما صلى وهو معتقد أن الجمعة قد فاتته كان ماضياً فرضه فلا يعيد الا مثل ما يعيد العبد ووجه القول الثالث أنه إذا صلى على ثلاثة أميال من موضع الجمعة فصلاته غير صحيحة لأن فرضه الجمعة وإن كان صلى على ستة أميال فظهره صحيحة لأن ذلك فرضه

﴿مآجاء في الساعة التي في يوم الجمعة﴾

ص مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسئ الله شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يقلها ﴿ش قوله صلى الله عليه وسلم فيه ساعة يقتضي جزأ من اليوم غير مقدر ولا معين وبيان ذلك ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم من تقليلها ولو كانت مقدرة أو معينة لما كان التقليل معنى وقوله لا يوافقها عبد مسلم تخصيصاً للدعاء المسلمين بالإجابة في تلك الساعة (فصل) قوله وهو قائم يصلي هكذا رواه أكثر رواة الموطأ وخالفهم قتيبة وعبد الله بن يوسف وأبو مصعب فأسقطوا لفظة وهو قائم وهي ثابتة صحيحة من حديث أبي الزناد وقوله يصلي اختلف الناس في تأويل هذه اللفظة لاختلافهم في تعيين الساعة ورويت في ذلك أخبار نذكرها ما شهر منها وذلك أن عبد الله بن سلام وجاعة من المعابة والتابعين قالوا إن الساعة هي من بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس من يوم الجمعة وتأولوا قوله يصلي بمعنى أن له حكم المصلي على ما يأتي في بعد هذا ويصح أيضاً أن يتأولوا يصلي بمعنى يدعو وتأول من ذهب إلى ذلك من المتأخرين قوله وهو قائم يصلي بمعنى موافق من قوله تعالى لا امدت عليه قائماً ويعقل اللفظ هذا التأويل وإن لم يكن ظاهره وذهب قوم إلى أن الساعة الإجابة ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى انقضاء الصلاة ويجب أن تكون الساعة على قول هؤلاء في نفس الصلاة والاحتياج من التأويل إلى مثل ما تحتاج إليه الطائفة الأولى لأن وقت الخطبة ليس بوقت قيام في صلاة عندنا ولا ينتدب إلى ذلك باجتماع أقل ما يقتضي هذا اللفظ النذب وقد روى عن علي رضي الله عنه أنه قال تلك الساعة إذا زالت الشمس ص

﴿مالك عن يزيد بن عبد الله بن الحاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه قال خرجت إلى الطور فلقيت كعب الأحبار فجلست معه فحدثني عن التوراة وحديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان فيما حدثته أن قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة إلا وهي مصيعة يوم الجمعة من حين تسمع حتى تطاع الشمس شفقاً من الساعة إلا الجن والإنس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه قال كعب ذلك في كل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال من أين أقبلت فقلت من الطور فقال لو أدركتك قبل أن تخرج إلي ما خرجت سمعت رسول الله صلى

الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يقلها ﴿وحدثني عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن الحاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي عوف عن أبي هريرة أنه قال خرجت إلى الطور فلقيت كعب الأحبار فجلست معه فحدثني عن التوراة وحديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان فيما حدثته أن قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة إلا وهي مصيعة يوم الجمعة من حين تسمع حتى تطاع الشمس شفقاً من الساعة إلا الجن والإنس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه قال كعب ذلك في كل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال من أين أقبلت فقلت من الطور فقال لو أدركتك قبل أن تخرج إلي ما خرجت سمعت رسول الله صلى

فقرأ كعب التوراة فقال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال من أين أقبلت فقلت من الطور فقال لو أدركتك قبل أن تخرج إلي ما خرجت سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول في مسجد
المطى الا الى ثلاثة مساجد
الى المسجد الحرام والى
مسجدي هذا والى مسجد
المطى أو بيت المقدس
يشك قال أبو هريرة ثم
لقيت عبد الله بن سلام
فحدثته بمجلسي مع كعب
الاجبار وما حدثته به في يوم
الجمعة فقلت قال كعب
ذلك في كل سنة يوم قال
قال عبد الله بن سلام
كذب كعب فقلت ثم قرأ
كعب التوراة فقال بل
هي في كل جمعة فقال
عبد الله بن سلام صدق
كعب ثم قال عبد الله بن
سلام قد علمت أية ساعة
هي قال أبو هريرة فقلت
له أخبرني بها ولا تضن
علي فقال عبد الله
ابن سلام هي آخر ساعة
في يوم الجمعة قال أبو هريرة
فقلت وكيف تكون آخر
ساعة وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يصادفها
عبد مسلم وهو يصلي
وتلك الساعة لا يصلي فيها
فقال عبد الله بن سلام ألم
يقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم من جلس مجلسا
ينتظر الصلاة فهو في
صلاة حتى يصلي قال أبو
هريرة فقلت بلى قال فهو
ذلك

الله عليه وسلم يقول لا تفعل المطى الا الى ثلاثة مساجد الى المسجد الحرام والى مسجدى هذا والى
مسجد ايلياء أو بيت المقدس يشك قال أبو هريرة ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثته بمجلسي مع كعب
الاجبار وما حدثته به في يوم الجمعة فقلت قال كعب ذلك في كل سنة يوم قال عبد الله بن سلام كذب
كعب فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال بل هي في كل جمعة فقال عبد الله بن سلام صدق كعب ثم قال
عبد الله بن سلام قد علمت أية ساعة هي قال أبو هريرة فقلت له أخبرني بها ولا تضن علي فقال عبد الله
ابن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت وكيف تكون آخر ساعة وقد قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها فقال عبد الله بن
سلام ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي
قال أبو هريرة فقلت بلى قال فهو ذلك ثم قوله نرجت الى الطور الطور في كلام العرب واقع
على كل جبل الا انه في الشرع يطلق على جبل هينه وهو الذي كلم فيه موسى عليه السلام وهو الذي
عناه أبو هريرة وقوله فليقت كعب الاجبار فحدثني عن التوراة يعني أخبره بما في التوراة التي
يأيدهم على وجه القصص والاعبار عما ينسب اليها واعتبار ما وافق منها ما عني أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله فسكان فيا حدثته ان قلت خبر يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيمخلق آدم
وقيه أهبط وفيه تنب عليه اخبار عن وقوع الأمور العظام فيه واختصاصها به في الاغلب دون سائر
الايام وذلك لحض علي الاستكثار من الطاعات فيه وزجر عن موافقة المعاصي

(فصل) وقوله وما من دابة الا وهي مصيبة يوم الجمعة من حين يصبح حتى تطلع الشمس شفقا من
الساعة الا ما خلة الاسماع مع التوقع لامر يطرق فأخبر صلى الله عليه وسلم ان اصاخبها انما هي توقع
للساعة وشفقة منها وقوله الاجن والانس استثنى هذين النوعين من كل دابة وهو استثناء من
الجنس لان اسم الدابة واقع على كل مادب ودرج اذ هذا الجنس لا يصح يوم الجمعة اشفاقا من الساعة
لانه قد علم ان بين يدي الساعة أشرطا ينتظرها قال القاضي أبو الوليد وهذا عندى ليس بالبين لاما
نجد منها الا يصح ولا علم له بالاشراط وقد كان الناس قبل أن يعلموا بالاشراط على حالتهم التي هم
عليها لا يصيغون

(فصل) وقوله وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه اخبار عن
ففضيلة اليوم وعظيم درجته لاختصاصه بهذه الساعة وقول كعب ذلك في كل سنة يوم يحفل أن
يكون على سبيل السهوى في الاخبار عن التوراة أو التأويل لفظها فلما راجعه أبو هريرة راجع قراءة
التوراة فقال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى ان الذي في التوراة موافق له لا على معنى
ان صدقه انما ظهر بموافقة ما قرأ من التوراة لان الذي عند النبي صلى الله عليه وسلم أصح وصدقه
أظهر من أن يعلم ذلك بموافقة ما قرأ كعبه

(فصل) وقول أبي هريرة فليقت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال من أين أقبلت يعني انه لقبه
منصرفا من الطور وقد كان يحفل أن يكون خروجه هذا الى الطور لحاجة عنت له فيه ويحفل
أن يكون قصده على معنى التبع والتقرب بانيانه الان قول بصرة لو أدركتك قبل أن تخرج اليه
ما خرجت دليل على أنه فهم من التقرب بقصده وسكوت أبي هريرة حين أنكر عليه دليل على ان
الذي فهم منه كان قصده

(فصل) وقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لاتعمل المظلي هو قسيتها والسفر
عليه الان ذلك عملها المقصود منها ونهيها عن اعمال المظلي الى مسجد غير المساجد الثلاثة يقتضي ان من
نذر صلاة بمسجد البصرة والكوفة انه يصلي بموضعه ولا يأتيه لحديث بصرة المنصوص في ذلك
وذلك ان النذر انما يكون فيما فيه القرية ولا فضيلة لمساجد البلاد بعضها على بعض تقتضي قصده
باعمال المظلي اليه الا المساجد الثلاثة فانها تختص بالفضيلة وأما من نذر الصلاة والصيام في شيء من
مساجد الثغور فانه يلزمه اثباتها والوفاء بنذره لان نذره قصدها لم يكن لمعنى الصلاة فيها بل قد اقترن
بذلك الرباط فوجب الوفاء به ولا خلاف في المنع من ذلك في غير المساجد الثلاثة الا ما قاله محمد بن
مسلم في المبسوط فانه أضاف الى ذلك مسجدا رابعا وهو مسجد قباء فقال من نذر أن يأتيه فيصلي
فيه كان عليه ذلك

(فصل) وقوله والى مسجد ايلياء أو بيت المقدس يشك في اللفظة ومسجد ايلياء هو مسجد بيت
المقدس وهذا الحديث قدرناه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تشد
الرجال الى ثلاثة مساجد ولم يذكر فيه بصرة وهذا يدل على أن الصحابة كان يرسل بعضهم عن بعض
(فصل) وقول عبد الله بن سلام كذب كعب لما أخبر عنه أبو هريرة ان ذلك في كل سنة مرة يعني انه
أخبره بالشئ على غير ما هو به سواء تعد ذلك أو لم تعد وقال بعض الناس ان الكذب انما هو
ان يتعمد الاخبار عن الخبر على ما ليس به وليس ذلك بصريح قال الله تعالى وأقموا بانه جهد
أيمانهم لا يبعث الله من يموت بلى وعدا عليه حقا ولكن أكثر الناس لا يعلمون ليبين لهم الذي
يختلفون فيه وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين فأخبر تعالى أنهم يمانون اذا بعثوا بعد الموت
أنهم كانوا كاذبين في قولهم لا يبعث الله من يموت وان كانوا في حال قولهم ذلك يعتقدون أنهم صادقون
(فصل) وقوله بعد ذلك صدق كعب يعني انه أخبر بالشئ على ما هو عليه ثم قال عبد الله بن سلام
قد علمت أية ساعة هي اظهار لعلمه وتنبئه لأبي هريرة على انها معلومة فاما أن يكون عنده منها علم
بواقفه عليه أو لا يكون عنده علم فيبينه

(فصل) وقول أبي هريرة أخبرني بها ولا تضن على بمعنى لا تبخل على بالعلم الذي ينتفع به أبو هريرة
ولا يستغفر به عبد الله بل ينتفع بتعليمه وانما قال أبو هريرة ذلك لان فطرة كثير من الناس البخل
بما يفرده به فقال عبد الله هي آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
على ثلاث ساعة لا يصلي فيها مطالبة من أبي هريرة لعبد الله بتصحيح قوله وليرزق من نفس
أبي هريرة الشبهة التي تعرض على قول عبد الله وهذا يدل على كثرة تجهلهم عن معاني الالفاظ
وتحقيقهم فيها وسمعة مناظرهم عليها يعني استخراج الفائدة ففرغ عبد الله الى تأويل الظاهر الذي
اعترض أبو هريرة به والجمع بينهما وبين ما أورده ولم يقع في ذلك بأن ما رويته عن النبي صلى الله عليه
وسلم ليس عليه العمل أو بان ما قلته أولى منه لما كان أبو هريرة عنده من أهل العلم والفهم حتى بين له
وجهه وموافقة لما رآه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأقام الدليل على أن اسم المصلي ينطلق في
الشرع على منتظر الصلاة بقوله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر فيه الصلاة فهو في صلاة
حتى يصلي

في الهيئة وتغطي الرقاب
واستقبال الامام يوم الجمعة
• حدثني يحيى عن مالك
عن يحيى بن سعيد أنه
بلغه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ما على
أحدكم لو اتخذ

في الهيئة وتغطي الرقاب واستقبال الامام يوم الجمعة

عن مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على أحدكم لو اتخذ

ثوبين لجمعة سوى ثوب منته **ش** هذا حض من النبي صلى الله عليه وسلم على التبعيل للجمعة
 في اللباس كما حض على التطيب والفسل والسواك لانه يوم عيد فكان التبعيل مستوفاه كالغفر
 والأضحية وقوله صلى الله عليه وسلم لو اتخذ ثوبين لجمعة دليل على أن ذلك أقل ما يكون من لبس
 الجلال وحسن الهيئة على عاداتهم من الملابس في ذلك الوقت واتخاذها للجمعة سوى الثياب التي
 يمتنها في سائر أوقاته يفيد قصرها على يوم الجمعة وأن تكون الجمعة مخصوصة بلبسها وأن تكون له
 ثياب غيرها يمتنها ويباشر الأعمال فيها **ص** **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يروح إلى
 الجمعة إلا إذا ادهن وتطيب إلا أن يكون حراماً **ش** هذا من فعل ابن عمر موافق للحديث والعمل به
 وعلى ذلك عمل الأمة والحديث إذا تعلقته الأمة بالقبول والعمل به لم يحتاج إلى اسناد صحيح لأن عمل الأمة
 به يقتضي العلم بصحته بتقرير الشرع وتصحيح اسناده لا يقتضي ذلك فكان العمل به على هذا
 الوجه أقوى **ص** **ع** مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمر بن حزم عن حدثه عن أبي هريرة أنه
 كان يقول لأن يصلي أحدكم بظهر الحرة خبره من أن يقعد حتى إذا قام الإمام بخطب جاءه تخطي
 رقاب الناس يوم الجمعة **ش** معنى ذلك أن المؤتم عند في تخطي الرقاب يوم الجمعة أكثر من المؤتم
 في التخلف عن الجمعة والتخطي يوم الجمعة على ضربين أحدهما قبل أن يجلس الإمام على المنبر
 والثاني بعد ذلك فأما التخطي قبل الجلوس لمن رأى فرجة جلوسه فانه مباح ورواه ابن القاسم عن
 مالك لأن الداخل حقاً في الجلوس في الفرجة ما لم يجلس فيها غيره لأن جلوس الجالس فيها قبل
 الداخل لا يمنع هذا الداخل من الجلوس فيها لانه لم يتأخر عن وقت الوجوب ولا بد له من طريق
 إليها إلا أنه يؤمر بالتصطف من أذية الناس والوجوب في التخطي إليها وأما الداخل بعد جلوس الإمام
 فلا يتخطى إلى فرجة ولا غيرها لأن تأخره عن وقت وجوب السعي قد أبطل حقه من التخطي إلى
 الفرجة يبين ذلك ما روى عن عبد الله بن بشر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الداخل يوم الجمعة
 اجلس فقد آذيت **ص** **ع** قال مالك السنة عندنا أن يستقبل الناس الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن
 يخطب من كان منهم في القبلة وغيرها **ش** وهذا كما قال وعليه جمهور الفقهاء وعمل الناس
 وذلك أن الإمام قد ترك استقبال القبلة واستقبلهم بوجهه ليكون ذلك أبلغ في إعظامه وأتم في
 احضارهم أقفاهم فليسم أن يستقبلوه أجايله وطاعة وإقبالاً على كلامه وقت استقباله هو إذا قام
 يخطب قال ابن حبيب ويؤمر استقبال الإمام من لا يسمعه ولا يراه ممن كان داخل المسجد وخارجه
 والمستقبل أن يلتفت يمينا وشمالاً زاد على بن زياد عن مالك أنه يلتفت وإن حوّل ظهره إلى القبلة

ع القراءة في صلاة الجمعة والاحتباء ومن تركها من غير عذر **ع**

ذكر في هذه الترجمة الاحتباء ولم يحنى له ذكر في الهاب ولا محابنا في صفة الجلوس مسائل تذكرها
 فأولها الاحتباء روى ابن نافع عن مالك لا بأس أن يحني الرجل يوم الجمعة والإمام يخطب وله أن
 يمد رجله لأن ذلك معونة له على ما يريده من أمره فليفعل من ذلك ما هو أرفق به **ص** **ع** مالك
 عن حمزة بن سعيد المزي عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن الضعفاء بن قيس سأل
 النعمان بن بشير ماذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة قال كان
 يقرأ هل أتاك حديث الغاشية **ش** قوله على أثر سورة الجمعة دليل على أن قراءة سورة الجمعة
 أمر معروف مشهور لا يحتاج إلى التساؤل عنه ليكون ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم

والمواظبة عليه ومن المجموعة من رواية ابن نافع قيل لما لك قراءة سورة الجمعة سنة قال ما أدري ما سنة ولكن من أدركنا كان يقرأ بها في الأولى وأما الركعة الثانية فكانت تختلف القراءة فيها فمرة كان يقرأ فيها بـهـل أناك حديث الغاشية وروى أنه قرأ سبـح اسم ربك الأعلى وروى أنه قرأ بالمنافقين ولذلك قال مالك أنه يسهب قراءة الجمعة في الركعة الأولى وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة في غيرهما من السور سواء والدليل على ما ذهب إليه مالك حديث ضمرة بن سعيد المذكور ومن جهة المعنى أن هذه السورة تختص بتضمن أحكام الجمعة فكانت أولى بذلك من غيرها وأشبهاً بالحال

(فصل) وقوله على أن سورة الجمعة يحفل من جهة القراءة بأثر سورة الجمعة في الركعة الأولى غير أنه لا خلاف أن المراد بذلك الركعة الثانية واللفظ يحفل ذلك فحفل عليه فقال كان يقرأ هل أناك حديث الغاشية وروى عن النعمان بن بشير أيضاً أنه كان يقرأ سبـح اسم ربك الأعلى وهل أناك حديث الغاشية ولا خلاف أن الركعة الثانية لا تختص بأحدى هاتين السورتين وهي عند مالك وأبي حنيفة لا تختص بغيرهما من السور وقال الشافعي لا يقرأ فيها إلا بسورة المنافقين والدليل على ما قوله أنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قراءته بهذه السور كلها وهو محمول عندنا ونسلكم على الركعة الثانية وهذا يدل على أنها غير مختصة بسورة من السور لأنها لو اختصت بسورة لم يقرأ فيها غيرها

(فصل) وبه فممن هذا الحديث جهر النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة ولذلك علموا ما قرأ به ولو أسر لذهبوا في ذلك إلى التغير كما ذهبوا إلى ذلك في قراءته في الظهر والعصر وفي صلاة الكسوف ص مالك عن صفوان بن سليم قال مالك لا أدري أن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا أنه قال من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر ولا علة طبع الله على قلبه وحدثني عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب خطبتين يوم الجمعة وخطب فيهما ص مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب خطبتين يوم الجمعة وخطب فيهما ص لا خلاف أن من سنة الخطبة أن تقص على خطبتين فإن ترك الإمام الثانية لا يحصر أو نسيان أو حدث وصلى غيره أجزأهم وكذلك لو لم يتم الأولى وأتى بها بال ورواه مطرف عن مالك وروى ابن حبيب عن ابن القاسم أن لم يخطب من الثانية ماله بال لم تجزهم وأعاد (مسئلة) والجلوس بين الخطبتين مسنون والمشهور من مذهب مالك أنه ليس بشرط في صحته أو وجه ذلك أن الخطبتين ذكران يتقدمان الصلاة فلم يكن الجلوس بينهما شرطاً في صحتهما كالإقامة (مسئلة) ومقدار الجلسة بين الخطبتين مقدار الجلسة بين السجدين رواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم لأنه فصل بين مشتهين كالجلوس بين السجدين (مسئلة) ومن سنته أن يخطب قائماً فإن خطب جالساً فقد ذكر القاضي أبو محمد في إشرافه قد أساء ولا تبطل بذلك خطبته خلافاً للشافعي والدليل على ذلك أنه ذكر يتقدم الصلاة فلم يكن القيام شرطاً في صحته كالإقامة (مسئلة) وكم المقدار الذي يجزى من الخطبة ذكر القاضي أبو محمد أن في ذلك روايتين أحدهما أنه لا يجزى إلا ماله بال ويقع عليه

وحدثني عن مالك عن صفوان بن سليم قال مالك لا أدري أن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا أنه قال من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر ولا علة طبع الله على قلبه وحدثني عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب خطبتين يوم الجمعة وخطب فيهما

اسم خطبة والثانية انه ان سجد وهل اوسع فقط فانه بعيد ما لم يصل فان صلى أجزاء وفي ثمانية أبي
 زمد عن مطرف أنه اذا صعد المنبر وتسكلم باقل أو كثر فجمعتهم جمعة (مسئلة) ويستحب تقصير
 الخطبتين قال ابن حبيب والثانية أقصر هما والاصل في ذلك ما روي عن أبي والن أنه قال خطبتنا
 عمار بن ياسر فأوجزوا ببلغ فلما نزل قلنا يا أبا اليقظان لقد أبغيت وأوجزت فلو سكت تنفست
 فقال أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان طول صلاة رجل وقصر خطبته سنة
 من فقهه فاطيبوا الصلاة واقصروا الخطبة فان من البيان لسمعنا (مسئلة) ومن سنة الخطبة
 الطهارة وهل ذلك شرط في صحتها أم لا قال سمعون ان خطب جنبا اعدوا الصلاة أبدا قال الشيخ
 أبو محمد يريد وهوذا كره فذهب الى أنها بمنزلة الصلاة اذا خطب بهم ناسيا لجنابته صحت خطبته وان
 كان ذا كرا لجنابته بطلت خطبته وقد أساءوا الى مثل هذا قصد المثل في المختصر فحين خطب غير
 متوضي ثم ذكر فتوضأ وصلى أجزاء قال الشيخ أبو القاسم الاختيار أن يخطب على طهارة فان
 خطب على غير طهارة أساءوا الخطبة صحيحة ولو احدث في أثناء خطبته أو بعد الفراغ منها أجزاء
 خطبته قال الشيخ أبو محمد وقد قال بعض أصحابنا فحين ذكر في الخطبة انه جنب فتبادى في خطبته
 واستغلف للصلاة أجزاءهم ونحو هذا ذكر القاضي أبو محمد عن المذهب (مسئلة) ومن حكم الخطبة
 الاتصال بالصلاة اتصالا قرب فان خطب في وقت الظهر وصل في وقت العصر في غيم قال أشهب
 أحب الى أن يعيدوا الآن يكون ما بين الخطبة والصلاة قريب فيعزيمهم والله أعلم

الترغيب في الصلاة في رمضان

ص ماله عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد ذات ليلة فصرى بصلاته ناس ثم صلى الليلة القابلة فكثر الناس ثم
 اجتمعوا من الليلة الثالثة أو اربعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال
 لقد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت أن تفرض عليكم وذلك في
 رمضان ثم قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد ذات ليلة فصرى بصلاته ناس
 يدل آخر الحديث على ان صلاته ما دله وصلاة الناس معه في الليلة الأولى والثانية تدل على جواز
 الاجتماع في النافلة في رمضان وفعلهم ذلك في رمضان دون غيره دليل على اختصاصه بهذا المعنى على
 وجه ما كما خصه بالاعتكاف ويحتمل أن يكون ذلك لفضيلة العمل فيه والله أعلم

(فصل) وقوله ثم اجتمعوا في الليلة الثالثة واربعة فلم يخرج اليهم لا يدل على المنع من ذلك لاقراره
 لهم في الليلتين المتقدمتين عليه ولا يدل على النسخ لانه على امتناعه من الخروج فانه خشى أن
 يفرض عليهم فاذا زالت العلة بانقطاع الفرض بعده ذهب المانع وثبت جواز الاجتماع لقيام رمضان
 وقد روي عن عائشة رضي الله عنها في الحديث الذي يأتي بعد هذا من الاصل قال ان كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم وما
 سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة الف مرة قط وانى لاسعها قال القاضي أبو بكر يحمي على أن
 يكون الله تعالى أوحى اليه ان واصل هذه الصلاة معهم فرضها عليهم اما لارادته فرضها فقط على
 ما يذهب اليه ولانه يحدث فيهم من الاحوال والاعتقاد ما يكون الاصلح لهم فرض هذه الصلاة عليهم
 ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم ظن ان ذلك سيفرض عليهم لما جرت به عادته فان مادام عليه

الترغيب في الصلاة في

رمضان

حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن عروة

ابن الزبير عن عائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم صلى في المسجد

ذات ليلة فصرى بصلاته

ناس ثم صلى الليلة القابلة

فكثر الناس ثم اجتمعوا

من الليلة الثالثة والاربعة

فلم يخرج اليهم رسول الله

صلى الله عليه وسلم فلما

أصبح قال قد رأيت الذي

صنعتم ولم يمنعني من

الخروج اليكم الا اني

خشيت أن تفرض عليكم

وذلك في رمضان

على وجه الاجتماع من القرب فرض على أمته ويحتمل أن يريد بذلك أنه خاف أن يظن أحد من أمته بعده إذا دأب عليها وجوبها والزام الناس أمرها وهذه المعاني كلها مأثورة بعبد النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن حبيب في واضعته عن مالك استدامة المنع من ذلك إلى وقتنا فقال ليس من الأمر الذي توطأت عليه العامة أن يصلي الرجل بالنفر في سبعة الضحى وغيرها من النافلة بالليل والنهار غير نافلة رمضان إلا أن يكون نفر أقليل الرجلين والثلاثة ونحوه من غير أن يكون أمراً مشهوراً بمعنى ذلك والله أعلم ما اشتهر من أمر نافلة رمضان فذلك جاز أن يجتمع وتشترط الإمامة فيها وأما غير ذلك من النوافل التي لم يثبت ذلك فيها فانه يمنع من اشهارها والاجتماع لها مخافة أن يظن كثير من الناس أنهم من جملة الفرائض ص **م** مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر الصديق وصدر من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما **م** ش قوله كان يرغب في قيام رمضان يعني أنه كان يحضهم عليه ويندبهم اليه ويخبرهم عن ثوابه بما يرغبهم فيه وقيام رمضان يجب أن يكون صلاة تحتص به ولو كان شائعاً في جميع العام لما اختص به ولا تنسب اليه كالاتسب اليه الفرائض والنوافل التي تفعل في غيره على حسب ما تفعل فيه وانما خص به بمعنى الخص عليه لمن عجز عن جميع قيام العام وجاء أن يأخذ من القيام بمحض وأن يكون ذلك في أكثر أشهر العام ثواباً كما أنه يحض على قيام العشر الاواخر من لم يستطع قيام جميع رمضان والافضل لمن استطاع أن يقوم بجميع العام لحديث عائشة الذي يأتي بعده هذا ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة وقالت في حديث آخر يأتي بعده هذا أو يكتم يستطيع ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستطيعه كان عمله ديمة فلما علم صلى الله عليه وسلم أن أمته لا تطيق من ذلك ما يطيقه حضهم على أفضل الاوقات بالقول والعمل لأنه كان أكثرهم محافظة على ما أوامهم بها (فصل) وقوله من غير أن يأمر بعزيمة يعني من غير أن يوجبها إيجاباً لا يحل تركه ثم بين الترغيب بقوله من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وهذا من أعظم الترغيب وأولى ما يجب أن يسارع اليه إذا كان فيه تكفير السيئات التي تقدمت له واعلم أن الوجه الذي يكون التكفير به هو أن يقوم ما يمانا بصدق النبي صلى الله عليه وسلم في رغبته فيه وعلماً بان ما وعده من قامه على ما وعده واحتساباً عند الله تعالى وأنه يقوم به رجاء وأب الله تعالى لاراءه ولا سمعة ولا غير ذلك مما يفسد العمل

• وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر بن الخطاب

(فصل) وقوله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك إلى آخر الحديث وهو مرسل أرسله ابن شهاب ويعني قوله والامر على ذلك وحال الناس على ما كانت عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الناس والندب إلى القيام وأن لا يجتمعوا فيه على إمام يصلي بهم خشية أن يفرض عليهم ويعص أن يكونوا لا يصلون إلا في سيوتهم أو يصلي الواحد منهم في المسجد ويعص أن يكونوا لم يجتمعوا على إمام واحد ولكم كانوا يصلون أو زعماء تفرقوا على حسب ما ذكر في حديث عمر رضي الله عنه بعد هذا

(فصل) وقوله ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر وانما مضاه على ذلك

أوبكر وان كان قد علم ان الشرائع لا تفرض بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاختلاف وجهين اما لانه شغل ولم يتفرغ للنظر في جميع أمور المسلمين أمر أهل الردة وغير ذلك من الأمور مع قصر المدة أو لانه رأى من قيام الناس في آخر الليل وقوتهم عليه ما كان أفضل عنده من جمعهم على امام في أول الليل وقال ابن حبيب رغب النبي صلى الله عليه وسلم في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بهزيمة فقام الناس وحدا نائم في بيته ومنهم في المسجد فبات النبي صلى الله عليه وسلم وهم على ذلك وكان الناس على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر ثم رأى عمر أن يجمعهم فأمر أبا وة بما الله اري أن يصلياهم احدى عشرة ركعة بالوتر

﴿ ما جاء في قيام رمضان ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن

ابن شهاب عن عروة بن

الزبير عن عبد الرحمن بن

عبد القاري أنه قال خرجت

مع عمر بن الخطاب في

رمضان الى المسجد فاذا

الناس أوزاع متفرقون

يصلي الرجل لنفسه ويصلي

الرجل فيصلي بصلاته الرهط

فقال عمر والله اني لاراني

لو جمعت هؤلاء على قاري

واحد لكان أمثل

فجمعهم على أبي بن كعب

قال ثم خرجت معه ليلة

أخرى والناس يصلون

بصلاة قارئهم فقال عمر

نعمت البدعة هذه والتي

تنامون عنها أفضل من

التي تقومون يعني آخر

الليل وكان الناس يقومون

أوله

﴿ ما جاء في قيام رمضان ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فاذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر والله اني لاراني لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل فجمعهم على أبي بن كعب قال ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون يعني آخر الليل وكان الناس يقومون أوله ﴿ ش قوله فاذا الناس أوزاع متفرقون يعني جماعات متفرقة تكون الجماعة في ناحية المسجد وفي ناحية أخرى منها جماعة أخرى وكذلك في واحد منه وقوله يصلي الرجل لنفسه ويصلي بصلاته الرهط يعني أحدهما يصلي رجل لنفسه ويصلي آخر معه الرهط يصلون بصلاته فالضهير في قوله بصلاته راجع الى غير مذكور وبدل عليه قوله الرجل فتكون الالف واللام في قوله الرجل ليست للعهد وانها هي للجنس والوجه الثاني أن يربدان الرجل يصلي لنفسه ويصلي بصلاته ذلك الرجل الرهط فيصبح أن تكون الالف واللام على هذا التأويل للجنس ويصح أن تكون للعهد ويقتضي ان المأموم يصح أن يقتدى بالمصلي وان لم يقصد المصلي ذلك

(فصل) وقول عمر والله اني لاراني لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل فبان ان ذلك فيما أدى اليه اجتهاده ورأيه واستتباطه ذلك من اقرار النبي صلى الله عليه وسلم الناس على الصلاة معه في الليلتين وقيامه ذلك على جمع الناس على امام واحد في الصلوات المفروضة ولما في اختلاف الائمة من اختلاف الكلمة وأسباب الحقد ولان هذا الشرط الكثير من الناس على الصلاة وقوله أمثل يريد أفضل (مسئلة) قال ابن حبيب ولا بأس أن يصلي من حول المسجد في دورهم بصلاة الامام اذا سمعوا التكبير ولا بأس أن يسمع الناس رجل التكبير ولا يفعل ذلك في الفرائض

(فصل) وقوله فجمعهم على أبي بن كعب يعني أنه جمعهم على الاتمام به والصلاة معه قال ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم يعني الذي جمعهم عليه عمر فقال نعمت البدعة هذه هكذا وقعت هذه اللفظة نعمة فيما رأيت من النسخ نعمة بالهاء وذلك وجه الصواب على أصول الكوفيين وأما البصريون فاعتكفون عندهم نعمت بالتاء الممدودة لان نعم عندهم فعل فلا تتصل به الاتاء التانيث دون هذا وهذا القول قصر من عمر رضي الله عنه بانه أول من جمع الناس على قيام رمضان على امام واحد بقصد الصلاة بهم ورتب ذلك في المساجد ترتيبا مستقرا لان البدعة هو ما ابتدأه الله المبتدع دون أن يتقدمه اليه غيره فابتدعه عمر وتابعه عليه الصحابة والناس الى هلم جرا

وهذا أبين في صحة القول بالرأى والاجتهاد وانما وصفها بنعمت البدعة لما فيها من وجوه المصالح التي ذكرناها

(فصل) وقوله ولقي ينامون عنها يريد الصلاة آخر الليل أفضل من التي يقومون بربدها مع الامام أول الليل لأن الصلاة في النصف الآخر أفضل منها في النصف الأول لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينام أول الليل ويعبى آخره وأيضا فإن النوافل في بيت الرجل أفضل منها في المسجد لما روى عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وسيأتي بعد هذا مسندا (مسئلة) ويكره للقارى التطريب في قراءته ولا بأس أن يحزن قراءته من غير تطريب ولا ترجيع ولا تحزين فاحش يشبه النوح أو يميت به حروفه ولكن على معنى الترتيل والخشوع قاله ابن حبيب والأصل في ذلك ورتل القرآن ترتيلا (مسئلة) ولا بأس بالاستعاذة للقارى في رمضان في رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وروى عنه أشهب في العتبية ترك ذلك أحب إلى وجه رواية ابن القاسم قوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ان الآية عنده محمولة على القراءة في غير الصلاة لأن هذا لفظ ليس من المعجز فلم يسن الاتيان به مع القراءة كسائر الكلام (فرع) فإذا قلنا يجوز ذلك فقد روى ابن حبيب عن مالك لا بأس بالجهرب بذلك وروى أشهب عن مالك كراهة الجهرب بذلك وجه رواية ابن حبيب انه ذكر مشروعه حال القيام فكان حكمه في السر والجهرب حكم القراءة ووجه رواية أشهب أنه ليس من المعجز فكان شأنه الاسرار ليفرق بينه وبين المعجز وروى ابن حبيب عن مالك ذلك في افتتاح القارى قال ابن حبيب وأحب إلى أن يفتح بها في كل ركعة ص على مالك عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنه قال أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب ونعيا الدارى أن يقوموا للناس بأحدى عشر ركعة قال وقد كان القارى يقرأ بالمئين حتى كنا نضع على العصي من طول القيام وما كنا ننصرف الا في بزوغ الفجر ثم قال أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب ونعيا الدارى أن يقوموا للناس يعني أن يؤمهم في قيام رمضان بصلى بهم أبي ما قدر ثم يخرج فيصلى بهم والصواب أن يقرأ الثاني من حيث انتهى الأول لأن الثاني إنما هو بدل من الأول وثابت عنه ولأن القارى من غير ذلك الموضع إنما يقصدا بواقف صوته ويمحس فيه طبعه وذلك ينافي بالخشوع وسنة قراءة القرآن على الترتيب

وحدثني عن مالك عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنه قال أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب ونعيا الدارى أن يقوموا للناس بأحدى عشر ركعة قال وقد كان القارى يقرأ بالمئين حتى كنا نضع على العصي من طول القيام وما كنا ننصرف الا في بزوغ الفجر

(فصل) وقوله إحدى عشر ركعة يقتضى انه كان يصلى ركعتين ركعتين ثم يوتر بركة وسيا في الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى ولعل عمر انما امتثل في ذلك صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من الليل على ما روت عائشة انه كان يصلى من الليل إحدى عشر ركعة وقد اختلفت الرواية فيما كان يصلى به في رمضان في زمان عمر فروى السائب بن يزيد إحدى عشر ركعة وروى يزيد بن رومان ثلاثا وعشرين ركعة وروى نافع مولى ابن عمر انه أدرك الناس يصلون بتسع وثلاثين ركعة يوترون منها ثلاث وهو ابذى اختاره مالك واختار الشافعى عشرين ركعة غير الوتر على حديث يزيد بن رومان ويحتمل أن يكون عمر أمرهم بأحدى عشر ركعة وأمرهم مع ذلك بطول القراءة يقرأ القارى بالمئين في الركعة لأن التطويل في القراءة أفضل الصلاة فمما ضعف الناس عن ذلك أمرهم بثلاث وعشرين ركعة على وجه التخصيف عنهم من طول القيام واستدراك بعض الفضيلة بزيادة الركعات وكان يقرأ سورة البقرة في ثمان ركعات أو اثنتى عشرة على حديث أخرجه وقد

فيل انه كان يقرأ من ثلاثين آية الى عشرين وكان الأمر على ذلك الى يوم الحرة فقتل عليهم القيام فنقصوا من القراءة وزادوا في عدد الركعات فجاءت ستا وثلاثين ركعة والوتر بثلاث فبقي الأمر على ذلك وأمر عمر بن عبد العزيز في أيامه أن يقرأ في كل ركعة بعشرين آيات وكره مالك أن ينقص من ذلك وتر القراءة وهو الذي مضى عليه عمل الأئمة واتفق عليهم رأي الجماعة فكان هو الأفضل بمعنى التخفيف قال الشيخ أبو القاسم وهذا في الآيات الطوال ويزيد على ذلك في الآيات الخفان قال الامام أبو الوليد وهذا عندى في الجماعات والمساجد ولو استطاع أحد في خاصة نفسه أن يصلي بأحدى عشر ركعة في كل ركعة بالمئين لكان أفضل وقدره عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الصلاة طول القيام

(فصل) وقوله وكنا نعتد على العصى من طول القيام والاعتماد على العصى والحائط في النافلة لأبأس بطول القيام لأن ذلك معونة عليه وهذا مبنى على أن بطول القيام فضيلة ربما استعين عليها بالاعتماد على عصا أو حائط لأن الاعتماد جائز في النافلة مع القدرة على القيام وأما في الفريضة فلا يجوز ذلك لأن القيام من فروضه مع القدرة عليه فمن لم يستطع القيام إلا بالاعتماد كان ذلك فرضه ولا ينتقل الى الجلوس إلا مع العجز عنه ومن ذلك الاعتماد بأحدى اليدين على الأخرى فانه مكروه في الفريضة لانه اعتماد في صلاة الفريضة لا يحتاج اليه إلا أنه لم يبلغ في المنع مبلغ الاعتماد على العصى والعود

(فصل) وقوله وما كنا ننصرف إلا في بزوغ الفجر وهي أوائله وأول ما يبدونه يعني بذلك أنهم كانوا لا يقضون صلاتهم لطول القيام إلا القرب الفجر وهذه صلاة من كانت له قوة على قيام آخر الليل وقيل عمر والتي ينامون عنها خير من التي يقومون لمن كان يقوم أول الليل خاصة وهذا يدل على أن أحوال الناس كانت تختلف فمنهم من كان يصلي أول الليل ومنهم من كان يصلي آخره ومنهم من كان يصلي جميعه

(فصل) وقوله أحدى عشر ركعة يريد أمرين أحدهما أن يكون الثلاث منها وزا والثاني أن يكون الوتر منها ركعة واحدة وقد اختار مالك أن يكون الوتر ثلاث ركعات قال الامام أبو الوليد رضى الله عنه وله عندى ثلاثة وجوه أحدها أن ذلك لمن أخر وتره عن صلاته وأما من وصل صلاته بوتره فانه يجزئه ركعة واحدة والثاني مراعاة الخلاف لأن جماعة من أهل العلم يقولون الوتر ثلاث ركعات لاسلام فيها فأراد مالك ابقاء الصورة اذ لم يجز عنده اتصالها والثالث انه لا يجوز عنده أن يوتر بركعة واحدة لأن الوتر نقل فيزوم أن يوتر نفلا وأقل ما يكون ذلك ركعتين فزومت هاتان الركعتان الوتر حتى صارتا من جلسته لانهما شرط فيه وما زاد على ذلك من التوافل فله غير هذا الحكم لانه ان شاء جاء به وان شاء تركه ولا تأثير له في الوتر من مالك عن يزيد بن رومان انه قال كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة ثم قوله كانوا يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة يريد عشرين ركعة غير الوتر والركعتين اللتين تفعلان معه في سائر العام والعشرون ركعة خمس تراويح كل أربع ركعات تروى بحة ويسلم من كل ركعتين وقد جرت عادة الأئمة أن يفصلوا بين كل ترويحتين من هذه الصلاة بركعتين خفيفتين يصلونهما أذا إذا ولذلك وجهان أحدهما أن يكون ذلك أقرب الى التصحيح في عدد الركعات وأبعد من الغلط فيها والثاني أن يتمكن من فاتة الامام بركعة من قضاء ما فاتته في تلك المدة من أدرك مع الامام ركعة فلا

وحدثني من مالك عن
يزيد بن رومان انه قال
كان الناس يقومون في
زمان عمر بن الخطاب في
رمضان بثلاث وعشرين
ركعة

بخلوا أن تكون من الركعتين الأخيرتين أو من الأوليين فإن كانت من الأخيرتين فإنه يقضى الركعة التي فاتته إذا قام الإمام إلى الركعتين اللتين ينفردهما وإن كانت من الركعتين الأوليين فقد روى ابن القاسم عن مالك أنه لا يسلم سلاهما ولكن يقوم فيصعب الإمام فإذا قام الإمام من الركعة الأولى من الأخيرين تشهد وسلم ثم دخل معه في الركعتين الأخيرين فصلّى منهما ركعة ثم قضى الثانية منهما حين انفراده بالتفعل ص **مالك** عن داود بن الحصين أنه سمع الأعرج يقول ما أدركت الناس الا وهم يلعنون الكفرة في رمضان قال وكان القاري يقرأ بسورة البقرة في ثمان ركعات فإذا قام بها في اثني عشرة ركعة رأى الناس أنه خفف **ش** قوله ما أدركت الناس الا وهم يلعنون الكفرة في رمضان يريد بالناس الصحابة ومعنى ذلك أنهم كانوا يفتنون في رمضان يلعن الكفرة وعمل فتوهم الوتر وعن مالك في ذلك روايتان احدهما في القنوت في الوتر جملة وهي رواية ابن القاسم وعلي **والثانية** أن ذلك مستحب في النصف الآخر من رمضان وهي رواية ابن حبيب عن مالك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة أن ذلك مستحب في جميع رمضان وجه القول الأول أن هذه صلاة وتر فلم يكن القنوت مشروعا فيها كالغروب وجه الرواية الثانية ما روى عن عبد الرحمن الأعرج قال ما أدركت الناس الا وهم يلعنون الكفرة في رمضان ولا خلاف أن المراد به القنوت وإنما اختص ذلك بالنصف الآخر لما قاله القاضي أبو محمد أن أبا صلي بالناس النصف الأول فلم يقنّت ثم مرض وصلى مكانه معاذ فقتل فحصل الاتفاق بينهما ومن سائر الصحابة الذين لم ينكروا على واحد منهما على أن القنوت مشروع في النصف الآخر دون الأول كما اختص بالركعة الأخيرة من صلاة الصبح (فرع) وفي المدينة من رواية محمد بن يحيى عن مالك أنه قال لعن الكفرة في رمضان إذا أوتر الناس فصلّى الركعتين ثم قام به الثالثة فركعها فإذا رفع رأسه من الركوع وقف يدعو على الكفرة ويلعنهم ويستنصر المسلمين ويدعو قال وكل ذلك شيء خفيف غير كبير وكان للإمام دعاء معروف يجهر به كما يجهر بالقراءة وأنه لحسن وهذا أمر محدث لم يكن في زمان أبي بكر وعمر وعثمان قال ابن القاسم كان مالك بعد ذلك ينكره إنكارا شديدا ولا يرى به ملامة قال محمد بن يحيى عن مالك كان الناس يدعون به في ليلة خمس عشرة من الشهر

(فصل) وقوله وكان القاري يقرأ بسورة البقرة في ثمان ركعات مخالف لقوله كان يقرأ بالمئين وذلك أنه كان يقرأ بها في ثمان ركعات بعد أن خففت الصلاة عن القراءة بالمئين لما رأى عمر رضي الله عنه أن ذلك أرفق بالناس وأدعى لهم إلى الصلاة ص **مالك** عن عبد الله بن أبي بكر قال سمعت أبي يقول كنا ننصرف في رمضان فنستعجل الخدم بالطعام مخافة الفجر **ش** هذا لمن كان يستديم القيام إلى آخر الليل أول من كان يخص آخره بالقيام فأما من قال عنه عمر والتي ينامون عنها خبر فلم تكن هذه حالهم وهذا يدل على اختلاف أحوال الناس في ذلك والله أعلم ص **مالك** عن هشام بن عروة عن أبيه أن ذكوان أبا عمرو وكان عبدا لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأعتقته عن دبرنها كان يقوم يقرأ لها في رمضان

وحدثني عن مالك عن داود بن الحصين أنه سمع الأعرج يقول ما أدركت الناس الا وهم يلعنون الكفرة في رمضان قال وكان القاري يقرأ بسورة البقرة في ثمان ركعات فإذا قام بها في اثني عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف **ش** وحدثني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر قال سمعت أبي يقول كنا ننصرف في رمضان فنستعجل الخدم في الطعام مخافة الفجر **ش** وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن ذكوان أبا عمرو وكان عبدا لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأعتقته عن دبرنها كان يقوم يقرأ لها في رمضان

العبودية نقصا مؤثرا في الإمامة فأما ابن الماسجئون فإنه يجوز أن يكون العبد ماما راتبا وقد روى أن ذكر أن هذا كان يقرأ في المصنف وقد قال مالك لا بأس أن يؤم نظرا من لا يحفظ

﴿ ما جاء في صلاة الليل ﴾

﴿ ما جاء في صلاة الليل ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك
 عن محمد بن المنكدر عن
 سعيد بن جبير عن رجل
 عنده رضا أنه أخبره أن
 عائشة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم أخبرته أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ما من امرئ
 تكون له صلاة بليل
 يغلبه عليها نوم الا كتب
 الله له أجر صلاته وكان
 نومه عليه صدقة * وحدثني
 عن مالك عن أبي النضر
 مولى عمر بن عبيد الله
 عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
 عن عائشة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم أنها
 قالت كنت أنام بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ورجلاي في قبلته
 فإذا سجد غمزني فقبضت
 رجلي فإذا قام بسطتهما
 قالت والبيوت يومئذ
 ليس فيها مصابيح

ص * مالك عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن جبير عن رجل عنده رضا أنه أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من امرئ تكون له صلاة بليل يغلبه عليها نوم الا كتب له أجر صلاته وكان نومه عليه صدقة * ش قوله ما من امرئ تكون له صلاة بليل يعني أن تكون له عادة من صلاة نافلة في ليله فيغلبه على تلك الصلاة نوم يمنعه منها وذلك على وجهين * أحدهما أن يذهب به النوم فلا يستيقظ * والثاني أن يستيقظ ويمتنع النوم من الصلاة فهذا حكمه أن ينام حتى يذهب عنه مانع النوم

(فصل) وقوله الا كتب له أجر صلاته يريد الصلاة التي اعتادها * قال الامام أبو الوليد ويحتمل ذلك عندي وجوها * أحدها أن يكون له أجرها غير مضاعف ولو عملها السكبان له أجرهما مضاعفا لانه لا خلاف أن الذي يصليها أكمل حالا ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمة ألا تصلين فلما قال له علي رضي الله عنه انما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بضرب نخذه ويقول وكان الانسان أكثر شيء جدلا ويحتمل أن يريد أن له أجر من تمنى أن يصلي مثل تلك الصلاة وله له أراد أجر تأسفه على ما فاتته منها وقوله وكان نومه صدقة عليه يعني انه لا يحتسب عليه به ويكتب له أجر المصلين ص * مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي فإذا قام بسطتهما قالت والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح * ش قولها كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون مضجعا من القبلة الى الجوف متصل رجلاها من قبلته الى موضع سجوده وقد روى أنها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل وأنا معترضة بينهما وبين القبلة كما اعتراض الجنابة (فصل) وقولها فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي فإذا قام بسطتهما مع كونها معترضة بين يديه فيه معنى المرور بين يدي المصلي لزوجها عن قبلته مرة ورجوعها اليه ثانية لتبين أن ذلك لا يقطع الصلاة وأنه مباح مع الضرورة وفي هذا صحة صلاة المصلي الى المرأة وهي في قبلته وقد كرمه مالك الصلاة الى المرأة ثلاثين كرمها ما يشغله عن صلاته ويدخل عليه النقص فيها والنبي صلى الله عليه وسلم معصوم من ذلك ولذلك صلى وعائشة في قبلته مع ضيق المنزل

(فصل) وقولها فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي يدل على أن اللبس لغبر اللذة لا ينقض الطهارة لوجهين * أحدهما ان حقيقة قولها غمزني يقتضي المباشرة لجسدها بيده * والثاني قولها والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح وهذه حالة لا يؤمن معها أن تقع يده على شيء من جسدها للظلام وان النائم لا يؤمن انكشاف بعض جسده وغمره اياها بيده لتقبض رجلاه دليل على أن يسير العمل في الصلاة لا يبطلها والعمل في الصلاة على ثلاثة أضرب * أحدها اليسر جدا كالغمز وحك الجسد والاشارة فهذا لا ينقض الصلاة عمده ولا سهوه وكذلك التخطي الى الفرجة القريبة * والثاني أكثر من هذا وهو يبطل الصلاة عمده ولا يبطلها سهوه كالا نصراف عن الصلاة واختلاف أعضائها

في الأكل والشرب فقال ابن القاسم يبطل الصلاة عمده وسبوه وقال ابن حبيب لا يبطل الصلاة إلا أن يكون يسيرا جدا كسائر الأعمال * وأما الضرب الثالث فهو الكثير جدا كالشيء الكثير والخروج من المسجد والعمل الكثير فهذا يبطل الصلاة على أي وجه كان من العمدة والسبوه

(فصل) وقولها والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح تريد في زمان الليل بدليل أن المصابيح لا تنفذ في الأيام وإنما تنفذ في الليالي فافتضى ذلك أن معنى قولها يومئذ يريد ذلك الزمان ولم ترد أيامه دون لياليه ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا نعس أحدكم في صلاته فليرقده حتى يذهب عنه النوم فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه * ش معنى قوله أن من غلب عليه النوم ولم يستطع مدافعته فليرقده حتى يذهب عنه النوم ويقدر على إقامة الصلاة وقد قال تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون وقال جماعة من أهل التفسير معنى سكارى من النوم وإذا قلنا بالعموم فجمع له على سكر النوم وغيره

(فصل) وقوله فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه يريد أنه إذا صلى في حال غلبة النوم عليه فإنه لا يتيقن أنه يستغفر إذا أراد الاستغفار بل يجوز أن يكون يأتي بسب نفسه بدلا من الاستغفار هذا مما ينافي الصلاة وهذا اللفظ عام في كل صلاة وقد أدخله مالك في صلاة الليل وقد حمله على ذلك جماعة لأن النوم الغالب لا يكون في الأغلب إلا في صلاة الليل وإن جرى ذلك في صلاة الفرض فكان في الوقت من السعة ما يعلم أنه يذهب عنه فيه النعاس ويدرك صلاته أو يعلم أن معه من بوقظه فليرقده وليستغفر لا إقامة صلاته في وقتها فإن كان في ضيق الوقت وعلم أنه إن رقد فإنه الوقت فيكمل ما يمكنه وليجهد نفسه في تصحيح صلاته ثم رقد فإن تيقن أنه قد أتى في ذلك بالفرض والأفضاها بعد نومه ص * مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع امرأة من الليل تصلي فقال من هذه فقيل له هذه الحولاء بنت توييت لا تنام الليل فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرفت الكراهية في وجهه ثم قال إن الله تعالى لا يعمل حتى تملاوا العمل ما لكم به طاقة * ش قوله سمع امرأة من الليل تصلي يحتمل أنه سمعها تكرر صلاتها من الليل ويحتمل من جهة اللفظ أن يسمع قراءتها وهذا ممنوع للنساء لأن أصواتهن عورة وإنما حكمه بما فيها جهر فيه أن تسمع نفسها خاصة أو ما للرجل فإنه يرفع صوته بالقراءة على حسب ما هو أرفق به وقد ذكر مالك أن الناس كانوا يتواعدون بالمدينة لقيام القراءة في الصلاة

(فصل) وقوله لا تنام الليل يريد أنها تصلي في جميع ليلتها وإنما وصفها بالامتناع من النوم خاصة لأنه عادة النساء بالليل ولا لها الامتناع منه إلا لفرض مقصود وذلك ما أشارت إليه من الصلاة وإنما كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لأنه علم أنه أمر لا يستطيع الدوام عليه وكان يعجب من العمل ما دام عليه صاحبه وإن قل وقد اختلف قول مالك فيمن يحبي الليل كله فكرهه مرة وقال لعله يصح مغلو با وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة كان يصلي أدنى من ثلث الليل ونصفه وثلاثة وإذا أصابه النوم فليرقده حتى يذهب عنه ثم رجع مالك فقال لا بأس به ما لم يضر ذلك بصلاة الصبح قال مالك إن كان يأتيه الصبح وهو ناعس فلا يفعل وإن كان أنما يدركه كسل وقصور فلا بأس به

(فصل) وقوله حتى عرفت الكراهية في وجهه يعني أنه رأى في وجهه من التقطيب وغير ذلك من

* وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا نعس أحدكم في صلاته فليرقده حتى يذهب عنه النوم فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه * وحدثني عن مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع امرأة من الليل تصلي فقال من هذه فقيل له هذه الحولاء بنت توييت لا تنام الليل فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرفت الكراهية في وجهه ثم قال إن الله تبارك وتعالى لا يعمل حتى تملاوا العمل ما لكم به طاقة

علامات الكراهية ما عرفت به كراهيته لما وصفت به اخولاء من أنها لاتنام الليل وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يمل حتى تملاوا قال ابن وضاح معناه لا يمل من الثواب حتى تملاوا من العمل ومعنى ذلك والله أعلم ان الممل من الباري انما هو ترك الاقامة ولا عطاء والممل مناهو السئامة والعجز عن الفعل الا أنه لما كان معنى الامر من الترتل وصف تركه بالملل على معنى المقابلة وبه قال الفاضل أبو بكر وذكر الداودي أن أحد بن أبي سليمان قال معناه لا يمل وأنتم تعلمون

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أكلفوا من العمل ما لكم به طاقة يحفل معنيين أحدهما الذنب لنا الى تكلف ما لنا به طاقة من العمل والثاني نهينا عن تكلف ما لا نطيق والامر بالاقتصار على ما نطيقه وهو الايق بنفس الحديث وقوله من العمل الاظهر أنه أراد به همل البرلانه وورد على سببه وهو قول مالك ان اللفظ الوارد مقصور عليه والثاني انه لفظ ورد من جهة صاحب الشرح فيجب أن يحمل على الاعمال الشرعية وقوله ما لكم به طاقة يريد الله أعلم ما لكم بالمداومة عليه طاقة من مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يصلي من الليل ماشاء الله حتى اذا كان من آخر الليل أيقظ أهله للصلاة يقول لهم الصلاة الصلاة ثم يتلو هذه الآية وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى ثم شق قوله أن عمر كان يصلي من الليل ماشاء الله يقتضي أن التنفل غير محدود وان ذلك بحسب قوة كل انسان ونشاطه وما يمكنه أن يداوم عليه وايضا أنه من آخر الليل يريد بذلك أن يأخذوا من نافلة الليل بحظ وان قل فكان يجعل ذلك في أفضل أوقات الليل وهو السحر وقد قل قيامه فليخرج به أفضل أوقات الليل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال واحب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام

سدسه

(فصل) وقوله ثم يتلو هذه الآية وأمر أهلك بالصلاة يحفل أن يوقفهم امتثالا لامر الباري تعالى فيتلو هذه الآية عند امتثالها ليتأكد قصده لذلك ويحفل أن يقرأ ذلك على سبيل الاعتذار من انقائظهم من مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها ثم يعني كراهية النوم قبل العشاء لما فيمن التفرير بصلاة العشاء وتعرضها للفوات فقد يذهب به النوم حتى يفوت وقتها ومعنى كراهية الحديث بعدها أن ذلك يمنع من صلاة الليل وقد أرخص في ذلك لمن تحدث مع ضيف أو قرأ عطاء زاد الداودي أو العروس أو مسافر من مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول صلاة الليل والنهار مثني مثني يسلم من كل ركعتين قال يحيى قال مالك وهو الامر عندنا ثم شق قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل يريد بذلك النافلة والملك أضيف الى الليل والنهار وبين ذلك بقوله يسلم من كل ركعتين فاضافها الى الليل والنهار تقتضي أن الليل نافلة والنهار نافلة وأفضل أوقات الليل ما تقدم ذكره وأفضل أوقات النهار الهاجرة قال مالك انما كانت عبادتهم الصلاة من آخر الليل وبالهجرة والورع والفكرة قيل له فالتنفل بين الظهر والعصر قال انما كانت صلاة القوم بالليل والهجرة قال عنه ابن القاسم كأفرا يمتكروه الصلاة بين الظهر والعصر ووجه ذلك ان هذا وقت التصرف والاشتغال بأمر الدنيا وانما يجب أن تكون الصلاة في وقت النوم والنعمة كصلاة الليل وفي وقت يسعد من صلاة فرض كصلاة الليل

(فصل) وقول مالك الشرحنا لله مثني مثني يريد أن كل ركعتين منها صلاة قائمة بنفسها قال مالك وذلك الامر عندنا يريد أن التوافل لا يزداد فيها على ركعتين وهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن

• وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يصلي من الليل ماشاء الله حتى اذا كان من آخر الليل أيقظ أهله للصلاة يقول لهم الصلاة الصلاة ثم يتلو هذه الآية وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى • وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها • وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول صلاة الليل والنهار مثني مثني يسلم من كل ركعتين قال يحيى قال مالك وهو الامر عندنا

الحسن وقال أبو حنيفة إن شاء سلم من ركعتين وإن شاء سلم من أربع وقال الثوري والحسن بن صالح صل كم شئت بسلام واحد بعد أن تجلس في كل ركعتين والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث الذي يأتي بعد هذا من الأصل أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتره ما قد صلى فإن قيل معنى ذلك أن يجلس في كل ركعتين فالجواب أن هذا غير صحيح لأن مثل هذا اللفظ لا يستعمل للفصل بالجلوس ولذلك لا يقال الظهر والعصر مثنى مثنى وإن كان يجلس في كل ركعة منهما ويقال صلاة الصبح مثنى لما كان يسلم فيها من ركعتين وجواب ثان وهو أن قوله صلاة الليل مثنى مثنى يقتضي أن يكون كل ركعتين منها صلاة ولا تكون صلاة الأبان يفصلها عما بعدها بالسلام ودليلنا من جهة المعنى أن هذه صلاة نفل فلم تجز الزيادة فيها على ركعتين كصلاة العيد

﴿ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشر ركعة يوتر منها بواحدة فإذا فرغ اضطجع على شقه الأيمن ﴿ ش روى هذا الحديث جماعة عن ابن شهاب فزادوا فيه يسلم من كل ركعتين وقوله يوتر منها بواحدة يقتضي أن الوتر من جملتها ركعة واحدة وقد اختلف الناس في الوتر في ثلاث مسائل * أحدها وجوبه * والثانية عدده * والثالثة أفراده من الشفع فأما وجوبه فإن مالكاً رحمه الله ذهب إلى أنه غير واجب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هو واجب وليس بفرض والواجب عنده دون الفرض وفوق السن ومنه على السن أنه يجوز ترك السن ولا يجوز ترك الواجب ونقصه عن الفرض أنه يكفر جاحداً للفرض ولا يكفر جاحداً الواجب وقال القاضي أبو محمد الواجب عندنا والفرض واللازم والحتم والمسئوق بمعنى فيتحقق معهم الكلام في هذه المسئلة فإن أرادوا بالواجب أنه لا يحرم تركه فهو خلاف في عبارة فلا معنى للانتقال بالمناظرة في ذلك وإن قالوا أنه مما يحرم تركه فهو خلاف في معنى والدليل على نفي وجوبه حديث طلحة بن عبيد الله في الأعرابي الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الفرائض فقال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل علي غيرهما فقال لا الآن تطوع فوجه الدليل أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفرض فأجاب بالخمس وهذا يقتضي أن الخمس صلوات هي جميع فرض الصلاة * والثاني أنه قال هل علي غيرهما قال لا فني وجوب غيرها * والثالث أنه قال لا الآن تطوع فوصف ما زاد على الخمس بالتطوع (فأما المسئلة الثانية) في عدد الوتر فإن ما لكارحه الله ذهب إلى أن الوتر ركعة واحدة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة الوتر ثلاث ركعات والدليل على ما قوله قول عائشة رضي الله عنها في الحديث يوتر منها بواحدة (وأما المسئلة الثالثة) وهو أن الوتر لا يكون الاغتيب شفع وأقله ركعتان قاله ابن حبيب عن مالك وهو المشهور من المذهب وقال سحنون في كتاب ابنه وقد روى علي بن زياد عن مالك يوتر المسافر ركعة واحدة وقد أوتره سحنون في مرضه بركعة واحدة وذلك يدل من رأيها على تخفيف ذلك على أصحاب الأعذار وإن الشفع ليس بشرط في صحة الوتر وقال الشافعي ذلك جائز دون عذر والدليل على صحة ما نقوله أن هذه صلاة وتر

﴿ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر ﴾
* حدثني يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن عروة
ابن الزبير عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يصلي من الليل
أحدى عشرة ركعة يوتر
منها بواحدة فإذا فرغ
اضطجع على شقه الأيمن

فوجب أن يوتر بها ما هو من جنسها كالمغرب التي توتر ما هو من جنسها وهو الفرض (فرع)
وهل يتعين للوتر قراءة على الوجوب والاستحباب قال ابن نافع في المجموعة إن الناس ليتزيمون
في الوتر قراءة قل هو الله أحد والمعوذتين مع أم القرآن وما هو بلازم وهذا ينفي الوجوب وروى
عنه ابن القاسم أني لأفعله وذلك يدل على الاستحباب وروى ابن القاسم عن مالك من قرأ في الوتر
سهوا بأم القرآن فقط فلا سجود عليه (مسئلة) وأما الشفع قبل الوتر فقد روى علي بن زياد
عن مالك ما عندي شيء يستحب القراءة به دون غيره وهذا يدل على أن هذا الشفع من جنس سائر
النوافل قال الإمام أبو الوليد وهذا عندي لمن كان وتره بواحدة عقيب صلاته بالليل فاما من لم يوتر
الأعقب شفع الوتر فإنه يستحب له أن يقرأ في الشفع بسج اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون
على ما تقدم في حديث بن عباس

(فصل) وقوله فاذا فرغ يحتمل أن يكون أراد به إذا فرغ من إحدى عشرة ركعة وهو الاظهر
لأنها التي ذكر فعلها فالظاهر أن الفراغ كان منها ويحتمل أن يكون قوله فاذا فرغ يعني من جميع
ما صلى إلا أن الأول هو الاظهر اد صلاة الليل والوتر قبل طلوع الفجر وركعتا الفجر إنما تكون بعد
طلوع الفجر وقد روى عمرو بن الحارث ويونس بن يزيد ولا وزاعي عن الزهري في هذا الحديث
أن اضطجعا صلى الله عليه وسلم إنما كان بعد ركعتي الفجر راحة وانتظار الطلوع الفجر وكان
يضطجع بعد ركعتي الفجر راحة وانتظار اجتماع الناس للصلاة

(فصل) وقوله اضطجع على شقه الأيمن هذه الضبعة ليست بقرية وإنما كان النبي صلى الله عليه
وسلم يضطجع راحة وبقاء على نفسه قال مالك من فعلها راحة فلا بأس بذلك ومن فعلها سنة وعبادة
فلا خير في ذلك وإلى هذا ذهب جماعة الفقهاء وقال ابن حبيب استحب الضبعة بين ركعتي الفجر
وصلاة الصبح والله ليل على حجة ما ذهب إليه الجمهور ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان إذا صلى فإن كنت مستيقظة حدثني والاضطجع حتى يؤذن بالصلاة وأما
اضطجعه على شقه الأيمن فلما روى عنه أنه كان يستحب التيمم في شأنه كله صرح مالك عن سعيد
ابن أبي سعيد المقبري عن أبي سامة بن عبد الرحمن بن عوف أنه سأل عائشة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالت ما كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يربد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسئل عن حسنهن
وطولهن ثم يصلي أربعا فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا قالت عائشة فقلت يا رسول الله
أنتام قبل أن توتر فقال يا عائشة إن عبي تنامان ولا ينام قبلي ش قوله كيف كانت صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم في رمضان يحتمل السؤال عن صفة صلاته وهو الاظهر من جهة اللفظ ويحتمل
أن يكون ذلك سؤالا عن عدة ما يصلي من الركعات يدل على ذلك جواب عائشة ما كان يربد في
رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة فاجابته بالعدد ثم أتبع ذلك الصفة على ما يأتي في الحديث
وقد تأني كيف بمعنى كم وإنما قصر السؤال على رمضان لما رأى من الخفض على صلاة رمضان فظن لذلك
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخصه بصلاة فاخبرته عائشة أن فعله كان في رمضان وغيره سواء
وفي ذلك بيان أن حضه على صلاة رمضان لما علم من ضعفنا عن إقامة ذلك في جميع العام فحضرنا على
أفضل أوقات العام

(فصل) وقوله يصلي أربعا فلا تسئل عن حسنهن وطولهن تريد والله أعلم أنه كان يفصل بينهما بكلام

وحدثني عن مالك عن
سعيد بن أبي سعيد المقبري
عن أبي سامة بن عبد الرحمن
ابن عوف أنه سأل عائشة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم كيف كانت صلاة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في رمضان فقالت
ما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يربد في
رمضان ولا في غيره على
إحدى عشرة ركعة يصلي
أربعا فلا تسأل عن
حسنهن وطولهن ثم يصلي
أربعا فلا تسأل عن
حسنهن وطولهن ثم يصلي
ثلاثا فقالت عائشة فقلت
يا رسول الله أنتام قبل أن
توتر فقال يا عائشة إن عبي
تنامان ولا ينام قبلي

ولسكنها جمعتهما في اللفظ لاحد معنيين أحدهما أن صفتها وطولها وحسنها من جنس واحد وان
الارباع الأخر ليست من جنسها وان كانت قد أخذت من الحسن والطول حفظها والمعنى الثاني أنه
يحتمل أنه كان يصلي أربعين ركعة ثم يصلي أربعين ركعة ثم يصلي ثلاثاً. وقد روى عن عبد الله بن عباس
أنه قد عثر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستيقظ فتنسوك وتوضأ وهو يقول ان في خلق السموات
والارض واختلاف الليل والنهار آيات لآولي الابواب فقرأ هؤلاء الآيات حتى ختم السورة ثم قام
فصلى ركعتين فأطال فيها القيام والركوع والسهود ثم انصرف فقام ثم فصل ذلك ثلاث مرات
بستركات كل ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ هؤلاء الآيات ثم أوتر بثلاث فأذن المؤذن فخرج
الى الصلاة.

(فصل) وقوله ثم يصلي ثلاثاً على ما ذكرنا من الفضل وان الركعتين من جنس الوتر في الحسن
والطول وقولها يارسول الله أتنام قيل أن توتر يحتمل معنيين أحدهما أنه كان ينام بأثر صلاة العشاء
قيل أن يوتر ثم يقوم من الليل لمصلاته ووتره فقالت له كيف تفعل ذلك وربما ذهب بك النوم عن
وترك ويحتمل أن تكون أرادت أنه صلى أربعين ركعة ثم نام قبل أن يوتر فقالت له ذلك فقال يا عائشة ان
عيني تنامان ولا ينام قلبي يعني والله أعلم أنه لا ينام عن مراعاة الوقت وهذا مما خص به النبي صلى الله
عليه وسلم من أمر النبوة والعصمة ولذلك كان صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى الوضوء من النوم
لعله بما يكون منه من حاله من هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح
ركعتين خفيفتين ثم ذكر في هذا الحديث أنه كان يصلي ثلاث عشرة ركعة غير ركعتي
الفجر وذكري في رواية أبي سلمة المتقدمة أنه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة. وقد ذكر بعض
من لم يتأمل قوله ان رواية عائشة رضي الله عنها اضطربت في الحج والرياء وصلاة النبي صلى الله
عليه وسلم بالليل وقصر الصلاة في السفر وهذا غلط ممن قاله وسهوه من وجه التأويل ولو اضطربت
روايتها في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل مع مشاهدتها له مدة عمرها في حياته لوجب أن يكون
اضطراب روايتها فيما لم يشاهده الامرة أو حريتين أشد ولا تصح لها رواية وقد أجمع من تعلق بشئ من
الحكم على أنها من أحفظ الصحابة فكيف بنعيمهم وانما حله على ذلك قلة معرفته بمعاني الكلام
وجوه التأويل ورواية عائشة في ذلك تحتمل وجهين أحدهما أنه كان صلى الله عليه وسلم يغتاف
صلاته بالليل لانه لا حد لمصلاة الليل مرة كانت تغبر بما شاهدت منه في وقت ما ومرة كانت تغبر بما
شاهدت منه في غيره وانما قالت أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى
عشرة ركعة تريد صلاته المعتادة الغالبة وان كان ربما يزيد في بعض الاوقات على ذلك فقصبت
في تلك الرواية الى الاخبار عن غالب صلاته وذكري في هذه الرواية أكثر ما كانت تنتهي اليه صلاته
في النادران ما كانت تنتهي اليه صلاته في الاغلب اذا زاد على المعتاد والوجه الثاني أن تكون
رضي الله عنها تقصد في بعض الاوقات الى الاخبار عن جميع صلاته في ليلة وتقصد في وقت ثان الى
ذكر نوع من صلاته في الليل وجميع صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل في رواية عائشة خمس
عشرة ركعة يفتح صلاته بركعتين خفيفتين وقد روى عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل يفتح صلاته بركعتين خفيفتين ثم يصلي إحدى عشرة ركعة بالوتر
ثم يصلي ركعتي الفجر فلم تصدق رواية الرهري عن عروة وأبي سلمة بركعتي الافتاح ولا بركعتي

وحدثني عن مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة أم المؤمنين
قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلي بالليل
ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي
اذا سمع النداء بالصبح
ركعتين خفيفتين

عيسى عن ابن القاسم وسأله متى يفرق بينهم في المضاجع فقال ابن القاسم اذا انغروا من ناحية التفرقة في البيع وقال ابن حبيب في الواحظة تفسير الحديث ورفقوا بينهم في المضاجع أن لا يتجرد الغلام والجارية اذا باعها عشررا ولا الجارية تان ولا الغلامان وان كانا أخوين ولا يتجردهما مع أبيهما ولا مع أمهما إلا وعلى كل واحد منهما ثوب وجه قول ابن القاسم ما احتج به من أن هذه تفرقة فكان حدها الانعزال كالتفرقة في البيع ووجه الرواية الثانية وبها قال عيسى ان الصبي لا يعرف معاني الجماع ولا يتشوق الى شيء منها في أقل من عشرة فلزمت التفرقة بينهم ما في ذلك وأما ابن سبع سنين فلا يأت به شيء من ذلك في الغالب فلم يفرق بينه وبين غيره

(فصل) وقوله فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل على معنى التغير وهذا هو الوقت المستحب في القيام وقوله استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجالس يمسح النوم عن وجهه بيده يحفل أمرين أحدهما أنه أراد به إزالة النوم من الوجه والثاني إزالة الكسل بمسح الوجه وقوله ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران يعني من قوله ان في خلق السموات والارض انى آخر السورة ويحفل أن يفعل ذلك ليبتدى يقظته بذكر الله ويحتمل أن يفعل ذلك لذكر الله تعالى وليذكر ما ندب اليه من العبادة وما وعد على ذلك من الثواب وتوعد على معصيته من العقاب فان هذه الآيات جامعة لكثير من ذلك ليكون ذلك تنبيها على العبادة

(فصل) وقوله ثم قام الى شن معاق وهو السقاء البالى فتموضأ فأحسن الوضوء يقال أحسن فلان كذا بمعنى أحسن ما كانه أتى به على أكل هيئة والثاني انه علم كيف يأتي به يقال فلان يحسن صنعة كذا أى يعلم كيف يصنع

(فصل) وقوله قام يصلى الى قول ابن عباس فتمت فصنعت مثل ما صنع يحفل أن يريد جميع ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم والمبادرة الى الانتفاع بما تعلم منه فقام الى جنبه يريد ان يصلى بصلاته وقد ورد ذلك عنه مفسرا في غير هذه الرواية وهذا يدل على ان المؤمن يوم يأتيه من لم يشؤ أن يؤم لانه ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قام يصلى ثم قام بعد ذلك عبد الله بن عباس فتوضأ ودخل معه وهذا قال مالك وقال الشافعي لا يجوز أن يأتيه به حتى ينوي ذلك الامام عند احرامه وقال أبو حنيفة يأتيه به الرجل ولا يأتيه به النساء والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك فعل ابن عباس هذا وأقره النبي صلى الله عليه وسلم وهو دليل على جواز له لا يقر على المنكر فان قيل يحفل أن يكون ابن عباس صادف دخوله في الصلاة افتتاح النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد ان سلم مما قبله ما فنوى النبي صلى الله عليه وسلم امامته فالجواب ان هذا التأويل لا يصح لانه كان يقهه على جنبه ولم يكن ليقره على أن يقوم على يساره فيديره في نفس الصلاة والثاني انه حكى انه صلى بعد ادايته اثنى عشرة ركعة ثم أتراه وصف ادايته ثم قال صلى ركعتين ثم ركعتين والفاء تقتضى التعقيب في العطف وقد قال في حديث أبي سلمة عن كريب كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل ثلاث عشرة ركعة ثبت أن ابن عباس لم يفته من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا غير افتتاح الصلاة ودليلنا من جهة القياس انها تؤول في صلاة من نواها فلم تؤثر في صلاة غيره كالتخفيف (مسئلة) وفي هذا دليل على صحة صلاته وان لم يبلغ الحلم اذا عقل معنى الصلاة وقدر روى ابن وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤمر الصبيان

بالصلاة لسبع سنين وبضرون عليها العشر وهذا الحديث وان كان لا يدخل من جهة اسناده
فقد قال فيه جماعة الفقهاء وحديث ابن عباس في ذلك أصل صحيح فذهب مالك وإبراهيم النخعي
أن يؤمر الصبي بالصلاة إذا أتم رواه ابن حبيب وقال ابن المسيب وابن شهاب يؤمر بذلك إذا
عرف عينه من شماله ومعنى ذلك متقارب والله أعلم ولا يضرب عليها لسبع سنين قاله عيسى بن دينار
وقال أشهب يؤمر بها لسبع ويضرب عليها إذا بلغ عشرة أعوام وقدرى عيسى عن ابن القاسم
أنه يضرب عليها

(فصل) وقوله نعمت إلى جنبه إنما فعل ذلك لانه كان المؤمن به وحده وللمؤمن مع الإمام سبعة
أحوال أحدها أن يكون المؤمن رجلا واحدا فان من سنته أن يقف عن يمين الإمام وبهذا قال
جمهور الفقهاء وقال ابن المسيب يقوم عن يساره والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور ما روى
عن أسس صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فأقامني عن يمينه وقدرى عن ابن عباس أنه قال
قت إلى شق رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيسر فأخذ بيده وراء ظهره يعدلني كذا من وراء
ظهره إلى الشق الأيمن (فرع) فان قام عن يساره أداره الإمام عن يمينه وتكون ادارته من
وراء ظهره للحديث المتقدم وهو بين في هذا المعنى ومن جهة المعنى أن تحويله من بين يديه من باب
المرور بين يدي المصلي وذلك بمنوع منه (مسئلة) فان كان المقتدى بالإمام رجلين فزائدا
صاوا وراءه خلافا لابن مسعود في قوله يصلي بينهما والدليل على ما نقوله ما روى عن جابر أنه قال
سرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة فقام يصلي ثم جثت حتى قف عن يسار رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه فجاء ابن مسعود حتى قام عن يساره
فأخذ بيده جميعا حتى أقامنا خلفه ومن جهة المعنى أن صلاة الجماعة تكون من اثنين فصاعدا ولا
تكون واحدا وكذلك الصف إنما يكون من الاثنين فصاعدا فإذا كان المؤمن واحد وقف عن
يمين الإمام ليقوم منه ما صف واحد فإذا كانا اثنين صح منهما الصف ولم تقدم الإمام

(فصل) وقوله فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده اليمنى على رأسه وأخذ بأذني اليمنى يفتلها
يدل على أن يسبر العمل في الصلاة لا يمنع صحتها ويجوز أن يفعل ذلك تأنيلا له ويجعل أن يفعله
إيقاظا له وقدرى عنه أنه قال فجعل إذا أغفيت يأخذ بشعته أذني

(فصل) وقوله صلى ركعتين ثم ركعتين يقتضى بظاهره الفصل بين كل ركعتين وذلك لا يكون
الانسلام ولو لم يسلم إلا في آخر من لكان يجتمعون في التسمية وقد ذكر من صلاته صلى الله عليه وسلم
اثنتي عشرة ركعة غير الترتين ركعتي الفجر ويصح أن يكون موافقا لحديث عائشة وحديث زيد بن
خالد يقتضيان أن الترتين هو الركعة الواحدة المنفردة لأن في حديث أبي سلمة عن كريب أن
صلاته صلى الله عليه وسلم تنامت ثلاث عشرة ركعة

(فصل) وقوله ثم اضطجع حتى أتاه المؤذن موافق لرواية مالك في حديث عائشة المتقدم وهذا
الاضطجاع لا ينتظر طلوع الفجر وصلاة الصبح وقوله صلى ركعتين خفيفتين يعني بذلك ركعتي
الفجر لانه صلاة بعد الفجر وقبل صلاة الصبح غيرهما صرح مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه
أن عبد الله بن قيس بن مخزومة أخبره عن زيد بن خالد الجهني أنه قال لا رمق الليلة صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فتوسدت عتبه أو فسطا طه وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين
طويلتين طويلتين ثم صلى ركعتين ومهادون اللتين قبلهما ثم صلى ركعتين ومهادون اللتين

وحدثني عن مالك عن
عبد الله بن عبد الله بن أبي
بكر عن أبيه أن عبد الله بن
قيس ابن مخزومة أخبره عن
زيد بن خالد الجهني أنه قال
لا رمق الليلة صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
فتوسدت عتبه أو
فسطا طه فقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصلى
ركعتين طويلتين
طويلتين طويلتين ثم
صلى ركعتين ومهادون
اللتين قبلهما ثم صلى
ركعتين ومهادون اللتين
قبلهما ثم صلى ركعتين
ومهادون اللتين قبلهما
اللتين قبلهما

وهو رائج إلى المسجد فأخبرته بالذي قال أبو محمد فقال عبادة كذب أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن لم يضيع من شيء استخفا فابحجهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله بدان شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة ثم قال قوله إن الوتر واجب بمعنى الواجب هو ما في تركه عقاب من حيث هو ترك له على وجه ما وقد عبر بعض الناس بالواجب عن مؤكدا السنن أو مجازا عن حسب ما تقدم من أن غسل الجمعة واجب فإن كان من قال إن الوتر واجب يريد ذلك فهو خلاف في عبارة ولا معنى لمعارضته وإن كان يريد بذلك أنه يأتى بتركه على حسب ما يأتى بتركه الفرائض فهو خلاف في معنى وهذا الحديث حجة عليه ومن جهة المعنى أن هذه صلاة تفعل في السفر على الراحة فلم تكن واجبة كسائر النوافل

(فصل) وقوله مرحت إلى عبادة بن الصامت فاعترضته وهو رائج في المسجد فأخبرته بالذي قال أبو محمد دليل على استباحة الفتوى بما خضع من المسائل في الطرق وأما ما طال منها وأشكل واحتاج إلى التأمل فواجب على المفتي أن يجلس له ويتدبره ولا يفتي فيه مستوفرا ولا ماشيا وكذلك الحكم وفيه إعلام المفتي بما قال غيره من أهل العلم ممن عسى أن يخالفه ليبعنه ذلك على الاجتهاد والاحتياط وهذا على سلامة النفوس وخلو الصدور من الغل والحسد

(فصل) وقول عبادة كذب أبو محمد يعني أنه أخبره بالأمر على ما ليس عليه والكذب ينقسم على قسمين أحدهما لا يأتى صاحبه وهو على ضربين أحدهما أن يقع فيه على وجه السهو والغلط فيما خفي عنه والثاني أن يتعمد ذلك فيما لا يحل فيه الصبر في مثل أن يؤمن رجلا يستفسر فيسأل عنه من يريد قتله ظمما فإنه يجب عليه أن يكذب عنه ولا يصرفه عن موضعه وأما القسم الثاني فبإثم صاحبه وهو ما قصد فيه إلا الكذب مما حصر فيه القصد إلى الكذب وانما أراد عبادة والله أعلم أن أبا محمد وهو مسعود بن أوس قد أتى من ذلك بما لم يرضه وكان عنده من تدقيق النبي صلى الله عليه وسلم ما يخالفه فأتى بهذه اللفظة تغليظا على من ذهب إلى مخالفتها عنده من النبي صلى الله عليه وسلم خلافة فإن جاء بالخس الصلوات التي كتبهن الله على العباد فإن له عند الله عهد أن يدخله الجنة وهذا يعني وجوب صلاة غيرها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لم يضيع منهن شيئا استخفا فابحجهن احتراز من النسيان والسهو التي لا يمكن أحدا الاحتراز منه الا من تفضل الله عليه بالصحة فنقص منهن شيئا علما بذلك وقادرا على تمامه فلا المستخف الذي لا عهد له عند الله

(فصل) وقوله ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد أن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة نص في أن من ارتكب الكبائر في المشيئة وما نفع من قول من قال أنه لا يغفر له وما نفع من قول من قال أنه كافر بمعنى الحديث أن كان لا يأتى بها مع إيمانه بها فحكمه في الدنيا أن ينتظر خروج وقت الصلاة فإن صلاها والاقتل حدا ولو تركها مكذبا بها استتيب ثلاثا فإن تاب والاقتل كفرا ص عن مالك عن أبي بكر ابن عمر عن سعيد بن يسار قال كنت أسير مع عبد الله بن عمر بطريق مكة قال سعيد فلما خشيت الصبح نزلت فأوترت ثم أدركته فقال عبد الله بن عمر أين كنت فقلت له خشيت الصبح فنزلت فأوترت فقال عبد الله أليس لك في رسول الله أسوة فقلت بلى والله فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير ثم قوله فلما خشيت الصبح نزلت فأوترت يدل على أنه كان يخاف طلوع الفجر بفوات الوتر ولذلك صلى الوتر حين خشي طلوع الفجر وقوله أليس لك في رسول الله أسوة

وهو رائج إلى المسجد فأخبرته

بالذي قال أبو محمد فقال

عباد كذب أبو محمد سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول خمس صلوات كتبهن

الله عز وجل على العباد

فمن جاء بهن لم يضيع منهن

شيئا استخفا فابحجهن كان

له عند الله عهد أن يدخله

الجنة ومن لم يأت بهن فليس

له عند الله عهد أن شاء

عذبه وإن شاء أدخله الجنة

وحدثني عن مالك عن

أبي بكر بن عمر عن سعيد

ابن يسار قال كنت أسير

مع عبد الله بن عمر بطريق

مكة قال سعيد فلما خشيت

الصبح نزلت فأوترت ثم

أدركته فقال لي عبد الله

ابن عمر أين كنت فقلت له

خشيت الصبح فنزلت

فأوترت فقال عبد الله

أليس لك في رسول الله

صلى الله عليه وسلم أسوة

فقلت بلى والله فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان

يوتر على البعير

وحدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال كان أبو بكر الصديق إذا أراد أن يأتي فراشه أوتر وكان عمر بن الخطاب يوتر آخر الليل قال سعيد بن المسيب فإنا إذا جئنا فراشي أوترت وحدثني عن مالك أنه بلغه أن رجلا سأل عبد الله بن عمر عن الوتر أوجب هو فقال عبد الله ابن عمر قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون فجعل الرجل يردد عليه وعبد الله بن عمر يقول أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون وحدثني عن مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول من خشي أن ينام حتى يصبح فليوتر قبل أن ينام ومن رجا أن يستيقظ آخر الليل فليوتر وزه وحدثني عن مالك عن نافع أنه قال كنت مع عبد الله بن عمر بمكة والسماة مغمية فخشى عبد الله الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى أن عليه ليلا فشفع بواحدة حتى ينام ومن رجا أن يستيقظ آخر الليل فليوتر وزه وحدثني عن مالك عن نافع أنه قال كنت مع عبد الله بن عمر بمكة والسماة مغمية فخشى عبد الله الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى أن عليه ليلا فشفع بواحدة ثم صلى بعد ذلك ركعتين ركعتين فلما خشي الصبح

الأسوة ما يتأسى به وهو بمعنى القدوة وقوله بلى والله يدل على استباحة الخمين لغيب ضرورة في نصايف الكلام

(فصل) قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير يدل على أن الوتر ليس بواجب لبس الثياب فيه وهو فعله على الرحلة وإن كان الأفضل فعل الوتر على الأرض لتأكد أمره واختلاف الناس في وجوبه فن صلى على رحلته في الليل استعجله إذا أراد الوتر أن ينزل ص مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال كان أبو بكر الصديق إذا أراد أن يأتي فراشه أوتر وكان عمر بن الخطاب يوتر آخر الليل قال سعيد بن المسيب وأما أنا فإذا جئت فراشي أوترت ش معنى تقديم أبي بكر الوتر للاحتياط مخافة أن يذهب به النوم فينام عن الوتر فكان يقدم الوتر فإن قام بعد ذلك تنفل ما أمكنه وكان عمر قد علم من نفسه القوة على القيام وأنه لا يغلبه أمر عليه في غالب العادة فكان يوتر الوتر إلى آخر صلواته على حسب ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ص مالك أنه بلغه أن رجلا سأل عبد الله بن عمر عن الوتر أوجب هو فقال عبد الله بن عمر قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون فجعل الرجل يردد عليه وعبد الله بن عمر يقول أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون ش هذا السائل كان سأل عبد الله بن عمر عن وجوب الوتر فبعضل أن يكون عبد الله قد علم أنه غير واجب ولم ير الرجل أهلا لهذا المقدار من العلم وكان يخبره بما يحتاج هو إليه من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوتر وأوتر المسلمون بعده وطوى عنه ما لا يحتاج إليه ولا هو من أهله ويحتمل أيضا أن يكون ابن عمر لم يبين له حكم ما سأله عنه فلذلك أجابه بما كان وتره ما أشكل عليه فلم يجبه به ص مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول من خشي أن ينام حتى يصبح فليوتر قبل أن ينام ومن رجا أن يستيقظ آخر الليل فليوتر وزه ش معنى ذلك أن الوتر آخر الليل أفضل لمن قوى وأمن النوم عنه ومن خاف أن يفوته بنومه عنه فليقدمه في أول ليله لأن ذلك أفضل من أن يفوته وقد روى هذا عن مالك ص مالك عن نافع أنه قال كنت مع عبد الله بن عمر بمكة والسماة مغمية فخشى عبد الله الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى أن عليه ليلا فشفع بواحدة ثم صلى بعد ذلك ركعتين ركعتين فلما خشي الصبح أوتر بواحدة ش قوله والسماة مغمية فخشى عبد الله الصبح مما ذكرناه من استعجالهم الاتيان بالوتر قبل الصبح وقوله فأوتر بواحدة على ما تقدم من أن الوتر ركعة فلما انكشف الغيم رأى عبد الله أن عليه ليلا فشفع وزه بواحدة يجوز أن يكون لم يسلم من الواحدة حين رأى أن عليه ليلا فشفع بواحدة أكل بها مع وزه ركعتين وهذا هو الصواب على ما يذهب إليه من قال من أحجبتنا أنه لا يحتاج في نية أولى الصلاة إلى اعتبار عدد الركعات ولا اعتبار وتر ولا شفيع ويحتمل أن يكون سلم ثم رأى أن عليه وقتا فصلى ركعة أخرى مفردة اعتدتها مشفعة لأولى وقد روى إجازة ذلك عن عبد الله بن عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وأسكر ذلك جماعة من الصحابة عمر بن يسار وعائشة وبه قال أكثر الفقهاء والدليل على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا وتران في ليلة ومن جهة المعنى أن السلام ينافي استدامة الصلاة وذلك يمنع إضافة ما بعده من عدد الركعات إلى ما قبله ويجعل لكل واحدة منهم ما حكموا به من حكم الأثرى كما لو أراد أن يضيف إلى الظهر بعد السلام من ركعة أو أكثر لم يوتر ذلك في الظهر (مسئلة) فان فعل فلا يخجلون يفهم ذلك ناسيا أو ذاكران فعليه ذاكران تقدم الحكم وان فعل ذلك ناسيا فقد روى ابن القاسم وعلى بن زياد

عن مالك انه يشفع ماشفع به الوتر وروى سحنون عن مالك أنه كره لمن أحرم على وتر أن يشفع وجه الرواية الأولى أن الوتر والشفع بجمعهما بمعنى النفل ولم يحتج المتنفذ الى زيادة على نية التنفذ وكان الشفع نفلا جاز أن يحال الوتر اليه ولا يجوز أن يحال الشفع الى الوتر لأنه كدمنه فيحتاج الى زيادة نية يتغير بها كما يجوز أن يحال الفرض الى النفل ولا يجوز النفل الى الفرض وقد حكى الداودي عن أصحابنا انه لا يجوز أن يوتر بركعة يفتتح بغير نية الوتر ووجه الرواية الثانية أن الشفع من غير جنس الوتر فلا يحال أحدهما الى الآخر وذلك قال مالك فحين افتتح صلاة في المسجد فصل على مناركة فأقيمت عليه تلك الصلاة انه يشفع بانافلة ويسلم من اثنتين ويدخل مع الامام وقال في المغرب ان أقيمت عليه بعد أن صلى مناركة قطعها ولم يشفعها (فرع) وهذا ان ذكر قبل السلام فان ذكر بعد السلام فروى على بن زياد عن مالك انه يعود فيشفع وتره ان كان قريبا وان طال لم يعد وأجزأه وتره الاول ص **✽** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعتين والركعة في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته **✽** ش قوله كان يسلم بين الركعتين والركعة في الوتر يقتضي انه قد تسمى السلاش ركعات وترًا مجازا لما كان الوتر لا يستبد منها إلا أن الوتر في الحقيقة لما كان واقعا على الركعة الواحدة وجب أن يفصل بينهما وبين الركعتين اللتين من نوابه (مسألة) من أدرك مع الامام ركعة من الشفع فلا يسلم منه وليصل معه الوتر فاذا سلم منه سلم معه ثم أوتر كان الامام ممن يسلم من الشفع أو ممن لا يسلم رواه ابن حبيب عن ابن الماجشون ومطرف وروى عن ابن القاسم انه ان كان امامه يسلم من الشفع لم معه من الوتر وان كان لا يسلم من الشفع فليصل ذلك بركعة الوتر كفعل امامه ومعنى ذلك عند الشيخ أبي محمد أن يجاذى بركوعه وسجوده ركوع الامام وسجوده فاما أن يأتيه به فلا لأنه يكون محررا مقبل امامه ص **✽** مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بعد العتمة بواحدة قال مالك وليس على هذا العمل عندنا ولكن أدنى الوتر ثلاث **✽** ش قوله كان يوتر بعد العتمة بواحدة يريد ان يجتمع ما كان يصلي بعد العتمة واحدة وقول مالك ليس عليه العمل عندنا يريد ان المختار عندهم أن يكون أقل ما يصلي بعد العتمة ثلاث ركعات ووجه ذلك ان الوتر نفل فلا يوتر الا نافلة فيجب أن تتقدمه نافلة يوترها وأقل تلك النافلة ركعتان والاصل في ذلك الحديث المتقدم صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتره ما قد صلى (مسألة) ومن أوتر بركعة واحدة قال ابن سحنون عن أشهب يعيد وتره باثر شفع ما لم يصل الصبح وقال سحنون ان كان بحضرة ذلك شفعها بركعة ثم أوتر وان تباعد أجزاء وقد أخبرني على بن زياد عن مالك لا بأس أن يوتر المسافر بركعة ووجه قول أشهب أن الركعة الواحدة موزنة فلا بد أن يكون قبلها ما يوتره وتكون من جنسه لان الصلوات انما توتر من جنسها كالمغرب فاذا عر الوتر مما يوتره لم يكن وترًا فكان على المصلي أن يأتي به على شرطه ما لم يفت وقته فاذا فات ذلك بفعل الصبح لم يقض لأن النوافل لا تقضى بعد لفوات والله أعلم ووجه قول سحنون ان فصلها بالسلام مما قبلها يقتضي استقلالها بنفسها وانما يقدم الشفع على سبيل التفضيلة وقد روى سحنون انه أوتر في مرضه بركعة (مسألة) ومن حكم الشفع أن يتصل بوتره فيأمره ابن القاسم عن مالك انه قال فمن تنفل بعد العشاء ثم انصرف فلا ينبغي أن يوتر حتى يأتي بشفع وقال عنه ابن نافع لا بأس أن يوتر بواحدة في بيته وكذلك من تنفل ثم جلس ما بدله فان له أن يوتر بواحدة ووجه رواية ابن القاسم ما ثبت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده ومن جهة المعنى

وحدثني عن مالك عن نافع
أن عبد الله بن عمر كان
يسلم بين الركعتين
والركعة في الوتر
حتى يأمر ببعض حاجته
✽ وحدثني عن مالك
عن ابن شهاب أن سعد
ابن أبي وقاص كان يوتر
بعد العتمة بواحدة قال
مالك وليس هذا العمل
عندنا ولكن أدنى الوتر
ثلاث

ان وقها واحدا لاختصاص هذا الشفع بالوتر حتى نسب اليه وسعى باسمه فوجب ان يفارقه ووجه رواية ابن نافع انه قد وجد الوتر ووجدهما يكون وترا له في وقته وذلك يقتضي صحتهما وان تفرقا كما المغرب الذي يوتر صلاة النهار وان تفرقا في الوقت والفعل ص **ع** مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كان يقول صلاة المغرب وتر صلاة النهار **ع** ش يعني بقوله المغرب وتر صلاة النهار انها توترها فيه برعدها وترا ويحتمل أن يريد انها الوتر خاصة دون غيرها والأول أظهر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر من خشى الصبح أن يصلي ركعة توتر له ما قد صلى وكذلك أمر في هذا الحديث أن توتر صلاة الليل ص **ع** قال مالك من أوتر أول الليل ثم نام ثم قام فبداه أن يصلي فليصل منى منى وهو أحب ما سمعت إلى **ع** ش يريد مالك انه لا يصلي ركعة تشفع له وتره وليعتمد وتره على ما مضى ويصلي ما مكنه ركعتين ويحتمل أن يكون الوتر انما يوتر ما قبله من النوافل ويحتمل أن يوتر ما قبله وما هذه الا ان الفضيلة في تأخره جميع ما يوتره

ع الوتر بعد الفجر **ع**

ص **ع** مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس رقد ثم استيقظ فقال لخادمه انظر ما صنع الناس وهو يومئذ قد ذهب بصره فذهب الخادم ثم رجع فقال قد انصرف الناس من الصبح فقام عبد الله بن عباس فأوتر ثم صلى الصبح **ع** ش قول عبد الله بن عباس لخادمه انظر ما صنع الناس وهو يومئذ قد ذهب بصره لما لم يمكنه الاجتهاد في الوقت اقتدى بجماعة الناس في ذلك لانه بعد اجتماعهم على الخطأ في الوقت لاسيما وأكثرهم في ذلك الوقت علماء أئمة فمما قال له الخادم قد انصرف الناس من الصبح علم ان ذلك وقت يتسع لوتره وفرضه لانه علم من حال الناس في ذلك الوقت اهم لا ينصرفون الا في الوقت الذي قالت عائشة ينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس فلذلك قدم وتره (مسئلة) وقد أوتر بعد الفجر لضرورة فقد روى ابن المواز وعيسى عن ابن القاسم يوتر الآن ركعة لانه قدم في ليلته من النافلة ما يوتره لان هذا ليس بوقت نافلة الا لضرورة فان كان لم يتنفل في ليلته فقد روى ابن المواز عن أصبغ يتنفل بركعتين ثم يوتر بركعة (مسئلة) اذا ثبت ان الوتر يصلي للضرورة بعد الفجر فلا يخجل أن يذكره قبل أن يحرم للصبح أو بعد ذلك فان ذكره قبل أن يحرم للصبح وقدر رأى انه يترك الوتر وركعتي الفجر والصبح قبل الشمس بدأ بالوتر ثم ركعتي الفجر لانه قد اختلف في وجوب الوتر ولم يختلف في وجوب ركعتي الفجر فان ضاق الوقت عنهم ماترك الوتر وصلى الفرض (مسئلة) فان ذكر الوتر وقد أقيمت صلاة الصبح فقد روى علي بن زياد عن مالك انه يخرج فيصليها ولا يخرج لركعتي الفجر وسبب ذلك انه لم يتلبس بصلاة الفجر فخرج ليدرك الصلاتين (مسئلة) فان ذكر الوتر وهو في صلاة الصبح فلا يخجل أن يذكره قبل الركوع أو بعده فان ذكره قبل الركوع فلا يخجل أن يذكره وهو يصلي وحده أو في جماعة فان كان وحده قطع الصلاة وصلى الوتر ثم صلى الصبح وفي النواذر عن المغيرة لا يقطع الصبح للوتر ولم يفرق بين أن يكون فدا أو في جماعة **ع** قال الامام ابو الوليد وهو عندى أولى لانه لا يقطع الفرض بعد الشروع فيه للتنفل ولان السكاف أن عين وقت وجوب الصلاة وانما يتعين ويلزم بدخوله فيها فليس له قطعها الا بما هو بالوقت منها (فرع) فاذا قلنا رواية المغيرة فلا يحتاج الى تفريع وان قلنا رواية ابن القاسم وغيره وكان الفدا كركعة للوتر مصليا

وحدثني عن مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كان يقول صلاة المغرب وتر صلاة النهار قال مالك من أوتر أول الليل ثم نام ثم قام فبدأ أن يصلي فليصل منى منى فهو أحب ما سمعت إلى **ع** الوتر بعد الفجر **ع** حدثني يحيى عن مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري عن سعيد بن جبير أن عبد الله بن عباس رقد ثم استيقظ فقال لخادمه انظر ما صنع الناس وهو يومئذ قد ذهب بصره فذهب الخادم ثم رجع فقال قد انصرف الناس من الصبح فقام عبد الله بن عباس فأوتر ثم صلى الصبح

في جماعة فلا يخلو أن يكون اماماً أو مأموماً فان كان مأموماً فمن مالك في ذلك ثلاث روايات *
 احداها انه يقطع الصلاة ويصلي الوتر ثم الصبح * والثانية يتهاى على الصبح وقد فاته الوتر ورواهما
 ابن القاسم * والثالثة انه بالخيار بين الأمرين رواه عنه ابن وهب وجه الرواية الاولى انه بذلك
 يصل الى الجمع بين الصلاتين فكان أولى من ترك الوتر ووجه الرواية الثانية ما ذكرناه قبل هذا
 من توجيه قول المغيرة (فرع) وان كان اماماً فقد روى ابن حبيب عن مالك يقطع الا أن يسفر
 جداً وقد تقدم من قول المغيرة انه لا يقطع * قال الامام أبو الوليد وهو الأظهر عندي والله أعلم
 (مسألة) فان صلى الصبح ثم ذكر الوتر فانه لا يصلها قبل طلوع الشمس لانها من النوافل ولا تصل
 بعد صلاة الصبح الى طلوع الشمس كسائر النوافل فاذا طلعت الشمس لم يوتر لانه قد خرج وقت
 الوتر وحال بينه وبين ما هو وتره صلاة فرض لا ينتسب اليها فسكان ذلك مما يهون به وقته والنوافل
 لا تنقض وانما تختص بأوقاتها ص * مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت
 والقاسم بن محمد وعبد الله بن عامر بن ربيعة قد أوتروا بعد الفجر * ش وهذا ما قدمناه من
 أدرك الوتر قبل صلاة الصبح وبعد الفجر فقد أدرك وقته الا انه وقت ضرورة لا وقت اختيار
 وقد يجوز أن يكون من آخره من هؤلاء انما آخره نسياناً اولاً لانه منعه من تبين الوقت مانع
 ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ان عبد الله بن مسعود قال ما بالي لو أقيمت صلاة الصبح
 وأنا أوتر * ش معنى ذلك والله أعلم انه لا يمنع ذلك من الوتر ولعله أراد بذلك أن تقام في المسجد
 وهو يوتر في بيته ص * مالك عن يحيى بن سعيد انه قال كان عبادة بن الصامت يؤم فخرج يوماً
 الى الصبح فأقام المؤذن صلاة الصبح فأسكته عبادة حتى أوتر ثم صلى بهم الصبح * ش قوله فخرج
 يوماً الى الصبح يحتمل أن يكون غلب على المسجد وهو يعتقد ان الفجر لم يطلع لغير حال بينه وبين
 معرفته ذلك مع توارى الافق عنه فربما أن يدرك تنفلاً في المسجد فجعل وتره بعده وكان المؤذن
 قد علم بطول الفجر فأقام الصلاة فصار أي ذلك عبادة بن الصامت عم ان لفجر قد طلع فأسكت
 المؤذن ليوتر قبل أن يصلي بهم صلاة الصبح ويحفل أن يفعل ذلك لرأى رآه والله أعلم وأما سكاته
 المؤذن مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة
 يحفل أن يعتقد أن ذلك في المأموم وأما امام فله اسكات المؤذن والاثيان عو كد النفل لان الصلاة
 لا تنفذ اقامتهادونه وهو بخلاف غيره وقد روى ابن القاسم عن مالك انه اذا أخذ المؤذن في الاقامة
 للفجر ولم يكن الامام ركع ركعتي الفجر فلا يخرج اليه ولا يسكته وليصل ركعتي الفجر قبل أن يخرج
 اليه ص * مالك عن عبد الرحمن بن لقاسم انه قال سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول اني
 لاوتر وأنا اسمع الاقامة أو بعد الفجر يشك عبد الرحمن أي ذلك قال مالك عن عبد الرحمن بن القاسم
 انه سمع أبا القاسم بن محمد يقول اني لاوتر بعد الفجر * ش هذان الحديثان على ما تقدم من جواز
 الاثيان بالوتر بعد الفجر وكرتم الآثار في ذلك لبيان ان ذلك كان ظاهراً موجوداً عن الصحابة
 والتابعين حتى يخبروا بذلك عن أنفسهم انكاراً على من منع ذلك ومعنى وجود ذلك منهم ان فاته
 الاثيان به قبل الفجر لان طلوع الفجر لا يمنع الاثيان بالوتر وان أثر في نقص فضيلته وشك عبد
 الرحمن فيارواه عن عبد الله بن عامر انه كان يوتر بعد الفجر وهو يسمع الاقامة لا خلاف جنسهما
 لان الاقامة دعاء الى الصلاة فذكرهما والاستعمال بالوتر أي في تأكده من الاثيان به بعد الفجر وقبل
 اقامة الصلاة ص * قال مالك وأنا يوتر بعد الفجر من نام عن الوتر ولا ينبغي لاحد أن يتعمد ذلك

* وحدثني عن مالك
 انه بلغه أن عبد الله بن
 عباس وعبادة بن الصامت
 والقاسم بن محمد وعبد الله
 ابن عامر بن ربيعة قد
 أوتروا بعد الفجر
 * وحدثني عن مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 ان عبد الله بن مسعود
 قال ما بالي لو أقيمت صلاة
 الصبح وأنا أوتر * وحدثني
 عن مالك عن يحيى بن
 سعيد انه قال كان عبادة
 ابن الصامت يؤم فوج
 المؤذن صلاة الصبح
 فأسكته عبادة حتى أوتر
 ثم صلى بهم الصبح * وحدثني
 عن مالك عن عبد الرحمن
 ابن القاسم انه قال سمعت
 عبد الله بن عامر بن ربيعة
 يقول اني لاوتر وأنا اسمع
 الاقامة أو بعد الفجر يشك
 عبد الرحمن أي ذلك قال
 * وحدثني عن عبد
 الرحمن بن القاسم انه سمع
 أبا القاسم بن محمد يقول
 اني لاوتر بعد الفجر قال
 مالك وأنا يوتر بعد الفجر
 من نام عن الوتر ولا ينبغي
 لاحد أن يتعمد ذلك

حتى يصنع وزره بعد الفجر * ش وهذا كما قال انه لا ينبغي لاحد ان يتعمد تأخير الوتر عن طلوع
الفجر لانه من صلاة الليل وذلك وقته المختار وانما يأتي به بعد الفجر من فاته الاثنيان به قبله لنوم
أولسهما أو غير ذلك وقد تقدم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا خشى أحدكم الصبح
فليوتر وفي هذا اللفظ متعلقان لما ذكرنا أحدهما انه قال اذا خشى أحدكم الصبح فنص على انه مما ينبغي
لصاحب الوتر وذلك يدل على انه تأخير وقته والثاني انه قال فليوتر اذا خشى الفجر وذلك يقتضي
فعله قبل الفجر وقد تقدم من فعل أي بكرر رضي الله عنه انه كان يوتر قبل أن ينام وانما ذلك مخافة أن
يفوته فعله والا فلا شك انه يستيقظ بعد الفجر لصلاة الصبح مع ما جرت عادته به من التليس

﴿ ما جاء في ركعتي الفجر ﴾

حتى يصنع وزره بعد الفجر
﴿ ما جاء في ركعتي الفجر ﴾

• حدثني يحيى عن مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر أن أخته حفصة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
أخبرته أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان اذا
سكت المؤذن عن الاذان
بصلاة الصبح صلى ركعتين
خفيفتين قبل أن تقام
الصلاة • يوحى حدثني مالك عن
يحيى بن سعيد أن عائشة
زوج النبي صلى الله
عليه وسلم قالت ان كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يخفف ركعتي
الفجر حتى انى لا قول
أقربا لم القرآن أم لا

ص • مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سكت المؤذن عن الاذان في صلاة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل
أن تقام الصلاة • ش قوله كان اذا سكت المؤذن عن الاذان لصلاة الصبح يريد بذلك الاذان الذي
يكون بعد الفجر فذلك الاذان الذي يكون في آخر الليل فاعاوه للاستعداد للصلاة وليرجع القائم
ويستيقظ النائم وانما كان يؤخر الى فراغ الاذان لانه صلى الله عليه وسلم لعله كان يقول مثل ما يقول
المؤذن ويبدو عند آخره فاذا اكمل ذلك عند سكوت المؤذن قام فصلى ركعتين خفيفتين يعني انه
كان يقصر فيها القراءة والركوع والسجود
(فصل) وقوله قبل أن تقام الصلاة يعني قبل أن تقام الصلاة المفروضة صلاة الصبح وذلك ان وقت
ركعتي الفجر من لدن طلوع الفجر الى صلاة الصبح وهي صلاة يختص بها ذلك الوقت دون سائر
النوافل على وجه الاختيار وقد روى عن حفصة انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين (فرع) وقد اختلف أصحابنا في ركعتي الفجر فقال أصبغ
وابن عبد الحكم هما من الرغائب وليست من السنن وروى ذلك عن مالك وقال أشهب هما من السنن
فغنى السنن ما رسم ليصنئ وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون ندبا ومعنى الرغائب ما رغب فيه وقد
يرغب في فعل الواجب لكن الفقهاء من أصحابنا قد أوقفوا هذه الالفاظ على ما تأكد من المندوب
اليه وكانت له منزلة على النوافل المطلقة واختلفوا في المعنى الذي تسحق به النوافل الوصف بالسنن
فغنى أشهب أن السنن منها كل ما تقرر ولم يكن للكف الزيادة فيه بحكم التسمية المختصة به كالوتر
وذلك قال في المجموعة ركعتا الفجر من السنن وعندما مالك ان السنن من النافلة ما تكرر فعل النبي
صلى الله عليه وسلم في الجماعة كصلاة العيدين والاستسقاء ومن لم يكن له هذا الحكم فقصير عن رتبة
السنن وانما يوصف بأنه من الرغائب قال مالك في المختصر ليست ركعتا الفجر بسنة ولا ينبغي تركها
وقال أصبغ وابن عبد الحكم في الموازية ليست بسنة وهي من الرغائب وهذه كلها عبارات اصطلاح
بين أهل الصناعة ولا خلاف في تأكد ركعتي الفجر وكذلك روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت
لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر (مثله)
ومن شرطها التعيين بالنية ووجه ذلك ان كل ما كان من الصلوات له وقت معين فانه يجب أن يعين
بالنية كركعتي العيد ص • مالك عن يحيى بن سعيد ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ان
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف ركعتي الفجر حتى انى لا قول أقربا لم القرآن أم لا • ش

ومن سنة ركعتي الفجر التخفيف واستحب مالك أن يقرأ أيهما بأمر القرآن خاصة لقوله في هذا الحديث حتى أتى لأقول أقرأ بأمر القرآن أم لا والظاهر لي تغير عائشة لقراءته مع علمها بحاجته في ذلك وتوسله أنه كان لا يقرأ بفجرها ومن جهة المعنى أنها مع صلاة الفجر من جهة الصورة كالصلاة الرباعية ومن سنة الصلاة الرباعية أن تكون ركعتان منها بأمر القرآن فقط وفرض الصبح قد بين فيه أن تكون سورة مع أم القرآن فوجب أن تكون سنة ركعتي الفجر للأفراد بأمر القرآن وقد روى ابن القاسم عن مالك يقرأ فيها بأمر القرآن وسورة من قصار المفصل وروى ابن وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بقل يأياها الكافرون وقيل هو الله أحد وذكر الحديث لما فاعجبه (مسئلة) ومن سنة القراءة فيها الاسرار قاله علي بن زياد عن مالك بين ذلك حديث عائشة رضي الله عنها حتى أتى لأقول أقرأ فيها بأمر القرآن أم لا ولو جهر بالقراءة لم تنحج إلى تغير قراءته ولعلنا ساذقاً بغيرها وأيضاً فقد تقدم من قولنا أنها مع ركعتي الفرض في صورة الصلاة الرباعية ومن حكم الصلاة الرباعية الاسرار منها في ركعتين وقد أجمعنا على أن الجهر من سنة الفرض فوجب أن تكون سنة ركعتي الفجر الاسرار ص **باب مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن أنه قال سمع قوم الاقامة فقاموا يصلون فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاتان معاً أصلاتان معا وذلك في صلاة الصبح في الركعتين التين قبل الصبح** ثم قوله سمع قوم الاقامة فقاموا يصلون ظاهر هذا اللفظ أنهم كانوا جلوساً عالين بطولوع الفجر فلما سمعوا الاقامة قاموا في ذلك الوقت يصلون ويحفل أن يكونوا دخلوا عند الاقامة فقاموا يصلون والأول أظهر وظاهر اجتماعهم وخرج النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن ذلك كان في المسجد وذلك يختلف باختلاف الصلاة التي قاموا إليها واختلاف موضعها فمن قام بعد ركعتي الفجر من النوافل فلا يختلف في ذلك مسجداً ولا غيره ومن قام لركعتي الفجر فلا يخلو أن يكون في المسجد أو غيره فان كان في المسجد وأقيمت الصلاة فليصل مع الإمام وليترك ركعتي الفجر لقوله عليه السلام أصلاتان معاً إنكاراً على من قام يصلي عند إقامة الصلاة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (مسئلة) وان كان خارج المسجد سمع الاقامة للصبح ولم يكن يصلي ركعتي الفجر فان علم أنه تفوته ركعة من الصبح لا اشتغاله بركعتي الفجر فليترك ركعتي الفجر وليدخل مع الإمام في الفرض رواه ابن القاسم عن مالك وروى عنه أيضاً ما لم يخفف فوات الصلاة لانه اذا لم يكن له من فوات احدها بابتدئ ففوات النفل أيسر فان رجأ أن يصلي ركعتي الفجر ويدرك ركعتي الفرض فليصلهما ثم ليدخل مع الإمام في ذلك اذراك الأمرين وبه قال أبو حنيفة والشافعي والفرق بين هذا وبين من كان داخل المسجد ان هذا لم يترك ركعة من ركعتي الفجر والمسجد قد تركه حكم الإمام وقد روى ابن القاسم عن مالك أنه في سعة من ترك ركعتي الفجر والدخول مع الإمام في الفرض وان لم يخفف فوات الفرض (فرع) ويجوز اذا جوزه ناله صلاة ركعتي الفجر أن يكون الموضع الذي يسمع منه الاقامة موضعاً يجوز له فيه الاتيان بهما وهو خارج المسجد وخارج أفنية المتصلة به ومن الجامع خارج رحابه (مسئلة) ومن ركعها في بيته ثم أتى المسجد فهل يركع أم لا قال مالك مرة يركعها رواه عنه ابن القاسم وابن وهب وروى عنه ابن نافع لا يعيدها وجه القول الاول أن دخول المسجد قد شرع له الركوع والوقت يمنع من ذلك الا من ركعتي الفجر فله إعادةهما لذلك وجه القول الثاني انه قد أتى بهما فلم يشرع له إعادةهما كسائر الصلوات

(فصل) وقوله في الحديث أصلاتا معا ويصح وانكار للركعتين بصلاة غير الصلاة التي اجتمع على الاتهام بالإمام فيها في موضع الاتهام به وقوله وذلك في صلاة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصلاة يريدان الصلاة المتجمعة لها والتي خرج النبي صلى الله عليه وسلم إليها في صلاة الصبح وأن أنكره عليه السلام على كل من قام ليصلي الركعتين قبلها ص **•** مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر فاته ركعتا الفجر فقضاها بعد أن طلعت الشمس **•** مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد أنه صنع مثل الذي صنع ابن عمر **•** ش أقوله فاته ركعتا الفجر فقضاها محتمل أن يذكرهما بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس والدليل على ما نقوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس (مسألة) فإن ذكرها بعد طلوع الشمس فلا يخلو أن يكون نسي الصبح وركعتي الفجر جميعا أو يكون صلى الفرض ونسي ركعتي الفجر فإن كان تركهما جميعا فقال قال مالك يصلي الصبح دون ركعتي الفجر وما بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر حين نام عن الصلاة وقال أشهب لمغنى ذلك ويصلي ركعتي الفجر ثم يصلي الصبح وجه القول الأول قوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذكر وقتها وإن كان وقت ذكره للفرض وقت فرضه وضاق عنه لم يجزله الاثنيان بركعتي الفجر فيه كما لا يجوز له الاثنيان بركعتي الفجر إذا خاف فوات الصبح في وقته ويجعل الحديث على أنه من نام عن ركعتي الفجر خاصة أو نام عن صلاة الصبح فسيها ركعتي الفجر ووجه قول أشهب الحديث المذكور وجهه على ظاهره ومن جهة المعنى أنه لم يجعل بين ركعتي الفجر وبين فعلهما صلاة فرض لم ينسب إليه فجاز الاثنيان بهما وهذا يقتضي أن له أن يصلها ما لم يصل الظهر (فصل) ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمر نسي ركعتي الفجر خاصة فذكرهما بعد أن طلعت الشمس فصلاهما فذلك جائز قال مالك يقضيها إن شاء بعد طلوع الشمس والدليل على ذلك ما روى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس

• وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر فاته ركعتا الفجر فقضاها بعد أن طلعت الشمس **•** وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد أنه صنع مثل الذي صنع ابن عمر

• فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ **•**

• وحدثنى يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة

• فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ •

ص **•** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة **•** ش معنى ذلك أن صلاة الجماعة تزيد على صلاة الفذ ولا معنى لفصيلتها عليها إلا أن يكون الجزاء عليها ضاعف على أجر صلاة الفذ بالعدد الذي ذكره ويحتمل أن يريد بالجماعة تجاعات المساجد وأخرج اللفظ على الغالب من حال الجماعات ويريد بالفذ الذي يصلي في بيته وفي سوقه وحده وهذا الذي ذكره يدل على أن الجماعة ليست بشرط في صحة الصلاة ولا بفرض واختلف العلماء في ذلك فذهب بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي إلى أن الجماعة فرض على الكفاية وذهب بعضهم إلى أنها سنة مؤكدة وقال داود أن صلاة الجماعة فرض ولا تجوز صلاة الفذ مع القدرة عليها والدليل على صحة ذلك الخبر الذي ذكرناه ووجه الدليل منه عنيان أحدهما أنه جعل صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ ولو لم تكن صلاة الفذ مجزئة لما وصفت بأن صلاة الجماعة تفضلها لأنه لا يصح أن يفاضل بين صلاة الجماعة وبين ما ليس بصلاة والثاني أنه حد ذلك بسبع وعشرين درجة ولو لم تكن لصلاة الفذ درجة من الفضيلة لما جاز أن يقال أن صلاة الجماعة

هؤلاء المتخلفون موسومين عنده بذلك امال التكرار فقلهم لذلك أولوحي أولغير ذلك لانه لا يجوز
أن بهم بذلك الا فحين يعتقد فيه الاستخفاف والتضييع ولذلك أعلم صلى الله عليه وسلم من حالهم انهم
أشد سارعة وقوله أو امر ماتين ولا يكون هذا الا بمن استخف أمرها ولا يمتقد وجوبها وقدر روى
أبو صالح عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس صلاة اثقل على المنافقين من الفجر
والعشاء ولو يعمون ما فيها لأتوها ولو حبوا ولقد هممت أن أمر المؤذن فيقيم ثم أمر رجلاً
يؤم الناس ثم أخذ شعلاً من نار فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بعد فبين أن ذلك للمنافقين لانهم
هم المذكورون في الخبر بتأخيرهم عن صلاة العشاء ويؤكد هذا ما روى عن عبد الله بن مسعود انه
قال وما يطلع عنها الا منافق معلوم نفاقه ويحتمل أن تكون تلك الصلاة صلاة الجمعة فهي فريضة
على الأعيان

(فصل) وقوله ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم
بيوتهم دليل واضح على أن حضور الجماعة ليس بفرض على الأعيان لأن النبي صلى الله عليه وسلم
لا يجبر عن نفسه بما يكون فيه معصية وقوله فأحرق عليهم بيوتهم بيان أنه هم أن يؤدب بالآلاف
الأموال على سبيل الابلاغ في النكابة ويحتمل أن يريد بذلك تشبيه عقوبتهم بعقوبة أهل الكفر
في تحريق بيوتهم وتخريب ديارهم

(فصل) وقوله والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجد عظماء سعيها أو امر ماتين حستين لشهد
العشاء * قال ابن وضاح هي حديدة كالسنان يكومون كوما من تراب ويقومون منه على أذرع
و يرمونه بتلك الحديد فأتهم أنبتا فيه فقد غلب وقيل المراتان السهمان ورواه ابن حبيب عن
مالك وقال أبو عبيد المراتان ما بين ظلفي الشاة وقال هذا حرف لا أدري ما هو ولا ما وجهه الا أن هذا
تفسيره يقال امر ماتان وواحدة من مائة مثل مدحاة وانما نص النبي صلى الله عليه وسلم على المراتين
والعظيم السمين على وجه التقدير لما يورثه المنافقون ويبادرون اليه ويتخلفون مع ذلك عن العشاء
والصبح مع عظيم أجرهما وأما المؤمنون فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنهم كانوا يصطلون المشقة في
أتان الصلاة حتى أن الرجل منهم ليعجز عن المشى فيتهادى بين الرجلين حتى يوقف في الصف فحال
أن يتخلف عنهم مع القدرة عليهم ما من يأتيا إذا عجز تهادى بين رجلين ص * مالك عن أبي النضر
مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد أن زيد بن ثابت قال أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم
الا صلاة المكتوبة * ش معنى ذلك أن صلاة المكتوبة أظهرها والاجتماع اليها أفضل وأما التنفل
ففي البيوت لأن اخفاءها والاستتار بها أفضل وقد جعل لها النبي صلى الله عليه وسلم فضيلة على التنفل
في المسجد فقد قال عليه السلام صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرأة في بيته
الا المكتوبة وروى ابن القاسم عن مالك أن التنفل في البيوت أحب إليه من التنفل في مسجد
النبي صلى الله عليه وسلم الا للفرباء فإن تنفلهم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أحب إليه

* وحدثنى عن مالك
عن أبي النضر مولى
عمر بن عبيد الله عن
بسر بن سعيد أن زيد
ابن ثابت قال أفضل الصلاة
صلاتكم في بيوتكم الا
صلاة المكتوبة

﴿ ماجاء في العفة والصبح ﴾
حدثني يحيى عن مالك
عن عبد الرحمن بن حرملة
الاسلمى عن سعيد بن
المسيب أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال بيننا
وبين المنافقين شهود
العشاء والصبح لا
يستطيعونهما أو نحو هذا

﴿ ماجاء في العفة والصبح ﴾

ص * مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الاسلمى عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا يستطيعونهما أو نحو هذا * ش قوله بيننا
وبين المنافقين شهود العشاء والصبح ورواه القعنبي وابن بكير صلاة العفة والصبح على لفظ الترجمة

وحدثني عن مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينا رجل يمشي بطريق إذ وجد غصن شوك على الطريق فأخذه فشكر الله (٢٣١) له فغفر له وقال الشهداء خمسة المطعون والمبطون

والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله وقال لوييم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا عليه لاستموا ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العمة والصبح لأتوهما ولو حبا * وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة أن عمر بن الخطاب فقد سليمان بن أبي حنيفة في صلاة الصبح وأن عمر ابن الخطاب غدا الى السوق ومسكن سليمان بين السوق والمسجد النبوي فمر على الشفاء أم سليمان فقال لها لم أرسلان في الصبح فقالت إنه بات يصلي فغلبته عيناه فقال عمر لأن أشهد صلاة الصبح في الجماعة أحب إلى أن أقوم ليلة * عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري أنه قال جاء عثمان ابن عفان إلى صلاة العشاء فرأى أهل المسجد قليلا فاضطجع في مؤخر المسجد ينتظر الناس أن يكثروا فقال له عثمان من شهد العشاء فكأنما قام نصف ليلة ومن شهد الصبح فكأنما قام ليلة

وهذا الحديث يدل على أن الذين كانوا يتخلفون عن الصلاة اذهم أن يحرق بيوتهم المنافقون وأن بحضور هاتين يفتن المؤمن من المنافق وقد جمع معنى الحديثين أبو صالح في روايته عن أبي هريرة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يستطيعونها والظاهر أنه أراد بذلك التأكيد في حضورها في الجماعة والمساجد ومفارقة حال المنافقين بالمخلف عنها (فصل) وقوله أو نحو هذا يحتمل أن يكون شكاً من الراوي ويحتمل أن يفعل ذلك على سبيل التوقي في العبارة مع ما روى عن عبد الله بن مسعود أنه كان يفعل ذلك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ص * مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يمشي بطريق إذ وجد غصن شوك على الطريق فأخذه فشكر الله له فغفر له وقال الشهداء خمسة المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله * انتهت رواية يحيى بن يحيى وجماعة من رواية الموطأ إلى حيث ذكرنا زاد أبو مصعب بعد ذلك وقال لوييم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا عليه لاستموا ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العمة والصبح لأتوهما ولو حبا * ثم معنى تعلق هذا الحديث بالترجمة على رواية يحيى أنه ذكر أولاً أن بيننا وبين المنافقين آيات العشاء والصبح ثم أدخل حديث الرجل الذي أخر الغصن عن الطريق فغفر الله له مع زارة هذا الفعل وصغره في النفس بآيات العشاء والصبح وهذا حاض على المبادرة إلى آياتها فشكر الله به فغفر له أن يريد جازاه على ذلك بالمغفرة أو أنني عليه بما اقتضى المغفرة ويحتمل أن يريد به أمر المؤمنين بشكره والثناء عليه بجعل فعله وقد وصف نفسه في كتابه بالشكر فقال والله شكور حلیم وقوله عليه السلام الشهداء خمسة إلى آخر الحديث مذكور في كتاب الجنائز ص * مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة أن عمر بن الخطاب فقد سليمان بن أبي حنيفة في صلاة الصبح وأن عمر بن الخطاب غدا الى السوق ومسكن سليمان بين السوق والمسجد النبوي فمر على الشفاء أم سليمان فقال لها لم أرسلان في الصبح فقالت إنه بات يصلي فغلبته عيناه فقال عمر لأن أشهد صلاة الصبح في الجماعة أحب إلى أن أقوم ليلة * ش قوله فقد سليمان بن أبي حنيفة في صلاة الصبح يدل على مواظبة سليمان لصلاة الصبح معه وذلك لا اختصاصه به والقربة التي بينهما وسؤاله أم سليمان من كرم الاخلاق ومواصلة الأهلين وقد يجوز أن يحبس سليمان عن الجماعة عند مرض أو غيره وقولها إنه بات يصلي فغلبته عيناه يحتمل أن تكون غلبته بأن لم يستيقظ وقت الصلاة واستيقظ بعد أن فاتته الجماعة ويحتمل أن تكون غلبته بأنه بلغ منه النوم مبلغاً لا يمكنه الصلاة معه فنام عن صلاة الجماعة ليستمكن من الصلاة فيكون قول عمر لها ما قال حاضاً وتعليق سليمان أن يؤثر صلاة الصبح في الجماعة على أن يصلي من الليل صلاة تمنعها وذلك انما قد ذكرنا أن صلاة الجماعة عند كثير من مشايخنا من فروض الكفاية فهو أكد من النوافل ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري أنه قال جاء عثمان بن عفان إلى صلاة العشاء فرأى أهل المسجد قليلا فاضطجع في مؤخر المسجد ينتظر الناس أن يكثروا فقال له عثمان من شهد العشاء فكأنما قام نصف ليلة ومن شهد الصبح فكأنما قام ليلة

فأناه ابن أبي عمرة فجلس اليه فسأله من هو فأخبره فقال مامعك من القرآن فأخبره فقال له عثمان من شهد العشاء فكأنما قام نصف ليلة ومن شهد الصبح فكأنما قام ليلة

خاصة غير انه ان جل على غالب أحوال الناس في ان من صلى في بيته صلى فذا قصر على الفذ وهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وقال أحدوا سحاق ذلك في الفذ وغيره والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور ما روى عن سليمان بن يسار انه قال رأيت ابن عمر جالسا على البلاط والناس يصلون قلت يا أبا عبد الرحمن مالك لا تصلي قال اني قد صليت اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لاتعد الصلاة في يوم مرتين ودليلنا من جهة القياس ان هذه صلاة فرض اذاها مع الامام فلم يكن مأمورا باعادتها مع امام غيره كالعصر (فرع) وهذا في الجماعات ومساجد الآفاق فأما المسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد البلاء فقد قال ابن حبيب بعيد الصلاة فيها في جماعة من صلى في جماعة في مسجد أو غيره ورواه عن مالك قال وذلك لفضل الصلاة فيها على غيرها ص **عن مالك عن** نافع أن رجلا سأل عبد الله بن عمر فقال اني أصلي في بيتي ثم أدرك الصلاة مع الامام أفأصلي معه فقال له عبد الله بن عمر نعم فقال الرجل أينهما أجعل صلاتي فقال له عبد الله بن عمر أو ذلك اليك انما ذلك الى الله يجعل أينهما شاء **عن مالك عن يحيى بن سعيد** أن رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اني أصلي في بيتي ثم آتى المسجد فأجد الامام يصلي أفأصلي معه فقال سعيد نعم فقال الرجل فأينهما أجعل صلاتي فقال سعيد أو أنت تجعلها انما ذلك الى الله **ش قوله** أينهما أجعل صلاتي يريد أينهما أعتد عن فرضي فقال له عبد الله أو ذلك اليك انما ذلك الى الله أي هو الذي يتقرب عن فرضك ما شاء منهما قال ابن حبيب معناه ان الله يعلم التي تقبلها منه فأما على وجه الاعتداد بها فهي الاولى وهذا يقتضي ان يصلي الصلاتين بنية الفرض ولو صلى احدهما بنية النفل لم يشك ان الأخرى هي فرضه وقد اختلف قول مالك فحين صلى وحده ثم صلى مع الامام فروى عنه ان الاولى فرض والثانية نفل وروى عنه أنه قال لا تدري وذلك الى الله يجعل أينهما شاء فرضه والقولان في هذه المسئلة متبينان على صحة فرض الصلاة بعد تمامها فاذا قلنا لا يصح ذلك فالاولى فرضه على كل حال واذا قلنا يصح رفضها جاز أن يقال بالقول الثاني والله أعلم (مسئلة) فان دخل مع الامام وأحدث في المبسوط عن محمد بن مسلمة يلزمه اعادة الثانية سواء كان بغلبة أو تعمد وقال ابن حبيب ان أحدث بعد عقد ركعة لم يمت الثانية لانه قد أدرك صلاة الامام وان لم يعقد معه ركعة لم يلزمه القضاء وقال أشهب لا يعيد وان حدث بعد ركعة سواء قصد بصلاته فرض الاولى والفضل وقال ابن حبيب روى المصريون عن مالك تجزئته صلاته الاولى وليس عليه أن يعيد الثانية وقال مالك ان كان أراد بصلاته مع الامام أن تكون هي فريضة أو ان ذلك الى الله فليعده هذه ص **عن مالك عن عفيف السهمي** عن رجل من بني أسد انه سأل أبا أيوب الأنصاري فقال اني أصلي في بيتي ثم آتى المسجد فأجد الامام يصلي أفأصلي معه فقال أبو أيوب نعم صل معه فان من صنع ذلك فان له سهم جمع أو مثل سهم جمع **ش قوله** فان له سهم جمع قال ابن وهب ومعنى ذلك له سهمان من الأجر وقال الأخفش الجمع الجيش قال الله تعالى سيهزم الجمع ويولون الدبر قال وسهم الجمع هو السهم من الغنمة **قال الامام أبو الوليد** رضى الله عنه ويحفل عندى أن ثوابه مثل سهم الجماعة من الأجر ويحفل عندى أن يريد به مثل سهم من يمت بالمزدلفة في الحج لان جمعا اسم المزدلفة حكاه ابن سحنون عن مطرف فلم يعجب سحنون ولا يحفل أن يريد به أن له سهم الجمع بين الصلاتين صلاة الفذ وصلاة الجماعة فيكون في ذلك اخبار له بأنه لا يضيع له احدى الصلاتين وقال ابدارى ان هذا روى بان له سهم جمع بالتثوين ومعنى ذلك انه يضاعف له الأجر مرتين والصحيح من الرواية والمعنى ما قدمناه وقوله أو مثل سهم

وحدثني عن مالك عن نافع أن رجلا سأل عبد الله بن عمر فقال اني أصلي في بيتي ثم أدرك الصلاة مع الامام أفأصلي معه فقال له عبد الله بن عمر نعم فقال الرجل أينهما أجعل صلاتي فقال له ابن عمر أو ذلك اليك انما ذلك الى الله يجعل أينهما شاء **وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد** أن رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اني أصلي في بيتي ثم آتى المسجد فأجد الامام يصلي أفأصلي معه فقال سعيد نعم فقال الرجل فأينهما صلاتي فقال سعيد أو أنت تجعلها انما ذلك الى الله **وحدثني عن مالك عن عفيف السهمي** عن رجل من بني أسد انه سأل أبا أيوب الأنصاري فقال اني أصلي في بيتي ثم آتى المسجد فأجد الامام يصلي أفأصلي معه فقال أبو أيوب نعم فصل معه فان من صنع ذلك فان له سهم جمع أو مثل سهم جمع

جمع على الشك من الراوى ص **مالك** عن **نافع** أن **عبد الله بن عمر** كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركها مع الإمام ولا يعدها قال يحيى قال مالك ولا أرى بأساً أن يصلى مع الإمام من كان قد صلى في بيته الصلاة المغرب فانه إذا أعادها كانت شفعا **ش** اختلف الناس فيما يعاد من الصلوات مع الإمام فقال مالك تعاد الصلوات كلها إلا المغرب وبقال الثوري وقال المغيرة تعاد الصلوات كلها وبقال الشافعي وقال أبو حنيفة يعيد الظهر والعشاء ولا يعيد سائر الصلوات وقال أبو ثور يعيدها كلها إلا الفجر والعصر والدليل على جواز إعادة الصبح والعصر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مجبن اذا جمعت فصل مع الناس وان كنت قد صليت ولم يفرق فيجب أن يحمل على عموم من جهة القياس ان هذه صلاة شفع فجاز أن تعاد مع الإمام للفضيلة كالنظر والعشاء (مسئلة) ومن صلى العشاء وحده ثم أوتر فانه لا يعيدها في جماعة رواه ابن القاسم عن مالك ودليلنا على ان المغرب لا تقضى ان هذه صلاة وتر فلا تعاد مع الإمام للفضيلة أصل ذلك وتر النافلة (مسئلة) اذا ثبت ذلك بمن أعاد المغرب مع الإمام فلا يغلو أن يرد اصلاح ذلك قبل اكمال صلاته أو عند اتمامها أو بعد السلام منها فان أراد ذلك قبل أن يركع فقد قال ابن حبيب يقطع ما لم يركع فان ركع شفعها بركعة أخرى وسلم ويحيى على أحد أصلي ابن القاسم انه يقطع بعد الركوع قال ابن حبيب فان اكمل صلاته مع الإمام وأراد الاصلاح قبل السلام فقد قال ابن القاسم في المدونة من أعاد المغرب في جماعة فانه يشفعها بركعة وبلغني ذلك عن مالك وقال ابن وهب لا يشفع ولكن يسلم ويعيدها ثلثة وان ذكر ذلك قبل السلام فقد قال ابن حبيب ان كان بالقرب شفعها بواحدة وان تباعد ذلك فلا شيء عليه وجهر رواية ابن القاسم أنه انما دخلت الكراهية والنقص في صلاته الثانية لان صلاته الثانية نافلة والنافلة لم يشرع فيها الوتر وانما شرع في الفروض والسنن وأما النوافل المطلقة فلم يشرع فيها وتر فاذا أتى بنافلة مطلق على حكم الوتر فيجب أن يتدارك ذلك فيشفع صلاته ويردها الى حكم النافلة المشروعة وما لم يفت ذلك بسلام أو طول أو عمل مانع من استدراك اتمام الصلاة وهذا القول مبني على ان نية الشفع لاتنا في نية الوتر فاذا فات تشفيعها بشي مما ذكرناه لم يكن عليه أن يأتي بصلاة ثالثة لانه ليس في ذلك أكثر من الاتيان بنافلة أخرى على غير الوجه المشروع من الوتر وهذا القول مبني على ان نية الشفع تنافي نية الوتر وهذا الودخل في صلاة بنية الوتر فلا يشفعها وانما دخل النقص في جملة الصلوات من جهة الصورة فان المغرب وتر فلما أعادها صارت شفعا من جهة الصورة فكان عليه أن يزيل ذلك النقص بصلاة ثالثة يعيدها الى صورة الوتر وقد يكون للنفل مدخل في الوتر كوتر صلاة الليل قال الإمام أبو الوليد فهذا عند وجه القولين وقد يحيى لابن القاسم وغيره من أصحابنا مسائل على الاصلين وما ورد له على الاصل الذي ذهب اليه ابن وهب في هذه المسئلة من منافاة نية الوتر لنية الشفع قوله في المدونة فيمن افتتح صلاة المغرب فاقيمت عليه وقد صلى ركعة يضيف اليها أخرى ويسلم ويدخل مع الإمام ففرق بين صلاة الظهر والمغرب لما قدمناه والله أعلم

العمل في صلاة الجماعة

وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركها مع الإمام فلا يعدها قال مالك ولا أرى بأساً أن يصلى مع الإمام من كان قد صلى في بيته الصلاة المغرب فانه إذا أعادها كانت شفعا

العمل في صلاة الجماعة **مالك** عن يحيى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء

ص **مالك** عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء **ش** قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف يرد التخفيف من القراءة

والركوع والسجود وغير ذلك من الأقوال والأفعال ومعنى ذلك التخفيف الذي لا يبلغ الإخلال
بالفرض وإنما هو التخفيف مما زاد على الفرض الذي لا تجزئ الصلاة إلا به والدليل على ذلك
ما روى عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر الصلاة ويكملها

(فصل) وقوله فإن فهم الضعيف والسقيم والكبير يريد أن الضعيف لا يستطيع التطويل
فيضرب به ولا يجوز له الخلاف على الإمام فيقطع عن الجماعة وكذلك الكبير والسقيم فيجب على
الإمام أن يصلي صلاة تجوز فيها بحيث لا يشق على أحدهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وإذا صلى أحدكم لنفسه يرد أن يصلي وحده فليطول ما شاء فإن
تطويله ذلك لا يضر بغيره ص **م** مالك عن نافع أنه قال قلت وراء عبد الله بن عمر في صلاة من
الصلوات وليس معه أحد غيري فخالف عبد الله بيده فجعلني حذاءه عن يمينه **م** ش قال الإمام

أبو الوليد رضي الله عنه قد ذكرنا فيما تقدم مراتب المأموم مع الإمام وإن الواحد يجب أن يقوم
عن يمين الإمام وإن تعدى المأموم مقام عن يسار الإمام فلا شيء عليه قاله أشهب وقوله فخالف عبد الله
بيده يحتمل أن يريد خلاف سنة الصلاة في تركة العمل بيمينه إلى نافع وإليه تباح ذلك لأن يسير العمل
مغفوع عنه في الصلاة ويحتمل أن يريد بذلك أنه خالف ما أراد نافع من الوقوف عن يساره فنقله

إلى يمينه ويحتمل غير ذلك من المعاني والله أعلم ص **م** مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلا كان يوم
الناس بالعقيق فأرسل إليه عمر بن عبد العزيز فنهاه قال مالك وإنما نهاه لأنه كان لا يعرف أبوه **م** ش
اختلف الناس في ولد الزنى هل يكون إماما مراتبها ذهب مالك إلى أنه يكره ذلك فإن أم جازت صلاة
من اتهم به وهو قول الليث والشافعي وقال عيسى بن دينار لا تكره إمامة ولد الزنى إذا كان في نفسه
أهلا لذلك وبه قال الأوزاعي والثوري ومحمد بن عبد الحكم والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن

موضع الإمامة موضع رفعة وكما لينافس صاحبه ويحسد على موضعه ومن كانت بهذه الصفة
كره له أن يعرض نفسه لاسنة الناس ويستشرف الطعن والسب ومما يدل على ذلك أن موضع
الإمامة موضع رفعة وتقدم على الناس في أهم أمر الدين وأجل عبادة المسلمين وهي مما يلزم الخلفاء

ويقوم به الأمر والإمامة موضع شرف ورفعة وعلا ومنزلة فيكره أن يقوم لذلك من فيه شيء من
النقص المردولة ألا ترى أنه لا يجوز أن تكون المرأة إماما لنقصها (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن

المعاني المانعة من رتبة الإمامة على ضربين أحدهما يمنع صحتها والثاني يمنع فضيلتها فأما ما يمنع صحة
الإمامة عند مالك فعلي ثلاثة أضرب أحدها الأنوثة والثانية الصغر وعدم التكليف والثالثة

نقص الدين فأما الأنوثة فإن المرأة لا تؤم رجالا ولا نساء في فريضة ولا نافلة وبهذا قال أبو حنيفة
وجهور الفقهاء وروى ابن أبي عمير عن مالك تؤم النساء وقال الطبري وداود تؤم الرجال والنساء

والدليل على صحة القول الأول أن هذا جنس وصف في الشرع بنقصان الدين والعقل فلم يصح
إمامته كالشكاف وتعلق في الرواية الثانية بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور أم ورقة

وحدثني عن مالك عن نافع
أنه قال قلت وراء عبد الله بن
عمر في صلاة من الصلوات
وليس معه أحد غيري
فخالف عبد الله بيده فجعلني
حذاءه عن يمينه وحدثني
عن مالك عن يحيى بن
سعيد أن رجلا كان يوم
الناس بالعقيق فأرسل
إليه عمر بن عبد العزيز
فنهاه قال مالك وإنما نهاه
لأنه كان لا يعرف أبوه

أشهب عن مالك أما النوافل فالصبيان يؤمرون فيها ويقومون في رمضان ولا بأس بذلك
وقال أبو سعيد إن أم الصبي مضت صلاة من أتم به وبه قال الشافعي والدليل على ما نقوله أن هذا
غير مكاتب للصلاة فلم يجز الاتهام به كالجنون ووجه قول أبي سعيد ما روى عن عمرو بن سلمة قال
كنا بحاضر يمر بنا الناس إذا أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فكأنوا إذا رجعوا مروا بنا فأخبرونا
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا وقال كذا وكنت غلاما حافظا فتعفظت من ذلك قرأنا
كثيرا فأنطلق أبي وأخذنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من قومه فعلمهم الصلاة وقال يؤمكم
أقرؤكم فكنت أؤم بهم وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين (فرع) إذا قلنا إنه لا يصلي والسي من
صلى معه أعاد أبدا قاله ابن حبيب و به قال أبو حنيفة ووجه ذلك أنه ممن لا تصح امامته فأوجب ذلك
افساد صلاة من أتم به كالكافر والمرأة * قال الامام أبو الوليد وهذه المسئلة بينة عندي على أنه
لا يجوز أن يصلي أحد الفريضة وراء من يصلي النافلة وقول أبي سعيد يعتدل وجهين أحدهما أن
هذه الصلاة جازت وراء الصبي لما صلاها بنية الفرض فعلى هذا لا تجوز الصلاة خلف المتنفذ
ويحتمل أن تبني على تجوز صلاة الفريضة خلف المتنفذ لأن صلاة الصبي نافلة وهو مذهب
الشافعي والدليل على المنع من ذلك أن كان من أدى صلاته بنية امامه لم تجزه فإذا أداها بغير نيته لم
تجزه كالجمعة (مسئلة) وأما النقص في الدين فإنه فسق وكفر فأما الفسق فقد قال القاضي أبو
محمد عن مالك أنه يمنع حجة الامامة وحكاها القاضي أبو الحسن والدليل على ذلك أن هذا نوع فسق
فوجب أن يمنع الامامة كالكفر (فرع) إذا ثبت ذلك فنصلي وراء فاسق فقد قال القاضي
أبو الحسن قال في الشيخ رحمه الله يريد أبا بكر الأبهري أن ذلك على قسمين فإن كان بتأويل أعاد
الصلاة في الوقت وما كان فسقا باجاء أعاد أبدا وقد قال ابن حبيب فبمن صلى وراء من يشرب الخمر
ولم يكن في وقته ذلك سكران ولكنه ممن يشرب فإنه يعيد أبدا وليس ممن يحب امامته إلا أن يكون
الوالي الذي تولى إليه الطاعة فلا إعادة على من صلى خلفه إلا أن يكون في وقته ذلك سكران وكذلك
قال من لقيت من أصحاب مالك وقد خالف ذلك ابن وهب من رواية عبد الملك بن الحسن عنه فقال
لا يصلي خلف عاصرا الخمر فنصلي وراءه لم يعد وهذا يقتضي أن الفسق باجاء لا يمنع حجة الامامة
ووجه القول الأول أن الامامة مبنية على الفضل في الدين ولا شك أن المرأة أتم ديننا من الفاسق ومن
صلى وراءها أعاد أبدا فبان يعيد من صلى وراء الفاسق أولى وأحرى

﴿ باب ﴾

وأما ما يمنع فضيلة الامامة وتكرمه معها فالنقائص التي تمنع كمال الفروض أو ما يقرب من الانوثة
والنقائص التي تحبط المازلة وتسرع إلى صاحبها الالسة فأما ما يمنع كمال الفروض فنه الرق وبكره
للعبد أن يكون اماما راتبا وروى علي بن زياد عن مالك أنه قال لا يؤم العبد الا حرا لا أن يكون
يقرا وهم لا يقرؤن فيؤمهم في موضع الحاجة وقال ابن الماجشون يؤم العبد راتبا وجه القول الأول
أنه ناقص الفروض لانه لا يجب عليه حج ولا جمعة ولا زكاة وذلك يؤثر في المنع من الامامة كالمرأة
لأنه يجب عليها الجمعة منعت امامتها ووجه ثان وهو أن الامامة موضع رفعة وشرف فوجب أن يؤثر
فيها الرق لانه من النقائص ووجه قول ابن الماجشون أن العبد سالم من نقص الانوثة والفسق فصح
أن يكون اماما راتبا كالحر (مسئلة) ولا يؤم الاعراب الحضريين وإن كانت أقرأهم وذلك
يحمل وجهين * أحدهما ما ذكره ابن حبيب وهو جهله بالسنة * قال الامام أبو الوليد والأول

عندي أن يكون ذلك لأنه يستديم نقص الفرائض والفضائل فأما نقص الفرائض فلا نه ليس من أهل الجمعة وأما نقص الفضائل فلا نه لا يشهد الجماعات (مسئلة) وأما ما يقرب من الاثوثة فكما خصي لا يكون اماما وانما قاله مالك قال عنه ابن حبيب ونحابة نحو التائيب وقال ابن الماجشون وعيسى بن دينار لا بأس أن يكون الخصى اماما راتب في الجمعة وغيرها وجه قول مالك ان له حالنا ظاهر في القرب من الاثوثة والبعد عن الذكورة وقد بينا ان للاثوثة تأثيرا في منع الامامة فوجب أن يكون كل ما يقرب من ذلك له تأثير في المنع منها ولا يلزم على هذا العسبن فان حاله ليس مما يقرب من الاثوثة ووجه القول الثاني ان قطع عضو من أعضائه لا يمنع استدامة الائتنام به كقطع اليد والرجل (مسئلة) وأما النقص التي تسرع الى استحبابها الاسنة وتكثر فيهم المقالة فكلوا الزنا وقد تقدم الكلام فيه (مسئلة) وأما ما كان نقصا في الخلقة فانه على ضربين * أحدهما أن يكون العضو الناقص له تعلق بالصلاة أو لا تعلق له بها فان لم يكن له تعلق بها ولا يقرب من الاثوثة فانه لا يمنع صحة الامامة ولا فضيلتها كاذمى والأهم وان كان له تعلق بالصلاة فلا يخلو أن يتعلق بها تعلق فضيلة كاليد التي تتعلق بها فضيلة السجود وغيرها فالذي عليه جمهور أصحابنا ان ذلك لا يمنع صحة الائتنام به وروى عبدالمالك بن الحسن عن ابن وهب لأرى ان يوم الاقطع وان حسنت حاله ولا الاشل اذا لم يقدر أن يضع يده بالأرض وجه القول الأول ان ما نقص من خلقه لا يمنع شيئا من فروض الصلاة فلا يمنع الائتنام به كالعوى والصم

﴿ صلاة الامام وهو جالس ﴾

﴿ صلاة الامام وهو جالس ﴾
 * حدثني يحيى عن
 مالك عن ابن شهاب عن
 أنس بن مالك أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ركب فرسا فصرع
 فبحش شقه الايمن فصلى
 صلاة من الصلوات وهو
 قاعد وصلينا وراءه فعودا
 فلما انصرف قال انما جعل
 الامام ليؤتم به فاذا صلى
 قائما فصلوا قياما واذا ركع
 فاركعوا واذا رفع فاركعوا
 واذا قال سمع الله لمن
 حده فقولوا ربنا ولك
 الحمد واذا صلى جالسا
 فصلوا جلوسا أجمعون

ص * مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع فبحش شقه الايمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد وصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قياما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون * ش قوله فبحش شقه الايمن الجمش معناه الخدش والتوجع من السفطة ونحوها وقوله فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد وصلينا وراءه فعودا قوله من الصلوات يحتمل أن من جهة اللفظ أن تكون للعهد ويحتمل أن تكون للجنس فاذا قلنا انها للعهد فانه يحتمل أن ترجع الى الصلوات المفروضة ويحتمل أن ترجع الى الصلوات التي صلاحها بهم وان كانت للجنس فانها تكون عنى التأكيديفيد ما يفيد قوله صلى (فصل) وقوله وهو قاعد يحتمل أن يكون ذلك لعدم القدرة على القيام ان جعلنا الالف واللام في الصلوات للعهد راجعا الى الصلوات المفروضة ويحتمل أن يكون صلى جالسا في نافلة مع القدرة على القيام طلبا للرفق ولينقوى على ما يريد به بعد ذلك من الطاعات فتكون الالف واللام راجعة الى غير المفروضات من الصلوات أو الجنس فأما الفريضة فلا يخلو اذا صلى الامام جالسا لعجزه عن القيام أن يكون من وراءه مثله عاجزين عن القيام أو قادرين عليه فان كانوا عاجزين عن القيام فاختلف في ذلك أصحابنا فروى موسى عن ابن القاسم في العتبية لا بأس أن يؤمهم في الفريضة لان حالهم قد استوت كمالوا ضاهوا القيام وبه قال مطرف وابن الماجشون وابن عبدالحكم وأصبغ وروى سمعون عن ابن القاسم لا يؤمهم لان هذا عاجز عن القيام فلا يؤم من يقدر عليه ولا من يعجز عنه كالم يقدر الاعلى الاضطجاع فانه لا يؤم من ساواه فيه * وقد روى عيسى عن ابن القاسم لا يؤم

المضطجع المضطجعين (فرع) فاذا قلنا انه لا يؤتم الجالس الجالس مع تساوهم في العجز فوقع ذلك فقد قال سحنون عن ابن القاسم يجزى الامام ويعبد ما اتم به لان الامام قد أتى بصلاته على الوجه المأمور به من الانفراد وترك الاقتداء بغيره ومن اتم به فقد اتم عن ليس بامام فعليه الاعادة كما لو اتمت امرأة بامرأة (فرع) فان لم يقدر الامام على الجلوس ولا من وراءه فقد روى موسى عن ابن القاسم لامامة في هذا قال يحيى بن عمر فان صلاوا على ذلك أجزأته وأعادوا ووجه ذلك ان هذه ليست من هيئة الصلاة فلا تصح إقامة الجماعة عليها كما لا يجوز التنفل عليها من غير ضرورة (مسألة) فان كان من وراء الامام قادر بن علي القيام فالمشهور عن مالك انه لا يجوز أن يأتموا به وبه قال محمد بن الحسن قال سحنون وقد اختلف في هذا قول مالك هكذا ذكره أبو محمد في النوادر والذي في روايةنا في العتبية انما هو من قول العتيبي انما اختلف فيها قول مالك والله أعلم وروى الوليد بن مسلم عن مالك يجوز لهم الاتمام به قياما وبه قال أبو حنيفة والشافعي والاوزاعي ووجه القول الاول ان هذا ركن من أركان الصلاة فلا يصح الاتمام به من عجز عنه كالقراءة ووجه الرواية الثانية ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتته وهو جالس وأبو بكر والمسلمون معه قياما يقتدى أبو بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر (فرع) فاذا قلنا برواية الجمهور فصلوا على ذلك فقد قال مطرف تجزئه وعليهم الاعادة أبدا ووجه ذلك ان الامام يحجز عن ركن من أركان الصلاة فلم يجزهم ما أتوا به من الصلاة كما لو كان الامام أنكره واذا قلنا برواية الوليد فقد روى عن مالك انه يستحب أن يصلي الى جنبه من يقتدى به يكون عمدا لصلاته ووجه ذلك الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم حين صلى باناس في آخر حياتهم وانى جنبه أبو بكر قائما

(فصل) وقوله انما جعل الامام ليؤتم به يريد ليقتدى وهذا يفيد الاقتداء به في كل شيء الا ما خصه الدليل وقوله فاذا صلى فصلوا قياما يريد من يستطيع ذلك ممن يأتم به ومن لم يستطع ذلك فليصل جالسا ووجه ذلك ان يحجز المأموم عن القيام لا يدخل على الامام نقصا في صلاته بل يدرك معه فضيلة الجماعة

(فصل) وقوله فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا يقتضى أن تكون أفعال المأموم كلها بعد أفعال الامام وهو معنى الاتمام به والاقتداء بفعله ولا خلاف أن ذلك من سنته والصلاة على ضربين أفعال وأقوال وأفعالها على قسمين قسم مقصود في نفسه وقسم هو فضل لغيره فأما المقصود في نفسه كالقيام والركوع والسجود فلا يخلو أن يفعله المأموم بعد فعل الامام أو معه أو قبله فان فعله بعده فان ذلك على وجهين أحدهما أن يتبع الامام في الدخول فيه والخروج عنه ويدركه فيه فهذه سنة الصلاة وحكمها وهو معنى قوله فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا وأما الوجه الثاني بان يدخل في الفعل بعد خروج الامام عنه فان تعمد ممنوع (مسألة) وأما فعله معه فان يخط للركوع مع انعطافه ويرفع منه مع رفعه وهو ممنوع في الجملة لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا وهو أيضا على وجهين أحدهما أن يأتي الامام من الركوع والمجود بأكثر من مقدار الفرض فاذا أدرك المأموم منه بعد الامام مقدار الفرض فلا خلاف في صحة اتمامه لانه قد تبعه في مقدار فرضه وصار مؤتما به فيه وان لم يدرك بعد الامام منه الاقل من مقدار الفرض أو كان الامام اقتصر من ذلك على مقدار الفرض فان ذلك مبنى على صحة تكبير الاحرام معه (مسألة) وهذا في الأفعال وأما الأقوال فعلى ضربين فرائض

وفضائل فالفرائض تكبيرة الاحرام والسلام وقد تقدم الكلام فيهما اذا فعل قبل الامام انه لا يجزئ
 فان فعل مع الامام في المجموعة ان المأموم يحرم بعد أن يسكت الامام فان أحرم معه أعاد الاحرام
 وان لم يفعل أجره وبه قال ابن عبد الحكم وقال ابن حبيب وأصبغ يعيد الصلاة أبدا من فعل ذلك
 * قال الامام أبو الوليد رضي الله عنه وهو الأظهر عندي لان من جهة الائتمام الاقتداء بفعله ولا يصح
 ذلك الا بان يتقدم ما يقتدى به واذا وجد منهما في حال واحدة فلا يصح أن يمثل أحدهما فعل صاحبه
 والفرق بين الأفعال والأقوال ان الفعل أمر يدوم ويتكرر منه مقدار الفرض وما يقع عليه اسم
 ركوع وسجود فلذلك قلنا انه يصح أن يقتدى بمن يفعله معه اذا زاد على مقدار الفرض لانه قد صح
 اتباعه في مقدار الفرض وفيما يقع عليه اسم ركوع وسجود وأما تكبيرة الاحرام فانها قول واحد
 غير متكرر جميعها فرض واحد لا يتبع ولا يقع على أجزائها اسم تكبير فاذا وجد منها في حال
 واحدة لم يتبع المأموم الامام في فرضه ولا فيما يقع عليه اسم تكبير منه وأما فضائل الأقوال فانه يكره
 أن يتقدم المأموم فيها الامام ولا يفسد ذلك صلاته

(فصل) وقوله اذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يدل على ان جميع ما يقوله المأموم
 ربنا ولك الحمد ولو كان الامام والمأموم يأتي على كل واحد منهما باللفظين على وجه واحد لم يطل
 فائدة التخصيص والتقسيم وقد تقدم الكلام فيه

(فصل) وقوله فاذا صلى جالسا فاصلوا جالسا أجمعون يقتضي من جهة سياق الحديث انه اذا صلى
 جالسا في موضع الجلوس أن يقتدى به في الجلوس لانه وصف أفعال الصلاة من أولها فصلا فصلا وأمر
 المأموم أن يقتدى بالامام فيها ونص على ان المعنى الذي نصبه الامام هو أن يقتدى به وان ذلك يمنع
 مخالفته ثم قال واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد ثم قال واذا صلى جالسا فاصلوا جالسا
 أجمعون فانتقل الى وصف الائتمام به في حال الجلوس وهو موضع التشهد ويمتثل من جهة السبب
 انه قال لهم اذا صلى قائما فاصلوا قائما أي اذا استطاع القيام فاصلوا بصلاته قياما ثم ذكر صفة الائتمام به
 في الانتقال من ركن الى ركن ثم ختم ذلك بان قال واذا صلى جالسا فاصلوا جالسا أجمعون يريد ان لم
 يستطع القيام وصلى جالسا لحكمكم أن تجلسوا بجائسه وهذا القول أظهر من جهة السبب والقول
 الاول أظهر من جهة سياق الحديث وقال أحدوا سحاق يصلي المأموم جالسا وان قدر على القيام اذا
 صلى الامام جالسا وبذلك دليل لنا أن هذا ركن من أركان أفعال الصلاة فلا يسقط عن المأموم مع القدرة
 عليه كالركوع والسجود وقد قال بعض أصحابنا في حديث أنس انه منسوخ بصلاة أبي بكر خلف
 النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي منه وهذا يصح على رواية الوليد بن مسلم وقد تأول ابن

القاسم انه في النافلة وذلك كله محتمل والله أعلم ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شاك فصرى جالسا وصلى
 وراءه قوم قياما فأشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا
 واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا فاصلوا جالسا * ش وقولها وصلى وراءه قوم قياما فأشار اليهم
 أن اجلسوا بين معنى جابر في حديثه ان ذلك على سبيل التواضع والمخالفة لاهل فارس في قيامهم على
 رؤس ملوكهم فنع ذلك من أن يصلى وراءه أحد قائما اذا صلى هو جالسا ويمتثل مع ذلك ما قدمناه
 من التأويل في حديث أنس ولعلمهم قاموا وراءه في موضع الجلوس تعظيما له فأمرهم باتباعه والجلوس
 معه اذا جلس في التشهد ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه

* وحدثني عن مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم انها قالت صلى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو شاك فصرى جالسا
 وصلى وراءه قوم قياما
 فأشار اليهم أن اجلسوا فلما
 انصرف قال انما جعل
 الامام ليؤتم به فاذا ركع
 فاركعوا واذا رفع فارفعوا
 واذا صلى جالسا فاصلوا
 جالسا * وحدثني عن
 مالك عن هشام بن عروة
 عن أبيه عن رسول الله
 صلى الله عليه

وسلم خرج في مرضه فأتى المسجد فوجد أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس وكان الناس يصلون بصلوة أبي بكر ثم اختلفت الآثار في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في موضعه وصلوة أبي بكر اختلفا بيننا واختلف العلماء في الأحكام المتعلقة بها لاختلافها وأخذ كل طائفة ببعض تلك الأحاديث فروى عنه ما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وسلم أم أبو بكر وروى الاسود بن يزيد عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر ورواه مسروق عن عائشة فن جواز أن يؤم القاعد القيام تعلق بحديث عروة عن عائشة في ذلك ومن منع ذلك قال إن رواية عائشة اختلفت في ذلك ولم تختلف رواية أنس إن أبا بكر أمه في تلك الصلاة فكانت أولى والله أعلم

وسلم خرج في مرضه فأتى
فوجد أبا بكر وهو قائم
يصلي بالناس فاستأخر أبو
بكر فأشار إليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن كما
أنت فجلس رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى
جنب أبي بكر فكان
أبو بكر يصلي بصلوة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو جالس وكان
الناس يصلون بصلوة أبي
بكر

(فصل) وقوله فكان أبو بكر يصلي بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلوة أبي بكر يحتمل أن يريد أن أبا بكر كان يصلي بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤتمبه وسامعا بتكبيره وكان الناس يصلون بصلوة أبي بكر على معنى أنهم كانوا يتعرفون به ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله فيأتون بالنبي صلى الله عليه وسلم وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ضعف صوته عن أن يسمع الناس تكبير الانتقال من حال إلى حال فكان أبو بكر يسمعهم ذلك وهذا معنى صلاة الناس بصلوة أبي بكر وقد اختلف أصحاب مالك فبين أنتم بما موم فروى ابن سحنون عن أبيه أنما اختلف الامام من فاتته ركعة فأتهم صلاة الامام ثم قام يقضي فأنتم به من فاتته تلك الركعة أنها تجزئهم قال ثم رجع فقال أحب إلى أن يعيدوا وفي الموازية من اتبعه فيها منهم أو من غيرهم فصلاته باطله فاذا قلنا تبطل صلاة من صلى معه فان ذلك للمعنيين * أحدهما أن من اتهم به فيها فقد رزقه حكم الامام الاول فلا يجوز له أن يتم صلاته مع ذلك المستخلف ولا غيره من الأئمة وانما حكمه أن يقضي ما فاتته من صلاة الامام وحده وقد روى موسى بن معاوية عن ابن القاسم من فاتته ركعة فقضاها مع امام فاتته من الجماعة ركعة فأحب إلى أن يعيد أبدا وروى عنه ابن المواز بطلت عليه وقال سحنون في المجموعة وقال ابن عبد الحكم من رزقه أن يقضي فذا فاقضى بإمام بطلت صلاته * والوجه الثاني أن من اتهم بما موم فعليه القضاء ويشهد لهذا الوجه قول ابن المواز من اتبع المأموم في القضاء ممن كان معه في الصلاة أو من غيرهم بطلت صلاته وهذا يقتضي أنه من دخل معه حينئذ مؤتمبه في تلك الركعة فصلاته باطله وقال ابن حبيب في امام كان يصلي يقوم في السفر فرأى أمامه جماعة صلى بإمام فجهل فصلي بصلاتهم أجزأته صلاته لانه كان مأموما وأعاد من وراءه أبدا لانهم لا امام لهم وقاله ابن القاسم ومن لقيت من أصحاب مالك وأما من قال تجزئهم فقد جوز الصلاة مع الامر بن جميعا فبان يحزى مع أحدهما أولى فاذا قلنا يجوز ذلك فيصطلح أن يكون أبو بكر يأتهم بالنبي صلى الله عليه وسلم والناس يأتون بصلوة أبي بكر وان قلنا بالمتع من ذلك فتأويله عنى ما تقدم ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم كما اختص بأن أتم صلاة افتتحها أبو بكر والله أعلم

(فصل) فاذا قلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الامام في تلك الصلاة فانه يعترض فيه فصل آخر وهو أن يأتهم أبو بكر قائما بالنبي صلى الله عليه وسلم جالسا وقد روى الوليد بن مسلم وغيره عن مالك جوازه فاذا قلنا بالمتع منه فيصطلح أن يكون ذلك خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد روى ابن حبيب عن مالك أنه منسوخ لترك أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم الامامة حال الجلوس وهذا فيه

نظر لان النسخ لا يكون بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يريد ان النسخ كان بعد هذه الصلاة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويدل على ذلك النسخ اجاع الاثمة على الامتناع منه والمنع من امامه الجالس وهذا أيضا يحتاج أن يثبت عنهم نبوتنا شائعا مع عدم المخالف لهم في ذلك والام لا يكن اجاعا (فرع) فاذا اتم الواقف بالجالس فقد قال الشيخ أبو القاسم في تقريره يكره أن يؤم قاعدا فيما فان أهمهم أعادوا في الوقت * قال الامام أبو الوليد وهذا عندى على رواية الوليد بن مسلم عن مالك وأما على المشهور من قول مالك وابن القاسم فانه يعيد أبدا والله أعلم

﴿ فضل صلاة القائم على صلاة القاعد ﴾

ص * مالك عن اسماعيل بن عمرو بن سعد بن أبي وقاص عن مولى لعمر بن العاص أول عبد الله ابن عمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو بن عمرو بن العاصي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم * ش معنى قوله صلى الله عليه وسلم صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم يريد أجر صلاة القاعد مثل نصف أجر صلاة القائم لان الصلاة لا تتبع بعضها فلا يصح نصفها دون سائرها وهذا اللفظ وان كان عاما يقتضى ان كل صلاة يصلها القاعد على كل حال فهي مثل نصف صلاة القائم الا أن الدليل قد دل على أن المراد بذلك بعض الصلوات وبعض الحالات وأصل ذلك ان القيام ركن من أركان الصلاة وشرط في صحة الفرض منها مع القدرة عليها والدليل على ذلك قوله تعالى وقوموا لله قانتين ولا خلاف في ذلك فثبت بذلك وجوب القيام وروى عن عمران بن حصين انه قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب فخص بهذا الخبر من الآية من لم يستطع القيام وبقيت الآية على عمومها في المستطيعين وقد ثبت بحديث عائشة المروى بعده هذا جواز الجلوس في التنفل مع القدرة على القيام فخصت بذلك الآية أيضا على قول من زعم انها تنال الفرض والنفل وبقيت عامة في المستطيعين القيام في الفريضة وثبت بذلك ان صلاة القاعد انما تكون على النصف من صلاة القائم في موضعين أحدهما من صلى الفريضة غير مستطيع القيام والثانية من صلى النافلة مستطعا أو غير مستطيع وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون في تأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم صلاة القاعد مثل نصف صلاة القائم انهم كانوا يستطيعون أن يصلوا فيما لا الآن القعود كان أرفق بهم فأما من أقعده المرض والضعف في مكوبة أو نافلة فان صلاته قاعد في الثواب مثل صلاته قائما * قال الامام أبو الوليد وما ذكرته عندى أنظهر وحكى القاضي أبو اسحاق ان الحديث ورد في النوافل لانها ليست بواجبة فالإتيان بها على حال الجلوس على النصف من الإتيان بها على حال القيام وهذا التخصيص يحتاج الى دليل وبالله التوفيق (مسئلة) اذا ثبت ذلك ففي هذا مسئلتان أحدهما في وصف من تجوز له صلاة الفريضة جالسا والثانية في وصف صلاته فأما من تجوز له صلاة الفريضة قاعدا فهو المقعد الذي لا يقدر على القيام أو المريض الذي لا يستطيع بحال وقال محمد بن مسلمة من لا يقدر على القيام لا يجسقه صلى جالسا * قال الامام أبو الوليد وعندى أن ذلك كالريض والمسافر في الغينة ووجه ذلك الحديث المتقدم ص قائما فان لم تستطع فقاعدا (فرع) وأما من أراد أن يقدح عينه ويصلى جالسا ربعين بومافى الواضحة عن مالك لا بأس بذلك ووجه ذلك انه عذر مانع من القيام تجوز له الصلاة جالسا فلا يمنع من الافعال المؤدية الى ذلك

﴿ فضل صلاة القائم على

صلاة القاعد ﴾

* حدثني يحيى عن مالك

عن اسماعيل بن محمد بن

سعد بن أبي وقاص عن

مولى لعمر بن العاصي

أول عبد الله بن عمرو بن

العاصي عن عبد الله ابن

عمر بن العاصي أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

صلاة أحدكم وهو قاعد

مثل نصف صلاته وهو قائم

« وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال لما قدمنا المدينة نالنا وباء من وعكها شديد فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سبعتهم قعودا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة القاعد مثل نفع صلاة القائم ﴿ ما جاء في صلاة القاعد في النافلة ﴾

« حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في سبعته قاعدا قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سبعته قاعدا ويقرأ بالسورة فيرتلها حتى تكون أطول من

إذا كان فيها منفعة ما لم يمنع المسافر من السفر الذي يسبب الفطر والقصر والتميم عند عدم الماء (فرع) ومن صلى جالساً القدرة على القيام أعاد أبداً ومن صلى جالساً العجز عن القيام ثم قدر على القيام في الوقت لم يعد رواه موسى عن ابن القاسم في العتبية ووجه ذلك أيضاً إذا أتى بالصلاة على ما يلزمه من فرضها فلم يجبه عليه أعادتها في وقتها كما لو صلى بتميم ثم وجد الماء (مسألة) ومن لم يقدر على القيام الاستئذان أو متكئاً فإن ذلك أولى من صلاته جالساً قاله في المختصر ووجه ذلك أن هذا الحال أقرب إلى فرضه فلا يجوز له الانتقال عنها مع القدرة عنها (فرع) ويصلي المريض جالساً مستنداً أحب إلى من أن يصلي مضطجعا قاله ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك أن الجلوس هيئة من هيئات الصلاة فلم يجزه تركها مع القدرة عليها كالقيام (مسألة) إذا ثبت ذلك فإنه إن لم يستطع القيام ولا القعود أدى فرضه مضطجعا والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صل قائماً فإن لم تستطع فقاعد فإن لم تستطع فعلى جنب (فرع) والسنة أن يصلي على جنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة ورأسه إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق لأن التيامن مشروع ولا يمكن استقبال القبلة معه إلا على هذه الحال (فرع) فإن عجز أن يصلي على جنبه الأيمن فهل يصلي على جنبه الأيسر أو على ظهره قال ابن القاسم يصلي على ظهره وقال ابن المواز يصلي على جنبه الأيسر ووجه القول الأول أنه لما عجز عن التيامن الذي هو مشروع في الصلاة كان الاضطجاع على الظهر مكن في استقبال القبلة وأشبه في ذلك بحال القيام التي هي الأصل ووجه ما قاله ابن المواز قوله صلى الله عليه وسلم فإن لم تستطع فعلى جنب ولم يفرق فإن صلى على جنبه الأيسر فإنه يصلي ورأسه إلى المشرق ورجلاه إلى المغرب لأنه لا يتأتى له استقبال القبلة إلا كذلك (فرع) فإن عجز عن ذلك صلى على ظهره ورجلاه إلى القبلة وهو مستقبل القبلة بوجهه لأن استقبال القبلة مشروع ولا يتأتى لمن كان على ظهره إلا على هذا الوجه ص « مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال لما قدمنا المدينة نالنا وباء من وعكها شديد فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سبعتهم قعوداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة القاعد مثل نصف صلاة القائم ﴿ ش قوله نالنا وباء من وعكها شديد الرباء سرعة الموت وكثرته في الناس والوعك شدة الحر من المرض وقوله فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سبعتهم قعوداً قيل إن السبعة صلاة النافلة وقد قيل في قوله تعالى فلو أنه كان من المسيحين يريد المصلين وروى عن ابن عباس في قوله فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشياً وحين تظهرون أنه قال هذه الآية في الصلوات الأربع الظهر والعصر والمغرب وقد قيل إن معنى السبعة الصلاة فإذا كان لفظ السبحة واقعاً على الغريفة والنافلة جاز أن يراد بالحديث الأمر أن واحدما (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة القاعد مثل نصف صلاة القائم تشبيهاً لهم على القيام وتنبه لهم أن فضله وتذكيرهم لئلا يجترأوا بالقعود مع القدرة على القيام لما فهم من ألم الوعك وشدة المرض

﴿ ما جاء في صلاة القاعد في النافلة ﴾

ص « مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعته قاعداً قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سبعته قاعداً ويقرأ بالسورة فيرتلها حتى تكون أطول من

أطول منها **ش** قوله ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبحة قاعدا قط أخبر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي الصلاة في تنفله على أتم هيئتها من القيام أذ هو أفضل هيئات الصلاة فما كان قبل وفاته بعام ونقل عن القيام صلى قاعدا رقباه واستدامة لصلاته وتوفر قوته لما يزم من أمور المسلمين وإطلاق هذا اللفظ يقتضي الجلوس في موضع القيام من الصلاة هذا عند استعماله وإن كانت الصلاة لا تخلو من الجلوس إلا أنه إذا قيل صلى فلان قاعدا أو جالسا فهم منه أنه جلس في موضع القيام **ص** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع **ش** قولها أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة في الليل قاعدا قط تريد بذلك نافلة الليل ويحتمل تخصيصها بالذكرة صلاة الليل معنيين أحدهما أنها نصت على صلاة النافلة ونهت بذلك على فعله في الفريضة التي هي أكدها والثاني أنها قصدت إلى الأخبار عن فعله في النافلة باللفظ الخاص لأنها لو ذكرت أنه كان يصلي قائما يجوز أن يكون ذلك في الفريضة دون النافلة فلا يحصل في ذلك الحث والتأكيدي في قيام النافلة ثم قالت حتى أسن فكان يصلي قاعدا فأخبرت عن عذره في تركه القيام بالسنة إبقاء على نفسه ليستديم الصلاة ثم قالت حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ فأخبرت بذلك عن موافقته على القيام وتأكيده عنده بأنه كان لا يجلس عما يطيقه منه وفي ذلك أن من لم يطق أن يقوم في جميع صلاته جازله أن يقوم فيها أمكنه منها ولا خلاف في نعلمه في جواز ذلك في النافلة (مسئلة) وهذا لمن افتتح النافلة قاعدا ثم أراد القيام فأنه ذلك ولو افتتح الصلاة قائما ثم أراد القعود فإن ذلك يجوز له عند ابن القاسم وقال أشهب لا يجوز له ذلك وجه قول ابن القاسم أنها حالة تبيح له افتتاح الصلاة جالسا فجاز أن ينتقل لها إلى الجلوس من افتتاحها كحالة العذر وجه قول أشهب إن من شرع في عبادة لزمه إتمامها وهذا لما افتتح نافلته قائما لزمه إتمامها قائما والله أعلم

(فصل) وقولها فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام دليل على تكرار ذلك منه وإنما كان يفعله لحال كان عليها من الضعف عن القيام في جميعها والقوة على القيام في بعضها ولم يكن ذلك عن أمر طرأ له في بعض الصلاة ولو كان أمرا طرأ له في بعض الصلاة لم يكن يجده حين الشروع فيها لم يخرج عن حد الجواز في النافلة لما ذكرناه (مسئلة) وأما في الفريضة فإن افتتاح الصلاة قاعدا لعجزه عن القيام ثم أطاق القيام لزمه أن يقوم فيهما قائما ولو افتتح الصلاة قائما ثم عجز عن القيام جاز أن يتم صلاته قاعدا وقال محمد بن الحسن يستأنف الصلاة والدليل على ما نقوله أنه افتتح الصلاة بما كان فرضه في افتتاحها فلا تبطل بقدرته على القيام في الركعة الثانية أو الثالثة كالأول افتتاحها بالقيام (مسئلة) لو افتتح صلاة بلا اضطجاع لضعفه عن القيام والجلوس ثم استطاع القيام أو الجلوس أتم صلاته على ما أدت حاله **و** وقال أبو حنيفة يستأنف الصلاة والدليل على ما نقوله أنه افتتح الصلاة بما كان حكمه أن يفتهها به فلم تبطل بقدرته على القيام كالأول افتتاحها بالجلوس

(فصل) وقولها ويقرأ بالسورة حتى تكون أطول من أطولها يقتضي أنه كان يستعمل الترتيل في قراءتها للتدبر ولا مثقال قوله ورتل القرآن ترتيلا ولعله يشير إلى أن هذا كان أخف عليه وسيأتي ذكره بعد هذا إن شاء الله **ص** مالك عن عبد الله بن زيد عن أبي النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله

أطول منها **و** حدثني
عن مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم أنها أخبرته أنها لم تر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي صلاة الليل
قاعدا قط حتى أسن فكان
يقرأ قاعدا حتى إذا أراد
أن يركع قام فقرأ نحو من
ثلاثين أو أربعين آية ثم
ركع **و** حدثني عن مالك
عن عبد الله بن زيد عن
أبي النضر عن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم كان يصلي جالسا فيقرأ أو هو جالس فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأ أو هو قائم ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الأخيرة مثل ذلك ثم شق قولها كان يصلي فيقرأ أو هو جالس بيان أن آخر جلوسه كان حين القراءة وقولها فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية يقتضي أن ما يقرأه قبل القيام أكثر لأن البقية لا تنطلق في الغلب الأعلى الأقل وقولها قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين يحتمل أن يكون جيع قراءته في الركعة مقدرا عند عائشة لتكرار صلاته بحضورها ومعرفة مقدارها ومقدار ترتيبه لها وهذا هو الغلب من حاله ويحتمل أيضا أن تكون حاله مختلف في طول القيام وقصره ولكنه كان لا يختلف عليها مقدار قراءته قائما وإن كانت القراءة قاعدة تختلف عليها الطولها وقصرها فتقدر لعائشة مقدار قراءته حال القيام خاصة

(فصل) وقولها ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك يدل على جواز الجلوس في النافلة بعد القيام مع القدرة عليه لأن عائشة إنما وصفت المتكرر من فعله وأخبرت أنه كان يستفتح القراءة جالسا ثم يقوم لبقية القراءة في كل ركعة وإن ذلك كان المتكرر من فعله ولا يصح بجري العادة أن يقرأ عليها المانع في أول كل ركعة ويؤول في أثناءها وإنما كان ذلك من فعله لما قدمناه من الاستدامة للصلاة وإبقاء القدرة عليها والله أعلم وأحكم ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان ينوي ذلك عند افتتاح نافلته ولعل أشبه لا يمنع من ذلك إلا ما افتحه بنية القيام أو باطلاق النية ولا يمنع ذلك فيما نوى فيه الجلوس بعد القيام ص * مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب كانا يصليان النافلة وهما عتيبان * ش قول كانا يصليان النافلة وهما عتيبان يريدانها كانا يجلسان موضع القيام على صفة الاحتباء والأصل أن الجلوس في الصلاة موضع القيام ليست له صفة مخصوصة لا يجزئ الأعلى بل يجزئ على كل صفات الجلوس من الاحتباء والتربع والتورك وغيرها من صفات الجلوس غير أن القاضي أباحمد رأى أن أفضلها التربع لأنه أوفر هيئات الجلوس إلا أن الاحتباء مع ذلك جائز وليس في احتباء سعيد وعروة دليل على أنه أفضل هيئات الجلوس في الصلاة ولا في ذلك دليل على اختيارهما له على غيره وإنما فيه دليل على أنه كان يتكرر منهما ولعله كان يتكرر عند السائمة للتربع أو غير ذلك والله أعلم

﴿ الصلاة الوسطى ﴾

ص * مالك عن زيد بن أسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين أنه قال أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا ثم قالت إذا بلغت هذه الآية فاذني حافظوا على الصلوات وللصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت آذنتها فأملت على حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ثم قالت سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم * ش قوله أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا يقتضي أن يكون قبل جمع القرآن مصحفا وقبل أن يجمع الناس على المصاحف التي كتب بها عثمان إلى الأمصار لأنه لم يكتب بعد ذلك من المصاحف إلا ما وقع الإجماع عليه وثبت بالخبر المتواتر أنه قرآن فأما غير ذلك مما كان يكتب من معنى التفسير فأجمعوا على النسخ منه

(فصل) وقوله فلما بلغت آذنتها إنما أمرت أن يستأذنها لما أرادت أن تلي عليه زيادة لم تكن

عليه وسلم كان يصلي جالسا فيقرأ أو هو جالس فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأ أو هو قائم ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك * وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب كانا يصليان النافلة وهما عتيبان

﴿ الصلاة الوسطى ﴾ * حدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين أنه قال أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا ثم قالت إذا بلغت هذه الآية فاذني حافظوا على الصلوات وللصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت آذنتها فأملت على حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين قالت عائشة سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم

تثبت في المصنف الذي كان ينتسج منه ولا في غيره مما يمكنه أن ينتسج منه وانما روت انها سمعت تلك
الزيادة من النبي صلى الله عليه وسلم فأرادت أن تثبتها في المصنف لذلك ولو لم يكن يقوم به نفع
(فصل) وقوله فأملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا الله فأنتم فأملت عليه
زيادة في المحفوظ من التلاوة و صلاة العصر فكان الاظهر هذه الزيادة ان الصلاة الوسطى غير
صلاة العصر وقد اختلف أهل العلم في الصلاة الوسطى فالذي يقتضي ما أملت عائشة انها غير صلاة
العصر لانها عطفت صلاة العصر على الصلاة الوسطى ولا يعطف الشيء على نفسه وليس في هذه
الزيادة تعيين للصلاة الوسطى وذهب مالك والشافعي وأكثر أهل المدينة الى ان الصلاة الوسطى
صلاة الصبح وقال زيد بن ثابت الصلاة الوسطى صلاة الظهر وبه قال عمرو بن الزبير وقال جماعة
من الصحابة هي صلاة العصر وبه قال ابن حبيب وأبو حنيفة وقال قوم انها المغرب ويجب أن
نبين معنى وصفنا لها بأنها الوسطى قبل أن نبدا بالدلالة على ما اختاره من ذلك وذلك ان الوسطى
يحمل ثلاثة معان * أحدها أن تسمى وسطى بمعنى فاضلة الصلوات يقال هذا أوسط القوم بمعنى
فاضلهم قال الله تعالى قال أوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون وقال تعالى وكذلك جعلناكم أمة
وسطا يريد أمة فاضلة وأما المعنى الثاني فإنه يحتمل أن يراد بها المتوسطة بمعنى ان وقتها يتوسط
أوقات سائر الصلوات فيكون بعضها قبلها وبعضها بعدها والمعنى الثالث أن توصف بذلك التخصيص
وان كانت كل صلاة وسطى على المعنيين المتقدمين وعلى الوجوه الثلاثة فان جميع الصلوات
يصح أن توصف بأنها وسطى بمعنى انها فاضلة بمعنى ان وقتها يتوسط الأوقات وبمعنى التخصيص
لان ما من صلاة من الصلوات الخمس إلا ويصح أن تجعلها وسطى وتجعل ما قبلها صلاتين من
الفروض وبعدها صلاتين وإذا وضفت صلاة من الصلوات المفروضة بأنها وسطى ولم ينص لنا
عليها فاضلة فيكون به من غيرها علمنا انها لا توصف بأنها وسطى بمعنى التخصيص خاصة ولكن لمعنى فيها
يتوصل الى معرفة ذلك من حالها بالنظر والاستدلال فنظر الى أول الصلوات بان توصف بان لها
مزية في الفضيلة أو ان وقتها أولى بان يوصف بالتوسط من غيرها فيصرف هذا الاسم اليها والدليل
على أن الصلاة الوسطى ليست بصلاة العصر ما روته عائشة رضي الله عنها حافظوا على الصلوات
والصلاة الوسطى و صلاة العصر فعطف صلاة العصر على الصلاة الوسطى فدل ذلك على انها
غيرها وقد روت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يدل على أن صلاة الصبح أحق بهذا الاسم
من سائر الصلوات من جهة تأكد فضيلتها انه ليس في الصلوات كلها أشق منها ولا يبين عذرا في
التخلف عنها لانها تطرأ على الناس في ألد أوقات النوم ويتكلف لها من ترك وثارة المضجع ودفاه
وترك لذيذ النوم مع شدة الحاجة اليه والقيام الى شدة البرد وتناول الماء البارد ما لا يتكلف لسائر
الصلوات انها في الغالب تحجب أوقاتها والناس أو أكثرهم متصرفون ولذلك قال الله تعالى وقرآن
الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا وروى عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء لا يستطيعونهما وقال صلى الله عليه وسلم
لو يعلمون ما في العفة والصبح لأتوهما ولو حجبوا فخص صلاة الصبح بهذا الوصف مع مشاركة
غيرها من الصلوات في هذا المعنى لتأكد فضيلتها فثبت انها أعظم الصلوات أجرا وأتمها فضلا وبما
يدل على انها أحق بهذا الاسم من جهة توسط الوقت أن صلاة الصبح لا تشارك واحدة من الصلوات
في وقتها ولا تشاركها صلاة من الصلوات في وقتها وسائر الصلوات أوقاتها مشتركة فالظهر والعصر

مشتري كان والمغرب والعشاء مشتركان في وقتها ما فلو جعلنا العصر على الوسطى لكننا قد فصلناها
بما شرعها وهي الظهر وأضفنا إلى الظهر ما لا يشرعها في وقت وهي الصبح وأيضا فإن الموصوفة
بأنها وسطى لا تكون أولى بذلك مما يشار إليها في الوقت فاذا وصفنا الصبح بأنها الوسطى سلمت من
ذلك وفرت كل صلاة بما يشار إليها في وقتها وانفصلت عما لا يشار إليها فكانت المغرب والعشاء
مشتريتين ثم الصبح ثم الظهر والعصر مشتركتين فكانت الصبح أولى بالوصف بالوسطى وأما
ما تعلقوا به مما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
الأحزاب شغلوا نحن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة يمتونهم وقبورهم نارافانه يحفل أن يريد
به الوسطى من الصلوات التي شغل عنها وهي الظهر والعصر والمغرب ووصفها بأنها وسطى من
هذه الثلاث لتأكد فصيلها على الصلاتين اللتين معها ولا يدل ذلك على أنها أفضل من الصبح ويحتمل
أيضا أن نوصف بأنها وسطى إذا قرنت ذكرها واسمها وكذلك سائر الصلوات وإنما الخلاف
عند الإطلاق

(فصل) وقوله تعالى وقوموا لله قانتين القنوت في كلام العرب السكوت والقنوت الطاعة
والقنوت الدعاء وقد استدلل القاضي أبو محمد على أن الصلاة الوسطى صلاة الصبح بقوله تعالى
وقوموا لله قانتين والقنوت لا يكون إلا في صلاة الصبح فأشار إلى أن المراد بذلك القنوت الذي
يكون في الصبح وقد قيل أيضا إن القنوت طول القيام

(فصل) وقوله ثم قالت سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يحتمل وجهين أحدهما
أن تكون هذه اللفظة الزائدة من القرآن ثم نسخت روي ذلك عن البراء بن عازب فإن صح خبر
البراء بنسخها فلعن عائشة لم تعلم بنسخها إذا أرادت إثباتها في المصنف ولعلها اعتقدت أنها مما نسخ
حكمها ونبت رسمها فأرادت إثباته والوجه الثاني أن تكون عائشة سمعت اللفظة من النبي صلى
الله عليه وسلم ذكرها على أنها من غير القرآن لتأكد فضيلة العصر مع الصلاة الوسطى كما روي
عنه جرير بن عبد الله البجلي أنه قال إن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل
غروبها فافعلوا ثم قرأ فصبح بمحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فأرادت
عائشة أن تثبتها في المصنف لما ظنت أنها من القرآن ولا أنها اعتقدت جواز إثبات غير القرآن مع
القرآن على ما روي عن أبي بن كعب وغيره من الصحابة أنهم جوزوا إثبات القنوت وبعض
التفسير في المصنف وإن لم يعتدوه قرآنا ص **✎** مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن رافع أنه
قال كنت أكتب مصدقا لحفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إذا بلغت هذه الآية فاذني
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت آذنتها فاملت على حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين **✎** ش أصرت حفصة بإثبات هذه
الزيادة في المصنف وإن لم تذكر أنها سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن تكون سمعتها
منه وإن لم تذكر ذلك ويحتمل أن تكون سمعتها من عائشة أو غيرها فأرادت إثباتها على أحد
الوجوه المذكورة قبل ص **✎** مالك عن داود بن الحصين عن ابن ربوع المخزومي أنه قال سمعت
زيد بن ثابت يقول الصلاة الوسطى صلاة الظهر **✎** ش يذكر عن زيد بن ثابت أنه أخذ هذا
القول عن عائشة ولم يثبت ولعله أراد وسطى بمعنى أنها أفضل لا على معنى أنها مخصوصة بهذا القول
وإن لم ينفك من رتبة على غيرها من الصلوات ص **✎** مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن

✎ وحديثي عن مالك عن
زيد بن أسلم عن عمرو بن
رافع أنه قال كنت أكتب
مصدقا لحفصة أم المؤمنين
فقالت إذا بلغت هذه الآية
فاذني حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى
وقوموا لله قانتين فلما
بلغتها آذنتها فاملت على
حافظوا على الصلوات
والصلاة الوسطى وصلاة
العصر وقوموا لله قانتين
✎ وحديثي عن مالك عن
داود بن الحصين عن ابن
ربوع المخزومي أنه قال
سمعت زيد بن ثابت يقول
الصلاة الوسطى صلاة
الظهر **✎** وحديثي عن
مالك أنه بلغه أن علي بن أبي
طالب وعبد الله بن

عباس كان يقول ان الصلاة الوسطى صلاة الصبح قال مالك وقول علي وابن عباس أحب ما سمعت الى في ذلك ❦ ش روى ان علي بن أبي طالب رضي الله عنه اختلف قوله في ذلك فقال كنا نرى الصلاة الوسطى الصبح حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب يقول ملائكة الله قبورهم ويوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس ولم يكن صلى يومئذ الظهر والعصر حتى غابت الشمس وانما يصح ذلك بأن يكون علي رضي الله عنه لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم حديث يوم الأحزاب وانما بلغه عنه بعد أن حدث بأن الصلاة الوسطى صلاة الصبح فرجع عن روايته في ذلك لما سمع حديث يوم الأحزاب أو يكون أخبرانه كان يعتقد ذلك حتى سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ما سمعه يوم الأحزاب أو يكون سمع منه ما سمع يوم الأحزاب فلم يتأوله ولا يحقق النظر فيه إلا بعد مدة فرجع اليه

(فصل) قال مالك وقول علي وابن عباس أحب ما سمعت الى في ذلك معناه ما ذكرناه فيما تقدم ان اختيار مالك في الصلاة بها صلاة الصبح وذلك على سبيل الترجيح لما ذهب اليه على سائر الأقوال على احتماؤها والله أعلم بالصواب

❦ الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد ❦

ص ❦ مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مشتملاً به في بيت أم سلمة واضعاً طرفيه على عاتقيه ❦ ش قوله رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد يعني انه كان لباسه في صلاته ثوب واحد وانما عني بنقل ذلك لان اللباس من أحكام الصلاة والكلام فيه فيما بين أحدهما في مقدار الملبوس والآخر في صفاء الملبوس واللباس

❦ باب ❦

فأما الملبوس فان له مقدارين مقدار الفرض ومقدار الفضل فأما الفرض للرجال فهو ما يستر العورة ولا خلاف في أنه فرض واختلف أصحابنا في تفسير ذلك فقال القاضي أبو الفرج هو فرض من فروض الصلاة وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال القاضي أبو اسحاق انه من سنن الصلاة وبه قال ابن بكير والشيخ أبو بكر وفائدة الخلاف في ذلك اننا اذا قلنا انها من فروض الصلاة بطلت بعدم ذلك واذا قلنا ليست من فروض الصلاة أتم التارك ولم تبطل وجه القول بأنها من فروض الصلاة الحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقبل صلاة حائض إلا بصحار ومن جهة القياس أن هذه عبادة من شرطها الطهارة لها تعلق بالنية فوجب أن يكون من شرطها ستر العورة كالطواف فان سلموا والادلنا عليهم بما روى عن أبي هريرة أن أبا بكر بعثه في مؤذنين ينادي بمني أن لا يطوف بالبيت عريان واستدل القاضي أبو اسحاق في ذلك لأنه لو كان من فروض الصلاة لا يختص بها ولم كان مشروعا في غير الصلاة ثبت أنه ليس من فروضها فاجواب أن هذا يبطل بالإيمان فانه فرض في الجملة ثم هو من فروض الصلاة وشرطها (فرع) اذا ثبت ذلك فان العورة التي يجب سترها هي ما بين السرة الى الركبة هذا الذي ذهب اليه جمهور العلماء من أصحابنا وبه قال أبو حنيفة والشافعي ❦ وقال الشيخ أبو القاسم العورة القبل والدبر والفخذان وروى عن بعض أهل الظاهر العورة القبل والدبر خاصة والدليل على ما ذهب اليه الجمهور الحديث الذي

عباس كان يقول ان الصلاة الوسطى صلاة الصبح قال مالك وقول علي وابن عباس أحب ما سمعت الى في ذلك

❦ الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد ❦ حدثني يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مشتملاً به في بيت أم سلمة واضعاً طرفيه على عاتقيه

يأتي بعده هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجره دغط نخذله فان التخذ عورة ومن جهة المعنى أن هذا موضع يستره المئزر غالباً فوجب أن يكون من العورة كالقبل والذبر (فرع) اذا ثبت ذلك فقد روى عن أبي حنيفة أنه قال العورة على ضربين مغلظة ومخففة فالمغلظة هي القبل والذبر والمخففة سائر ما ذكرنا قبل هذا أنه من العورة * قال الامام أبو الوليد ليس ببعيد عندي هذا القول وقد روى عن مالك في الواحجة ما يؤيده أنه قال من صلى ونخذه مكشوفة فلا إعادة عليه (مسئلة) وقد يسقط فرض ستر العورة مع عدم ما تستر به فمن لم يكن عنده ما يستر عورته صلى قائماً وأجزأته صلاته وقال الشافعي يصلي جالساً والدليل على ما نقوله أن ستر العورة من احكام الصلاة فلا يسقط شيء من أركانها بالعجز عنه كالوضوء (مسئلة) وأما مقدار الفضيلة للرجال بأن يكون على كفيه ثوب يسترهما ويكره أن لا يلقى على كتفيه من ثوبه شيئاً اذا أمكنه ذلك لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على منكبيه منه شيء ومن جهة المعنى ان في ذلك خروجاً عن الوقار المشروع في الصلاة

باب *

وأما صفة الملبوس واللباس فان الملبوس لا يتخلو أن يكون ثوباً واحداً أو أكثر من ذلك فان كان ثوباً واحداً فان من صفته الجامعة لانواعه أن يستر جميع العورة وأن يكون من الصفاقة والماتنة بحيث لا يصف ولا يشف فان كان خفيفاً يشف أو رقيقاً يصف فقد حكى ابن حبيب في واحخته عن مالك أنه لا يصلي فيه ومن صلى فيه أعاد رجلاً كان أو امرأة وجهه ذلك انه ليس بستر العورة وسترها هو المشروع (مسئلة) ومن صلى وعليه قميص ورداء أو رداء أو أزار فقد كرمه أن يطرح الرداء عن منكبيه للمحر في الفريضة وخفف في النافلة ووجه ذلك انه يراعى في المكتوبة ما لا يراعى في النافلة لانها أهم والحرص على اتمامها أكد (مسئلة) ويستحب أن يلبس المصلي ثياباً على أفضل هيأتها من السكينة والوقار لان السكينة والوقار مشروع في الصلاة فان خالف هذه الصفة بأن يشمر كفه أو يشد ثيابه بحزام أو يفعل ذلك لشغل هوفيه فالأفضل أن يزيل ذلك عنه ويصلي الصلاة على الهيئة المستعبة فان صلى على حال التشمير أجزأه ولم يخرج وان فعل ذلك لصلاته فقد أساء وخالف السنة لانه قصد الصلاة بما يخالفها وتهيأ لها بما يصادفها لانها مع ذلك تجزئه صلاته

(فصل) وقوله مشغلاً به قال الاخفش الاشتغال أن يتصرف من رأسه الى قدميه والتوشع أن يأخذ الثوب من تحت يمينه فيرده على منكبيه من يمينه وهذا الذي قال الاخفش ليس هذا هو الاشتغال المذكور في الحديث وانما هو نوع من الاشتغال والاشتغال على ضرب * أحدها التوشع وهو المذكور في الحديث المباح في الصلاة * والثاني اشتغال الصماء وهو الذي أنكره صلى الله عليه وسلم على جابر بن عبد الله حين قال له ما هذا الاشتغال وقد ورد المنع منه في الصلاة وهو أن يشغل في الثوب على منكبيه وتكون يده تحت الثوب فهذا يمنع في الصلاة لمن لم يكن عليه أزار فلا بد أن يباشر الأرض بيده للسجود وهو مأثور به أو يخرج يديه لذلك فتبدع عورته (مسئلة) وان كان أزار غير الثوب الذي يشغل به فلا بأس بذلك لانه يأمن حينئذ من كشف عورته قاله ابن القاسم عن مالك وزوى عنه أيضاً الكراهية وبها قال ابن القاسم ووجه ذلك التعلق بهوم الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشتغال الصماء (مسئلة) والضرب الثالث من الاشتغال هو الاضطباع قال مالك وهو أن يرتدى ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى فيرده على كتفه اليسرى

ويأتى بالشوب من الجانب الآخر فوق يده اليسرى فهو الذى قاله ابن القاسم هو الاضطباع من ناحية اشتغال الصماء وذلك انه لا يمكنه اخراج يده اليسرى لمجرد ولا غيره الحق فيه ما يلحقه فى اشتغال الصماء

(فصل) وقوله واضعاً طرفيه على عاتقيه يريدانه أخذ طرف ثوبه تحت يده اليمنى فوضعه على كتفه اليسرى وأخذ الطرف الآخر تحت يده اليسرى فوضعه على كتفه اليمنى وهذا نوع من الاشتغال يسمى التوشيع ويسمى الاضطباع وهو مباح فى الصلاة وغيرها لانه يمكنه اخراج يده للمجود وغيره دون كشف عورته ص **عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن سائلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فى ثوب واحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئككم ثوبان **ش** قوله صلى الله عليه وسلم أولئككم ثوبان مع سؤال السائل اباحة الصلاة فى ثوب واحد الاشارة الى نفي الحرج اللذيق فى المنع من ذلك اذا ليس كل الناس يجدون بين وليس فى عدم الرجل الثوبين يلبسهما فى صلاته دليل على انها تجزئ الصلاة فى ثوب واحد اذا وجد هما كما ان عدمه للشوب الواحد لا يدل على اجزاء صلاته عزياً مع وجوده وانما يدل قوله أولئككم ثوبان على استحابة الصلاة بالشوب الواحد مع القدرة على الثوبين من ثلاثة أوجه **عن** أحدها انه قال أولئككم ثوبان وأشار الى أن عدم أكثر من الشوب الواحد أمر شائع كثير والضرورة اذا كانت شائعة كثيرة كانت اربعة المتعلقة بها عامة يدل على ذلك انه لما كان الغالب من حال السفر التعب والمشقة كانت اربعة الفطر فيه عامة وان كان من الناس من لا تلتحقه المشقة فى سفره ولما كانت فى الحضر نادرة لم تدرك اربعة فى ما من يدرك التعب ولا أحد يسلم منه فلما كان الغالب من حال الناس فى وقت مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم عدم ما زاد على الشوب كانت اربعة عامة فى جواز الصلاة به الواحد والعدم ولما كان عدم الشوب الواحد نادراً لم تجز الصلاة دونه مع التمسك منه **عن** الوجه الثانى ان قوله صلى الله عليه وسلم أولئككم ثوبان دليل على انه قد علم من حالهم أن فيهم من لم يجد الا ثوباً واحداً فأقرهم على ذلك مع الامر بالصلاة فدل ذلك على اجزاء الصلاة بالشوب الواحد وهذا الذى أباحه صلى الله عليه وسلم هو أقل ما يجزى والثوبان أفضل لمن وسع الله عليه وكذلك روى عن عمر رضى الله عنه انه قال اذا وسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم جمع رجل عليه ثيابا صلى فى ازار ورداء فى ازار وقيص فى زار وقباء فى سراويل ورداء فى سراويل وقباء فى ثياب وقباء فى ثياب وقيص **عن** الوجه الثالث ان السائل لما سأل عن الصلاة فى الشوب الواحد وكان معناه السؤال عن اجزاء ذلك فأجابته صلى الله عليه وسلم بأن غالب حال الناس عدم ما زاد عليه وان ذلك مستقر فى عمه كان المفهوم من ذلك اباحة الصلاة فى الشوب الواحد والله أعلم ص **عن** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال سئل أبو هريرة هل يصلى الرجل فى ثوب واحد فقال نعم فقيل له هل تفعل أنت ذلك فقال نعم انى لأصلى فى ثوب واحد وانى لأبى لعلى المشجب **ش** قول أبي هريرة انى لأصلى فى ثوب واحد وانى لأبى لعلى المشجب مع روايته عن عمر اذا وسع الله عليكم فأوسعوا اقتصار منه على الجائز دون الأفضل وقد يجوز أن يكون أبو هريرة يفعل ذلك بين جوارحه فيقتدى به فى ذلك ويحتمل أن يكون السائل لا يرى هريرة من لا يجد ثوبين فأراد أن يطيب نفسه ويعلمه بصحة اباحته وانه يفعل ذلك مع قدرته على الثوبين فكيف من لا يجد الا ثوباً واحداً وأخبره عن فعله فى النادر دون الاغلب وأخبره عما يفعله فى منزله دون المساجد**

عن وحديثى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن سائلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فى ثوب واحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئككم ثوبان **عن** وحديثى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال سئل أبو هريرة هل يصلى الرجل فى ثوب واحد فقال نعم فقيل هل تفعل أنت ذلك فقال نعم انى لأصلى فى ثوب واحد وانى لأبى لعلى المشجب

(فصل) وقوله وان ثيابي لعل المشجب اخبار عن قرب تناولها وتمكنه من لبسها والمشجب عود
تشم عليه الثياب قاله صاحب العين ص **﴿** مالك انه بلغه ان جابر بن عبد الله كان يصلي في الثوب
الواحد **﴾** ش هذا الذي بلغه مالك من فعل جابر يحتمل من الوجوه ما ذكرته في فعل أبي هريرة
ويحتمل مع ذلك عدم الثوب الثاني غير انه روى عن محمد بن المنكدر انه قال دخلت على جابر بن
عبد الله وهو يصلي في ثوب ملتحف به ورداؤه موضوع فلما انصرف قلت يا ابا عبد الله تصلي ورداؤك
موضوع قال نعم أحببت أن أرى الجهال أمثالكم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي كذا فقد نص
جابر على انه قصد بذلك اعلام جواز له لم يعلمه وأخبره انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي كذا
ويحتمل انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ورداؤه موضوع ليس بين رسول الله صلى الله عليه
وسلم جوازه فاعتقد جابر فعل ذلك على هذا الوجه ويحتمل أن يكون جابر فعل ذلك لما صلى وحده
في منزله وانه اعتقد في فعل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك وفي المبسوط قال مالك ليس من أمر
الناس أن يلبس الرجل الثوب الواحد في جماعة الناس فكيف بالمسجد وهو موضع اجتماع الناس
وموضع تجمل وقد قال تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقال السدي الزينة ما يورى العورة
﴿ قال الامام أبو الوليد والظاهر عندي ان الزينة ما يتجمل به من الثياب وهو الرداء وما أشبهه ولذلك
خص ذلك بالمساجد والله أعلم ص **﴿** مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان محمد بن عمرو بن حزم
كان يصلي في القميص الواحد **﴾** ش وهو يقتضي ما ذكرناه قبل هذا في فعل جابر الا أنه أتم
في اللباس لان القميص أتم ثوب واحد يصلي فيه الرجل وآمن من التكشف ص **﴿** مالك انه بلغه
عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لم يجد ثوبا بين فليصل في ثوب واحد
ملتحفا به فان كان الثوب قصيرا فليتر به **﴾** ش قوله صلى الله عليه وسلم من لم يجد ثوبا بين فليصل
في ثوب واحد أمر لمن لم يجد ثوبا بين أن يصلي في ثوب واحد وليس فيه حكم من وجد ثوبا بين وقد تقدم
من حديث جابر جواز الصلاة بثوب واحد لمن وجد ثوبا بين ويحتمل لمن قال بدليل الخطاب أن ينزع
من الصلاة في ثوب واحد من وجد ثوبا بين على معنى ان الصلاة بثوب واحد أفضل فيتعلق المنع المفهوم
من دليل الخطاب بالتفضيل دون التعريم

﴿ وحدثني عن مالك
أنه بلغه أن جابر بن
عبد الله كان يصلي في
الثوب الواحد **﴾** وحدثني
عن مالك عن ربيعة بن
عبد الرحمن أن محمد بن
عمرو بن حزم كان يصلي
في القميص الواحد
﴿ وحدثني عن مالك انه
بلغه عن جابر بن عبد الله
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من لم يجد
ثوبا بين فليصل في ثوب
واحد ملتحفا به فان كان
الثوب قصيرا فليتر به
قال مالك أحب الى أن
يجعل الذي يصلي في
القميص الواحد على
عائقه ثوبا أو عمامة

(فصل) وقوله ملتحفا به قال البخاري قال الزهري الملتحف المتوشع وهو المخالف بين طرفيه على
عائقه وهو الاشتغال على عائقه فجعل الالتفات هو التوشع والمشهور من لغة العرب ان الالتفات
هو الالتفات في الثوب على أي وجه كان فيدخل تحته التوشع والاشتغال وقد خص منه اشتغال الصماء
(فصل) وقوله فان كان الثوب قصيرا فليتر به يعني ان قصر عن ستر جسده فليستر به عورته لان
سترها آكد من ستر سائر جسده لان ستر جسده سنة وفنسية وستر عورته فريضة وانما أمره
بالالتفات بالثوب الكامل ليجمع في اللباس بين الفضل والفرض فاذا قصر الثوب عن ذلك أمره
بالانزار به لانه الفرض ص **﴿** قال مالك أحب الى أن يجعل الذي يصلي في القميص الواحد
على عائقه ثوبا أو عمامة **﴾** ش وهذا كما ذكره في حديث عمر فليوسع على نفسه ويحسن زيه
في الصلاة من وسع الله عليه ولان الرداء من سنن الصلاة لان سنة الصلاة الوقار والرداء من زى
الوقار فاستحب ذلك في الصلاة

✽ الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والجمار ✽

ص ✽ مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي في الدرع والجمار ✽ ش قوله كانت تصلي في الدرع والجمار يقتضي أنها كانت تقصر عليهم ما والنساء على ضربين حرة وأمة فأما الحرة فجسدها كله عورة غير وجهها وكفيها وذهب بعض الناس إلى أنه يلزمها أن تسترجع جسدها واستدل أصحابنا في ذلك بقوله تعالى ولا يبدن زينتهن إلا ما يظهر منها قالوا إن الذي يظهر منها الوجه واليدين وعلى ذلك أكثر أهل التفسير ومما يدل على ذلك أن هذا عضو يجب كشفه بالأحرام فلم يكن عورة كوجه الرجل وسائر ما ذكرناه من جسدها الحرة بحري مجرى عورة الرجل في وجوب ستره في الصلاة (مسئلة) وأما ما يجزئ المرأة من اللباس في الصلاة فالدرع الذي يسر ظهور قدميها والجمار الذي تنقع به ولا يفضل أن يكون تحت الثوب مثير فإن لم تفعل أجزأها قاله ابن حبيب فإن صلت في ثوب واحد ملهفه به وستر منها ما يجب ستره ولم تستغل بأما كاه ولا بأس به وإن اشتغلت بذلك فلا خير فيه (مسئلة) فأما الأمة وقدرى ابن حبيب عن أصبغ ستر الأمة في الصلاة ما يستر الرجل وعورتها من السرة إلى الركبتين وقال ابن القاسم تستر المرأة في الصلاة جميع جسدها وجه قول أصبغ أن ما لا يكون منها عورة خارج الصلاة فإنه لا يكون منها عورة في الصلاة كالوجه والكفين ووجه الرواية الثانية أنها امرأة مكنت مأمورة بتغطية جميع جسدها في الصلاة كالخرة والفرق بينهما وبين الرجل أنها مأمورة بتغطية جسدها إذا برزت لأن النظر فيه يفتن بخلاف الرجل (مسئلة) وإذا اعتقت الأمة في الصلاة فقد قال ابن القاسم وغيره تختم في بقية الصلاة وتجزئها وقال سحنون تستأنف الصلاة وكذلك العريان يجعد الثوب في الصلاة وجه قول ابن القاسم أن ستر العورة شرط في صحة الصلاة فإذا عدم حين شرع في الصلاة فإنه لا يبطلها وجوده كالوضوء بالماء ووجه ما قاله سحنون أن الصلاة غير مسقطه فإذا لم تغطي الرأس في بعضها لم يمتنع على أن يلزمها تغطية الرأس في بقية الصلاة وإن ترك ذلك يبطل صلاتها فكذلك يبطل ما تقدم منها (فرع) فإذا قلنا بتغطية الرأس ونعاديها على صلاتها فلم تفعل جهلاً أو لم يتمكن من ينأوها خاها فقد قال ابن القاسم تعيد ما دامت في الوقت وروى عيسى عن ابن القاسم أن لم تجزئ من ينأوها الخمار ولا وصلت اليه لم تعد وإن قدرت على أخذه فلم تأخذه أعادت في الوقت وكذلك العريان وقال أصبغ لا تعيد في وقت ولا غيره وإن تركت ذلك عمدًا وجسر رواية ابن القاسم أنه لما اختلفت في صحة صلاتها سعت لها الأتيان بها في الوقت على وجه مجمع على صحتها ووجه ما قاله أصبغ أنها دخلت في الصلاة بما يجوز لها فلا يخرجها عنها وجود ما عدهم قبلها كالتميم يدخل في الصلاة ثم يجعد الماء

(فصل) فأما الدرع فهو القميص والجمار ما تحفر به المرأة فيجب أن يكونا خفيفين يستران ما تحتهما فإن كانا خفيفين يستران ما تحتهما لم يجزئ لأن الستر لم يقع بهما ويكره الرقيق الصفيق من الثياب لأنه يلصق بالجسد فيبدو حجم ما تحته وفيه بعض الوصف لما تحته

(فصل) ومن صفة القميص أن يكون سابغاً يستر ظهور قدميها ويستر الخمار عنقه وأوصافها ودلالتها ولا يظهر منها غير دور وجهها وذلك أقل المجزئ من اللباس في القياس والأفضل أن يكون مع ذلك مثيراً لأنه يبلغ في الستر ص ✽ مالك عن محمد بن زيد بن منقذ عن أمه أنها سألت أم سلمة زوج

✽ الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والجمار ✽
✽ حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي في الدرع والجمار ✽
✽ حدثني عن مالك عن محمد بن زيد بن منقذ عن أمه أنها سألت أم سلمة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم ماذا صلى فيه المرأة من الثياب فقالت تصلي في الخمار والدرع السابغ اذا غيب ظهور قدميها * ش قولها ماذا صلى فيه المرأة من الثياب سؤال عن مقدار ما يكفيها من الثياب في الصلاة لتعرفها بما لا يجزى ويصحقل من جهة اللفظ أن يكون سؤالاً عن جنس ما يجزى وفي الصلاة لكن الجواب يدل على أن السؤال كان عن المقدار وأن ذلك قدمهم بشاهد الحال ولو فهم أنه كان عن الجنس لوجب أن نصفه بالكثافة والستر فما قالت أنها تصلي في الخمار والدرع السابغ المغيب لظهور قدميها علم أنها أجابته عن مقدار ذلك وانهارا عت في مقدار مقاس السبوغ أن يغيب اندرع ظهور قدميها والدليل على ذلك أن هذا عضواً يكشفه الإحرام فوجب على المصليّة الحرة أن تسترهما كالدرع والعضد (مسئلة) فان صلت بادية الشعر أو الصدر أو ظهور القدمين استحب لها أن تعيد في الوقت وقد أثبت المخالفات الستة صدق ذلك وهذا يحقل معينين أحدهما أن يكون هذا على قول من رأى إعادة الصلاة من كشف العورة في الوقت وقد سلم ابن القصار أن تعاد الصلاة من ذلك في الوقت مع كونه عنده فرضاً والثاني ذلك أخف من كشف العورة وقد روى عن مالك الفرق بينهما في المرأة يكون بحسبها عيب أنه يقرر عنه فينظر إليه أهل البصر وإن كان في العورة لم ينظر إليه إلا النساء ويصغنه لاهل البصر من الرجال ص * مالك عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله أن الأشج عن بسر بن سعيد عن عبد الله بن الأسود الخولاني وكان في حجر ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن ميمونة كانت تصلي في الدرع والخمار ليس عليها أزار * ش قوله كان في حجر ميمونة يريد أنه كان ممن يظهر اليه ذلك لأنه كان ابن اختها ومع ذلك فقد كان معها ومضطر إلى كثرة تكرره عليها فكان يراها تصلي في الدرع والخمار دون أزار والأزار ما تزر به المرأة وليس ذلك شرطاً في صحة الصلاة إذا كان على الجسد درع يستره ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن امرأة استفتته فقالت إن المنطق يشق عني أم أصلي في درع وخمار فقال نعم إذا كان اندرع ساففا * ش المنطق هو الأزار قال صاحب العين المنطق أزار فيه تكة تنطق به المرأة والمنطقة ما يشبه الوسط وقولها يشق على تريد أنه يشق عليها لبسه وذلك أنها تتأذى من لبسه ولم تعتده فاستفتت عروة أن كان لها خصة في ترك لبس المنطق في الصلاة فقال لها لا بأس بذلك إذا كان الدرع يستر ما يستره الأزار لسبوغه وتغامه

الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر

ص * مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك * ش قوله كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك يعني أنه عليه السلام كان يفعل ذلك على وجه الفرق بالمصلي وذلك على حدّ أربعة أوجه أحدها السفر والثاني المرض والثالث المطر والليل والرابع الخوف والجمع إنما يكون بين صلاتين بينهما اشتراك في الوقت وهما الظهر والعصر والمغرب والعشاء وأما كل صلاتين لا اشتراك بينهما فلا يجمع بينهما شيء من ذلك فأما السفر فقد روى ابن القاسم عن مالك في العتبية أنه قال إن لا كراهة في الجمع بين الصلاتين في السفر وروى عنه في المدونة لا يجمع بين الصلاتين في غزو ولا حج ولا غيره إلا أن يجتبه السفر فلا بأس بذلك وجه كراهة مالك إنما هو على إتيان الأفضل لثلاثين ذلك من يقدر عليه دون مشقة تلحقه وأما ما باحتج به السبوغ فله حديث عبد الله بن عمر أنه كان إذا أحجل به

النبي صلى الله عليه وسلم ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب فقالت تصلي في الخمار والدرع السابغ اذا غيب ظهور قدميها * وحدثنى عن مالك عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن عبد الله بن الأسود الخولاني وكان في حجر ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن ميمونة كانت تصلي في الدرع والخمار ليس عليها أزار * وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن امرأة استفتته فقالت إن المنطق يشق عني أم أصلي في درع وخمار فقال نعم إذا كان اندرع ساففا * الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر * وحدثنى يحيى عن مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك

السير يجمع بين المغرب والعشاء وجميع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجمع انما هو اخبار
 عن فعله وليس فيه شيء من قوله والفعل لا يعمد على وجه واحد فيحتمل أن يكون
 ذلك لشدة السير ويحتمل غيره وأما الجمع لغير عذر عند جماعة أصحابنا وجهه هو الفقهاء فإن فصل
 فقدر روى عن ابن القاسم في المجموعة من جمع بين العشاءين في الحضر من غير من مضى أعاد الثانية
 أبدا يريدان صلاحا قبل مغيب الشفق وقال أشهب أحب إلى أن لا يجمع بين الظهر والعصر في
 سفر ولا حضر إلا بعرفة ومع ذلك فإن للمسافر في جمعها ما ليس للقيم وإن لم يجده به السير وله إذا جده
 السير من الرخصة ما ليس له إذا لم يجده وللقيم أيضا في ذلك رخصة وإن كان الفضل في غير ذلك الآن
 له الرخصة لأنه صلى في أحد الوقتين اللذين وقت جبريل عليه السلام وقد منع من الجمع بين الصلاتين
 إلا بعرفة والمزدلفة أبو حنيفة والدليل على ما نقوله حديث معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان في غزوة تبوك إذا غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر فإن رحل قبل
 أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل إلى العصر وفي المغرب مثل ذلك إن غابت الشمس قبل أن
 يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء
 ثم جمع بينهما ودليلا من جهة القياس أنه سفر تقصر به الصلاة فجاء أن يجمع فيه بينهما فالجمع بين
 الظهر والعصر يعرف في الجملة أن هذا مبني على اشتراك الصلاتين في الوقت فهو وقت اختيار للظهر
 ووقت ضرورة للعصر (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن الجمع في السفر بين الظهر والعصر على وجهين
 أحدهما أن يرتحل عند الزوال فيجمع حينئذ بين الصلاتين الظهر والعصر والثاني أن يرتحل قبل
 الزوال فيؤخر الظهر إلى آخر وقتها فيصلها ثم يصلي بعدها العصر في أول وقتها والدليل على ذلك
 حديث معاذ بن جبل المتقدم ومعنى ذلك أن الجمع بين الصلاتين إنما شرع للرفق بالمسافر لمشقة
 النزول والركوب عليه والتأخير عن أصحابه ولم يجزأ داء الفريضة على الرحلة تخفف عليه
 الجمع بينهما في وقتها والصلاة وقتان وقت اختيار وقد ذكرناه وقت ضرورة وهو ما ذكره القاضي
 أبو اسحق في مبسوطه أن ما بعد الزوال بمقدار ما تؤدي فيه الظهر وقت يختص بالظهر وما قبل غروب
 الشمس بمقدار ما تؤدي فيه العصر وقت يختص بالعصر وما بينهما وقت مشترك بينهما وكذلك
 المغرب والعشاء على هذا الترتيب ولذلك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر بعرفة
 بعد الزوال والمغرب والعشاء بالمزدلفة بعد مغيب الشفق فإن ركب راحلته وسار قبل الزوال والشرع
 له أن يجمع بينهما في الوقت المختار لهما وهو إذا كان ظل كل شيء مثله لأن مشقة النزول لا بد منها
 فيجب أن يكون الجمع في أولى الوقت بالصلاةين وهو الوقت المختار لهما أن يبتدىء الظهر والتي قائمة
 أو تنقضي والتي قائمة ثم يصلي بأثرها العصر ويجمع بين المغرب والعشاء عند مغيب الشفق لأنه
 وقت لهما يشتركان فيه قاله أشهب في المجموعة ووجه ذلك فيما أن تنقضي المغرب وقد غاب الشفق
 أنه يبتدىء حينئذ ثم يصلي بأثرها العشاء وذلك في الظهر والعشاء أجوز لأن المغرب أعاد كرها
 وقت واحد قاله أشهب في المجموعة وإنما يستويان على قول من قال إن المغرب وقتين * قال الامام
 أبو الوليد رضي الله عنه وهو الأظهر عندي (مسئلة) وإذا ركب بعد الزوال وبعد ان مانت
 صلاة الظهر جوزه أن يجمع بينهما فيصل الظهر في وقتها المختار والعصر في وقت ضرورتها قاله
 ابن القاسم في المدونة وكان ذلك مبالغة في الرفق لأنه لا يحتاج إلى النزول فكان أخف عليه من أن
 ينزل بعد ذلك في وقتها المختار وإذا رحل قبل الزوال فلا بد له من النزول فكان نزوله في الوقت

• وحدثني عن مالك
عن أبي الزبير المسكي
عن أبي الطفيل عامر بن
وائل أنه أن معاذ بن جبل
أخبره أنهم خرجوا مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام تبوك فكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجمع بين الظهر والعصر
والمغرب والعشاء قال
فأنجز الصلاة يومئذ خرج
فصلى الظهر والعصر جميعا
ثم دخل ثم خرج فصلى
المغرب والعشاء جميعا ثم
قال انكم ستأتون غدا
إن شاء الله عين تبوك
وانكم لن تأتوها حتى
يضى النهار فمن جاءها
فلا يمسن من مائها شيئا
حتى آتى فجنبناها وقد
سبقنا إليها رجلان والعين
تبص بشيء من ماء
فسألها رسول الله صلى
الله عليه وسلم هل مستبان
مائها شيئا فقال نعم فسيها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال لهما ما شاء الله أن
يقول ثم غرقا بأيديهم
من العين قليلا قليلا حتى
اجتمع في شيء ثم غسل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه وجهه ويديه ثم
أعادها فيها فجرت العين
بماء كثير فاستقى الناس ثم

الذي يصلحها جميعا في وقتها المختار لها أو في هذا في الظهر والعصر وأما المغرب والعشاء ففي
المدونة ولم يذكر في المغرب والعشاء مثل ما ذكر عند الرحيل من المنهل وحكى الشيخ أبو محمد في
مختصره عن سحنون أنهما في ذلك كالظهر والعصر وجه القول الأول أن ذلك ليس بوقت
ارتحال من المنهل في جرى العادة فلم تتعلق به الرخصة كتعلقها عن ارتحال بعد الزوال لأن ذلك
الوقت معتاد للرحيل ووجه قول سحنون أنه ارتحال من الزوال في سفره وقد أمكن الجمع بين
الصلاتين لا شترًا وقتيهما كالظهر والعصر (فرع) فإن جمع بين الصلاتين على غير هذا
الوجه بان يكون قد ارتحال قبل الزوال فنزل عند الزوال فجمع بينهما فقد روى علي بن زياد عن
مالك يعيد العصر ما دام في الوقت ووجه ذلك أنه خالف سنة الجمع فالمستحب له الاتيان بها على
الوجه المستحب وكذلك يجب أن يكون حكم من جمع بين الصلاتين إذا لم يجده به السير عند من شرط
ذلك ولم أرفقه نصا لأصحابنا (مسألة) وحدد الأسراع الذي شرع معه الجمع هو مبادرة ما يخاف
فواته والأسراع إلى ما يهمله قاله أشهب في المجموعة وقال ابن حبيب يجوز للمسافر الجمع إذا جد في
السفر لقطع سفره خاصة لا لغير ذلك وبه قال ابن الماجشون وأصبغ ووجه ما روى عنه صلى الله
عليه وسلم أنه كان إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء
(فصل) وأما المريض فإنه على ضربين أحدهما أن يخاف أن يغلب على عقله أن أخر العصر
إلى وقتها المختار أو يخاف ما ناع من فعلها أو حتى في وقتها والثاني أن يأمن ذلك ولكنه يشق عليه
تجديده الطهارة والقيام مرتين ويخاف من ذلك زيادة ألم فأما الأول فقد روى ابن القاسم عن
مالك في المدونة فحين خاف أن يغلب على عقله أنه أن يجمع بين الظهر والعصر عند زوال الشمس
والمغرب والعشاء إذا غربت ونحوه في العتية فيمن خاف أن يفتأ عرف وقتها وقال سحنون لا يجمع
الذي يخاف أن يغلب على عقله ولا يصلح العصر إلا في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر وجه
ما قاله مالك أن هذا احتياط للصلاة لأن تأخيرها بما أدى إلى تضييعها وإذا جاز أن يقدم العصر مع
الظهر إذا جد به السير فإن يجوز ذلك إذا خاف على عقله أو في (مسألة) وأما من يشق عليه
تجديد الوضوء والصلاة وقتا بعد وقت فقد روى ابن القاسم عن مالك أنه يجمع بين
الظهر والعصر في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر والدليل على ذلك أن المشقة التي تاحقه
بما ذكرنا من المشقة التي تاحق المسافر عند النزول والركوب فإذا جاز للمسافر الجمع بينهما
لمشقة السفر فإن يجوز ذلك لمشقة المرض أولى وأما القسم الثالث من الأعذار المبعة للجمع
فهو المطر والليل وسنذكره بعده هذا إن شاء الله ص • مالك عن أبي الزبير المسكي عن أبي
الطفيل عامر بن وائل أنه أن معاذ بن جبل أخبره أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
تبوك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال فأخر
الصلاة يومئذ خرج فصلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعا ثم
قال انكم ستأتون غدا إن شاء الله عين تبوك وانكم لن تأتوها حتى يضى النهار فمن جاءها فلا
يمسن من مائها شيئا حتى آتى فجنبناها وقد سبقنا إليها رجلان والعين تبص بشيء من ماء فسألها
رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مستبان مائها شيئا فقال نعم فسيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال لهما ما شاء الله أن يقول ثم غرقا بأيديهم من العين قليلا قليلا حتى اجتمع في شيء ثم غسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وجهه ويديه ثم أعاده فيها فجرت العين بماء كثير فاستقى الناس ثم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك يا معاذان طائبان حياة أن ترى ما ههنا قد علمي مجنانا
ش قوله أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام تبوك أضاف العام الى تبوك وان كان
الموضع موجودا في غير ذلك العام وانما أراد غزوة عام تبوك الا انه كثيرا استعمال ذلك وشهر
وعرف المقصد فيه فاستغنى عن ذكر الغزوة وتعين العام بعام تبوك لانه لم يكن لتبوك قبة تشهر
ويتحدث بها الا فيه

(فصل) وقوله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
على نحو ما تقدم والله أعلم ثم فسر بعض ذلك فقال وأخر الصلاة يوما ثم خرج فصلي الظهر والعصر
جميعا جمع في هذا بين فصلين أحدهما الجمع بين الظهر والعصر والثاني انه كان على وجه تأخير
الظهر لا على وجه تقديم العصر وقوله ثم دخل ثم خرج يقتضى انه مقيم غير مسافر لانه انما يستعمل
في الدخول الى المنزل أو خباء أو الخروج منهما وهذا غالب الاستعمال الآن يريد به انه خرج من
الطريق الى الصلاة ثم دخله للسير الا أنه لا يكاد يستعمل في مثل هذا فاما أن يريد بالخروج
ما ذكرناه من الخروج من الطريق وإيمان يريد به انه كان مقيما بالأرض ولكنه فعل ذلك
لضرورة مطر وقد تعلق أشهب بظاهر اللفظ وقال ان المقيم رخصة في الجمع بين الصلاتين لغير عذر
مطر ولا مرض وهو قول محمد بن سيرين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم انكم ستأتون غدا ان شاء الله عين تبوك وانكم لن تأتوها حتى
يضي النهار يحتمل معنيين أحدهما ان يقول ذلك بوحي على حسب ما قال ذلك من خبر العين
وخبر أن يمتي ما أشار اليه جنانا وقوله على هذا ان شاء الله تعالى معنى قوله لتدخلن المسجد الحرام
إن شاء الله وعلى التأديب لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا ان يشاء الله ويحتمل
أيضا أن يقول ذلك على معنى التقدير ليس بمرهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فن جاءها فلا يمسن منها شيئا حتى يأتى هذا مبين أن للإمام أن يجمع
من الأمور العامة كالإمام والكلا وغير ذلك من المنافع التي يشترك فيها المسلمون لما رواه من
المصلحة ويحتمل أن يريد بذلك صلى الله عليه وسلم ظهور بركته في ماؤها اذا سبق اليها ويحتمل
أيضا أن بوحي اليه ان سبق اليها أو الى الوضوء من ماؤها فسيكثر ماؤها ويكفي المؤمنين

(فصل) وقوله والعين تبض بشئ غار واه يحيى بن يحيى وجاعة من أصحاب الموطأ تبض بالصاد
غير معجمة ومعناه تبرق بشئ من الماء يقال بض الشيء يبض بصيصا ووبض ببض ويضا اذا برق
ورواه ابن القاسم والقعني تبض بالصاد المعجمة ومعناه ينشع منها الماء يقال بض الماء اذا قطر وسال
وضب أيضا بمعناه وهو من المقلوب ولوجهان جميعا حيضان وقوله بشئ من ماء يشير الى تقليده

(فصل) وقوله سألهما رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مسمتان من ماها شيئا يحتمل أن يكون صلى
الله عليه وسلم سألهما المارأي من قلة الماء ولعله قد كان أوحى اليه أنه يكثر اذا سبق اليه فأناكر قلته
ويحتمل أن يسألهما المارأهما قد سبقا اليه مخافة أن يفوته فيها من كثرة الماء اذا مس أحد شيئا من ماها
ما قد كان أوحى اليه به من أنه يكثر ماؤها اذا توضع منه قبل أن يمسه غيره

(فصل) وقوله انهم يحتمل أن يكونا لم يقدم على ذلك ولم يعان به صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن
يكونا ممن علم بنبيه صلى الله عليه وسلم وأقدم على ذلك لأحدهم نيين أحدهما أن يكونا مؤمنين
صحيحي الايمان فحملنا نبيه على الكراهية أو نسيان نبيه عن ذلك فقالا انهم ليسوا فاه عن أنفسهما

قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوشك يا معاذ
ان طالت بك حياة ان
ترى ما ههنا قد علمي جنانا

صلاة الليل للظلمة قال ابن حبيب ويجمع في الوحل والمطر وان لم تكن ظلمة يريد في الليل وقال أبو حنيفة لا يجمع بين صلاتين في حضر لمطر ولا لغيره وقد روى عن ابن القاسم في المجموعة ما يقرب من قول أبي حنيفة انه قال من جمع بين المغرب والعشاء في الحضر لغير مرض أعاد العشاء أبدا قال الشيخ أبو محمد يريد ان كان صلاها قبل مغيب الشفق وقد روى زياد بن عبد الرحمن عن مالك لا يجمع بين صلاتين ليلة المطر إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لفضله ولا نه ليس هناك مسجد غيره فينتابها على بعد وقد تقدم قول أشهب في الجمع بين الصلاتين في الحضر وأدليل على صحة قول مالك ان هذا معنى يلحق به المشقة غالباً فكان له تأثير في أداء الصلاة في وقت الضرورة كالسفر والمرض

(فصل) اذا ثبت ذلك فان ظاهر الحديث وتفسير مالك له يقتضي اباحة الجمع بين الظهر والعصر بضرورة المطر وقد روى عن مالك كراهية ذلك وانما كرهه لان الغالب من أحوال الناس تصرفهم في معاشهم وأسواقهم وزراعتهم وغير ذلك من متصرفاتهم في وقت المطر والطين لا يمتنعون من شيء من ذلك بسببهما فكره أن يمتنع مع ذلك من أداء الفرائض وهي عماد الدين في أوقاتها المختارة لها ولا يمتنع لأجله من السعي في أمور الدين وليس كذلك المغرب والعشاء فانه ليس بوقت تصرف وانما يتصرف من الجمع بين الصلاتين الى السكون في منزله والراحة فيه مع أن مشقته بالنهار أخف لان له من ضوء النهار ما يستعين به على المشي وتوقى الطين وذلك متعذر مع ظلام الليل وبه قال أحمد بن حنبل فاذا ثبت ذلك فالحديث محمول عنده على أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ليرى اشتراك الوقت وقد روى في هذا الحديث انه قيل لابن عباس ما أراد انى ذلك قال أراد أن لا يخرج أمته ويحتمل أن يكون فعل ذلك بان صلى كل واحدة منهما في وقتها المختار وليس هذا الجمع الذي كرهه مالك وانما كرهه الجمع بتقديم العصر على وقتها المختار على حسب ما أجاز في العشاء ويحتمل على رواية زياد بن عبد الرحمن عن مالك أن يختص ذلك بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم لما يختص به من الفضيلة فلا يجوز في غيره من المساجد الجمع بين صلاتي نهار ولا ليل ويجوز ذلك بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم وتستوى صلاة النهار وصلاة الليل في منع ذلك في سائر المساجد والله أعلم

(فصل) وقول ابن عباس في غير خوف ولا سفر روى ذلك عنه وروى عنه في غير خوف ولا مطر وروى انه قال كان ذلك في سفره سافرها ويحتمل أن يكون ذلك في أوقات متغايرة (مسألة) اذا ثبت ذلك فان صفة الجمع بين المغرب والعشاء في ذلك أن ينادى بالمغرب في أول الوقت قال ذلك ابن حبيب عن مالك ووجه ذلك الاعلام بوقتها لما يتعلق به من العبادات لمن لا يجمع معهم من المصلين والمفطرين ويتعلق بالأذان بالمغرب في المنار لما ذكرنا له لا يلحقه شيء من التغيير (مسألة) فأما العشاء الآخرة فانه يؤذن لها بأثر صلاة المغرب في حرم المسجد أذا نال ليس بالعالى قاله ابن حبيب وقال بعضه على بن زياد عن مالك ووجه ذلك ان هذا الأذان انما يختص بأهل المسجد لما شرع من الأذان للصلاة المفروضة في المسجد ولما في الاعلان به من التلبيس على من ليس من أهل المسجد معهم فان وقت العشاء الآخرة لمن يصلي في بيته لم يدخل فاستحب أن يقتصر من ذلك على ما يختص به أهل المسجد ولا يحتاج ذلك الى صعود المنار لانه انما شرع للبالغة في الامم (مسألة) فاذا فرغ من الأذان للمغرب فهل يؤخر قليلاً أم لا قال ابن حبيب يؤخر قليلاً يصلي وقال ابن

عبد الحكم لا يؤخر قليلا ويصلي المغرب بأثر الأذان لها وحكى انه اختلف فيها قول مالك وجه القول
 الأول انه يؤخر قليلا ليقترب وقت العشاء المختار ما لم يحض اجتماع الطلعة واضرار ذلك بالناس
 ووجه الرواية الثانية أن الجمع مرفق بالناس لمرعة العودة قبل اجتماع الظلمة فيجب أن يكون
 ذلك على وجه يدرك به رفق الرجوع في بقية الضوء ليحصل بذلك المقصود وهذا لا يحصل الا
 بتعجيل صلاة العشاء إثر صلاة المغرب (مسئلة) فاذا فرغ من صلاة المغرب وشرع المؤذن
 في الأذان للعشاء الآخرة فهل يتنفل أحد من في المسجد قال ابن حبيب من شاء تنفل وروى ابن
 نافع عن مالك لا يتنفل بين العشاءين وجه قول ابن حبيب انه مبني على وجه تأخير العشاء بعد
 الأذان لهما ليتنفل من يريد وقد تقدم ذكره ووجه رواية ابن نافع انها مبني على المنع من التنفل
 وتقديم العشاء لما في ذلك من الرفق (مسئلة) ومن أتى المسجد بعد ان صلى في أهله المغرب فهل
 يصلي معهم العشاء قال ابن القاسم في المدونة يصلها معهم وروى عنه في المبسوط لا يصلها معهم
 وجه الرواية الأولى ان المغرب تؤدي في وقتها بلا تأخير لها في جواز تقديم العشاء لان العشاء انما
 تقدم للتخفيف وهذا يحتاج الى أداء الصلاة في جماعة كالذي صلى المغرب في المسجد ووجه الرواية
 الثانية ان تقديم العشاء انما يبيح لحكم الجمع فكان له تأثير في ذلك ولذلك وصف بالجمع ولو لم يكن
 له تأثير لوصف بتقديم العشاء خاصة فادافات معنى الجمع امتنع تقديم العشاء فان صلاها معهم على
 هذا القول فقد قال أصبغ وابن عبد الحكم لا يعيدها ووجه ذلك ان هذا عندهم على معنى
 الاستصحاب لما قدمنا من اشتراك الوقت (مسئلة) فان وجدهم قد صلاوا العشاء الآخرة فقد قال
 مالك لا يصلها وحده في المسجد قبل الشفق لان الجماعة التي أبيع لها تقديم الصلاة قبل الشفق قد
 فاتته فيجب تأخير الصلاة الى وقتها الا ان يكون في مسجد مكة أو المدينة فقد قال مالك
 فيصلها بعد الجماعة قبل الشفق لان ادراك الصلاة في هذه المساجد أعظم من ادراك فضيلة الجماعة
 ص **عن** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان اذا جمع الامراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع
 معهم **ع** ش جمع عبد الله بن عمر مع الامراء ظاهره يقتضي أنه كان يرى الجمع في المطر فلذلك كان
 يجمع معهم وقد تقدم الكلام في جوازه وظاهر هذا اللفظ يقتضي تكرار ذلك منه وأما ما رواه
 أبوب عن نافع انه لم يره جمع بين المغرب والعشاء الا مرة يعقل أن يريد بذلك السفر وكان يجمع في
 المطر لثلاث فواته فضيلة الجماعة (مسئلة) ويجمع بين المغرب والعشاء في الطين والظلمة وان لم يكن
 مطر قاله ابن القاسم قال ابن حبيب والجمع جائز اذا كان المطر والوحل وان لم تكن ظلمة او كان المطر
 المضر ولم يكن وحل ولا ظلمة ووجه ذلك أن هذه كلها مشايق تمنع التعقيم بالصلاة فابيح أداء الصلاة في
 وقت يمكن الانصراف منها وبقى من ضوء الشفق ما يخفف المشقة (مسئلة) ويجمع معهم من
 كان قريب الادارجدا وقال يحيى بن عمرو يجمع معهم المنعكف في المسجد ووجه ذلك أن الجمع انما هو
 لادراك فضيلة الجماعة ويستوى في فوات ذلك من بعثت داره ومن قربت ومن هو مقيم في المسجد
 ص **عن** مالك عن ابن شهاب أنه سأل سالم بن عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر
 فقال نعم لا بأس بذلك الم تراى صلاة الناس بعرفة **ع** ش قول سالم يجمع بين الظهر
 والعصر في السفر وتمثله ذلك بصلاة الناس بعرفة جواب هل الا أن يكون اختصر بعض السؤال
 ولعل السائل انما سأل عن الجمع بينهما بأثر الزوال لمعنى يقتضي ذلك من الرحيل من المنزل ذلك
 الوقت فأعمه سالم بأن الجمع بينهما في ذلك الوقت جائز لان ذلك الوقت وقت العصر على وجه

عن وحديثي عن مالك عن
 نافع أن عبد الله بن عمر
 كان اذا جمع الامراء بين
 المغرب والعشاء في المطر
 جمع معهم **ع** وحديثي عن
 مالك عن ابن شهاب أنه سأل
 سالم بن عبد الله هل يجمع
 بين الظهر والعصر في
 السفر فقال نعم لا بأس
 بذلك الم تراى صلاة الناس
 بعرفة

الضرورة ولو لا ذلك لما جمع بينهما كما لا يجمع بينهما قبل الزوال لانه لا يجوز تقديم الصلاة قبل وقتها للضرورة وانما يجوز تقديم الصلاة قبل وقتها المختار الى وقتها على وجه الضرورة وعلة الجمع مختلفة في الموضعين لانه انما يجمع بينهما بعرفة الحاجة للناس الى الاشتغال بالادعاء والتفرغ له الى غروب الشمس فشرع تقديمها لذلك ولما كانت العلة عامة واصلا للشرعية لحقت بالواجب وأما علة المسافر بمعنى المشقة التي تلحقه بالزوال لصلاة العصر وهي علة غير عامة ولكنها شائعة وهي الفرق بالانسان دون التفرغ للشرعية فأوجب الاباحة ص * مالك أنه بلغه عن علي بن حسين أنه كان يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يسير يومه جمع بين الظهر والعصر واذا أراد أن يسير ليله جمع بين المغرب والعشاء * ش قوله اذا أراد أن يسير يومه محتمل أن يريد به أن ذلك نهاية سفره الذي يبيع له الجمع بين الصلاتين ومحتمل أن يريد به أن كان سفره بعيدا فانه كان لا يجمع بين الصلاتين في سفره تقصر في مثله الصلاة الا اذا جده السير واستوعب يومه بالسير وأقوال أصحابنا تدل على أن ذلك جائز عند شدة السير وان لم يكن سفره قصيرا لان الجمع لا يختص بسفر القصر

﴿ قصر الصلاة في السفر ﴾

ص * مالك عن ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن أسيد أنه سأل عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن انما تجدد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا تجد صلاة السفر فقال عبد الله بن عمر يا ابن أخي ان الله عز وجل بعث النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا فاما نعمل كما رأينا به يفعل * ش قوله انما تجد صلاة الخوف والحضر في القرآن ولا تجد صلاة السفر معنى ذلك انه لم يتناولها من القرآن وذلك ان السائل اما أن يعتقد ان أصل الصلاة القصر ثم طرأ نسخ ذلك بالتمام أو يعتقد ان أصلها التمام ثم طرأ نسخ ذلك بالقصر فاما اعتقاده ان الأصل التمام فبين وذلك أنه اذا اعتقد أن الأصل التمام وان النسخ طرأ بقوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا فعلق حكم القصر بالخوف وبقيت صلاة الحضر وصلاة سفر الامن على ما كانت عليه فسأل عبد الله بن عمر من أين أخذوا قصرها وأما وجه ذلك مع اعتقاده ان أصل الصلاة القصر فانه محتمل أن يكون حمل النسخ بالزيادة على العموم ثم خص بالقصر للخوف ذلك العموم فبقيت صلاة المسافر الآمن على حكم عموم الاتمام

(فصل) وصلاة الخوف التي عنها السائل لعبد الله بن عمر انما هي صلاة السفر للخائف في قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا فوجد قصر الصلاة للخائف المسافر في الآية ولم يجد قصر الصلاة للآمن المسافر وفي الواحجة لابن حبيب أن معنى قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ان معنى قصرها في الخوف الترتيب وتخفيف الركوع والمجود والقراءة * (قال) الشيخ أبو محمد وقاله غير واحد من أصحابنا البغداديين * قال الامام أبو الوليد رحمه الله والاظهر عندي في الآية القصر المعروف لانه أظهر في عرف الشرع وقد روى عن يعلى بن أمية قال قلت لعمرانا قال الله تعالى ان تقصروا من الصلاة ان خفتم وقد آمن الله فقال عمر عجبت مما عجبت منه فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فتأويل عمر وابنه

* وحدثنى عن مالك أنه بلغه عن علي بن حسين أنه كان يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يسير يومه جمع بين الظهر والعصر واذا أراد أن يسير ليله جمع بين المغرب والعشاء * ﴿ قصر الصلاة في السفر ﴾ * حدثنى يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن أسيد أنه سأل عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن انما تجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا تجد صلاة السفر فقال ابن عمر يا ابن أخي ان الله عز وجل بعث النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا فاما نعمل كما رأينا به يفعل

عبد الله والسائلين لها أن الآية تدل على القصر الذي هو رد الصلاة إلى ركعتين لأنه هو الذي أقر عليه في حال الأمن

(فصل) وانما سألها السائل صلاة الخوف لتعلق حكم القصر عنده بالخوف ولم يجد في كتاب الله تعالى صلاة السفر المطلق فلذلك طلب حكمه وهذا على تأويلنا في الآية فأما على قول ابن حبيب فإن صلاة الخوف هي المعروفة وسند كركمها بعد هذا إن شاء الله

(فصل) وقول عبد الله بن عمران الله بعث إلينا محمدا ولا نعلم شيئا يريد ولا نعلم وجوب شيء من الشرائع ولا ما يجب من صفاتها وهذا يدل على أن الأشياء كلها لا تجب إلا بالشرع دون الفعل وقوله وانما فعل كذا أي أنه يفعل يريد أن قصرهم الصلاة في السفر آمين مما اتسوافيه بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم تكن آية القصر تتناوله فثبت بذلك أنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم مالك عن أبي صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الخضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الخضر ثم قولها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين يقتضي أن فرض الصلاة كان ركعتين ركعتين وانما المراد بقوله أقبلوا الصلاة بما نزل بمكة ثم طرأ بعد ذلك النسخ بالتمام في الخضر دون السفر وبقيت صلاة السفر على ما كانت عليه من القصر (مسئلة) اذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في القصر في السفر هل هو واجب أو مندوب إليه أو مباح وقد اختلف قول مالك في ذلك فروى عنه أشهب أنه فرض وبه قال أبو حنيفة وروى أبو مصعب عن مالك أنه سئل يروى نحوه عن الشافعي والبغداديون من أصحابه يقولون أنه على التخيير وجه القول الأول بأن القصر واجب حديث عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الخضر وأقرت صلاة السفر ودلينا من جهة القياس أن هذه صلاة باعية ردت بالتخيير إلى ركعتين فكان ذلك فرضها كصلاة الجمعة ووجه الرواية الثانية أن المسافر يدخل خلف المقيم فيتم صلاته فلو كان فرضه القصر لما جاز له الاتمام قال أبو بشر الدولة قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهو يصلي ركعتين ثم نزل تمام صلاة المقيم في الظهر يوم الثلاثاء لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر بعد مقدمه بشهر وأقرت صلاة السفر ركعتين

(فصل) وقولها فزيد في صلاة الخضر يجعل أن يبدل ذلك النسخ وذلك أنه اذا زيد فيها فبلغت أربع ركعات فقد منعت زيادة الركعتين أن تكون الركعتان صلاة بانفرادهما فكان ذلك نسخا لها (فصل) وقولها وأقرت صلاة السفر تريد أنها بقيت على ما كانت قبل النسخ من وجوب كونها ركعتين وهذا على قول من يقول أن القصر هو الفرض وأما من قال أن القصر سنة فالتام معنى ذلك عنده انما أقرت صلاة القصر بمعنى أنها أقل ما يجوز للمسافر فيكون إقرارها بمعنى الاجتزاء والجواز لا بمعنى الوجوب ويكون الوجوب منسوخا ويكون القصر في الخضر منسوخا وجوبه وجوازه وهذا على قول من قال أنه اذا نسخ الوجوب جاز أن يتعلق بذلك في الجواز قال الامام أبو الوليد وهو عندنا ظاهر (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالأسفار على ثلاثة أصناف سفر عبادة كالغزو والحج وسفر مباح كسفر التجارات وسفر مكروه كسفر الصيد للذة وسفر المعصية فأما سفر الغربة فلا خلاف أن القصر فيه مشروع وأما السفر المباح فذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء إلى أن القصر مشروع فيه وروى عن عبد الله بن مسعود منع ذلك إلا في سفر العبادة

وحدثني عن مالك عن أبي صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الخضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الخضر

والدليل على ما نقوله قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة
ودليلنا من جهة القياس أن هذا سفر لم يحظر في مسيره يوم وليلة فشرع فيه القصر كسفر العبادة
(مسئلة) وأما السفر المكروه فقال مالك لما سئل عن القصر في سفر المتصيد للذة أن لا آمره
بالخروج فكيف آمره بالقصر ووجه ذلك أنه سفر غير مباح فلم يشرع فيه القصر كسفر المعصية
(مسئلة) وأما سفر المعصية فالمشهور من مذهب مالك أنه لا تقصر فيه الصلاة وبه قال الشافعي
وقد روى ابن عبد الرحمن عن مالك أنه تقصر فيه الصلاة وبه قال أبو حنيفة وجه القول الأول أن
سفر المعصية ممنوع منه ما مور بالرجوع عنه فلا يصح تناول النية الشرعية لمساواة القصر فيه ووجه
الرواية الثانية أن هذا معنى يترخص به في سفر الطاعة فجاز أن يترخص به في سفر المعصية
كما سئل الميتة

(فصل) وقد روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت مع رواتها هذا الحديث تتم الصلاة في السفر
قال الزهري قلت لعروة قال بل عائشة تتم قال تأولت ما تأول عثمان رحمه الله وقد اختلف في تأويل
ذلك فقيل تأول أنه لما كان الخليفة وإن كل موضع يمر فيه فهو قطره وإن من فيه ملتزم لطاعته فهو
بمنزلة استيطانه فيه فحكمه لذلك أن يتم وتأولت عائشة أنها لما كانت أم المؤمنين وإن كل نزل تنزله
فهو منزل لمن يحرم عليها بالنسبة كان حكمها لذلك أن يتم ووجه ما ذهب إليه عثمان في ذلك أن
للإمامة تأثيرا في أحكام الاتمام كالماتأثير في إمامة الجمعة ولذلك كان حكم الإمام يمر بموضع الجمعة أن
يصلى بهم الجمعة وهو مسافر غير أن عثمان وعائشة رضي الله عنهما سافرا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلى مكة وغيرها وكان مع ذلك يقصر الصلاة * قال الإمام أبو الوليد ويحفل عندي أن يكون
عثمان وعائشة اعتقدا في ذلك التحجير على ما ذهب إليه أصحاب الشافعي فآثرا الاتمام وتأولا أفعال
النبي صلى الله عليه وسلم في القصر أنه قصد به التخفيف عن أمته كالقطر وقد روى أن عثمان أتم
الصلاة بمنى ثم خطب الناس فقال أيها الناس إن السنة سنة محمد عليه السلام ثم سنة صاحبه ولكن
حدث طعام من الناس نفقت أن ينسوا ويحفل أن يكون عثمان وعائشة رضي الله عنهما إنما أتيا بمنى
بعد المقام بمكة مدة الاتمام لم يكن في الخروج إلى عرفة مسافة قصر لمن احتسب في القصر
بالخروج خاصة دون الرجوع والله أعلم وسيأتي بعد هذا غير هذا من وجوه الاتمام والله لتوفيق
ص * مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال لسالم بن عبد الله ما أشد ما رأيت أباك أخر المغرب في
السفر فقال سالم غربت الشمس ونحن بذات الجيش فصلى المغرب بالعقيق * ش سؤاله عن
أشد ما رأه أخر أبوه المغرب من الوقت ليعرف بذلك آخر وقتها المختار فأخبره سالم بما شاهد من فعله
وعلم ذلك بموضعين لا يعرف مقدار التأخير إلا من عرف ما بينهما وحل ذلك على المعروف من سب
من جدي السر

✽ ما يجب فيه قصر الصلاة ✽

ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا خرج حاجا أو معقرا قصر الصلاة بذى
الحليفة * ش قوله كان إذا خرج حاجا أو معقرا خص سفره بالحج والعمرة لانهما بالخلاف
في قصر الصلاة فيه وقوله أنه كان يقصر الصلاة في سفره ذلك بذى الحليفة يحفل بمعنيين
* أحدهما قدر السفر الذي تقصر في مثله الصلاة * والثاني قدر المسافة التي يشرع في القصر

* وحدثنى عن مالك
عن يحيى بن سعيد أنه
قال لسالم بن عبد الله
ما أشد ما رأيت أباك
أخر المغرب في السفر
فقال سالم غربت الشمس
ونحن بذات الجيش فصلى
المغرب بالعقيق
✽ ما يجب فيه قصر
الصلاة ✽
* وحدثنى يحيى عن مالك
عن نافع أن عبد الله بن
عمر كان إذا خرج حاجا أو
معقرا قصر الصلاة بذى
الحليفة

منها فأما سفر السفر الذي تقصر في مثله الصلاة فإنه قد نص على أن السفر من المدينة إلى الحج تقصر فيه الصلاة وهذا مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف في أقل مقدار يسافر القصر فالمشهور عن مالك أن أقل سفر القصر أربعة برد وهي ستة عشر فرسخا وهي ثمانية وأربعون ميلا وإلى ذلك ذهب الشافعي وروى عنه مسيرة يوم وليلة وروى ابن القاسم أن مالك أجاز عن * قال القاضي أبو محمد عن بعض أصحابنا أن قوله مسيرة يوم وليلة ومسيرة أربعة برد واحد وان اليوم واللييلة في الغالب هو ما يسافر فيه أربعة برد فيكون معنى قول ابن القاسم ترك التهديد باليوم واللييلة أنه ترك ذلك اللفظ إلى لفظ هو بين منه قال ابن حبيب وتقصير في أربعة بردين ميلا وهذا قريب من أربعة برد وروى أشهب عن مالك القصر في خمسة وأربعين ميلا وروى أبو زيد عن ابن القاسم من قصر في ستة وثلاثين ميلا فإنه لا يعيد قال ابن المواز عن ابن عبد الحكم يعيد في الوقت فإن قصر في أقل من ذلك أعاد أبدا وقال أبو حنيفة لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاثة أيام وقال داود إن سافر لحج أو عمرة قصر الصلاة في قصر السفر وطوله ودليلنا على ما نقوله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها ذراع محرم فوجه الدليل من ذلك أنه ثبت هذا الحكم لهذا المقدار وجعله سفرا ولا خلاف أن المرأة تخرج إلى الموضع القريب دون ذي محرم فإذا جعله النبي صلى الله عليه وسلم حدا للسفر وجب أن يتعلق به هذا الحكم ويحدد منه قياسا فنقول أنه سفر لا يخرج فيه المرأة إلا مع ذي محرم فإذا كان يتعلق به حكم القصر أصله مسيرة ثلاثة أيام ودليلنا على أنه لا يجوز القصر في الميل والميلين أن هذه مسافة لا تلحق المشقة بقطعها غالبا فلم يتعلق بها حكم القصر كما تخرج إلى المسجد والسوق (مسئلة) إذا ثبت ما ذكرناه من مراعاة المسافة في البر فإن حكم البحر في ذلك حكم البر فإن كان السفر في بر وبحر فقال ابن الماجشون إن كان في أقصاه باتصال البر مع البحر مسافة القصر قصر وقال ابن المواز إذا لم يكن في البر مسافة قصر وكان المركب لا يبرح إلا بالريح فلا يقصر في البحر حتى يركب في البحر ويرى عن المرسى وإن كان يجرى بالريح وغيرها فليقصر من حين يخرج بالبر فوجه قول ابن الماجشون أن من عزم على مسيرة أربعة برد فحكمه القصر ولا يخرج عن ذلك إلا بتغير عزمه وهذا امتيقن للسفر عازم عليه فلا يمنعه القصر انتظار الريح كما لا يمنعه ذلك في أثناء سفره في البحر وما قاله ابن المواز مبنى على أنه لا يجوز القصر حتى يتمكن العزم على اتصال السير من * مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه ركب إلى ريم فقصر الصلاة في مسيرة ذلك قال مالك وذلك نحو من أربعة برد قال مالك عن نافع عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة في مسيرة ذلك قال مالك وبين ذات النصب والمدينة أربعة برد * وحدثنى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يسافر إلى خيبر فيقصر الصلاة

* وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه ركب إلى ريم فقصر الصلاة في مسيرة ذلك قال مالك وذلك نحو من أربعة برد * وحدثنى عن مالك عن نافع عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة في مسيرة ذلك قال مالك وبين ذات النصب والمدينة أربعة برد * وحدثنى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يسافر إلى خيبر فيقصر الصلاة

والظاهر انه كان من المدينة لانها موضع استيطانه والقصر حكم مختص بالسفر لا يؤثر فيه غيره من مرض ولا سواء ورواه القاضي أبو اسحق في مبسوطه عن مالك ص **١** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقصر الصلاة في مسيره اليوم التام **٢** ش وهذا على نحو ما تقدم من المسافة لأن اليوم التام هو أن يقطع جميعه بجهد السير ولا يقال في عشرة أميال مسيرة يوم وان مشاهي في جميع يومه وقال محمد بن المواز معنى قول ابن عمر في اليوم التام ان ذلك في الصيف للرجل المجد وانما قصد بذلك ابن المواز الاشارة الى استحكال المسافة التي تقدم ذكرها ص **٣** مالك عن نافع انه كان يسافر مع عبد الله بن عمر البريد فلا يقصر الصلاة **٤** ش وهذا على نحو ما قدمناه من أن قصر المسافة كالبريد ونحوه لا تقصر في مثله الصلاة وانما وصف خروجهم معه الى البريد ونحوه سفر على سبيل المجاز والامتناع فاما أن ينطلق عليه اسم السفر حقيقة في كلام العرب فلا وانما ينطلق عندهم اسم السفر على طول المسافة لان القائل لو قال سافر زيد لمافهم منه الخروج الى مسيرة الميدين والثلاثة ولا فهم منه إلا السفر وهو الخروج الى طول المسافة مع أن هذا لفظ نافع ولم يكن من العرب فيصيح بلفظه في اللغة وقد روى انه كانت في نطقه لكسنة ص **٥** مالك انه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقصر الصلاة في مثل ما بين مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين مكة وجدة قال مالك وذلك أحب ما تقصر فيه الصلاة الى **٦** ش وهذا على نحو ما تقدم لأن هذه المسافات التي ذكره ي أربعة برد أو نحوها وانما اراد مالك في ذلك أفعال الصعبة وكثير منها لم يصح فيه توقيت عنده من النبي صلى الله عليه وسلم فافتدى في ذلك بعمل الصعبة وشهرة الأمر بينهم وتكرره منهم وعدم الخلاف فيه ولعله اعتقد فيه الاجماع والى ذلك ذهب القاضي أبو محمد وجاعة من شيوخوا الى أن اجماع الصعبة في اعتبار مسافة لا يجوز القصر دونها وان لم يعتبر المسافة فقد خالف الاجماع ص **٧** قال مالك لا يقصر الذي يريد السفر للصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ولا يتم حتى يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك **٨** ش قوله لا يقصر الذي يريد السفر معناه أن ينوي مسافة القصر بنية عزم فان لم يستقر عزمه على نية السفر مثل أن يمر بمنزل رفيقه فان خرج سافر معه وان أقام لم يسافر فهذا لا يقصر لأنه لم يوجد منه العزم على السفر (مسئلة) فان نوى مسافة القصر بسير متصل قصر وان لم ينوسيرا متصلا ونوى في أثناءه مقاما لا يتم فيه الصلاة في المدونة يقصر الصلاة في جميع سفره وان نوى مقاما يتم فيه الصلاة في الموازية لذلك كوطنه يراعى ما قبل المقام من مسافة القصر بنفسه وكذلك ما بعده وقال عبد الملك وسحنون لا يقصر الا في مقامه وجعل ما قبل مقامه وما بعده مسافة واحدة وجه القول الاول انه قد فصل بينهما ما يتم فيه الصلاة كمن مر بوطنه فأتم فيه الصلاة ووجه القول الثاني ان المسافة كلها مسافة قصر في حقه هذا الذي ذهب اليه مالك انه لا يقصر الصلاة حتى يجاوز بيوت القرية ولا يكون عن يمينه ولا عن يساره مناشئ وهو المشهور عنه من رواية ابن القاسم وغيره وروى عنه مطرف وابن الماجشون أن من كان من المدن التي يجمع فيها فانه لا يقصر حتى يجاوز بيوت القرية بثلاثة أميال وأما من كان من القرى التي لا يجمع فيها حتى يجاوز بساكنها ولا ينظر الى مزارعها وجه رواية ابن القاسم أن ما كان خارج القرية فليس من مواضع الاستيطان وانما موضع الاستيطان البيوت فيجب أن يعتبر بها في المقام ويعتبر بالخروج عنها في السفر ووجه الرواية الثانية أن هذا موضع يجب النزول منه الى الجمعة فسكان حكمه حكم الوطن أصل ذلك ما بين

وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقصر الصلاة في مسيره اليوم التام **٩** وحدثني عن مالك عن نافع انه كان يسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر الصلاة **١٠** وحدثني عن مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقصر الصلاة في مثل ما بين مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين مكة وجدة قال مالك وذلك أربعة برد وذلك أحب ما تقصر الى فيه الصلاة قال مالك لا يقصر الذي يريد السفر الصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ولا يتم حتى يدخل بيوت القرية أو يقارب ذلك

اليوت في البر وأما في البحر في المجموعة من رواية ابن القاسم عن مالك إذا جاوز البيوت ورفع
 فليقصر (مسئلة) ومن خرج في سفر قصر فلما سار ثلاثة أميال أو يزيد من منزله رجع لحاجة في
 منزله أو في موضع آخر ومعه في ذلك على منزله قال مالك يتم من حين أخذ في الرجوع إلى أن يدخل
 مسكنه ثم يفصل عنه وقال ابن الماجشون في المجموعة يقصر حتى يدخل أهله وهو كمن رده إلى
 وجه قول مالك أنه قد أراد دخول إلى مسكنه يحكمه حكم المقيم لأنه ليس بين مسكنه وموضع نوى
 منه الرجوع إليه ما تقصر فيه الصلاة ووجه القول الثاني ما احتج به ابن الماجشون من أنه لم ينو
 الإقامة

(فصل) وقوله ولا يتم حتى يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك يريد أنه يقصر حتى يدخل
 بيوت القرية ويتم الصلاة فجعل الاعمى ثبت في الرجوع بما لا يثبت به التقصير في الخروج لأنه جعل
 في الخروج حكم القصر بالخروج عن البيوت ثم جعل حكم القصر في الرجوع بقرب البيوت قبل
 الدخول إلى البيوت وهذا آخر الموضع الذي فارق فيه حكم الاعمى ووجه ذلك أن حكم الاعمى مغيب
 بدليل أنه إذا نوى الإقامة في موضع سفره أتم الصلاة واستقل من حكم السفر بمجرد النية وإذا نوى
 السفر في موضع الإقامة لم تنتقل نيته عن حكم الإقامة وروى ابن القاسم في المدونة يقصر حتى
 يدخل بيوت القرية أو يقاربها وروى علي بن زياد عن مالك في المجموعة يقصر حتى يدخل منزله
 وروى مطرف وابن الماجشون يقصر إلى الموضع الذي أمر بالقصر منه عندئذ وجه

(فصل) وقوله أو يقارب ذلك يجعل معنيين أحدهما أن يقارب الدخول والثاني أن يقارب
 البيوت وهذا هو الذي ظهر من مقارب البيوت هو الذي له حكم الإقامة وأما مقاربة الدخول فلا تأنيها
 لأنه يلزمه الاتمام بالوصول إلى موضعه وإن تأخر دخوله لمعنى بوجوب قائه بها وبؤخر دخوله

﴿ صلاة المسافر ما لم يجمع مكانا ﴾

﴿ صلاة المسافر ما لم
 يجمع مكانا ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك
 عن ابن شهاب عن سالم
 ابن عبد الله أن عبد الله بن
 عمر كان يقول أصلي صلاة
 المسافر ما لم أجمع مكانا
 وإن حبسني ذلك اثنتي
 عشرة ليلة

ص * مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول أصلي صلاة المسافر
 ما لم أجمع مكانا وإن حبسني ذلك اثنتي عشرة ليلة * ش وجه ذلك أن المسافر الذي يقصر الصلاة
 لا يخاف أن يكون مبتدئا لسفره أو مستديما له فإن كان مبتدئا لسفره فلا يجوز له القصر إلا بالنية
 والعمل فأما النية فإن بنوى البلوغ إلى غاية بينها وبين مبتدئ سفره ثمانية وأربعين ميلا على
 ما تقدم من أنصال السير وانفصاله وأما العمل فعلى روايتين أحدهما أن يبرز من بيوت القرية
 والثاني أن يجاوزها بثلاثة أميال وأما المستديم لسفره فإنه يقصر الصلاة ما لم يحل بين الماضي من
 سفره والمستقبل منه فاصل متيقن والفاصل على ضربين أحدهما أن يرد على موضع استيطانه
 فينزل فيه أو يسبق بيوته فصب عليه صلاة قاله يتهوا ويفصل بين ماضى سفره ومستقبله وإن كان
 مستديما لسفره والثاني أن يجمع على مقام أربعين يوما في غير موضع استيطانه فإنه فاصل بين الماضي
 من سفره ومستقبله ومخرج له عن حكم المسافر وما بع له من القصر حتى يستأنف سفره قصر قال ابن
 المواز وهذا أخذته من اختلاف قول مالك في هذا وبه أخذ ابن القاسم واصبغ وهذا يقتضي أن
 حكمه حكم من نوى سفر قصر على أن يقيم في أثناءه أربعين يوما في اختلاف قول أصحاب مالك في ذلك
 على ما تقدم فيه على اختلاف قول مالك فيه (مسئلة) ومن أقام بموضع مدة الاتمام فهل يثبت في حقه
 حكم الوطن في المدونة عن ابن القاسم فممن أقام بمكة بضعة عشرة ليلة فأوطئها ثم خرج إلى الجحفة

معهم افعلا قدم مكة أقام بها يوما ويومين قال مالك يتم الصلاة كأن مكثت له وطنا وبلغني عن مالك انه قال بعد ذلك يقصر الصلاة وهو اعجب الي ومعنى استيطانها انه أقام بها بنية الاتمام مدة الاتمام ولم يقيم تلك المدة بنية القصر وقال في قوله الأول يتم اذا عاد اليها اقل من مدة القصر وقال في قوله الآخر يتم اذا عاد اليها لانه قد أتى بها ثم خرج منها بنية الرجوع اليها فصارت كالوطن له يتم فيها وان كانت صلاة واحدة وقال في قوله الآخر لا يتم فيها لانه لم يتعد هاوطنا وانما أتى بها أولا لاطول المقام بها فبخر وجهه بها الى مسافة قصر يبطل حكم المقام اول كالم لو ينو الرجوع اليها ولو خرج الى مسافة لا يقصر فيها البقي - الى حكم الاتمام والله اعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان المعتبر في الايام المانعة من القصر اختلف اصحابنا في ذلك فروى ابن القاسم انه يراعى فيها أربعة أيام كاملة قال عنه عيسى ولا يعتد بيوم دخوله الآن يدخل في أوله وقال ابن الماجشون وسمنون اذا نوى مقام زمان فحجب فيه عشر وبن صلاة فانه يتم وجها رواية ابن القاسم ان الخبر المستفاد منه حكم المقام انما ورد بلفظ الايام وذلك يقتضي تعليق الحكم بها ووجه الرواية الثانية ان الحكم انما يتعلق بالايام من اجل الصلوات فوجب أن يعتبر بها (مسئلة) واذا نوى المقام بعد أن شرع في الصلاة بنية القصر فلا يخلو أن يكون قبل أن يركع أو بعد أن يركع فان نوى ذلك قبل أن يركع فانه يستحب له أن يجعلها نافلة ركعتين ويستألف فرضه اربعاً لانه يستحب له أن يفتتح صلاته بنية تسويع جميعها وهذا انما حرم على ركعتين بأن تمادى على صلاته وصلاتها اربعاً أجزأته رواه ابن حبيب عن مالك واختار مولاه ابن الماجشون وهو انه يتمادى على احرامه ويصلها اربعاً وما تجزئته لان نية السفر والحضر غير مختلفة ولذلك جاز أن يصل المقيم خلف المسافر (مسئلة) وان نوى الامامة بعد أن عقد ركعة فقد روى ابن حبيب عن مالك انه استحب أن يشفعها بركعة ويجعلها نافلة ثم يصل فرضه اربعاً وروى عن عبد الملك بن الماجشون انه يضيف اليها ركعة أخرى تكون فرضه لانه لما قد ركعة من صلاته على حكم السفر لم يحكم السفر فادى في المدونة عن مالك يضيف اليها ركعة ويجعلها نافلة ولو بدله ان يفرغ من صلاته فأحب الي أن يعيدها وظاهره مخالف رواية ابن حبيب وظاهر قول عيسى بن دينار يقتضي انها لا تجزئته وان تمادى عليها (فرع) فان نوى السفر بعد أن نوى المقام قبل أن يقيم أو بعد ان قام فقد أجزأه ماضى من الصلوات على الاتمام وعليه أن يأنف القصر برجوع يته الى السفر من موضعه ذلك وقال سمنون لا يقصر حتى يظعن من موضعه ذلك وجه قول ابن حبيب انما كان على حكم السفر وانما يرجع عنه بما نوى من المقام فاذا نوى السفر رجع بمجرد النية الى حكم الاصل وهو السفر ووجه آخر وهو ان نية السفر بمجرد ما علم في غير موضع الاستيطان وانما يحتاج الى اقتران العمل بها في موضع الإقامة لوجود النية والموضع في المقام ووجه ما قاله سمنون ان نية السفر لا توجب القصر حتى يقارنها العمل والخروج كالم ابتداء السفر (فصل) اذا ثبت ذلك فان معنى قول عبد الله بن عمر أصلي صلاة المسافر ما لم أجمع مكثا يريد ما لم أتو المقام مدة تمنع ذلك وقد ذكرنا ان ذلك أربعة أيام وما من أقام بمنزل أربعة أيام وخسة أيام أو أكثر من ذلك وهو ينوى في كل يوم الاستقال ثم يعرض له مانع ولا بدري متى ينتقل فان هذا يقصر أبدأ ما لم يجمع مكثا ص **ب** مالك عن نافع أن ابن عمر أقام بمكة عشرة ليال يقصر الصلاة الا أن يصلها مع الامام فيصلها بصلاته **ب** ش وهذا على نحو ما تقدم ذكره من انه لم يقم هذه العشرة الايام وهو ينوى اقامتها وانما كان ينوى كل يوم السفر وقد دللنا على ذلك

• وحديثي عن مالك عن نافع ان ابن عمر أقام بمكة عشرة ليال يقصر الصلاة الا أن يصلها مع الامام فيصلها بصلاته

(فصل) وقوله الآن يكون وراء امام فيصليها. صلاته برده أنه كان يتم وراء الامام المقيم وان كان مسافرا وقد ذكره مالك للسافر أن يصلي وراء المقيم إلا لعان تقتضي ذلك لان في اتيامه به تغيير صلاته رواه ابن حبيب وغيره فان اثم به فقد روى ابن القاسم في العتية عن مالك لا يعيده قال مالك في الواضحة لا يتم المسافر وحده ولا خلف امام فان فعل أعاد في الوقت الا في جوامع المدن وأمهاات الحواضر وجه قول مالك الأول ان القصر من سنن الصلاة إلا أن فضيلة الجماعة أكدها لانه قد اختلف في تفصيل القصر ولم يختلف في تفصيل الجماعة ولا تعداد صلاة أدت بفضيلة متفق عليها لفضيلة مختلف فيها ووجه القول الثاني أن الاتهام بالامام مستحب مالم يؤد إلى تغيير الصلاة في العدد فان أدى إلى ذلك كان ترك الجماعة أفضل ولذلك لم يجز لمن كانت عليه جمعة أن يتم بمن يصلي الظهر أو بعا وانما استثنى الأمر المألزم من طاعتهم والاجتماع عليهم فكان ذلك أفضل من الانفراد بالصلاة دونهم لان في ذلك اظهار الخلاف عليهم (فرع) ومن المعاني التي تبغ للسافر أن يتم بالمقيم ما ذكرنا من حضور صلاة الجماعة في جوامع الأمصار ومن ذلك أن يكون المنزل للمقيم أو يكون أسنهم وأفضلهم (مسئلة) فان حضر جماعة مسافرون وحاضر من فأفضل أن يؤم المسافر من أحدهم والحاضر من أحدهم فان أهمهم كلهم رجل واحد فالأفضل أن يتقدمهم مسافروا في غير مواضع الأمراء وحيث يكون الامام اراتب ووجه ذلك أن تقديم المسافر لا يوجب تغيير صلاة من وراءه وتقديم المقيم يوجب تغيير صلاة من صلى معه من المسافرين بزيادة العدد وذلك ممنوع

﴿ صلاة المسافر اذا أجمع يمكن ﴾

ص مالك عن عطاء الخراساني انه سمع سعيد بن المسيب يقول من أجمع على إقامة أربع ليال وهو مسافر أتم الصلاة قال مالك وذلك أحب ما سمعت إلى ش وهذا قد تقدم ذكره وذلك ان المسافر اذا أجمع إقامة أربعة أيام فانه مقيم لان هذا المقدار من الإقامة لمن نواه أحد ما بين المقيم والمسافر قال أبو حنيفة لا يتم الصلاة حتى يجمع مقام خمسة عشر يوما وأدلى على ما نوقله أن المهاجر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منع من المقام بمكة وأبج له المقام بها ثلاثة أيام وذلك يدل على أن حكم الثلاثة الأيام مخالف لحكم ما زاد عليها في المقام وقد روى العلاء بن الحضرمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث للهاجر بعد الصدر ص و مثل مالك عن صلاة الأسير فقال مثل صلاة المقيم إلا أن يكون مسافرا ش وهذا كما قال لانه مستوطن وظاهر أمره المقام المدة الطويلة فيجب عليه اتمام الصلاة وليس أحد يقطع بمقامه وانما يتم الصلاة على ما ينظر اليه من أمره وقديطرا ما يوجب غير ذلك وأما الأسير فانه مقامه وسفره باختيار من يملكه فكانت نيته معتبرة في اتمامه وقصره بما ينظر اليه من أمره وكذلك العبد المسلم في بلد المسلمين

﴿ صلاة المسافر اذا كان اماما ووراء امام ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم يقول يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانما قوم سفر ص مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب مثل ذلك ش قوله اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين يريدان عمر كان لا يستوطن مكة وان أقام بها اليوم واليومين والثلاثة لأن المهاجر ممنوع من استيطانها لأنها قد

﴿ صلاة المسافر اذا أجمع مكانا ﴾

• حدثني يحيى عن مالك عن عطاء الخراساني انه سمع سعيد بن المسيب قال من أجمع على إقامة أربع ليال وهو مسافر أتم الصلاة يقول مالك وذلك أحب ما سمعت ان الأسير فقال مثل صلاة المقيم إلا أن يكون مسافرا • صلاة المسافر اذا كان اماما وكان وراء امام • حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم يقول يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانما قوم سفر • وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب مثل ذلك

هجره الله تعالى فكان حكمه فيها حكم المسافر وكان أمير المؤمنين والمسحق للصلاة فكان يأتي منها بما شرع في حقه وكان يلزم الجميع اتباعه فيها لما في ذلك من طاعته وموافقه واجتماع الكلمة عليه وترك الخلاف له

(فصل) وقوله يا أهل مكة أعمو أصلاتكم فان أقوم سفر أمر للقيمين خاصة بانية وأصلاتهم لأن ذلك فرضهم وأعلام لهم ولأن معهم من المسافرين بأن حكمهم القصر لأجل سفرهم وهكذا المسافر إذا صلى بمسافر بن ومقيم صلى صلاة مسافر فإذا سلم سلم معه المسافرون ثم يقوم المقيمون فية ومن بعده أفذاذا كالموسم بعضهم الإمام ببعض الصلاة ص ^ع مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي وراء الإمام يعني أربعا فإذا صلى لنفسه صلى ركعتين ^{مح} ش وهذا على نحو ما ذكرناه كما يجب من متابعة الإمام وترك اظهار الخلاف له وإن اعتقد معتقدا أن الإمام قد ترك الأفضل فإنه يجب عليه ترك الخلاف له وإتمام المسافر بإتمام إمامه إذا أدرك من صلاته ركعة فأكثر وإن لم يدرك مع ركعة ودخل معه في جلوس أو سجود من آخر ركعة لم يتم صلاته وكان عليه قصرها والإمام الذي كان يتم بركة هو عثمان رضي الله عنه ومن تبعه على ذلك وقد روى عن ابن عمر قال صحبت عثمان رضي الله عنه فلم يزد على ركعتين بالسفر حتى قبضه الله وهذا يدل على أن إتمام عثمان يعني حله عبد الله بن عمر على أن وراءه مقام ما يمنعه القصر وإتمامه ص أن يعتق ذلك عثمان بأن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يقيم بركة قبل الخروج إلى منى مدة توجب الإتمام وأقام بها عثمان مدة توجب الإتمام واعتقد أن مسافة الخروج إلى عرفة إذا انفصلت بمقابلها من السفر لا توجب القصر ولا شك أن عثمان لا يعتمد خلاف النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل في ذلك أن عثمان تأهل يعني فليزمه الإتمام لهذا الوجه وروى بصريح عن الزهري أنه بلغه أن عثمان إنما أتم لأنه أزمع المقام بعد الحج ولا يمتنع ذلك إذا كان له أمر أو جوب مقامه أربعة أيام لضرورة دفعته إلى ذلك وقد قال مالك في العتية في الذي يقيم يعني يخفف الناس فليتم بها وقد تقدم غير هذا من وجوه الإتمام (مسئلة) وحكم جميع الحاج يعني القصر غير أهلها وكذلك عرفة يقصر بها جميع الحاج غير أهلها وإتماما وجب على المكي القصر يعني وعرفة وإن لم يكن بينه وبين منى وبينه وبين عرفة ما تقصر في مثله الصلاة لثلاثة معان أحدها أن عمل الحاج لا ينقضي الا في أكثر من يوم وليس له مع الانتقال اللزوم فيه والمشي من موضع إلى موضع لا يجوز الاخلال به فجزى في ذلك مجزى المشي الدائم ولا يلزم على هذا الانتقال من موضع إلى موضع بمسافة قصيرة يلحقه بها من التعب أكثر من مشقة يوم وليس له لأن ثلاث أمور لا يلزم التماضي فيها بالشروع وأفعال الحج يلزم التماضي فيها بالشروع ووجه ثان أن من مكة إلى عرفة ثم الرجوع من عرفة إلى مكة مقدار ما تقصر فيه الصلاة ويلزم به دخول فيه القصر ولا يلزم على هذا من خرج إلى سفر ثمانية وعشرين ميلا أو خمسة وعشرين ميلا لا يرجوعه هناك ليس يلزم الرجوع إلى مكة في الحج لازم فلذلك اعتبر فيها بمسافة سفره ووجه ثالث أن الحاج من مكة لا تصح نيته إلا بأن ينوي الرجوع إلى مكة للطواف فصار سفره ذلك لا يصح إلا بأن يجمع على مسيره مقدار ما تقصر فيه الصلاة وليس كذلك سائر الأسفار فان سفر الخارج فيها يصح وإن لم ينو الرجوع فلذلك اعتبر بالرجوع في سفر الحج دون غيره وهذا القول لا يدخل فيها العرفي إذا وقف بعرفة وتوجه إلى منى ومكة فاته لا يقصر لأنه ليس ينوي مسافة قصر ولا يلزمه وقد روى عيسى عن ابن القاسم في أهل منى وعرفة يفيضون بقصر العرفي ويتم المنوي إلى منى ووجه ذلك أن المنوي هذا لا فاضة يرجع إلى وطنه في

• وحدثني عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر كان
يصلي وراء الإمام يعني أربعا
فإذا صلى لنفسه صلى
ركعتين

مسافة الاتمام والعرف يفيض من مكة الى غير وطنه لا تمام حجه فيقصر فاذا دفع من منى بعد ان قضاء حجه لم يقصر انى عرفه لما ذكرناه وفي العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك من أدركته الصلاة من المسكين والمنويين قبل أن يصل الى مكة بالخصب أو تأخر وأمنى لزحام ومحوه فليخوهم وارجع فقال يصلون ركعتين واختلف فيه قول ابن القاسم والى آخر القولين رجوع قال ابن المواز ثم رجوع مالك الى الاتمام قال الامام أبو الوليد وعندى ما اختلف في هذه المسئلة قول مالك والثوري بن القاسم لاختلاف قولهم ما في التصيب فاذا قلنا انه مشروع فحكمه ما القصر لانها قد بقي عليها شيء من عمل الحج ومما في غير علمها واذا قلنا انه غير مشروع فحكمه ما الاتمام لانها لم يبق عليها شيء من عمل الحج وكان يلزم على هذا أن يقصر النوى في رجوعه الى منى من مكة لانه بقي عليه عمل من عمل الحج ص **عن مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان انه قال جاء عبد الله بن عمر يعود عبد الله بن صفوان فسلمى لئلا ركعتين ثم انصرف فقمتا فأتيتنا صلاة النافلة في السفر بالليل والنهار على الدابة** **عن حديث يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لم يكن يصلي مع صلاة الفريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل فانه كان يصلي على الارض وعلى راحلته حيث توجهت به** **عن حديثي عن مالك انه بلغني ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبا بكر ابن عبد الرحمن كانوا يتنفلون في السفر قال يحيى وسئل مالك عن النافلة في السفر فقال لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد لفتني أن بعض أهل العلم كان يفعل ذلك**

عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لم يكن يصلي مع صلاة الفريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل فانه كان يصلي على الارض وعلى راحلته حيث توجهت به

عن حديثي عن مالك انه بلغني ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبا بكر ابن عبد الرحمن كانوا يتنفلون في السفر قال يحيى وسئل مالك عن النافلة في السفر فقال لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد لفتني أن بعض أهل العلم كان يفعل ذلك

عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لم يكن يصلي مع صلاة الفريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل فانه كان يصلي على الارض وعلى راحلته حيث توجهت به

عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لم يكن يصلي مع صلاة الفريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل فانه كان يصلي على الارض وعلى راحلته حيث توجهت به

هذا الحديث ان عبد الله بن عمر كان يكره التنفل بالنهار في السفر قبل الفريضة وبعدها ويقول لو كنت مسجداً لعمت يعني لو كان التنفل مطلقا لكان الاتمام أولى وعبد الله بن عمر عن صاحب النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وكان من أكثر الناس اقتداء به وذكر انه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يزيد في السفر على ركعتين فمالم يره تنفل بالنهار امتنع من ذلك وراى يتنفل بالليل على راحلته فكان يفعل ذلك وأكثر العلماء على جواز تنفل المسافر بالليل والنهار على راحلته وعلى الارض وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل وغيرهم والدليل على ما نقوله حديث أم هانئ أنها رآته يصلي في فتح مكة خمسين ركعة وسأني ذكره بعد هذا ومن جهة القياس ان هذا زمان يجوز التنفل فيه في الحضر فجواز التنفل فيه في السفر كزمان الليل ص **عن مالك انه بلغني ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن كانوا يتنفلون في السفر** **عن يحيى وسئل مالك عن النافلة في السفر فقال لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد لفتني أن بعض أهل العلم كان يفعل ذلك**

أهل العلم كان يفعل ذلك اظهاراً منه لاقتدائه فيه بغيره وأنه لما عمل به أهل العلم ورؤاه قبله
ص **ع** مالك قال بلغني عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرى ابنه عبيد الله بن عبد الله يتنفل في السفر
فلا ينكر عليه **ع** ش قوله كان يرى ابنه عبيد الله بن عبد الله بن عمر يتنفل في السفر يحتمل أن
يكون ذلك بالليل فلا ينكر عليه لجواز هذا ويحتمل أن يكون ذلك بالنهار فلا ينكر عليه لكثرة
من خالفه فيه من الأئمة والعلماء وهو الأشبه بنقل الخبر لأن مثل هذا لا ينقل في الغالب إلا في شيء
خلاف من السائل وسمع بانكاره على فاعله ولا خلاف بين الأئمة في جواز التنفل بالليل في السفر
وعلى هذا الظاهر أدخله مالك في باب صلاة النافلة في السفر بالنهار ص **ع** مالك عن عمرو بن
يحيى المازني عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي وهو على حمار وهو متوجه إلى خيبر **ع** ش قوله يصلي وهو على حمار وهو متوجه
إلى خيبر ظاهر هذا اللفظ لا يخص صلاة فريضة من صلاة نافلة غير أنه قد علم بالاجتماع المنع من
صلاة الفرض على غير الأرض لغير عذر فوجب حمله على صلاة النافلة وصلاة الفريضة على الراحة
لا يتناولان يكون لفرضه أو لغيره فمرة فإن كان لغيره فمرة فلا خلاف نعلمه في أن ذلك غير جائز
وان كان لفرضه فلا يتناولان يكون لمخافة وسند كرهه في باب الخوف ولمرض أو ظن فإن كان
لمرض فقد اختلف في ذلك قول مالك في العتية عنه من سمع ابن القاسم لا يصلي المريض على محمله
المكتوبة وإن اشتد مرضه وكان نومي وقال في المختصر إن كان لا يصلي في الأرض إلا إيماء فيصلي
في محله وجه رواية المنع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال جعلت لي الأرض مسجداً
وطهوراً وهذا عام إلا ما خصه الدليل **ع** ووجه الرواية الثانية أن مباعدة الأرض بالصلاة ليست
من فروض الصلاة ولو جاز ذلك لما جاز أن يصلي في علو ولا على حائل وإنما يتعلق بها من أحكام الصلاة
المجود فإذا تعذر المجود وصار إلى الإيماء سقط فرض الصلاة عليها (فرج) فإذا قلنا بالمنع فقد
قال سحنون من صلى على المحل لشدة مرض أعاد أبداً وجه ذلك أن الصلاة على الأرض عنده من
فروض الصلاة للحديث المتقدم وأما الصلاة على السرير والدكان فجائز رواه ابن القاسم عن
مالك وقال الشيخ أبو محمد هو جائز للصحيح ووجهه أن هذا جزء من الأرض ثابت فيها فاشبه الجبل وإن
كان غير ثابت فتقول أنه موضوع في الأرض فاشبه الفرائس والبنان
(فصل) وأما صلاة النافلة على الراحة فلا خلاف في جواز ذلك في سفر القصر واختلفوا في جواز
ذلك في أعاده فنعى مالك وجوه أبو يوسف في الحضر والدليل على ما ذهب إليه الجمهور أن هذه
صلاة فلا يجوز الاتيان بها في الحضر على الراحة كالفرض (مسئلة) إذا ثبت أنه لا يجوز ذلك في
الحضر فهل يجوز في سفر لا تقصر فيه الصلاة أو لا منع منه مالك وأجازه أبو حنيفة والشافعي في قصر
السفر والدليل على ما نقوله أن هذا حكم يختص بالسفر فوجب أن يختص بسفر القصر أصل ذلك
القصر والقطر ص **ع** مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يصلي على راحته في السفر حيث توجهت به قال عبد الله بن دينار وكان عبد الله بن عمر يفعل
ذلك **ع** ش قوله كان يصلي على راحته في السفر على نحو ما تقدم من حديث سعيد بن يسار غير أنه
أفاد حديث ابن دينار تكرار ذلك منه بقوله كان يصلي لأننا قد قلنا أن هذا اللفظ لا يستعمل غالباً إلا
فيما يكرر وقوله حيث توجهت به يريد إلى القبلة وإلى درها وإلى المشرق وإلى المغرب وقد روى على
ابن زياد عن مالك في الذي يصلي على راحته في محله مشرقاً ومغرباً لا يحرص إلى القبلة وإن كان

ع وحدثنى عن مالك قال
بلغني أن عبد الله بن عمر
كان يرى ابنه عبيد الله
يتنفل في السفر فلا ينكر
عليه **ع** وحدثنى عن مالك
عن عمرو بن يحيى المازني
عن أبي الحباب سعيد بن
يسار عن عبد الله بن عبد
الله بن عمر أنه قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي وهو على حمار
وهو متوجه إلى خيبر
ع وحدثنى عن مالك عن
عبد الله بن دينار عن عبد
الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يصلي على راحته في السفر
حيث توجهت به قال عبد
الله بن دينار وكان عبد الله
ابن عمر يفعل ذلك

يسير وليس قبل وجهه وجه ذلك الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يصلي على راحلته حيث توجهت به ومنهم من ذلك أن يجلس عليها على هيئته التي يركبها عليها غالباً ويستقبل بوجهه ما استقبلته الراحلة فتقديره يصلي على راحلته الى حيث توجهت به وقد كان يحتمل غير هذا التقدير من جهة اللفظ وهو أن يزيد انه كان يصلي على راحلته وهي حيث توجهت بقوله يصلي وعلى التأويل الثاني بقوله على راحلته غير انه يمنع من هذا التأويل أمران * أحدهما أنه روى مفسراً وهو ما روى عن عامر بن ربيعة أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على الرجل يسبح يومئ برأسه قبل أي وجه توجه ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة * والوجه الثاني انه لا فائدة في ذكر قوله حيث توجهت به اذا كان يتصرف الى القبلة الا ما في قوله عن راحلته الآن بعمله على انه كان يصلي الى حيث توجهت به مع أن الاجماع قد انعقد على تجويز ذلك وعلى حل تأويل الحديث عليه (مسئلة) وهذا في نفس الصلاة وأما افتتاحها فقد اختلفوا فيه فذهب مالك الى أن الافتتاح وغيره سواء وقال الشافعي وابن حنبل يفتح الصلاة الى القبلة ثم يصلي كيف أمكنه والدليل على ما نقوله ان هذا جزء من الصلاة النافلة فجاز أن يفعل في السفر على الراحلة الى حيث توجهت به كسائر الصلوات (مسئلة) اذ ثبت ذلك فن تنقل في السفينة فقد روى ابن حبيب عن مالك يتنقل فيها حيث توجهت به كالعادة وقال في المدونة لا يتنقل الا الى القبلة بخلاف الراحلة وجه الرواية الاولى انها كثيرة التعريف الى غير القبلة فكانت المشقة تلحق باستقبال القبلة فيها كالراحلة ووجه الرواية الثانية انها واسعة للانحراف فيها كالأرض بخلاف الراحلة ص * مالك عن يحيى بن سعيد قال رأيت أنس بن مالك في السفر وهو يصلي على حمار وهو متوجه الى غير القبلة يركع ويسجد ايماء من غير أن يضع وجهه على شيء * ش ذكر في هذا الحديث توجه أنس الى غير القبلة وظاهره من طريق العادة انه كان مستقبل غير القبلة ويحتمل من جهة اللفظ أن يكون قوله وهو متوجه راجعاً الى الحمار وقد روى عنه مفسراً وقال ابن سيرين استقبلنا انسا حين قدم من الشام فلقينا بهين التمر فرأيت يصلي على حمار ووجهه من ذا الجانب يعني من يسار القبلة فقلت رأيتك تصلي لغير القبلة فقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله لم أقعه له وقوله يركع ويسجد ايماء يريد أنه يشير الى الركوع والسجود ولا يأتي به على هيئته وهذه سنة الصلاة على الراحلة والدليل على ذلك حديث ابن ربيعة المتقدم يومئ برأسه ايماء قبل أي وجه توجه بوجهه (مسئلة) اذ ثبت ذلك فانه يجب أن يكون ايماء سجوداً أخفض من ايماء ركوعه لما روى عن جابر بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاجة فجنث وهو يصلي على راحلته نحو المشرق ويومئ ايماء السجود أخفض من الركوع (فرع) وهذا لمن كان على الراحلة قاماً من كان في الأرض فتقبل يجوز أن يومئ في النافلة لتفسير عذر وروى عيسى عن ابن القاسم لا يومئ الجالس من غير عذر * قال عيسى في النوافل وغيرها وقال ابن حبيب له أن يومئ في النوافل من غير عذر كماله أن يدع القيام في النوافل من غير علة وقد روى عيسى عن ابن القاسم أنه أن أو ما في النوافل أجزاء وكأنه ذهب الى الكراهية وظاهر قول عيسى المنع وجهه أن ايماء ليس بهيئة من هيئات الصلاة فلا يكون بدلاً من الركوع والسجود والجلوس من هيئة الصلاة فجاز أن يكون بدلاً من القيام في النافلة (مسئلة) ولا يجوز له أن يسجد على الكور ولا على القربوس وانما سنته أن يومئ ايماء قاله ابن حبيب ووجه ذلك أن سنته ايماء لانه لا يقدر على مباشرة الأرض ولا ما يقوم مقامها بالسجود كما مضى جمع ووجه

* وحدثنى عن مالك من يحيى بن سعيد قال رأيت أنس بن مالك في السفر وهو يصلي على حمار وهو متوجه الى غير القبلة يركع ويسجد ايماء من غير أن يضع وجهه على شيء

آخر وهو ان مات علقت به الرخصة في صلاة النافلة على الراحة فانما تعلق به على وجه الوجوب دون الجواز كما استقباله حيث توجهت به راحته

﴿ صلاة الضحى ﴾

ص م مالك عن موسى بن ميمرة عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب أن أم هانئ بنت أبي طالب أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عام الفتح ثمان ركعات متخفا في ثوب واحد ﴿ ش فو لها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عام الفتح ثمان ركعات تريد بذلك أنه صلاها نافلة ولم يبين ذلك في هذا الحديث وسيردينا بعد هذا وليست صلاة الضحى من الصلوات المحصورة بالعدد فلا يزداد عليها ولا ينقص منها ولكها من الرغائب التي يفعل الإنسان فيها ما أمكنه وإن قصد بذلك التأني بالنبي صلى الله عليه وسلم فليصلها ثمان ركعات من غير أن يجعل ذلك حدا ولا بأس به وليس ما صلاه النبي صلى الله عليه وسلم منها يوم رأت أم هانئ حدا لذلك وانما هو إجماع إلى أنه مقدار ما صلاه النبي ذلك اليوم وإن كان في غيره من الأيام التي كان يصلي فيها ذلك الوقت بما نقص من ذلك وربما زاد وله كان ذلك المقدار الذي كان يقدر عليه إذا صلى هذه الصلاة كما روى عنه أنه كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة وإن لم يكن ذلك بعد ولا تقدر صلاة الليل وإنما ذلك مقدار ما استطاع من ذلك أو ما اختار لنفسه مع ما رزق من القوة على ذلك

(فصل) وليس في قولها ثمان ركعات مما يدل على أنه كان يسلم من كل ركعتين ولا أنه صلاها كلها بأحرام واحد وإنما قصدت إلى ذكر عدد الركعات وقد روى ابن وهب في حديث أم هانئ أنه سلم من ركعتين ص م مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا مرة مولى عقيل بن أبي طالب أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستر به بثوب فقال فسلمت عليه فقال من هذه فقلت أم هانئ بنت أبي طالب فقال مرحبا بأم هانئ فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات متخفا في ثوب واحد ثم انصرف فقلت يا رسول الله زعم ابن أبي عمير أنه قاتل رجلا أجرته فلان بن هبيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجرنا من أجرته يا أم هانئ قالت أم هانئ وذلك ضحى ﴿ ش فو لها ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ذهبا هذا كان بمكة وقولها فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستر به فيستدوي المحارم من النساء من لم يحرم عليهن من الرجال وقولها فسلمت عليه فقال من هذه فقلت أم هانئ بنت أبي طالب فقال مرحبا بأم هانئ فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات متخفا في ثوب واحد ثم انصرف فقلت يا رسول الله زعم ابن أبي عمير أنه قاتل رجلا أجرته فلان بن هبيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجرنا من أجرته يا أم هانئ قالت أم هانئ وذلك ضحى

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم مرحبا بأم هانئ من كرم الأخلاق الترحيب بالاهل والتأنيس لهم وتأخيرها سؤال حاجتها حتى قضى صلاته من حسن التساؤل وجيل الادب أنها تركته حتى تفرغ لحاجتها وخلعها لشفاعتها والنظر في أمرها

(فصل) وقولها زعم ابن أبي عمير أنه قاتل رجلا أجرته فلان بن هبيرة وهذا جده وكانت أم هانئ أجارته لموضعها وقد اختلف الفقهاء في جواز تأمين المرأة والعبد والمسيء وذلك مالك وسيأتي بيانه في كتاب الجهاد إن شاء الله وليس في هذا

﴿ صلاة الضحى ﴾

• حدثني يحيى عن

مالك عن موسى بن ميمرة

عن أبي مرة مولى عقيل

ابن أبي طالب أن أم هانئ

بنت أبي طالب أخبرته أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم صلى عام الفتح ثمان

ركعات متخفا في ثوب

واحد • وحدثني عن

مالك عن أبي النضر مولى

عمر بن عبيد الله أن أبا مرة

مولى عقيل بن أبي طالب

أخبره أنه سمع أم هانئ

بنت أبي طالب تقول

ذهبت إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عام

الفتح فوجدته يغتسل

وفاطمة ابنته تستر به بثوب

فقال فسلمت عليه فقال من

هذه فقلت أم هانئ بنت

أبي طالب فقال مرحبا

بأم هانئ فلما فرغ من

غسله قام فصلى ثمان

ركعات متخفا في ثوب

واحد ثم انصرف فقلت

يا رسول الله زعم ابن أبي

عمير أنه قاتل رجلا أجرته

فلان بن هبيرة فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قد أجرنا من أجرته

هانئ وقالت أم هانئ

وذلك ضحى

الحديث بيان لجواز المرأة الامن حيث أقرها على قولها قد أجزته ولم ينكر عليها ذلك
(فصل) وقولها وذلك ضحى تبين أن دخولها عليه وصلاته كانت ضحى وليس ذلك بوقت صلاة فرض
وهذا أصل في صلاة الضحى على أن صلاته تلك تحفل أن يكون صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لما
اغتسل وجدد طهارته لالفصد الوقت إلا أنه قد روي أنها سألت فقالت له ما هذه الصلاة فقال صلاة
الضحى فاجابها الى الوقت وقد روي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى يوما برجل
ضخم من الاسار وكان لا يستطيع الصلاة معه فدعاه الى بيته ووضعه له طعاما صلى عنده النبي صلى
الله عليه وسلم ركعتين فقال لأنس أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قال لم أره صلاحها
الا يومئذ وقد روي عن أبي هريرة أنه قال وصلى خليلي بثلاث لأدعهم حتى أموت صوم ثلاثة أيام
من كل شهر وصلاة الضحى ونوم على وتر ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سبعة الضحى
قط واني لاستحبها وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب أن يعمل خشية
أن يعمل به الناس فيفرض عليهم **ح** ش قولها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سبعة
الضحى قط هذا صحيح عنها وقد روي عنها من حديث معاذة أنها سألت عائشة كم كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الضحى قالت أربع ركعات وروي في هذا الحديث أبو عبد الرحمن
القيام وقال خالفها عروة وعبد الله بن سفيان وليس الامر على ما ذهب اليه لان عروة آثار وروي
عنها في صلاة الضحى لغرب سبب والنسب وروى معاذة عنها انه صلاحا لسبب وذلك اذا قدم من سفر
أو غيره وقد رواه شعبه عن زيد الرثك عن معاذة قالت سألت عائشة أكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي الضحى فقالت نعم اذا جاء من سفر فيصل على هذا رواه عروة على نفي صلاحها الغير
سبب وقد بين ذلك عبد الله بن سفيان في رواية قال قلت لعائشة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي الضحى قالت لا الا أن يجي من مغيبه

(فصل) وقولها واني لاستحب هكذا رواه يحيى بن يحيى الليثي ورواه غيره واني لاستحبها تعني أنها
تتفضل بها وانها كانت تفعل ذلك وتؤثرها على النوافل في سائر الاوقات لها حديث ثم معاذ واما
لحديث أبي هريرة ولعلها قد سمعت منه الحظ عليها وانه صلى الله عليه وسلم اعتمر المداومة عليها لما
ذكرته وهو قولها وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن
يعمل به الناس فيفرض عليهم تعني أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان علم من متابعة أصحابه به
واقترانهم بصلاته ما ان داوم على عمل من الاعمال داوموا عليه ولم يتركوه وكان يخشى اذا داوموا على
عبادة أن تفرض عليهم وكان يحب التخفيف عنهم من الفروض لأن بتركها يقع العصيان وعلى
هذا ترك المداومة القيام لرمضان في جماعة خشية أن يفرض على الناس وكان بالمؤمنين رحما وانما
أمر أبي هريرة بصلاة الضحى على أحد وجهين أحدهما أنه أفرد به وعلم أنه لا يثابر عليه الصداقة
لمداومة أبي هريرة عليه فاما أن يفرض عليهم بذلك والثاني أن يكون أوصاه أن يداوم عليه بعد
موت النبي صلى الله عليه وسلم وذلك وقت لا يفرض على الناس شيء بعد موتهم عليه **ص** **ع** مالك
عن زيد بن أسلم عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تصلي الضحى ثمان ركعات ثم تقول لو نشر لي
أبو أي مائة ركعتين **ح** ش قوله انها كانت تصلي الضحى ثمان ركعات يحفل أنها كانت تفعل ذلك
بحضر منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم تكبرا ما هاء ولذلك اقتصر على هذا الامر ويعمل

ع وحديثي عن مالك عن
ابن شهاب عن عروة بن
الزبير عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
انها قالت ما رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي
سبعة الضحى قط واني
لاستحبها وان كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ليدع
العمل وهو يحب أن يعمل
خشية أن يعمل به الناس
فيفرض عليهم **ع** وحديثي
عن مالك عن زيد بن أسلم
عن عائشة أم المؤمنين
انها كانت تصلي الضحى
ثمان ركعات ثم تقول لو
نشر لي أبو أي مائة ركعتين

أن يكون هذا المقدار هو الذي كان يحكمها المداومة عليه وفولها لو نشر لي أبو أي مازر كمن أي لو بعث
وأحيا مازر كمن وذلك دليل على قوة فضيلتها عندها وتأكد أمرها

﴿ جامع سبعة الضحى ﴾

عن مالك عن اسمعق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم لطعام فأكل منه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم قال
أنس فقمنا إلى حصر لنا قد اسود من طول ما لبس فنضجته بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصفت أنأ واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف ﴿ ش إجابة النبي
صلى الله عليه وسلم مليكة لطعامها لما كان عليه من التواضع وقربه من المساكين ومخالطة لهم
ورفقه بهم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم يريد أن يخضعهم ببركة صلاته ودعائه أو يريد
أن يعلمهم بالمساهدة والقرب

(فصل) وقول أنس فقمنا إلى حصر لنا قد اسود من طول ما لبس يقتضى قلة ما عندهم من الحصر
والأفم يكونوا يخشون النبي صلى الله عليه وسلم الأبا فضل ما عندهم مما يصلح للصلاة وإنما دفعه بالماء
على سبيل تجديده ونقاوته وطهارته لأنه لما وقع في النفس من طول لبسه أنه لا يسلم من أن يناله شيء
من النجاسة فنضجه ليذهب ما في النفس من ذلك لما كان النضج طهورا لما لم يتيقن طهره والظاهر
أنه إنما نضج لما خيف أن يناله من النجاسة لأنهم كانوا يلبسونه ومعهم صبي فطيم اسمه أبو عمير وقد
أخرج البخاري في الأدب حديثا عن أبي التياح عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن
الناس خلقا وكان لي أخ يقال له أبو عمير قال أحسبه فطما وكان إذا جاء قال يا أبا عمير ما فعل النغير فغير
كان يلعب به فربما حضر الصلاة وهو في بيتنا فأيما أمر بالبساط الذي تحتها فيكنس وينضج ثم يقوم
ونقوم خلفه فيصلي بنا فوجه الدليل أنه أمر بالنضج وظاهر الأمر الوجوب وهو والله أعلم بما أخبر
به من طول لبسهم للبساط مع تصرف الطفل الذي لا يتوق النجاسة فيه وقال القاضي أبو اسحاق
أنما غسله ليلين وهذا ليس بيمين لأنه قد سمع من كلامه ما يدل على أن نضجه لم يكن لجساوته وإنما كان
لأجل لونه وطول لبسه وقد يحتمل أن يكون النضج بمعنى الغسل وأن يكون غسله لنجاسة فيه
أو لونه أو الأول هو أظهر

(فصل) وقوله فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز القيام في الصلاة على
ما كان من نبات الأرض لم يتغير عن حكم الأصل وقد ألحق بذلك في جواز القيام أنواع من الثياب
وغيره كالقطن والصوف والكتان وسند كره بعد هذا أن شاء الله

(فصل) وقوله فصغت أنا واليتيم وراءه واليتيم هو ضحية وهو جد حسين بن عبد الله بن ضحية وهذا
يقتضى أن يكون اليتيم ممن يعقل الصلاة والالم يعتد به في جماعة المؤمنين وهذا ما يدل على أن
المصلين وراء الإمام يقفان وراءه وقوله والعجوز من ورائنا دليل على تأخر النساء عن صفوف
الرجال وقد تقدم ذكره ويقتضى ذلك أن المرأة المفردة إذا صلت خلف الصف صحت صلاتها
ولا خلاف في ذلك نعلمه وأما الرجل حتى خلف الصف فقد قال مالك صلاته صحيحة وبه قال أبو حنيفة
والشافعي وقال ابن حنبل وأبو ثور تبطل صلاته والدليل على ما نقوله أن هذا مقام لم وصلت فيه المرأة
صحت صلاتها فإذا صلى فيه الرجل صحت صلاته كالصفت

﴿ جامع سبعة الضحى ﴾
* حدثني يحيى عن مالك
عن اسمعق بن عبد الله
ابن أبي طلحة عن أنس
ابن مالك أن جدته مليكة
دعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم لطعام فأكل
منه ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم قوموا فلاصل
لكم قال أنس فقمنا إلى
حصر لنا قد اسود من
طول ما لبس فنضجته بماء
فقام عليه رسول الله صلى
الله عليه وسلم وصفت
أنا واليتيم وراءه والعجوز
من ورائنا فصلى لنا ركعتين
ثم انصرف

(فصل) وقوله فعلى لنا ركعتين ثم انصرف يقتضى في الأغلب انها مائة لان الفرائض انما كان يصليها في مسجده وليس في الحديث ما يدل على انها كانت صلاة الضحى وقد ادخل مالك هذا الحديث في باب سبعة الضحى وقد تقدم من حديث أسامة انه لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى إلا مرة في دار رجل من الأنصار سأله أن يصلي في بيته ليتخذ مكانه يصلي ولكنه يصرح بذلك على وجهين أحدهما أن يكون مالك قد بلغه ان صلاته في دار مليكة كانت ضحى وأنه لما اعتقد فيها أن المقصود منها التحريم دون الوقت لم يعتقد انها صلاة الضحى والوجه الثاني أن يكون مالك لم يبلغه ذلك ولكنه لما كانت صلاة الضحى عنده نافلة محضة نابذ كرهه النافلة عن ذكرها وقام مقامها ص **✽** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أنه قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهجرة فوجدته يسبح فقمت وراءه فقرأت حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء يقرأ تأخرت فصغفنا وراءه **✽** ش قوله دخلت على عمر بن الخطاب بالهجرة فوجدته يسبح اذ دخل مالك رحمه الله هذا الحديث في باب سبعة الضحى يدل على احد أمرين اما انه ادخل ذلك لما كان حكم هذه الصلاة عنده حكم صلاة الضحى في أنها نافلة محضة والثاني أن يكون هذا وقت صلاة الضحى عنده والهجرة هو وقت قوة الحر ويدروى عن زيد بن أرقم انه رأى قوما يصلون من الضحى فقال ما لقد علموا أن الصلاة في غير هذا الوقت أفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الأتوايين حين ترمض الفصال

(فصل) وقوله فقمت وراءه فقرأت حتى جعلني حذاءه دليل على جواز الامانة في النافلة وقد قال ابن حبيب في تفسير هذا الحديث وهذا لا بأس أن يفعله الناس اليوم في الخاصة وليس من الأذى الذي تواطأت عليه العامة أن يصلي الرجل بالنفر في سبعة الضحى وغيرها من النافلة بالليل والنهار في غير نافلة رمضان الا اذا كان النفر قليلا للرجلين والثلاثة ونحوهم من غير أن يكون ذلك كثيرا مشهورا وكذلك قال مالك

(فصل) وقوله فقرأت حتى جعلني حذاءه موافق لما تقدم ذكره أن موقف المصلي بصلاة الامام عن يمينه فاذا خالف ذلك فن سنة الامام أن يعمه بالاشارة وأن يقيم عن يمينه وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام عن يساره فأداره عن يمينه

(فصل) وقوله فلما جاء يقرأ تأخرت فصغفنا وراءه موافق لما تقدم من أن المؤتمين بالامام يفتان خلفه وفيه انتقال المأموم عن محله اذا دخل معه في الصلاة من ينتقل من أجله عن ذلك المقام الى غيره ولا يقيم على الوقوف في المكان الذي لزمه الوقوف فيه أول صلاته

✽ التشديد في أن يقرأ أحد بين يدي المصلي ✽

ص **✽** مالك عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه وليدراه ما استطاع فان أبي ليقاتله فانما هو شيطان **✽** ش قوله اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه هذا يكون على نوعين أحدهما يكون المصلي بعاصيا والثاني لا يكون المصلي عاصيا فأما الذي يكون المصلي بعاصيا بل يصلي الى غير ستره في موضع يغلب عليه المرور يمر بين يديه فهذا قد مرض نفسه لما يجوز من المرور بين يديه فتى من أحد بين يدي المصلي فقد اثم المار والمصلي أما اثم المار فلانه ارتكب

✽ وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أنه قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهجرة فوجدته يسبح فقمت وراءه فقرأت حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء يقرأ تأخرت فصغفنا وراءه

✽ التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي ✽
✽ وحدثنى يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه وليدراه ما استطاع فان أبي ليقاتله فانما هو شيطان

المحذور وأما المصلي فلا نه عرض نفسه لذلك وأما ما لا يكون المصلي به عاصيا فعلى ضربين
أحدهما أن يصلي إلى ستره والثاني أن يصلي إلى غير ستره في الموضع الذي لا يظن أن يمر أحد فيه بين
يديه كالبراري والقفار وفي هذا اختلاف قال ابن القاسم ليس عليه أن يصلي إلى ستره حيث يخلط
على ظنه أنه لا يمر بين يديه أحد وقال ابن حبيب من شأن المصلي أن لا يصلي إلا إلى ستره أمن أن يمر
بين يديه أحد أو لم يأمن وجهه ما قاله ابن القاسم الحكم غلبة الظن ووجه ما قاله ابن حبيب الاحتياط
والتعزز (مسئلة) فمن صلى إلى ستره أو إلى غير ستره حيث يجوز له أن يصلي دونها فمرأ أحد
بينه وبين السترة أو بين يديه فقد أثم المار ولا يأثم المصلي لأنه فعل ما يجوز له فعله ولا يخلو المار بين
يدي المصلي أن يمر بالقرب منه حيث يمكنه رده دون أن يشكف خطوا ولا كبير عمل أو يمر بالبعد
حيث لا يمكنه ذلك إلا بالمشي إليه والعمل الكثير فإن أمكنه ذلك دون مشي ولا تشكف عمل فهو
مأمور برده وكرهه ما استطاع بما خفف فإن رجع والأفلا تارعه فإن ذلك أشد من مروءه ومأورد
في الحديث فإن أبي فليقاتله فانه هو شيطان يحمل أن يريده فليبعنه فإن المقاتلة تكون في اللغة
والشرع بمعنى اللعن قال الله تعالى قتل الخرافة وقال قتادة لم الله أي يؤفكون قبل معناه
لعنهم الله ويحتمل أن يريده فليؤاخذنه على ذلك بعد تمام صلاته ويدفعه على فعله وقيل معناه
فليدفعه دفعا أشد من الدر منكر عليه ومغلظة وقد بسطه في ذلك مقاتلة على سبيل المبالغة ويعدل
عن ظاهر المقاتلة بالإجماع على أنه لا يجوز أن يقاتله المقاتلة التي تفسد صلاته وروى ابن نافع عن
مالك ينعى بالمعروف وقد درأ رجل رجلا فكسر أنفه فقال له عثمان لو تركته فيمرك لكن أهون من
هذا (مسئلة) وأما أن كان لا يصل إلى درته إلا بالمشي إليه فقد قال أشهب يرد بالاشارة فإن فعل
والا تركه فهذا وجه صحيح لأن الاشارة عمل يسير في الصلاة والمشى عمل كثير (مسئلة) وهذا الركعة
انما هو عالم يتقسم مروءه بين يديه فأما إذا مر فلا يرد رءاه ابن القاسم عن مالك لأن رده بعد أن
جاوزه مروءة بين يديه ص مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد أن
زيد بن خالد الجهني أرسله إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين
يدي المصلي فقال أبو جهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه
لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه قال أبو النضر لا أدري أقال أربعين يوما أو شهرا
أو سنة ش قوله أرسله إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار
بين يدي المصلي من باب طلب العلم والسؤال عنه وفيه استنباط غيره في السؤال إما الشغل أو غيره وفيه
قوله خبر الواحد عن الواحد وتساهل النزول في الزاوية وسامع الحديث من التابع مع قدرته على
سماعه من الصحابي على أنه يحتمل أن يكون أرسله ليعلم هل عنده من ذلك علم فليقاته فيأخذ عنه
وإذا أول أظهر من جهة اللفظ لأنه سأل ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فلو أراد أن يعلم
أو كان عنده من ذلك علم لأرسله إليه يسأله هل يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين
يدي المصلي شيئا أم لا لأن هذا اللفظ يستعمله من شك في السماع واللفظ الأول يستعمله من يتقن
السماع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه يعني من الوزر والاثم
لكان أن يقف أربعين خيرا له ومعنى ذلك أنه لو علم ماذا عليه من الاثم لاختار وقوف أربعين على
مروءه بين يديه وان كل ظاهر اللفظ يقتضي أنه لو علم بذلك لكان وقوفه خيرا له وإنه إذا لم يعلم

وحدثني عن مالك عن
أبي النضر مولى عمر بن
عبيد الله عن بسر بن
سعيد أن زيدا بن خالد
الجهني أرسله إلى أبي جهيم
يسأله ماذا سمع من
رسول الله صلى الله
عليه وسلم في المار بين
يدي المصلي فقال أبو جهيم
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لو يعلم المار بين
يدي المصلي ماذا عليه
لكان أن يقف أربعين
خيرا له من أن يمر بين يديه
قال أبو النضر لا أدري
أقال أربعين يوما أو شهرا
أو سنة

بذلك لم يكن خيرا له وعظم الاثم في مروره بين يدي المصلي أن لا يقف على معرفة المار بقدره وانما معنى ذلك من جهة اللفظ انه لو علم بذلك لكان وقوفه أر بين خيرا له عنده بمعنى انه كان يؤثره على المرور بين يدي المصلي

(فصل) وقول أبي النضر لا أدري أقل أر بعين يوما أو شهرا أو سنة يقتضي انه قد نص له على أحد هما وشك أبو النضر فيما ذكر سر من ذلك والغرض به معلوم وهو التغليظ في المرور بين يدي المصلي وإشارة الى عظيم ما يرتكب المار بين يديه ص **م** مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار قال لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يخصف به خيرا له من أن يمر بين يديه **ش** قوله لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه على ما تقدم وقوله لكان أن يخصف به خيرا له ومعنى الخسف به أن يخصف بالأرض التي هو عليها وهو نورها فيصيرها معها في أطباق الأرض فلو علم المار بين يدي المصلي بما عليه لاختار ذلك مع ما فيه على اتم المرور بين يدي المصلي ص **م** مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يكره أن يمر بين يدي النساء وعن يمينين **ش** كراهيته للورور بين يدي النساء وهن يملين يحفل معنيين أحدهما أن يكون يكره ذلك كما يكره المرور بين يدي المصلين من الرجال والوجه الثاني انه خص النساء بذلك لدخوله الى المسجد ونحو وجهته وهو في آخر الصفوف فكره المرور بين أيديهن إذا صلين وان كن في طريقه ص **م** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يمر بين يدي أحد ولا يدع أحدا يمر بين يديه وهو يصلي **ش** قوله كان لا يمر بين يدي أحد لما جاء في ذلك من التغليظ على من مر بين يدي المصلي وقوله ولا يدع أحدا يمر بين يديه لما ذكرناه من أمره صلى الله عليه وسلم للمصلي أن يدرك من يمر بين يديه في الصلاة فيمنع من المرور بين يدي المصلي بالمار الحديث أبي جهيم وبالمرور بين يديه الحديث أبي سعيد في الأمر له بمنعه (فرع) ومن باب المرور بين يدي المصلي مناولة الشيء بين يديه لان ذلك مما يشغل المصلي ويقطع عليه الاقبال على صلاته وانما يمنع المرور بين يديه بهذا المعنى وقدرى ابن القاسم عن مالك في المجوهة أنه كره أن يتكلم من عن يمين المصلي ومن على يساره قال وحسن أن يتأخر عنها ووجه ذلك ما ذكرناه أنه مما يشغل المصلي بما يجري بين يديه فإذا تأخر عنها فقد صار مصليا خلفهما

✽ الرخصة في المرور بين يدي المصلي ✽

ص **م** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال أقبلت راكبا على أنان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي للناس يعني فررت بين يدي بعض الصف فزلت فأرسلت الاتان ترتع ودخلت في الجيف فلم ينكر ذلك علي أحد **ش** قول مالك رحمه الله في الترجة الرخصة في المرور بين يدي المصلي الرخصة في الشرع بمعنى الإباحة للضرورة أو الحاجة وقد تستعمل في إباحة نوع من جنس ممنوع وهذه الترجة تحتل معنيين أحدهما أن تكون الالف واللام لا استقرارا جنس المصلي وتكون الرخصة تناولت بعض أحواله وهو أن يكون مأموما والثاني أن تكون الالف واللام للعهد فتكون الإباحة تناولت مصليا معهودا تقدم ذكره وهو المأمووم

(فصل) وقوله في الحديث أقبلت راكبا على أنان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام أي قاربته

✽ وحديثي عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار قال لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يخصف به خيرا له من أن يمر بين يديه ✽ وحديثي عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يكره أن يمر بين يدي النساء وهن يملين ✽ وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يمر بين يدي أحد ولا يدع أحدا يمر بين يديه وهو يصلي ✽ الرخصة في المرور بين يدي المصلي ✽

✽ حديثي يعني عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال أقبلت راكبا على أنان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي للناس يعني فررت بين يدي بعض الصف فزلت فأرسلت الاتان ترتع ودخلت في الجيف فلم ينكر ذلك علي أحد

وصفه لنفسه بذلك يفيد أن إقرار النبي صلى الله عليه وسلم على المرور بين يدي بعض الصف دليل على إباحته لأنه قد كان يعقل الأمر والنهي ويصح منه امتثالها وقد ورد الشرع بتقرير من هو دون هذا السن على الشرائع ومنعه من المحظورات وقد نزع ثمرة من الصدقة من في الحسين بن علي وقال أما علمت أنا لانا كل الصدقة

(فصل) وقوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم صلى للناس على يدي أنه يؤمهم ولذلك وصفه بأنه يصلي لهم ولو كان يصلي فلما كانت صلاتهم

(فصل) وقوله فررت بين يديه في بعض الصف يراد الصف الذي يأتمون بالنبي صلى الله عليه وسلم وكان مروره على الصف التي ذكرها من كونه على الأنان فتزل من عليها وأرسلها ولا يتخلو أن يكون أرسلها بين يدي بعض الصف أو أرسلها بحيث لا يأمن أن تمر بين يديه وكان دخوله بعد ذلك في الصف مع المصلين

(فصل) وقوله فلم ينكر ذلك على أحد دليل على جواز فعله لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على المنكر ووجه ذلك أنه لا يصح في الأغلب أن يخفى عليه مرور عبد الله بن عباس على الأنان بين يدي بعض الصف ووجه آخر وهو أن عبد الله بن عباس لم يكن ليخبر ويحجج بأنه لم ينكر عليه فعله إلا لفائدة وهي أن يكون علم بفعله فأقره عليه من يزم إقراره وانكاره ومعنى ذلك أن الإمام ستره لمن وراءه ولذلك لم ينكره المرور بين يدي المصلي المأموم وكره المرور بين يدي الإمام فابعد ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى بالناس يوضع بين يديه ما يستره عترة أو غيرها ولا يحتاج من صلى معه إلى ذلك ص م مالك أنه بلغه أن سعد بن أبي وقاص كان يمر بين يديه في بعض الصفوف والصلاة قائمة قال مالك وإنما أرى ذلك وأساءا إذا أقيمت الصلاة وبعد أن يحرم الإمام ولم يجد المرء مدخلا إلى المسجد إلا بين الصفوف م ش وهذا على نحو ما تقدم من أنه لا بأس بالمرور بين يدي بعض من ياتم بالإمام لأن الإمام ستره له يدل على ذلك أنه قال بين يدي بعض الصفوف والصفوف لا تكون إلا مع الإمام وقوله والصلاة قائمة يحتمل أن يريد بذلك أنهم في نفس الصلاة ويحتمل أن يريد به حين أقامتها وعليه يدل قول مالك أني لأرى ذلك وأساءا إذا أقيمت الصلاة وبعد أن يحرم الإمام لحمل إقامة الصلاة على أقامتها قبل الإحرام وجوز ذلك بعد الإحرام غير أنه قيد ذلك بعدم المدخل إلى المسجد إلا بين الصفوف وحديث عبد الله بن عباس يدل على جواز ذلك مع عدم الحاجة إليه لأن الظاهر أن من أتى في البراح والتسع من الأرض فتشى بين يدي بعض الصف لم يأت به لضيق وأنه أتى ذلك مختارا ويحتمل ما ذهب إليه مالك من ذلك وجهين أحدهما أنه قصد الاحتياط بأن أجاب عن لم يجد طريقا إلا بين يدي الناس ولم يجب عن وجده والوجه الثاني أن يكون سبب الإباحة هو ما ذكره الآن الحكم فليكون أوسع من الحاجة إليه إذا ثبتت الحاجة كالفطر في السفر وقد يباح ممن لا تلحقه المشقة فيه ص م مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب قال لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي م مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي م ش هذا الذي ذكره عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو الذي عليه جمهور الفقهاء وقد ذهب قوم إلى أن الصلاة يقطعها المرأة والحمار والكلب الأسود وما يدل على صحة ما ذهب إليه الجمهور ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت عند لتمونا بالكلاب والحمر ولقد رأيته مضطجعة على العمرير فيجى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيتوسط

* وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن سعد بن أبي وقاص كان يمر بين يدي بعض الصفوف الصلاة قائمة قال مالك وأنا أرى ذلك وأساءا إذا أقيمت الصلاة وبعد أن يحرم الإمام ولم يجد المرء مدخلا إلى المسجد إلا بين الصفوف م وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب قال لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي م وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي

السر بر فيصلي فأكره أن أزاحه فأنسل من قبل رجلي السر بر حتى أنسل عن خافي ودليكن من جهة المعنى أن كل ما لا يقطع صلاة المأموم فإنه لا يقطع صلاة الإمام كالطائر يطير وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقطع الصلاة المرأة والحمار والكب ودق ذلك مثل مؤخرة الرجل فان معنى القطع للصلاة في هذا الحديث شغل المصلي عما هو عليه من الاقبال عليها والبعاد عن الاشتغال عنها بدليل حديث عائشة المتقدم فنفي في حديث عائشة القطع الذي هو بمعنى افساد الصلاة والمنع من التماهى فيها ويثبت بالحديث الثاني القطع عن الاقبال عليها والاشتغال بها

﴿ ستره المصلي في السفر ﴾

ص ماله أن بلغه أن عبد الله بن عمر كان يستتر براحتله إذا صلى ﴿ ش قوله كان يستتر براحتله إذا صلى فيه مسائل أحدها أنه مستعمل للاستتار في الصلاة بمن يمر بين يديه والثانية صفة ما يقع به الاستتار والثالثة مقامه مما يستتر به فأما استعماله للاستتار فإن ذلك مندوب إليه لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ومواظبته عليه والأصل في ذلك ما رواه طلحة بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل لا يزال من يمر وراء ذلك (مسئلة) وأما صفة ما يستتر به فقد قال مالك أن قدر ذلك مثل عظم الذراع في جلة الرمح وإنما قال أنه يكفي من ارتفاعه مثل عظم الذراع للخبر الذي تقدم ذكره أن مؤخرة الرجل يصلي إليها ولا يزال من يمر وراءها وارتفاعها نحو مما قاله مالك وأما ما ذكره من جلة الرمح فلما روى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحرية فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك في السفر فنتم اتخذه الأعماء (فرع) فإذا صلى الإمام إلى الرمح فسقط فقد روى علي بن زياد عن مالك يقيه أن كان ذلك خفيفاً فإن شغله فليتركه ووجه ذلك أن يسير العمل في الصلاة معه وعنه ولذلك قال مالك فيمن قام للقضاء بعد سلام الإمام إذا كان عن يمينه أو عن يساره فيأقرب منه ستره مشى إليها وان كانت وراءه رجع إليها التفهري فإن بعدت عنه صلى في موضعه (فرع) ولا تقع السترة بالخط في مذهب مالك وجهه هو الفقهاء وأجاز ذلك بعضهم واختلفوا في صفة فقال ابن حنبل يخط عرضاً وقال مسدد يخط طولاً ووجه ذلك ما روى طلحة بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يزال من يمر وراء ذلك فوجه الدليل منه أنه صلى الله عليه وسلم قصد إلى الاخبار عن يسير ما يستتر به المصلي وهذا يقتضى أن ينص على أقله إلا ما دل الدليل عليه

(فصل) فأما استتار عبد الله بن عمر براحتله فإنه يجب أن تكون مناخلة لها على الصفة التي يؤمن معها مشياً وأما أن يستتر بالخليل والبغال والحمار فقد نهي عنه مالك من رواية ابن القاسم عنه وأخرج لذلك نبهة أرواها ووجه آخر وهو أنها في الأغلب قائمة لا يؤمن مشياً وانتقالها (مسئلة) وأما مكانه مما يستتر به فإنه يستحب أن يقرب منه وقد روى ابن القاسم عن مالك ليس من الصواب أن يصلي وبينه وبين سترته قدر صفين والدون من السترة حسن لما رواه سهل أنه كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار عمر الشاة ومن جهة المعنى أن ذنوه من السترة أقرب له من امتناع الحمار بين يديه وإذا بعد عنها لم يكن الحمار من المرور بين يديه ص ماله عن هشام بن عروة أن أباه كان يصلي في العصراء إلى غير ستره ﴿ ش ما فعله عروة رضى الله عنه من ذلك هو الصواب لأن السترة

﴿ ستره المصلي في السفر ﴾
• حدثني يحيى عن مالك
أنه بلغه أن عبد الله بن عمر
كان يستتر براحتله إذا صلى
• وحدثني عن مالك عن
هشام بن عروة أن أباه
كان يصلي في العصراء إلى
غير ستره

انما وضعت بين يدي المصلي لتستره مما يمر بين يديه فاذا كان في موضع يأمن فيه أن يمر أحد بين يديه فلامعني لها وانما يحتاج إليها حيث يخاف أن يمر أحد بين يديه وهذا هو المشهور من مذهب مالك رحمه الله وقد قال ابن حبيب من شأن المصلي أن لا يصلي الا في ستره في سفر كان أو حضر أمن أن يمر أحد بين يديه أو لم يأمن وقد تقدم ذكره

﴿ مسح الخصباء في الصلاة ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي جعفر القاري أنه قال رأيت عبد الله بن عمر إذا أهوى ليسجد مسح الخصباء لموضع جبهته مسحا خفيفا ﴾ ش مسح الخصباء في الصلاة لازالة ما عليه من التراب وهو في الجبهة ممنوع لمعنيين ﴿ أحدهما الاشتغال عن الصلاة ﴾ والثاني ترك التواضع لله عز وجل فاذا دعت الى ذلك ضرورة من تراب يؤذى أو غير ذلك فلا مسح مرة واحدة لما رواه معيقب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمسح بعني الأرض وأنت تصلي فان كنت ولا بد فواحدة تسوي بها الخصباء ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان أباه ذكر ان يقول مسح الخصباء مسحة واحدة وتركها خير من جرائم ﴾ ش قوله مسح الخصباء مسحة واحدة يقول المباح من ذلك مرة واحدة لان في الزائد على ذلك شغل عن الصلاة لما يحتاج اليه في الصلاة وأما المسحة الواحدة فانه يحتاج إليها المصلي لينيل شغله عن الصلاة بما يحصل على جبهته من التراب أو يتأذى به فيضطرب الى مسحه من جبهته فيحصل الاشتغال بجميع الجبهة والاشتغال قبل ذلك بما حصل عليها من التراب والتأذى به الى أن يمسه فلذلك أبيع له مسحه الخصباء مرة واحدة لانها أخف مما يؤول اليه تركها من الشغل كما ذكرناه (فصل) وقوله وتركها خير من جرائم يريد لمن أمكنه ذلك ولم يتأذى بما يحصل على جبهته من التراب ولا احتاج الى مسحه وفي المبسوط عن مالك من صلى على تراب يؤذيه بنثره على وجهه اذا رفع رأسه من السجدة لأبأس أن يمسه

﴿ ما جاء في تسوية الصفوف ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع ان عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف فاذا جاءه فآخبروه ان قد استوت كبر ﴾ ش امره بتسوية الصفوف يقتضى من جهة اللفظ أمرين ﴿ أحدهما أن يأمر أهل الصفوف بذلك ﴾ والثاني ان يوكل بذلك من يسوى الناس في الصفوف وهذا شبهه قوله فاذا جاءه فآخبروه ان قد استوت الصفوف فظاهره ان المأمورين بذلك كالوايعودون اليه فيعلمونه باستوائها وتسوية الصفوف مما كان يأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ويندب اليه وقد روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سو واصفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة حتى توعده عليها فقال صلى الله عليه وسلم لتسوت صفوفكم أوليخالفن الله بوجوهكم ومعنى ذلك ان تسوية الصفوف من هيئات الصلاة وهو يتصل بمقام المأمومين من الامام وقد تقدم ذكره فاذا كانوا عدا الزم فيهم اقامة الصفوف وهو تقويمها وعامها والترصص فيها وقد تقدم ذكره فاما تسويتها فهو اتمامها فيجب ان يكمل الأول فالاول فان كان نقص في المؤخر وأصل في ذلك ما روى أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تموا الصف الاول ثم الذي يليه فان كان نقص فليكن في الصف المؤخر (مسئلة) واما الترصص فيها فماروى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقيموا صفوفكم

﴿ مسح الخصباء في الصلاة ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك عن أبي جعفر القاري أنه قال رأيت عبد الله بن عمر إذا أهوى ليسجد مسح الخصباء لموضع جبهته مسحا خفيفا ﴾ وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن أباه ذكر أن يقول مسح الخصباء مسحة واحدة وتركها خير من جرائم

﴿ ما جاء في تسوية الصفوف ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك عن نافع أن عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف فاذا جاءه فآخبروه بأن قد استوت كبر ﴾

وزادوا حتى أراكم من وراء ظهري قال ابن حبيب وانصاهم للصوفى من التراص والأصل
في ذلك ما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رصوا صوفىكم وقاربوا بينها وحاذوا بالمناسك
وبالاعتناق فولدني نفسي بيده أتى لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنه الخلف
ص ~~في~~ مالك عن عمار بن سهل بن مالك عن أبيه أنه قال كنت مع عثمان بن عفان فقامت الصلاة وأنا
أكله في أن يفرض لي فلم أزل أكله وهو يسوي الحساء بنعليه حتى جاءه رجال فدكان وكلهم تسوية
الصوفى فأخبروه أن الصوفى قد استوت فقال لي استوفي الصف ثم كبر ~~في~~ ش قوله فأقيمت
الصلاة فلم أزل أكله حتى جاءه رجال فأخبروه أن الصوفى قد استوت فقال لي استوفي الصف
دليل على جواز الكلام بعد إقامة الصلاة قبل الأحرام بها وهذا قال فقهاء الأمصار غير أهل الكوفة
فإنهم قالوا إن الكلام ممنوع بعد إقامة الصلاة وقبل الأحرام لها والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك
والجمهور من جواز ذلك ما رواه أنس قال أقيمت الصلاة والنبي عليه السلام ينادي رجلا في جانب
المسجد فقام إلى الصلاة حتى قام القوم وإنما كان يكلمه في أن يفرض له اغتناما لخلوته به

(فصل) وقوله وهو يسى الحبيب بن عليه محمد أن يسى مكانه له جوداً وغيره

(فصل) وقوله حتى جاءه رجال فذكراس وكلهم بتسوية الصفوف دليل على احتيال الأئمة بتسويتها لانه يلزم الأئمة مراعاته على حسب ما قدمناه من فعل عثمان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما قال ابن حبيب وقد رأيت أمير المدينة وكل رجلا بتسوية الصفوف في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فغن وجنوه دون الصف وهو يمكنه أن يدخل فيه سار وابه بعد الصلاة الى المصن

(فصل) وقوله فأخبره أن قد استوت الصفوف كان انتظاره ليجيء الرجال ليعلموه بتسوية الصفوف وهذا مما يلزم الإمام أن يترخص بعد الإقامة يسيرا حتى يعتدل الناس في صفوفهم رواه ابن حبان عن مالك

(فصل) وقوله فقال لي استوفى الصف ثم كبر أباح له مكالمته لما كان ينتظر الاستواء في الصفوف فلما وجب الاحرام باستواء الصفوف أمره أن يدخل في الصف ليأخذ بحظه من استواء الصفوف وتوسيتها وكان ذلك لانه قدر أى مكانه في الصف غالبا وان في مواضع الناس في الصف من السعة ما يجعل أن يكون فيه معهم ثم كبر عثمان للصلاة بأثر ذلك لانه قد كمل ما كان يؤخر التكبير بسببه من استواء الصفوف

﴿وضع اليدين احدهما على الاخرى في الصلاة﴾

ص **مالك** عن **عبد الكريم بن أبي المخارق البصري** أنه قال من كلام النبوة إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ووضع **اليد بن أحمد** على الأخرى في الصلاة يضع **اليد بن علي اليسري** وتعبيل **القطر** والاستيناء بالصور **ش** قوله مما أدرك الناس من كلام النبوة يريدان مما بقي من حكمهم على لسنة الناس إذا لم تستحي فأفصل ما شئت وقد تأول الناس في ذلك تأويلين أحدهما إذا كنت ممن يستحي من القبح الذي يستحي الناس وأهل الصلاح منه فاصنع ما شئت أي ولا مانع لك وهذا وإن كان لفظه لفظ الأمر فإن معناه التوبيخ والثاني إذا كان متفعله لا يستحي منه فافعل ما شئت أنه لا رنداء أهل الدين إلا ما استحي منه ويكون قوله فافعل ما شئت على الإباحة

(فصل) وأما وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة فقد أسند عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق

وحدثني عن مالك
عن حماد بن سهيل بن مالك
عن أبيه أنه قال كنت مع
عثمان بن عفان فقامت
الصلاة وأنا أكله في أن
يفرض لي فلم أزل أكله
وهو يسوي الحساء ينعليه
حتى جاءه رجال قد كان
وكلهم بتسوية الصفوف
فأخبروه أن الصفوف قد
استوت فقال لي استوفي
الصف ثم كر

وضع اليدين احدهما
على الاخرى في الصلاة
* حدثني يحيى عن مالك
عن عبد الكريم بن ابي
المخارق البصري أنه قال
من كلام النبوة اذا لم تستحي
فاصنع ما شئت ووضع
اليدين احدهما على
الاخرى في الصلاة يضع
اليمنى على اليسرى
وتعجيل الفطر والاستيناء
بالسحور

وتعجيل الفطر والاستيناء
بالسحور

صحاح رواه وأبلى بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ثم التحف في ثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى وقد أخذت الزواة عن مالك في وضع اليمنى على اليسرى فروى أشهب عن مالك أنه قال لأبأس بذلك في النافلة والفريضة وروى مطرف وابن الماجشون عن مالك أنه استحسنه وروى العراقيون عن أصحابنا عن مالك في ذلك روايتين أحدهما الاستحسان والثانية المنع وروى ابن القاسم عن مالك لأبأس بذلك في النافلة وكبره في الفريضة وقال القاضي أبو محمد ليس هذا من باب وضع اليمنى على اليسرى وإنما هو من باب الاعتماد والذي قاله هو الصواب فإن وضع اليمنى على اليسرى إنما اختلف فيه هل هو من حيث الصلاة أم لا وليس فيه اعتماد فيفرق فيه بين النافلة والفريضة ووجه استحسان وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة الحديث المتقدم ومن جهة المعنى أن فيه ضرباً من الخضوع وهو مشروع في الصلاة ووجه الرواية الثانية أن هذا الوضع لم يضعه مالك وإنما منع الوضع على سبيل الاعتماد ومن حل منع مالك على هذا الوضع اعتل بذلك ثلاثاً لا يحق أهل الجهل بأفعال الصلاة المعتبرة في صحتها (مسئله) وفي أي موضع توضع اليدان قال ابن حبيب ليس لذلك موضع معروف وقال القاضي أبو محمد المذهب وضعهما تحت الصدر وفوق السرة وبه قال لشافعي وقال أبو حنيفة السنة وضعهما تحت السرة والدليل على ما ذهب إليه مالك أن ماتحت السرة محكوم بأنه من العورة فلم يكن محلاً لوضع اليمنى على اليسرى كالعجز وقوله وتعجيل الفطر والاستيناء بالسجود سنذكره في باب الصوم إن شاء الله ص

✽ مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه يعني ذلك ✽ ش قوله أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى يريد أن يضعها على راسه لأن يده اليمنى لا يضعها على كتف يده اليسرى وإنما يقتصر بها على المعصم والكوع من يده اليسرى ولا يعقد عليها

(فصل) وقوله لا أعلم إلا أنه يعني ذلك هكذا اتفق في كتابه بالإصلاح في رواية يحيى بن يحيى وأخرجه البخاري من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك لا أعلم إلا أنه يعني ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال إسماعيل يعني ذلك ولم يقل يعني قال ابن وضاح يريد يعني ذلك رفع ذلك ويسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم

✽ وحدثنى عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أنه قال كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه يعني ذلك

✽ القنوت في الصبح ✽
✽ حدثني يحيى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلاة

✽ القنوت في الصبح ✽

ص ✽ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلاة ✽ ش قال مالك رحمه الله في الترجمة القنوت في الصبح ولم يدخل في الباب ما فيه القنوت في الصبح على ما كان يعتقده هو من القنوت في صلاة الصبح ثم أدخل فعل عبد الله بن عمر مخالفاً لما يعتقده هو في ذلك والمراد ههنا بالقنوت الدعاء في آخر الصلاة فأنما زاد دعاء معروف في مكان من الصلاة معروف ويسمى ذلك الدعاء قنوتاً قال ابن الأنباري قنت له فأتون بمعنى مطيعين والقنوت في الكلام على أربعة أقسام القنوت الطاعة ✽ قال الله تعالى كل له قانتون يعني مطيعين والقنوت القيام روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الملوأ أفضل فقال طول القنوت معناه طول القيام قال والقنوت السكوت قال الله تعالى وقوموا لله قانتين والقنوت الأخذ في الدعاء وقال أبو عبيد ونرى قنوت الوتر سمى قنوتاً لأن الإنسان قائم في الدعاء من غير أن يقرأ ✽ قال القاضي أبو الوليد ويعمل

عندي أن يسمى قنوتاً على أربعة أوجه يسمى قنوتاً بمعنى الطاعة لله تعالى بإتباع النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى قنوتاً بمعنى الدعاء ويسمى قنوتاً باسم القيام الذي يختص به ويسمى قنوتاً بالكسوف لأن القنوت يسكت عن القراءة في محلها وقد اختلف الفقهاء في القنوت فذهب مالك والشافعي إلى أن القنوت مشروع في صلاة الصبح وأنه من فضائل الصبح وقال أبو حنيفة والثوري لا يقنط في شيء من الصلاة واليه ذهب يحيى بن يحيى الليثي من أصحابنا وأدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ما روى عن عاصم أنه قال سألت أس بن مالك عن القنوت فقال إنه كان القنوت قلت قبل الركوع أو بعده قال قبله قال فإن قلنا أخبرني عنك المثل قلت بعد الركوع فقال كذب إنما قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شأراً أراه كان يثبث قوماً يقال لهم القراءة زهاء سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين فأصيبوا دون أولئك وكان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد ففقت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو عليهم (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالقنوت عند مالك قبل الركوع أفضل واختار ابن حبيب القنوت بعد الركوع وبه قال الشافعي والدليل على ما نقله خبر أس المذكور وهو نص في موضع الخلاف ودليلنا من جهة المعنى أن القنوت قبل الركوع أولى لأنه سبب لإدراك صلاة بعض من يأتي من سبقه الإمام وإذا جعل بعد الركوع لم يكن فيه فائدة (مسئلة) وليس في القنوت دعاء موقت وليدع في القنوت بما شاء من حوائجهم ورواه على عن مالك ويختص عند مالك بصلاة الصبح زاد على بن زياد عن مالك وفي الوتر من النصف الآخر من شهر رمضان وروى عنه ابن نافع المنع منه في رمضان

عن النبي عن الصلاة
والإنسان يريد حاجته
• خذني يعني عن ماله
عن هشام بن عروة عن
أبيه أن عبد الله بن الأرقم
كان يؤتم أحبابه فحضر
الصلاة بما ذهب حاجته
ثم رجع فقال أتى سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول إذا أراد
أحدكم الغائط فليبدأ به
قبل الصلاة

﴿ انتهى عن الصلاة والاسان يريد حاجته ﴾

ص **عن** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن الازرق كان يوم أحس به فحسرت الصلاة
بوما ذهب حاجته ثم رجع فقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا أراد أحدكم
الغائط فليبدأ به قبل الصلاة **عن** ش قوله فذهب حاجته استعمال هذه اللفظة على هذه الصفة
يراد بها ما يحتاج الانسان اليه من الغائط والبول وان كان لفظ الحاجة واقعا على كل ما يحتاج اليه
الآن عرف اللغة جرى باستعمالها على هذا الوجه فيما ذكرنا يقال ذهب فلان الحاجة الاسان
أي أي الغائط

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة ليتفرغ لها ويخلو سره للاقبال عليها فإن بدأ بالصلاة فلا يخلو أن يكون يجلس من الحاجة إلى إتيان الغائط الشيء الخفيف الذي لا يشغله عن الصلاة ويعجله عنها ويجلس من ذلك ما يشغله ويعجله فإن وجد الشيء الخفيف جازت صلاته وإن وجد من ذلك ما يشغله ويعجله ففي المجموعة من رواية ابن نافع عن مالك ينصرف أما كان أو أموماً ووجه ذلك أنه مأثور بتقديم الغائط قبل الصلاة لمعنى التفرغ لها ولا يكون ذلك في مسئلتنا لا يقطع ما شرع فيه منها (مسئلة) فإن لم ينصرف وتماذى على صلاته وبه من الحقن ما يعجله ويشغله فإن عليه إعادة قال مالك وأحب إلى أن يعيد في الوقت وبعده وقال أبو حنيفة والشافعي إن فعل فبئس ما صنع ولا إعادة عليه والدليل على ما نقوله الحديث المذكور أنه أمر بتقديم قضاء الحاجة وفيه نهى عن تقديم الصلاة والنهي يقتضى فساد المعنى عنه ومن جهة المعنى إن استدعاء ملة أفعاله حدث عمل كثير في الصلاة شاغل عنها بمن استدامها فوجب أن

يكون مفسد لها كسائر الاعمال وذلك انه لا يمكنه دفعه الا باستدامة ضم شديد لوركيه وتكلف
 امسا كه بمنزلة من يعمل في الصلاة حلا تقبلا لا يستطيعه الا بشكف وعمل متتابع فانه يمنع صحة
 الصلاة وقد روى موسى بن معاوية عن ابن القاسم فيمن صلى بكيس كبير تحت ابطه يخاف أن يضعه
 في الارض أن يحتطف فلا يقدر على وضع كفيه على ركبتيه ولا في الارض يجزئه ذلك كقول مالك
 في ممسك عنان فرسه ومعنى ذلك ان ضرورة حفظ المال جوزت له ذلك كما أباحت الخائف على
 فرسه امسا كه وان منع ذلك من اتمام فرضه بوضع يده على الارض في سجوده ولو ترك وضع يده
 على الارض في سجوده من غير ضرورة لما أجزأ ذلك ولا عاد اليه أبدا وكذلك يجب أن يكون
 الحامل لكيس تحت ابطه لغير ضرورة ولا مخافة فكذلك الضام لوركيه لاجل نقل الحفن والله
 أعلم وقد قال بعض أصحابنا ان ما يجوده الانسان من ذلك على ثلاثة أضرب أحدها ان يكون خفيفا
 فهذا يصلي به ولا يقطع * والثاني أن يكون ضامباين وركيه فهذا يقطع فان تمادى صحت صلاته
 ويستحب له أن يعيد في الوقت * والثالث أن يشغله ويعجله عن استيفائها فهذا يقطع فان
 تمادى أعاد أبدا (مسئلة) وقال ابن القاسم القرقرة بمنزلة الحفن وأما الغشيان فلم يجب عنه
 قال القاضي أبو الوليد عندي لا تقطع له الصلاة والفرق بينه وبين الحفن أن الحفن يقدر على ازالته
 وأما الغشيان فرض من الامراض لا يقدر على ازالته فلا معنى لقطع الصلاة من أجله ص * مالك
 عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال لا يصلين أحدكم وهو ضام بين وركيه * ش قوله لا يصلين أحدكم
 وهو ضام بين وركيه نهى عن الصلاة في حال الحفن الذي يبلغ بالمصلي أن يضم وركيه من شدة حفته
 لان في ذلك ما يشغله عن الصلاة ولا يمكنه من استيفائها وليبدأ أولا بقضاء حاجته ثم يستقبل صلاته
 وقد روى ابن نافع عن مالك أنه من أصابه ذلك في صلاته خرج واضعا يده على أنفه كالراصف ومعنى
 ذلك أنه قد يصحله خجله من الخروج على ذلك من التماذي على صلاته فاذا خرج عن صفة الراصف
 سهل عليه ذلك وبادر الى الخروج

﴿ انتظار الصلاة والمشى اليها ﴾

ض * مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الملائكة
 تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم اغفر له قال مالك لا أرى
 قوله ما لم يحدث الا الحدث الذي ينقض الوضوء * ش قوله صلى الله عليه وسلم الملائكة تصلي
 على أحدكم يريد تدميره وقد تقدم قولنا ان الصلاة تكون بمعنى الدعاء وقوله مادام في مصلاه الذي
 صلى فيه يعني موضع صلاته ويحتمل ذلك وجهين أحدهما أنها تدميره مادام في مصلاه قبل أن يصلي
 فيه منتظرا للصلاة حتى يصلي فيه إلا ان يحدث قبل صلاته فيجب عليه القيام للوضوء فلا يصلي عليه
 حينئذ جلوسه والوجه الثاني أن الملائكة تصلي عليه مادام في مكانه الذي صلى فيه جالسا بعد صلاته
 فيها لان جلوسه فيه يكون لاحد وجهين اما للذكر بعد الصلاة واما لانتظار صلاة أخرى وهذا
 يعود الى الوجه الاول

(فصل) وقوله اللهم اغفر له اللهم اغفر له معنى الصلاة التي أضافها الى الملائكة وقول مالك ان
 معنى الحدث ما ينقض الوضوء وقد روى عن أبي هريرة مثل ذلك وقال الحدث نساء أو ضراط ص
 * مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال

• وحدثنى عن •
 زيد بن أسلم أن عمر بن
 الخطاب قال لا يصلين أحدكم
 وهو ضام بين وركيه
 • انتظار الصلاة والمشى
 اليها •

• وحدثنى يحيى عن مالك
 عن أبي الزناد عن الاعرج
 عن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 الملائكة تصلي على أحدكم
 مادام في مصلاه الذي صلى
 فيه ما لم يحدث اللهم اغفر له
 اللهم ارحمه قال مالك لا أرى
 قوله ما لم يحدث الا
 الحدث الذي ينقض
 الوضوء • وحدثنى عن
 مالك عن أبي الزناد عن
 الاعرج عن أبي هريرة
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا يزال

أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تجبسه لا يمنع أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة **ش** قوله صلى الله عليه وسلم لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تجبسه يريد أن حكمه حكم من هو في صلاة في كثرة ثوابه إذا نوى بمقامه في موضعه انتظار الصلاة لا يكون لمقامه واستناعه من الانقلاب إلى أهله معنى غير انتظار الصلاة في المسجد وقد يكون انتظار الصلاة لعينين أحدهما أن ينتظر وقتها والثاني أن ينتظر أقامتها في الجماعة وفي الميسر مثل مالك عن رجل صلى في غير جماعة ثم قدم بموضعه ينتظر صلاة أخرى أراه في صلاة بمنزلة من كان في المسجد كما جاء في الحديث قال نعم إن شاء الله أرجو أن يكون ذلك **ص** مالك عن سمى مولى أبي بكر أن مولاة أبي بكر بن عبد الرحمن كان يقول من غدا أروح إلى المسجد لا ير بدغيره ليتعلم خيرا أولي علمه ثم رجع إلى بيته كان كالمجاهد في سبيل الله رجوع غائما **ش** قول أبي بكر بن عبد الرحمن من غدا أروح إلى المسجد لا ير بدغيره يريد أن يكون فسادا إلى المسجد خاصة لا يقصد غيره في المسجد وقوله ليتعلم خيرا أولي علمه يبين معنى قصده إلى المسجد واخر يشق على جميع أنواع الصلاة وغيرها وأدخل مالك هذا الحديث في المشي إلى الصلاة وليس فيه ذكر الصلاة إلا أن الصلاة من جهة الخير فمن أتى المسجد ليتعلم أحكام الصلاة فهو من مشى إلى الصلاة ثم قال إذا رجع إلى بيته كان كالمجاهد في سبيل الله رجوع غائما ولم يذكر هل تعلم خيرا أو علمه وإنما ذكر قصده إلى ذلك ويحتمل أن يريد أنه بقصده قد حصل له الأجر فأمر إذا رجع بما فضل الله به عليه من الأجر كالمجاهد في سبيل الله الذي يرجع بالغنمة ويحتمل أن يكون قد شبع ما حصل له من الأجر بالغنمة التي حصلت للمجاهد ويحتمل أن يريد أن ما رجع به من الأجر كاجر المجاهد وغنيته ما يعلمه والله أعلم **ص** مالك عن نعيم بن عبد الله المجر أنه سمع أبا هريرة يقول إذا صلى أحدكم ثم جلس في صلاة لم يزل الملائكة تصلي عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه فان قام من صلاة فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتى يصلي **ش** قول أبي هريرة إذا صلى أحدكم ثم جلس في صلاة لم يزل الملائكة تصلي عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه فان قام من صلاة فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتى يصلي **ش** قول أبي هريرة إذا صلى أحدكم ثم جلس في صلاة لم يزل الملائكة تصلي عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه على نحو ما روى عنه أبو الزناد مسندا (فصل) وقوله فان قام من صلاة فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتى يصلي على نحو ما رواه أبو الزناد عنه مسندا أن من كانت الصلاة تجبسه فهو في صلاة غير أنه بين في هذا الحديث أن انتظار الصلاة وإن كان في غير مجلس صلاته الأولى بمنزلة الصلاة وإن جلس في صلاة بعد صلاته مما يقتضي صلاة الملائكة عليه ولعله أن جلس في صلاة ينتظر الصلاة يجمع له الأمران **ص** مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أخبركم بما يحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات أسباغ الوضوء عند المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلكم الرباط فذلكم الرباط

أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تجبسه لا يمنع أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة **وحدثني** عن مالك عن سمى مولى أبي بكر أن مولاة أبي بكر بن عبد الرحمن كان يقول من غدا أروح إلى المسجد لا ير بدغيره ليتعلم خيرا أولي علمه ثم رجع إلى بيته كان كالمجاهد في سبيل الله رجوع غائما **وحدثني** عن مالك عن نعيم بن عبد الله المجر أنه سمع أبا هريرة يقول إذا صلى أحدكم ثم جلس في صلاة لم يزل الملائكة تصلي عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه فان قام من صلاة فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتى يصلي **وحدثني** عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أخبركم بما يحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات أسباغ الوضوء عند المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلكم الرباط فذلكم الرباط

(فصل) وقوله وكثرة الخطا الى المساجد وهو يكون بعد الدار عن المسجد ويكون بكثرة التكرار عليه وأما انتظار الصلاة بعد الصلاة فقد تقدم ذكره وهو أن يصلي في جماعة ثم يجلس في صلاة ينتظر الصلاة التي تليها وهذا يكون في صلاتين أن يصلي الظهر فينتظر بعدها العصر أو يصلي المغرب فينتظر بعدها العشاء وأما انتظار الصباح بعد العشاء الآخرة فلم يكن من عمل الناس ولانه وقت يتكر فيه الحدث وكذلك انتظار الظهر بعد الصبح وأما انتظار المغرب بعد العصر فلا ذكر الآن فيه نما وحكمه عندي حكم انتظار الصبح بعد العشاء وحكم انتظار الظهر بعد الصبح كالذي ينتظر صلاة ليس بينها وبين التي صلى اشتراك في وقت والذي يتقرر في نفسه أي قدر أيت رواية فيه عن مالك من طريق ابن وهب ولا أذكر موضع الآن

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فذلكم الرباط يعني أنه من الرباط المرغب فيه لانه قدر بط نفسه على هذا العمل وحسن نفسه عليه وباحتمل قوله صلى الله عليه وسلم فذلكم الرباط التفضيل لهذا الرباط على غيره من الرباط في الثبوت ولذلك قال صلى الله عليه وسلم فذلكم الرباط يريد أنه أفضل أنواعه ولذلك يقول القائل جهاد النفس هو الجهاد يريد أنه أفضل وباحتمل أن يريد به أنه الرباط الممكن التيسر وقد قال الشيخ أبو اسحق الشيرازي إن ذلك من ألفاظ الحصر وانما تكرر قوله فذلكم الرباط على معنى التعظيم لشأنه وباحتمل أن يكون كره ذلك على عادته صلى الله عليه وسلم في تكرر كلامه ثلاثا إلا أنه لا يتصلو في ذلك من فائدة التعظيم والافهام أو غيرها ص **✽** مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب قال يقال لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء إلا أحدير يد الرجوع اليه الانفاق **✽** ش قوله لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء اخبار عن تعلق منع الخروج من المسجد بالنداء لما روى ولان النداء دعاء الى صلاة الجماعة واستجلاب للمسلمين إليها فمن خرج في ذلك الوقت من المسجد فظاهره قصر خلافهم وتفرق جماعتهم وهذا ممنوع منه بالاجماع

(فصل) وقوله إلا أحدير يد الرجوع اليه استثناء لمن نزلت به ضرورة من حدث أو غيره فخرج ليزيل الضرورة ويرجع فيدرك الصلاة مع الجماعة فان ذلك مباح فان كانت الضرورة ظاهرة كالزحى ونحوه ففي ذلك بيان لحاجته وازالة البس في أمره وممانع من سوء الظن به وان كانت ضرورة باطنة فيظهر أمره يقوم به عذره من قبضه على أنفه كهيئة الراعف

(فصل) وقوله الانفاق يريد أن ذلك من أفعال المنافقين وقوله لا يريد الرجوع اليه والارادة من أفعال النفس فلا يمكن النظر إليها (مسئلة) وهذا فحين لم يصل تلك الصلاة فأما من صلاها فلا يتصلو أن يكون صلاها في جماعة فيخرج من المسجد عند النداء والاقامة وأما ان كان صلاها فذا فقد قال ابن الماجشون له أن يخرج من المسجد ما لم تقم عليه الصلاة فاذا أقيمت عليه لم يمه أن يعيدها في الجماعة ص **✽** مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل أحدكم المسجد فلايركع ركعتين قبل أن يجلس **✽** ش قوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فلايركع ركعتين لفظه لفظ الامر وهذا محمول على الندب بدليل أنه لا يجب من الصلوات غير الخس ومعنى ذلك والله أعلم ان هذه المساجد انما بنيت للصلاة وانما تقصد للصلاة فيستحب أن يكون أول ما يبدأ به فيها من الاعمال الصلاة ليا من بذلك فوات ما فصله يحدث أو غيره وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قد علمنا أن المنتظر للصلاة في صلاة وأن القاعد في المسجد بعد الصلاة تصلي عليه الملائكة فيستحب له أن يصلي ثم يجلس فيحصل له أحد

✽ وحدثني عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب قال يقال لا يخرج من المسجد أحد بعد النداء إلا أحدير يد الرجوع اليه الانفاق **✽** وحدثني عن مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل أحدكم المسجد فلايركع ركعتين قبل أن يجلس

الامر بن أو يكون منتظرا للصلاة فيه صلاته (مسئلة) اذا ثبت ذلك فادخل المسجد لا يتخلوا أن يكون بدخله للصلاة أو لغبر صلاة فان دخله لصلاة فانه يستحب له أن يركع ركعتين قبل أن يجلس وقال فحين أتى المصلي في صلاة العيد يجلس ولا يركع واختلف قوله فحين أتى الجامع لصلاة العيد فروى عنه ابن القاسم يركع قبل أن يجلس وروى عنه أشهب وابن وهب لا يركع ويحتمل ذلك معنيين أحدهما أن يكون المنع من الصلاة قبل العيد لاجل المسكان ويحتمل أن يكون لاجل الصلاة فان قلنا انه لاجل المسكان فان الصلاة في الجامع لمن أتى العيد غير ممنوعة ووجه ذلك أنه صلى متخذ لصلاة من لها البر وز فلم يسر الركوع لمن دخله كصلى الجنازة وان قلنا ان المنع لاجل الصلاة فلانها صلاة قد خفيها التغير ومن لها البر وز فلم يشرع لمن جاء الركوع قبلها كصلاة الجنازة فعلى هذا التعليل لا يركع من أتى المسجد للعبادة ولا يمنع من أن يركع في المصلي من خرج الى الاستسقاء وكذلك قال مالك يركع في المصلي من جاءه قبل الامام وبعده (مسئلة) اذا ثبت ما ذكرناه فهذا حكم من دخل المسجد للصلاة فأراد أن يجلس قبل الصلاة فأما من أراد أن يصلي فرضه فانه ان كان في سعة من وقتله أن يصلي فرضه وله أن يركع قبله وان كان في ضيق من وقت فرضه لم يمتد به والله أعلم (فرع) وهذا ان كان في وقت نافله على الاطلاق وان كان في وقت نافلة على الضرورة كما بين طلوع الفجر الى صلاة الصبح فقد اختلف قول مالك فيه فمرة قاله أن يركع رواه عنه أشهب وروى عنه ابن القاسم لا يركع ووجه قولنا انه يركع أن هذا وقت يؤتى فيه بالنوافل على وجه ما فاستحب أن يؤتى فيه من النوافل بما له سبب كسجود التلاوة ووجه القول الثاني ان هذا وقت منع فيه من النوافل فوجب أن يمنع فيه من ركعتي تحية المسجد كما بعد العصر (مسئلة) فان دخل المسجد بغبر صلاة فلا يتخلوا أن يريد الجلوس أو الجواز فان أراد الجلوس فلا يجلس حتى يركع ركعتين على ما ورد في حديث أبي قتادة من قوله عليه السلام فليركع ركعتين قبل أن يجلس وان أراد الجواز فقد قال مالك ليس عليه أن يركع وروى عن زيد بن ثابت أنه قال يركع لدخوله المسجد ووجه ما قاله مالك ان الامر انما توجه لمن أراد الجلوس ولذلك قال صلى الله عليه وسلم فليركع ركعتين قبل أن يجلس ولا يقال ذلك لمن لا يريد الجلوس وأما المار فلي توجه اليه الأمر والأصل عدمه (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان الدخول للمسجد يستحب له أن يقرأ في كل ركعة من ركعتي المسجد بأمر القرآن وسورة فاذا قرأ بأمر القرآن فقط أجزأه (فرع) وهذا في مساجد الآفاق فأما المسجد الحرام فقد قال مالك في العتبية يبدأ بالطواف قبل الركوع ووجه ذلك أن الطواف صلاة وهو مختص بهذا المسجد فلذلك ابتداء به قبل الصلاة التي لا تختص به بل يشاركه فيها سائر المساجد على أن الطواف لا بد بعده من ركعتين فيجتمع له الأمران وأما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال مالك في العتبية يبدأ بالصلاة قبل السلام على النبي صلى الله عليه وسلم قال وكل ذلك واسع قال ابن القاسم يبدأ بالركوع أحب الى ص **ع** مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سدة بن عبد الرحمن أنه قال لم أر صاحبك اذا دخل المسجد يجلس قبل أن يركع قال أبو النضر يعني بذلك عمر بن عبيد الله ويعيب ذلك عليه أن يجلس اذا دخل المسجد قبل أن يركع قال يعجب قال مالك وذلك حسن وليس بواجب **ع** ش أنكر أبو سدة عن عمر بن عبيد الله تركه السنت مع كونه من أعلام الناس وأمرافهم فأما أن يكون علم بالسنة في ذلك فنزكه فاعاب ذلك عليه أو يكون لم يعلم بها فاعاب عليه به مثل هذا مع شهرته وتكرار العمل به ولا يصح أن يعرف ذلك أبو سدة الا بتكرره من عمر بن عبيد الله مراراً

* وحديثي عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سدة بن عبد الرحمن أنه قال له ألم أر صاحبك اذا دخل المسجد يجلس قبل أن يركع قال أبو النضر يعني بذلك عمر بن عبيد الله ويعيب ذلك عليه أن يجلس اذا دخل المسجد قبل أن يركع قال يعجب قال مالك وذلك حسن وليس بواجب

ولا يجوز أن يكون له في جميعها مانع من حدث أو قيامه إلى الصلاة بعد جلوسه دون تجديد طهارة
(فصل) وقول مالك وذلك حسن وليس بواجب يريد أن الركوع حين دخول المسجد ليس
بواجب وعلى ذلك فقهاء الأئمة وذهب داود إلى وجوب ذلك والدليل على صحة ما ذهب إليه
الجمهور قوله عليه السلام الذي سأله عما يجب عليه من الصلوات فقال الصلوات الخمس فقال هل على
غيرهن فقل لا إلا أن تطلوع

﴿ وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود ﴾

﴿ وضع اليدين على ما
يوضع عليه الوجه
في السجود ﴾
* حدثني يحيى عن مالك
عن نافع أن عبد الله بن عمر
كان إذا سجد وضع كفيه
على الذي يضع عليه وجهه
قال نافع ولقد رأيت في يوم
شديد البرد وأنه ليخرج
كفيه من تحت برنس
له حتى يضعهما على الحصاة
* وحدثني عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
كان يقول من وضع
وجهه بالأرض فليضع
كفيه على الذي يضع عليه
وجهه ثم إذا رفع فليرفعهما
فإن اليدين تسجدان كما
يسجد الوجه

ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سجد وضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال
نافع ولقد رأيت في يوم شديد البرد وأنه ليخرج كفيه من تحت برنس له حتى يضعهما على الحصاة
ش قوله إذا سجد وضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه هو السنة والذي يجب أن يعمل به لأن اليدين
ما ترفع وتوضع في السجود كالوجه وبخلاف سائر الأجزاء فزعم أن يكون حكمهما حكم الوجه فيما
يوضعان عليه وإن كان عليه الأصابع يعني غشاء متصلاً للأصابع من الجلد فلا يصل بها رءوس الأصابع
القاسم عن مالك ومعنى ذلك أن الأصابع من اليد فزعم أن يباشر بها ما يسجد عليه (مسألة)
فإن لم يباشر يديه الأرض في السجود وكانت الأصابع في يديه أجزاء من أصابعه وأما الجبهة والأنف
فهما كالعضو الواحد والأنف عند ابن القاسم تبع للجبهة فإن سجد على الجبهة دون الأنف أجزأه
وإن سجد على الأنف دون الجبهة لم يجزه وقال ابن حبيب هما سواء ومن لم يسجد عليهما لم يجزه
ووجه رواية ابن القاسم أن الأنف ليس مع الجبهة عظماً واحداً وإنما هو مضاف إلى الوجه ولذلك لم
تكن فيه موصفة وإنما يدخل مع الوجه على معنى التبع ووجه قول ابن حبيب ما روى عنه صلى الله
عليه وسلم أنه قال أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا كف الشعر ولا الثياب الجبهة والأنف واليدان
والركبتان والقدمان (مسألة) ويستحب أن يباشر بجمته الأرض في السجود لما ذكرناه
فإن سجد على العمامة أجزأه في رواية ابن القاسم عن مالك وروى ابن حبيب عن مالك أن كانت
العمامة طاقاً وطاقين أجزأه وإن كانت كثيفة استحب له أن يعيد في الوقت واستحب للمؤمن أن
يحسر العمامة عن وجهه إذا أومأ للسجود ليكون على هيئة السجود (مسألة) وأما الركبتان
والقدمان فليس من سنتهما مباشرة الأرض بهما في السجود لانهما لا يرفعان ويوضعان في
السجود ولا نهما مستورتان في الغالب وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمرت أن
أسجد على سبعة أعظم ولا كف الشعر ولا الثياب

(فصل) وقوله ولقد رأيت في يوم شديد البرد وأنه ليخرج كفيه من تحت برنس له حتى يضعهما
على الحصاة أخبار عن تشده رضى الله عنه وأخذ به الأئمة بالفضل على شدة البرد ولو توفى البرد بفضل
ثوبه لأجزأه وقدرى عن أنس بن مالك قال كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فإذا
لم يستطع أحداً أن يمكن وجهه من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه ص * مالك عن نافع أن
عبد الله بن عمر كان يقول من وضع وجهه بالأرض فليضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه ثم إذا رفع
فليرفعهما فإن اليدين يسجدان كما يسجد الوجه * ش قوله إذا وضع وجهه بالأرض فليضع يديه
وإذا رفع فليرفعهما إن حكم اليدين في السجود في الوضع والرفع حكم الوجه ولا يشاركهما في الوضع
والرفع سائر الأعضاء فإن كانت جبهة أو يدهما بالأرض لمعنى من المعاني لم يجزه سجوده إلا بعد

الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصالح بينهم وحانت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر الصديق فقال أنصلي للناس فأقيم قال نعم فصلى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفي الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما أكثرت الناس من التصفيق التفت أبو بكر فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر حتى استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ثم انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتك فقال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي رأيكم أكثرتم من التصفيق من نابهني في صلاته فليسبح فاته إذا سبح التفت إليه وانما تصفيق للنساء

ص **ع** مالك عن أبي حازم سبعة بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر الصديق فقال أتصلي بالناس فأقيم قال نعم فصلى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتمخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما كثر الناس من التصفيق التفت أبو بكر فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمكت مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأنف حتى استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ثم انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذا أمرتكم فقال أبو بكر ما كان لابن أبي جحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لي رأيتمكم أكثرتم من التصفيق من نابه شيء في صلاته فليسبح فإنه إذا سجد التفت إليه وإنما التصفيق للنساء **ع** ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم دليل على جواز إصلاح الامام والحكم بين الناس وفي ذلك أيضا أن الامام أو الحكم قد يذهب بنفسه فيما احتاج إلى مشاهدته من القضايا والأحكام

(فصل) وقوله وحانت الصلاة وجاء المؤذن يريد بلالا وذلك يدل على ان عجنه الى أبي بكر انما كان في سعة من وقتها وفي هذا دليل على فضل الصلاة في أول الوقت ولذلك أمروا التعميل بالصلاة خلفاً إلى بكر رضى الله عنه مع ظنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في بني عمرو بن عوف

(فصل) وقوله أصلي بالناس فأقيم قال نعم بيان ان الامة متصلة بالصلاة ولذلك استفهمه هل يصلي ليكون يقيم ان أجابه الى الصلاة أو يترك الامة ان لم يجبه ولم يرجع الى ذلك في الاذان لانه ليس بمتصل بالصلاة ولذلك روى جابر بن سمرة كان بلال يؤذن اذا حضرت الشمس فلا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فاذا خرج أقام الصلاة حين يراه

(فصل) وقوله فصل أبو بكر يريد أنه شرع في الصلاة ودخل فيها أمر الإمامة وما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء فقلص حتى وقف في الصف دليل على أنه جاوز الصفوف حتى وقف في الصف الذي يلي الإمام لأنه لو لم يشق من الصفوف ما قبله لم يقل فتخلص حتى وقف في الصف لأنه لم يمر إلا بما يوصف أنه تخلص منه والالف واللام في الصف للعهد يريد الصف الأفضل وهذا أصل فحين دخل المسجد فوجد الناس يصلون فرأى فرجة في الصف المتقدم أنه يشق الصفوف إليها روى بن القاسم عن مالك الألباس أن يخرق صفاً إلى فرجة براها بصف آخر وقال ابن نافع في المجموعة إذا رأى فرجة بينه وبينها صفان فإن كانت وجهه فلينهض إليها قال ابن حبيب وإن كانت عن يمينه أو يساره وليدعها

(فصل) وقوله فصفق الناس وجه ذلك أنهم لما كانوا ممنوعين من الكلام ورأوا ما استعظموه كبر في أنفسهم من تقديم أبي بكر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة أرادوا إعلانه فقاموا لذلك بالتصفيق

(فصل) وقوله وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته يريد أنه كان مقبلاً عليها مشغولاً بها لا يلتفت عن يمينه ولا عن شماله وهذا يدل على أن من سنة الصلاة أن يكون بصره في قبلته ولا يلتفت يمينا ولا شمالاً لأن أبا بكر فعل ذلك وداوم عليه حتى وصف به وعرف من حاله وقد روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفات الرجل في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة أحدكم وإنما يلزم أن يكون بعده في قبلته حيث وجهه وقال ابن القاسم بأغنى أنه يضع بصره أمام قبلته وأنكر ما لك أن ينكسر رأسه ولا يتكسر روع رأسه ولا خفضه ولكن حالته التي يكون عليها إذا استرسل وترك الاشتغال

(فصل) وقوله فمما أكثر الناس من التصفيق يريد صفق منهم العدد الكثير ولم يرد أنه أكثر كل واحد منهم التصفيق فالتفت أبو بكر لينظر ما أوجب كثرة تصفيقهم وهذا يدل على أن الالتفات في الصلاة لا يبطلها لأنه فعل ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليه ولا خلاف في ذلك وفي المدة من التفت في صلاته لم يقطعها قال ابن القاسم وكذلك من التفت بجميع جسده ومعنى ذلك أنه وإن تعلق به حكم المنع والكرهية لمن فعل ذلك لغبر سبب فانه لا يقطع الصلاة وأما النظر يمينا وشمالاً فليس ذلك بمنوع لما روى عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلحظ يمينا وشمالاً ولا يلوي عنقه

(فصل) وقوله فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعم أن التصفيق كان من أجله ولعله أشار إلى أن يتأخر إلى الصف أو أخذ في ذلك وأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمكث مكانك وفي ذلك دليل أن الإشارة في الصلاة للعذر والحاجة إلى ذلك لا تبطلها ولا تنقصها لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ومنه رد السلام بالإشارة باليد والراس لأنهما ما جرت العادة بالإشارة بهما قال ابن الماجشون ولا بأس بالمصافحة في الصلاة والإشارة برد السلام في المكتوبة وغيرها وروى عبد الملك بن الحسن عن ابن وهب ولا بأس أن يشير في الصلاة بنعم أو لا قال ابن الماجشون وأما أن يشير اليمنى المشي ويعطيه أياه فلا أحب ذلك لأنه يخطئ موضعه فتد عليه الإشارة حتى يفهم وذلك شغل عن الصلاة

(فصل) وأما إشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر أن يكثف فكأنه يحفل معنيين أحدهما أن يثبت مكانه أماما والثاني أن يثبت مكانه أمام بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم والاول أظهر وقد روى مفسر من حديث قتبية يابا بكر ممنعه أن تصي بالناس حين أشرت اليك ورفع أبي بكر يديه في الصلاة للدعاء دليل على جواز ذلك في الصلاة وقد روى عن مالك جواز رفع اليدين في موضع الدعاء

(فصل) وقوله فحمد الله أبو بكر على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك بحفل أن يكون حمده على أن لم يكن أخطأ في تقدمه بالناس في موضع لا يأمن فيه ورود النبي صلى الله عليه وسلم ويحفل أن يكون حمد الله تعالى على ما فضله به وأهله له النبي صلى الله عليه وسلم من تقدمه بين يديه وصلاته به وقد روى موسى بن معاوية عن ابن القاسم فيمن أخبر في الصلاة بما يسره فحمد الله تعالى أو عصية فاسترجع أو أخبر بشئ فقال الحمد لله على كل حال والذي بنعمته تتم الصالحات لا يعجبني وصلاته بجزئة قال أشهب إلا أن يريد بذلك قطع الصلاة

(فصل) وقوله فاستأخر أبو بكر حتى استوى في الصف دخولا في جملة الصعابة المؤمنين وخروجا

للنبي صلى الله عليه وسلم عن رتبة المأموم فأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني إلى موضع الإمامة وفي ذلك مستلطان * أحذاهما تأخراً أبي بكر رضي الله عنه * والثانية تقدم النبي صلى الله عليه وسلم فأما تأخر الإمام لم يعذر فانه غير جائز لانه قد لزمت تمام صلاته ولزم الناس الاتهام به فلا يجوز له ابطال ما دخل فيه والتزمه ولا ابطال صلاة من قد اتهم به (فرع) وهل يبطل ذلك صلاته وصلاة من خلفه أم لا قال ابن القاسم في امام أحدث فاستخلف ثم أتى فأخّر المستخلف وأتم الصلاة ان ذلك ماض واستدل بفعل أبي بكر حين تأخر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم وذلك يدل على انه يرى أن هذا الفعل لا يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم وقال يحيى بن عمر ذلك مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم وذلك يفيد ان مثل هذا لا يصح من غيره * قال القاضي أبو الوليد وهو لا يظهر عندي لان أبا بكر قال للنبي صلى الله عليه وسلم حين سأله عن المانع له من أن يثبت مكانه إذا أمره بذلك ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأظهر بذلك العلة التي لها تأخر وهذا حكم يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو قال ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي من هو أفضل منه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم لجاز اليوم أن يتأخر لإمام يرى أنه أفضل منه (مسألة) وأما تأخر الإمام لمعذر فلا خلاف في جواز ذلك والاعذار على وجوه * منها ما يوجب للإمام كونه مأموماً وذلك إذا عجز عن شيء من فروض الصلاة فانه يتأخر ويقدم رجلاً من القوم يتم بهم الصلاة ويأتم هو به * والثاني أن يحدث به ما يمنع صحة الصلاة كالحديث وما يمنع الصلاة فانه يقدم أحد المصلين يتم بهم الصلاة وينصرف هو لانه ما منعه تمام الصلاة وفي الاستخلاف أربعة أبواب * الأول في حكم الاستخلاف والمستخلف * والباب الثاني في عمل المستخلف فيما بقي عليه من صلاة الإمام * والباب الثالث في عمل من استخلف للصلاة بهم * والباب الرابع في عملهم بعد تمام صلاة الإمام

﴿ الباب الأول في حكم الاستخلاف والمستخلف ﴾

من حكم الإمام إذا طرأ عليه ما منعه التماضي في الصلاة أن يستخلف من يتم بالقوم الصلاة فان لم يستخلف تقدم أحدهم فصلي بهم بقية صلاة الإمام قاله ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك انها صلاة جماعة تؤدي فكان من حكمها أن تستوعب الإمامة جميعها كما لو كان الإمام باقياً على إمامته (مسألة) ولوقدم المحدث رجلاً لم يتقدم حتى تقدم غيره فصلي بهم فقد روى ابن سحنون عن أبيه تجزئهم صلاتهم ووجه ذلك ان المستخلف لا يكون إماماً إلا بعد أخذه في الإمامة وأخذ الناس في الاقتداء به ولما عدم ذلك في المستخلف لم يكن إماماً ولو وجد ذلك في الذي تقدم صرح إمامهم به وقد قال ابن القاسم في المدونة لم أسمع من مالك أن المستخلف يكون إماماً قبل أن يبلغ موضع الإمام (مسألة) ولا يجوز أن يستخلف إلا من أحرم ولو استخلف من لم يحرم فأحرم بعد ما تقدم بطلت صلاة من اتهم به بمنزلة قوم أحرموا قبل إمامهم قاله ابن القاسم (مسألة) وإذا أحدث بعد الركوع وقبل السجود فلا يستخلف من لم يدرك معه تلك الركعة رواه عيسى عن ابن القاسم في العتبية قال فان استخلف فليقدم هذا من أدركها وتأخر ووجه ذلك انه لا يعتد بذلك السجود والإمام لا يأتي من الصلاة بما لا يعتد به وإنما يفعل ذلك المأموم على وجه التبع للإمام وهذا لما استخلف قد صار إماماً فلا يستغل عن الصلاة بما لا يعتد به (مسألة) ولا يجوز أن يستخلف جنبا ولا سكراناً ولا مجنوناً قاله ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك ان المستخلف إمام فيجب أن يكون

بصفة من يصح امامته قال ابن القاسم فان استخلف أحد من ذكرنا فأنه نوابه بطلت صلاتهم اذا كان الجنب ذا كراة الجنازة وحكمهم أن يقدّموا غيره كالمولم يستخلف الامام أحدا (مسئلة) ولو لم يستخلف الامام أحدا وقدمت طائفة رجلا صلاته وقدمت طائفة رجلا صلاته في غير الجمعة أجزأتهم صلاتهم قاله سحنون في العتية قال أشهب وقد أساءت الطائفة الثانية بمنزلة جماعة وجدوا في المسجد جماعة يصلون بامام فقدموا رجلا منهم وصلوا بصلاته وهذا مبني على أن المستخلف أو من تقدمه انما يلزم امامته من شرع في الاتمام به دون من لم يشرع في ذلك ولو قدموا رجلا منهم الا واحدا منهم صلى فذا فقد أساء وتجزئه صلاته بمنزلة رجل وجد جماعة صلى بامام فصلي فذا (مسئلة) ولو لم يقدم الامام أحدا فاصلا فذا فقد قال ابن القاسم في المدونة لا يعجبني ذلك فان فعلوا أجزأتهم وروى ابن المواز عن ابن عبد الحكم من ابتداء صلاة مع امام فأنها واحدة فليعد وجه قول ابن القاسم ان عنده صلاة تصح من الفذ والامام الاول قد زال حكمه بما أحدث فصح ان تتم هذه الصلاة على حكم الفذ كالموسبقه الامام بركعة وكذلك لو لم يكن مع الامام الذي أحدث غير مأنوم واحد لكان يقضى فذا ووجه قول ابن عبد الحكم انه لما لم يحكم الامامة بالدخول مع الامام بطلت صلاته بالانفراد عن الامام الذي لم يتم صلاته كالموفارق الامام مع بقائه على حكم الامامة (فرع) فاذا قلنا بقول ابن القاسم فقد قال ان ذلك في غير الجمعة وأما الجمعة فلا يصح ذلك فيها لانها لا تكون الا بامام يريد أن يؤتم في جميعها أداء وأما القضاء فانه يصح من الفذ من أدرك ركعة من صلاة الامام فانه يقضى ما فات به سلام الامام وقد اختلف أصحابنا في الامام تنفص عنه الجماعة في صلاة الجمعة بعد ركعة فقال أشهب يصلي ركعة وتجزئه جعته قال ابن سحنون وهو القياس وقال سحنون لا يجزئه ذلك ولا تكون له الجمعة فاذا قلنا بقول سحنون فهو موافق لما قدمناه من مسئلتنا واذا قلنا بقول أشهب تصح جعته فالظاهر في مسئلتنا الجواز والانفراق بين انفراد الامام والفذ في الجمعة (مسئلة) ويستحب للامام أن يستخلف من الصف الذي يليه رواه علي بن زياد عن مالك في المجموعة ووجه ذلك انه أقرب اليه وأقل لعمل المستخلف في التقدم الى موضع الامام ولذلك شرع أن يلي الامام أهل الفقه والعلم ليستخلف منهم ان احتاج وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليلني منكم ذوو الاحلام والنهي (مسئلة) والافضل أن يستخلف بالاشارة ويضع يده على أنفه في خروجه يرى ان ما أصابه رعا في لم يفعل وتكلم لم يفسد عليهم شيأ على ما تقدم فان أحدث را كما فقد روى عيسى عن ابن القاسم في العتية يرفع رأسه ويستخلف من رفع بهم وقال يحيى بن عمر يرفع رأسه بغير تكبير فيستخلف من رفع بهم وقبل يستخلف قبل أن يرفع رأسه لثلاثا يرفعوا يرفعوه ووجه ذلك انه لما أحدث بخرج عن الامامة فيستخلف من رفع بهم لان الرفع بالركوع عمل من أعمال الصلاة المتعلقة بالامام وكان له أن يرفع رأسه قبل الاستخلاف لان ذلك أمكن له في تناول الاستخلاف بالاشارة والنظر ان من يستخلفه ويترك التكبير لانه قد خرج عن الصلاة ولثلاثا يتبع في التكبير فيقتدى به وهو عالم بحديثه وذلك مبطل للصلاة ووجه قول من قال يستخلف على حالة الركوع أن ذلك توقع من أن يقتدى به من وراءه في رفع رأسه فكان حكمه أن يستخلف على الحالة التي أحدث عليها

الباب الثاني في عمل المستخلف فيما بقي عليه من صلاة الامام *

ما بقي من صلاة الامام فجعلته انه ان كان استخلفه بعد ان قرأ بعض القراءة فقد روى أبو زيد عن ابن

القاسم في العتية بقرأ المقدم من حيث انتهى اليه الامام وقال علي بن زياد عن مالك ان استخلفه بعد تمام القراءة فلا يعيدها ويركع وقال عيسى عن ابن القاسم في العتية ان أحدث را كما استخلف من يدبره كما يريد الى موضع الامام ويرفع بهم وروى موسى بن معاوية عن ابن القاسم المستخلف في الجلوس يدب جالسا وفي القيام يتقدم قائما ومعنى ذلك ان المستخلف من حكمه أن يعمل مثل عمل الامام ويتقدم الى موضعه ليمت الاقتداء به على سنته وبذلك يعلم تقدمه للإمامة فرما قد اعتقد الاقتداء بغيره وذلك يمنع صحة الاقتداء به فيقدم على الصفة التي استخلف عليها فيقدم به في انماها (مسئلة) وعلى المستخلف أن يتم بهم صلاة الامام وان كانت مخالفة لصلاته ولو فاتته من صلاة الامام ركعة ثم ركع معه الثانية ثم أحدث فاستخلفه قبل أن يتم سجوده فله يتم بهم تلك الركعة ويجلس لانها تامة الامام لانه انما يصلها كما كان يصلها مع الامام فاذا أكمل صلاة الامام أشار اليهم أن اجلسوا قاله ابن القاسم عن مالك في المجموعة ومعنى ذلك أن ينههم على انتظاره لئلا يتبعوه فيها ينفر دبه من القضاء فاذا أتم مافاته مع الامام سلم بهم (فرع) ولو صلى رجل وحده ركعة من الصبح ثم دخل معه في الركعة الثانية من أتم به فركع معه ثم أحدث الامام فاستخلفه فقد قال ابن المواز يتم ركعته ويجلس ثم يقوم فيقضي الاول ووجه ذلك انه قد لز منه حكم صلاة الامام فعليه أن يتم ما بقي من صلاة الامام حتى يبلغ عمل السلام ثم يقوم فيقضي مافاته قبل أن يسلم ثم يسلم فتم صلاته وهذا يقتضي ان الجماعة اذا أحدث امامهم فخرج ولم يستخلف وصالوا او اذا فان كل واحد منهم انما يبنى على صلاة الامام من فاتته منهم بعض صلاة الامام ومن لم يفت

(الباب الثالث في عمل من استخلف للصلاة)

وحكم ذلك ان المأموم يتبع المستخلف فيأبني عليه من صلاة الامام وذلك انه لا يخلو أن يكون المستخلف أدركه مع الامام ابتداء ركعة أو لم يدركها معه فان أدركه معه الركعة وكانت أول صلاة الامام فان صلاتهم باقية على سنن لا يلاحقها تغيير ولو فاتته ركعة من صلاة الامام ثم استخلفه الامام بعد أن أدركه معه الثانية فاتته يتم بهم صلاة الامام حتى يبلغ عمل السلام فاذا بلغه أشار اليهم فقام فقضى مافاته من أول صلاة الامام ثم سلم بهم ولو كانت تلك الركعة قد فاتت جماعة منهم فقد قال سحنون في المجموعة من أصحابنا من يقول يقوم المستخلف وحده للقضاء ثم يسلم ويسلم معه من كملت صلاته ويقوم من فاتته شيئا منها فيقضي به بعد سلامه ومنهم من يقول اذا قام يقضي قام كل واحد منهم يصلي لنفسه ثم يسلمون بسلامه وجه القول الاول ان مافاتهم من صلاة الامام عليهم قضاءه والقضاء لا يكون الا بعد سلام الامام أصل ذلك اذا أتم الامام صلاته فان من فاتته بعض صلاته لا يقضي الا بعد سلامه ووجه القول الثاني ان تأخير السلام لقضاء المستخلف مدة لا عمل على المأموم فيها غير انتظار تمامه بخلاف أن يفوا فيها صلاتهم كالطائفة الأولى في صلاة الخوف تتم صلاتها في مدة ينتظر فيها الامام الطائفة الثانية وقد قال سحنون في المجموعة في المستخلف يتم صلاة الامام ثم قام يقضي لنفسه فضحك أحب إلى أن يعيد القوم احتياطا وكأنه لم يوجبه وهذا عندي يقتضي ان من أتم معه صلاة الامام قد خرجوا عن حكم امامته فينبغي أن يقوموا واذا قلنا انهم في حكم امامته لم تتم إعادة الصلاة اذا أفسدها بضعك أو غيره (فرع) فاذا قلنا ان المأموم يقضي مافات قبل سلام المستخلف فقد حكى سحنون في المجموعة عن بعض أصحابنا ان أتم بالمستخلف بطلت صلاته وروى ابن سحنون عن أبيه انه قال تجزئ قال ثم رجع وقال يعيد أحب إلى وجه القول الاول انه أتم به فيما من حكمه أن يصله فذا كملو

سلم الامام وقام للقضاء من فاته بعض صلاته فأنتم بعضهم ببعض فانه تبطل صلاة المأموم لان القضاء
ينافي حكم الجمع والائتمام ولذلك لا يأتى القاضى فى صلاة الجمعة وان كان أصلها التمسك فى جماعة ووجه
آخر وهو أن لا يتم صلاة مع امام الامن ابتداءً معه ولذلك من ابتداءً أصلاً فانه لا يمكن له أن يفهم مع
الامام ووجه آخر وهو ان نقص من الصلاة حكم الائتمام بالامام الأول فجاز أن يقتضى فيه
بالمستخلف أصل ذلك البناء

﴿ الباب الرابع فى علمهم بعد اتمام صلاة الامام ﴾

واذا استخلف الامام ولم يدرك معه الركعة وقد بقيت عليه من السجدة وتعادى المستخلف على الصلاة
فلا يتبعوه فى مجدها لانها نافلة ولا يعتدون بتلك الركعة فان اتبعوه فسدت صلاتهم سواء فى
العتبة عيسى عن ابن القاسم قال ابن المواز وقد قيل تجزئهم ان سجدوا معه وجه القول الأول
ما احتج به من أن تلك السجدة نافلة للمستخلف لانه لا يعتد بها وانما يأتى بها اتباعاً للصلاة الامام فمن
اتبع فيها لم يقض بها فرضه لانه لا يقضى فرضه باتباع امام مستقل واذا لم يجزه فى صلاته وجب أن
تبطل صلاته ووجه الرواية الثانية ان المستخلف انما يأتى بهذه السجدة نيابة عن الامام ولولم يصح
أن يتبعه فيها المأموم لما جاز له أن يفعلها لانه لا فائدة فى فعلها لاتباع المأموم له فيها فاذا قلنا انه يلزم
الامام فعلها اقتضى ذلك أن يجزى الامام اتباعه فيها ولا يقال انها نافلة للمستخلف بل هى فرضه على
وجه النيابة عن الامام والله اعلم

(فصل) وقوله ما رأيتمكم أكثرتم من التصفيق انكاراً لهم ذلك وان كان الامام علق حكم
الانكار بالاكثر والمرااد انكار جميعه لانه لما كان الانكار لاكثر منه أكثر قصد اليه وعلق
الانكار به

(فصل) وقوله من نابه شئ فى صلاته فليسج هذا عام فى الرجال والنساء فان من تقع على كل من يعقل
من الذكور والامات ولا خلاف فى أن هذا حكم الرجال فأما النساء فذهب مالك الى أن حكم النساء
التسبيح كالرجال وقال الشافعى ان حكم النساء اذا نابهن شئ التصفيق والدليل على صحة ما ذهب
اليه مالك قوله صلى الله عليه وسلم من نابه شئ فى صلاته فليسج فان قيل فان هذا الخبر انما ورد بسبب
القوم الذين صفقوا خلف أبى بكر فيجب أن يقر فيجب أن يقره مرعاهم فاجواب ان اللفظ عام مستقل بنفسه
فلا يقصر على سبب ولذلك لم يقصر حكم الظهار على سلمة بن صخر ولا آية العان على هلال بن أمية
وحل ذلك على عموم وقوله صلى الله عليه وسلم انما التصفيق للنساء ليس على أن ذلك حكمهن
ولكن على معنى العيب لانه عمل باضافته الى النساء كما يقال كفران العشرين من أعمال النساء اذا ثبت
ذلك فان حكم التسبيح أن يقول سبحان الله فان قال سبع سبع فقد قال سبعون فى نوازه أرجو أن
يكون خفيفاً وانما كان القول سبحان الله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فانه اذا سجد التسبيح اليه يدل أيضاً على جواز الالتفات فى الصلاة
للحاجة والضرورة ليعلم سبب التسبيح هل هو من أجل صلاته أم من أجل غير ذلك فاعلم على حسب
ذلك ص مالك عن نافع ان ابن عمر لم يكن يلتفت فى صلاته مالك عن أبى جعفر القارى انه
قال كنت أصلى وعبد الله بن عمرو رأتى ولا أشعر به فالتفت فغمزنى ش وانما كان ابن عمر
لا يلتفت فى صلاته لاقباله على صلاته واشتغاله بها واعراضه عن غيرها وقول أبى جعفر ولا أشعر به
يعنى لم يعلم انه وراءه فلما التفت غمزه ابن عمر يرد أشار اليه منكر الفعل وأمره بالاقبال على

• وحدثنى عن مالك عن
نافع أن ابن عمر لم يكن
يلتفت فى صلاته • وحدثنى
عن مالك عن أبى جعفر
القارى انه قال كنت
أصلى وعبد الله بن عمر
ورأتى ولا أشعر به فالتفت
فغمزنى

صلاته ولعل ابن عمر لم تكن في صلاة وانما كان جالسا وراءه وأبو جعفر يتفل فأشكر عليه الالتفات ولو كان ابن عمر في صلاة لاشتعل بها عن الانكار عليه

﴿ ما يفعل من جاء والامام را كعب ﴾

ص * مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف انه قال دخل زيد بن ثابت المسجد فوجد الناس ركوعا فركع ثم دب حتى وصل الصف * مالك أنه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يدب را كعبا * ش قوله فوجد الناس ركوعا يريد في صلاة الجماعة فركع دون الصف لما خاف أن يسبقه الامام بالركعة ثم دب بعد ذلك الى الصف وتحرر بهذا من دخل المسجد فوجد الامام را كعبا تخاف أن تفوته الركعة قبل أن يصل الصف وخاف أن يكبر لا يصل أول الصف حتى رفع الامام رأسه في المبسوط من رواية ابن وهب عن مالك لا يركع ويمش على هيئة حتى يأتي الصف فيكبر ويصلي ما أدرك فهذا حكمه اذا كان بموضع اتمامه يصلون قليل ليسوا ممن يقوم بهم صف ولا جزء منه بل ولو أدرك صفًا أو جزءًا له بال من الصف فركع به ثم كان حكمه حكم من كان في صف فرأى بين يديه فرجة (فرع) فان كبر قبل الصف ففي المدونة عن مالك ذلك يجوز ووجه ذلك انه لم يحمل بشرط من شروط صحة الصلاة وانما ترك الأفضل وذلك لا يمنع الاجزاء (مسئلة) فان علم انه ان كبر دون الصف أدرك الركعة فقد روى أبو القاسم عن مالك في العتية والمدونة انه يكبر دون الصف وروى عنه ابن حبيب لا يكبر ولا يركع حتى يأخذ مقامه من الصف أو يقاربه وأما ما كان بعيدا فلا حجة وجعرواية ابن القاسم ان صلاة الجماعة مرغب فيها وهو مضطرب بسبع وعشرين درجة ولا بأس أن يسبقه الامام برفع رأسه فتفوت بذلك فاستحب له أن يركع دون الصف ثم يدخل بعد ذلك في الصف فهو أمر لا يفوته فيجب أن يقدم ما يخاف فواته ووجه رواية ابن حبيب ما روى من طريق ابن عجلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاء أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه (فرع) اذا ثبت ذلك فهو ادراك الركعة مع الامام وروى ابن القاسم عن مالك أن يمكن يديه من ركبته قبل رفع الامام رأسه ووجه ذلك ان هذا المقدار هو الفرض فن أدركه مع الامام فقد اتم به في الركوع فكان مدر كاله معه (مسئلة) فان كبر قبل أن يصل الى الصف فحتى يدب من فعل ذلك قال في حديث زيد بن ثابت فركع ثم دب ويحتمل أن يريده انصط للركوع ثم دب را كعبا فيكون ذلك موافقا لما روى عن ابن مسعود ويحتمل أن يريد انه أكمل الركوع ثم دب فيكون ذلك مخالفا له وقد روى ابن مسعود عن مالك يكبر ويركع ويدبر را كعبا وروى عنه أشهب لا يدب الى الصف حتى يرفع رأسه من السجود فروى عنه الوجهان جميعا ولعله اختلف قوله فيه لما حمله اللفظ من التأويل والله أعلم وجعرواية ابن القاسم ان الصلاة في الصف أمور بها والصلاة دون الصف منهي عنها وانما جاز له التكبير دون الصف خوفا الفوات والركوع والسجود من أركان الصلاة فلا ينع لها دون الصف وهو قادر على ادراك الصف وجعرواية أشهب ان في ديبه في نفس الركوع اشتغالا عن ركن من أركان الصلاة فسكان عليه أن يأتي به على هيئة ثم يدب بعد ذلك لادراك الصف (مسئلة) ومقدار القريب الذي أيسر له فيه هذا روى ابن القاسم عن مالك في العتية انه انما يركع اذا كان قريبا يدب بعد ذلك صفين أو ثلاثة فأما اذا بعد فلا حجة

﴿ ما يفعل من جاء والامام را كعب ﴾
* حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف أنه قال دخل زيد بن ثابت المسجد فوجد الناس ركوعا فركع ثم دب حتى وصل الصف * وحدثني عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يدب را كعبا

﴿ ماجاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

﴿ ماجاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص ﴿ مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقاني أنه قال أخبرني أبو حنيفة الساعدي أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم أنت خير مجيد ﴾ ش قوله يا رسول الله كيف نصلي عليك الصلاة في كلام العرب الدعاء والصلاة الرحمة الآن الصلاة التي أمرنا بها هي الدعاء وإنما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة الصلاة عليه ولم يسألوه عن جنس الصلاة عليه لأنهم لا يؤمنون بالرحمة وإنما يؤمنون بالدعاء الآن الدعاء بألفاظ كثيرة وعلى صفات مختلفة فسألوا هل لذلك صفة تختص به فأعلمهم أن المشروع في ذلك صفة مخصوصة وهي أن يدعى الله تعالى أن يصلي عليه

(فصل) وقوله قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته أما لا زواج فهن مهران وأما الذرية فن كانت للنبي صلى الله عليه وسلم ولادة من ولده ولد له من تبع النبي صلى الله عليه وسلم وأطاعه وقد قال إبراهيم عليه السلام رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كما صليت على إبراهيم أي كما رحمت آل إبراهيم وآل إبراهيم أتباعه ويحتمل أن يريد بذلك أتباعه من ذريته ويحتمل أن يريد أتباعه من كل من اتبعه وإلى هذا ذهب مالك واحتج بقوله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب يريد أتباعه من رهطه وغيرهم قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والأظهر عندي من الكلام أن الآل الأتباع من الرهط والعشيرة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وبارك على محمد وأزواجه وذريته البركة في كلام العرب التكبير من الله تعالى للبركة فيعمل أن يريد بقوله وبارك على محمد وأزواجه وذريته تكبير الثواب لهم ورفع درجاتهم وقد قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ويحتمل بذلك تكبير عددهم مع توفيقهم وقد قال ابن الأنباري إن معنى قوله تبارك اسمك قدس أي تطهر فعمل هذا يحتمل أن يكون معنى قوله وبارك على محمد وأزواجه وذريته تطهرهم قال الله تعالى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ص ﴿ مالك عن نعيم بن عبد الله المجر عن محمد بن عبد الله بن زيد أنه أخبره عن أبي مسعود الأنصاري أنه قال أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد فقال له بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين أنت خير مجيد والسلام كما قد علمتم ﴾ ش قوله أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد دليل على أنه يجوز للإمام أن يخص رؤساء الناس وفضلاءهم بالزيارة في مجالسهم والتأنيس لهم وقول بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلي عليك يحتمل أن يريد قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهذا الأمر لنا بالصلاة عليه لا يختص بمكان ولا زمان هذا الذي ذهب إليه مالك وقال ابن المواز ذلك في روضة قال الشيخ أبو محمد يريد في روضة ليست من فرائض الصلاة وقاله محمد بن عبد الحكم وغيره وقال الشافعي يختص ذلك بما بعد التشهد الآخر من الصلاة

﴿ ححدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقاني أنه قال أخبرني أبو حنيفة الساعدي أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم أنت خير مجيد ﴾ ش قوله يا رسول الله كيف نصلي عليك الصلاة في كلام العرب الدعاء والصلاة الرحمة الآن الصلاة التي أمرنا بها هي الدعاء وإنما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة الصلاة عليه ولم يسألوه عن جنس الصلاة عليه لأنهم لا يؤمنون بالرحمة وإنما يؤمنون بالدعاء الآن الدعاء بألفاظ كثيرة وعلى صفات مختلفة فسألوا هل لذلك صفة تختص به فأعلمهم أن المشروع في ذلك صفة مخصوصة وهي أن يدعى الله تعالى أن يصلي عليه

(فصل) وقوله قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته أما لا زواج فهن مهران وأما الذرية فن كانت للنبي صلى الله عليه وسلم ولادة من ولده ولد له من تبع النبي صلى الله عليه وسلم وأطاعه وقد قال إبراهيم عليه السلام رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كما صليت على إبراهيم أي كما رحمت آل إبراهيم وآل إبراهيم أتباعه ويحتمل أن يريد بذلك أتباعه من ذريته ويحتمل أن يريد أتباعه من كل من اتبعه وإلى هذا ذهب مالك واحتج بقوله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب يريد أتباعه من رهطه وغيرهم قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والأظهر عندي من الكلام أن الآل الأتباع من الرهط والعشيرة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وبارك على محمد وأزواجه وذريته البركة في كلام العرب التكبير من الله تعالى للبركة فيعمل أن يريد بقوله وبارك على محمد وأزواجه وذريته تكبير الثواب لهم ورفع درجاتهم وقد قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ويحتمل بذلك تكبير عددهم مع توفيقهم وقد قال ابن الأنباري إن معنى قوله تبارك اسمك قدس أي تطهر فعمل هذا يحتمل أن يكون معنى قوله وبارك على محمد وأزواجه وذريته تطهرهم قال الله تعالى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ص ﴿ مالك عن نعيم بن عبد الله المجر عن محمد بن عبد الله بن زيد أنه أخبره عن أبي مسعود الأنصاري أنه قال أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد فقال له بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين أنت خير مجيد والسلام كما قد علمتم ﴾ ش قوله أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد دليل على أنه يجوز للإمام أن يخص رؤساء الناس وفضلاءهم بالزيارة في مجالسهم والتأنيس لهم وقول بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلي عليك يحتمل أن يريد قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهذا الأمر لنا بالصلاة عليه لا يختص بمكان ولا زمان هذا الذي ذهب إليه مالك وقال ابن المواز ذلك في روضة قال الشيخ أبو محمد يريد في روضة ليست من فرائض الصلاة وقاله محمد بن عبد الحكم وغيره وقال الشافعي يختص ذلك بما بعد التشهد الآخر من الصلاة

وهو شرط في محتها والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ان هذا ذكرني فلم يكن شرطاً في صحة الصلاة كذا كرسا الأنياء

(فصل) وقوله فكيف نعلي عليك سؤال عن صفة الصلاة عليه وسكوت النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون لأنه لم يكن عنده في ذلك نص فأوحى اليه بذلك عند السؤال فكان سكوته لأجل الوحي اليه ويحتمل أن يكون ذلك مصر وفا اليه فسكت محتاراً وانما تمنوا أنه لم يكن سأله لما خافوا أن يكون سكوته لأنه لم يرض السؤال

(فصل) وقوله عليه السلام والسلام كما قد علمتم يحتمل أن يريد قوله تعالى وسموا تسليماً وان صفة هذا التسليم قد عرفوها من قولهم في التشهد السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته ص **✽** مالك عن عبد الله بن دينار قال رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أبي بكر وعمر **✽** ش هكذا رواه يحيى بن يحيى وتابعه غيره وقال فيه ابن القاسم فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو لأبي بكر وعمر وتابعه على ذلك التقني وغيره وذهب ابن عباس إلى أن الصلاة لا تستعمل على أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم وذهب غيره إلى أن ذلك جائز لجميع الناس وهو الأكثر من مذاهب الخاصة والعامة إلا أن يمنع من ذلك مانع والدليل على ذلك قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وفي الجملة أن استعمال هذه اللفظة أن خيف منه الإبهام امتنع منه وان آمن ذلك فلا بأس به ما لم يمنع بتوقيف أو اتفاق (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن من دخل المسجد وخرج لم يلزمه أن يقف بالقبر قال مالك في المبسوط وأما ذلك على الغرباء إذا دخلوا وخرجوا وليس عليهم فيما بين ذلك وليس ذلك على أهل المدينة قال ابن القاسم ورأيت أهل المدينة إذا أرادوا الخروج منها أتوا القبر فسموا وإذا دخلوا المدينة فعلوا مثل ذلك قال ابن القاسم وهو رأي وقرق مالك بين أهل المدينة والغرباء لأن الغرباء فصدوا لذلك وأما أهل المدينة فهم مقيمون بهالم يقصدوها من أجل القبر والمسجد (مسئلة) والذي شرع لمن وقف بالقبر أن يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أبي بكر وعمر قاله مالك في المبسوط وفي غيره من رواية ابن وهب عن مالك قال يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله **✽** قال القاضي أبو الوليد وعندي أنه يدعو النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الصلاة ولأبي بكر وعمر على ما تقدم من الخلاف ووجدت لابن وهب عن مالك أن المسلم على النبي صلى الله عليه وسلم يدنو فيسلم ولا يمس القبر يديه (مسئلة) وأما الدعاء عند القبر فقد قال مالك في المبسوط لا أرى أن يقف الرجل عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يدعو ولكن يسلم ثم يمضي وروى عنه ابن وهب في غير المبسوط أنه يدعو مستقبل القبر ولا يدعو وهو مستقبل القبلة وظهره إلى القبر

✽ وحديثي عن مالك عن عبد الله بن دينار قال رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أبي بكر وعمر **✽** العمل في جامع الصلاة **✽** حديثي يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعده ركعتين وبعد المغرب ركعتين في بيته وبعد صلاة العشاء ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيركع ركعتين

✽ العمل في جامع الصلاة **✽**

ص **✽** مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعده ركعتين وبعد المغرب ركعتين في بيته وبعد صلاة العشاء ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيركع ركعتين **✽** ش قوله كان يصلي قبل الظهر ركعتين يريد تنقل بهما وهذا اللفظ يقتضي مداومة عليهما وكذلك الركعتان بعد الظهر وترك ذكرهما قبل العصر وبعدهما أما

التنفل قبلها فباح وفيما بعدها فممنوع وسند كره ان شاء الله تعالى وأما قبل المغرب فقد روى عن أنس كنا نصلي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب فقلت له أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما قال كان يرانا نصليهما فلا يأمرنا ولا ينهانا وهذا يدل على جواز ذلك غير أنه لما كان المستحب من صلاة المغرب تقديمها في أول وقتها قدم ذلك على التنفل قبلها ولو تنفل متنفل ذلك الوقت لم يكن به بأس

(فصل) وأما التنفل بعد المغرب فجائز ولا اختصاص لها بيت ولا غيره أكثر من سرعة انصرافه إما للفطر أو غيره على أنه لم يقل أنه كان لا يصليها في المسجد على حسب ما قال في الجمعة أنه كان لا يصلي بعدها حتى ينصرف فيركع ركعتين يريد بذلك على أصل مالك لا انصرافه إلى منزله ويحتمل أن يريد بذلك الانصراف من مكانه فإما في المسجد فلا يخفى أن يكون المصلي اماماً أو مأموماً فأما الإمام فلا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف إلى منزله قاله مالك والدليل على ذلك أنها صلاة فرض ركعتان غير مقصورة يجزئها بالقراءة فيها فكان للنع تأخير في التنفل بعدها كصلاة الصبح (مسألة) وأما المأموم فإن شاء ركع وإن شاء لم يركع واختار ابن القاسم أن لا يركع ووجه ذلك القياس الذي قدمناه والفرق بين الإمام في ذلك والمأموم أن الإمام شرع له سرعة القيام من موضع صلاه ولا يقيم به ولم يشرع للمأموم **ص** * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتروني قبلتي ههنا فوالله ما يخفى على خشوعكم ولا ركوعكم أني لأراكم من وراء ظهري **ش** قوله صلى الله عليه وسلم أتروني قبلتي ههنا يعني حيث يستقبل بوجهه فوالله ما يخفى على خشوعكم ولا ركوعكم يعني صلى الله عليه وسلم أن ذلك ظاهر إليه وإنما أراد بذلك حضهم على الخشوع وإتمام الركوع وقوله أني لأراكم من وراء ظهري ذهب بعض الناس إلى أن معناه لا علم بأفعالكم فإن الرؤية تكون بمعنى العلم قال الله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل معناه ألم تعلم وذهب الجمهور إلى أنه من رؤية البصر * قال القاضي أبو الوليد وهو الصحيح عندي لأنه لو أراد به العلم ما كان لقوله من وراء ظهري فائدة إذ لا فرق بين أن يعلم ذلك من وراء ظهري أو من بين يديه وإنما أراد به إعلامهم بأنه يرى مع إقباله على قبلته ما وراء ظهري وقد قال بعض الناس إن ذلك مما خص به النبي صلى الله عليه وسلم أن ينظر من وراء ظهري من غير التفات ولا بعد ذلك ويجعل أن يريد به أنه يرى من كان منهم عن يمينه وعن يساره ممن يدركه نظره من غير التفات أو مع التفات يسير في نادر الأوقات ويوصف من يقف هناك بأنه وراء ظهري كما يوصف بأنه وراءه وخلفه **ص** * مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء راكباً وماشيًا **ش** قوله كان يأتي قباء راكباً يريد مسجد قباء وقد فسر ذلك عبد العزيز بن مسلم في روايته كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء كل سبت ما شياورا كبا وكان عبد الله يفعله فبين المراد بالقصد إلى قباء وعلى أنه لو لم يذكره لعلم أنه إنما كان يأتي المسجد لأنه إذا كان في الجمعة المقصودة موضع مقصود ثم وصف القصد إلى الجمعة وأطلق ذلك فإنه يعمل على قصد الموضع المقصود كما يقال خرج فلان إلى المدينة فيفهم منه توجهه إلى المسجد وإلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم الآن يتبين قصده لغبر ذلك وكذلك من قال توجه فلان إلى مكة فإنه يفهم منه توجهه إلى المسكن المقصود للعمل المقصود فيها وليس في قباء موضع مقصود غير مسجد قباء وقد اختلف الناس في المسجد الذي أسس على التقوى فذهب مجاهد وعروة وقادة إلى أنه مسجد قباء وذهب عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب

* وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتروني قبلتي ههنا فوالله ما يخفى على خشوعكم ولا ركوعكم أني لأراكم من وراء ظهري * وحدثنى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء راكباً وماشيًا

الى أنه مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقاله مالك من رواية أشهب عنه وهو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن ذلك فقال هو مسجدى

(فصل) وقوله كان يأتي قباء را كبا وما شيا ليس بمخالف لما نهي عنه من أن يعمل المطى الا الى ثلاثة مساجد مسجد صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام ومسجد ايلياء لان اتيان قباء من المدينة ليس من باب اعمال المطى لان اعمال المطى من صفات الاسفار البعيدة وقطع المسافات الطوال ولا يقال لمن خرج الى المسجد من داره را كبا انه أهل المطى وانما يحمل ذلك على عرف الاستعمال في كلام العرب ولا يدخل تحت المنع من اعمال المطى أن يركب انسان الى مسجد من المساجد القريبة منه في جعة أو غيرها لانه لا خلاف في جواز ذلك بل هو واجب في أوقات كثيرة فان الذي منع منه أن يسافر السفر البعيد الى غير الثلاثة المساجد ولو أن أتيا أي قباء وقصد من بلد بعيد وتكف فيه من السفر ما يوصف من أعمال المطى لكان من تركها للنهي عنه على هذا القول وقال محمد بن مسمعة في المبسوط من قدر أن يأتي مسجد قباء فيصلي فيه لزمه ذلك والقول الاول أظهر وأكثر من مالك عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماترون في الشارب والشارق والزاني قال وذلك قبل أن ينزل فيهم فقالوا الله ورسوله أعلم قال هن فواحش وفيهن عقوبة وأسوأ السرقة الذي يسرق صلاته قالوا وكيف يسرق صلاته يا رسول الله قال لا يتم ركوعها ولا سجودها ثم قال قول ماترون في الشارب والشارق والزاني اختار منه صلى الله عليه وسلم بمسائل العلم على حسب ما يختار به العالم أحياه وهو الذي قاله أصحابنا في هذا الحديث قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحمل عندي وجها آخر وهو أن يكون أراد بذلك تقريب التعليم عليهم فقرر معهم حكم قضايا سهل عليهم ما أراد تعليمهم إياه لانه صلى الله عليه وسلم إنما قصد أن يعلمهم ان الاخلال باتمام الركوع والسجود كبيرة من الكبائر وهي أسوأ مما تقرر عندهم انه فاحشة

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماترون في الشارب والشارق والزاني وذلك قبل أن ينزل فيهم قالوا الله ورسوله أعلم قال هن فواحش وفيهن عقوبة وأسوأ السرقة الذي يسرق صلاته وكيف يسرق صلاته يا رسول الله قال لا يتم ركوعها ولا سجودها

(فصل) وسؤاله صلى الله عليه وسلم أصحابه عن حكم الشارب والشارق والزاني قبل أن ينزل فيهم صريح في جواز الحكم بالرأى لانه اذا لم ينزل عليه حكم ما سألهم عنه فانه لا يسعهم أن يقولوا بأرائهم وفي قوله وذلك قبل أن ينزل فيهم دليل على انه قد نزل في شارب الخمر بعد ذلك (فصل) وقولهم الله ورسوله أعلم تأدب منهم ورد العلم الى الله تعالى والى رسوله صلى الله عليه وسلم وقوله هن فواحش وفيهن عقوبة الفواحش جمع فاحشة وهي ما فحش من الذنوب يقال هذا خطأ فاحش وعيب فاحش أي كبير شديد وأما العقوبة فانها مطلقة على ما يعاقب عليه المعتدى ولا يختص ذلك بجنس منها ولا بقدر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وأسوأ السرقة الذي يسرق صلاته السرقة تكون في ذلك على وجهين أحدهما أن يسرقها من الحفظ الموكلين بحفظه وكتب ما يأتي به منها وذلك انه اذا لم يأت بها على الوجه المأمور فقد تغذر عليهم وجود ما أرادوا أن يكتبوه من صالح عمله فيها والثاني أن تكون السرقة فيها بمعنى الخيانة وذلك أن يؤمن عليها فيخون فيها ولا يأتي فيها على حسب ما يلزمه من أدائها وأقل ما يلزمه من الركوع أن يضع يديه في ركبتيه ويسوى ظهره حتى يستقر كذلك ومن السجود أن يضع جبهته ويديه وساير أعضائه سجوده على ما يسجد عليه ويستقر كذلك فلا يدخل بشئ من ذلك فقد سرق صلاته

(فصل) وقولهم كيف يسرق صلاته سؤال عن تفسير ما أحله فقال صلى الله عليه وسلم مفسرا لذلك أن لا يتم ركوعها ولا سجودها وإنما خص الركوع والسجود لأن الاختلال في الغالب إنما يقع بهما ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم * ش قوله اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ذهب بعض الناس إلى أن المراد بذلك أن يجعل بعض فرضه في بيته ليقضى به أهله وهذا ليس بصحيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يختلف عنه أنه قد أنكر التخلّف عن حضور الجماعات في المساجد والنساء كن يخرجن في ذلك الزمان إلى المساجد فيتعلمن ويقتنين بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وإضافته كان يقدر أن يعلم أهله بالقول * قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وإنما معني ذلك عندي واقعه أعلم أنه أراد صلاة النافلة وكذلك ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار وعبد الله بن نافع ووجه ذلك أن أتياه بالنافلة في بيته أفضل من أن يأتي بها في مسجده وهذا حكم النوافل كلها التستر بها أفضل بين ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الصلاة صلاة أحدكم في بيته إلا المكتوبة ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا لم يستطع المريض السجود أو مأ برأسه إيماء ولم يرفع إلى جبهته شيئا * ش قوله إذا لم يستطع المريض السجود أو مأ برأسه يريد أن ذلك يجزئ به ويقوم مقام السجود والركوع في أداء الفرائض عند العجز عنه لأنه أكثر ما يستطيع منه وقد تقدم الكلام في الإيماء وحكمه ص * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله بن عمر كان إذا جاء المسجد وقد صلى الناس بدأ بالصلاة المكتوبة ولم يصل قبلها شيئا * ش قوله إذا جاء المسجد وقد صلى الناس بدأ بالصلاة المكتوبة يريد أن الصلاة التي جاء لها وحضر وقتها وصلّاها الناس دونها لم يصل قبلها شيئا * يجهل أن يريد تضيق الوقت ويجهل أن يفعل ذلك مع سعة وذلك أن من دخل المسجد صلى وحده صلاة فرض في وقتها لا يتخلل أن يكون قد ضاق الوقت أو يكون في سعة منه فإن كان ذلك في وقت يضيق عن تلك الفريضة وعن نافلة قبلها بدأ بالفريضة ولم يجزله أن يصلي قبلها نافلة لأن ذلك يقتضي فوات الفريضة وقتها (مسئلة) وإن كان في سعة من الوقت فهو بالخيار بين أن يبدأ بالنافلة ثم بالفريضة وهو الظاهر من فصل ابن عمر لأنه إنما وصف فعله بتقديم صلاة الناس قبله ولو كان في ضيق من الوقت لقصد ذلك بالذكر ووجه آخر وهو أنه إنما يقصد من نقل فعله ما يجعل أن يفعل ويفعل ضده فأما ما لا يصح غيره فنقله لافائدة فيه وحمل ما نقل عنه وأضيف إليه على فائدة أولى ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر مر على رجل وهو يصلي فسلم عليه فرد الرجل كلاما فرجع إليه عبد الله بن عمر فقال له إذا سلم على أحدكم وهو يصلي فلا يتكلم وليشر يده * ش السلام على المصلي جائز والأصل في ذلك ما روى عن جابر قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاجته ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فأشارني فلما فرغ دعاني فقال إنك سألتني على آتفا وأنا أصلي فوجه الدليل منه أنه سلم عليه في الصلاة فلم ينكر عليه وإنما أظهر المانع له من رد السلام عليه نطقا (مسئلة) ولا يرد بالكلام لأن الكلام ممنوع منه في الصلاة قال قتادة والحسن فرد السلام كلام والدليل على ما نقله قوله تعالى وقوموا لله قانتين وما روى أن ابن مسعود قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فرد علينا فلما أتينا الجيش فرجعنا سلمنا عليه فلم يرد فسلمنا فقال إن في الصلاة شغلا

* وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا لم يستطع المريض السجود أو مأ برأسه إيماء ولم يرفع إلى جبهته شيئا * وحدثنى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله بن عمر كان إذا جاء المسجد وقد صلى الناس بدأ بالصلاة المكتوبة ولم يصل قبلها شيئا * وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر مر على رجل وهو يصلي فسلم عليه فرد الرجل كلاما فرجع إليه عبد الله بن عمر فقال إذا سلم على أحدكم وهو يصلي فلا يتكلم وليشر يده

والمبني فلا يسلم عليه فان سلم عليه لم يرد اشارة والفرق بينه وبين المصلي ان المصلي يقطع الكلام صلته
والمؤذن والمبني لا يقطع عبادتهم ما الكلام فذلك كان للكلام في الصلاة بدل ولم يكن للكلام في
الأذان والتلبية بدل وهذا كما قلنا ان غسل الجنابة شرط في صحة الصلاة وغسل الجمعة ليس بشرط
في صحة الصلاة وهما مشروعا وان كان لغسل الجنابة بدل وهو التيمم ولم يكن لغسل الجمعة بدل من تيمم
ولا غيره فكذلك في مسئلتنا مثله والله أعلم ص **م** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول
من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذا سلم الامام فليصل الصلاة التي نسي ثم ليصل بعدها
الاخرى **ش** قول ابن عمر من ذكر صلاة وهو وراء امام في صلاة أخرى فانه يتأدى مع الامام
ثم يصلي التي ذكر ثم يصلي التي كان فيها دليل على انه اعيا يتأدى لثلاث فثبوتها فضيلة صلاة الامام لانه
لا يقطع بفساد صلته مع الامام فيتأدى مع الامام ثم يعيد صلاته تلك عندما لا يوازي حنيفة واجد
وقال الشافعي يعتد بصلاته تلك ويقضى الفائتة خاصة وهذه المسئلة مبنية على مراعاة الترتيب في
الصلاة وذلك ان من ذكر صلوات فائتة فلا يخلو ان تكون قليلة او كثيرة فان كانت قليلة فلا يخلو
ان يذكرها في صلاة او في غير صلاة فان ذكرها في صلاة فلا يخلو ان يكون اماما أو مأموما وهذا
فان كان اماما قطع ما هو فيه من الصلاة ووجب عليه ان يبدأ بما عليه من الفوائت ويستدل على ذلك
ان شاء الله (فرع) وهل تبطل تلك الصلاة على من خلفه من المأمومين أو لا عن مالك في ذلك
روايتان رواهما ابن القاسم **م** احدهما تبطل على من خلفه ووجه ذلك ان الترتيب شرط في صحة
الصلاة ولا يتصور انفصاله من الصلوات فاذا فسدت صلاة الامام لعدم تعدد ذلك الى صلاة المأموم
كتكسرة الاحرام **م** والرواية الثانية ان صلاتهم صحيحة ووجه ذلك ان هذا معنى لو ذكره الامام
قبل دخوله في الصلاة لم تجزله الصلاة مع عدمه فاذا ذكره في نفس الصلاة لم تفسد بذلك صلاة من
خلفه كالحدث (مسئلة) فان كان الذاكر للصلاة مأموما فانه يتأدى على ما ذكرناه مع الامام
ثم يقضى الفائتة ثم يعيد التي صلى مع الامام وهذا قول ابن القاسم وقال ابن حبيب ان ذكر في العصر
ظهر يومه قطع على شفع أو وتر وكذلك ان ذكر في المغرب ليلته في العشاء وانما يتأدى مع الامام ذاكر
لصلاة خرج وقتها وأما من ذكر صلاة وهو في خفاء من وقتها فاستدرا كه لوقتها أولى من صلاة
نافلة لا تجزئ وهذا كله مبنى على ان ذكر صلاة في صلاة لا يفسدها وانما يستحب للذاكر وحده ان
يقطعها ويبدأ بالتي ذكر ولو بطلت التي هو فيها بدكر غيرها لوجب عليه القطع وراء امام أو غيره
(فرع) وبماذا يحتسب التي تأدى فيها مع الامام مذهب ابن القاسم انها فرضه وانما يعيد بعد التي
ذكرها الفضيلة الترتيب قال ابن حبيب هي نافلة (مسئلة) اذا قلنا يقطع ما هو فيه من الصلوات
فان عليه ان يبدأ بالفوائت وان خاف فوات وقت الصلاة التي هو فيها وقال الشافعي يتأدى على
صلاته والدليل على ما قوله ما روى عن عبد الله بن مسعود قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فحسبنا عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاشتد ذلك علي فقلت نحن مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله فاحر رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا أقام فصلى الظهر بنا ثم أقام
فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء ثم طأنى علينا فقال ما على الأرض عصابة
يدكرون الله غيركم فوجه الدليس منه انه قال حبسنا عن الصلوات وذكر العشاء وانما حبسوا عنها
وذلك يقتضى منعهم من صلاتها في وقتها ولو كان وقتها باقيا لما كانوا يحبسوا عنها ثم ذكر انه بدأ
بالظهر والعصر والمغرب قبلها ودليلا من جهة القياس ان هذا ترتيب مشروع في الوقت فلم يبطل

• وحدثنى عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
كان يقول من نسي صلاة
فلم يذكرها الا وهو مع
الامام فاذا سلم الامام فليصل
الصلاة التي نسي ثم ليصل
بعدها الاخرى

بفوات الوقت كترتيب الركعات (فرع) وهل تبطل الصلاة التي كان فيها ما ذكر فيها من
 الفاتحة أم لا قال ابن حبيب عليه أن يعيدها أبداً وقال سحنون لا يعيدها بعد الوقت والقولان
 مبنيان على أن الترتيب مراعى في الصلوات المفروضة وهل لترتيب شرط في صحة الصلاة أم لا ذهب
 القاضي أبو محمد إلى أنه شرط في صحة الصلاة وروى مطرف وابن الماجشون عن مالك - - -
 وروى علي بن زياد عن مالك فبين ذكر الظهر والعصر من يومه في وقت العصر فجعل يبدأ
 بالعصر أنه يعيدها إن علم مكانه وإن طال ذلك فلا شيء عليه ونحوه رأيت لابن القاسم ووجه الرواية
 الأولى أنه معني لا يتصور انفصاله من الصلاة فوجب أن يكون شرطاً في صحتها كتكبيره لأحرام
 ووجه الرواية الثانية أنه ليس في تقديم ما عوفي وقتها أكثر من تأخير الثانية عن وقتها وذلك لا يمنع
 صحتها كتأخير الصلاة عن وقتها ولا يمنع ذلك صحة صلاة الوقت لأنه لا يجوز أن يقال إن ذلك ليس
 بوقت لها وتقدم الأخرى عليها لا يكون شرطاً في صحتها كما لو كانت صلوات كثيرة (مسألة) وإن
 كانت الصلوات التي ذكر كثيرة فلا يبطل ما عوفيه من الصلوات وليتقص ما ذكر من الفوات بعد
 انتمامها واختلف أصحابنا في تحديد ذلك فروى ابن القاسم عن مالك أن القليلة خمس فأدون ذلك
 وحكى ابن سحنون عن أبيه أن الخمس فأفوقها من حين الكثير وإلى ذلك أشار ابن القاسم في المدونة
 وجه القول الأول أن هذا عدد لا تنكرفيه صلاة فكان في حين القليل كالثنين والثلاث ووجه قول
 سحنون حديث ابن مسعود وليس فيه الموالاة إلا في أربع صلوات ومن جهة المعنى أن الترتيب في
 الصلوات مقيس على الترتيب في الركعات وأكثرها أربع (مسألة) إذا ثبت ذلك فإن ذكر القلة
 صلاة فرض في صلاة فرض في المدونة أن كان افتتح الصلاة فليقطعها وإن كان بعد أن صلى منها
 ركعة فليضيف إليها أخرى يجعلها نافلة ويسلم ويصلي التي ذكر ثم يعي التي كان شرع فيها وإن ذكرها
 بعد ثلاث ركعات فقد قال مالك يضيف إليها ركعة أخرى قال ابن القاسم وأحب إلى أن يقطع إذا
 ذكر بعد ثلاث والفرق بينهما ما على مذهب ابن القاسم أنه يختار أن يكون له ذكر الصلاة تأثير في
 الصلاة التي ذكرها فيها ولذلك إذا ذكرها بعد ركعة سلم من ركعتين ولم يبقها أربعاً فأثر ذلك في
 الاختصاص منها على ركعتين وصرفها عن الفرض إلى النفل فلو أتم التي ذكر فيها بعد ثلاث لما كان
 لذلك تأثيراً لأنه إنما على حسب ما ابتدأها به فاستحب له أن يقطع ليظهر بذلك تأثير ذكر الصلاة
 في صلاته وعلى هذا يجب إذا ذكرها في الصبح بعد ركعة أن يقطع وعلى قول مالك المتقدم يضيف إليها
 ركعة أخرى ووجه ذلك أن من افتتح صلاة على شفع فأتمها بوتر فإنه يستحب له تبليغها الشفع ما بينه
 وبين أربع ركعات كما لو ذكر بعد ركعة (مسألة) فإن ذكر صلاة فرض في نافلة قطعها إن
 كان لم يصل منها شيئاً وإن كان قد صلى منها ركعة فقد اختلف قول مالك فيه فقال مرة يقطع وقال مرة
 أخرى لا يقطع بل يتم نافلة واختار ابن القاسم أن يتم نافلته والفرق بين هذه المسئلة وبين التي ذكر
 بعد ثلاث من الفريضة وقد اختار ابن القاسم فيها القطع أن قطع انما هو ليظهر تأثير ذلك في
 الصلاة التي كان فيها إذا كان بين الصلوتين ترتيب ولما كان الترتيب مشروعيين الفريضتين لم يلزم أن
 يكون له كراهية في المتأخرة ترتيب وأما الفرض والنفل فلا ترتيب بينهما فلذلك لم يلزم أن
 يكون له كراهية في النفل بعد ركعة تأثير ووجه اختيار مالك القطع في النافلة أنه إذا ذكر
 صلاة فرض في صلاة نفل فاستحب له قطع النفل أصل ذلك إذا ذكر الفريضة في أول ركعة من
 النافلة فإن اعترض على قول ابن القاسم بأنه يلزمه أن ذكر صلاة في أول ركعة من النافلة أن لا يقطع

وقد تقدم من قوله يقطع * فالجواب عن هذا ان هذا لا يلزمه لان النافلة اذا لم يعقد منها ركعة فانها لم تستحق الوقت فكانت الصلاة التي ذكرها حق منها بالوقت لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها أو يدرك بذلك وقتها فلما كانت الصلاة التي ذكرها تستحق الوقت دون التي شرع فيها لم يقطعها والشروع في التي تستحق بالوقت وأما من عقد ركعة من النافلة فقد استحق تلك النافلة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة فما استحققت الوقت بالادراك لم تقطع لفريضة انما تستحق الوقت بالذکر فريضة نافلة ثم يصلي فريضة ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمرو واسع بن حبان انه قال كنت أصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهره الى جدار القبلة فله اقضيت صلاتي انصرف اليه من قبل شق اليسر فقال عبد الله بن عمر ما منعك أن تنصرف عن يمينك قال فقلت رأيتك فانصرفت اليك قال عبد الله فانك قد أصبت ان قائلا يقول انصرف عن يمينك فاذا كنت تصلي فانصرف حيث شئت أن شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك * ش قوله كنت أصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهره الى جدار القبلة بين بعد هذا بقوله فانصرفت اليه من قبل شق اليسر انه لم يكن في قلبه وانما كان عنه في جانب لانه يكره أن يصلي الى من يستقبله لما في ذلك من الاشتغال بالنظر اليه عن الصلاة وقول عبد الله بن عمر ما منعك أن تنصرف عن يمينك على وجه الاختبار لو واسع لما رأى قد أصاب في انصرافه عن يساره فأراد أن يعلم أكان قصداً لذلك أو أنه سهواً وقول واسع رأيتك فانصرفت اليك يعني انه لم يقصد الانصراف عن الصلاة في ذلك الشق وانما انصرف الى عبد الله بن عمر من الجهة التي كانت عليه

(فصل) وقول عبد الله بن عمر أصبت يعني حيث رأيت الانصراف عن يسارك جائز لان قائلا يمنع من ذلك ويقول ان الانصراف من الصلاة لا يكون الا عن يمين المصلي وأراد عبد الله بن عمر أن يتقدم الى واسع بن حبان بتعليم صواب من انصرف على أي شق شاء لثلاثين قول ذلك القائل فيعمل به اذ لم يكن في ذلك عنده علم ولا أنه عن قصد وانما فعله على حسب ما تيسر له ولعل عبد الله بن عمر قد كان عنده في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم أثر فقدر وى عن ابن مسعود انه قال لا يجعل أحدكم للشيطان شيأ من صلاته يرى ان حقاً عليه أن لا ينصرف الا عن يمينه لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً ينصرف عن يساره ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل من المهاجرين لم ير به بأساً انه سأل عبد الله بن عمرو بن العاصي أصلي في معاطن الابل فقال عبد الله لا ولكن صل في مراح الغنم * ش نهى عبد الله بن عمر عن الصلاة في معاطن الابل وابعثه للصلاة في مراح الغنم جواب للسائل عما سأله وزاده مع ذلك علماً لعله خاف أن لا يدرك السائل السؤال عنه وله خاف أن يظن أن مراح الغنم مثله فأخبره بالفرق بينهما وعطن الابل مباركها عند الماء ومراح الغنم محقة هاهنا آخر النهار ولا خلاف بين العلماء في كراهية الصلاة في عطن الابل وذكر أصحابنا في المنع من الصلاة في مبارك الابل عللاً مختلفة فذهب طائفة الى انه لا يصلي في أعطان الابل لانها يستتر بها اللبول والغائط فلا تسكاد تسلم مباركها من النجاسة وعلى هذا التعليل تجوز الصلاة في مباركها اذا أمنت النجاسة ببسط ثوب أو تيقن طهارة أو غير ذلك وقد روى في ذلك يحيى بن يحيى عن ابن القاسم وقال بعض أصحابنا ان المنع من ذلك لانها خلقت من الشياطين على ما جاء في الحديث عن البراء بن عازب سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فقال

* وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمرو واسع بن حبان انه قال كنت أصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهره الى جدار القبلة فلما قضيت صلاتي انصرفت اليه من قبل شق اليسر فقال عبد الله بن عمر ما منعك أن تنصرف عن يمينك قال فقلت رأيتك فانصرفت اليك قال عبد الله فانك قد أصبت ان قائلا انصرف عن يمينك فان كنت تصلي فانصرف حيث شئت أن شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل من المهاجرين لم ير به بأساً انه سأل عبد الله بن عمرو بن العاصي أصلي في عطن الابل فقال عبد الله لا ولكن صل في مراح الغنم

توضؤا منها وسئل عن الوضوء من لحم النعم فقال لا تتوضؤا منها وسئل عن الصلاة في مبارك
الابل فقال لا تصلوا في مبارك الابل فانها من الشياطين وسئل عن الصلاة في مزابض النعم فقال
صلوا فيها فانها بركة وهذا التعليل يمنع من الصلاة في مباركها بكل وجه وقد روى ابن القاسم عن
مالك في المجموعة لا يصلي فيها وان لم يجدها غيرها وان بسط ثوبا وقال بعض اصحابنا ان المنع من ذلك
لان نفارها جناية وان نفارها ذلك يمنع اتمام الصلاة فعلى هذا ايضا لا يصلي في مباركها مادامت فيها
وان تيقنت طهارتها يصلي فيها بعد ان تزيل عنها اذا تيقنت طهارتها ويجب ان تجري البقر بحرها
لان نفارها ايضا جناية ولا يؤمن قطعها للصلاة بنفارها وقال قوم المنع من ذلك لفوريتها وتقل
رائحتها والصلاة قد سنت النظافة لها وتطيب المساجد بسببها واشبه هذه الوجوه انه يكره الصلاة في
معاطنها لما يشكر من النجاسة فيها فاذا تيقنت الطهارة جازت لما روى عن نافع قال رأيت ابن عمر
يصلي الى بعيره فقال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل (فرع) فمن صلى في مبارك الابل فقد
قال ابن حبيب من صلى فيها عامدا أو جاهلا أعاد أبدا كمن صلى في موضع نجس وروى ابن المواز
عن أصبغ يعيد في الوقت (مسألة) وأما الصلاة في مراح النعم فانه جائز لسلامتها من العلل
المذكورة في الابل ولا خلاف في ذلك نعمه والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي
الارض مسجدا وطهورا ولما روى عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في مزابض
النعم ويدل جواز الصلاة في مزابض النعم على طهارتها أبوها وبعرها وكذلك كل ما يؤكل منه
وبذلك قال مالك وأحمد بن حنبل وقال أبو حنيفة والشافعي أبو الهيثم ودليلنا على ذلك الحديث
المتفق (مسألة) اذا ثبت انه يجوز الصلاة في مزابض النعم فان مزابض البقر بمثابة
جواز الصلاة بها رواه ابن القاسم عن مالك والأصل في ذلك ما قدمناه من طهارتها أبوها وأرأها
ص مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال ما صلاة يجلس في كل ركعة منها ثم قال
سعيد هي المغرب اذا فاتتكم نهار ركعة قال مالك وكذلك سنة الصلاة كلها ثم قول سعيد ذلك
على وجه الاختبار لأصحابه وتدريسهم في المسائل مثل ما تقدم من قول النبي صلى الله عليه وسلم
لأصحابه ماترون في الشارب والشارق والزاني وقول سعيد هي المغرب اذا فاتتكم نهار ركعة معنى ذلك
انه أدرك مع الامام الركعتين الأخريين فجلس مع الامام فيها ثم يأتي هو بالركعة الثالثة فلا بد أن
يجلس فيها لان من سنة الصلاة أن يكون آخرها جلوسا

(فصل) وقول مالك وكذلك سنة الصلاة كلها يعني ان من فاتته من الصلاة أي صلاة كانت ركعة
فانه يجلس فيها لانها آخر صلاته ومحل جلوسه لسلامه وأما من أدرك ركعة من المغرب فانها تصير
أيضا جلوسا كلها لانه جلس مع الامام في آخر ركعة من صلاته ثم يصلي الثانية فيجلس فيها لان من
سنة الثانية الجلوس ثم يصلي الثالثة فيجلس فيها لانها آخر صلاته وليس هذا حكم الصلاة الرباعية لمن
أدرك نهار ركعة فانه يجلس في الثانية ويقوم في الثالثة وانما تصير الرباعية جلوسا كلها اذا فاتته
ركعة ثم أدرك الثانية ثم فاتته بقية الصلاة برعاف أو غيره واذا أدرك المقيم من صلاة مسافر ركعة
فقد قال ابن المواز وابن حبيب تصير جلوسا كلها لانه جلس مع الامام في ثانية الامام وهي أولاه ثم
جلس في ثانية ثم جلس في ثالثة لان مناهية يقوم الى القضاء ولا يقيم الى القضاء الا لمن جلوس ثم يجلس
في الآخرة لانها رابعة وقال سحنون يقوم في الثالثة ولا يجلس

* وحدثنى عن مالك
عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب انه قال ما صلاة
يجلس في كل ركعة منها ثم
قال سعيد هي المغرب اذا
فاتتكم نهار ركعة قال مالك
وكذلك سنة الصلاة كلها

﴿ جامع الصلاة ﴾

ص **﴿ مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقاني عن أبي قتادة الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي العاصي بن ربيعة بن عبد شمس فاذا سجد وضعها وإذا قام حملها ﴾** ش روى ابن القاسم عن مالك في معنى هذا الحديث أنه قال ذلك في النوافل ووجه ذلك أن النوافل قد يترخص فيها بيسر العمل وأمر الفرض أكد فيجب أن يتفرغ لها من جميع الاعمال ووضع أمامة عند السجود وحملها عند القيام من العمل الذي يستباح مثله في النوافل وروى ابن نافع وأشهب عن مالك أنه سئل عن تأويل الحديث فقال ذلك عندى على حال الضرورة إنما كان الرجل لا يجد من يكفيه ولم يفرق في هذه الرواية بين الفرض والنفل وهذا على ما قلناه وجه صحيح لأن الضرورة تبيح للرجل الاشتغال في فرضه بكثير مما ليس له فعله مع الكفاية وربما كان الصبي يضع إذا لم يكن له ممسكا ومما يدل على أن ذلك كان للضرورة أنه في من التعرير في الصلاة بما لا يمكن الاحتراز منه من بول الصبي الذي لا يفهم الزجر وقد روى هذا الحديث محمد بن عجلان وعثمان بن أبي سليمان فقالا فيه عن عامر ابن عبد الله عن عمرو بن سليم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الناس وهو حامل أمامة الحديث أخرجه مسلم من حديثهما **﴿ قال القاضي أبو الوليد وذلك عندى ينقسم على قسمين فإما كان انما يحمل الرجل الصبي على معنى الكفاية لئلا يشتغلها بغير ذلك مما يهيمها أو يحمله عن المرأة على وجه الفرق بها فان ذلك لا يجوز أن يكون الا في النافلة والفرق بينها وبين الفريضة أن مدة الفريضة يسيرة يمكن أن يتفرغ لها ويسلم الصبي في ذلك الوقت أبدا الى من يقوم به ويخفف عليه امساكه في ذلك الوقت ومدة النفل طويلة ولذلك أيسر فيها الملبس في الفريضة من الجلوس مع القدرة على القيام (مسئلة) وأما ان كان للضرورة يخاف على الصبي هلاكا أو أمرا شديدا ولا يجد من يقوم مقامه فيه فان امساكه له جائز في الفرض وغيره وأصل ذلك أن العمل ممنوع في الصلاة في الجملة الآن تدعو الى ذلك ضرورة فانه على حسب ما تقرر في الشرع وقد استوعبنا ذلك في الاستيفاء (مسئلة) وقال ابن القاسم في حل المرأة ولمها تركع به وتسجد في الفرض لا ينبغي ذلك فان فعلت ولم يشغلها عن الصلاة لم تعد **﴿ قال القاضي أبو الوليد ومعنى ذلك عندى أن يكون امساكها حال القيام على وجه لا يشغلها ولا تتكاف امساكه بيدها وانما يكون على عاتقها أو في ثوب معلق منها وأما ان كانت تمسكه بيدها أو تحمله في ذراعها فانه عمل متصل كثير في الصلاة وذلك يمنع صحتها **﴿ قال القاضي أبو الوليد وهو عندى معنى قوله ولم يشغلها أو ما في حال الركوع والسجود فانه ان كان على عاتقها وضعت حتى تكمل ذلك وتأخذ عند قيامها فيكون من العمل المتفرق في الصلاة وذلك من حين القليل الذي لا يمنع صحة الصلاة والله أعلم ص **﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون **﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم معناه تأتي طائفة عقيب أخرى وتعاقبهم أي تأتي ملائكة بالليل وتعاقبهم ملائكة بالنهار يريد والله أعلم يتداولون فيجتمعون في صلاة الصبح فتعرج ملائكة الليل وتبقى ملائكة**********

﴿ جامع الصلاة ﴾
﴿ حدثني يحيى عن مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقاني عن أبي قتادة الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي العاصي ابن ربيعة بن عبد شمس فاذا سجد وضعها وإذا قام حملها **﴿ وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون**

النهار ثم تنزل ملائكة الليل فجحة عون في صلاة العصر ثم تعرج ملائكة النهار وتبقى ملائكة الليل وهو من تفضل الله على عباده أن جعل اجتماعهم في أوقات الصلوات فتكون الصلاة في أول أعمال العباد وآخرها ويحفل أن يكون هذا التعاقب من الملائكة في حلة الناس فتكون الصلاة التي يتعاقبون فيها وقت صلاة الناس ووقت أقامتها في المساجد ويحتمل أن تكون الملائكة هم الحفظة الكرام وأن يكون التعاقب فيما يخص كل إنسان مما في وقت صلاته

(فصل) وسؤاله لهم تعالى وهو أعلم يحفل أن يكون تعبداً للملائكة كما أمرهم الله أن يكتبوا ويحصى أعمال العباد وهو عالم بسرهم وجهرهم ص ~~عن~~ مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مروا أبا بكر فليصل للناس فقالت عائشة أن أبا بكر يارسول الله إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر فليصل للناس قال مروا أبا بكر فليصل للناس قالت عائشة فقلت خفصة قولي له أن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر فليصل للناس ففعلت خفصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكن لانتن صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل للناس فقالت خفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك خيراً ش ~~عن~~ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن يملئ للناس لأنه كان أفضل الصداقة وأعلمهم وقد اختلف الفقهاء فبين هو أحق بالإمامة فذهب مالك والأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي إلى أن أحقهم بالإمامة أفضلهم وأن اختلفت عباراتهم فقال مالك يوم القوم أفقههم إذا كانت له حال حسنة قال ابن حبيب ولا يكون عالماً حتى يكون قارئاً وقال الثوري يوم القوم أقرؤهم وقال أصحاب الظاهر يوم القوم أكبرهم ومعنى الخلاف عندى أن يكون أحد الرجلين فقيها عالماً ويقرأ من القرآن ما يقيم به صلاته ولا يقرؤه كله ويكون الآخر قارئاً لجميع القرآن حسن التلاوة ويعم إقامة الصلاة على وجهها إلا أنه لا يفقه في أحكامها ولا يعلم دقائق أحكام السهو فيها فيكون أحقهما بالفتوى إذا كانت له حال حسنة والدليل على ذلك تقديم النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر لما كان أعلم بالصداقة وأفضلهم وإن كان فيهم من هو أقرأ منه وقد قال عمر أبي أقرؤنا وديان من جهة المعنى أن المقدار الذي تفقروا إليه الصلاة من القراءة قد استويا فيه والصلاة لا يؤمن أن يطرأ فيها على الإمام ما لا يعلم حكمه القارئ فيفسده إلا أن ذلك مما ينفر دبه الفقيه

(فصل) وقول عائشة أن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء دليل على أن من الصلوات ما حكمها الجهر ودليل على أن البكاء من خشية الله لا يقطع الصلاة وفيه دليل على جواز القول بالرأى ولذلك أقرها على اعتراضها عليه بالرأى بعد نفيه على الحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم جواباً لعائشة مروا أبا بكر فليصل للناس دليل على ترك اعتبار شيء مما عترضت به ودليل على أن ذلك كله لا ينقص من الصلاة وقول عائشة خفصة قولي له أن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء إلى آخر الفصل على سبيل التكرار والتأكيد عفاً أن يكون مرض النبي صلى الله عليه وسلم وشدة وجعه قد منعه من استيفاء قولها فها بت عائشة أن تراجع في القول وأرادت أن يخاطبه بذلك غيرها ويتكرر على النبي صلى الله عليه وسلم القول من جملة ما يكون أدعى إلى الإصغاء إليه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم انكن لانتن صواحب يوسف يريد جنس النساء انهن صواحب يوسف فيحفل أن يريد امرأة العزيز وأتى بلفظ الجمع على معنى الجنس كما يقال فلان يميل إلى النساء

* وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مروا أبا بكر فليصل للناس فقالت عائشة أن أبا بكر يارسول الله إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر فليصل للناس قال مروا أبا بكر فليصل للناس فقالت عائشة فقلت خفصة قولي له أن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر فليصل للناس ففعلت خفصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكن لانتن صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل للناس فقالت خفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك خيراً

ولعله انما مال الى امرأة واحدة منهم ويحفل أن يريد اللاتي قطعن أيديهن وقلن ما هذا بشرا ان هذا الاملك كريم وانما أراد بذلك انكار ما اجتمعتن اياه في تقديم أي بكر بأمر قد تكرر سماعه ولم يره فذكرهما بفساد رأى من تقدم من جنسهن وانهم قد دعوا الى غير صواب وان هذا الذي دعيت اليه غير صواب أيضا ص م مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيارية قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس بين ظهري الناس اذ جاءه رجل فساره فلم ندر ما ساره به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهر ليس يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فقال الرجل بلى ولا شهادة له قال أليس يصلى قال بلى ولا صلاة له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله عنهم م ش قوله بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس بين ظهري الناس هكذا الرواية فيه والمعروف من كلام العرب ظهرا الى الناس وقوله اذ جاءه رجل يقال انه عتيان بن مالك دليل على جواز مسارة الامام لحاجة الناس الى ذلك وقد كان ذلك ممنوعا في أول الاسلام الا لمن قدم بين يديه صدقة م قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ثم نسخ ذلك بباحته دون تقديم صدقة م قال الله تعالى أشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (فصل) وقوله فلم ندر ما ساره حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز جهر من أسرى اليه بالسر اذا أوجب ذلك الشرع

(فصل) وقوله فاذا هو يستأذن في قتل رجل من المنافقين يقال انه مالك بن الدخشم بن غنم شهد بدرا ويختلف في شهوده العقبة كان يتهم بالنفاق ولم يصح عنه وقد ظهر من حسن اسلامه ما ينفي ذلك عنه استأذنه هذا الرجل ولم يذكر لماذا شهد عليه بالنفاق ولا يحكم به على أحد ممن أظهر الشهادتين وأقام الصلوات وقدرى انهم استدلوا على نفاقه بميلة الى أهل الكفر ونصحه فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بيح دمه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله قال السائل بلى ولا شهادة له وقال مثل ذلك في الصلاة فقصد النبي صلى الله عليه وسلم بسؤاله المعاني المبيحة لديه من ترك اظهار الشهادتين وتأنيبه عن الصلاة فلما قال لا يظهر الشهادتين ويقيم الصلاة قال صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله عنهم ولم ينظر الى قوله ولا شهادة له ولا صلاة له لان القائل بذلك لا طريق له الى معرفة ما في قلبه ولا يعرف هل له شهادة أو صلاة وانما ذلك على حسب ما اعتقده لما رأى من ميله الى أفكار به من المنافقين والمشركين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله عنهم يعني نهاء عن قتلهم لعنى الآيات وان جاز أن يازمهم القتل بعد ذلك بما يلزم سائر المسلمين من وجوب القصاص والحدود ص م مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد م ش دعاؤه صلى الله عليه وسلم أن لا يجعل قبره وثنا يعبد تواضعا والتزاما للعبودية لله تعالى واقرارا بالعبادة وكرهية أن يشركه أحد في عبادته وقد روى أشهب عن مالك انه لذلك كره أن يدفن في المسجد وهذا وجه يحفل أنه اذا دفن في المسجد كان ذريعة الى أن يتخذ مسجدا فربما صار مما يعبد

• وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيارية قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس بين ظهري الناس اذ جاءه رجل فساره فلم ندر ما ساره به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهر ليس يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فقال الرجل بلى ولا شهادة له قال أليس يصلى قال بلى ولا صلاة له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله عنهم • وحديثي عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد

(قمل) وقوله صلى الله عليه وسلم اشتد غضب الله يريده أنه أراد عذاب قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وأما قال صلى الله عليه وسلم ذلك في مرضه تحذيرا عما صنعته اليهود والنصارى من ذلك (مسئلة) وأما الصلاة في مقابر المسلمين فغير منهي عنها قال مالك في العنينة لأبأس به في المقابر التي درست وغيرت قال وأما هي مثل غيرها من الأرضين وهذا مبني على أن المؤمن لا ينجس بالموت وقال بعض القاضى أبو محمد لا يعل في المقابر التي يكون فيها النجس وهذا مبني على أن الميت ينجس بالموت (مسئلة) فأما الصلاة في مقابر المشركين فتند نص الشيخ أبو محمد على المنع من ذلك وقال بعض أصحابنا معنى ذلك أنها بقعة خصت بأهل العذاب وضغط الله تعالى فشرع اجتنابها كما شرع تحريم مواضع الصالحين ولذلك كان يتحرى عبد الله بن عمر والناس بعده موضع صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيصلون فيه ص **عن مالك عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع الانصاري أن عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى وأنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تكون الظلمة والمطر والليل وأنا رجل ضرب البصر فصل يار رسول الله في بيتي مكانا أتخذه مصلى فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين نجب أن أصلى فأشار إلى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ش قوله أن عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى دليل على جواز أمانة الأعمى لأن مثل هذا لا يفتنى على النبي صلى الله عليه وسلم مع تكرره**

(فصل) وقوله أنها تكون الظلمة والمطر والليل وأنا رجل ضرب البصر يريده أن هذه موانع له عن المسجد الذي يؤم فيه وعن شهود صلاة الجماعة فيه فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى في بيته مكانا يتخذه مصلى يريده أن يصلى من بيته في مكان يخصه بصلاته لبركة النبي صلى الله عليه وسلم فيه

(فصل) وقوله فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين نجب أن أصلى يسأله عن المكان الذي يحب أن يتخذه مصلى إما لطهارته أو تمكنه من أفراده لذلك ولغير ذلك من المعاني فأشاره عتب بن مالك إلى مكان من البيت ويجوز أن يكون مع الإشارة قوله هذا المكان الذي أحبه فنقل الراوى الإشارة دون القول ويحتمل أن يكون عتب بن مالك أكتفى بالإشارة خاصة لأن في ذلك تعيينا لموضع اختياره

ص **عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى** **عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يفعلان ذلك** **ش قد روى الليث وحاد بن سلمة وابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضع الرجل إحدى رجليه على الأخرى وهو مستلق على ظهره وقد روى محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن جابر ولا طريق لنا إلى معرفة التاريخ فيها فيقتضى بأن أحدهما ناسخ للآخر ويمكن الجمع بينهما على وجوه أحدها أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يختص بجواز ذلك في المسجد ونهى عنه غيره لأن نهيه لا يتناولهما وأما يتوجه إلى غيره الآن فعل عمر وعثمان ذلك في المسجد وتكرر ذلك منهما مع عدم الخلاف عليهما**

ففيه دليل على جواز نهى النبي صلى الله عليه وسلم ووجه ثان من الجمع بينهما وهو أن المنع من ذلك متوجه إلى صفة وهو أن يقيم إحدى رجليه ويضع عليها الأخرى لأنه لا يكاد يستقيم مؤثرا بفعل ذلك إلا بعد التحذروان فعل من يفعل فعله إنما كان بأن يسط إحدى رجليه عليها ويضع عليها الأخرى ووجه ثالث من الجمع بينهما وهو أنه نهى عن ذلك من عليه ثوب واحد لأن ذلك يؤدي إلى كشف عورته ولذلك لم يخص النبي عن ذلك بالمسجد وإنما نهى عن ذلك في الجملة ولا خلاف في جوازه لمن

وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع الانصاري أن عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى وأنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تكون الظلمة والمطر والليل وأنا رجل ضرب البصر فصل يار رسول الله في بيتي مكانا أتخذه مصلى فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين نجب أن أصلى فأشاره إلى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم **عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى** **وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضى الله عنهما كانا يفعلان ذلك**

كان عليه ما لا تبدو عورته مع فعله على أنه لو لم يصح الجمع بينهما لكان حديث الزهري أولى لان روايته أثبت وأخذ الجماعة به واتصال العمل به دليل على صحته وبقاء حكمه وان كان أحدهما باسغا للآخر فغير الابطحة هو الناسخ للملجاع بعد النبي صلى الله عليه وسلم على جواز مـ مالك عن يحيى بن سعيد أن عبد الله بن مسعود قال لانسان منك في زمان كثير فقهاؤه قليل قراؤه تحفظ فيه حدود القرآن وتضييع حروفه قليل من يسأل كثير من يعطى يطيلون فيه الصلاة ويقصرون فيه الخطبة يبدون أعمالهم قبل أهوائهم وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير قراؤه تحفظ فيه حروف القرآن وتضييع حدوده كثير من يسأل قليل من يعطى يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلاة يبدون في أهواءهم قبل أعمالهم مـ قوله انك في زمان كثير فقهاؤه قليل قراؤه لم يرد بذلك عبد الله بن مسعود ان من يقرأ القرآن كان قليلا في زمانه وانما أراد أن من يقرأ القرآن فيكون حظه منه قراءته دون الفقه فيه قليل لان عبد الله بن مسعود انما قصد الى مدح الزمان الذي كان فيه وهو عصر الصحابة رضي الله عنهم والثناء عليهم بكثرة الفقهاء والعلماء وجعل فقه أهل ذلك العصر انما كان من القرآن والاستنباط منه ولم يكونوا أهل كتاب ولادواوين ولا ضعنوا القراطيس العلم وانما كان علمهم في صدورهم واستنباطهم من محفوظهم ومحال أن يستنبط من القرآن من لا يحفظه وأصل الفقه ومعظمه كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو الذي قال فيه تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وأنزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء فحال أن يوصف بالفقه والعلم والتقدم في الدين من لا يقرأ القرآن مع ما علم من حال الصحابة رضي الله عنهم في اقتصارهم في العلم على القرآن ولا يجوز أن يقصد عبد الله بن مسعود مع فضله ومجمله من تلاوة القرآن وكونه احدا لاثة فيه الى أن يمدح زمن الصحابة وصدر الامة بقلة القرآن فيه لان أهل ذلك العصر كانوا ألج الناس بتلاوة القرآن وتلقيه من الركبان وتدارسه والعمل به وكان ذلك منهم لما رأوا من تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم من تعلم القرآن وعلمه وتقديمه في الحد من كان أكثر أخذ القرآن ودعائه أصحابه في مواطن الشدائد أن أصحاب البقرة بأفضل ما يدعون به حصانهم على الرجوع وتذكيرهم بأن هذه الصفة من أمثل صفات المؤمنين التي يجعل عن الفرار صاحبها ولا يدعوا بذلك واحدا ولا اثنين لانه لا ينتفع بهم وانما يدعو بمثل ذلك العدد الكثير ومعلوم في العادة أنه لا يكاد أن يكون من أصحاب سورة البقرة الا من قرأ القرآن كله أو أكثره وانما ثبت بما ذكرناه أن تلاوة القرآن وحفظه من أفضل المناقب وأرفع المراتب وانما لا يجوز أن يعاب به أحد فيجب أن يجعل قوله على ما يليق به من العلم وحسن الظن فيجعل مدحه زمان الصحابة بكثرة الفقهاء وقلة القراء على انه أراد به ان ممن يقرأ القرآن فيه ولا يفقهه قليل وان الفقهاء فيه من قراء القرآن المستنبطين الأحكام منه كثير وهذا هو المعلوم من حال الصحابة رضي الله عنهم وحشر ناسهم

(فصل) وقول عبد الله تحفظ فيه حدود القرآن وتضييع حروفه من قبيلى ما ذكرناه قبل هذا وانه لا يجوز حمله على اطلاقه لما صرف من حال عبد الله بن مسعود القائل لذلك وحال الصحابة الموصوفين بذلك لان ترك الحروف لا يتخلو أن يريد بها حروف القرآن من ألف ولام وميم وغير ذلك من حروف التهجي أو يريد به لغاته وفي تضييع أحد الآخرين على الاطلاق منع من تحفظه واطراح تلاوته وهذا ما لا يستميزه مسلم أن يقوم به أحد من الصحابة الذين وصفهم الله بانهم خير أمة أخرجت للناس فاذا ثبت أن عبد الله بن مسعود لا يجوز أن يمدح الزمان بتضييع حروف القرآن

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن عبد الله بن مسعود قال لانسان انك في زمان كثير فقهاؤه قليل قراؤه تحفظ فيه حدود القرآن وتضييع حروفه قليل من يسأل كثير من يعطى يطيلون فيه الصلاة ويقصرون فيه الخطبة يبدون أعمالهم قبل أهوائهم وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير قراؤه تحفظ فيه حروف القرآن وتضييع حدوده كثير من يسأل قليل من يعطى يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلاة يبدون في أهوائهم قبل أعمالهم

فيه فلا بد من حله على وجه يليق بلفظه فعنى ذلك انه قصد صفة الزمان باظهار الحق واقامة حدوده واجراء الاحكام على ما يقتضيه القرآن وان ذلك عام في ذلك الزمان من بين راعب فيه ومحمود عليه ممن يغشى أن يكون من المنافقين والمسرفين على أنفسهم ممن لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم وان هذا الصنف لا يقرن القرآن ويضيعون حر وفه وتلاوته وان اظهروا التزام احكامه وحدوده خوفا من الصابة وفضلاء المسلمين ولم يرد ذلك ان ابا بكر وعمر وفضلاء الصحابة يضيعون حر وف القرآن لان هؤلاء لم يضيعوا حر وف القرآن لم يصل أحد الى معرفة حدوده لانه لا يعلم ما يتضمن من الاحكام والحدود الا من قرأ الحر وف وعرف معانيها

(فصل) وقوله قليل من يسأل كثير من يعطى يعنى أن المتصدقين كثير وأن المتعنفين عن الصدقة من الفقراء كثير وأن السائلين منهم قليل وهذا وصف لأغنياء ذلك الزمان بالصدقة والفضل والمواساة ووصف لفقراءهم بالمعبر وغبى النفس والتناعة وهذه صفة صدر هذه الأمة رضى الله عنهم

(فصل) وقوله يطيلون فيه الصلاة ويقصرون فيه الخطبة يعنى ملازمة لهم للسنتين أكثر من يفعل الخطبة والصلاة للناس أهل العلم لان هذا هو المشرع وفي الخطبة والصلاة

(فصل) وقوله يبدون أعمالهم قبل أهوائهم الأعمال هنا وان كان اللفظ واقعا في أصل كلام العرب على كل عمل من برّ وفسق الا أن المراد به هنا البر وهذا يقتضى اطلاقه في الشرع ومعنى ذلك أنه اذا عرض لهم عمل بر وهوى بدوا بعمل البر وقت موه على ما هو وهوى

(فصل) وقوله وسيأتى على الناس زمان قليل فقهاؤه يعنى ان من يفقهه عن يقرأ القرآن قليل وان أكثر من في ذلك الزمان يقرأ القرآن ولا يفقهه فيه وهذا اخبار منه بان تلاوة القرآن لا تقل في آخر الزمان لان الله تعالى قد وعد بحفظه وأمن من نسيانه فقال تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون ولم يرد أن كثرة القراء عيب في ذلك الزمان وانما عابه بقله الفقهاء فيه وأن قراءه لا يفقهون ولا يعلمون به وانما غايتهم منه تحفظه وهذا نقص وعيب فيهم

(فصل) وقوله تحفظ فيه حر وف القرآن وتحقق حدوده يعنى ان التالين لكتاب الله كثير لا يعلمون به ولا الناس امام ولا رؤساء يعملونهم على العمل به فتضيع لذلك حدوده وأحكامه وهذا خالف الزمان الاول الممدوح فان أئمة كانوا يقضون بالقرآن ويعملون الناس عليه

(فصل) وقوله كثير من يسأل قليل من يعطى يعنى أن الحرص والرغبة تلقى في نفوس فقراءهم والشح والمنع في نفوس أغنيائهم فيكثر السائل ويقل المعطى

(فصل) وقوله يطيلون الخطبة ويقصرون الصلاة يعنى أنهم يحالفون السنة في ذلك وفيه معنى آخر لان الخطبة معناها الوعظ والصلاة عمل من أعمال البر فعنى ذلك ان وعظهم يكثر وعملهم يقل وقوله يبدون فيه أهواءهم قبل أعمالهم يعنى أنهم اذا عرض لهم هوى وعمل برّ بدوا بعمل الهوى ض ممالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغنى ان أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة فان قبلت منه نظر فيما بقى من عمله وان لم تقبل منه لم ينظر في شئ من عمله ش قوله أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة يقتضى تأكيدها وشدة مراعاتها لانه يبدأ بالنظر فيها على غير ما من أعمال البر لمزيتها عليها ومن هذا قول عمر بن الخطاب المتقدم ان أهم أمر كم عند الصلاة من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ففي هذا حرص على الاهتمام بأمر الصلاة وتخصيصها بجزء

• وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغنى أن أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة فان قبلت منه نظر فيما بقى من عمله وان لم تقبل منه لم ينظر في شئ من عمله

من المراعاة لانه ان قبلت منه نظر في سائر أعماله ونفعه ما حمل من غير ذلك من أعمال البر وان لم تقبل لم ينفعه شيء من عمله ولم ينظر له فيه ص م مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان أحب العمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يدوم عليه صاحبه م ش المداومة على ضربين أحدهما بالنية والثاني بتكرار العمل فأما بالنية فعلى ضربين أحدهما تكرار ما قبل وقت العمل والثاني بتكرار ما مع العجز عن العمل والعزم على الاتيان به متى أمكن وأما تكرار العمل فهو أن تكون له نافلة صوم أو صلاة أو صدقة فبدأ بها فكانت هذه النافلة أحب الأعمال اليه وان قلت وراها أفضل من كثير النافلة التي لا بدوم عليها ويحتمل أن يكون ذلك لعينين أحدهما أن يسير العمل الذي يدوم عليه صاحبه يكون منسحق في جميع العمر أكثر من الكثير الذي يفعل مرة أو مرتين ثم يتركه ويترك العزم عليه والعزم على العمل الصالح يثاب عليه والثاني أن العمل الذي يدوم عليه هو المشروع وان ما توغل فيه يعتف ثم قطع فانه غير مشروع ص م مالك أنه بلغه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه قال كان رجلا من اخوان فهلك أحدهما قبل صاحبه باربعين ليلة فذكرت فضيلة الأول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألم يكن الآخر مسلما قالوا بلى يا رسول الله وكان لا بأس به فقال صلى الله عليه وسلم وما يدريك ما بلغت به صلاته انما مثل الصلاة كمثل نهر غمر عذب بباب أحدكم يتعم فيه كل يوم خمس مرات فاترون ذلك يبقى من درنه فانكم لا تدرون ما بلغت به صلاته م ش قوله فذكرت فضيلة الأول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز الثناء على الميت بما فيه من الخير والاخبار عنه بالذكر لفضيلة بعد موته وقدر روي عن أنس مر بجنزة فأنشأ عليها خيرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم وجبت ثم مروا بجنزة أخرى فأنشأ عليها خيرا فقال وجبت فقال عمر بن الخطاب وما وجبت يا رسول الله قال هذا أنتم عليه خيرا فوجبت له الجنة وهذا أنتم عليه ثمرات فوجبت له النار أنتم شهداء الله في أرضه وما يجوز الثناء عليه بفعله ولا يخبر عما يصير اليه لانه أمر مغيب عنا ولذلك روي عن أم العلاء أنها قالت لعثمان بن مظعون رحة الله عليك أبا السائب فشهدا في عليك لقد أكرمك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ان الله أكرمه وأما الخي فان كان ممن يخاف عليه الفتنة بذكر ما فيه من المحاسن فهو ممنوع وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يشي على رجل ويطريه في المدح فقال أهلكتكم أو قطعتم ظهر الرجل وان لم تخف الفتنة عليه فلا بأس به لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له سرا به يا ابن الخطاب فوالذي نفسي بيده مالميك الشيطان سالكا فحافظ الاسلاك فجاء غير فجك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ألم يكن الآخر مسلما يحتمل أن يكون لم يعرف حاله فأسأله مستهماغه ويحتمل أن يكون علم حاله فأشبهه بالاستفهام ومعناه التقرير فقالوا بلى يا رسول الله وكان لا بأس به يعنون انه كان مع اسلامه لا بأس به وهذه اللفظة تستعمل في الخطاب فيا يقرب معناه ولا يراعى المبالغة في تفضيله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ما بلغت به صلاته يعني والله أعلم أن صلاة هذا الثاني بعد الأول من أعمال البر التي رفع صاحبها وقد حمل منها بعد أخيه أربعين يوما ما ترفع به الدرجات فلا يدرون لعلها قد بلغت أرفع من درجة أخيه ثم فسر صلى الله عليه وسلم فقال انما مثل الصلاة كمثل نهر غمر عذب غمر خص العذب بالذكر لانه أبليغ في الانشاء والغمر الكثير وقوله بباب أحدكم يريد قرب

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان أحب العمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يدوم عليه صاحبه م وحدثني عن مالك أنه بلغه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه قال كان رجلا من اخوان فهلك أحدهما قبل صاحبه باربعين ليلة فذكرت فضيلة الأول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألم يكن الآخر مسلما قالوا بلى يا رسول الله وكان لا بأس به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ما بلغت به صلاته انما مثل الصلاة كمثل نهر غمر عذب بباب أحدكم يتعم فيه كل يوم خمس مرات فاترون ذلك يبقى من درنه فانكم لا تدرون ما بلغت به صلاته

موضعه فانه لا يتكافئ فيه طول المسافة فيقتم فيه كل يوم خمس مرات يريد بذلك عدد المسافات المفروضة وهذا يدل على نفي وجوب غيرها

(فصل) وقوله فأترون ذلك يبقى من درنه الدرر الوسخ على البدن ومعنى ذلك التقرير وان كان لفظه لفظ الاستفهام وإذا كان هذا حكم الصلوات في أنها لا تتبع سيئته ولا ذنبه إلا كفرته فاعلمكم أن يبلغ بالثاني صلاته مدة حياته بعد أخيه ص ما لك أنه بلغه أن عطاء بن يسار كان إذا مر عليه بعض من يبيع في المسجد دعاه فساله ما معك وما تريد فان أخبره أنه يريد أن يبيعه قال عليك بسوق الدنيا وما هذا سوق الآخرة **ش** قول عطاء بن مرق في المسجد ما معك لثلاث يكون مائة لم يقصد به البيع أو بما لا يجوز بيعه فإذا أخبره أنه يريد بيعه أنكر عليه بيعه في المسجد وقال عليك بسوق الدنيا وأعلمه أن المسجد إنما هو سوق الآخرة لم يتخذ إلا للصلاة وقراءة القرآن وذكر الله تعالى وذلك أن العمل في المسجد على ضربين قربه وغير قربه فأما القربة التي بنيت لها المساجد فالصلاة وقراءة القرآن وذكر الله تعالى وأما ما ليس بقربة فاقوال وأفعال فاما الأفعال فكالبيع والشراء والأكل وعمل الصنائع وما أشبه ذلك فاما البيع فقد روى ابن القاسم عن مالك في المجموعة لأبأس أن يقضى الرجل الرجل في المسجد ديناً فاما ما كان بمعنى التجارة والصرف فلا أحبه فارخص في القضاء تخفقه وقلة ما يحظر منه فاما المصارفة فيحظر كل واحد منه بما يعاوض به وتكثر المراجعة وهذا من المعنيين هما المؤثران في المنع ولعله يريد بذلك كثرة اللفظ ولم يحظر فيه سير العمل ولو كان قضاء مال جسمه تكلف المؤنة في استجلابه ووزنه وانقاده ويكثر العمل فيه لكثرته لكن نكروها وفي البسوط عن مالك لأحب لأحد أن يظهر سلعة في المسجد للبيع فاما أن يساوم رجلاً بثوب عليه أو سلعة تقدمت رؤيته لها ومعرفة بها فيواجبه البيع فيها فلا بأس به وقال محمد بن مسلمة لا ينبغي لأحد أن يبيع في المسجد ولا يشتري شيئاً حاضر ولا غائباً أما الحاضر فلأن المسجد ليس بموضع للسلع ولو جاز ذلك صار المسجد سوقاً وأما ما ليس بمحاضر كالدور والأصول ويبع الصفة وشبهه فلما فيه من اللفظ

وحدثني من مالكا أنه بلغه
أن عطاء بن يسار كان إذا
مر عليه بعض من يبيع
في المسجد دعاه فساله ما
معه وما تريد فان أخبره
أنه يريد أن يبيعه قال عليك
بسوق الدنيا وإنما هذا
سوق الآخرة

ابن القاسم في العتية ولو خرج الى بابة فشر به ووجه ذلك أن يسير العمل خفيف وكثيره مكره
ويراعى مع ذلك عين الطعام ويكره احضار الكثير منه في المسجد وخفف في احضار يسيره وروى
ابن نافع عن مالك في المجموعة في القوم يفطرون فيه على كعك وتعمر مزوع النوى ثم يخرجون
فيقضمون أرجوان يكون خفيفا وقال ابن القاسم في العتية وأرخص لبعيد الدار أن يأتيه فيه
طعامه قال علي بن زياد عن مالك والمعتكف والمنظر والمجتاز قال ابن القاسم وكذلك المساجد
تتخذ في القرى للاضياف فيبيتون ويأكلون خفف فيها فانفتحت أقوالهم على المنع على وجهين
الاكثر واحضار كثير الطعام والغنى عن ذلك وتجويزه في الشيء اليسير كشراب الماء والسويق
لغير عذر وتجويزه في المتوسط مع الحاجة الى ذلك وكرهه مع عدم الحاجة (مسئلة) وأما
المبيت في المسجد فجوزه مالك للغرباء دون الرجل الحاضر قال ابن القاسم في العتية لأبأس
بذلك للحاضر الضيف دون من له منزل وروى ابن حبيب عن مالك وابن وهب لا توفد ناري في المسجد
وجوز مالك التعزير في المسجد الاسواط اليسيرة دون ما كثر من الضرب وإقامة الحدود والله
أعلم من كان يريد أن يلفظ أو ينشد شعرا أو يرفع صوته فليخرج الى هذه الرحبة ثم هذه البطيحاء
بناء يرفع على الأرض أزيد من البذراع ويحرق حوايه بشئ من جدار قصير ويوسع كهية الرحبة
ويسيطر بالخصباء يجمع فيها للجلوس ولما رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه كثرة جلوس الناس
في المسجد وتحديثهم فيه وروى عنهم ذلك الى اللغو وهو المختلط من القول وارتفاع الاصوات
وربما جرى في أثناء ذلك انشاد شعر بنى هذه البطيحاء الى جانب المسجد وجعلها لذلك ليتخلص
المسجد لذكر الله تعالى وما يحسن من القول وينزه من اللغو وانشاد الشعر ورفع الصوت فيه ولم يرد
أن ذلك محرم فيه وإنما ذلك على معنى الكراهية وتنزيه المساجد لاسيما مسجد النبي صلى الله عليه
وسلم فيصبله من التعظيم والتزبه مما لا يجب لغيره وقد روى السائب بن يزيد قال كنت قائما
في المسجد فحصبني رجل فنظرت فاذا عمر بن الخطاب فقال اذهب فأتيني بهذين فحبسته بهما فقال
من أنتا فقالا من أهل الطائف قال لو كنتم من أهل البلد لا وجعتكم كما ترونه ان أصواتكم في مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد ابن مسleme عن مالك قال عمر بن الخطاب ان مسجدنا هذا لا يرفع
فيه الصوت وقال ابن القاسم في المبسوط قد رأيت مالكا يعيب على أصحابه رفع أصواتهم في المسجد
وقد علل ذلك محمد بن مسleme بعينين احدهما انه يجب أن ينزه المسجد من مثل هذا ومعنى هذا ان
المسجد مما أمرنا بتعظيمه وتوقيره والثانية لانه مبنى للصلاة وقد أمرنا أن نأتيها وعلينا السكنة
والوقار بأن نترجم ذلك بموضعها المتخذ لها أولى (مسئلة) قال مالك في المبسوط في الذي ينشد
الضالة في المسجد لا يقوم رافعا صوته وأما أن يسأل عن ذلك جلساء غير رافع لصوته فلا بأس بذلك
ووجه ذلك ان رفع الصوت ممنوع في المساجد لما ذكرناه فأما سؤاله جليسه من جنس المحادثة
وذلك غير ممنوع ما لم يبلغ ذلك اللغو من الاكثار وقال محمد بن مسleme رفع الاصوات ممنوع في
المساجد الا ما لا بد منه كالجهر بالقراءة في الصلاة والخطبة والخطبة بين الجماعة عند السلطان فلا
أس به واحتج لذلك بان المسجد يجمع الناس ولا بد لهم من مثل هذا قال القاضي أبو الوليد عندي
انما يصح أن يتحدث فيه بما جوزه مالك من جلوس الحكم في المسجد للحكم بين الناس ولا بد للتخاصمين
من رفع الاصوات فعلى هذا يباح فيه رفع الصوت بالقراءة في الصلاة وللضرورة من المراجعة

وحدثني عن مالك أنه بلغه
أن عمر بن الخطاب بنى
رحبة في ناحية المسجد
تسمى البطيحاء وقال من
كان يريد أن يلفظ أو
ينشد شعرا أو يرفع صوته
فليخرج الى هذه الرحبة

اللازم قول ذلك شرع رفع الصوت بالخطب في المساجد للامام أو الخبير بخبر به من أمور الدنيا والنظر للناس فيها (فرع) وهذا انما يكون في القراءة على وجه مخصوص كالامام يجهر بالقراءة وحده وأما رفع الناس أصواتهم بعضهم على بعض في القراءة فهو ممنوع وقد تقدم ذكره (مسألة) وأما الجلوس في المسجد لا للغو فيه من الحديث من غير رفع صوت ولا بأس به قال مالك في العتية وقد كان عمر بن الخطاب يجلس في المسجد ويجلس إليه رجال فيحدثهم عن الاجناد ويحدثونه بالأحاديث ولا يقولون له كيف تقول كما يفعل أهل هذا الزمان

جامع الترغيب في الصلاة

عن مالك عن عمار بن سفيان عن أبي سفيان عن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد نازلاً الرأس يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام شهر رمضان قال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع قال وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فقال هل على غيرها قال لا الا ان تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا انقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفأرجو ان صدق **ش** نازلاً الرأس يعني انه قد قام شعر رأسه ولم يزل يمشط ولا دهن ولا غيره وقوله يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول يريد انهم يسمعون جهره صوته ولا يبين كلامه بانه يفهم به أو لبعده مكانه عن يسمع دوي صوته حتى دنا وقرب فاذا هو يسأل عن الاسلام يدل على قرب طلحة من النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك لما دعا الاعرابي منه وسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاسلام عرف طلحة ما يقول وانه يسأل عن الاسلام والاسلام هو الانقياد والتذلل لله بالطاعة من قولهم اسلم فلان الامر فكان أي نقادله فكان هذا الاعرابي يسأل عما أوجب الله عليه من العبادات فيكون يفعلها مساماً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فبدأ بالصلاة لانها عمدة الدين وأكد أفعاله ولم يذكر الايمان وانظهار الشهادتين لان السائل قد كان أقرب بذلك كعمو يحتمل أن هذا السائل قد رأى الصلاة وعرف صفتها ولم يعرف حكم الواجب منها ولا مقدارها فأجابته النبي صلى الله عليه وسلم عما سأل ويحتمل أن يكون لم يعلم شيئاً من حالها فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم بجملة الواجب ثم يفسر له بعد ذلك فقال الاعرابي هل على غيرهن يعني من الصلوات فقال لا الا ان تطوع وهذا نص في أنه لا يجب من الصلوات غير الصلوات الخمس لا وتر ولا غيره ولو اقتصر على قوله الاول خمس صلوات مع سؤاله عن الاسلام لكان ظاهره انها جميع الواجب عليه الا ان السائل أراد رفع الاشكال والتجوز بسؤاله هل على غيرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع يريد صلى الله عليه وسلم ليس عليه غيرها الا ان تطوع الرجل فيكون ذلك عليه بدخوله فيها وقد اختلف العلماء في الرجل يشرع في النافلة هل يلزمه اتمامها أم لا فذهب مالك إلى أن من دخل في نافلة لم يكن له أن يقطعها عمداً وان فعل ذلك كان عليه القضاء وان غلبه على قطعها غالب لم يكن عليه القضاء وقال أبو حنيفة عليه القضاء في العمد والعذر وقال الشافعي له أن يقطعها ولا قضاء عليه والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك قوله صلى الله عليه وسلم لا ان تطوع لان السائل سأل هل عليه غير ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع تقديره والله أعلم الآن

جامع الترغيب في الصلاة

عن مالك عن عمار بن سفيان عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد نازلاً الرأس يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل على غيرها قال لا الا ان تطوع قال وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فقال هل على غيرها قال لا الا ان تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا انقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفأرجو ان صدق

عن مالك عن عمار بن سفيان عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد نازلاً الرأس يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل على غيرها قال لا الا ان تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام شهر رمضان قال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا انقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفأرجو ان صدق

تطوع فيكون ذلك عليك ولا يصح ذلك إلا بأن يجب عليه التطوع باندخول فيه
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وصيام شهر رمضان يعني ان هذا من الصيام الذي سأل عنه وقول
 الاعرابي هل على غيره وقوله صلى الله عليه وسلم لا الآن تطوع على نحو ما ذكرناه في الصلاة لانه
 لا صوم على المكلف غير صوم رمضان الآن تطوع فيلزمه ذلك بالندرا وباندخول فيه
 (فصل) وقوله وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كاهة فقال هل على غيرها قال لا الآن تطوع
 يحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم فسر له ان كاهة وأخبره بما يجب منها في العين والحرث
 والماشية فسأله هل يجب عليه زيادة على المقادير التي ذكرها منها فقال لا ويحتمل ان يكون أخبره بأن
 عليه زيادة كاهة لها مقدار ينتهي اليه وحق في ماله ولم يتبين له جنسها ولا قدرها فقال هل على زيادة على هذا
 الحق فقال لا الآن تطوع بالتزام ذلك بالقول واخراجه عن يدك الى يد المتصدق عليه

(فصل) وقوله فأدبر ارجل يعني السائل وهو يقول والله لا أن يد على هذا ولا أنقص منه يحتمل انه
 لا يزيد على هذا على وجه الوجوب وان زاد عليه طوعاً ونفلاً ويحتمل أن يريد لا أن يد على اعتقاد
 وجوب غير هذا ويحتمل أن يريد لا أن يد في البلاغ الى قومي على هذا ويحتمل أن يريد من جهة
 اللفظ لا أن يد في الفعل على هذا وان كان قد ورد الشرع بالمنع من القهم على أن لا يتطوع بغير
 وعنه بر قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بالفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولى القربى والمساكين
 والمهاجرين في سبيل الله وليعفووا وليصفحوا الاتعجبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم وقال
 صلى الله عليه وسلم للنبي سألته غريمه أن يحطه فأقسم أن لا يفعل تألى أن لا يفعل خيراً على وجه
 الانكار لفعله وقد روى هذا الحديث عن أبي اسماعيل بن جعفر فقال والذي أكرمك لا أنطوع
 شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلع ان صدق وما تقدم من
 رواية مالك أصح لان مالكاً أحفظ من مالك بن جعفر وقد تابعه الرواة على قوله وأرى اسماعيل بن
 جعفر نقله على المعنى بغيره ولو صح لاحتمل أن يكون معناه لا أنطوع بشئ ألتزمه وأوجب غير ما
 أوجب الله على ويحتمل أن يكون معناه هذا في أول اسلامه وقد قال مالك في العجمي يسم ولا
 يفقه الاسلام فياً كل في رمضان لا يضيق عليه في ذلك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أطلع ان صدق الفلاح البقاء والمراد به في الشرع البقاء في الجنة
 لانها البقاء الدائم في الخير الدائم ويحتمل أن يريد بقوله أطلع ان صدق فإذن صدق فقد قال جماعة
 من أهل اللغة الفلاح الفوز وقالوا في قوله تعالى وأولئك هم المفلحون ان معناه الفائزون وأما
 الصدق فاستعمله صلى الله عليه وسلم في الخبر عن المستقبل وقد قال ابن قتيبة ان الكذب في مخالفة
 الخبر عن الماضي والخلف ومخالفة في المستقبل فيجب على ذلك أن يكون الصدق في الخبر عن
 الماضي والوفاء في الخبر عن المستقبل وهذا الحديث دليل على خلاف قوله

(فصل) أدخل مالك رحمه الله هذا الحديث في باب جامع الترغيب في الصلاة ويحتمل ذلك معنيين
 * أحدهما أن يكون ذلك معنى قوله الآن تطوع فيكون ترغيب في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
 الآن تطوع فيكون الترغيب في النافلة ويحتمل أن يريد قوله صلى الله عليه وسلم أطلع ان صدق
 فيكون الترغيب في الصلوات الخمس * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم اذا هو نام ثلاث عقد يضرب
 مكان كل عقدة عليك ليس طویل فارقدان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت

* وحديثي عن مالك عن
 أبي الزناد عن الأعرج
 عن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال يعقد الشيطان على
 قافية رأس أحدكم اذا هو
 نام ثلاث عقد يضرب
 مكان كل عقدة عليك ليس
 طویل فارقدان استيقظ
 فذكر الله انحلت عقدة
 فان توضأ انحلت عقدة
 فان صلى انحلت

عقده فان صلى التحلت عقدة فاصبح نسيطا طيب النفس والا أصبح خبيث النفس كسلان ﴿ ش وقوله صلى الله عليه وسلم بعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم بحيث ان يكون هذا العقد بمعنى المعبر للإنسان والمنع له من القيام الى الصلاة ﴾ قال الله تعالى ومن شر النفاثات في العقد والقافية مؤثر الرأس وقال صاحب العين هو القفا وقافية كل شيء آخره ومنه سميت قافية البيت من الشعر لانها آخره ولما قال صلى الله عليه وسلم اذا هو نام كان ظاهره ان عقده انما يكون عند النوم ومعنى قوله يضرب مكان كل عقدة عليك ليل طويل فارقد ان ذلك مقصود ذلك العقد ومراعاة الشيطان منه يعني بقوله عليك ليل طويل فارقد تسوي به القيام والالباس عليه لان في بقية الليل من الطول ماله فيه فسهة وقوله صلى الله عليه وسلم فان استيقظ فذكر الله تحلت عقدة يري دان بذكر الله تعالى وبالموضوء وبالصلاة تمحل عقد الشيطان كلها وينجو المسلم من كيده ومن شر عقده فيصبح نسيطا فدا تحلت عنه عقد الشيطان التي تكسبه طيب النفس بما عمل في ليله من عمل البر والا أصبح خبيث النفس يريد متغيرا قد تمكن منه الشيطان وثبت عليه عقده وكسبه عن النشاط في اعمال البر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقولن أحدكم خبيث نفسي ولكن ليقل لقيت نفسي وليس بين الخديئين اختلاف لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى المسلم أن يقول خبيث نفسي لما كان خبيث النفس بمعنى فساد الدين والنبي صلى الله عليه وسلم وصف بعض الافعال بذلك تحذيرا عنها (مسئلة) وهذا يدل على أن نافلة الليل مشروعة مرغوب فيها وان ذلك الوقت مقصوده وقد تقدم تحديده وكذلك صلاة المهاجرة لانه وقت نوم وراحته بعد عما تقدم من صلاة فريضة وقد سئل مالك عن النقل بين الظهر والعصر فقال انما كانت صلاة القوم بالمهاجرة والليل ولم تكن بعده

﴿ العمل في غسل العيدين والنداء فيهما والاقامة ﴾

ص ﴿ مالك انه سمع غير واحد من علمائهم يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في عيد الاضحي نداء ولا اقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا ﴾ ش هذا الحديث وان لم يسنده مالك الا أنه يجري عنده مجرى المتواتر من الاخبار وهو اقوى من المسند لانه ذكر انه سمع من غير واحد من علمائهم ولا يقول ذلك الا من سمع من عدد كبير والعلماء الذين سمع ذلك منهم هم التابعون الذين شاهدوا الصعابة وصلواتهم وأخذوا عنهم وسمعوا منهم وقد قالوا انه لم يكن ذلك منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم فأضافوه الى زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانهم حققوا الخبر بذلك وأثبتوه باتصال العمل به الى وقت اخبارهم به ثم أكد ذلك بمالك أن قال وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عنده وأفعال الصلوات المتكررة نقلها بالمدينة نقل المتواتر اذا اتصل العمل بها ولا لم في هذه المسئلة خلافا بين فقهاء الامصار وقد قال مالك في المختصر لا اذان في نافلة ولا عيد ولا خسوف ولا استسقاء ودليلا على ذلك من جهة المعنى ان الاذان والاقامة اثنان شرعا للفرائض فأما النوازل فلا يؤذن لها ولا يقام صلاة العيدين نافلة ليست بفريضة فكان ذلك حكمها وقد قال ابن حبيب في واختمته ان أول من أحدث الاذان لها هشام ص ﴿ مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو الى المصلى ﴾ ش الغسل للعيدين مستحب عند جماعة علماء المدينة وقد قال بذلك جماعة من أهل العراق والشام وقال غيرهم ان فعله لحسن والطيب يجي منه وروى مالك في ذلك عن عبد الله بن عمر الحديث المتقدم ونابه عليه موسى

عقدة فاصبح نسيطا طيب النفس والا أصبح خبيث النفس كسلان

﴿ العمل في غسل العيدين

والنداء فيهما والاقامة ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

أنه سمع غير واحد من

علمائهم يقول لم يكن في عيد

الفطر ولا في عيد الاضحي

نداء ولا اقامة منذ زمان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم الى اليوم قال مالك

وتلك السنة التي لا اختلاف

فيها عندنا ﴾ وحدثني عن

مالك عن نافع أن عبد الله

ابن عمر كان يغتسل يوم

الفطر قبل أن يغدو الى

المصلى

ابن عقبة وقدر روى أبو بوعبيد عن نافع ماريث عبد الله بن عمر اغتسل للعید قط كان يبيت في المسجد ليلة الفطر ويغدو منه اذا صلى الصبح فيحتمل أن يكون رواية أبو بوعبيد في فعل عبد الله بن عمر عید اعتكافه بين ذلك مبيتة في المسجد لانه لم يكن يبيت في المسجد الا عند اعتكافه ويعمل رواية مالك ومن تابعه على غير وقت اعتكافه ولو تعارض الخبران تعارضا لا يمكن الجمع بينهما لكانت رواية مالك ومن تابعه أولى ودليلنا من جهة المعنى ان هذا يوم يسكن فيه الطيب والتجمل فسن فيه الغسل كالجمعة (مسئلة) قال مالك ولا أو جب غسل العید كغسل يوم الجمعة وجه ذلك الاتفاق على غسل الجمعة والاختلاف في غسل العیدین (مسئلة) ويستحب أن يكون غسله متصلا بغدو مالى المصلى قال ابن حبيب أفضل أوقات الغسل للعید بعد صلاة الصبح قال مالك في المختصر فان اغتسل للعیدین قبل الفجر فواسع ووجه ذلك ما ذكرناه من أن من سنه الأصال بالفرد واليا فلذلك استحب أن يكون بعد صلاة الصبح فان قدمه قبل الفجر فواسع لقرب ذلك ولان الغسل لانه ذهب آثاره قبل الغدو ولا تنزع نظافته

﴿ الامر بالصلاة قبل الخطبة في العیدین ﴾

ص ح مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى يوم الفطر ويوم الاضحى قبل الخطبة * مالك انه بلغه ان أبا بكر وعمر بن الخطاب كانا يفعلان ذلك * ش لا خلاف في هذا بين جماعة فقهاء الامصار واختلف في أول من بدأ بالخطبة قبل الصلاة فروى عن يوسف بن عبد الله ابن سلام قال أول من بدأ بالخطبة قبل الصلاة يوم الفطر عمر بن الخطاب لما رأى الناس ينفضون اذا صلى حبسهم للخطبة وروى ابن نافع عن مالك ان أول من قدم الخطبة في العیدین قبل الصلاة عثمان بن عفان قال مالك والسنة ان تقام الصلاة قبل الخطبة وبذلك عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان صدر من خلافة وقد روى عن عطاء انه قال لا أدري أول من بدأ بذلك الا أنى أدركت الناس على ذلك هذا يدل على أن تقدم العمل به واتصاله وقلة الانكار له وان كان قد روى عن أبي سعيد انكاره لما شاهد من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانكاره انما كان على وجه الكراهية ولذلك شهد مع عمر وان العید ولو كان أمرا محرما أو شرط في صحة الصلاة لما شهد له ولعله لما ذكره عمر وان العدد تبين له وجهه ولذلك أنصل العمل به دون انكار من جمهور الناس له حتى أخبر عطاء انه وجد العمل على ذلك ولم يعلم أول من غيره (مسئلة) ومن بدأ بالخطبة قبل الصلاة أعادها بعد الصلاة فان لم يفعل فذلك مجزئ عنه وقد أساء قاله أشهب ووجه ذلك أن تأخيرها ليس بشرط في صحة الصلاة وكذلك كل خطبة بعد الصلاة فليست بشرط في صحتها وانما يشترط في صحتها ما يقدم عليها ولكن السنة في العیدین أن يتوكل بها بعد الصلاة فان لم يفعل فهو بمنزلة من لم يخطب فصلاته صحيحة وقد أساء في ترك الخطبة ص ح مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزره أنه قال شهدت العید مع عمر بن الخطاب فمضى ثم انصرف فخطب الناس فقال ان هذين يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطرکم من صيامکم والآخر يوم تأكلون فيه من نسککم قال أبو عبيد ثم شهدت العید مع عثمان بن عفان فجاء فصلى ثم انصرف فخطب فقال انه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن أحب من أهل العالیة أن ينتظر الجمعة فلينتظرها ومن أحب أن يرجع فقد أدنت له قال أبو عبيد ثم شهدت العید مع علي بن أبي طالب وعثمان محصور فجاء فصلى

﴿ الامر بالصلاة قبل الخطبة في العیدین ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى يوم الفطر ويوم الاضحى قبل الخطبة * وحدثني عن مالك أنه بلغه أن أبا بكر وعمر كانا يفعلان ذلك * وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزره قال شهدت العید مع عمر بن الخطاب فمضى ثم انصرف فخطب الناس فقال ان هذين يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطرکم من صيامکم والآخر يوم تأكلون فيه من نسککم قال أبو عبيد ثم شهدت العید مع عثمان بن عفان فجاء فصلى ثم انصرف فخطب وقال انه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن أحب من أهل العالیة أن ينتظر الجمعة فلينتظرها ومن أحب أن يرجع فقد أدنت له قال أبو عبيد ثم شهدت العید مع علي بن أبي طالب وعثمان محصور فجاء فصلى

ثم انصرف فخطب ثم ش قوله شهدت العيد مع عمر بن الخطاب يريد صلاة العيد لا بها في المقصودة من اليوم وكذلك من قال شهدت الجمعة فأتوا فيهم منه صلاة الجمعة وأخبر أبو عبيد أن عمر بن الخطاب صلى ثم انصرف فخطب الناس فصرح بتقديم الصلاة على الخطبة ثم أخرج عما ذكر في خطبته من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين وهذه سنة في أن الامام يعلم الناس ما يلزمهم من أحكام أيام الفطر والاخفى في خطبة العيد ليعلم الناس علم ذلك وبه قال ابن حبيب أحب إلى أن كان في الفطر أن يذكر في خطبة الفطر وسنته وبعض الناس على العدة فتان كان في أخفى ذكر الاضحية وسنتها وأمر بالزكاة وعليهم فرضها وحذرهم تضيعها

(فصل) وقول عمر بن الخطاب يوم فطركم من صيامكم والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم بين اليومين وأضاف إلى كل واحد منهما كلاما مشروعا فيه يمنع صومه فقال إن يوم الفطر هو يوم سن فيه الفطر من صوم رمضان وهذا يمنع صومه ويوم الاخفى يوم يسن فيه أن يأكل من نسكه وهو أيضا يمنع من صومه

(فصل) وقوله ثم شهدت العيد مع عثمان بن عفان فجاء فخطب على نحو ما تقدم ثم قال أنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان يعني أن يوم العيد صا في يوم الجمعة فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظر ومن أحب أن يرجع فقد أذن له العالية من العوالي قال مالك بين أبعاد العوالي وبين المدينة ثلاثة أميال وهي منازل حوالى المدينة سميت العوالي لأشرف مواضعها وأهل العوالي يلزمهم حضور الجمعة إلا أن عثمان رأى أنه إذا اجتمع عيدان في يوم جاز أن يأذن لهم في التخلف عن الجمعة وروى ابن القاسم عن مالك ولم يبلغني أن أحدا أذن لأهل العوالي غير عثمان وقد اختلف الناس في جواز ذلك فروى ابن القاسم عن مالك أن ذلك غير جائز وأن الجمعة تلزمهم على كل حال وروى ابن وهب ومطرف وابن الماجشون عن مالك أن ذلك جائز والصواب أن يأذن فيه الامام كما أذن عثمان وأنكره ورواية ابن القاسم وبذلك قال أبو حنيفة والشافعي وجه رواية ابن القاسم قوله تعالى إذا أودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ولم يخص عيدان من غيره فوجب أن يعمل على عموم الاماخصة للدليل ومن جهة المعنى إن الفرائض ليس للامة الاذن في تركها وإنما ذلك بحسب العذر حتى أسقطها العذر سقطت ولم يكن للامام المطالبة بها وإن ثبت لعدم العذر لم يكن للامام إسقاطها ووجه الرواية الثانية ما يلحق الناس من المشقة بال تكرار والتأخر وهي صلاة يسقط فرضها بطول المسافة وبالمشقة والله أعلم وأحكم ومن جهة الاجماع أن عثمان خطب بذلك يوم العيد وهو وقت احتفال الناس ولم ينكر عليه أحد ويعمل أن يكون معنى قول عثمان رضي الله عنه قد أذن له يريد أعلمت الناس أني أجيزه وأخذه ولا أنكره على من عمل به فإنه يجوز أن يكون أخذ الناس بالجمي إلى الجمعة والانكار على من تخلف عنها الا العذر متفق عليه فان كان مختلفا فيه لزم الناس اتباع رأي الامام اذا كان مثل عثمان رضي الله عنه

(فصل) وقوله ثم شهدت العيد مع علي بن أبي طالب وعثمان محصورا فخطب فدل ذلك على جواز إقامة العيد برجل من المسلمين اذا كان للامام عذر لان عليا فعل ذلك وهو امام من ائمة المسلمين ولم ينكر ذلك عليه فثبت اجاءهم عليه وموافقته فيه (مسئلة) قال ابن حبيب ويستفتح خطبته بتسبيح تكبيرات تبا عا فإذا مضت كلمات كبر ثلاثا وكذلك في الثانية الا أنه يفتتحها بتسبيح تكبيرات قال وكان مالك يقول يفتتح بالتكبير ويكبر بين أضعاف خطبته ولم يحده قال

ثم انصرف فخطب

ابن حبيب وبما قلنا قال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبح وجهه ماقالوه استهسان وما زاد أو نقص فلا حرج (مسئلة) هل يكبر الناس معه اذا كبر في خطبته قال مالك يكبرون معه ومنع منه المغيرة ووجه قول مالك انه مروي عن ابن عباس ولا يخالفه ولان التكبير في هذا اليوم مشروع للسكافة فاذا كبر الامام كان ذلك استدعاء له من الناس ووجه قول المغيرة ان شروع الامام في الخطبة يمنع الكلام ويوجب الانصات (مسئلة) واذا احدث الامام في خطبته بعد الصلاة تبادى عليها ولم يستخلف من يقهالها بعد الصلاة وليس من شرطها الطهارة ومن احدث من الناس والامام بخطب فلا ينصرف أيضا قاله مالك والمعنى فيها واحد والله أعلم وأحكم

﴿ الأمر بالاكل قبل الغدو في العيد ﴾

ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يأكل يوم الفطر قبل أن يغدو، ش هذا الاسم يختص بأول يوم من شوال وان كان الأضحية أيضا يوم فطر لا يجعل فيه الصوم الا أن هذا الاسم يختص به في الشرع وقوله قبل أن يغدو يريد انى الصلاة لانه هو الغدو المعروف بذلك اليوم والسنة أن يؤكل يوم الفطر قبل الغدو والمصلى لما روى عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ووجه المعنى أن عليه يوم الفطر اخراج حق قبل الغدو الى الصلاة فكانت سنة أن يأكل عند اخراج ذلك الحق كما أن يوم الأضحية عليه أن يخرج حقا وهو الأضحية بعد الصلاة فكان سنة أن يأكل ذلك الوقت (مسئلة) ويستحب أن يكون فطره على تمران ووجه لما روى عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا ص مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه أخبره ان الناس كانوا يؤمرون بالاكل يوم الفطر قبل الغدو ش قوله ان الناس كانوا يؤمرون اشارة الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم أو الى عصر الصلابة بعده وان الأمر بذلك سنة مأثور بها إمامان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر به أولان أمة الصلابة كانوا يأمر به وان ذلك كان شائعا فيهم دون تكبير ولا مخالف وتغيير ص قال مالك ولا يرى ذلك على الناس في الأضحية ش وهذا كما قال انه ليس على الناس الاكل في الأضحية قبل الغدو ولانه ليس بوقت اخراج الحق فيه وانما عليهم ذلك بعد الصلاة وهو وقت نحر أضحيته وهو اخراج الحق المختص بذلك اليوم

﴿ ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين ﴾

ص مالك عن حمزة بن سعيد المزي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والفطر فقال كان يقرأ بقرآن المجيد واقتربت الساعة وأنشق القمر ش لاختلاف بين أهل العلم أن ذلك على التغيير ويحتمل أن يكون عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي على وجه الاختبار له ويحتمل أيضا أن يكون نسي فأراد أن يتذكر وقدر روى عن سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسم الله ربك الأعلى وهل أنك حديث الغاشية وحديث مالك أسند ص مالك عن نافع ولى عبد الله بن عمر أنه قال شهدت الأضحية والفطر مع أبي هريرة فقرأ في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الأخيرة خمس تكبيرات قبل القراءة

﴿ الأمر بالاكل قبل الغدو في العيد ﴾
• حدثني يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يأكل يوم الفطر قبل أن يغدو • وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسد أنه أخبره أن الناس كانوا يؤمرون بالاكل يوم الفطر قبل الغد وقال مالك ولا يرى ذلك على الناس في الأضحية • ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين • • حدثني يحيى عن مالك عن حمزة بن سعيد المزي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والفطر فقال كان يقرأ بقرآن المجيد واقتربت الساعة وأنشق القمر • وحدثني عن مالك عن نافع مولى عبد الله بن عمر أنه قال شهدت الأضحية والفطر مع أبي هريرة فقرأ في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الأخيرة خمس تكبيرات قبل القراءة

قال مالك وهو الأمر عندنا **ش** قوله فكبر في الأولى سبع تكبيرات ذهب مالك والشافعي وأحمد وابن أبي ثور إلى أن التكبير في الأولى سبع تكبيرات وقال أبو حنيفة التكبير في الأولى ثلاث غير تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع والدليل على ما نقوله ما روى كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات وفي الركعة الثانية خمس تكبيرات قبل القراءة وهذا الحديث وإن لم يكن بثابت ولم يبلغ عندي مبلغ الاحتجاج به إلا أنه يرجح به وما روى في معناه المذهب إذ لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ذلك وقد اتصل العمل بما ذكرناه بالمدينة وقد قلنا إن نقل أهل المدينة للصلوات والأذان على التواتر وإذا اتصل بما قلناه العمل بالمدينة كان حجة يقطع بها وكان ذلك أولى من صحيح الأسانيد (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإنه يعتد بتكبيرة الاحرام في السبع تكبيرات عند مالك والثوري وأحمد وقال الشافعي هي سبع تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام والدليل على ما نقوله الاخبار المتقدمة بذلك واتصال العمل بالمدينة وإطلاق اللفظ فإنه كبر سبعاً في الركعة الأولى يقتضي أن ذلك جميع ما كبر (مسئلة) والتكبير في الركعة الثانية خمس غير تكبيرة القيام وقال الشافعي هي خمس سوى تكبيرة القيام والدليل على ما نقوله أن تكبيرة القيام هي في نفس القيام ولا يعتد من التكبير إلا بما يكون بعد الاعتدال (فرع) إذا ثبت ذلك فقد روى عن مالك أنه خير في رفع اليدين مع كل تكبيرة من الزوائد وعنه في المدونة لا يرفع يديه إلا مع تكبيرة الاحرام وروى عنه مطرف وابن كنانة يستحب أن يرفع يديه في العيدين مع كل تكبيرة وبه قال أبو حنيفة والشافعي والكلام في هذا يقرب مما تقدم في رفع اليدين عند الركوع في الصلاة

(فصل) وقوله في الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة لم يختلف فقهاء الأمصار أن التكبير في الركعة الأولى قبل القراءة وأما في الركعة الثانية فإن التكبير عند مالك قبل القراءة أيضاً وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة القراءة في الركعة لثانية قبل التكبير والدليل على ما نقوله عمل أهل المدينة المتصل بذلك ودليلنا من جهة القياس أنها إحدى ركعتي صلاة العيد فكان محل الزوائد التكبير فيها قبل القراءة كالأولى (مسئلة) ومن لم يسمع تكبير الإمام فليكبر قاله ابن حبيب لأنه تكبير في الصلاة يفعله المأموم مع الإمام فلهذا فعله أن لم يسمعه ككبيرة الركوع (مسئلة) وليس بين التكبيرات محل للدعاء ولا لغيره من الأذكار قاله ابن حبيب وقال الشافعي يقف بين كل تكبيرتين مقدار متوسطاً بحمد الله وبهله ويكبره والدليل على ما نقوله أن هذين ذكران بلفظ واحد ليسا من أركان الصلاة يفعلان في حال واحد فلم يسن بينهما ذكر غيرهما كالسجود **ص** قال مالك في رجل وجد الناس قد ابصر فوامن الصلاة يوم العيد أنه لا يرى عليه صلاة في المصلي ولا في بيته وأنه ان صلى في المصلي أو في بيته لم أر بذلك بأساً ويكبر سبعاً في الأولى قبل القراءة وخمساً في الثانية قبل القراءة **ش** وهذا كما قال لأن صلاة العيد إنما سئت للجماعة وتلك الجماعة هم عند مالك الرجال الأحرار فمن فاتته تلك الجماعة لم يزمه صلاة العيد فإن شاء صلاها وإن شاء تركها وقال ابن حبيب هي سنة لازمة لجميع المسلمين النساء والعبيد والمسافرين ومن عقل الصلاة من الصبيان يصابونها في بيوتهم وحيث كانوا وإن لم يشهدوها في الجماعة وقد قال مالك في المدونة ليس على النساء ذلك إلا أنه يستحب لهن وجهه قول مالك أن هذه صلاة عيمد فلم تلزم المفرد صلاة الجمعة ووجه قول ابن حبيب أن كل صلاة لا تسقط عن

قال مالك وهو الأمر
عندنا قال مالك في رجل
وجد الناس قد ابصر فوامن
من الصلاة يوم العيد أنه
لا يرى عليه صلاة في المصلي
ولا في بيته وأنه ان صلى في
المصلي أو في بيته لم أر بذلك
أساً ويكبر سبعاً في الأولى
قبل القراءة وخمساً في
الثانية قبل القراءة

الرجال فانها لاتسقط عن النساء الى غير بدل كسائر الفروض (فرع) واذا صلاها من تخلف عن الجماعة هل يصلها في جماعة قال مالك في المدونة فممن يخرج اليها من النساء لا يجمع بين أحد وان صلى من اذ اذا وقال ابن حبيب لا بأس أن يجمع الرجل صلاة العيد اذا تخلف عنها مع أهله أو مع نفر يكونون عنده أو في مسجدهم وجه قول مالك ان هذه صلاة عيد فلا يجمعها من فاتته كصلاة الجمعة ووجه قول ابن حبيب ان هذه صلاة مسنونة ياحقها التغيير فجاز أن يجمع مع غير الامام وان جمع فيها الامام كصلاة الكسوف (مسألة) وفي أي المواضع يزم روى ابن نافع وأشهب أن صلاتها ليست الا على من عليه صلاة الجمعة وروى ابن القاسم عن مالك انها تزم القرية فيها عشرون رجلا والنزول اليها من ثلاثة أميال كالجعة (مسألة) وقوله ان صلى في المصلى أو في بيته لم أر بذلك بأسا يريد انه لا يمنع من ذلك حين فاتته لانه ليس في صلاته وحده بعد الامام افتيات عليه ولا اظهار لخالفته ولذلك جوز لمن فاتته صلاة الجماعة في مسجد له امام رتب أن يصلها في المسجد وحده أو في بيته ومنعناه من أن يصلها فيه بجماعة أخرى

﴿ ترك الصلاة قبل العيدين وبعدها ﴾

﴿ ترك الصلاة قبل

العيدين وبعدها ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن نافع أن عبد الله بن

عمر لم يكن يصلي يوم الفطر

قبل الصلاة ولا بعدها

﴿ وحدثني عن مالك أنه

بلغه أن سعيد بن المسيب

كان يندو الى المصلى بعد

أن يصلي الصبح قبل

طلوع الشمس

ص ﴿ مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها ﴾ ش صلاة العيد تقام في موضعين أحدهما الموضع المختص بها والآخر الجامع فأما الموضع المختص بها فاختلف الفقهاء في التنفل فيه قبل الصلاة وبعدها فذهب مالك الى أنه لا يتنفل فيه قبلها ولا بعدها وقال أبو حنيفة والثوري يتنفل بعدها ولا يتنفل قبلها وقال الشافعي يتنفل قبلها وبعدها والديلم علي صحة ما ذهب اليه مالك ما روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فعلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها ودليلنا من جهة المعنى ان هذه صلاة لحقها التغيير سن لها البروز فلم تكن الصلاة قبلها في معلاها كصلاة الجيزة (مسألة) فان صليت في الجامع فهل يصلي قبلها وبعدها فيه أو لا قول ابن القاسم عن مالك اجازة ذلك وروى عنه ابن وهب وأشهب منعه قبلها وأباحه بعدها وقال ابن حبيب أحب أن تكون صلاة العيد حظه من النافلة ذلك اليوم الى صلاة الظهر والصواب جواز النافلة بعد الخروج من المسجد أو بعد طول المكث فيه وانما استحب تأخير التنفل لانها صلاة عيد كصلاة الجمعة ص ﴿ مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يندو الى المصلى بعد أن يصلي الصبح قبل طلوع الشمس ﴾ ش تأخير غدوه الى المصلى حين يصلي الصبح لان من سنة الصبح أن يصلي في المسجد جماعة ويجب أن يكون الغدو الى صلاة العيد بعد ذلك وأما الغدو قبل طلوع الشمس فلمن أراد التكبير وروى علي بن زياد عن مالك ومن غدا اليها قبل طلوع الشمس فلا بأس به وهذا هو المستحب عند الشافعي وذلك ان اركوع ليس بمسنون قبل الجلوس بالمصلى فيكون ممنوعا منه الى طلوع الشمس وتقدم جلوسه لا انتظار الصلاة عمل بر وروى ابن حبيب عن مالك انه قال واخرج اليها بعد طلوع الشمس عمل الفقهاء عندنا وهو الأمر المستحب لمن صلى الصبح أن لا ينصرف من موضعه ويقبل على الذكر الى طلوع الشمس أو قرب ذلك وهذا كله حكم المأموم فاما الامام فيأتي ببيان حكمه ان شاء الله تعالى (مسألة) وان غدا الغدو الى صلاة العيد قبل طلوع الشمس فلا يكبر في طريقه ولا جلوسه حتى تطلع الشمس وان غدا بعد طلوع الشمس فليكبر في طريقه الى المصلى واذا جلس حتى يخرج الامام وروى ذلك ابن القاسم وعلي بن زياد عن

مالك ووجه ذلك أن التكبير شعار الخارج إلى صلاة العيد فيجب أن يكون في الوقت المختص بها وأما قبل ذلك فلا يختص به هذا المذكور وإنما يختص به ذكر غيره (مسئلة) والفطر والأضحية في ذلك سواء عند مالك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يكبر في الأضحية ولا يكبر في الفطر والدليل على ما نقوله أن هذا يوم عيد لا يتكرر في العام فسن فيه التكبير في الخروج إليه كالأضحية

﴿ الرخصة في الصلاة قبل العيدين وبعدهما ﴾

ص ﴿ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه القاسم كان يصلي قبل أن يغدو إلى المصلى أربع ركعات ﴾ ش حكم هذا الباب غير حكم الباب الذي قبله لأن الباب الأول في منع الصلاة بالمصلى قبل صلاة العيد وبعدها وهذا في الرخصة في التنفل قبل الغدو إلى المصلى ولا خلاف في جوازها لمن تأخر في صلاته بعد صلاة الفجر لذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس فيتنفل أربع ركعات ونحوها ثم يغدو إلى المصلى ص ﴿ مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة في المسجد ﴾ ش وهذا على نحو ما تقدم وإن كان في الكلام تقديم وتأخير وتقديره أن كان يصلي يوم الفطر في المسجد قبل الصلاة يريد أنه كان يصلي في مسجده قبل أن يصلي صلاة العيد في المصلى

﴿ غدو الامام يوم العيد وانتظار الخطبة ﴾

ص ﴿ قال مالك مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا في وقت الفطر والأضحية أن الامام يخرج من منزله قدر ما يبلغ مصلاه وقد حلت الصلاة ﴾ ش قوله مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا يريد أنه لا خلاف عند أهل المدينة فيما ذكره في هذه المسئلة من عمل الأئمة في العيدين وعمل أهل المدينة في ذلك فذكر أنه بمعنى الخبر المتواتر وقوله في الفطر والأضحية إلى آخر المسئلة فيه ثلاث مسائل أحداها وقت خروج الامام إلى العيد والثانية وقت صلاة العيد والثالثة أن الفطر والأضحية في ذلك سواء فأما وقت خروج الامام إلى العيد فهو أن يخرج قدر ما يصل إلى المصلى وقد برزت الشمس والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن هذا عيد فلم يشرع للامام الجلوس في مصلاه كالجمعة (مسئلة) فأما وقت صلاة العيد فأوله إذا ارتفعت الشمس وحلت السجدة وفوق ذلك قليلا ووجهه أن صلاة العيد صلاة نافلة فيجب أن يصير لها جواز التنفل بعد طلوع الشمس ويزاد على ذلك بقدر ما يمكن الوقت وجماع الناس وورود من بعد ومن له عذر (مسئلة) والفطر والأضحية في ذلك سواء وقال الشافعي يعجل الأضحية ويؤخر الفطر والدليل على ما نقوله أن صلاة الأضحية صلاة عيد يبرز لها صلاة لفطر (فرع) وآخر وقتها إذا زالت الشمس من يوم العيد لا وقت لها غير ذلك لأن النوافل التي تختص بالاوقات أوقاتها إلى الزوال كصلاة الخسوف وصلاة الاستسقاء

(فصل) وقوله قدر ما يبلغ مصلاه يريد يبلغ الامام مصلاه العيد لأن النزول للعيد سنة وتعين موضعه سنة لما روى عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يغدو إلى المصلى والعنزة بين يديه تعمل وتنصب بالمصلى بين يديه فيصلي إليها فوجه الدليل من ذلك أن الألف واللام في المصلى لا يصح أن تكون للجنس فلم يبق إلا أن تكون للمعهد وذلك يفيد أن يكون مصلي العيد معروفاً معهوداً والله أعلم وأحكم ص ﴿ سئل مالك عن رجل صلى مع الامام يوم الفطر هل له أن ينصرف قبل أن يسمع الخطبة

﴿ الرخصة في الصلاة

قبل العيدين وبعدهما ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الرحمن بن القاسم

أن أباه القاسم كان يصلي

قبل أن يغدو إلى المصلى

أربع ركعات • وحدثني

عن مالك عن هشام بن

عروة عن أبيه أنه كان

يصلي في يوم الفطر قبل

الصلاة في المسجد

﴿ غدو الامام يوم العيد

وانتظار الخطبة ﴾

• حدثني يحيى قال مالك

مضت السنة التي لا اختلاف

فيها عندنا في وقت الفطر

والأضحية أن الامام يخرج

من منزله قدر ما يبلغ

مصلاه وقد حلت الصلاة •

قال يحيى وسئل مالك عن

رجل صلى مع الامام يوم

الفطر هل له أن ينصرف

قبل أن يسمع الخطبة

قال لا ينصرف حتى ينصرف الإمام ﴿ ش وهذا كما قال لان الخطبة من سنة الصلاة وتوابعها
من شهد الصلاة ممن تنبيه أو ممن لا تنزه من صبي أو امرأة وعبد لم يكن له أن يترك حضور سنها مع
القدرة رواه ابن القاسم عن مالك والاصل في ذلك طواف النفل لما كان الركوع من توابعه لم يكن
لمن تنفل به أن يترك الركوع (مسئلة) وإذا انصرف فلا يكبر في انصرافه لانتفاء بينا أن
تكبيره ينقطع بخروج الإمام ويستحب أن يرجع على غير الطريق الذي غدا منه لما رواه عن جابر
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد خالف الطريق قال ابن حبيب وذلك للإمام
الزم منه للناس (مسئلة) وسئل مالك أيكره للرجل أن يقول لا خيه إذا انصرف من العيد
تقبل الله منا ومنك وغفر لنا ولك ويرد عليه أخوه مثل ذلك قال لا يكره

قال لا ينصرف حتى
ينصرف الإمام

﴿ صلاة الخوف ﴾

ص ﴿ مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وصفت طائفة وجاء العدو فصلى بالتي معه ركعة
ثم ثبت قائماً وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة
التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالساً وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم ﴿ ش غزوة ذات الرقاع سنة خمس
من الهجرة وقوله يوم ذات الرقاع أضاف اليوم الى جبل يقال له ارقاع فيه بياض وحمرة وسواد
وقيل ان غزوة ذات الرقاع سميت بذلك لان المسلمين لم يكن لهم ابل تحملهم فكان أكثرهم مشاة
فتخرفت نعالهم فلغوا الرقاع على أرجلهم وحكى ابن حبيب عن ابن الماجشون ان صلاة الخوف
تزلت يوم ذات الرقاع

﴿ صلاة الخوف ﴾

حدثني يحيى عن مالك
عن يزيد بن رومان عن
صالح بن خوات عن صلى
مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم ذات الرقاع
صلاة الخوف أن طائفة
صفت معه وصفت طائفة
وجاء العدو فصلى بالتي معه
ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا
لانفسهم ثم انصرفوا
فصفوا وجاء العدو وجاءت
الطائفة الاخرى فصلى
بهم الركعة التي بقيت من
صلاته ثم ثبت جالساً وأتموا
لانفسهم ثم سلم بهم

(فصل) وقوله من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يريد ان لصلاة الخوف صفة
تختص بها ولولا ذلك لسكانت من جملة الصلوات التي عم الناس معرفة صفاتها وقد اختلف في صفتها
فروى عن سهل بن أبي حنيفة وهو الذي صلاها مع النبي صلى الله عليه وسلم هذه الرواية والرواية التي بعد
هذا من رواية القاسم بن محمد عنه وروى ابن عمر أن يصلي بطائفة الأولى ركعة ثم يصير في وجه العدو
وتأتي الطائفة الاخرى فيصلي بها الإمام ركعة اخرى ثم يسلم ثم تقوم كل طائفة فتتم الى هذا القول
ذهب أشهب بن عبد العزيز وزاد أن الطائفة الأولى تأتي بركعة الثانية والطائفة الثانية وجاء العدو
فاذا انصرف الطائفة الأولى وفتت وجاء العدو ثم قضت الطائفة الثانية ركعتها الثانية والخلاف في
صلاة الخوف في موضعين أحدهما جوازها والثاني صفاتها فأما جوازها فعليه جمهور الفقهاء غير
أبي يوسف فإنه قال لا يصلي صلاة الخوف بإمام بعد النبي صلى الله عليه وسلم واندليل على ذلك ان
النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف وقد أمر نوابتاعه والاقتداء به بل أفعاله عنده على
الوجوب وما يدل على ذلك اجتماع الصحابة فان جماعة من الصحابة قد فعلوا ذلك في جيوش عظيمة
ومخالف عمتقة مثلها تضيع وتسم ولم يعلم لم يخالف ودليلنا من جهة القياس انه ضرب من العذر يغير
بنية الصلاة فوجب أن يكون حكمنا فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم كالمرض والسفر (مسئلة)
اذا ثبت ذلك فان الصفة المختلعة على صفة طاهر حديث سهل بن أبي حنيفة فقال الذي ذهب اليه مالك
والشافعي وهي عند أبي حنيفة على ظاهر حديث عبد الله بن مسعود وهو أن يقف الجيش وراء
الإمام صفين فيكبر الإمام ويكبر الصفان فيصلي الإمام بالصف الذي يليه ركعة والصف الآخر وجاء

العدو ثم يذهب الصف الاول الى وجاه العدو ويأتى الصف الثانى فيصلى بهم الامام ركعة ثم يقضى
الذين صلى بهم الركعة الثانية مكانهم ثم يذهبون الى مصافى اصحابهم ويأتى أولئك فيقضون ركعة
والله ايل على ما ذهب اليه مالك أن حديث سهل بن أبي حنيفة أسند رواه عنه صالح بن خوات وسامعه
منه صحيح وخبر عبد الله بن مسعود رواه عنه ابنه ابو عبيدة وقد صغر عن السماع منه ودليل آخر
وهو انهما لو تساويان في الاسناد لوجب الاخذ بحديث سهل لموافقة ظاهر القرآن قال الله تعالى
فلتقم طائفة منهم معك وهذا يقتضى ان طائفة من المسلمين تقوم مع الامام وعلى حديث ابن مسعود
جميع المسلمين يقومون معه وقوله فاذا وجدوا وهذا يقتضى افرادهم بالسجود ولو سجد بهم الامام
لقال فاذا سجدتم ثم قال تعالى فليكونوا من ورائكم الى قوله تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا
فليصلوا معك وظاهر هذا يقتضى افراد الطائفة الاولى بالسجود ثم تكون ورءى الامام والطائفة
الثانية في صلاة وعلى حديث ابن مسعود فلا تنفرد الطائفة الاولى بالسجود دون الامام الا بعد
انقضاء صلاته وقوله ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وعلى حديث ابن مسعود ليس طائفة
لم تصل لان جميعهم كبر بتكبير الامام ودليل ثالث وهو ان الخبرين لو تساويا لم يكن يرجح
أحدهما على الآخر بشئ مما ذكرناه لوجب أن يسقط ويرجع الى سائر أدلة لشرع واذا رجعنا
اليها فكان ما قلناه أولى لان صلاة الخوف إنما شرعت لحفظ المسلمين ولحاجتهم من عدوهم وما قلناه
هو الذى يقع به التحرز لان احدى الطائفتين تكون ابداً في غير صلاة تخفف الطائفة المصلحة وعلى
ما ذهب اليه ابو حنيفة تكون الطائفتان ابداً مصليتين فلا تبقى طائفة تحفظ المسلمين فيكون
تغير صلاة الخوف لغير فائدة وانما دخلها التغيير لفائدة التحرز والحفظ من المشركين
(فصل) ثم يرجع الى تفسير حديث يزيد بن رومان فقوله ان طائفة صفت معه يعنى انها صلى معه
وطائفة وجاه العدو يعنى تحرس المسلمين مع النبي صلى الله عليه وسلم وقوله فصلى ركعة ثم ثبت قائماً
يعنى أنه أتم بهم ركعة وسجدتها وهى الركعة الكاملة وانما ثبت قائماً لان قياسه من الركعة الاولى
لا يكون الا الى قيام فثبت قائماً وهذا اذا كانت الصلاة ركعتين فان كانت أربعا فهل يثبت لا ينتظر
الطائفة الثانية جالساً او قائماً اختلف قول مالك في ذلك فروى عنه ابن وهب وابن كنانة انه ينتظرهم
جالساً وروى عنه ابن الماجشون انه اذا أكمل التشهد قام فاتت حينئذ الطائفة الاولى صلاتها
وانتظر الطائفة الثانية قائماً وبه قال ابن القاسم ومطرف وجماعة ابن وهب أن صلاة الخوف مبنية
على المساواة ما أمكن ومن المساواة بين الطائفتين أن يبدأ الركعة الثالثة بالطائفة الثانية كما ابتداء
الركعة الاولى بالطائفة الاولى ووجه لرواية الثانية تدل على لافعاله لعوده ولا اماره تعلم بها الطائفة التى
صلى معها انقضاء تشهدة لتقوم للقضاء الا بالاشارة وهى زيادة في الصلاة لغير ضرورة وليس كذلك
ما قلناه فان بقيامه يعلم ذلك فكان انتظاره اياهم قائماً (فرع) فاذا قلنا رواية ابن وهب ينتظرهم
جالساً فانه مخير بين أن يسكت أو يذكّر الله تعالى حتى تأتى الطائفة الثانية فاذا قلنا ينتظرهم قائماً
فانه مخير بين أن يسكت أو يدعو ما بينه وبين أن تحرم الطائفة وليس له أن يقرأ حتى تحرم الطائفة
الثانية لانه لا يقرأ في هذه الركعة الا بأمر القرآن وبما أكملها قبل أن تأتى الطائفة الثانية واذا كان
انتظاره الطائفة الثانية في صلاة سفر قائماً في الركعة الثانية فانه مخير بين ثلاثة أحوال السكون
والدعاء والقراءة بما يعلم انه لا يمه حتى تكبر الطائفة الثانية وتذكر معه القراءة قاله ابن حبيب
(فصل) وقوله وأتموا لانفسهم يعنى أكملوا صلاتهم ليتفرغوا للقضاء العدو وحفظ النبي صلى الله

صلاة الخوف أن يقوم
الامام معه طائفة من
أصحابه وطائفة مواجهة
العدو فيركع الامام ركعة
ويسجد بالذين معه ثم يقوم
فاذا استوى قائما ثبت
وأتموا لانفسهم الركعة
الباقية ثم يسامون
وينصرفون والامام قائم
فيكونون وجاه العدو ثم
يقبل الآخرون الذين لم
يصلوا فيكبرون وراء
الامام فيركع بهم الركعة
ويسجد ثم يسلم فيقومون
فيركعون لانفسهم الركعة
الباقية ثم يسامون وحدثني
عن مالك عن نافع أن عبد
الله بن عمر كان اذا سئل
عن صلاة خوف قال
بتقدم الامام وطائفة من
الناس فيصلي بهم الامام
ركعة وتكون طائفة منهم
بينه وبين العدو لم يصلوا
فاذا صلى الذين معه ركعة
استأخروا ما كان الذين لم
يصلوا ولا يسامون ويتقدم
الذين لم يصلوا فيصلون
معه ركعة ثم ينصرف
الامام ويصلي ركعتين
فمنهم كل واحدة من
الطائفتين فيصلون
لانفسهم ركعة ركعة بعد أن
ينصرف الامام فيكون
كل واحدة من الطائفتين
قد صلوا ركعتين فان كان
خوفا هو أشد من ذلك

عليه وسلم وحفظ الطائفة الثانية قال ابن حبيب يتمون الصلاة اذا اذا
(فصل) وقوله صلى بهم الركعة الثانية يقتضي انها صلاة سفر أو صلاة صبح في حضر وقوله ثم ثبت
جالسا وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم اختلف في هذا الفعل رواية يزيد بن رومان ورواية القاسم وهما
يرويان عن صالح بن خوات وسيأتي بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى (مسئلة) قد تقدم الكلام في
صلاة السفر وصلاة الحضر وبقى الكلام في صلاة المغرب على حكم الخوف وذلك ان الامام يصلي
بالطائفة الاولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعة وقال بعض الشافعية يصلي بالطائفة الاولى ركعة
وبالطائفة الثانية ركعتين والدليل على ما قوله أن صلاة الخوف مبنية على المساواة بين الطائفتين
ما أمكن فاذا تعذر ذلك وجب أن يكون التمام والكمال في أول صلاته لان أول الصلاة مبني على
الكمال ألا ترى أن المصلي يجهر بالقراءة في أول صلاته دون آخرها ويطول في أولها ولا يطول في
آخرها فاذا لم يمكن قسم الركعة بين الطائفتين لتعذر قسمها وجب أن يصلها بالطائفة الاولى ص
مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات ان سهل بن أبي حنيفة حدثه أن
صلاة الخوف أن يقوم الامام معه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الامام ركعة
ويسجد بالذين معه ثم يقوم فاذا استوى قائما ثبت وأتموا لانفسهم الركعة الثانية ثم يسامون
وينصرفون والامام قائم فيكون وجاه العدو ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبرون وراء الامام
فيركع بهم ويسجد ثم يسلم فيقومون فيركعون لانفسهم الركعة الباقية ثم يسامون ثم حديث
عبد الرحمن بن القاسم موافق لحديث يزيد بن رومان في قوله ثم قدح حتى صلى الذين صلوا ركعة ثم
سلم فأما حديث يحيى بن سعيد عن القاسم فانه جعل من سنة الصلاة أن الامام يسلم اذا كملت صلاته
ثم تقوم الطائفة الثانية فتقتضي بعد سلامه ركعة وقد ترجع مالك رحمه الله في الاخذ بكل واحد من
الحديثين فروى عنه عبد الرحمن بن مهيدي وابن وهب والقعنبي انه قال أحب ما في ذلك الى حديث
يزيد بن رومان وبه قال الشافعي وقال ابن بكير انه قال مالك ثم رجع الى حديث يحيى بن سعيد عن
القاسم وقال ابن القاسم في لموطأ بأثر حديث يحيى بن سعيد وهذا الحديث أحب الى وقال أحمد
ابن خالد وبه أخذ جماعة أصحاب مالك الأشهب فانه أخذ بحديث بن عمر ووجه تعلق مالك بحديث
يزيد بن رومان انه مسند وحديث يحيى بن سعيد موقوف ووجه آخر أنه موافق لنص الكتاب
فقوله تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليجاءوا بك وهذا يقتضي أن يفعل الصلاة في حكمه
ولا يكون ذلك الحديث يزيد بن رومان ووجه تعلقه بحديث يحيى بن سعيد ان التغيير انما يلحق
صلاة الخوف للضرورة ههنا تمكن ضرورة أجبرت على حكم الاصل في سائر الصلوات ولا
ضرورة بنا الى انتداب الامام الطائفة الثانية حتى يتموا صلاتهم ولا فائدة في ذلك لان المأموم يتم
صلاته بعد سلام الامام فلا معنى لانتظاره ايام لان ذلك زيادة في صلاة لا تدعو الضرورة اليها وذلك
مفسد لها ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان اذا سئل عن صلاة الخوف قال يتقدم الامام
وطائفة من الناس فيصلي بهم الامام ركعة وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو لم يصلوا فاذا صلى الذين
معه ركعة استأخروا ما كان الذين لم يصلوا ولا يسامون ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة ثم
ينصرف الامام وقد صلى ركعتين فتقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لانفسهم ركعة ركعة بعد
أن ينصرف الامام فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلى ركعتين فان كان خوفا هو أشد من ذلك

صلوا رجلا قياما على أقدامهم أو ركبا نامستقبلي القبلة أو غير مستقبلها * قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر حدثه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * ش قد تقدم الكلام في أكثر هذا الحديث وقوله فإن كان خوفا هو أشد من ذلك يعني خوفا لا يمكن معه المقام في موضع ولا إقامة صف صلوا رجلا قياما على أقدامهم وذلك أن الخوف على ضربين ضرب يمكن فيه الاستقرار وإقامة الصف لكن يخاف من ظهور العدو بالاستغال بالصلاة فيها فلا يتخلو من حالين أحدهما أن يرجو أن يأمن في الوقت فهذا ينتظر أن يأمن ما لم يخرج الوقت والثانية أن لا يرجو ذلك فهذا يصلي صلاة الخوف على حسب ما قدمناه (مسئلة) وأما الضرب الثاني من الخوف فهذا أن لا يمكن معه استقرار ولا إقامة صف مثل المنهزم المطلوب فهذا يصلي كيف أمكنه راجلا أو ركبا * قال الله تعالى فإن خفتم فرجالا أو ركباناً ومن جهة المعنى أن الصلاة لما تكاد أمرها ولم يجوز الإخلال بها ولا تركها بوجه وجب أن يفعل في كل وقت على حسب ما يمكن من فعلها لأن الاتيان بها على وجهها رضى إلى تركها عند تعذر ذلك فيها

(فصل) وقوله رجلا أو ركباناً على أقدامهم يريد أن ركوعهم وسجودهم إجماعاً على أقدامهم ولا يجوز أن يريد بذلك حال القيام لأنه لا فائدة في ذكره وكل من منعه عدو من الركوع والسجود فإن حكمه الإيماء وما قوله وركباناً فيريد على رواجلهم لأن فرض النزول إلى الأرض يسقط بالخوف وكذلك كل من خاف على نفسه من لمصوص أو سباع أو غير ذلك فإنه يصلي على راحته قال مالك في المدونة حيث توجهت به وكان أحب إليه أن يأمن في الوقت أن يعيد ولم يره كالعدو فقوله حيث توجهت به يحتمل أن يكون ذلك في الممنوع من الوقوف وحاجته إلى الفرار وفرق بين ذلك وبين العدوان أن يكون خوف هؤلاء غير متيقن ولو استوى يتيقن الخوفين أو ظنهما لا استوى حكمهما ولكنه حكم في كل قسم بأغلب أحواله والله أعلم (مسئلة) وهذا إذا كان مطلوباً فإن كان طالباً فهل يجوز له ذلك أم لا قال ابن عبد الحكم لا يصلي إلا بالأرض صلاة الأمان وقال ابن حبيب هو في سعة من ذلك وإن كان طالباً لأن أمره إلى الآن مع عدوه لم ينقض ولا يأمن رجوعه إليه وحكى ذلك عن مالك ويحفل أن يكون ابن عبد الحكم رأى أن الذي قد بلغ بعده مبلغاً آمن رجوعه ويحتمل أن يمنع ذلك الطالب بكل وجه لأن أشد أحواله أن يتمكن إقامة الصف ومداغة العدو وهذه حالة لا تبلغ الصلاة على الدابة وما نتيج بالارض صلاة الخوف وإبته أعلم وأحكم ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر يوم الخندق حتى غابت الشمس * ش قوله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر يوم الخندق حتى غابت الشمس يحتمل أن يكون تأخيره للصلاة نسياناً ويحتمل أن يكون ذلك لأجل الخوف والشغل بحرب المشركين وذلك قبل أن يكون حكم صلاة الخوف ما هو عليه اليوم قاله ابن حبيب ثم نسخ تأخير الصلاة لصلاة الخوف وفيه أنه قضاها بعد انقضاء وقتها على ترتيبها ص * قال مالك وحديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات أحب ما سمعت إلى في صلاة الخوف * ش قد تقدم الكلام في ذلك وبيان الاختلاف فيه وقد يختلف حديث القاسم بن محمد يزيد بن رومان في مسائل من السهول وشرب منها إلى ما يدل على غيره وذلك أن الامام لو سها في الركعة التي صلى بالطائفة الأولى فقد قال ابن القاسم في المدونة تصلي الطائفة الأولى باقى صلاتها وتسجد للسهو قبل السلام أو بعده ثم تأتي الطائفة الثانية فتصلي معه ركعة ثم يجلس الامام حتى تتم بقية صلاتها ثم تسجد معه

صلوا رجلا قياما على
أقدامهم أو ركبا نامستقبلي
القبلة أو غير مستقبلها قال
مالك قال نافع لا أرى عبد
الله بن عمر حدثه إلا عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم * وحديثي عن
مالك عن يحيى بن سعيد
عن سعيد بن المسيب أنه
قال ما صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم الظهر
والعصر يوم الخندق حتى
غابت الشمس قال مالك
وحديث القاسم بن محمد
عن صالح بن خوات أحب
ما سمعت إلى في صلاة
الخوف

لسهوة كان قبل السلام أو بعده وهذا على حديث يزيد بن رومان وأما على حديث الثقات فان
الامام يصلي بالطائفة الثانية ركعة ثم يسلم فان كان سجوده قبل السلام يسجد من معه وان كان
بعد السلام لم يسجدوا معه وليسجدوا بعد ان يسلموا من تمام صلاتهم

﴿ العمل في صلاة الكسوف ﴾

ص ﴿ مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت
خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس
فقام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم قام فأطال القيام وهو دون القيام الاول ثم ركع فأطال
الركوع وهو دون الركوع الاول ثم رفع فسجد ثم فعل في الركعة الآخرة مثل ذلك ثم انصرف وقد
تجلت الشمس فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله
لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله تكبرا واتصدقوا ثم قال يا أمة محمد ما من
أحد أغير من الله أن يزي عبده أو تزي أمته يا أمة محمد والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم
كثيرا ﴿ ش اختلفت الرواية في صفة صلاة الكسوف أحدها حديث عروة وعمره عن عائشة
فرواته أمة هشام والزهرى عن عروة وعمره عن عائشة وقد تابعها على ذلك ابن عباس وبه أخذ
الفقهاء مالك والثوري والشافعي وقول عائشة خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذهب قوم من السلف وأهل اللغة الى أنه لا يقال كسفت واتمى قال خسفت الشمس وإنما
يستعمل الكسوف في القمر روى ذلك عن عروة وقال آخرون يقال كسفت وخسفت
بمعنى واحد ويستعملان جميعا في الشمس والقمر ومعنى الكسوف والخسوف ذهاب ضوءهما
(فصل) وقوله صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس قال مالك صلاة الخسوف سنة قال
ابن حبيب على الرجال والنساء ومن عقل الصلاة من الصبيان والمسافرين والعبيد وجه ذلك ان هذه
صلاة سننونة لم تشرع لها خطبة فكانت على الرجال والنساء كالوتر

(فصل) وقوله فأطال القيام وذلك لظول القراءة وقد سطر ذلك ابن شهاب في حديثه فقال فكبر
فأقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ويستفتح القراءة في الركعة الاولى والثالثة بأمر
القرآن وأما الثانية والرابعة فانه يقرأ فيها بالسورة وهل يستفتح قراءتهما بأمر القرآن أم لا قال
مالك يستفتح بأمر القرآن وقال محمد بن مسلمة لا يقرأ فيها بأمر القرآن وجه القول الاول انها قراءة
بركعة فوجب أن تستفتح بأمر القرآن كالاولى وأيضا فانه انما يقرأ في كل ركعة بعد أم القرآن بسورة
واحدة فاما قرأ بعد الركعة الثانية بسورة أخرى ثبت لها حكم الركعة المفردة في القراءة وذلك يقتضي
القراءة بأمر القرآن فيها وجه القول الثاني ان الركعتين في حكم الركعة الواحدة بدليل أن
المأموم يجزيه ادراك احداهما وان القراءتين في حكم القراءة الواحدة فوجب أن لا يتكرر فيها
قراءة أم القرآن (مسألة) فأما صفة القراءة في صلاة الكسوف فانها من ذلك قال أبو حنيفة
والشافعي وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن يجهر بالقراءة فيها والدليل على ما نقوله حديث ابن
عباس المذكور بعدهذا فقام قياما طويلا نحو من سورة البقرة فوجه الدليل منه انه افتقر الى
التقدير لما لم يعلم ما قرأ به ولو جهر بالقراءة لعلم ما قرأ به ولم يفتقر الى التقدير ولذا كرر المقرؤه
(مسألة) وأما مقدار القراءة في صلاة الكسوف فان مالكا رحمه الله يستحب أن يقرأ في الاولى

﴿ العمل في صلاة الكسوف ﴾

﴿ حديثي يحيى عن مالك
عن هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم أنها قالت
خسفت الشمس في عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بالناس فقام
فأطال القيام ثم ركع فأطال
الركوع ثم قام فأطال
القيام وهو دون القيام
الاول ثم ركع فأطال
الركوع وهو دون الركوع
الاول ثم رفع فسجد ثم
فعل في الركعة الآخرة مثل
ذلك ثم انصرف وقد تجلت
الشمس فخطب الناس
فحمد الله وأثنى عليه ثم قال
ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله لا
يخسفان لموت أحد ولا
حياته فاذا رأيتم ذلك
فادعوا الله وتكبروا
وتصدقوا ثم قال يا أمة محمد
ما من أحد أغير من الله أن
يزي عبده أو تزي أمته يا أمة
محمد والله لو تعلمون ما
أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم
كثيرا

بسورة البقرة وفي الثانية بآل عمران وفي الثالثة بسورة النساء وفي الرابعة بسورة المائدة والى نحو ذلك ذهب الشافعى والدليل على ذلك قوله فى القيام الثانى فأطال القيام وهو دون القيام الاول وكرر ذلك فى حديث ابن عباس فى جميع القيام

(فصل) وقوله ثم ركع فأطال الركوع يعنى انه خالف فيه عادته فى سائر الصلوات كما خالف عادته فى القيام لان التغيير دخل على كل واحد منهما قال مالك ويكون ركوعه نحو من قيامه وقراءته وقد اختلف أصحابنا فى تطويل السجود فقال ابن حبيب لا يطول السجود وقال ابن القاسم يطيل السجود وجه قول ابن حبيب أن الاطالة نوع من التغيير فلم يلحق السجود كالتمكيد ووجه قول ابن القاسم ما روت حمزة فى حديث عائشة ثم سجد سجد أطويلا وذكرت من تدرج السجود فى الطول على حسب ما ذكرت من ذلك فى القيام والركوع ومن جهة المعنى ان هذا ركن من أركان أفعال الصلاة يتكرر فرضا فدخله التغيير كالركوع

(فصل) وقوله ثم فعل فى الركعة الأخيرة مش ذلك يعنى من التغيير بالتمكيد ولتطويل وقوله ثم انصرف يعنى الانصراف عن الصلاة وقد تجلّت الشمس يحتمل أن انصرافه من الصلاة كان عند تجلّي الشمس من الكسوف وهى السنة ولذلك تطال القراءة والركوع والسجود ليكون انقضاء الصلاة بقدر ما عهد فى الأغلب من دوام الكسوف فان أتم الصلاة قبل انجلائه فانه لا تعاد الصلاة ولكنه يصلى من شاء لنفسه ركعتين ركعتين ويحتمل أن يريد أنه انصرف وقد كانت تجلّت الشمس قبل ذلك وهذا مختلف فان تجلّت قبل أن يكمل ركعة بسجودتها كلها وان تجلّت الشمس وقد صلى ركعتين وسجودتين فقد قال أصبغ انه يصلى الركعة الثانية مثل الاولى وقال سحنون يصلها ركعة واحدة بسجودتين على سنة صلاة الكسوف لزمه تمامها على حسب ما دخل فيه ووجه قول سحنون ان غلبة التغيير فى الصلاة الكسوف فاذا زال الكسوف زال التغيير ووجب اتتمام الصلاة على سنة النوافل

(فصل) وقوله فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه يريد أنه أتى بكلام على نظم الخطب فيه ذكر الله تعالى وحده وثناء ووعظ للناس وليس بخطبتين يرقى لها المنبر ويجلس فى أولها وبينهما هذا قول مالك رحمه الله وقال أبو حنيفة والشافعى الخطبة لصلاة الكسوف كالخطبة لصلاة الاستسقاء والعديد والجمعة والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ان هذه صلاة نفل لم يجر فيها بالقراءة فلم يكن من سنتها الخطبة كسائر النوافل

(فصل) وقوله ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله الاية فى كلام العرب العلامة ويحتمل قوله من آيات الله أن يريد به ان ذلك من آياته التى يستدل بها على وحدانيته وقدرته وعظمته ويحتمل أن يريد به أنهم من علامات تخويفه وتعهذ به بآياته وسطوته قال الله تعالى وما رسل بالآيات الا تخويفا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصعدوا أمر عند الكسوف بالدعاء والتصريح بالتوبة والمنفرة وصرف البلاء وأمر بالتكبير والثناء عليه لانه مما يتقرب به اليه ويستجلب به رضاه ويستدفع بأسه وسطوته وأمرهم بالصدقة لانهم من أقرب الاعمال التى يمكن استعجالها وأما الصوم والحج والجهاد فانها مما تأخر أمرها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يا مة محمد والله ما من أحد غير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته

« وحديثي عن مالك عن زيد بن أسلم (٣٢٨) عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال خسفت الشمس فصرى رسول

وعظمهم في أول كلامه ثم أمرهم بأعمال البر ونهاهم عن المعاصي وأعلمهم أنه ليس أحد غير من الله وإذا كان الواحد منا يغار على أن يزي عبده أو أمته وليس أحد غير من البارئ تعالى فيجب أن يجدد عقوبته في موافقة الزنا وأقسم في أول هذه الفصول وإن كان لا يرتاب في صدقه على معنى التأكيذ والإبلاغ وناداهم بيا أمة محمد على معنى اظهار الاشفاق عليهم والتذكير لهم بما هم ملون به اشفاقا عليهم ورحمة لهم كما يخاطب الرجل ولده يابني وأخاه يا أخى وغير ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا يريد أنه صلى الله عليه وسلم قد خسه الله تعالى بعلم لا يعلمه غيره ونور به قلبه ولعله أن يكون ما أراه في عرض الحائط من النار فرأى منها منظر اشتيعا لوعامت أمته من ذلك ما علم لكان ضحكهم قليلا وبكاؤهم كثيرا اشفاقا وخوفا من محمدا صلى الله عليه وسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال خسفت الشمس فصرى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياما طويلا قال نحو من سورة البقرة قال ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع رأسه من الركوع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون الركوع الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلبت الشمس فقال إن الشمس والقمر آيات من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا يبعث الله لحياته فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله قالوا يا رسول الله رأيتناك تناولت شيئا في مقامك هذا ثم رأيناك تكعكت فقال اني رأيت الجنة فتناولت منها عنقودا ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا ورأيت النار فلم أركأ ليوم منظر اقط ورأيت أكثر أهلها النساء قالوا لم يا رسول الله قال لكفرهن قيل أيكفرن بالله قال يكفرن العشير ويكفرن الاحسان لو أحسنت إلى أحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط ثم ش قوله نحو من سورة البقرة دليل على أنه لم يجهر بالقراءة ولو جهر بها لكان تبليغ ما قرأ به أبلغ في تقدير صلاته وقوله في وصف القيام الثالث والرابع وهو دون القيام الأول والذي يليه ووجه ذلك ان وصفه بأنه دون القيام الذي يليه أبين في وصفه لاننا ان صرفناه إلى أول قيامه لم يعلم ان كان تقدير الثاني أكثر منه أو أقل فكانت اضافته إلى الذي يليه أولى

(فصل) وقوله رأيناك تناولت شيئا في مقامك هذا ثم رأيناك تكعكت يحتمل أنه فعل ذلك في صلاته لان يسير العمل لا يفسدها وقوله صلى الله عليه وسلم رأيت الجنة والنار فطاهر هذا اللفظ يقتضي أنه رآها حقيقة يبين ذلك قوله فتناولت منها عنقودا يعني أنه مديده ليأخذ منه وهو التناول الذي رآه يفعل ولا يمتنع أن يخلق البارئ تعالى له ادراكا في ذلك الوقت يدرك به الجنة والنار في جهة الحائط الذي أشار إليه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا يريد أنهم كانوا يأكلون منه ويأكل منه من بعدهم حتى تنقضي الدنيا لانه كان لا ينفى ولا تنقطع ثمرته فأخبرهم بذلك عن تناوله وأخبرهم عن تكعكه فقال ورأيت النار فلم أركأ ليوم منظر اقط يريد أنه لم يركنظر رآه في اليوم منظر الخذف المرقى وأدخل حرف التشبيه على اليوم وأراد بذلك الاخبار عن شناعة ما رأى وفضاعته وبعده عن المناظر المريبات

الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياما طويلا نحو من سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع رأسه من الركوع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون الركوع الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلبت فقال إن الشمس والقمر آيات من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا يبعث الله لحياته فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله قالوا يا رسول الله رأيتناك تناولت شيئا في مقامك هذا ثم رأيناك تكعكت فقال اني رأيت الجنة فتناولت منها عنقودا ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا ورأيت النار فلم أركأ ليوم منظر اقط ورأيت أكثر أهلها النساء قالوا لم يا رسول الله قال لكفرهن قيل أيكفرن بالله قال يكفرن العشير ويكفرن الاحسان لو أحسنت إلى أحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط

* وحدثنى ابن يحيى بن
سعيد عن عمرة بنت عبد
الرحمن عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
أن يهودية جاءت تسألها
فقال أعاذك الله من
عذاب القبر فسألت عائشة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أي عذب الناس في
قبورهم فقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم عائدا
بالله من ذلك ثم ركب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذات غداة مركبا
نخسفت الشمس فرجع
ضحى فمر بين ظهري
الحجر ثم قام فصلى وقام
الناس وراءه فقام قياما
طويلا ثم ركع ركوعا
طويلا ثم رفع فقام قياما
طويلا وعودون القيام
الأول ثم ركع ركوعا طويلا
وعودون الركوع الأول
ثم رفع فسجد ثم قام قياما
طويلا وعودون القيام
الأول ثم ركع ركوعا
طويلا وعودون الركوع
الأول ثم رفع فقام قياما
طويلا وعودون القيام
الأول ثم ركع ركوعا طويلا
وعودون الركوع الأول
ثم رفع فسجد ثم انصرف
فقال ماشاء الله أن يقول
ثم أمرهم أن يتعوذوا
من عذاب القبر

(فصل) وقوله ورأيت أكثر أهلها النساء أخبر بذلك من صفة النار ووعظ النساء وزجرهن عن
الأعمال الموجبة لذلك فقالوا لم يارسول الله قال بكفرهن فأطلق اسم الكفر على فعلهن وإن كان
يقتضى في الشرع الكفر بالله لما تفرق في علم السامع أنه أراد جنس النساء وأنه يبعد أن يكون
جميعهن كافرات الآن رد بذلك شرع في كذب أقرارهن بالإيمان والعشيرة الزوج قال صاحب
العين عشيرة المرأة زوجها وقال الهروي يرد بقوله صلى الله عليه وسلم ويكفرن العشيرة الزوج سمى
عشيرة لأنه يعاشرها وتعاشره وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وقال مكي في قوله تعالى لبئس
المولى وليئس العشيرة أي الخليط والصاحب وقال مجاهد العشيرة بمعنى الولي يريد والله أعلم انديوم
له مقام العشيرة وقال صاحب العين يقال هذا عشيرك وعشيرك على القلب فعلى هذا يبعد أن يريد
بقوله العشيرة الزوج خاصة بمعنى أنه اسم من أمثاله ويحتمل أن يريد به كل من يعاشرها من زوج أو
غيره والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لو أحسنت إلى أحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئا قالت
ما رأيت منك خيرا فاط وعظ وزجر عن كفر الاحسان وجهده عند بعض التغيير ومواقفة شيء من
الاساءة فإنه لا يسلم أحد مع طول المؤالفة من اساءة أو مخالفة في قول أو فعل فلا يجعل ذلك كثير
احسانه ومتقدم فضاله ص مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن يهودية جاءت تسألها فقالت أعاذك الله من عذاب القبر فسألت
عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي عذب الناس في قبورهم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
عائدا بالله من ذلك ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة مركبا نخسفت الشمس فرجع
ضحى فمر بين ظهري الحجر ثم قام فصلى وقام الناس وراءه فقام قياما طويلا ثم ركع ركوعا طويلا ثم
رفع فقام قياما طويلا وعودون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وعودون الركوع الأول ثم
رفع فسجد ثم قام قياما طويلا وعودون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وعودون الركوع الأول
ثم رفع فسجد ثم انصرف فقال ماشاء الله أن يقول ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر * ش
قوله أن يهودية جاءت تسألها تريد عطاء فقالت أعاذك الله من عذاب القبر تدعو لها بذلك ولعل
اليهودية سمعته في التوراة أو غيرهما من كتبهم فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سمعته
لما لم تعلم حقيقته وإنما كانت تسمع أن العذاب والثواب يكون بعد البعث ولم تكن سمعت قبل ذلك
بعذاب القبر فقال صلى الله عليه وسلم عائدا بالله من ذلك ويحتمل أن يريد أنه تعوذ بالله من أن يعذب
الناس في القبور وإن لم يكن أخبر بذلك ويحتمل أن يريد أنه تعوذ بالله من عذاب القبر وإن كان
الناس يعذبون في قبورهم

(فصل) وقوله ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة مركبا نخسفت الشمس فرجع
ضحى في ذلك مستلثان أحدهما وقت صلاة الكسوف والثانية موضعها فاما وقتها ففي هذا
الحديث دليل على أنه صلى الله عليه وسلم صلاة ضحى وهذه الصلاة وقت مختص بها أوله وقت جواز
النافلة بعد طلوع الشمس وخلاف في ذلك وأما آخره فعن مالك في ذلك ثلاث روايات أحدها
أن آخر وقتها زوال الشمس رواها ابن القاسم عن مالك والثانية آخر وقتها امتناع صلاة النافلة
بعد العصر رواها ابن وهب عن مالك والثالثة صلى بعد العصر وفي كل وقت رواها الشيخ أبو

بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها قالت تبت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين خسفت الشمس فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي قائمة تصلي فقلت ما للناس فأشارت بيدها نحو السماء وقالت سبحان الله فقلت آية فأشارت برأسها أن نعم قالت فتمت حتى تجلاني الغشي وجعلت أصب فوق رأسي الماء فحمد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأثنى عليه ثم قال ما من شيء كنت لم أراه إلا قدر أريته في مقامى هذا حتى الجنة والنار ولقد أوحى إلى انكم تفتنون في القبور مثل أوفريما من فتنة الدجال لأدرى أى ذلك قالت أسماء فرتي أحدكم فيقال له ما علمك بهذا الرجل فأما المؤمن أو الموقن لا أدرى أى ذلك قالت أسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وآمنا واتبعنا فيقارن له ثم صالحا قد علمنا ان كنت لمؤمنا وأما المنافق أو المرتاب لا أدرى أىتهما قالت أسماء فيقول لا أدرى معمت الناس يقولون شيأ فقلت

القاسم بن الجلاب وجه الرواية الأولى أنها صلاة فصل شرعت يحيى فوجب أن يكون وقتها ما لم تزل الشمس كالعيدين والاستسقاء ووجه الرواية الثانية أن هذه صلاة نافلة لم يشرع لها خطبة كسائر النوافل ووجه الرواية الثالثة قوله صلى الله عليه وسلم فإذا رأيتم ذلك بهما فافزعوا إلى الصلاة ومن جهة المعنى أن هذه صلاة شرعت لعلها غير باقية فوجب أن تختص بوجود تلك العلة دون سائر الأوقات كصلاة الخوف وأما المسئلة لثانية في الموضع الذي يصلي فيه فمن سنها أن يصلي في المسجد دون المصلى حكى ذلك القاضي أبو محمد عن مالك وقال ابن حبيب عن أصبغ تصلي في المسجد أن شاؤا أو في محله أو يبرزوا لها إلى البراز كل ذلك واسع وجه ما قاله مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة في المسجد ومن جهة المعنى أن هذه صلاة نافلة لا يجهر فيها بالقراءة لم يسن لها البروز كسائر النوافل ووجه قول أصبغ أن هذه صلاة سن لها البذاذة فلم يمنع من البروز لها كصلاة الاستسقاء

(فصل) وقوله ثم انصرف فقال ما شاء الله أن يقول بقصده تعظيم كلامه ومبالغة فيما قصد إلى الكلام بدوقها ثم أمرهم أن يتعذوا من عذاب القبر يحذل أن يكون قد تقدم علمه بذلك وطن أنه قد سهل ذلك أصحابه فاما رأى سؤال عائشة عن ذلك احتاج إلى أن يذكرهم به ويأمرهم بالاستعاذة منه ويجعل أنه لم يكن عنده قبل ذلك علمه فكان سؤال عائشة سبب أن يعلم به فأمر أصحابه أن يتعذوا منه

ما جاء في صلاة الكسوف

ص مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت أتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين خسفت الشمس فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي قائمة تصلي فقلت ما للناس فأشارت بيدها نحو السماء وقالت سبحان الله فقلت آية فأشارت برأسها أن نعم قالت فتمت حتى تجلاني الغشي وجعلت أصب فوق رأسي الماء فحمد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأثنى عليه ثم قال ما من شيء كنت لم أراه إلا وقد أريته في مقامى هذا حتى الجنة والنار ولقد أوحى إلى انكم تفتنون في القبور مثل أوفريما من فتنة الدجال لأدرى أى ذلك قالت أسماء فرتي أحدكم فيقال له ما علمك بهذا الرجل فأما المؤمن أو الموقن لا أدرى أى ذلك قالت أسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وآمنا واتبعنا فيقال له ثم صالحا قد علمنا أن كنت لمؤمنا وأما المنافق أو المرتاب لا أدرى أيهما قالت أسماء فيقول لا أدرى معمت الناس يقولون شيأ فقلت

(فصل) وقولها فحمد الله وأثنى عليه دليل على استفتاحه صلى الله عليه وسلم كلامه بالحمد لله ولذلك وصف كلامه بمحض الرواة بأنه خطبة ثم قال ما من شيء لم أكن رأيت إلا وقد أريته في مقامى هذا

بمحل أن يرد مما يصف الناس اليه وفي ذلك وعظ للناس حين يخبر عن عيان وقوله حتى الجنة والنار لانهما غاية مصير الناس

(فصل) وقوله ولقد أوحى الى أنسكم تفقنون في القبور بيان أنه أعلم بذلك في ذلك الوقت والفتنة الاختبار وإيس الاختبار بالقبور بمنزلة التكليف والعبادة وانما معناه اظهار العمل واعلام بالمال والعاقبة كاختبار الحساب لان العمل والتكليف قد انقطع بالموت قال مالك ومن مات فقد انقطع عمله وقتة الدجال بمعنى التكليف والتعب دلكنه شبهها بالصعوبة واعظم المحنة فيها وقلة الثبات معها (فصل) وقوله يؤتى أحدكم فيقال له ما عملك بهذا الرجل اشارة الى النبي صلى الله عليه وسلم فأما المؤمن أو المؤمن شك من الراوى عن أسماء فيقول محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأمانا واتبعنا فلا ظهر أنه المؤمن لقوله فآمنوا ولم يقل فأيقنا فيقال له نعم صالحا النوم هاهنا العودة الى ما كان عليه ووصفه بالنوم وان كان موتا لما يصبه من الراحة وصالح الحال وقوله قد علمنا ان كنت المؤمنا ما يدل على انه المؤمن المذكور في أول الحديث لا المؤمن

(فصل) وقوله وأما المنافق أو المرتاب والمنافق الذي يطن خلاف ما يظهر والمرتاب والشاك ومعناه متقارب في الكفر فيقول لأدرى سمعت الناس يقولون شيئا وهذا أقرب الى المعنى

العمل في الاستسقاء

ص مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم انه سمع عباد بن عمار يقول سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة ش هكذا روى مالك هذا الحديث ولم يذكر فيه الصلاة ورواه سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر فذكر فيه صلى ركعتين وقوله خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى نص في البروز الى الاستسقاء ولا خلاف أنه يبرز اليها وصفة البروز عند مالك أن يخرج الامام غير مظهر للزينة ووجه ذلك انه يخرج على وجه التضرع والتذلل واختلاف الفقهاء في الصلاة فذهب مالك والشافعي الى أنه يصلى له وقال أبو حنيفة لا يصلى للاستسقاء وانما سن فيه البروز للدعاء والتضرع خاصة والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما روى الزهري في هذا الحديث عن عبد الله بن زيد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم خرج يستسقى قال فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة ثم حول رداءه ثم صلى لركعتين جهرا فيهما بالقراءة ومن جهة المعنى ان هذه خطبة مشروعة فلم يجوز أن تعزى من صلاة كسائر الخطب (منشئة) اذا ثبت ذلك فانه لا تكبير في صلاة الاستسقاء وقال الشافعي يكبر فيها تكبيرا العيدين ودليلنا من جهة القياس ان هذه صلاة من لها البداة والخشوع فلم يلحقها تغيير بالتكبير كصلاة الكسوف

(فصل) وقوله فاستسقى يريد استسقى السقى وتضرع فيه وهذا المعنى موجود في الصلاة والخطبة جميعا فوجب أن يقع لفظ الاستسقاء عليهم ما ولا سيما وقد خص ذلك بالمصلى ولا يختص بالصلوة وما يتبعها من خطبة

(فصل) وقوله وحول رداءه حين استقبل القبلة يقتضى انه سنة وهو قول مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ليس ذلك من سنة الاستسقاء والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك الحديث المنصوص وحول رداءه حين استقبل القبلة ومثل ذلك في حديث الزهري وهذا نص في موضع

العمل في الاستسقاء

• حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم انه سمع عباد بن عمار يقول سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة

الخلافة وقد حكى جماعة من شيوخنا ان تحويل الرءاء على معنى التفاضل لا يتناول من حال الجذب الى حال الخصب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحب الفأل الحسن (مسئلة) وصفة تحويل الرءاء أن يجعل ماعلى يمينه على شماله وماعلى شماله عن يمينه وبه قال الشافعى بالعراق وقال بمصر ينكس أعلاه أسفله وابدليل على صحة ماقلناه الحديث المتقدم وزاد فيه سفيان وحدثني المسعودى عن أبي بكر انه جعل اليمنى على الشمال وقوله وحول رءاءه أنظهر فياقلناه لان التنكيس لا ينطلق عليه اسم التحويل فى الاظهر

(فصل) وقوله حين استقبال القبلة يقتضى أن قلب الرءاء لا يكون الا عند استقبال القبلة وقد اختلف قول مالك فى استقبال القبلة متى يكون فروى عنه ابن القاسم انه يفعل ذلك اذا فرغ من الخطبة وقال عنه على بن زياد يفعل ذلك فى أثناء خطبته يستقبل القبلة ويدعو ماشاء ثم ينصرف فيستقبل الناس ويتم خطبته وروى ابن حبيب عن أصبغ انه اختار ذلك وجه رواية ابن القاسم أن هذه خطبة مشروعة فلم يسن قطعها بذكر تخطبتي العيدين ووجه رواية على بن زياد ان السنة فى الاستسقاء خطبتان لازيادة عليهما فاذا أتى بالدعاء مفردا كان ذلك كاخطةبة الثالثة لان الدعاء حينئذ منفرد له حكم نفسه واذا أتى به فى نفس الخطبة لم يكن له حكم نفسه وكان من جملة الخطبة ص سئل مالك عن صلاة الاستسقاء كم هى فقال ركعتان ولكن يبدأ الامام بالصلاة قبل الخطبة فيصلى ركعتين ثم يخطب قائما ويدعو ويستقبل القبلة ويحول رءاءه حين يستقبل القبلة ويجهر فى الركعتين بالقراءة واذا حول رءاءه جعل الذى على يمينه على شماله والذى على شماله على يمينه ويحول الناس أروديتهم اذا حول الامام رءاءه ويستقبلون القبلة وهم قعود سئل مالك عن صلاة الاستسقاء كم هى فقال ان صلاة الاستسقاء ركعتان وقد تقدم الكلام فى ذلك والاصل فيه حديث عبد الله بن زيد وقد تقدم ذكره وقوله انه يبدأ بالصلاة قبل الخطبة اختلف قول مالك فيه فكان يقول زمانا ان الخطبة قبل الصلاة وبه قال الليث ثم رجع الى ما فى الموطأ فقال الصلاة قبل الخطبة وبه قال جماعة الفقهاء وجه قول مالك الأول ما روى فى حديث الزهري انه صلى الله عليه وسلم استقبال القبلة يدعو وحول رءاءه ثم صلى لثا ركعتين جهرا فيهما بالقراءة وتم تقتضى الترتيب ومن جهة القياس ان هذه صلاة لم يجرى فيها تغيير فاذا سنت لها خطبة كان القياس الاتيان بها قبل الصلاة كصلاة الجمعة ووجه القول الثانى ان هذه صلاة نافلة شرعت لها خطبة فكانت سنتها تقديم الصلاة كالعيدين

(فصل) وقوله ثم يخطب قائما هو سنة خطبة الصلاة والاصل فى ذلك حديث عبد الله بن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما ثم يقعد كما يفعلون الآن (فصل) وقوله يجهر فى الركعتين هو السنة فى صلاة الاستسقاء وقد تقدم ذكر ذلك فى حديث الزهري ومن جهة المعنى ان هذه صلاة شرعت لها الخطبة فكان من سنتها الجهر كالجمعة والعيدين ولا يلزم على هذا يوم عرفه لان الخطبة ليست للصلاة وانما هى تعليم للحج فيبين ذلك أن الجمعة لما كانت الخطبة لها قدم الاذان قبلها ولما لم تكن الخطبة للصلاة يوم عرفه أجزأ الاذان بعدها وجعل فى أول الصلاة على سنته

(فصل) وقوله ويستقبلون القبلة وهم قعود وهذا أيضا سنة الناس فى تحويلهم أروديتهم لان الامام سنته القيام فى دعائه فكان تحويله رءاءه على تلك الحال لانه معنى يفعله فى نفس الدعاء ولان الناس

وسئل مالك عن صلاة الاستسقاء كم هى فقال ركعتان ولكن يبدأ الامام بالصلاة قبل الخطبة فيصلى ركعتين ثم يخطب قائما ويدعو ويستقبل القبلة ويحول رءاءه حين يستقبل القبلة ويجهر فى الركعتين بالقراءة واذا حول رءاءه جعل الذى على يمينه على شماله والذى على شماله على يمينه ويحول الناس أروديتهم اذا حول الامام رءاءه ويستقبلون القبلة وهم قعود

بين قائلين قائل يقول يحول الناس أدينتهم وهم فعود وهو مذهب مالك وقائل يقول لا يحول الناس أدينتهم به قال الليث ومحمد بن عبد الحكم ولا نعلم أحدا قال يحول الناس أدينتهم قياما

(ما جاء في الاستمقاء)

ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهيمتك واشرع رحمتك وأحي بلدك الميت **ع** ش الدعاء الذي يدعى به في الاستسقاء رجاء بركته دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وان كان ليس يحفظ فيه دعاء دعاءاً مكنه
ص **ع** مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت المواشي وانقطعت السبل فادع الله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرنا من الجمعة الى الجمعة قال فجاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله تهدمت البيوت وانقطعت السبل وهلكت المواشي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ظهروا الحبال والآكام وبطون الاودية ومنايا الشجر قال فاتجاب عن المدينة انجاب الثوب **ع** ش قوله هلكت المواشي اخبار عن قلة الكلاء الذي يكون من المطر وقوله وتقطعت السبل يريدانه ضعف الابل لقلّة الكلاء أن يسافر بها ويحمل أن يريدانها لا تعبد من الكلاء ما تبلغ به في أسفارها فدعا الله استشفاع بمن ترجى بركة دعائه وفضله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرنا من الجمعة الى الجمعة (مسئلة) الاستسقاء على ضربين يبرز له ويجمع بسببه وهو الذي سنت فيه الصلاة والخطبة وقد تقدم ذكره وضرب لا يبرز ولا يجمع بسببه وانما يكون الاجتماع كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وعجى الرجل في حديث أنس المذكور يوم الجمعة وقدرى ذلك قتادة عن أنس ان ذلك كان يوم الجمعة فهذا الضرب من الاستسقاء حكمه ما هو تبع له من الصلوات والخطب لا يزاد على ذلك غير دعاء الاستسقاء

(فصل) وقوله يا رسول الله تهدمت البيوت وانقطعت السبل وهلكت المواشي اخبار عن كثرة المطر وضرره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ظهور الجبال والآكام قال ابن حبيب عن مالك الآكام الجبال الصغار قال البرقي هي شئ مجتمع من تراب اكبر من الكدية الواحدة آكة وقوله وبطون الاودية ومنابت الشجر يريد شجر الرعي رغبة منه صلى الله عليه وسلم أن تكون الامطار بحيث لا تضر بأحد كثرتها وهذا أصل في الاستسقاء على المنابر عند كثرة المطر ويدعو بذلك الامام

(فصل) وقوله فانجابت عن المدينة قال ابن القاسم قال مالك معناه تدور عن المدينة كما يدور جيب القميص وقال ابن وهب يعني تقطعت عن المدينة كأنقطاع الثوب الخلق وقاله «هنون» (فصل) واذا ثبت أن هذا كان من النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة يوم الجمعة فان ذلك كان بعد الزوال وكذلك هذا الاستسقاء الذي لا يجتمع بسببه ليس له وقت محدود يفعل في كل وقت لانه دعاء مجرد وأما الاستسقاء الذي يبرز له ويجمع بسببه فان وقته وقت صلاة العيدين من نحوه الى الزوال قاله ابن حبيب وفي المدونة عن مالك ان وقته لا يكون في غير ذلك الوقت من النهار ص قال مالك في رجل فاستسقاء وأدرك الخطبة فأراد أن يصلها في المسجد أو في بيته اذ رجع قال مالك هو من ذلك في سعتان شاء فعل أو تركه ش قوله في رجل فاتته الصلاة خص الرجال

﴿ ما جاء في الاستسقاء ﴾
 • حدثني يحيى بن مالك
 عن يحيى بن سعيد عن عمرو
 ابن شعيب أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان
 إذا استسقى قال اللهم
 اسق عبادك وبهيتك
 وانشر رحمتك وأحي
 بلدك أليت • وحدثني
 عن مالك عن شريك
 بن عبد الله بن أبي عمر عن
 أنس بن مالك أنه قال جاء
 رجل إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله هلكت المواشي
 وتقطعت السبل فادع الله
 فدعا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فطرنا من الجمعة
 إلى الجمعة قال فجاء رجل إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله تهدمت
 البيوت وانقطعت السبل
 وهلكت المواشي فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اللهم ظهروا لجبال
 والآكام وعلووا للأودية
 ومنابت الشجر قال
 انجابت عن المدينة الحجاب
 لثوب قال مالك في رجل
 فاتته صلاة الاستسقاء
 وأدرك الخطبة فأراد
 أن يصلح في المسجد أو في
 بيته إذا رجع قال مالك
 فومن ذلك في سعة أن
 تأخذ فعل أو ترك

بذلك لان الرجال هم المسدوبون الى ذلك والمأمورون به ولا بأس أن يخرج من شاء من النساء أو المجالات ولا يمنع من مشاهدة الخير والبر ويكره خروج الشواب اليه لان النظر اليهن فتنة (مسئلة) وهل يخرج اليه أهل الذمة روى عن أشهب منعهم من الخروج وقال مالك في المدونة لا يمنعون من ذلك وجه قول مالك أنهم داعون مظهرون للدعاء لله تعالى فلا يمنعون من ذلك ووجه قول أشهب أن دعاهم ليس فيه اخلاص للباري تعالى فوجب أن يمنعوا من اظهاره (فرع) وهل يخرج أهل الذمة مع ما مظهرين شعاعهم فقدر روى ابن حبيب في واخوته يخرجون ويمنعون من اظهار صلهم في الطرقات والأسواق ولا يمنعون من ذلك في الصحارى والخلوات ولا يمنعون بين الناس من اظهار التضرع والعجيج والبكاء

(فصل) وقوله انه في سعة أن يصلي في المسجد أو في بيته ان شاء فعل وان شاء ترك معناه ان ما اجتمع له الناس من الصلاة قد قصده وفاته حضوره فان شاء بعد ذلك أن يصلي ركعتين فهي نافلة لا يختص بمكان ولا زمان وان شاء ترك فليس ذلك عليه والله أعلم وأحكم

﴿ الاستمطار بالنجوم ﴾

ص مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بالحدبية على أثر سماء كانت من الليل فما انصرف أقبل على الناس فقال أنذروني ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي أخبر ان من عباده مؤمن به وهو من أضاف المطر الى فضل الله ورحمته وأن المنفرد بالقدرة على ذلك هو الله تعالى دون سبب ولا تأثير لكوكب ولا غيره فهذا المؤمن بالله تعالى كافر بالكوكب بمعنى انه يكذب قدرته على شيء من ذلك ويجهل أن يكون له فيه تأثير وان من عباده من أصبح كافرا به وهو من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فاضاف المطر الى النوء وجعل له في ذلك تأثيرا والكوكب فعلا (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان ما يدعى للكوكب من التأثير في ذلك على قسمين أحدهما أن يكون الكوكب فاعلا لاطر والثاني أن يكون دليلا عليه واذا حملنا لفظ الحديث على الوجهين لاحتماله لهما اقتضى ظاهره تكفير من قال بأحدهما فان الله تعالى هو المنفرد بالخلق والانشاء وقد نبه على ذلك بقوله علا وجل هل من خالق غير الله وان الباري تعالى هو المنفرد بعلم ما يكون لقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي أرض تموت ان الله عليم خبير وقوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب الا الله وقد اعترض من ذهب الى تصحيح ذلك من الجهال على الاستدلال بهذه الآية بان هذا ليس من الاخبار عن الغيب لانه لا يخبر بما يظهر اليه من أدلة النجوم وهذا قول من لا يعلم معنى الغيب لان الغيب هو المعلوم ومغاب عن الناس ولو كان الأمر على ما ذهب اليه هذا القائل لما تصور أن يكون غيب ينفرد الباري تعالى بعلمه لان على قولهم الفاسد ما من شيء كان ويكون إلا والنجوم تدل عليه وقال يمدح تعالى بانه المنفرد بعلم الغيب فقال تبارك اسمع قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب الا الله وما يشعرون ص مالك أنه

﴿ الاستمطار بالنجوم ﴾

حدثني يحيى عن مالك من صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال صلى لنا رسول الله صلى عليه وسلم صلاة الصبح بالحدبية على أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أنذروني ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب ﴿ وحدثني عن مالك أنه

بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا نشأت بحرية ثم نشأت فتلك عين غديقة **✽** ش قال ابن نافع وعيسى بن دينار وإذا نشأت سحابة ثم نشأت يقول إذا نشأت السحابة من ناحية البحر ثم استدارت فصار ت ناحية الشام فذلك سحاب يكون منه المطر الغزير والغدق الغزير وروى ابن سحنون عن ابن نافع سمعت مالكا يقول معنى ذلك إذا ضربت ريح بحرية فأنشأت سحاب ثم ضربت ريح من ناحية الشام فتلك علامة المطر الغزير

(فصل) وأما قوله فتلك عين غديقة العين مطر أيام لا يقطع وأهل بلدنا يرون غديقة على التصدير وقد حدثنا به أبو عبد الله الصوري الحافظ وضبطه بخطه غديقة بفتح الغين وقال هكذا حدثني به عبد الغني الحافظ عن حمزة بن محمد الكنان الحافظ والله أعلم وقال سحنون في كتاب التفسير لانه معنى ذلك أنها بمنزلة ما يفور من العين وإنما دخل مالك رحمه الله هذا الحديث بأثر حديث زيد بن خالد الجهني ليعين ما يجوز للقائل أن يقول لما جرت به العادة مثل ما جرت به العادة في كثير من البلاد بأن يطر وأما ريح الغريسة وفي بلاد بالريح الشرقية فيستبشر منتظر المطر إذا رأى الريح التي جرت عادة ذلك البلد أن يطر وأما مع اعتقاده أن الريح لا تأتيرها في ذلك ولا فعل ولا سبب وإنما الله تعالى هو المنزل للغيث وقد أجرى العادات بأنزله عند أحوال يربها عباده ولو جرت العادة بنزول المطر عند نوء من الأواء فاستبشر أحد ثزوله عند ذلك النوء على معنى أن العادة جارية به وأن ذلك النوء لا تأتير له في نزول المطر ولا هو فاعله ولا تأثر له فيه وأن المنفرد بأنزله هو الله تعالى لما كفر بذلك بل يعتقدا الحق وإنما كفر من قال مطرنا بنوء كذا لإضافة المطر إلى النوء واعتقاده أن له فيه تأثيرا أو فعلا مع أن هذا اللفظ لا يجوز إطلاقه بوجه وإن لم يعتقد قائله ما ذكرناه لورود الشرع بالمنع منه ولما فيه من إيهام السامع ما تقدم ذكره فإن بذلك فضل مالك وعلمه بالأصول والفروع **ص** **✽** مالك أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول إذا أصبح وقد مطر الناس مطرنا بنوء الفتح ثم يتلو هذه الآية ما يفتح الله للناس من رحمة فلا مسك لها **✽** ش كان يقول مطرنا بنوء الفتح مضادة لقول أهل الاتحاد مطرنا بنوء كذا فيقول هو مطرنا بنوء الفتح يريد بذلك قوله ما يفتح الله للناس من رحمة فلا مسك لها يريد بذلك أنه لا نوع ينزل المطر ولا ينزل به وإن الذي به ينزل المطر هو فتح الله تعالى الرحمة للناس

✽ النهي عن استقبال القبلة والانسان على حاجته **✽**

ص **✽** مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن رافع بن اسحق مولى آل الشفاء وكان يقال انه مولى أبي طلحة أنه سمع أبا أيوب الأنصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بمصر يقول والله ما أدري كيف أصنع بهذه الكرايس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب أحدكم الغائط أو لبول فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بفرجه **✽** مالك عن نافع عن رجل من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تستقبل القبلة لغائط أو بول **✽** ش وقوله ما أدري ما أصنع بهذه الكرايس يعني المراحيض وأجدها كرايس يعني أنه يجد منها ما يستقبل القبلة أو يستدبرها وكان يحمل النهي في ذلك على عموميه وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب أحدكم الغائط أو البول وهذا من قوله صلى الله عليه وسلم يدل على أن الغائط إنما يستعمل في الجميع خاصة وهو أكثر ما يذهب إلى الغائط وأما البول فكانوا لا يبعدون له ذلك الأبعاد ولا

بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا نشأت بحرية ثم نشأت فتلك عين غديقة **✽** وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول إذا أصبح وقد مطر الناس مطرنا بنوء الفتح ثم يتلو هذه الآية ما يفتح الله للناس من رحمة فلا مسك لها

✽ النهي عن استقبال القبلة

والانسان على حاجته **✽** **✽** حدثني يحيى عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن رافع بن اسحق مولى آل الشفاء وكان يقال له مولى أبي طلحة أنه سمع أبا أيوب الأنصاري صاحب رسول

الله صلى الله عليه وسلم وهو بمصر يقول والله ما أدري كيف أصنع بهذه الكرايس وقد قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذا ذهب أحدكم الغائط أو البول فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بفرجه **✽** وحدثنى عن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تستقبل القبلة للغائط أو بول

يشير ونله بنائط ولا غيره وكان الرجل يولى الرجل ظهره لان الجميع يحتاج له من التكشف الى
ملا يحتاج اليه البول ويحتمل أن يكون قوله الغائط أو البول شك من الراوى فى أى اللفظين
قال المحدث

(فصل) وقوله فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بفرجه حل أبو أيوب ذلك على عمومه وكان يمنع منه
فى الصحرى والبيوت وبه قال أبو حنيفة وذهب مالك والشافعى الى أن المنع من ذلك فى الصحرى
دون المباني وذهب داود الى إباحة ذلك فيها والدليل على بطلان قول داود الحديث المتقدم والدليل
على صحة جواز ذلك فى المباني قول عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته

✽ الرخصة فى استقبال القبلة لبول أو غائط ✽

ص ✽ مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن
عمر أنه كان يقول ان ناسا يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال
عبد الله لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل
بيت المقدس لحاجته ثم قال لعلى من الذين يصلون على أوراكم قال قلت لأدري والله قال مالك يعنى
الذى يسجد ولا يرتفع عن الارض يسجد وهو لا يصق بالارض ✽ ش قوله كان يقول ان ناسا
يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس يحتمل أن يكون عبد الله بن
عمر أسكر من ذلك قول من يحمله على عمومه ورأى عبد الله ان المنع من ذلك إنما هو فى الصحرى
دون البنيان وبذلك أورد الحجة فى إباحته فقال لقد رقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس دليل على أن ابن عمر ارتقى من ظهر بيته موضعاً يطلع
منه على النبي صلى الله عليه وسلم فى خلأ ولا يجوز لعبد الله بن عمر أن يطلع على النبي صلى الله عليه وسلم
من غير إذن ويحتمل أن يكون مأذونه فى الاطلاع ويحتمل أن يكون الموضع فى دار عهدها ابن
عمر غير مسكونة فدخل فيها النبي صلى الله عليه وسلم على هذه الحال وقد روى فى المبسوط نافع عن
ابن عمر قال حانت منى لفتة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الخدع مستقبل القبلة فاقتضى
ذلك ان ابن عمر لم يقصد النظر الى النبي صلى الله عليه وسلم على ثلاث الحال

(فصل) وقوله مستقبل بيت المقدس لحاجته يقتضى أنه كان مستدبر القبلة وكذلك روى عبد الله
ابن عمر فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام على أن
عبد الله بن عمر قديماً أن ذلك كان بعد تحويل القبلة وذكر عمر المنع فيها جميعاً فقال ان
ناسا يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس وإنما فرق بين البنيان
والصحرى لان البنيان موضع ضرورة وضيق وليس كل من بنى خلأ يمكن أن يصرفه عن القبلة
والصحرى موضع اتساع وتمكن ويمكنه فى الاغلب أن ينحرف فى جلوسه عن القبلة إذ ليس
هنالك مانع يمنعه (فرع) اذا ثبت ذلك فقد اختلف فى الوطء وهو مستقبل القبلة فحكى القاضى
أبو محمد عن ابن القاسم إباحته وعن ابن حبيب كراهيته والذي فى المدونة عن ابن القاسم أنه سئل
أيجامع الرجل الى القبلة فقال لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا بأس به لانه لا يرى بالمرأى
بأسافى المدن وهذا يحتمل وجهين أحدهما أن جوابه إنما كان فى البنيان وأما فى الصحرى فلم

(الرخصة فى استقبال القبلة
لبول أو غائط)

✽ حدثني يحيى عن مالك
عن يحيى بن سعيد عن
محمد بن يحيى بن حبان عن
عمه واسع بن حبان عن
عبد الله بن عمر أنه كان
يقول ان ناسا يقولون
اذا قعدت على حاجتك
فلا تستقبل القبلة ولا بيت
المقدس قال عبد الله
لقد ارتقيت على ظهر
بيت لنا فرأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم على
لبنتين مستقبل بيت
المقدس لحاجته ثم قال
لعلى من الذين يصلون
على أوراكم قال قلت لأدري
والله قال مالك يعنى
الذى يسجد ولا يرتفع عن
الارض يسجد وهو لا يصق
بالارض

يجب : منها والوجه الثاني ما تأوله القاضي أبو محمد أن المنع إنما كان لاستقبال القبلة بالغائط ولبول في الصحارى كراما للقبلة لعدم السترة فإذا ستر البنيان القبلة جاز ذلك وإذا كان الوطء المباح لا يكون الاحتسنة ستره لم يكن فيه استقبال القبلة بفرج فجاء ذلك * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والوجه الأول أظهر عندي والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله لعلمك من الذين يصلون على أوراكمهم على وجه العذيرة من الصلاة إليها والعيب على من يفعل ذلك ومعنى الصلاة على الأوراء أن لا يرتفع في سجوده عن الأرض يسجد وهو لا يصق بالأرض ولا يقيم وركه وإنما يفتح ركبتيه ويفرجهما حتى يصبر كالمعتمد على وركيه

(فصل) وقوله يعني النبي الذي يسجد ولا يرتفع إلى آخر الكلام من لفظ مالك فسر ذلك عبد الله بن يوسف في روايته عنه وأدخل هذا الحديث في باب الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط وإنما في الحديث استقبال بيت المقدس فيحتمل أن يريد الاستقبال والاستدبار فإذا استقبل بالمدينة بيت المقدس فقد استدبر مكة فبطل النهي عنه الاستدبار فرأى مالك المعنى دون اللفظ فيكون المراد بالقبلة مكة دون بيت المقدس ويكون المنع من ذلك في الصحارى يتعلق بمكة والمعنى الثاني أن تكون القبلة في الترجمة بيت المقدس لأنها قد كانت قبلة وانسخت الصلاة إليها فإن سائر أحكامها باقية وحرمتها ثابتة على حسب ما كانت عليه قبل النسخ فيكون المنع من استقبال القبلة لغائط أو بول منعاً من استقبال مكة ومن استقبال بيت المقدس لأن كل واحد منهما قد كان قبلة وعلى هذا فالمنع باق في استقبال بيت المقدس لبول أو غائط في الصحارى على حسب ما هو في استقبال مكة وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تستقبل واحدة من القبليتين لغائط أو بول وإن لم يكن إسناده بذلك فإنه يحتمل وجهين * أحدهما أن يكون النهي عن ذلك بعد تعويل القبلة إلى الكعبة فيقتضي ذلك المنع من استقبال القبلة بعد النسخ وأن يكون حرمة بيت المقدس باقية في هذا الباب بعد النسخ والوجه الثاني أن يكون نهى عن استقبال القبلة إلى بيت المقدس حين كانت تستقبل بالصلاة ثم نهى عن استقبال الكعبة حين صرفت القبلة إليها فيعلم بذلك أن استقبال القبلة بمنوع بعد النسخ وينظر في استقبال بيت المقدس إلى ما يقتضي غير ذلك من الأدلة والله أعلم وأحكم

﴿ النهي عن البصاق في القبلة ﴾

ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار القبلة فحكه ثم أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه فإن الله تبارك وتعالى قبل وجهه إذا صلى * ثم قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار القبلة ظاهر فيه ولذلك رأى الله عليه وسلم فاحكه ثم لم يحجج إلى غسله لأنه طاهر ثم أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه حال الصلاة ويحتمل معنى أحدهما أنه نص في هذا الحديث على النهي عن البصاق قبل وجهه حال الصلاة لفصيلة تلك الحال على سائر الأحوال فخصها بالذكر ووجه ثان وهو أن يكون خص بذلك حال الصلاة لأنه حينئذ يكون مستقبل القبلة وفي سائر الأحوال قد تكون القبلة عن يساره وهي الجهة التي أمر بالبصاق إليها أو أمامه ووجه ثالث هو أنه لو لم ينص على حالة الصلاة لجوز المكلف أن يكون النهي توجه إلى سائر الأحوال وإن

(النهي عن البصاق في القبلة)

* حدثني يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار القبلة فحكه ثم أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه فإن الله تبارك وتعالى قبل وجهه إذا صلى

حال الصلاة لا يجوز أن يصدق فيها إلى شيء وليصدق كيف يسره في قبلته وغيره فبين بذلك أن هذا من أكرام القبلة وتزويها

(فصل) وقوله فإن الله تبارك وتعالى قبل وجهه وذلك يمتد من معنيين أحدهما أن ثوابه وأحسنه وتفصله من قبل وجهه فيجب أن ينزه تلك الجهة عن البصاق والثاني أن البارئ تعالى أمرنا باستقبال القبلة وتعظيمها وتزويها ولا سيما في حال الصلاة فإن الله قبل وجهه بمعنى أن ما أمره بتزويها وتعظيمه قبل وجهه وأن في تعظيم تلك الجهة تعظيم الله وطاعته وهذا كما يقال إذا ورد عليك فلان من قبل الأمام فأكرمته فإن الأمر برؤسك يوروده وهذا كله إنما هو فيمن يصدق بصاقا ظاهرا والبصاق في جدار القبلة لا يتهيأ فيه الآن أن يكون ظاهرا لأنه لا يمكن ستره إلا بالزالتة وحكه كما فعل صلى الله عليه وسلم وهذا البصاق فيه عن يمينه ويساره وخص جهة القبلة لفضيلتها على سائر الجهات ولأنها الجهة التي يتجه البصاق إليها في الأغلب لا سيما من كان يصلي (مسألة) فأما من يصدق في المسجد وستر بصاقه فلا يتم عليه والأصل في ذلك ما روي عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها وذلك لطهارة البصاق وأما الدم وما كان نجسا فقد روى ابن حبيب عن مالك من دى فوه في المسجد فلم ينصرف حتى يزول عنه ومعنى ذلك أن الدم نجس فيجب أن ينزه المسجد عنه ظاهرا أو باطنا والبصاق ليس بنجس ولكنه كره به، لمنظره والأثر يمنع من ظهوره ولا يمنع منه إذا ستر (مسألة) وإذا جاز ذلك في البصاق فلا بأس أن يصدق عن يمينه ويساره قال مالك لا بأس أن يصدق أمامه وعن يساره وعن يمينه وقد روى عن أنس بن مالك كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم نصف شهر فرأيتته يصلي وعليه نعلاه ورأيتته يصدق عن يمينه ويساره (مسألة) إذا ثبت ذلك فإن الأفضل أن يصدق عن يساره وكذلك روى ابن نافع عن مالك والأصل في ذلك ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يصدق أمامه فإما ينجس الله ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكوك وليصدق عن يساره أو تحت قدميه ليدفنها بين يمينه صلى الله عليه وسلم أن هذه الجهة أولى بالبصاق إليها ذكره ولأن التيامن في الإقدام مشروع ولذلك أمر المكلف أن يستنجي بشبهه ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في جدار القبلة بصاقا أو مخاطا أو نخامة فحكه ش البصاق ما يخرج من الفم والنخامة ما يخرج من الحلق والمخاط ما يخرج من الأنف وقوله فحكه يريد أزاله وذلك يقوم مقام ستره واخفاء عينه ولا يمكن في الحائط من ستره غير ذلك ولو أراد أن يصدق في الأرض ويحكه برجله لم يكن له ذلك لأن ستره في الأرض يمكنه بغير هذا الفعل مع ما فيه من تقدير الموضع لمن أراد الجلوس فيه

* وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في جدار القبلة بصاقا أو مخاطا أو نخامة فحكه (ما جاء في القبلة) * وحدثنى يحيى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال يينا الناس بقاء في صلاة الصبح إذا جاءهم أت فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة

﴿ ما جاء في القبلة ﴾

ص مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال يينا الناس بقاء في صلاة الصبح إذا جاءهم أت فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة ش قوله يينا الناس في بقاء في صلاة الصبح هكذا روى ابن عمر وروى البراء بن عازب أن أول صلاة صلاها إلى الكعبة صلاة العصر ويحتمل أن يكون أول صلاة صلاها إلى الكعبة العصر على ما روى البراء وأن أهل

قباء لم يبلغهم ذلك الا في صلاة الصبح ولذلك قال هذا الخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل عليه الليلة قرآن قال أبو بشر الدؤالي زار النبي صلى الله عليه وسلم أم بشر في بني ملحة وصلى لظهر في مسجد القبلتين ركعتين الى الشام ثم أمر أن يستقبل القبلة فاستدار ودارت الصفوف خلفه فمضى البقية الى مكة

(فصل) وقوله وقد أمر أن يستقبل الكعبة يعني في صلاته لان الاستقبال انما هو فيها وأمره باستقبال الكعبة نسخ لاستقبال بيت المقدس بالصلاة ونهى عنه

(فصل) وقوله وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة حمل باخبار الآدمر أن مثل هذا في شهرته لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم فأقر عليه ولم يذكره وفيه أيضا ان الأمر للنبي صلى الله عليه وسلم بالعبادة متوجه اليه من حيث يجب علينا اتباعه ولذلك لما أخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك رجعوا الى القبلة التي صرف اليها وظاهر هذا اللفظ يدل على أنهم بنوا على ما تقدم من صلاتهم ولو شرع أحد في صلاة الى غير القبلة وهو ينظر الى القبلة ثم تبين له ان صلاته الى غير القبلة فان كان منصرفا لغيرها فسيرار رجوع الى القبلة وبني على ما تقدم من صلاته لانه صلى الى جهة شرع الصلاة اليها مع الاجتهاد ووجود أدلة القبلة (مسألة) وان كان مستديرا لها أو منصرفا عنها انصرفا كغيرها مشرقا أو مغربا استأنف الصلاة لانه افتتحها الى جهة لا يدخلها الاجتهاد مع ادراك علامات القبلة والفرق بينه وبين أهل قباء ان أهل قباء افتتحوا الصلاة الى ما شرع لهم من القبلة فلما طرأ النسخ في نفس العبادة لم يحجز افساد ما تقدم منها على الصحة فهذا الذي افتتح صلاته الى غير القبلة لم يفتتحها على ما شرع ولا على جهة يجتهد فيها مع ادراك علامات القبلة فكان عليه استئناؤها (فرع) فان أتم صلاته على ذلك ثم تبين له بعد تمام صلاته فغدر وى ابن وهب عن مالك في المبسوط وابن القاسم عن مالك في المدونة ان من استدبر القبلة أو شرب أو غرب محطئا للقبلة أعاد في الوقت دون ما بعده وقد قال ابن القاسم عن مالك فممن تبين القبلة في نفس الصلاة يستأنف الصلاة ففرق بين الأمرين لما كان ذا أتم الصلاة أعادها في الوقت أمره أن لا يفتتحها على هذه الصورة وهذا الأصل تتشعب منه مسائل يجب أن يبينها فقد قال مالك فممن كبر للركوع ونسى تكبيرة الافتتاح يتأدى ويعيد وقال ذلك في عدة مسائل يتأدى ويعيد وذلك ان ما تردد الأمر فيه عنده بين الجواز والفساد أمره بالتام لكلاي بطل عملا يختلف فيه ثم يعيد ليؤدي العبادة يتيقن فكيف بصلاة هي اذا تمت عنده صلاة يقضى بها الفرض كانت أولى بان يتأدى عليها ثم يعيد ها غير انه يراعى في ذلك أن تكون الصلاة مجزية أو مختلفا فيها مع ذكره للمعنى المؤثر فيها فأما اذا كان المعنى المؤثر في العبادة يؤثر فيها مع اليقين فلا يجوز زعمه وانما يجوز زعم النسيان فان ذكره لذلك المعنى في نفس الصلاة يمنع عنده تمامها ويوجب ابطال ما مضى منها كذا ذكره لصلاة في صلاة (فرع) وقول مالك بهذه المسئلة يحتاج الى تأمل وذلك ان من صلى الى غير القبلة ثم علم بذلك بعد تمام صلاته فالذي روى عن مالك في ذلك يعيد الصلاة في هذا الوقت وهذا قول مجمل وذلك ان هذا المصلى الى غير القبلة لا يخلو أن يفعل ذلك مع عدم أدلة القبلة أو مع وجودها ولم أر لأصحابنا في ذلك فرقا بينهما غير ان أبا الحسن بن القصار ذكر عن مالك ان فعل ذلك مجتهدا أعاد في الوقت استحبابا وحكى القاضي أبو محمد في اشرافه من حيث عليه القبلة فمضى الى ما غلب على ظنه انها جهتها ثم بان له اخطأ لم يكن عليه إعادة خلافا للغيرة ومحمد بن مسلمة والثافي والذي قاله المغيرة ومحمد

ابن مسleme ليس على هذا الاطلاق انما قل المغيرة في المبسوط واستدبر القبلة أعاد أبدا لانه لم يستقبل
القبلة بشئ من وجهه فان كانت قبلة الى اليمن فعلى الى شرق أو غرب أعاد في الوقت لان بعضه
مستقبل القبلة فأما من كان انحرافه بين المشرق والمغرب فلا يعيد في وقت ولا غيره ومن انحراف
عن البيت عامدا أعاد أبدا وان كان مستقبلا له لانه وان كان استقبله فلم يقصد الصلاة اليه فهذا
مذهب المغيرة ومحمد بن مسleme على التحقيق وهو كله في المبسوط * قال القاضي أبو الوليد رضى
الله عنه وقول محمد بن مسleme عندي قول صحيح ومجمله عندي مع ظهور الامارات القبلة وأما مع خفاها
فان مذهب مالك انه لا إعادة عليه وان استدبر القبلة فعلى هذا الانحراف عن القبلة يكون على
ثلاثة أوجه أحدها أن يتعمد ذلك فهذا يعيد أبدا وان صلى الى جهتها والثاني أن يتعمد استقبالها
مع ظهور علاماتها فهذا حكمه على ما قدمنا ذكره عن محمد بن مسleme والثالث أن يتعمد استقبالها
مع عدم علاماتها فهذا لا إعادة عليه ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه
قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن قدم المدينة ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم
حولت القبلة قبل بدر بشهرين * ش قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى نحو بيت المقدس
يريد نضجت الصلاة الى بيت المقدس وحول ذلك الى الكعبة وذلك يقتضى منع الصلاة الى بيت
المقدس بعد النسخ ولولا ذلك لم يكن نحو يلا وانما كانت يكون مشاركة والنسخ في الحقيقة انما
يتعلق بالمستقبل من الصلوات وأما المضى فقد مضى على الواجب أو غيره ولا يتناول الامر
بالانتقال عن ذلك وانما يتناول المستقبل ولذلك انما تنسخ العبادة قبل فعلها وأما بعد فعلها فلا يصح
ذلك فيها وقد قال الحسن البصري وغيره صلى النبي صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس اختيارا من
غير فرض عليه لتألف أهل الكتابين ثم صرف الى مكة وهذا الذى قاله ظاهره انه كان الامر مفوضا
اليه فخير فيه والظاهر على هذا القول أن يكون تبع في ذلك شريعة من قبله من الانبياء
عليهم السلام ممن كانت قبلته الى بيت المقدس وقد قال ابن جريج صلى النبي صلى الله عليه وسلم الى
الكعبة ثم صرف الى بيت المقدس ثم صرف الى الكعبة ص * مالك عن نافع أن عمر بن
الخطاب قال ما بين المشرق والمغرب قبلة اذا توجه قبل البيت * ش قوله ما بين المشرق والمغرب
قبلة قال أحد بن حنبل هذا في كل البلدان الا مكة عند البيت فانه ان زال عنها شيئا وان قل فقد ترك
القبلة وقال أحد بن خالد انما ذلك لاهل المدينة ومن كان مثلهم من قبلته بين المشرق والمغرب رواه
محمد بن مسleme عن مالك قال أحد بن خالد وأما من كان من مكة في المشرق أو في المغرب فان قبلتهم ما بين
الجنوب والشمال ولهم من السعة في ذلك مثل ما لاهل المدينة وغيرهم وهذا القول الذى ذكره أحد بن
خالد بن صحيح ولكن هذا كله مع الاجتهاد لمن تعين اجتهاده في هذه الجهة دون غيرها وأصل ذلك ان
الناس في استقبال القبلة على ضربين فأما من عاين البيت فان فرضه استقباله خاصة لا يجوز له غير
ذلك لانه ما بين القبلة التى فرض عليه استقبالها فمن لم يستقبلها ثبقت انحرافه عنها وذلك غير جائز
ولا خلاف فيه وقد روى مثل هذا القول عن محمد بن مسleme (مسئلة) وأما من لم يعاين القبلة فلا
يجوز أن يكون من أهل الاجتهاد أو من أهل التقليد فان كان من أهل الاجتهاد ففرضه الاجتهاد في
تعيين سمت القبلة بين المشرق والمغرب مع التوجه الى جهة البيت وان لم يكن من أهل الاجتهاد
ففرضه أن يقتدى بغيره من أهل الاجتهاد وان وجد ذلك فان لم يجد ذلك * قال القاضي أبو الوليد
رضى الله عنه فهو بمنزلة من خفيت عليه دلائل القبلة ويستحب له عندي أن لا يصلى الا في آخر

* وحدثنى عن مالك عن
يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب أنه قال صلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد أن قدم المدينة
ستة عشر شهرا نحو
بيت المقدس ثم حولت
القبلة قبل بدر بشهرين
* وحدثنى عن مالك عن
نافع أن عمر بن الخطاب
قال ما بين المشرق والمغرب
قبلة اذا توجه قبل البيت

الوقت لانه يرجو أن يجد من يقلده وحده في غير المدينة فأما المدينة فلا يسوغ لاحد الاجتهاد فيها الى قبله بخالف قبله مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم نصب قبلتها وهذا نص منه عليها وروى ابن القاسم عن مالك أن جبريل عليه السلام هو الذي أقام للنبي صلى الله عليه وسلم قبلته مسجد

ما جاء في مسجد النبي

صلى الله عليه وسلم

حدثني يحيى عن مالك

عن زيد بن رباح وعبيد

الله بن أبي عبد الله الأغر

عن عبد الله الأغر عن أبي

هريرة أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال صلاة

في مسجدي هذا خير من

ألف صلاة فيما سواه الا

المسجد الحرام وحدثني

عن مالك عن خبيب بن

عبد الرحمن عن حفص

ابن عاصم عن أبي هريرة

أوعن أبي سعيد الخدري

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ما بين بيتي

ومنبري وروضة من رياض

الجنة ومنبري على حوضي

وحدثني عن مالك عن

عبد الله بن أبي بكر عن

عباد بن تميم عن عبد الله

ابن زيد المازني أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

ما بين بيتي ومنبري وروضة

من رياض الجنة

(فصل) وقوله اذا توجه قبل البيت يريد انه لا اجتهاد له في ذلك وانما اجتهاده في تعيين سميت القبلة في هذه الجهة دون سائر الجهات (مسألة) اذا ثبت ذلك فاختلف متأخرو أصحابنا هل يلزمه أن يجتهد في اصابة الجهة أو العین قال القاضي أبو محمد وأبو أحمد أكثر أصحابنا انه انما يلزمه الاجتهاد في اصابة الجهة والدليل على ذلك قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره والشطر النص والجهة * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والوجه الثاني عندی أظهر أن الفرض الاجتهاد في طلب العین وان لم يلزمنا اصابته ولزمنا اصابة جهته وسمته والله أعلم وأحكم

ما جاء في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

ص مالك عن زيد بن رباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر عن عبد الله الأغر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام * ش قوله صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه يريد انها أكثر فوابن ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام اختلف الناس في معنى هذا الاستثناء فروى أشهب عن مالك الا المسجد الحرام فان صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم تفضل أقل من ألف صلاة في المسجد الحرام وهذا قال ابن بافع وقال ابن وهب معناه عند الا المسجد الحرام فان صلاة فيه أفضل من الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهذه المسئلة مبنية عندهم على أي البلدين أفضل وسنين الكلام فيه في الجامع ان شاء الله تعالى وأما الذي يقتضيه الاستثناء في هذا الموضع فان يكون حكم مكة خارجا عن أحكام سائر المواطن في الفضيلة المتقدمة في الخبر ولا يعلم حكم مكة من هذا الخبر فيصح أن تكون الصلاة في مكة أفضل ويصح أن تكون الصلاة في المدينة أفضل ويصح أن يتساويا (مسألة) سئل مطرف عن هذه الفضيلة هل هي في النافلة أيضا قال نعم رواه ابن سحنون في تفسيره قال وقال لي عمر حدثني جماعة خبر من جمعة ورمضان خبر من رمضان ص مالك عن خبيب ابن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أوعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين بيتي ومنبري وروضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي * مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد المازني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين بيتي ومنبري وروضة من رياض الجنة * ش قوله ما بين بيتي ومنبري وروضة من رياض الجنة يحتمل أن يريد بذلك ان الذي بين منبره وبينه وروضة من رياض الجنة قال الداودي يحتمل أن ينقل ذلك الموضع الى الجنة فيكون من رياضها ويحتمل أن يريد بذلك ان ملازمة ذلك الموضع والتقرب الى الله تعالى فيه يؤدي الى رياض الجنة كما يقال الجنة تحت ظلال السيوف وذلك يعتمل وجهين أحدهما ان اتباع ما يتلى فيها من القرآن والسنة يؤدي الى رياض الجنة فلا يكون فيها البقعة فضيلة الا المعنى اختصاص هذه المعاني دون غيرها والثاني أن يريد ان ملازمة ذلك الموضع بالطاعة والصلاة يؤدي الى رياض الجنة لفضيلة الصلاة في ذلك الموضع على سائر المواضع وهذا أبين لان

الكلام الخارج على معنى تفضيل ذلك الموضع ويشبه أن يكون مالك رحمه الله تأول فيه هذا الوجه ولذلك أدخله في باب واحد مع فضل الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم على الصلاة في سائر المساجد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وتبدي على حوضي قريب من معنى ما تقدم يحتمل أن يريد به أن أتياه للصلاة والطاعات ولزومه بالأعمال الصالحة يؤدي إلى ورود حوضه صلى الله عليه وسلم وقد قيل إن معنى قوله ذلك أن لي منبراً على حوضي وليس هذا بالبين لأنه ليس في الخبر ما يقتضيه وهو قطع الكلام عما قبله من غير ضرورة إلى ذلك

﴿ ما جاء في خروج النساء إلى المساجد ﴾

﴿ ما جاء في خروج النساء إلى المساجد ﴾
 • حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عمر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ولا تمنعوا إماء الله مساجد الله • وحدثني عن مالك أنه بلغه عن بسر بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شهدت أحداً كن صلاة العشاء فلا تمسن طيباً • وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب أنها كانت تستأذن عمر بن الخطاب إلى المسجد فيسكت فتقول والله لا أخرجن الآن تمنعني فلا يمنعها

ص • مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عمر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله • ش قوله لا تمنعوا إماء الله مساجد الله دليل على أن الزوج منعهن من ذلك وأن لا خروج لهن إلا بآذنه ولو لم يكن للرجل منع المرأة من ذلك لخطب النساء بالخروج ولم يحاطب الرجال باليمن كما خطب النساء بالصلاة ولم يحاطب الرجال بأن لا يمنعهن منها وفي المبسوط من رواية ابن القاسم عن مالك لا يمنع النساء الخروج إلى المساجد ويحتمل أن يريد أنه يحكم به لهن على الأزواج ويحتمل أن يريد به حض الأزواج على حاجة ذلك لهن لما كان لهم المنع والله أعلم وقد روى بهذا الحديث لا تمنعوا إماء الله مساجد الله بالليل نفرد بهذه الزيادة نصر بن علي (فصل) وقوله مساجد الله على سبيل التعظيم لها والتخصيص ويجوز أن يكون لما أضاف الإسماعيلية آتى بإضافة المساجد إليه ليظهر وجه خروجهن إليها واختصاصهن بها ص • مالك أنه بلغه عن بسر بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شهدت أحداً كن صلاة العشاء فلا تمسن طيباً • ش قوله إذا شهدت أحداً كن صلاة العشاء التي يمكن مشاهدة النساء لهن لأن غالب ما يحضرن من الصلوات ما كان في أوقات الظلمات كالعشاء والصبح لأن ذلك أسرهن وأخفى لأحوالهن وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استأذنتكم بالليل إلى المسجد فائذنوا لهن بنفسن بذلك الليل لما فيه من السر والوجه الثاني أن تطيب النساء في غالب الأحوال أن يكون في أول الليل لمناجعة الأزواج فكره لهن تعجيل التطيب قبل الخروج إلى العشاء لأن خروجهن مع التطيب والتجمل فتنة للناس وإذابة لما وضع في نفوس كثير من الناس من الميل إليهن والشغل بهن والتطيب سبب لذلك وباعت عليه ص • مالك عن يحيى بن سعيد عن عائكة بنت زيد بن عمرو ابن نفيل امرأة عمر بن الخطاب أنها كانت تستأذن عمر بن الخطاب إلى المسجد فيسكت فتقول والله لا أخرجن الآن تمنعني فلا يمنعها • ش استئذان عمر بن الخطاب في الخروج إلى المسجد دليل على أنها كانت تعتقد أنه منعهما ولو لا ذلك لم يكن لاستئذانه وجهه وكان عمر بن الخطاب يسكت لم تمنع من الخروج من غير أن يمنعهما لما ورد في ذلك من الأمر وكان يكره خروجها إلى مسجد أو غيره لما كان طبع عليه من العبرة وكانت هي تقول والله لا أخرجن الآن تمنعني لأنها كانت تريد أن يكون لها أجر الخروج أن خرجت وأن منعت مع نيتها في الخروج ويحتمل أن يكون استئذانها بمعنى الإعلام بخروجها لئلا يكون له إليها حاجة تبع له منعها فإذا سكت عنها علمت بعدم السبب المانع لها من الخروج ولذلك كانت تقول والله لا أخرجن الآن تمنعني أنها تخرج الآن بحديث سبب يؤثر من

أجله منعها لما علمت أنه لا يمنعها ابتداء من غير سبب والله أعلم واحكم ص **عن مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعه نساء بني إسرائيل قال يحيى فقلت له مرة أو منع نساء بني إسرائيل المساجد قالت نعم** ش قوله لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء يعني التطيب والتجمل وقلة السر وتسرع كثير منهن إلى المناكير ويحتمل أن يريد به ما أدرك بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الملابس والتجمل الذي يفتن به الناس وإنما كن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم يلبس المروط فيخرجن متلفعات فيها

(فصل) وقوله لمنعهن المساجد كما منعه نساء بني إسرائيل يحتمل أن يكون في شريعة بني إسرائيل منع النساء من المساجد ويحتمل أن يكون نساء بني إسرائيل إنما منعن بعد اباحت ذلك لهن لمثل هذا ويحتمل غير ذلك من المعاني التي لا طريق لنا إلى معرفتها إلا بالخبر دون النظر والله أعلم واحكم وقال محمد بن مسلمة في المبسوط إنما يكره من خروجهن البيوت الرائحة والجمية المشهورة التي تكون في مثابها الفتنة

عن الأمر بالوضوء لمن مس القرآن

ص **عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمسه القرآن الا طاهر** ش قوله أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أصل في كتابة العلم وتحسينه في الكتاب وأصل في صحة الرواية على وجه المناولة لأن النبي صلى الله عليه وسلم دفعه إليه وأمره بدخول لعمر بن حزم العمل به والاحتياط به

(فصل) وقوله أن لا يمسه القرآن الا طاهر ظاهر في أنه لا يجوز أن يمسه القرآن محدث وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وجاعة الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وروى ذلك عن علي فإنه قال لا بأس أن يمسه القرآن الجنب والخائض والمحدث والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهذا نهى وإن كان لفظه لفظ خبر فعنه الأمر لأن خبر الباري تعالى لا يكون بخلاف مخبره ونحن نشاهد من يمسه غير طاهر ودليلنا من جهة السنة الحديث المذكور أن لا يمسه القرآن الا طاهر ودليلنا من جهة المعنى أن هذا ممنوع من الصلاة لعني فيه فكان ممنوعاً من مس المصحف كالمشرك أو كالذي غمرت جسده النجاسة ص **عن مالك ولا يحمل أحد المصحف** لا بعلاقته ولا على وسادة الا وهو طاهر قال مالك ولو جاز ذلك لخل في أخيبته ولم يكره ذلك إلا أن يكون في يده الذي يحمله شيء يدنس المصحف ولكن أنما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر إكراماً للقرآن وتعظيماً له ش هذا كما قال وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا بأس أن يحمله بعلاقة ويحمله على وسادة والدليل على ما نقوله أن هذا محدث فلم يجزله ذلك كالأبواب بالخل ومن أصبح الاستدلال فيه ما استدلل به مالك رحمه الله في قوله ولو جاز ذلك لخل في أخيبته لأن الذي يحمله في علاقته غير مباشر له ولم يمنعه من حمله إلا أنه محدث فاصدح لعله وإذا كان هذا المعنى موجوداً فمن حمله بعلاقته وجب أن يكون ممنوعاً من حمله

(فصل) وقوله ولم يكرهه ذلك إلا أن يكون في يده الذي يحمله نجاسة يدنس بها المصحف رداً على

عن مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعه نساء بني إسرائيل قال يحيى ابن سعيد فقلت لعمره أو منع نساء بني إسرائيل المساجد قالت نعم

عن الأمر بالوضوء لمن مس القرآن

عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمسه القرآن الا طاهر قال مالك ولا يحمل أحد المصحف لا بعلاقته ولا على وسادة الا وهو طاهر قال مالك ولو جاز ذلك لخل في أخيبته ولم يكره ذلك إلا أن يكون في يده الذي يحمله شيء يدنس المصحف ولكن أنما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر إكراماً للقرآن وتعظيماً له

من فرق بين جملة بعلاقته أو على وسادة وبين مباشرته بالجلوس ولكن منع من ذلك تعظيما للقرآن ومن التعظيم له أن يمنع من جملة بعلاقته وأما أن جملة في غرارة بين متاعه أو غير ذلك من أسبابه فلا بأس بذلك لأنه غير قاصد لجملة ص ع قال مالك أحسن ما سمعت في هذه الآية لا يمس المصطرون أنما هي بمنزلة هذه الآية التي في عبس وتولى قول الله تبارك وتعالى كلا إنها تذكرة في صحف مكرمة مرفوعة مطهرة بأيدي سفرة كرام بررة ع ش ذهب مالك رحمه الله في هذه الآية إلى أنها على الخبر عن اللوح المحفوظ أنه لا يمس الملائكة المطهرون وقال إن هذا أحسن ما سمع في هذه الآية وقد ذهب جماعة من أصحابنا إلى أن معنى الآية النهي للكافرين من بني آدم عن مس القرآن على غير طهارة وقالوا إن المراد بالكتاب المكتوب المصاحف التي بأيدي الناس وقوله تعالى لا يمسها وإن كان لفظه لفظ الخبر فإن معناه النهي لأن خبر الباري تعالى لا يكون بخلاف غيره ونحن نرى اليوم من يمس غير طاهر فثبت أن المراد به النهي وجعلوا هذا حجة على المنع من مس المصحف على غير طهارة وأدخل مالك رحمه الله نفسه بهذه الآية في باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن وليس يقتضي ظاهراً تأويله لها الأمر بذلك ولكن يصح أن يدخله في الباب لمعينين أحدهما أنه أدخل هو في أول الباب ما يصحح هو الاحتجاج به على الأمر بالوضوء لمن مس القرآن ودخل في آخر الباب ما يحتاج به الناس في ذلك وليس عنده بحجة فأقرب بين وجه ضعف الاحتجاج به وهذا ما يفعله أهل الدين والأصناف ومن عصاه الله من التعصب والوجه الثاني أنه يحتمل أن يكون مالك رحمه الله أدخل هذا التأويل أيضاً على وجه الاحتجاج في وجوب الوضوء لمس المصحف وذلك أن الباري تعالى وصف القرآن بأنه كريم وأنه في الكتاب المكتوب الذي لا يمس المصطرون فوصفه بهذا تعظيماً له والقرآن المكتوب في اللوح المحفوظ هو المكتوب في المصاحف التي بأيدينا وقد أمرنا بتعظيمها فيجب أن نحتل ذلك بما وصف الله القرآن به من أنه لا يمس الكتاب الذي هو فيه المصطرون وهذا وجه صحيح سائغ (مسئلة) وقد يبيح مس القرآن بغير طهارة ضرورة التعلم وهل يبيح ذلك ضرورة التعليم روى ابن القاسم عن مالك إباحته وذكره ابن حبيب وجه رواية ابن القاسم أن الملع لم يحتاج من تكرار مسه ما تحقه المشقة باستدامة الطهارة له فأرخص له في ذلك كما تعلم وجه قول ابن حبيب أنه غير محتاج لتكرار مسه للحفظ وإنما ذلك لمعنى الصناعة والكسب (مسئلة) وهذا في المصحف الجامع وفي العتبية كره مالك أن يكتب القرآن أسداساً وأسابعا في المصاحف (٢) فيه وقال قد جمعه الله وهو لا يفرقونه وروى عنه أشهب في العتبية أنه قال ومن المصاحف فلا يرى أن ينقط ولا يزداد في المصاحف وأما مصاحف صغار يتعلم فيها الصبيان ولواحهم فلا بأس بذلك (مسئلة) ومنع مالك فقط المصحف الذي هو الإمام قال في العتبية ويكتب من الهجاء على الكتبة الأولى ولا يكتب على ما أحكم الناس اليوم من الهجاء قال بين ذلك أن براءة لا يكتب في أولها بسم الله الرحمن الرحيم لئلا يوضع شيء في غير موضعه ويكتب في الألواح في أولها بسم الله الرحمن الرحيم سواء بدأ بأول سورة أو غيره لأنه لا يجعل أماماً قال وإنما كتب القرآن على ما كانوا يسمعون من رسول الله صلى الله عليه وسلم (مسئلة) فأما الذكر من غير القرآن فلا يمنع الحدث من النطق به ولا من مسه وفي العتبية قال ابن القاسم استخف مالك في اختتام المنقوش يكون في الشمل أن يستنجي به قال ولوزعه كان أحب إلى وفيه سعة ولم يكن من مضى يحفظ من هذا قال ابن القاسم وإذا استنجى به وفيه ذكر الله سبحانه حرم

قال مالك أحسن ما سمعت في هذه الآية لا يمس المصطرون أنما هي بمنزلة هذه الآية التي في عبس وتولى قول الله تبارك وتعالى كلا إنها تذكرة فمن شاء ذكره في صحف مكرمة مرفوعة مطهرة بأيدي سفرة كرام بررة (٢) هكذا يباح بالاصل

﴿ الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء ﴾

ص **عن مالك عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن محمد بن سيرين** أن عمر بن الخطاب كان في قوم وهم يقرؤون القرآن فلذهب لحاجته ثم رجع وهو يقرأ القرآن فقال رجل يا أمير المؤمنين أتقرأ ولست على وضوء فقال له عمر من أفتاك بهذا أمسية **ش** قوله كان في قوم يقرؤون دليل على جواز الاجتماع لقراءة القرآن على معنى الدرس له والتعليم والمذاكرة وذلك بأن يقرأ المتعلم على المعلم أو يقرأ المعلم على المتعلم أو يتساوى في العلم فيقرأ أحدهما على الآخر على وجه المذاكرة كرهه ولما دارسته وسئل مالك عن قراء مصر الذين يجتمع الناس اليهم فكان رجل منهم يقرأ في التنفيس يفتح عليهم أنه حسن لأبأس به وقد قال مرة أنه كرهه وعابه وقال يقرأ إذا يقرأ إذا قال الله تعالى فإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ولو كان يقرأ واحدا ويستتبت من يقرأ عليه أو يقرؤون واحدا واحدا على رجل واحد لم أر به بأسا (مسئلة) وأما أن يجتمعوا في يقرؤون في السورة الواحدة مثل ما يعمل أهل الاسكندرية وهي التي تسمى القراءة بالادارة فككرهه مالك وقال لم يكن ههنا من عمل الناس ووجه ذلك الكراهية للباراة في حفظه والمباهاة بالتقدم فيه (مسئلة) وأما القوم يجتمعون في المسجد وغيره فيقرأ لهم الرجل الحسن الصوت فإنه ممنوع قاله مالك لأن قراءة القرآن مشروعة على وجه العبادة والانفراد بذلك أولى وإنما قصد به هذا صرف وجوه الناس والاكتفاء به خاصة وفيه نوع من السؤال به وهذا مما يجب أن ينزه عنه القرآن

(فصل) وقوله فلذهب لحاجته كتابة عن البول والغائط ثم رجع عمر وهو يقرأ القرآن ولم يمنع حديثه عن القراءة والحدث على ضربين أكبر وأصغر فأما الأكبر فإنه ينقسم إلى قسمين أحدهما لا يمكن إزالته كالحيض فلا يمنع القراءة على رأيي والثاني وهو الذي تمكن إزالته فإنه يمنع من قراءة القرآن وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال داود لا تمنع الجنابة قراءة القرآن وقد روي نحو ذلك عن مالك في المختصر والدليل على ما نقوله أن هذا ركن يتكرر في الصلاة فلم يكن للجنب فعله كالكوع والسجود ومتى ثبت ذلك فإنه يجوز للجنب قراءة اليسير من القرآن على وجه التعوذ والتبرك وذكر الله تعالى ولا أحد لذلك وقال أبو حنيفة يجوز أن يقرأ بعض آياته ولا يجوز له إتمامها وقال الشافعي لا يجوز للجنب أن يقرأ منه كلمة واحدة والدليل على ما نقوله أن هذا مما تدعو الضرورة إليه للتعوذ وذكر الله فلم تمنع الجنابة منه كالم تمنع الحدث من مس الآية والشئ اليسير من القرآن في الرسالة والخطبة (مسئلة) فأما الحدث الأكبر الذي لا يمكن إزالته وهو الحيض فهن يمنع القراءة أم لا عن مالك في ذلك روايتان أحدهما أن الحيض لا يمنع قراءة القرآن وجه الرواية الأولى أن الحيض كدم الاستحاضة وهو لا يمنع قراءة القرآن ووجه الرواية الثانية أن هذا حدث يوجب الغسل فوجب أن يمنع قراءة القرآن كالجنبه وأما الحدث الأصغر فإنه لا يمنع القراءة لتكرره ولا خلاف في ذلك نعلمه

(فصل) وقوله أتقرأ ولست على وضوء يعتمل من جهة اللفظ الاستفهام ويعتمل الانكار لا ان قول عمر له من أنبأك بهذا أمسية يدل على أنه تلقى ذلك منه على وجه الانكار وهذا القائل لعمر هو أبو موسى بن الحنفى إياس بن صبيح من قوم مسيلة الكذاب وأما أضافي عمر هذا القول إليه لما كان القائل به من قوم ولبعده عن الصواب عنده وقد روي عن مالك ما يقتضي أن الوضوء مشروع

﴿ الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء ﴾
حدثني يحيى عن مالك عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب كان في قوم وهم يقرؤون القرآن فلذهب لحاجته ثم رجع وهو يقرأ القرآن فقال له رجل يا أمير المؤمنين أتقرأ القرآن ولست على وضوء فقال له عمر من أفتاك بهذا أمسية

له على وجه الاستنباب ويحتمل على هذا أن يكون أبو مريم أنكر على عمر لما كان امام المسلمين أن يترك الأفضل وكان عمر بن الخطاب يأخذ في بعض أوقاته بالاسر لا سيما إذا كان في ذلك تخفيف للعبادة ورفق بالناس في استئذانهم أن لفظ أبي مريم ظاهره الانكار وانما يتعلق ذلك بترك الواجب دون ترك المستحب والله أعلم وأحكم (مسئلة) وأما قراءة القرآن في الطريق فقد قال مالك في العتبية أما الشيء اليسير لمن يتعلم القرآن فلا بأس به وأما الرجل الذي يطوف بالكعبة يقرأ القرآن في الطريق فليس من شأن الناس

﴿ ما جاء في تحزيب القرآن ﴾

ص ص مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر بن الخطاب قال من فاتته حزمة من الليل فقرأه حين تزل الشمس إلى صلاة الظهر فانه لم يفته أو كأنه أدركه ﴿ ش قوله من فاتته حزمة من الليل الحزب هو الجزء من القرآن وفي هذا تعجزة القرآن وتحزيبه أحزابا على قدر قوة المكف يقرأ في سبع أو عشرة أو ثلاثين ليلة أو أقل من ذلك أو أكثر على قدر طاقته (فصل) وقوله فقرأه حين تزل الشمس إلى صلاة الظهر يرى انه سهو من داود بن الحصين لان غيره من الرواة انما رووه على غير هذا اللفظ فروى عن ابن شهاب من قرأه فيا بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب كأنما قرأه من الليل وقد قال مالك فعين فاتته حزمة من الليل قد كرمه بعد طلوع الفجر يصلح فيا بينه وبين صلاة الظهر لانه أقرب وقت يمكنه فيه فعله والاتبان به والله أعلم وأحكم ص أخبرني مالك عن يحيى بن سعيد انه قال كنت أنا ومحمد بن يحيى بن حبان جالسين فدعا محمد رجلا فقال أخبرني ما الذي سمعت من أبيك فقال الرجل أخبرني أي أنه كيف ترى قراءة القرآن في سبع فقال زيد حسن ولأن أقرأه في نصف شهرا وعشرين أحب اليّ وسألني لم ذاك قال فاني سألتك قال زيد لكى أتدبره وأقف عليه ﴿ ش قوله كيف ترى في قراءة القرآن في سبع ليال فقال زيد حسن وزاد على سؤال السائل بما فيه بيان وجه الاستحسان وهو الوقوف عليه والتدبر له وان قراءة القليل مع ذلك أفضل عنده من قراءة الكثير دون تدبر ولا وقوف عليه (مسئلة) وقتكلم الناس في الترتيل والهر فذهب الجمهور الى تفضيل الترتيل قال الله تعالى ورتل القرآن ترتيلا وكانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم موصوفة بذلك قالت عائشة وكان يقرأ بالسورة فترتلها حتى تكون أطول من أطول منها وهو المروى عن أكثر الصحابة وسئل مالك عن الهر في القرآن فقال من الناس من اذا هر كان أخف عليه واذا رتل أخطأ ومن الناس من لا يحسن الهر والناس في ذلك على ما يخف عليهم وذلك واسع ﴿ وقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي انه يستحب لكل انسان ملازمة ماوافق طبعه ويخف عليه فربما تكلف ما يخالف طبعه ويشق عليه ويقطعه ذلك عن القراءة ولا كثار منها وليس هذا بما يخالف ما قدمناه من تفضيل الترتيل لمن تساوى في حاله الأمران والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في القرآن ﴾

ص ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وكان

﴿ ما جاء في تحزيب القرآن ﴾
عن مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر بن الخطاب قال من فاتته حزمة من الليل فقرأه حين تزل الشمس إلى صلاة الظهر فانه لم يفته أو كأنه أدركه ﴿ وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد انه قال كنت أنا ومحمد بن يحيى بن حبان جالسين فدعا محمد رجلا فقال أخبرني ما الذي سمعت من أبيك فقال الرجل أخبرني أي أنه كيف ترى قراءة القرآن في سبع فقال زيد حسن ولأن أقرأه في نصف شهر أو عشرين أحب اليّ وسألني لم ذاك قال فاني سألتك قال زيد لكى أتدبره وأقف عليه

﴿ ما جاء في القرآن ﴾
حديثي يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وكان

رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأتها فكتبت أن أحجل عليه ثم أمهلت حتى انصرف ثم لبسته بردائه فحسنت به رسول الله صلى

وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان (٣٤٧) على غير ما أقرأتها فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم أرسله ثم قال أقرأ يا هشام فقرأ القراءة التي سمعت يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه و

هكذا أنزلت ثم قال لي أقرأ فقرأتها فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فافروا ما تيسر منه ثم قوله سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأه فادليل على تشدهم في أمر القرآن واحتياطهم بحفظ حروفه ولغائه وضبطهم لقراءته المنسوبة حتى بلغ ذلك لهم ان كاهن بن الخطاب يفتل هشام بن حكيم في صلاته ثم أمهله لحزمة الصلاة ثم لبسه بردائه وذهب به الى النبي صلى الله عليه وسلم لما أعظم مخالفة قراءته للقراءة التي كان يقرأها وانما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بمراسلة قبل أن يقرأ لتسكن نفسه ويثبت جأشه ويتسكن من إيراد القراءة التي قرأها ثلاثا يدرکه من الانزعاج ما يمنعه من ذلك

وحدثني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب

الابل المعقلة ان عاهد عليها أمسكها وان أطلقها ذهبت وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة

عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن الحارث بن هشام سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني انزل في

مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول قالت عائشة ولقد رأيته

ينزل علي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت عيسى

البردي فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت عيسى

البردي فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت عيسى

البردي فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت عيسى

البردي فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت عيسى

البردي فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت عيسى

البردي فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت عيسى

رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأتها فكتبت أن أحجل عليه ثم أمهلت حتى انصرف ثم لبسته بردائه فحسنت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله ثم قال أقرأ يا هشام فقرأ القراءة التي سمعت يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قل لي أقرأ فقرأتها فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فافروا ما تيسر منه ثم قوله سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأه فادليل على تشدهم في أمر القرآن واحتياطهم بحفظ حروفه ولغائه وضبطهم لقراءته المنسوبة حتى بلغ ذلك لهم ان كاهن بن الخطاب يفتل هشام بن حكيم في صلاته ثم أمهله لحزمة الصلاة ثم لبسه بردائه وذهب به الى النبي صلى الله عليه وسلم لما أعظم مخالفة قراءته للقراءة التي كان يقرأها وانما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بمراسلة قبل أن يقرأ لتسكن نفسه ويثبت جأشه ويتسكن من إيراد القراءة التي قرأها ثلاثا يدرکه من الانزعاج ما يمنعه من ذلك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لقراءة هشام هكذا أنزلت تصويب وتجوز لقراءته ثم أمر عمر بالقراءة ثلاثا يكون الفاظها واخطأ والتغير من جهة فلما أصاب عمر القراءة قل صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت فصوب أيضا قراءته وأخبرنا فقرأه منزلة ثم أعلمهما أن القرآن أنزل على سبعة أحرف تيسيرا على الأمة في تلاوته يريد والله أعلم بسبع قرات وسبعة أوجه لان الوجه الطريقة التي يكون الكلام عليها وتسمى في اللغة حرفا ولذلك يقولون فلان يقرأ بحرف أبي عمرو ويقرأ بحرف نافع يريدون بذلك قراءته وطريقته ويدل على ذلك أن عمر انما أنكر على هشام قراءة قراءته بخلافها فجوزها النبي صلى الله عليه وسلم وقل ان القرآن أنزل على سبعة أحرف فلا يمكن الحرف القراءات كلها كل مقلقة جوابها لم (مسئلة) فان قيل هل يقولون ان جميع هذه السبعة الأحرف ثابتة في المصنف فان القراءة بجميعها جائزة قيل لهم كذلك نقول والادليل على صحة ذلك قوله عز وجل انما ننزلنا القرآن الاذكروا لانه لحافظون ولا يصح انفصال الذاكر المنزل من قراءته فيمكن حفظه دونها وما يدل على صحة ما ذهبنا اليه أن ظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن القرآن أنزل على سبعة أحرف تيسيرا على من أراد قراءته ليقرأ كل رجل منهم بما تيسر عليه وبما هو أخف على طبعه وأقرب الى لغته لما يلحق من المشقة بذلك المألوف من العادة في النطق ونحن اليوم مع عجمة السنتنا وبعدنا عن فصاحة العرب أحوج الى (١)

ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الابل المعقلة ان عاهد عليها أمسكها وان أطلقها ذهبت وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن الحارث بن هشام سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني انزل في مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول قالت عائشة ولقد رأيته ينزل علي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت عيسى

البردي فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت عيسى (١) فكذلك انما يقرأ بالاصول التي يأيدونها وقد بحثنا عنه جميع الاقطار فلم نعر على غير هذا

وتولى في عهد الله بن أم مكتوم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يقول يا محمد استدنيني وعند النبي صلى الله عليه وسلم رجل من عظماء المشركين فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يعرض عنه ويقبل على الآخر ويقول يا أبا فلان هل ترى بما أقول بأسا فيقول لا والله ما أرى بئنا نقول بأسا فأنزلت عبس (٣٤٨) وتولى أن جاءه الأعمى وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن

وتولى في عبد الله بن أم مكتوم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يقول يا محمد استدنيني وعند النبي صلى الله عليه وسلم رجل من عظماء المشركين فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يعرض عن عب ويقبل على الآخر ويقول يا أبا فلان هل ترى بآ أقول بأسا فيقول لا والله ما أرى بما تقول بأسا فأنزلت عيسى وتولى أن جاءه الأعمى * وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلافسأله عمر عن شيء فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه فقال عمر ثكلك أمك عمر نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك قال عمر فخرت بعيري حتى إذا كنت أمام الناس وخشيت أن ينزل في قرآن فأنشبت أن سمعت صار خايصرخ في قال فقلت لقد خشيت أن يكون أنزل في قرآن قال فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعت عليه فقال لقد أنزلت على هذه الليلة سورة هي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس ثم قال أنا ففعلنا لك قصا مينا * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج فيكم قوم تحفرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وأعمالكم مع أعمالهم يقرؤون القرآن ولا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية تنظر في النمل فلا ترى شيئا وتنظر في القملح فلا ترى شيئا وتنظر في الريش فلا ترى شيئا وتنتاري في الفوق * وحدثني عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثمان سنين يتعالمها * ش (٢) بياض

لأنه لا غناء فيهم وإنما يستدعى العدد الكبير وسؤالهم في القملى أيهم أكثر أخذاً للقرآن فإذا أشير إلى أحدهم قدمه في اللجة تفضيلاً له وتحذيره من نسيانه بقوله صلى الله عليه وسلم استدر كوا القرآن فلهوا أشد تنقصاً من قلوب الرجال من النعم من عقلها فكيف ينظ بالصصاة الفضلاء وبعبد الله بن عمر مع اقتفائه لأثر النبي صلى الله عليه وسلم الزهد في تعلم مثل هذا والتذاغل عنه بشي من الأشياء أن هذا لمن أقبح وجوه التأويل وأبعدها عن الصواب فلو لم يكن لما ورد من ذلك وجه يعرف لوجب رده إذا خبر المتواتر بالقرآن وغيره يوجب رد ما ظنه فكيف ومعنى ذلك ظاهر واضح فأما ما روى أنه لم يجمع لقرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم غير أربع بقعة فإن المراد لم يستوعب تلقى جميعه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أربع وأما سائر الصصاة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يلقن الرجل السورة والسورتين ويلقنها هو أصحابه فمنهم من تلقن من نصف القرآن ومنهم من تلقن منه ثلثه وأكثر من ذلك وأقل وتلقن سائره عن الصصاة ولذلك روى عن ابن مسعود أنه نحر على نظره أنه يأخذ من في النبي صلى الله عليه وسلم سبعين سورة من القرآن ولا خلاف أنه جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك فعل زيد بن ثابت كان يأخذ الآية من القرآن عن رجلين ممن تلقها عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن وجد آلافاً ممن يقرؤها ويحفظها وتلقها عن الصصاة إلا أنه كان لتلقها

صلى الله عليه وسلم يقول يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وأعمالكم مع أعمالهم يقولون القرآن ولا يعاؤون حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية تنظرو في النصل فلا ترى شيئاً وتنظرو في القدح فلا ترى شيئاً وتنظرو في الريش فلا ترى شيئاً وتهاوون في الفوق * وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر مكنى على سورة البقرة ثمان سنين يتعلمها

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه لافسأله عمر عن شيء فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه فقال عمر ثكأناك أمك عمر نزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك قال عمر فحركت بعيري حتى إذا كنت أمام الناس وخشيت أن ينزل في قرآن فاشتبهت أن سمعت صارخا يصرخ بي قال فمات لقد خشيت أن يكون أنزل في قرآن قال فحجت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعت عليه فقال لقد أنزلت علي هذه الليلة سورة هي أحب الي مما طلعت عليه الشمس ثم قال ان قمتنا لك فقتنا مينا * وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي عن أبي سامة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد قال سمعت رسول الله

عن النبي صلى الله عليه وسلم قرأة ودرجة وأما عبد الله بن عمر فقد ذكرنا أن المراد بذلك الفقه في أحكامها وغير ذلك من علومها فقد روى عن الصحابة كراهية التسرع في حفظ القرآن دون التفقه فيه فروى عن مالك في العتبية كتب إلى عمر بن الخطاب رجل من العراق يخبر أنه رجل لا قسجوا كتاب الله تعالى فكتب عمر أن افرض لهم في الديوان قال فكثير من يطلب القرآن فكتب إليه من قابل أنه جمع لقرآن سبعمائة رجل فقال عمر أني لأخشى أن يسرعوا إلى القرآن قبل أن يتفقهوا في الدين فكتب أن لا يعطيهم شيئاً * سئل مالك عن صبي ابن سبع سنين جمع القرآن فقال ما أرى هذا ينبغي وهو معنى ما عاب به عبد الله بن مسعود لزم الأثران قراءه كثير وقراءة قليل وقدم مدح زمنه أن فقهائه كثير وقراءه قليل وقد بينت معناه هناك وبالله التوفيق قال مالك في العتبية في قول عمر وإنما ذلك مخافة أن يتأوله على غير تأويله مع أنه لا يمنع أن يكون عبد الله بن عمر خلط مع ذلك من يعلم غيرها من أبواب العلم ودرسه وسائر القرآن وأعمال البر من الجهاد وغيره الكثير ولكنه كان بين أول ابتدائه بها وآخراته لها هذه المدة ولعله حفظ ثلاثها وأكثر أحكامها في أسير مدة ثم تعذر عليه حكم من أحكامها وأشكل عليه شيء مما فيها فلم يجد منه مراده ولم يفتح عليه فهمه إلا بعد تمام هذه المدة والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في سجود القرآن ﴾

ص * مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أباه مرة قرأ لهم إذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها * ثم قوله قرأ لهم إذا السماء انشقت سجدة أن يكون في صلاة وهو الاظهر لقوله فلما انصرف أخبرهم على أنه قدر وى ذلك مفسراً وقوله فسجد فيها كان أبوه مرة يرى السجود في إذا السماء انشقت وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف في ذلك أهل العلم فالذي ذهب إليه مالك أنها ليست من عزائم السجود وقال ابن وهب وابن حبيب من أصحابنا هي من عزائم السجود وبه قال أبو حنيفة والشافعي والذي تعلق به مالك في ذلك ما روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة ووجه قول ابن وهب ما روى عن أبي رافع قال صليت خلف أبي هريرة صلاة العشاء يعني العدة فقرأ إذا السماء انشقت فسجد فيها فلما فرغ قلت يا أباه مرة ما كنا نسجدها قال سجدتها أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وأنا خلفه فلا زال أسجدها حتى ألقى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم وهذا الخبر يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بها في المدينة فإن أباه مرة إنما أسلم وهو بالمدينة ص * مالك عن نافع مولى ابن عمر أن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب قرأ سورة الحج فسجد فيها بسجدةين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدةين * مالك عن عبد الله بن دينار أنه قال رأيت عبد الله بن عمر يسجد في سورة الحج بسجدةين * ثم السجدة في سورة الحج أولها قوله تعالى أن الله يفعل ما يشاء وهي متفق عليها والثانية قوله تعالى وافعوا الخبر أعلمكم تفهون وهي التي اختلف العلماء فيها فنع مالك أن تكون من عزائم السجود وقال ابن حبيب هي من عزائم السجود ورواه ابن عبد الحكم عن ابن وهب وبه قال الشافعي وجه ما قاله مالك أن أثبات السجود بطريقة الشرع والأصل راءة الذمة ولم يثبت من طريق صحيح فن ادعى ذلك فليبينه ومن جهة المعنى انهم لفقد السجود إذا اقترن

﴿ ماجاء في سجود القرآن ﴾

* حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أباه مرة قرأ لهم إذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها * ثم قوله قرأ لهم إذا السماء انشقت سجدة أن يكون في صلاة وهو الاظهر لقوله فلما انصرف أخبرهم على أنه قدر وى ذلك مفسراً وقوله فسجد فيها كان أبوه مرة يرى السجود في إذا السماء انشقت وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف في ذلك أهل العلم فالذي ذهب إليه مالك أنها ليست من عزائم السجود وقال ابن وهب وابن حبيب من أصحابنا هي من عزائم السجود وبه قال أبو حنيفة والشافعي والذي تعلق به مالك في ذلك ما روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة ووجه قول ابن وهب ما روى عن أبي رافع قال صليت خلف أبي هريرة صلاة العشاء يعني العدة فقرأ إذا السماء انشقت فسجد فيها فلما فرغ قلت يا أباه مرة ما كنا نسجدها قال سجدتها أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وأنا خلفه فلا زال أسجدها حتى ألقى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم وهذا الخبر يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بها في المدينة فإن أباه مرة إنما أسلم وهو بالمدينة ص * مالك عن نافع مولى ابن عمر أن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب قرأ سورة الحج فسجد فيها بسجدةين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدةين * مالك عن عبد الله بن دينار أنه قال رأيت عبد الله بن عمر يسجد في سورة الحج بسجدةين * ثم السجدة في سورة الحج أولها قوله تعالى أن الله يفعل ما يشاء وهي متفق عليها والثانية قوله تعالى وافعوا الخبر أعلمكم تفهون وهي التي اختلف العلماء فيها فنع مالك أن تكون من عزائم السجود وقال ابن حبيب هي من عزائم السجود ورواه ابن عبد الحكم عن ابن وهب وبه قال الشافعي وجه ما قاله مالك أن أثبات السجود بطريقة الشرع والأصل راءة الذمة ولم يثبت من طريق صحيح فن ادعى ذلك فليبينه ومن جهة المعنى انهم لفقد السجود إذا اقترن

بالركوع لم يكن من عزائم السجود كقوله تعالى يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين
 ووجه رواية ابن حبيب ما روى عن عتبة بن عامر انه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أوفى سورة
 الحج سجدة قال نعم ومن لم يسجد بها فلا يقرأها والخلق بمثله ليس بالقوى لصنف اسناده وأظهر
 ما في الأمر سجود الصلابة ص م مالمالك عن ابن شهاب عن الاعرج أن عمر بن الخطاب قرأ
 بالنجم اذا هوى فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى ثم هذه السجدة أيضاً مما اختلف أهل
 العلم فيها فذهب مالك إلى أنها ليست من عزائم السجود وذهب ابن وهب وابن حبيب إلى أنها من
 عزائم السجود وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجه ما تعلق به مالك ما روى عن زيد بن ثابت قرأت
 على النبي صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد فيها ووجه ما قلناه ابن وهب ما روى عن عبد الله بن مسعود
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم فسجد فيها باثني أحد من القوم الا سجد فأخذ رجل من
 القوم كفاس حصي وتراب مرفعه إلى وجهه وقال يكفيني هذا قال عبد الله لقد رأيت بعد قتل كافر
 وما تعلق به ابن وهب أجرى على أصولها لأن من قول مالك رحمه الله ان سجود التلاوة ليس
 بواجب ولا يمتنع أن يسلك النبي صلى الله عليه وسلم عن السجود حين رآه زيد بن ثابت ترك السجود
 ليرى جوار ترك السجود ويعلم انه ليس بواجب وقد فعل ذلك عمر بن الخطاب ويحتمل أن يترك
 ذلك لانه لم يكن على طهارة

* وحدثنى عن مالك عن
 ابن شهاب عن الاعرج
 أن عمر بن الخطاب قرأ
 بالنجم اذا هوى فسجد فيها
 ثم قام فقرأ بسورة أخرى
 * وحدثنى عن مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 أن عمر بن الخطاب قرأ
 سجدة وهو على المنبر يوم
 الجمعة فنزل فسجد وسجد
 الناس معه ثم قرأها يوم
 الجمعة الاخرى فثبأ
 الناس للسجود فقال على
 رسلكم ان الله لم يكتبها
 علينا الا أن نشاء فلم يسجد
 ومنهم أن يسجدوا قال
 مالك ليس العمل على أن
 ينزل الامام اذا قرأ
 السجدة على المنبر فيسجد

(فصل) وقوله ثم قام فقرأ بسورة أخرى يريد انه لما سجد في آخر السورة قام فاستأنف قراءة
 يتصل بها الركوع والسجود الذي بالصلاة وقدرى ابن حبيب فحين قرأ في الصلاة سجدة فسجد لها
 ثم قام فانه غير بين أن يركع أو يقرأ من سورة أخرى شيئاً ثم يركع والسجدة التي قرأها عمر بن الخطاب
 هي اذا زلزلنا واه ابراهيم النخعي عن أبيه أنه صلى مع عمر بن الخطاب صلاة الفجر فقرأ في الركعة
 الاولى بسورة يوسف ثم قرأ في الثانية بالنجم ثم سجد ثم قام فقرأ اذا زلزلنا الأرض زلزالها
 وكره مالك للإمام أن يقرأ بالسجدة في فريضة رواء عنه ابن القاسم قال عنه أشهب الآن يكون من
 وراءه عدد قليل لا يخاف أن يخلط عليهم وروى عنه ابن وهب لا بأس أن يقرأ الامام بالسجدة في
 فريضة وقد قال ابن حبيب لا يقرأ الامام بالسجدة في يسر فيه ووجه رواية ابن القاسم وأشهب ما احتجوا
 به من أنه يخلط على من خلفه لأنه أمر غير معتاد في الصلاة ووجه رواية ابن وهب فعل عمر بن الخطاب
 لذلك بحضرة الصلابة فلم ينكره عليه منكر ووجه قول ابن حبيب أن التخليط انما يحصل عند
 الاسرار بالقراءة وأما مع الجهر فأكثر من وراءه يعلم بموضع السجدة فيتأهب لها ولا ينكر السجود
 فيها فان قرأ بالسجدة في فريضة فليسجد لها لأن ذلك حكم من قرأها فان قرأها في الركعة الاولى فلم
 يسجد لها فقد قال ابن حبيب يقرأها في الركعة الثانية ويسجد لها قال وقد اختلف في قول ابن القاسم
 وجه قولنا باعادتها أنه لما قرأها فلزمه حكمها فاذا ترك السجود لها استعبد له أن يعيد قراءتها
 فيستدرك ما فاتته من السجود لها وأما وجه القول الثاني فان المنع من اعادتها مبني على المنع من تعدد
 قراءتها فلما ترك السجود لها حين قراءتها وكانت قراءتها الاولى بمنوعة منعت اعادتها ص م مالمالك
 عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل فسجد وسجد
 الناس معه ثم قرأها يوم الجمعة الاخرى فثبأ الناس للسجود فقال على رسلكم ان الله لم يكتبها علينا الا
 أن نشاء فلم يسجدوا منهم أن يسجدوا قال مالك ليس العمل على أن ينزل الامام اذا قرأ السجدة على
 المنبر فيسجد * ش قوله قرأ بسجدة وهو على المنبر يوم الجمعة يخفى أن يكون عمر أراد أن يعلم الناس

ما عنده من أمر السجود وان فعله وتركه جائز وان لم يعلم هل منهم أحد يخالفه في رأيه أم لا ولم يجد
 مجلساً أجمل من اجتماع الناس عند خطبة يوم الجمعة فقرأها على المنبر فسجد قال وسجدنا معه وبمجلس
 أن يريد جماعة المسلمين وأضاف الخطاب إليه لما كان من جئاتهم والافه وغلط لان عروة لم يدرك عمر
 ابن الخطاب وانما ولد في خلافة عثمان وأكثربا يذكر حصار عثمان وقد كره مالك من روايته على عنه
 أن ينزل الامام عن المنبر ليسجد سجدة قرأها وروى ابن المواز عن أشهب لا يقرأ بها فان فعل فليزل
 فليسجد ها ويسجد الناس معه وجه قول مالك أن ذلك مما يتبع عليه عمر ولا عمل أحد بعده ولعل عمر
 انما فعل ذلك تعالماً للناس وخاف أن يكون في ذلك خلاف فيبادر الى حسمه وكان ذلك الوقت لم يم
 كثير من الاحكام للناس وقد تقررت الآن الاحكام وانعقد الاجتماع على كثير منها وعرف الخلاف
 السائق في سواها فلا وجه لذلك مع ما فيه من التضييق على الناس بالفراغ من الخطبة والقيام الى
 الصلاة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما وضع المنبر صلى عليه بالناس فكان يقوم على
 المنبر فاذا أراد السجود نزل ثم اذا قام ارقي المنبر فقام عليه فلما انصرف قال اني فعلت ذلك انما علموا
 صلاتي ولا يفعل ذلك اليوم لأن الناس قد علموا ذلك ووجه قول أشهب وهو الاظهر فعل عمر بن
 الخطاب ولم ينكر عليه أحد من الحاضرين مع كثرة عددهم

(فصل) وقوله فسجد وسجدنا معه انما سجدوا معه لانهم استمعوا قراءته وهذا حكم من جلس الى
 القارئ سمع قراءته أن يسجد بسجودها لما روى عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا
 السورة فيسجدون ويسجد حتى ما يجيأ أحدنا موضعاً لجهته ومن جهة المعنى أنهم لما جلسوا اليه لهذا المعنى
 لزمهم أن ينصتوا لقراءته ومن لزمه الانصات لقراءة القارئ لزمه أن يسجد لسجود تلاوته كالصلى
 (فصل) وقوله على رسلكم ان الله لم يكتبها علينا الا أن نشاء بيان أن سجود التلاوة غير واجب وقد
 وافقه على ذلك الصحابة حين تركوا الانسكار عليه واجماعهم معه على ذلك دليل على ما ذكرناه وبه
 قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة سجود التلاوة واجب والدليل على ما ذهب اليه مالك اجماع
 الصحابة في خبر عمر المتقدم ومن جهة القياس ان هذا سجود يفعل في السفر على الاحالة فلم يكن
 واجبا كسجود النوافل (مسئلة) اذ اثبت انه غير واجب فانه مؤكدا وكره مالك لأحد أن يقرأ
 السجدة ولا يسجد دون مانع لما قدمناه وكره أن يخطرف موضع السجدة وهو على طهارة وفي وقت
 سجود كما كره أن يقرأها ولا يسجد لها لان ذلك في الوجهين ترك لسجودها (مسئلة) وكره
 أن يقرأ موضع السجدة خاصة ليسجد ولا يقرأ ما قبلها ولا ما بعدها ووجه ذلك انه لسجود تلاوة
 وانما شرع للتأني فلا يجوز أن يخرج عن موضعه من قال مالك الامر عندنا ان عزائم سجود
 القرآن احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء من هذا كما قال رحمه الله وعليه جمهور
 أصحابه وبه قال ابن عباس وابن عمر وقال ابن وهب عزائم سجود القرآن أربع عشرة سجدة
 فأثبت مع ما قاله ابن نافع ثلاث سجدة في المفصل وبه قال أبو حنيفة وقال ابن حبيب عزائم
 السجود خمس عشرة سجدة فزاد اليها الآخرة من الحج وقدر رواه ابن عبد الحكم عن ابن وهب
 وقال الشافعي عزائم سجود القرآن أربع عشرة سجدة أثبت ما تقدم من السجود واسقط
 سجدة وقال سجدة شكر وفائدة ذلك أن من قرأها في الصلاة لم يسجد فان سجد فهل تبطل صلاته
 أولا لا صحابه في ذلك وجهان وقد أجاب القاضي أبو محمد عمار روى من الاحاديث الصحاح في سجود
 النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل ان مالكا لا يمنع السجود في المفصل وانما يمنع أن يكون من عزائم

قال مالك الامر عندنا ان
 عزائم سجود القرآن
 احدى عشرة سجدة
 ليس في المفصل منها شيء

السجود وانما وصفت بذلك للعزم على الناس في السجود فيها وبين انها ليست من عزائم السجود
 خبر ابن عباس وزيد بن ثابت ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجود فيها بالمدينة فعلى هذا يكون
 القرآن على ثلاثة أضرب منه ما لا بد من السجود فيه وهي عزائم سجود القرآن ومنه ما لا يجوز
 السجود فيه جلة على معنى سجود التلاوة ومنه ما خيره وهي المواضع المتكلم فيها * قال القاضي أبو
 الوليد رضي الله عنه وقول ابن وهب أظهر عندي (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان مواضع سجود
 القرآن في آخر الأعراف قوله تعالى وله يسجدون وفي الرعد قوله تعالى بالغدوة والآصال وفي النحل
 قوله تعالى وينماون ما يؤمرون وفي سبأ قوله تعالى ويزيدهم خشوعا وفي مريم قوله تعالى
 سجدا وبكيا وفي الحج الأولى قوله تعالى ان الله يفعل ما يشاء والثانية وهي المختلف فيها قوله تعالى
 وافعلوا الخير لعلكم تفلحون وفي الفرقان قوله تعالى وزادهم نفورا وفي النحل قوله تعالى رب
 العرش العظيم وقال الشافعي في قوله تعالى وما يعلنون ومقالة مالك الأولى لاتمام الكلام وفي ألم
 تنزيل قوله تعالى وهم لا يستكبرون وفي ص قوله تعالى وخررا كعوا وأتاب وفي مختصر الوفا
 وحسن ما ب وفي حم فصلت قوله تعالى ان كنتم إياه تعبدون وقال ابن وهب بسأمون وقال ابن
 وهب واسع وفي النجم خاتنها قال ابن حبيب وكذلك في انشقت وقال القاضي أبو محمد واذا قرئ
 عليهم القرآن لا يسجدون وهو أظهر لان ما بعده لا تعاقوله بذكر السجود وفي سورة العلق آخرها
 ص * قال مالك لا ينبغي لاحد يقرأ من سجود القرآن شيئا بعد صلاة الصبح ولا بعد صلاة العصر
 وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وعن الصلاة
 بعد العصر حتى تغرب الشمس والسجدة من الصلاة فلا ينبغي لاحد أن يقرأ سجدة في تنك
 الساعتين * ش وهذا كما قال لان سجود التلاوة لما كانت صلاة وجب أن يكون لها وقت
 كسائر الصلوات واختلاف قول مالك في وقتها يقال في الموطأ لا يقرأ بها بعد الصبح الى طلوع الشمس
 ولا بعد العصر الى غروب الشمس وهذا يقتضي المنع من السجود في ذلك الوقت والمنع من قراءتها
 مع ترك السجود لانه لا خلاف في جواز قراءة القرآن ذلك الوقت وروى عنه ابن القاسم في المدونة
 يسجد لها بعد الصبح مالم يسفر وبعد العصر مالم تصفر الشمس وقال ابن حبيب يسجد لها بعد
 الصبح مالم يسفر ولا يرخص في السجود لها بعد العصر وان لم تتغير الشمس وجه الزاوية الأولى ان
 هذه صلاة نافلة فنعيت بعد الصبح والعصر كسائر النوافل ووجه الزاوية الثانية انها صلاة اختلف
 في وجوبها فجاز فعلها بعد الصبح مالم يسفر وبعد العصر مالم تصفر الشمس كصلاة الجنائزة ووجه
 قول ابن حبيب ما احتج به من قياس هذا على الطائف يجوز له أن يركع للطواف بعد الصبح مالم يسفر
 ولا يجوز له ذلك بعد العصر وان لم تصفر الشمس وانما الفرق ما بين قبل الاسفار وما بين الاسفار
 على قول من يرى وقت الاسفار للصبح وقت ضرورة لا وقت اختيار كاصفر ار الشمس للعصر
 (مسئلة) اذا ثبت ذلك فنقرأها في وقت يمنع من سجود أو قرأها على غير طهارة قال مالك
 يحظرها ولا يقرأها ووجه ذلك انه ممنوع من السجود وممنوع من قراءتها وترك السجود فلهذا
 أن يتعدى موضع السجود فلا يقرأها وقال بعض شيوخنا المتأخرين يتعدى موضع السجود
 خاصة ولا يتعدى الآية كلها ص * سئل مالك عن قرأ بسجدة وامرأة حائض تسمع هل لها أن
 تسجد قال مالك لا يسجد الرجل ولا المرأة الا وهما طاهران * ش وهذا كما قال رحمه الله لان
 سجود التلاوة صلاة فكان من شرطها الطهارة كسائر الصلوات ولما كانت الحائض غير طاهرة

* قال مالك لا ينبغي لاحد
 يقرأ من سجود القرآن
 شيئا بعد صلاة الصبح ولا
 بعد صلاة العصر وذلك
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الصلاة
 بعد الصبح حتى تطلع
 الشمس وعن الصلاة بعد
 العصر حتى تغرب الشمس
 والسجدة من الصلاة فلا
 ينبغي لاحد أن يقرأ سجدة
 في تنك الساعتين * سئل
 مالك عن قرأ بسجدة وامرأة
 حائض تسمع هل لها أن
 تسجد قال مالك لا يسجد
 الرجل ولا المرأة الا وهما
 طاهران

• وسئل عن امرأة قرأت بسجدة ورجل معها يسمع عليه (٣٥٣) أن يسجد معها قال مالك ليس عليه أن يسجد معها

أما تجب السجدة على القوم يكونون مع الرجل فيأتمون به فيقرأ السجدة فيسجدون معه وليس على من مع سجدة من انسان يقرأها ليس له بلعام أن يسجد تلك السجدة

ما جاء في قراءة قل هو الله أحد وتبارك الذي بيده الملك

حدثني يحيى عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رجلاً يقرأ قل هو الله أحد يرددها فلما أصبح غدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كر ذلك

وكان ذلك الرجل يتقاهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها لتعمل ثلث القرآن • ش قوله فما أصبح غدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها لتعمل ثلث القرآن وكان الرجل يتقاهما يعني براها قليلا من القرآن ويتأسف ألا يحسن غيرها ليتجده ويحتمل أن يكون الغادي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أبو سعيد الخدري

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده قسم على معنى التأكيد كيد مع أنه مصدق بالخبر وقوله صلى الله عليه وسلم إنها لتعمل ثلث القرآن يحتمل أن يريد أن القرآن بها من الاجرام للقارىء بثلاث القرآن ويحتمل أن يريد بذلك لمن لا يحسن غيرها ومنعه من تعدها عذر ويحتمل أن يريد أن أجرامها مع التضعيف يعدل أجرام من غير تضييف ويحتمل أن الاجرام على ذلك القارىء أولقارىء على صفة ما من الخشوع والتفكير والتدبر واحضار الفهم وتجديد الايمان مثل أجرام من قرأ ثلث القرآن على غير هذه الصفة والله يصاعف لمن يشاء والله أعلم بذلك • ص مالك عن عبيد الله بن عبد الرحمن عن عبيد بن حنين مولى آل زيد بن الخطاب أنه قال سمعت أبا هريرة يقول أقبلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعت رجلاً يقرأ قل هو الله أحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت فسأله ماذا يارسل الله فقال الجنة فقال أبو هريرة فأردت أن أذهب اليه فأبشره ثم فرقت

لم يكن من حكمها السجود اذ اتعين ذلك على من كان طاهرا (مسألة) واختلف قول مالك في التكثير لسجود التلاوة فقال مرة يكبر وقال مرة لا يكبر وخبرنا القاسم في ذلك وجه القول الاول انه سجود تلاوة فشرع التكثير في الخفض والرفع له كما لو كان في نفس الصلاة ووجه القول الثاني أن هذه عبادة لم يشرع لها تحليل فلم يشرع لها احرام كالصوم • وسئل مالك عن امرأة قرأت بسجدة ورجل معها يسمع عليه أن يسجد معها • قال مالك ليس عليه أن يسجد معها إنما تجب السجدة على القوم يكونون مع الرجل يأتمون به فيقرأ السجدة فيسجدون معه وليس على من سمع سجدة من انسان يقرأها ليس له بلعام أن يسجد تلك السجدة • ش وهذا كما قال ابن من مع قارئ السجدة ولم يأت به والاثتمام به أن يجلس للاستماع منه فإنه ليس عليه أن يسجد معه سواء كان باراً أو جالساً وإذا كانت المرأة ممن لا يجوز الاثتمام بها فلا يصح السجود معها فيها يكون لها فيه حكم الامامة (مسألة) ومن جلس للاستماع من القارىء فقد أتم به ولو لم يحكمه فان كان ممن يصلح للامامة فسجد كان على من جلس اليه السجود معه والاصل في ذلك ما روى عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السجدة ونحن عنده فيسجد ونسجد معه فنزدحم حتى ما يسجد أحدنا لجنبته موضعاً يسجد عليه (مسألة) فان لم يسجد القارىء فهل يسجد المستمع روى ابن القاسم عن مالك يسجد المستمع وقال مطرف وابن الماجشون لا يسجد المستمع وجه القول الاول ان سجود التلاوة يلزم القارىء والمستمع فاذا ترك القارىء ما ندب اليه فعلى المستمع أن يأتي به ووجه القول الثاني أن القارىء امام فلا تصح مخالفته

• ما جاء في قراءة قل هو الله أحد وتبارك الذي بيده الملك •

ص مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رجلاً يقرأ قل هو الله أحد يرددها فلما أصبح غدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كر ذلك وكان ذلك الرجل يتقاهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها لتعمل ثلث القرآن • ش قوله فما أصبح غدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها لتعمل ثلث القرآن وكان الرجل يتقاهما يعني براها قليلا من القرآن ويتأسف ألا يحسن غيرها ليتجده ويحتمل أن يكون الغادي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أبو سعيد الخدري

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده قسم على معنى التأكيد كيد مع أنه مصدق بالخبر وقوله صلى الله عليه وسلم إنها لتعمل ثلث القرآن يحتمل أن يريد أن القرآن بها من الاجرام للقارىء بثلاث القرآن ويحتمل أن يريد بذلك لمن لا يحسن غيرها ومنعه من تعدها عذر ويحتمل أن يريد أن أجرامها مع التضعيف يعدل أجرام من غير تضييف ويحتمل أن الاجرام على ذلك القارىء أولقارىء على صفة ما من الخشوع والتفكير والتدبر واحضار الفهم وتجديد الايمان مثل أجرام من قرأ ثلث القرآن على غير هذه الصفة والله يصاعف لمن يشاء والله أعلم بذلك • ص مالك عن عبيد الله بن عبد الرحمن عن عبيد بن حنين مولى آل زيد بن الخطاب أنه قال سمعت أبا هريرة يقول أقبلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعت رجلاً يقرأ قل هو الله أحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت فسأله ماذا يارسل الله فقال الجنة فقال أبو هريرة فأردت أن أذهب اليه فأبشره ثم فرقت

فقال أبو هريرة فأردت أن أذهب اليه فأبشره ثم فرقت

أن يفوتني الغداء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣٥٤) فأتيت الغداء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذهبت إلى

الرجل فوجده قد ذهب
* وحدثنى عن مالك عن
ابن شهاب عن جابر بن عبد
الرحمن بن عوف أنه أخبره
أن قل هو الله أحد ثلث
القرآن وأن تبارك الذي
بيده الملك تجادل عن صاحبها
ما جاء في ذكر الله
تبارك وتعالى *
جحدثنى يحيى عن مالك
عن سمى مولى أبي بكر
عن أبي صالح السمان عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
من قال لا إله إلا الله وحده
لا شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شيء
قدير في يوم مائة مرة
كانت له عدل عشر رقاب
وكتب له مائة حسنة ومحبت
عنه مائة سيئة وكانت له
حزرا من الشيطان يومه
ذلك حتى يمسي ولم يأت
أحدا بفضل مما جاء به إلا
أحد عمل أكثر من ذلك
* وحدثنى عن مالك عن
سمى مولى أبي بكر عن
أبي صالح السمان عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من قال
سبحان الله وبحمده في
يوم مائة مرة حطت عنه خطاياه
وان كانت مثل

أن يفوتني الغداء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت الغداء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم ذهبت إلى الرجل فوجده قد ذهب * ش قوله فسمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد يحتمل أن
يكون في غير صلاة وقوله صلى الله عليه وسلم وجبت يحتمل أن يريد بذلك تنبيه أبي هريرة ومن
كان معه على فضائها وكثرة الثواب لقارئها وقوله ثم فرغت أن يفوتني الغداء مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ابن وضاح الغداء هنا صلاة الغداة ولا يعرف ذلك في كلام العرب وإنما الغداء ما
يؤكل بالعداء وكان أبو هريرة يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبع بطنه فكان يتغدى معه
ويتعشى نخاف أن مر إلى الرجل يبشره أن يغيب عن الغداء معه فيفوتته ص * مالك عن ابن
شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره أن قل هو الله أحد ثلث القرآن وأن تبارك الذي
بيده الملك تجادل عن صاحبها * ش قوله أن تبارك الذي بيده الملك تجادل عن صاحبها قيل معناه
تجادل عنه في القبر روى زاذان بن مسعود قال هي المانعة تمنع من عذاب القبر إذا توفى الرجل يؤتى
من قبل رجله فيقول رجلاه أنه لا سبيل لكم على ما قبلي أنه قد وعى في سورة الملك ويؤتى من قبل
رأسه فيقول والله لا سبيل لكم على ما قبلي أنه كان يقرأ في سورة الملك قال وهي في التوراة مكتوبة
سورة الملك من قرأها في ليلة فقد أكرم وأطرب وقوله فيقول بطنه وعى في سورة الملك يحتمل
أن يريد به باطن ظهره فيدخل فيه الصدر وغيره لأن الصدر هو الذي حوى السورة وهو نحو قول
الرأس أنه قد قرأ في سورة الملك وإنما قرأها بالغم لكنه من جملة الرأس

ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى *

ص * مالك عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة
مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتب له مائة حسنة ومحبت عنه مائة سيئة وكانت له حزرا من
الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك * ش
قوله كانت له عدل عشر رقاب معناه أن ثوابها يعدل ثواب عتق عشر رقاب وقوله ولم يأت أحد
بفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك تنبيه على أن هذا غاية في ذكر الله تعالى وأنه قل ما يزيد
عليه وذلك قال ولم يأت أحد بفضل مما جاء به ولو لم يفد ذلك لبطلت فائدة الكلام لأن كل ما أتى
إنسان ببعضه فإن أحد الأياتي بأفضل مما جاء به إلا من جاء بأكثر من ذلك لكنه أقاب ذلك أن هذا
غاية في باب ثم قال الأرجل عمل أكثر من ذلك لثلاثين السامع أن الزيادة على ذلك ممنوعة
ك تكرار العمل في الوضوء ووجه ثان وهو يحتمل أن يريد أنه لا يأتي أحد من سائر أبواب البر
بأفضل مما جاء به إلا رجل عمل من هذا الباب أكثر من عمله ص * مالك عن سمى مولى أبي بكر
عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال سبحان الله وبحمده
في يوم مائة مرة حطت عنه خطاياه وان كانت مثل زبد البحر * مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن
عبد الملك عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة أنه قال من سبح در كل صلاة ثلاثا وثلاثين وكبر
ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وختم المائة بل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على

زيد البحر * وحدثنى عن مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة أنه قال من سبح در
كل صلاة ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وختم المائة بل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على

ابن المسيب أنه سمع يقول
في الباقيات الصالحات أنها
قول العبد الله أكبر
وسبحان الله والحمد لله ولا
إله إلا الله ولا حول ولا قوة
إلا بالله * وحدثنى عن مالك
عن زياد بن أبي زياد أنه
قال قال أبو الدرداء ألا
أخبركم بخير أعمالكم لكم
وأرفعها في درجاتكم
وأزكاها عند مليككم
وخير لكم من أعطاه
الذهب والورق وخير لكم
من أن تلقوا عدوكم
فتضربوا أعناقهم ويضربوا
أعناقكم قالوا بلى قال ذكر
الله تعالى * وحدثنى
مالك عن زياد بن أبي
زياد قال أبو عبد الرحمن
معاذ بن جبل ما عمل ابن
آدم من عمل أتجى له من
عذاب الله من ذكر الله
* وحدثنى مالك عن نعيم
ابن عبد الله الجهم عن علي
ابن يحيى الزرق عن أبيه
عن رفاعه بن رافع أنه قال
كنا يومنا صلى وراء رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلما
رفع رسول الله صلى الله
عليه وسلم رأسه من الركعة
وقال سمع الله لمن حمده
قال رجل وراءه ربنا ولك
الحمد جدا كثيرا طيبا

كل شيء قد غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر * ش قوله صلى الله عليه وسلم حطت عنه
خصايه يريد أنه يكون في ذلك كفارة كقوله تعالى إن الحسنات يذهبن السيئات وقوله من قال
سبحان الله والتسبيح وهو التزنية لله تعالى عما يقوله الظالمون وقوله ثم ختم المائة بل الله لا الله يريد
أن التسبيح والتكبير والتحميد تسعة وتسعون اسما فإذا هلك كل المائة وذلك بما يغفر ذنوبه
والنفران معناه في كلام العرب السر وقوله وإن كانت مثل زبد البحر يريد في كثرتها فإن ما قاله
يعمل ذلك ص * مالك عن حمزة بن عمار عن عبيد بن المسيب أنه سمع يقول في الباقيات
الصالحات أنها قول العبد الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله *
ش قوله الباقيات الصالحات يحتمل أن يريد قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا
وخير ممر داو يحتمل أن يصفها بذلك لأنها باقيات لصاحبها وصالحات لجزييل ثوابها في المعاد وحين
الحاجة لأن كل ما يتعمل به المشركون من المال والبنين زينة الحياة الدنيا ليس يبقى لهم ولا يعود
بصلحة عليهم فأخبر سعيد بن المسيب أن الباقيات الصالحات هي هذه الكلمات الخمس ص
* مالك عن زياد بن أبي زياد أنه قال قال أبو الدرداء ألا أخبركم بخير أعمالكم لكم وأرفعها في
درجاتكم وأزكاها عند مليككم وخير لكم من أعطاه الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا
عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله تعالى * ش قوله ذكر
الله تعالى يحتمل معاني لأن ذكر الله على ضربين أحدهما ذكر باللسان والثاني ذكر عند
الأوامر بامتثالها وعند المعاصي باجتنابها وهو ذكر والد ذكر باللسان على ضربين واجب ومنسوب
إليه فالواجب قراءة أم القرآن في الصلاة والتكبير والتسليم فيها وما جرى مجرى ذلك والمنسوب إليه
سائر الأذكار من قراءة القرآن والتسبيح والتلهيل وغير ذلك فأما الواجب من الذكر فيصحب أن
يفضل على سائر أعمال البر من الجهاد والزكاة وغيرها فيقال إن ثواب المولى أكثر من ثواب غيره أما
على الإطلاق وأما في وقت من الأوقات أو على حال من الأحوال وأما المنسوب إليه فيفضل
على سائر أعمال البر المنسوب إليها لمعنيين أحدهما أن الثواب عليه أعظم وهذا طريقه الخبير والثاني
كثرة تكرره وهذا يعرف بالمشاهدة والنظر ص * مالك عن زياد بن أبي زياد قال أبو عبد الرحمن
معاذ بن جبل ما عمل ابن آدم من عمل أتجى له من عذاب الله من ذكر الله * ش يحتمل أن يريد
هنا بذكر الله إذا كثر بن جميعا بالقاب عند الأوامر والنواهي والد ذكر باللسان من التسبيح
والتلهيل وتلاوة القرآن فإذا قلت أنه الذكر باللسان فإنه يحتمل أن يريد الذكر في الصلاة لما تقدم
من فضلها على غيره ويحتمل أن يريد به سائر الأذكار لتكررها وخفتها على اللسان ص * مالك
عن نعيم بن عبد الله الجهم عن علي بن يحيى الزرق عن أبيه عن رفاعه بن رافع أنه قال كنا يومنا صلى وراء
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة وقال سمع الله لمن
حمده قال رجل وراءه ربنا ولك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من المتكلم آتفا فقال الرجل أنا يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد
رأيت بضعا وثلاثين ملكا يتدرونها أيهم يكنهن أول * ش قوله صلى الله عليه وسلم من المتكلم
آتفا يعني قبل غدا ولا يستعمل إلا في اقرب وقول المتكلم أنا وإن كان غيره لم يغفل من الكلام في

مبارك كافي فما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المتكلم آتفا فقال الرجل أنا يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت بضعا وثلاثين ملكا يتدرونها أيهم يكنهن أول

ذلك الوقت لما علم انه المراد لانه اختص بكلام غير معهود وقوله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت نبضاً وثلاثين ملكاً البضع مائتين الثلاث الى التسع وقوله يتدرونها أيهم يكتبها أول دليل على عظيم ثوابها ورفعة درجة صاحبها وان لكتبتها أو لا مزية وان كان جميعهم يكتبها وقد روى عن مالك انه لم ير العمل على هذا وكرمه أن يقولها المصلي ووجه ذلك لمن يتخذه من الأقوال المشروعة كالتكبير ومع الله لمن حمده

﴿ ما جاء في الدعاء ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعو بها فأريد أن أختي دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة ﴾ ش قوله لكل نبي دعوة يدعو بها يريد بذلك مجابة قد وغدا لا جابة فيها وان النبي صلى الله عليه وسلم خبا ذلك لأمته الى الآخرة ليشفع بها فيهم وهذا يدل على ثبوت الشفاعة له في الآخرة ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو فيقول اللهم فائق الاصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حاسبان اقض عني الدين وأغنني من الفقر وأمعني بسمي وبصري وقوتي في سبيلك ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم اللهم فائق الاصباح دعا الله تعالى بما وصف به نفسه في قوله عز وجل فائق الاصباح وجاعل الليل سكناً ومعني فائق الاصباح الذي خلفه وابتدأه وأظهره والفلق البحر وقوله وجاعل الليل سكناً الجعل في كلام العرب على معنيين أحدهما بمعنى الخلو وذلك كقوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور وأما اذا تعدى الى مفعولين فقد يكون بمعنى الحكم والتسمية وقد يكون بمعنى الخلق فأما الاول ففي قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا انما نعاهم سمعهم ووصفهم بأنهم اناث وأما الثاني فنقول الحمد لله الذي جعلني مسلماً بمعناه خلقني مسلماً فقوله تعالى وجعل الليل سكناً يحتمل الوجهين جميعاً (فصل) وقوله تعالى وجعل الليل سكناً يعني انه يسكن فيه وقوله تعالى والشمس والقمر حاسبان بمعنى يحسب بهما الأيام والشهور والأعوام قال الله تعالى الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وقوتي في سبيلك يحتمل أن يريد به جهاد العدو ويحتمل أن يريد به سائر أعمال البر من تبليغ الرسالة وغيره فان ذلك كله في سبيل الله وقد قال مالك فمين قال مالي هذا في سبيل الله سبيل الله كثيرة ولكن بوضع في باب الغزو ووجه ذلك ان هذه اللفظة اذا أطلقت فان عرفها الجهاد والغزو وان جاز أن تطلق على سائر الاعمال بقريضة ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل أحدكم اذ دعا اللهم اغفر لي ان شئت اللهم ارحمني ان شئت ليغزم المسئلة فانه لا مكره له ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي ان شئت بمعناه لا يشترط مشيئته باللفظ فان ذلك أمر معلوم متيقن انه لا يغفر الا أن يشاء ولا يصح غيره هذا فلا معنى لاشتراط المشيئة لانها انما تشترط فمين يصح منه أن يفعل دون أن يشاء بالا كراه وغيره مما تزه الله سبحانه عنه وقد بين ذلك صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث بقوله فانه لا مكره له ومعني قوله ليغزم المسئلة أي يعرى دعاءه وسؤاله من لفظ المشيئة ويسأل سؤال من يعلم انه لا يفعل الا أن يشاء وأيضاً فان في قوله ان شئت نوعاً من الاستعانة

﴿ ما جاء في الدعاء ﴾
• حدثني يحيى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعو بها فأريد أن أختي دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة • وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو فيقول اللهم فائق الاصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حاسبان اقض عني الدين وأغنني من الفقر وأمعني بسمي وبصري وقوتي في سبيلك • وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل أحدكم اذ دعا اللهم اغفر لي ان شئت اللهم ارحمني ان شئت ليغزم المسئلة فانه لا مكره له

عن مغفرته كقول القائل ان شئت ان تعطيني كذا فافعل لا يستعمل هذا الامع الفنى عنه ولما
المطر اليه فانه يعزم مسئلته ويسأل سؤال فقير مضطرا الى ماسأله **ص** **ع** مالك عن ابن شهاب عن
أبي عبيد مولى ابن أزر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يستجاب لأحدكم ما لم
يعجل فيقول قد دعوت فلم يستجب لي **ش** قوله صلى الله عليه وسلم يستجاب لأحدكم ما لم يعجل
معنيين أحدهما أن يكون معنى قوله يستجاب الاخبار عن وجوب وقوع الاجابة والثاني الاخبار
عن جواز وقوعها اذا كانت في معنى الاخبار عن الوجوب فان الاجابة تكون لاحد الثلاثة أشياء
اما أن يعجل ماسأل فيه واما أن يكفر عنه به واما أن يدخله فاذا قال قد دعوت فلم يستجب لي بطل
وجوب أحدهما الثلاثة الأشياء وعري الدعاء من جميعها واذا كان بمعنى جواز الاجابة فان الاجابة
حينئذ تكون بفعل ما دعاه خاصة ويجمع من ذلك قول الداعي قد دعوت فلم يستجب لي لان ذلك من
باب القنوط وضعف اليقين والسخط **ص** **ع** مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الاغر وعن أبي
سليمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا عز وجل كل ليلة
الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من
يستغفرني فأغفر له **ش** قوله صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا عز وجل كل ليلة الى السماء الدنيا
اخبار عن اجابة الدعاء في ذلك الوقت واعطاء السائلين ما سألوه وغفران المستغفرين وتبسيمه صلى
فعله ذلك الوقت وحض على كثرة الدعاء والسؤال والاستغفار فيه ومن هذا المعنى ما روى عنه
صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى اذا تقرب الى عبدي شبرا تقربت اليه ذراعا واذا تقرب الى
ذراعتي قربت اليه باعا واذا أتاني عبدي عشي اليمه رولة ولم رده بالتقرب في المسافة فان ذلك غير
ممکن ولا موجود وانما أراد التقرب بالعمل من العبد والتقرب منه تعالى بالاجابة والقبول ومن ذلك
يقال فلان قريب من فلان ويقولون في الرئيس هو قريب من الناس اذا كان كثير الاسعاف
لهم والترحيب بهم وهو مشهور في كلام العرب وفي الغيبة سألت مالكا عن الحديث الذي جاء في
جنازة سعد بن معاذ في العرش فقال لا يتحدث به وما يدعو الانسار الى أن يتحدث به وهو يرى
ما فيه من الثغرى وحديث ان الله خلق آدم على صورته وحديث الساق قال ابن القاسم لا ينبغي
لمن يتقى الله أن يحدث بثل هذا قيل له فالحديث الذي جاء ان الله سبحانه خلك فلم يره من هذا
وأجازه وقاله وحديث التنزل ويحتمل أن يفرق بينهما من وجهين أحدهما ان حديث التنزل
والفصل أحاديث صحاح لم يطعن في شيء منها وحديث اهتزاز العرش فتقدم الاسكار له والمخالفة
فيه من العصابة وحديث الصورة والساق ليست أساسا تبطل في الصفة درجة حديث
التنزل والوجه الثاني ان التأويل في حديث التنزل أقرب وأبين والفرق بسوء التأويل فيها
أبعد والله أعلم وأحكم **ص** **ع** مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي أن
عائشة أم المؤمنين قالت كنت نائمة الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقدته من الليل
فلمسته بيدي فوضعت يدي على قدميه وهو ساجد يقول أعوذ بربك من
من سخطك وبما فاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصى ثناء عليك أنت
كما أئنت على نفسك

• وحديثي عن مالك عن
ابن شهاب عن أبي عبيد
مولى ابن أزر عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
يستجاب لأحدكم ما لم
يعجل فيقول قد دعوت فلم
يستجب لي • وحديثي عن
مالك عن ابن شهاب عن
أبي عبد الله الاغر وعن
أبي سليمة بن عبد الرحمن عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ينزل
ربنا تبارك وتعالى كل ليلة
الى السماء الدنيا حين يبقى
ثلث الليل الآخر فيقول
من يدعوني فأستجيب له
من يسألني فأعطيه من
يستغفرني فأغفر له
• وحديثي عن مالك عن
يحيى بن سعيد عن محمد بن
ابراهيم بن الحارث التميمي
أن عائشة أم المؤمنين
قالت كنت نائمة الى جنب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ففقدته من الليل
فلمسته بيدي فوضعت
يدي على قدميه وهو
ساجد يقول أعوذ بربك
من سخطك وبما فاتك
من عقوبتك وبك منك
لا أحصى ثناء عليك أنت
كما أئنت على نفسك

وسلم قال أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له * وحدثني عن مالك عن أبي الزبير المكي عن طاوس الجاني عن عبد الله ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات * وحدثني عن مالك عن أبي الزبير المكي عن طاوس الجاني عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل يقول اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ولك الحمد أنت قيام السموات والأرض ومن فيهن أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق والساعة حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت واليك ألتجأ واليك ألتوكل فاعف عني ما قدمت وأخرت وأسررت وأعلنت أنت الهى لا إله إلا أنت * ش قوله صلى الله عليه وسلم أنت نور السموات والأرض يحتمل أن يكون من قوله الله نور السموات والأرض قيل معناه ذو نور السموات والأرض وروى عن ابن عباس ومجاهد معناه مدبرها منسجما وقرها ونحوها وقال ابن عرفة نور السموات والأرض أى منبرها كما يقال فلان مغيب بمعنى مغيبنا فعلى قول من قال معناه ذو نور السموات وذو نور القرآن قال كعب النور محمد صلى الله عليه وسلم فهو يعود إلى أنه ذو النور الذى أصاب السموات والأرض وإذا قلنا أن معناه هادى أهل السموات والأرض فيحتمل أن يكون معناه الهادى الذى يهدى به منبرين في نفسه ويحتمل أن يرده بين قلوب المؤمنين وإذا قلنا معناه مدبر السموات والأرض فإن معناه أنه به يكون ومن خلقه وتديره الشمس والقمر والنجوم التى تنير السموات والأرض ويحتمل أن يرده النور الذى بمعنى الهداية وأنه هادى يهدى به أهل السموات والأرض

الشاء عليك فيكون أبلغ في المدح من قوله لا أحصى لثناء عليك ص * مالك عن زيد بن أبي زباد عن طلحة بن عبد الله بن كريب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له * ش قوله أفضل الدعاء يوم عرفة يعنى أكثر الذكر بركة وأعظمه ثوابا وأفر به اجابه ويحتمل أن يرده الحاج خاصة لأن معنى دعاء يوم عرفة في حقه يصبح وبه يقتصر وإن وصف اليوم في الجملة بيوم عرفته بانه بوصف بفعل الحاج فيه والله أعلم ص * مالك عن أبي الزبير المكي عن طاوس الجاني عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات * ش قوله كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن دليل على تأكده وما دب اليه من تحفظ ألفاظه وقوله صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال معى الدجال المسيح لانه مسح العين اليمنى ومضى عيسى بن مريم عليه السلام مسجعا لسياحته في الارض وقيل لحسنه وقوله صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات دليل على أن بعد الموت فتنة وهى فتنة القبر ص * مالك عن أبي الزبير المكي عن طاوس الجاني عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل يقول اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ولك الحمد أنت قيام السموات والأرض ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق والساعة حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت واليك ألتجأ واليك ألتوكل فاعف عني ما قدمت وأخرت وأسررت وأعلنت أنت الهى لا إله إلا أنت * ش قوله صلى الله عليه وسلم أنت نور السموات والأرض يحتمل أن يكون من قوله الله نور السموات والأرض قيل معناه ذو نور السموات والأرض وروى عن ابن عباس ومجاهد معناه مدبرها منسجما وقرها ونحوها وقال ابن عرفة نور السموات والأرض أى منبرها كما يقال فلان مغيب بمعنى مغيبنا فعلى قول من قال معناه ذو نور السموات وذو نور القرآن قال كعب النور محمد صلى الله عليه وسلم فهو يعود إلى أنه ذو النور الذى أصاب السموات والأرض وإذا قلنا أن معناه هادى أهل السموات والأرض فيحتمل أن يكون معناه الهادى الذى يهدى به منبرين في نفسه ويحتمل أن يرده بين قلوب المؤمنين وإذا قلنا معناه مدبر السموات والأرض فإن معناه أنه به يكون ومن خلقه وتديره الشمس والقمر والنجوم التى تنير السموات والأرض ويحتمل أن يرده النور الذى بمعنى الهداية وأنه هادى يهدى به أهل السموات والأرض

(فصل) وقوله ولك الحمد أنت قيام السموات والأرض يقال فيه قيام وقيام وقال ابن عباس القيام الذى لا يزول وقال مجاهد معناه القائم على كل شئ فإذا قلنا معنى القيام الذى لا يزول من قوله تعالى قيام السموات والأرض أى الدائم حكمه فيهما وتديره لها وأنه لا قائم بضافى تديرهما اليمغيره تعالى وإذا قلنا معنى القيام القائم على كل شئ فيحتمل أن يكون من قوله تعالى أنهن هو قائم على كل نفس بما كسبت قيل معناه أفن هو حافظ على كل نفس لا ينفصل ولا يعوت فيكون معناه والله أعلم أنه حافظ للسموات والأرض

وليك ألتجأ واليك ألتوكل فاعف عني ما قدمت وأخرت وأسررت وأعلنت أنت الهى لا إله إلا أنت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن قال ابن الأنباري الرب ينقسم ثلاثة أقسام الرب المالك والرب السيد المطاع قال الله تعالى فيسقى ربه خرا معناه سيده ويكون الرب المصلح من قولهم رب الشيء إذا أصلحه فعلى هذا رب السموات والأرض ومن فيهن معناه مالك ذلك كله ويحتمل على قول بعض المفسرين أن يكون المعنى سيد السموات والأرض ومن فيهن وقد أنكروا مالك الدعاء بسيدى فلعلمه إنما كره اللفظ دون المعنى ويحتمل أن يكون معناه أن صلاحهما به ولولا أنه لم يكن صلاحهما قال الله تعالى إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده

(فصل) وقوله ولك الحمد أنت الحق يحتمل أن يريد به أنه اسم من أسمائه ويحتمل أن يريد أنه الحق بمن يدعى المشركون أنه إله ومن قوله تعالى ذلك بأمر الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل وظاهره أن قوله في هذا الحق يعود إلى معنى الصدق ويتعلق بتسميته إلهاً بمعنى أن من سماه إلهاً وأخبر عنه أنه إله فقد صدق وقال الحق ومن سمي سواه إلهاً وأخبر عنه بأنه إله فقد كذب وأبطل والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله ووعدك حق معناه والله أعلم وعده يفي به ولا يخلفه قال الله تعالى إن الله لا يخلف الميعاد وقيل في قوله تعالى إن الله وعدهم وعداً الحق أي وعداً لجنه من أطاعه ووعد النار من كفر به فوفى بوعده فكأنه عائد إلى معنى الصدق ويحتمل أن يريد به أن وعده حق بمعنى أثبت أنه قد وعد بالبعث والخسر والنشر والثواب والعقاب انكار القول من أنكروا وعده بذلك وكذب الرسل عليهم السلام فيما بلغوه من وعده ووعدله

(فصل) وقوله والجنة حق والنار حق والساعة حق يحتمل وجهين أحدهما أن خبره تعالى بذلك حق لا بدخلة باطل ولا كذب ولا تحريف ولا تغيير والثاني أن خبر من أخبر عنه بذلك وبلغه حق (فصل) وقوله اللهم لك أسلمت معناه اتقذت وأطعت من قولهم أسلم فلان لفلان إذا انقاد له وعطف عليه قوله وبك آمنت فظاهره أن الإيمان ليس بحقيقة الإسلام وإنما لايمان التصديق وقال القاضي أبو بكر الإيمان المعرفة بالله تعالى والاول أشهر في كلام العرب قال الله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين معناه وما أنت بمصدق لنا إلا أن الإسلام إذا كان بمعنى الانقياد والطاعة فقد ينقاد المكلف بالإيمان فيكون مؤمناً مسماً وقد ينقاد بغير الإيمان فيكون مسلماً ولا يكون مؤمناً قال الله تعالى قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسعدنا ولما دخل الإيمان في قلوبكم فأثبت لهم الإسلام ونفى عنهم الإيمان فتقرر أن ما أثبت لهم غير مانفاه عنهم وقد قال قوم من شیوخنا إن الإيمان هو الإسلام فإذا كان الكلام معهم رجع إلى ما قدمناه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله واليك أئبت يريدت وقوله صلى الله عليه وسلم وفيك حاصمت يريد والله أعلم من حاصم فيه بلسان أوسيف قال الله تعالى يجادلون في آيات الله بغير سلطان وقال عز من قائل وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق

(فصل) وقوله واليك حاكمت ظاهره والله أعلم أنه لا يحاكمهم إلا الله تعالى ولا يرضى إلا بحكمه قال الله تعالى دينا فاح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين وقوله عز وجل أفغير الله أئبتى حكماً وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلاً

(فصل) وقوله فأغفر لي ما قدمت وما أخرت يحتمل أن يريد به ما قدم وأخر مما مضى ويحتمل أن

وهي قرية من قرى
الانصار فقال هل تدرون
أين صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم من مسجدكم
هذا فقلت له نعم وأشرت له
إلى ناحية منه فقال هل
تدري ما الثلاث التي دعا
بهن فيه فقلت نعم قال
فاخبرني بهن فقلت دعا
بن لا يظهر عليهم عدوان
غيرهم ولا يهلكهم بالسنين
فأعطيهما ودعا بن لا يجعل
بأسهم بينهم فنعما قال
صدقت قال ابن عمر فلن
يزال المخرج إلى يوم
القيامة وحدثني عن مالك
عن زيد بن أسلم أنه كان
يقول ما من داع يدعو إلا
كان بين إحدى ثلاث ما
أن يستجاب له وأما أن
يدخله وأما أن يكفر عنه

يريد ما قدم ماضى وما آثر ما يستقبل ويكون ذلك من قوله ليفعل الله ما تقدم من ذنبك وما
تأخر حله أهل التفسير على أن الغفران تناول من أفضاله الماضى والمستقبل ص مالك عن
عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك أنه قال جاءنا عبد الله بن عمر في معاوية وهي قرية من قرى
الانصار فقال هل تدرون أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجدكم هذا فقلت له نعم وأشرت
له إلى ناحية منه فقال هل تدري ما الثلاث التي دعا بهن فيه فقلت نعم قال فاخبرني بهن فقلت دعا بن
لا يظهر عليهم عدوان غيرهم ولا يهلكهم بالسنين فأعطيهما ودعا بن لا يجعل بأسهم بينهم فنعما قال
صدقت قال ابن عمر فلن يزال المخرج إلى يوم القيامة ش سؤال عبد الله بن عمر أين صلى النبي
صلى الله عليه وسلم من مسجد بني معاوية يحتمل أن يكون حرصا منه على معرفة ما دعا به النبي صلى
الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون على وجه الاختبار للشول عن ذلك ما كان عنده علم والأعلم
وقوله هل تدري ما الثلاث التي دعا بهن يحتمل الوجهين جميعا وقوله أن لا يظهر عليهم عدوان
غيرهم بمعنى من غير المؤمنين قال الله تعالى أو آخران من غيركم وقوله أن لا يظهر عليهم عدوان
غيرهم بمعنى من غير المؤمنين ولا يهلكهم بالسنين يريد الشدايد والحمل يقال عام سنة أي عام جذب
ومجاعة وقوله ودعا بن لا يجعل بأسهم بينهم فنعما يعني أن لا يجعل الحرب والمهيج بينهم قال الله
تعالى وسرايل تقيكم بأسمكم وقوله فلن يزال المخرج إلى يوم القيامة يعني الحرب والفتن والاختلاف
ص مالك عن زيد بن أسلم أنه كان يقول ما من داع يدعو إلا كان بين إحدى ثلاث إما أن يستجاب
له وأما أن يدخله وأما أن يكفر عنه ش هذا إما يكون للداعي من المسلمين إذا دعا فإما يجوز له
أن يدعو فيه فذلك الذي لا يخلو من أن يستجاب له فيما دعا فيه أو يدخله أجز بدعائه وإخلاصه وذكره
لله وإقراره له بأمره بويته وأما أن يكفره بعض ما سلف من ذنوبه وفي العتية عن مالك بلغني أنه ما من
داع إلا كان على إحدى ثلاث إما أن يعطى الدعوة التي دعا بها أو يدخله أو يصرف عنه بها فيحصل
أن يردها فيصرف عنه ثم ذنوبه وهو في معنى التكفير والله أعلم

﴿ العمل في الدعاء ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن
عبد الله بن دينار قال رأى
عبد الله بن عمر وأنا أدعو
وأشير بأصبعين أصبع
من كل يدي فأتى وهو حدثني
عن مالك عن يحيى بن
سعيد أن سعيد بن
المسيب كان يقول إن
الرجل ليرفع دعاء ولده
من بعده وقال بيديه نحو
السماء فرفعهما وهو حدثني
عن مالك عن هشام بن

ص مالك عن عبد الله بن دينار قال رأى عبد الله بن عمر وأنا أدعو وأشير بأصبعين أصبع من كل
يدي فأتى ش إنا نراها أن يشير بأصبعين لأن الدعاء إنما يجب أن يكون أما باليدين وبسطهما على
معنى التضرع والرغبة وأما بالاشارة بالواحدة على معنى التوحيد ص مالك عن يحيى بن سعيد أن
سعيد بن المسيب كان يقول إن ازجل ليرفع دعاء ولده من بعده وقال بيديه نحو السماء فرفعهما ش
قوله وقال بيديه نحو السماء رواية يحيى بن يحيى ومحمد بن عيسى رفعهما يدعوا لأبويه وقال ابن القاسم
رفعهما إشارة بيده وقال هكذا يرفع إلى فوق وقوله وقال بيده نحو السماء يريد إشارة بيديه
وسمى ذلك قولاً لأن الكلام إنما هو المعنى القائم في النفس فتارة يعبر عنه باللفظ وتارة بالاشارة
وتارة بالكتابة فسمى ذلك كله كلاماً وقولاً لأنه عبارة عنه والله أعلم وأحكم ص مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه أنه قال إنما أنزلت هذه الآية ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك
سبيلاً في الدعاء ش قال ابن نافع ذلك في الدعاء فخر دعاء فلا يجهر بدعائه ولا يخافت به وهو قول
عائشة رضي الله عنها وقال زيد بن عبد الرحمن أحسن ما سمعت في ذلك لا تجهر بقراءتك في صلاة

صروته عن أبيه أنه قال إنما أنزلت هذه الآية ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً في الدعاء

النهار ولا تخافت بها في صلاة الليل قال ابن عباس زلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 محتف بمكة كان اذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن فادام معه المشركون سبوا القرآن ومن أنزله
 ومن جاء به فقال الله تعالى ولا تجهر بصلاتك أي بقراءتك فيسمع المشركون فيسبوا القرآن ولا
 تخافت بها عن أصحابك فلا تسهمهم وابتغ بين ذلك سبيلا ص سئل مالك عن الدعاء في الصلاة
 المكتوبة فقال لا بأس بالدعاء فيها ش وهذا كما قال لا بأس بالدعاء في المكتوبة وغيرهما من
 الصلوات يدعو بما شاء من أمر دينه ودنياه سواء كان ذلك من القرآن أو غيره وقال غيره لا يدعو
 في الصلاة إلا بما كان من القرآن فان دعا بغير ذلك أبطل صلاته والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك
 ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة يقول اللهم أخرج الوليد بن
 الوليد اللهم أخرج المستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطأتك على مضر اللهم اجعلها سنين كسنى
 يوسف وان النبي صلى الله عليه وسلم قال غفار غفر الله لها وأسلم سلمها الله قال الراوى فهذا كله
 في الصحيح ص مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو فيقول اللهم انى
 أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين واذا أردت في الناس فتنة فاقضنى اليك
 غير مفتون ش قوله على الله عليه وسلم اللهم انى أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات يقتضى
 أن فعل الخيرات وترك المنكرات انما هو بفضل الله وتوفيقه وعصمته وقوله صلى الله عليه وسلم
 وحب المساكين وان كان داخل في فعل الخيرات الا أنه مختص بفعل القلب ومع ذلك يختص
 بالتواضع والبعد عن الكبر

(فعل) وقوله صلى الله عليه وسلم واذا أردت في الناس فتنة يقتضى أن البارى تعالى مر بدلوقوع
 ما يقع منها وانما تكون بارادته دون ارادة غيره قال الله تعالى مخبر عن موسى عليه السلام انه دعا
 ربه فقال ان هي الا فتنتك فضل بها من تشاء وتهدى من تشاء ولذلك دعائى صلى الله عليه وسلم ربه
 أن يقبضه غير مفتون اذا أرادها ولو كان يقع ب ارادة غيره لما كان في دعائه أن يقبضه عند ارادته بغيره
 الفتنة فائدة لانه انما كان يسلم بذلك من بعض الفتن وهي التي تكون ب ارادة الله دون ما يكون من
 ارادة غيره ص مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من داع يدعو الى هدى
 الا كان له مثل أجر من اتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا وما من داع يدعو الى ضلالة الا كان عليه
 مثل أوزارهم لا ينقص من أوزارهم شيئا ش قوله ما من داع يدعو الى هدى الا كان له مثل
 أجر من اتبعه هذا فضل من الله تفضل الله به على عباده ان من دعائهم الى خير أئيب مثل ثواب جميع
 من عمل به لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا لأن ذلك ثواب على الدعاء الى الهدى والخير والعالمين ثواب
 العمل ومن دعا الى ضلالة كان عليه مثل أوزار العالمين بها عقوبة على الدعاء اليها والعالمين بها
 أوزار العمل عدل من الله تعالى ص مالك أنه بلغه أن عبدا لله بن عمر قال اللهم اجعلنى من أئمة
 المتقين ش قوله اللهم اجعلنى من أئمة المتقين يحتمل أن يريد الاقتداء لقوله تعالى واجعلنا للمتقين
 امساوق يدعوا بهذا المعنيين أحدهما انه اذا كان ممن يدعو في الخير فان له مثل أجر العالمين به على
 حسب ما تقدم وهذا أكثر من أجر كل عامل به والثانى ان الامام أفضل الجماعة فكأنه دعا أن يجعله
 من أفضل المتقين قال مالك في العتبية وعد الله المتقين من الخير بما وعدهم فكيف بأئمتهم ص مالك
 أنه بلغه أن أبا الدرداء كان يقوم من جوف الليل فيقول نامت العيون وغارت النجوم وأنت الحى
 القيوم ش قوله كان يقوم من جوف الليل يريد التهجد وذكر الله فكان يشعر نفسه بهذا

قال يحيى وسئل مالك
 عن الدعاء في الصلاة
 المكتوبة فقال لا بأس
 بالدعاء فيها وحدثني عن
 مالك أنه بلغه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان
 يدعو فيقول اللهم انى
 أسألك فعل الخيرات وترك
 المنكرات وحب المساكين
 واذا أردت في الناس
 فتنة فاقضنى اليك غير
 مفتون وحدثني عن مالك
 أنه بلغه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما من
 داع يدعو الى هدى الا
 كان له مثل أجر من اتبعه
 لا ينقص ذلك من أجورهم
 شيئا وما من داع يدعو الى
 ضلالة الا كان عليه مثل
 أوزارهم لا ينقص من
 أوزارهم شيئا وحدثني
 عن مالك أنه بلغه أن عبد
 الله بن عمر قال اللهم اجعلنى
 من أئمة المتقين وحدثني
 عن مالك أنه بلغه أن أبا
 الدرداء كان يقوم من
 جوف الليل فيقول
 نامت العيون وغارت
 النجوم وأنت الحى القيوم

الظن في صفات الله تعالى التي يختص بها وانه منفرد بها دون غيره ممن توجد فيه صفات الحدوث وذلك أن عيون الخلائق في ذلك الوقت نائمة والنجوم التي شأنها أن تكون طالعاً غائراً والنوم في العيون والغور في النجوم دليل على الحدوث وبذلك استدلل إبراهيم صلى الله عليه وسلم على حدوث الكواكب فقال لا أحب الآفاين وقوله وأنت الحي القيوم يريدانه مع كونه سبحانه حياً لا يجوز عليه النوم وعموم ذلك حتى قيوم لا يجوز عليه الأفعال ولا التغيير ولا العدم تبارك ربنا وتعالى

﴿ النبي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ﴾

ص مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعه قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقتها ثم إذا استوت قارنها فإذا زالت فارقتها فإذا أدمنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقتها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم إن الشمس تطلع ومعه قرن الشيطان ذهب الداودي إلى أن له قرناً على الحقيقة يطلع مع الشمس وقد روى أنها تطلع بين قرني الشيطان ولا يمنع أن يخلق الله تعالى شيطاناً تطلع الشمس بين قرنيه وتغرب ويحتمل أن يريد بقوله ومعه قرن الشيطان قرنه ما يستعين به على اضلال الناس ولذلك يسجد للشمس حينئذ الكفار ويحتمل أن يريد به قبائل من الناس يستعين بهم الشيطان على كفره فيكون طلوعها عليهم أو لا بمنزلة طلوعها معهم وقد روى عن أبي مسعود أشار النبي صلى الله عليه وسلم نحو فارس إلى أن الإيمان ههنا وأن القسوة وغاظ القلوب في الفدادين عند أصول أذناب الأبل حيث يطلع قرن الشيطان في ربيعة ومضر

(فصل) وقوله ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات عام في النهي عن الصلاة في وقت مقارنه قرن الشيطان للشمس عند الطلوع إلى الاستواء حتى تزول الشمس وعند الغروب حتى تغرب وقد اتفق الفقهاء على المنع من النوافل التي لا سبب لها بعد الصبح إلى طلوع الشمس وأما عند الزوال فالظاهر من مذهب مالك وغيره من الفقهاء بإباحة الصلاة في ذلك الوقت وفي المبسوط عن ابن وهب سئل مالك عن الصلاة نصف النهار فقال أدركت الناس وهم يصلون يوم الجمعة نصف النهار وقد جاء في بعض الحديث نهى عن ذلك فأنا لا أنهي عنه لنهي أدركت الناس عليه ولا أحبه للنهي عنه فعلى هذا القول بعض الكراهية وجه القول الأول ما استدلل به والنهي عليه جمهور الفقهاء إجماع الناس على التحجير يوم الجمعة قبل الزوال واستدأمتهم الصلاة إلى أن يخرج الإمام للخطبة بعد الزوال والناس بين متصل وناظر إلى مصلي وغير منكر ومجمل النهي في الحديث على أنه يحتمل أن يريد به الأمر بالإبراد بصلاة الظهر ويحتمل أن يتوجه النهي إلى تحريم تلك الأوقات بالنافلة ويحتمل أن يكون النهي منسوخاً ويدل على النسخ إجماع الأمة على جواز التنفل يوم الجمعة لمن راح قبل ويصل ذلك إلى بعد الزوال وهذا إن جلتنا على النهي عن النافلة وإن جلتنا على الفريضة فله وجه صحيح وذلك أنه لا خلاف في منع تأخير الصبح إلى أن يتطلع وفي منع تقديم الظهر قبل الزوال حين استواء الشمس وفي منع تأخير العصر إلى الغروب وفي منع صلاة المغرب حين الغروب حتى تغرب الشمس ويحتمل أن يراد بذلك أيضاً تحريم تلك الأوقات بالنسبة ففقد روى

﴿ النبي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ﴾ وحدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعه قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقتها ثم إذا استوت قارنها فإذا زالت فارقتها فإذا أدمنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقتها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات

عن عمر رضي الله عنه لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فكن ذلك استواءا وقد قال
أشهب لا كره الصلاة على الجنازة نصف النهار كالأكره التنفل حينئذ ولم يثبت النبي عن الصلاة
حينئذ وثبت النبي عنها عند طلوع الشمس وغروبها وقول أشهب هذا يحتمل وجهين أحدهما
أن الحديث عنده غير ثابت على قول من يقول أنه مرسل ولا يمتنع بالمراسيل والوجه الثاني أن تأويل
المنع عنده لا يصح وإن صح الحديث ولكنه يتأول فيه والله أعلم وأحكم وأما رواية ابن وهب فظاهرها
التوقف ويحتمل أن يراد أنه لا ينهى عن الصلاة ولا يرى في الحديث التأويل ولا يجبر به بل لا يأمربه
على الإطلاق لما أدرك عليه الناس ويحتمل أن يخص النبي بحال دون حال وزمن دون زمن

(فصل) وأما التنفل بعد العصر إلى غروب الشمس فنع من ذلك مالك والشافعي وغيره وقال
داود لا بأس بالصلاة بعد العصر ما لم تقرب الشمس من الغروب والدليل على قول مالك ما روى عنه
صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس ص **عن** مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة
حتى تبرز وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب **عن** ش قوله صلى الله عليه وسلم
إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز الخ قال العتيبي قرن الشمس أعلاها وحواجبها
نواحيها **عن** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أن حاجب الشمس هو أول ما يبدي منها
وهو أعلاها نهى عن فعل الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها من دبر زحاجب الشمس إلى
أن يطلع جميعها ومن يغيب بعض الشمس إلى أن يغيب جميعها هذا مقدار ما يتأوله هذا الحديث
ويتناول حديث الصنابحي النبي عن الصلاة عند طلوع الشمس حتى ترتفع ولا تسمى مرتفعة حتى
تتكامل وحينئذ ينتشر شعاعها وينبدي على مقدار جرمها وهو الوقت الذي يستباح فيه النافلة
وكذلك في حديث عقبة بن عامر الجهني ص **عن** مالك عن العلاء بن عبد الرحمن قال دخلنا على
أنس بن مالك بعد الظهر فقام يصلي العصر فلما فرغ من صلاته ذكرناه تعجيل الصلاة أو ذكرها
فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين تلك صلاة
المنافقين يجلس أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان أو على قرن الشيطان
قام فنقرأ بعلايد كرا الله فيها الا قليلا **عن** ش قوله دخلنا على أنس بن مالك بعد الظهر فقام يصلي
العصر متعللا بفراغه من الظهر أو يقرب ذلك لأن هذه اللفظة إنما تستعمل على هذا الوجه على
ذلك ما أخبر به من تعجيل أنس لصلاة العصر ولو حمل اللفظ على مقتضاه لما كان فيه إخبار عن
تعجيل أنس لصلاة العصر لأن ما بعد اصفرار الشمس ينطلق عليه هذا اللفظ حقيقة ويحتمل أن
يكون العلاء صلى الظهر في آخر وقتها قال العلاء فلما فرغ من صلاته ذكرناه تعجيل الصلاة يراد أنهم
نذا كروا تعجيل أنس لصلاة العصر إذا صلاها فريما من وقت أن صلاها الظهر

(فصل) وقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافقين يريد أن التعجيل
هو المشروع وأن التأخير ممنوع فأسند ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر أن التأخير إلى أن
يؤدى الصلاة عند اصفرار الشمس من أفعال المنافقين فقدم التأخير

هذا تعجيلا ويحتمل أيضا أن يكون ذم التأخير كله وأضافه إلى وقت

وقوله يجلس أحدهم يحتمل أن يراد بذلك

اصفرار الشمس

عن وحدثنى عن مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
أنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
إذا بدا حاجب الشمس
فأخروا الصلاة حتى
تبرز وإذا غاب حاجب
الشمس فأخروا الصلاة
حتى تغيب **عن** وحدثنى
عن مالك عن العلاء بن
عبد الرحمن قال دخلنا
على أنس بن مالك بعد
الظهر فقام يصلي العصر
فلما فرغ من صلاته ذكرناه
تعجيل الصلاة أو ذكرها
فقال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
تلك صلاة المنافقين تلك
صلاة المنافقين تلك
صلاة المنافقين يجلس
أحدهم حتى إذا اصفرت
الشمس وكانت بين قرني
الشيطان أو على قرن
الشيطان قام فنقرأ بعلا
لايد كرا الله فيها الا قليلا

هكذا يياض بالأصل

• وحدثنى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصح أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها • وحدثنى عن مالك عن محمد بن يحيى ابن حبان عن الأعرج عن أبي خزيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس • وحدثنى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كان يقول لا تحمروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فإن الشيطان يطلع قرناه مع طلوع الشمس ويغربان مع غروبها وكان يضرب الناس على تلك الصلاة • وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب المنكر في الصلاة بعد العصر

(١) يبايض بالأصل

أن تأخيرهم كان لغیر عذر ولا شغل وأنه لو أوجب تأخير نسيان أو غلبة لم يكن من عمل المتأخفين (فصل) وقوله حتى إذا اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان أو على قرن الشيطان أن هذا الوقت يكون وقت منع الصلاة لانه على المنع منها بمقارنة قرن الشيطان لها وقوله قام فنقر أربما عبر بالنقر إشارة لفسلة خشوعه وتسرع في ركوعه وسجوده فانه مع ذلك قليل ذكر الله فيها ويحتمل أن يريد الخشوع بالغلب والذكر باللسان ويحتمل أن يريد بذلك ذكره بالقلب والاختبار عن ذلة أقباله على صلاته ص • مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصح أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها • ش قوله لا يصح أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس منع من تعريض ذلك وقصده ويحتمل ذلك وجهين أحدهما أن يرهبه المنع من النافلة في ذلك الوقت والثاني المنع من تأخير الفرض إلى ذلك الوقت ص • مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس • ش قوله نهى عن الصلاة بعد العصر لا يفعلوا أن يريد صلاة العصر أو بعد وقت العصر فإن كان أراد به وقت العصر فإن هذا نهى عن الصلاة بعد انقضاء وقت العصر إلى غروب الشمس لأن ما بعد انقضاء وقت العصر إن كان قد صلى العصر منعت النافلة أصلاً العصر وإن كان لم يصل العصر لزمه تقديم العصر لموات وقتها ولم يجز الاشتغال بالنافلة عنها وفي حديث النهى عن الصلاة بعد الفراق من صلاة العصر إلى غروب الشمس ثبت النهى عن الصلاة بعد أن فعل صلاة العصر بخبر أبي سعيد وثبت النهى عن الصلاة بعد وقتها إلى غروب الشمس بالحديثين فلاتنافي بينهما وإن كان المراد بقوله بعد العصر بعد صلاة العصر ثبت النهى في جميع ذلك بالخبرين جميعاً

(فصل) وقوله نهى عن الصلاة لو حلتها على عموم منع كل صلاة غير أنه لا اختلاف بين الأمة أنه يجوز فعل صلاة اليوم عند طلوع الشمس وعند غروبها لمن فاتته الأمازى عن أبي طلحة ولا يثبت ذلك والدليل على حوا ذلك ما روى عن (١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته (مسئلة) فأما الفوائت فقال مالك رحمه الله أنه يجوز فعلها في كل وقت وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك في وقت نهى عن الصلاة فيه والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن الله تعالى يقول أقم الصلاة لذكري وهذا عام في جميع الأوقات (مسئلة) وأما صلاة الجنائز فلا يمنع في وقت مختار لصلاة الصبح ولا صلاة العصر فاذا خرج الوقت المختار لهما إلى أن تصفر الشمس أو يسفر الصبح منع منها وسجود التلاوة يجزى مجزى صلاة الجنائز وفي صلاة الكسوف ثلاثة أقوال وقد تقدم الكلام في ذلك بما يعني عن عادته ص • مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كان يقول لا تحمروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فإن الشيطان يطلع قرناه مع طلوع الشمس ويغربان مع غروبها وكان يضرب الناس على تلك الصلاة • مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب المنكر في الصلاة بعد العصر • ش قوله يضرب الناس على تلك الصلاة يريد الصلاة التي ينهى بها طلوع الشمس

وغروبها ولا طريق الى معرفة
 المصلي بذلك أو بفعل الصلاة وقت الطلوع
 ووقت الغروب فيقوم عنده ذلك مقام التعري
 وفي حديث
 السائب انه رأى عمر بن الخطاب يضرب المنكدر على الصلاة بعد العصر وهذا
 من لا يتعري غروب الشمس ومن لا يصلي حين الغروب
 وضرب عمر بن الخطاب المنكدر
 على أنه لا يسوغ الاجتهاد في مثل هذا لما صح عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم من منعه
 هذا ان كان المنكدر من أهل
 الاجتهاد وبالله التوفيق

تم الجزء الأول وبليه الجزء الثاني وأوله كتاب الجنائز

هكذا بيض بالاصول
 التي أيدتنا

﴿ فهرست الجزء الأول من كتاب المنتقى للإمام الباجي على موطأ الإمام مالك ﴾

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٣	وقوت الصلاة
١٨	وقت الجمعة
٢٠	من أدرك ركعة من الصلاة
٢١	ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل
٢١	جامع الوقوت
٢٦	النوم عن الصلاة
٣١	النهى عن الصلاة بالمهاجرة
٣٢	النهى عن دخول المسجد بريح النسيم
٣٤	العمل في الوضوء
٣٥	باب في بيان غسل الوجه
٣٥	باب في بيان المغسول به
٣٥	باب في بيان المغسول
٣٧	باب بيان حد الرأس
٣٨	باب كيفية إيصال الماء إليه
٣٨	باب استيعاب الرأس مسحا
٤١	باب حكم إزالة النجاسة
٤٣	باب تمييز النجاسة
٤٤	باب اختلاف النجاسة باختلاف محلها
٤٧	وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة
٤٩	باب فيما يقتضي النية من الطهارة
٥٠	باب في إيضاح ما يجزئ من النية
٥٢	باب في محل النية من الطهارة
٥٤	الطهور للوضوء
٥٧	باب في حكم الماء الممنوع من استعماله
٥٨	باب في صفة التطهير من هذا الماء
٥٨	باب في الفرق بين الكثير والقليل منه
٦٣	ما لا يجب منه الوضوء
٦٥	ترك الوضوء مما مست النار
٦٧	جامع الوضوء

- ٧٤ ما جاء في المسح بالرأس والأذنين
 ٧٦ ما جاء في المسح على الخفين
 ٨١ العمل في المسح على الخفين
 ٨٢ ما جاء في الرعاف
 ٨٥ العمل في الرعاف
 ٨٦ العمل فمين غلبه الدم من جرح أو رعاف
 ٨٧ الوضوء من المذي
 ٨٨ الرخصة في ترك الوضوء من المذي
 ٨٩ الوضوء من مس الفرج
 ٩٢ الوضوء من قبلة الرجل امرأته
 ٩٣ العمل في غسل الجنابة
 ٩٦ واجب الغسل إذا التقى الختانان
 ٩٧ وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يتنسل
 ٩٩ إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى ولم يذكر وغسله ثوبه
 ١٠٥ غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل
 ١٠٦ جامع غسل الجنابة
 ١٠٨ باب في التيمم
 ١١٣ العمل في التيمم
 ١١٥ تيمم الجنب
 ١١٦ ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض
 ١١٨ طهر الحائض
 ١٢٠ جامع الحيضة
 ١٢٢ المستحاضة
 ١٢٨ ما جاء في بول الصبي
 ١٢٨ ما جاء في البول قائما وغيره
 ١٢٩ ما جاء في السواك
 ١٣٠ ما جاء في النداء للصلاة
 ١٣٩ النداء في السفر وعلى غير وضوء
 ١٤٠ قدر السحور من الغذاء
 ١٤١ ما جاء في افتتاح الصلاة
 ١٤٦ القراءة في المغرب والعشاء
 ١٤٩ العمل في القراءة
 ١٥٣ القراءة في الصبح

- ١٥٤ ما جاء في أم القرآن
 ١٥٦ القراءة خلف الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة
 ١٥٩ ترك القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه
 ١٦١ ما جاء في التأمين خلف الامام
 ١٦٤ العمل في الجلوس في الصلاة
 ١٦٧ التشهد في الصلاة
 ١٧١ ما يفعل من رفع رأسه قبل الامام
 ١٧٢ ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا
 ١٧٦ اتمام المصلي ما ذكر اذا شك في صلاته
 ١٧٨ من قام بعد الاتمام وفي الركعتين
 ١٧٩ النظر في الصلاة الى ما يشغلك عنها
 ١٨٢ العمل في السهو
 ١٨٣ العمل في غسل يوم الجمعة
 ١٨٨ باب ما جاء في الانصات يوم الجمعة والامام يصطخب
 ١٩١ ما جاء فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة وفيه أبواب
 ١٩٢ باب في بيان الأسباب التي يجب بها اتباع الامام
 ١٩٢ باب في اختلاف محل الأسباب
 ١٩٢ باب في بيان فوائد الاتباع فيما يجب فيه الاتباع
 ١٩٣ باب فيمن رجع يوم الجمعة
 ١٩٤ ما جاء في السعي يوم الجمعة
 ١٩٦ ما جاء في الامام ينزل بقريّة يوم الجمعة في السفر
 ٢٠٠ ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة
 ٢٠٢ الهيئة وتغطي الرقاب واستقبال الامام يوم الجمعة
 ٢٠٣ القراءة في صلاة الجمعة والاحتساب ومن تركها من غير عذر
 ٢٠٥ الترغيب في الصلاة في رمضان
 ٢٠٧ ما جاء في قيام رمضان
 ٢١١ ما جاء في صلاة الليل
 ٢١٤ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر
 ٢٢٠ الأمر بالوتر
 ٢٢٤ الوتر بعد الفجر
 ٢٢٦ ما جاء في ركعتي الفجر
 ٢٢٨ فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد
 ٢٣٠ ما جاء في العتمة والصبح

- ٢٣٦ إعادة الصلاة مع الامام
 ٢٣٨ العمل في صلاة الجماعة
 ٢٣٩ باب وأما ما يمنع فضيلة الامامة الخ
 ٢٣٧ صلاة الامام وهو جالس
 ٢٤١ فضل صلاة القائم على صلاة القاعد
 ٢٤٢ ما جاء في صلاة القاعد في النافلة
 ٢٤٤ الصلاة الوسطى
 ٢٤٧ الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد
 ٢٤٧ باب فأما الملبوس فان له مقدارين مقدار الفرض ومقدار الفضل
 ٢٤٨ باب وأما صفة الملبوس واللباس
 ٢٥١ الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار
 ٢٥٢ الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر
 ٢٥٩ قصر الصلاة في السفر
 ٢٦١ ما يجب فيه قصر الصلاة
 ٢٦٤ صلاة المسافر ما لم يجمع مكنا
 ٢٦٦ صلاة المسافر اذا أجمع مكنا
 ٢٦٦ صلاة المسافر اذا كان اماماً أو وراء امام
 ٢٦٨ صلاة النافلة في السفر بالنهار والليل والصلاة على الدابة
 ٢٧١ صلاة الضحى
 ٢٧٣ جامع سبعة الضحى
 ٢٧٤ التشديد في أن يمر أحد يدي المصلي
 ٣٧٦ الرخصة في المرور بين يدي المصلي
 ٢٧٨ ستر المصلي في السفر
 ٢٧٩ مسح الحصاء في الصلاة
 ٢٧٩ ما جاء في تسوية الصفوف
 ٢٨٠ وضع اليدين احدهما على الأخرى في الصلاة
 ٢٨١ القنوت في المسج
 ٢٨٢ النهي عن الصلاة والانسان يريد حاجته
 ٢٨٣ انتظار الصلاة والمشى اليها
 ٢٨٧ وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود
 ٢٨٨ الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة
 ٢٩٠ وفي الاستغفار أربعة أبواب
 ٢٩٠ الباب الأول في حكم الاستغفار والمستغفر

- ٢٩١ الباب الثاني في عمل المستخلف فيما بقي عليه من صلاة الامام
 ٢٩٢ الباب الثالث في عمل من استخلف للصلاة
 ٢٩٣ الباب الرابع في عملهم بعد اتمام صلاة الامام
 ٢٩٤ ما يفعل من جاء والامام راكع
 ٢٩٥ ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 ٢٩٦ العمل في جامع الصلاة
 ٣٠٤ جامع الصلاة
 ٣١٣ جامع الترغيب في الصلاة
 ٣١٥ العمل في غسل العيدين والتداعف فيهما والاقامة
 ٣١٦ الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين
 ٣١٨ الأمر بالأكل قبل الغدق في العيد
 ٣١٨ ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
 ٣٢٠ ترك الصلاة قبل العيدين وبعدهما
 ٣٢١ الرخصة في الصلاة قبل العيدين وبعدهما
 ٣٢١ غدق الامام يوم العيد وانتظار الخطبة
 ٣٢٢ صلاة الخوف
 ٣٢٦ العمل في صلاة الكسوف
 ٣٣٠ ما جاء في صلاة الكسوف
 ٣٣١ العمل في الاستسقاء
 ٣٣٣ ما جاء في الاستسقاء
 ٣٣٤ الاستمطار بالنجوم
 ٣٣٥ النهي عن استقبال القبلة والانسان على حاجته
 ٣٣٦ الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط
 ٣٣٧ النهي عن البصاق في القبلة
 ٣٣٨ ما جاء في القبلة
 ٣٤١ ما جاء في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 ٣٤٢ ما جاء في خروج النساء الى المساجد
 ٣٤٣ الأمر بالوضوء لمن مس القرآن
 ٣٤٥ الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء
 ٣٤٦ ما جاء في تحزيب القرآن
 ٣٤٦ ما جاء في القرآن
 ٣٤٩ ما جاء في سجود القرآن
 ٣٥٣ ما جاء في قراءة قل هو الله أحد وتبارك الذي بيده الملك

صحيحة

٣٥٤ ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى

٣٥٦ ما جاء في الدعاء

٣٦٠ العمل في الدعاء

٣٦٢ النهي عن الصلاة بعد العجم وبعد العصر

﴿ تحت ﴾